

ملف بحثي

الإعلام الدولي والحرب على غزة: مُوجَّهات الخُطاب^٤ وصراع السرديات

03

قراءة في كتاب:
ترخيص بالقتل
غزة: إبادة جماعية،
إنكار وهسبارا

02

حل النزاعات في
الإعلام: معضلة
التوفيق بين
أخلاقيات المهنة
وخدمة الأجنات

01

الرقابة الرقمية
والسلطة القانونية
الموازية لشبكات
التواصل خلال
الحرب على غزة

الجزيرة

لدراسات الاتصال والإعلام
ALJAZEERA FOR COMMUNICATION AND MEDIA STUDIES

دورية نصف سنوية محكمة تصدر عن مركز الجزيرة للدراسات
السنة الرابعة - العدد 8 - يوليو/تموز 2026

رئيس التحرير
د. محمد المختار الخليل

نائب رئيس التحرير
د. عز الدين عبد المولى

مدير التحرير
د. محمد الراجحي

هيئة التحرير
د. العنود أحمد آل ثاني
أ.د. لقاء مكّي
د. فاطمة الصمادي
د. سيدي أحمد ولد الأمير
د. شفيق شقير
د. عبد الله العمادي
د. الحاج محمد الناسك
الحواس تقيّة
محمد عبد العاطي
يارا النجار

المراجع اللغوي
إسلام عبد التواب

تصميم وإخراج
أعل الشيخ أحمد معلوم



مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTRE FOR STUDIES

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

آراء الباحثين والكتاب لا تعبر بالضرورة عن اتجاهات
تتبنها المجلة أو مركز الجزيرة للدراسات

ترتيب الدراسات يخضع لاعتبارات فنية فقط

جميع الحقوق محفوظة

مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTRE FOR STUDIES



الدوحة - قطر

هاتف: 40158384 (+974)

فاكس: 44831346 (+974) - البريد الإلكتروني: E-mail: AJCM@aljazeera.net

ISSN: 2958-1397 (Online)

ISSN: 2958-1400 (Print)

تصميم الغلاف: قطاع الإبداع الفني بشبكة الجزيرة الإعلامية

الطباعة: مطابع قطر الوطنية - الدوحة - قطر - هاتف: 8452 4444 974+

Contents المحتويات

Research Portfolio

ملف بحثي

International Media and the War on Gaza: Modalities of Discourse and the Clash of Narratives

الإعلام الدولي والحرب على غزة: موجهات الخطاب وصراع السرديات

Nader Dagher

نادر داغر

Deconstructing the Colonial Narrative in American Media Discourse on 7 October 2023 and the War on Gaza 15

تفكيك السردية الاستعمارية في الخطاب الإعلامي الأميركي حول أحداث السابع من أكتوبر 2023 والحرب على غزة

Chahira Ben Abdalla

شهيرة بن عبد الله

Constructing Newsworthiness and the Representation of Human Rights in Western Media Coverage of Gaza Solidarity Initiatives 45

بناء الجدارة الإخبارية وتمثيل حقوق الإنسان في تغطية الإعلام الغربي لمبادرات التضامن مع غزة

Bouchra Zougagh

بشرى زكاغ

War Between Concealment and Disclosure: Iraq in the Narrative of the War That "Did Not Take Place" and Gaza in Competing Networked Narratives 75

الحرب بين الإخفاء والمكاشفة: العراق في سردية "الحرب لم تقع" وغزة في السرديات الشبكية المتنافسة

Lahcen El Hassnaoui

لحسن الحسناوي

Media Framing of the Russia-Ukraine War and the War on Gaza in Western Media: A Comparative Study 107

التأطير الإعلامي للحرب الروسية-الأوكرانية والحرب على غزة في الإعلام الغربي: دراسة مقارنة

Farid A. Abudheir

The Impact of the Political Environment on Media Coverage of the War on Gaza: A Case Study of Israeli Media

149

فريد عبد الفتاح أبوضهير
تأثير البيئة السياسية في المعالجة الإعلامية للحرب على غزة: دراسة حالة الإعلام الإسرائيلي

Islam Helal

Digital Censorship and the Parallel Legal Authority of Social Media Platforms During the War on Gaza

175

إسلام هلال
الرقابة الرقمية والسلطة القانونية الموازية لشبكات التواصل الاجتماعي خلال الحرب على غزة

Nacer-Eddine Layadi

Representations of the War on Gaza: A Critical, Integrative Approach to Colonial Tendencies in Media Research

207

نصر الدين لعياضي
تمثيلات الحرب على غزة: مقاربة تركيبية نقدية للنزعة الاستعمارية في البحوث الإعلامية

Wafaa Abu Chakra

Conflict Resolution in the Media: The Dilemma of Reconciling Professional Ethics with Serving Agendas

251

وفاء أبو شقرا
حل النزاعات في الإعلام: معضلة التوفيق بين أخلاقيات المهنة وخدمة الأجندات

Abdullah Bakhsh

Israeli Propaganda Discourse and Its Evolution During the Wars on Gaza (2008-2025)

293

عبد الله بخاش
الخطاب الدعائي الإسرائيلي وتحولاته في الحروب على غزة (2008-2025)

The Modern Media Dictionary

المعجم الإعلامي الحديث

Mohamed A. Ibrahim

Research Contribution to the Modern Media Dictionary

331

محمد أحمد إبراهيم
مساهمة بحثية في مشروع المعجم الإعلامي الحديث

Book Review

Mohamed Ourya

Permis de tuer

**Gaza: génocide, négationnisme et
hasbara**

365

قراءة في كتاب

محمد أوريا

ترخيص بالقتل

غزة: إبادة جماعية، إنكار وهسبارا

Academic Theses

Abbass Mohamad Hajj Daher

**Determinants of Lebanese Political
Discourse in the First and Second
Republics: How It Addresses the
Requirements for a New Social
Contract**

389

رسائل جامعية

عباس محمد الحاج ضاهر

**محددات الخطاب السياسي اللبناني
في الجمهوريتين الأولى والثانية:
كيف يقارب المتطلبات لاجتراح عقد
اجتماعي جديد؟**

Abderrahim Belechkar Ben Ali

**Copyright and Journalistic
Authorship in the Age of Artificial
Intelligence: Real-World
Challenges and the Stakes of
Protection**

409

عبد الرحيم بلشكار بنعلي

**حقوق النشر والتأليف الصحفي في
زمن الذكاء الاصطناعي: تحديات الواقع
ورهانات الحماية**

افتتاحية العدد

محددات وآليات اشتغال الإعلام الدولي في تغطية الحرب على غزة

تقدّم مجلة الجزيرة لدراسات الاتصال والإعلام في العدد الثامن (يوليو/ تموز 2026) لقراءها ملفًا بحثيًا خاصًا بأعمال المؤتمر العلمي، الذي عقده مركز الجزيرة للدراسات، وقسم اللغة والثقافة والاتصال بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة حمد بن خليفة، بعنوان: "الإعلام الدولي والحرب على غزة: مُوجّهات الخطاب وصراع السرديات"، يومي 29 و30 نوفمبر/ تشرين الثاني 2025. وقد اهتمّ الباحثون والأكاديميون، في معظم الدراسات والبحوث التي قدّمت خلال أعمال المؤتمر، بدراسة العوامل المؤثرة في الإعلام الدولي، من خلال رصد مُحدّدات إنتاج الخطاب التي تكشف رؤيته وموقفه من الحرب وتطوراتها، للإجابة على سؤال: ما الذي يؤثر في أطروحات هذا الإعلام وفي إنتاج خطابه؟ كما ركز اهتمام المشاركين في أعمال المؤتمر على البحث في آليات اشتغال الإعلام الدولي في تنظيم بنياته الخطابية، ودراسة المعايير والأطر التي تُحدّد اختياره للأحداث وصياغتها، وتمثّلاته للحرب ومساراتها وهوية الفاعلين فيها. واهتم الباحثون أيضًا بدراسة النماذج الإخبارية وسماتها في تغطية الحرب على غزة ومقارنتها بتغطية الحرب الأوكرانية-الروسية أو الحرب على العراق (1991-2003)، ورصد أشكال الدعاية وتزييف الحقائق للتلاعب بالرأي العام الدولي، وتحليل دور الإعلام الإسرائيلي والمؤسسات الإعلامية الدولية والشبكات الاجتماعية في الحرب، ومعضلة التوفيق بين أخلاقيات المهنة وخدمة الأجنّادات خلال الحرب. ويعني البحث في هذه الأبعاد (محددات وآليات اشتغال الإعلام الدولي) دراسة منطق الإعلام الدولي وقواعده بما يُسهم في إبراز المُوجّهات التي تؤثر في بنية الخطاب وتكشف مضمّراته خلال التغطية، وتحديد الواسمات التي تُبيّن وجهة نظر مُنتج الخطاب إزاء الفاعلين في الحرب وهوياتهم وتصرفاتهم، ورصد مجموع القيم الإخبارية والأطر التي تؤثر في تشكيل السرديات الإعلامية وتنوعها وتنافسها.

وفي هذا السياق، يركز الأكاديمي، نادر داغر، على دراسة السرديات المتناقضة والمتنافسة في التغطية الصحافية التي نشرتها وسائل الإعلام الأميركية لهجمات

السابع من أكتوبر/ تشرين الأول 2023 والحرب على غزة، من خلال الإجابة على هذا الحقل الاستفهامي: كيف قَدَّمَ خطاب الإعلام السائد، وإعلام النشطاء، هجوم السابع من أكتوبر/ تشرين الأول 2023 والحرب على غزة؟ وما نوع هذا الخطاب وما أطره؟ وما الذي يُميِّز إعلام النشطاء عن الإعلام السائد في الولايات المتحدة في بناء سرديات الحرب على غزة؟ وكيف تتفاعل هاتان السرديتان من حيث التأثير أو التحدي أو التكييف مع بنى القوة الجيوسياسية المحلية أميركياً والإقليمية والعالمية؟ وتبحث الدكتورة شهيرة بن عبد الله مُحَدِّدات تغطية الإعلام الغربي لمبادرات التضامن الإنساني مع غزة، من خلال مبادرة سفينة "مادلين"، في يونيو/ حزيران 2025، من أجل كسر الحصار الإسرائيلي المفروض على القطاع. وتهدف الدراسة إلى تقصي الجدارة الإخبارية لهذه المبادرة في وسائل الإعلام الغربية الرئيسية، والبحث في مستوى حضور المقاربة الحقوقية الإنسانية في معالجتها، ودراسة تأثير المعتقدات الأيديولوجية والتحالفات الجيوسياسية للقائم بالاتصال في تمثيلها السردى وبنائها الخطابى في التقارير الإخبارية لموقعي "فرانس 24" و"بي بي سي". وتقع الدراسة في نقطة تقاطع بين الحرب والإعلام وحقوق الإنسان، وترتكز على مفهوم "التشكيل الميديائي لحقوق الإنسان" انطلاقاً من تمثيلها للأخبار بنيةً أيديولوجيةً، وحقوق الإنسان بنيةً مرجعيةً إدراكيةً قويةً في المجتمعات الغربية.

وتتقصى الدراسة التي أعدتها الدكتورة بشرى زكاغ التحولات التي أحدثتها الشبكات الاجتماعية في تمثيل الحروب والنزاعات المعاصرة، انطلاقاً من حالتي الحرب على العراق (1991-2003) وقطاع غزة (2023)، والمقارنة بين خطابات الإعلام الغربي ومنظوره للتغطية الإخبارية في هاتين الحالتين من خلال الإجابة على هذا الحقل الاستفهامي: ما الفارق بين بغداد وغزة وهما تُقَصَّفَان في وسائل الإعلام الغربية؟ وهل يعود هذا الفارق إلى عامل زمني فقط أم إلى تحولات تكنولوجية وجيلية أعادت تشكيل المجال الإعلامي العالمي؟ وكيف تمكن جيل الشبكيين من تفويض هيمنة السردية الإسرائيلية ودفع الرواية الفلسطينية إلى الواجهة على صعيد عالمي؟ وتبحث دراسة للدكتور لحسن الحسنائى في السجلات اللغوية لخطابات الإعلام الغربى والسرديات التي يُنشئها، خلال تغطيته للحروب وظروفها وتطور مساراتها وتداعياتها، وتستقصي التزامه بتمثيل الواقع الفعلي وحدود توظيفه لخدمة أجنداث سياسية وجيوسياسية معينة. وتستند الدراسة إلى فرضية أساسية ترى أن الخطاب

الإعلامي الغربي يُوظف استعمالات لغوية متنوعة تشمل الاستعارات والتصنيفات الانتقائية والمفردات المُشَبَّعة عاطفيًا وسياسيًا. كما يستخدم أطرًا إعلامية ثنائية، مثل "الإنسانية" مقابل "التهديد"، و"الضحية الشرعية" مقابل "الضحية المشروطة".

وتتهم دراسة للدكتور فريد أبو ضهير بمقاربة تأثير البيئة السياسية في تغطية الإعلام الإسرائيلي للحرب على غزة، من خلال الإجابة على هذا السؤال المركب: ما تداعيات البيئة السياسية، التي نشأت بعد أحداث السابع من أكتوبر/ تشرين الأول 2023، على المعالجة الإعلامية للحرب على غزة في الإعلام الإسرائيلي؟ وكيف تأثرت تغطية وسائل الإعلام الإسرائيلية بالبيئة السياسية خلال الحرب على غزة؟ وتتناول الدراسة التي أعدها الدكتور إسلام هلال ظاهرة تحوُّل منصات التواصل الاجتماعي إلى "سلطة قانونية موازية" تُمارس تأثيرًا يتجاوز نطاق السلطات القانونية الوطنية والدولية التقليدية. وتركز الدراسة على تطبيقات هذه الظاهرة في سياق الحرب التي شنتها إسرائيل على قطاع غزة منذ أكتوبر/ تشرين الأول 2023؛ حيث برزت أنماط واسعة من تقييد المحتوى المرتبط بالسردية الفلسطينية على مختلف المنصات الرقمية.

وتبحث دراسة للدكتور نصر الدين عياضي سؤالاً إبستمولوجياً حول الطريقة التي يعتقد الباحثون أنهم قادرون من خلالها على معرفة التغطية الإعلامية للحرب على غزة، وكيف يُقدِّمون هذه المعرفة لِقُرَّاء بحوثهم في ضوء نظريات ومفاهيم الدرس الإعلامي. ويتلخَّص هذا السؤال في: ماذا قدَّمت بحوث الإعلام عن التغطية الإعلامية للحرب على غزة؟ وكيف أوَّلت هذه التغطية؟ وتتقصى الدراسة التي أعدتها الأكاديمية وفاء أبو شقرا أداء وسائل الإعلام أثناء النزاعات التي تعصف بالعالم، والدور الذي يمكن أن تقوم به انطلاقاً من قدرتها على التأثير في الجمهور، من خلال تغطياتها للأحداث النزاعية وكيفية استخدامها للمفاهيم والمضامين المرتبطة بحل النزاعات. انطلقت الدراسة من فرضيات ترى أن الإعلام، وعلى مدار التاريخ، كان دائم الصلة بالنزاعات والصراعات والحروب ومُؤَجِّجاً لها، وأن قدرته على المساهمة في تهدئة النزاعات وحلها محدودة جداً، باعتبار أن وسائل الإعلام كيانات غير مستقلة، وهي تتَّبَع، بغالبيتها، لجهات فاعلة، محلية أو إقليمية أو دولية، وتتعامل مع أي نزاع تبعاً لأجندات المُمَوِّلين ومصالح الجهات التي ترتبط بها. وتبحث دراسة للدكتور عبد

الله بخاش سرديات الدعاية الإسرائيلية وتحولاتها وإستراتيجياتها في الحرب على غزة في الفترة الممتدة بين 2008 و2025، من خلال تحليل نوعي من المستوى الثاني للدراسات العلمية التي تناولت خمس حروب كبرى، وهي "الرصاص المصبوب" (2008-2009)، و"عمود السحاب" (2012)، و"الجرف الصامد" (2014)، و"حارس الأسوار" (2021)، و"السيوف الحديدية" (2023-2025). وتستكشف الدراسة تحولات الدعاية الإسرائيلية عبر مقارنة أربعة مداخل: السرديات المركزية، والسياقات السياسية، والوسائط الاتصالية، والجماهير المستهدفة.

وفي زاوية "المعجم الإعلامي الحديث"، يُشارك الدكتور محمد أحمد إبراهيم بمادة علمية مساهمًا في بناء لبنات هذا المعجم الذي يُمثّل إسهامًا معرفيًا لمركز الجزيرة للدراسات في صناعة معجمة تُحقّق التراكم المعرفي الإعلامي. وتزداد أهمية هذا المشروع بوصف هذه الصناعة وسيطًا علميًا يُوثّق الصلة بمجال اشتغاله، ويُكسب المتلقي وعيًا عميقًا بالكيفية التي يُعالجها من خلال البحث في أصول الكلمات وتَشكّل المصطلحات وبلورة المفاهيم واستقصاء تطورها التاريخي.

ويُقدّم الأكاديمي محمد أوريا قراءة في كتاب: "ترخيص بالقتل. غزة: إبادة جماعية، إنكار وهسبارا"، للباحث الفرنسي المتخصص في الجيوبوليتيك، باسكال بونيفاس. ويسعى هذا التحليل إلى تفكيك الآليات السياسية والإعلامية والقانونية المنتجة لـ"ترخيص ضمني" يمنح إسرائيل الإفلات من العقاب في حربها على غزة. يعتمد الكتاب على ثلاث ركائز: الإفلات الدبلوماسي (عبر الفيتو الأميركي)، والإفلات الإعلامي (عبر إستراتيجية "الهسبارا")، والإفلات المعياري (عبر تطبيق القانون الدولي بشكل انتقائي). ورغم قوة أطروحته في فضح التناقض الأخلاقي الغربي (يكي أوكرانيا ويتجاهل غزة)، وصياغة مفاهيم تحليلية مؤثرة، إلا أن الكتاب يُعاني بعض الثغرات الإبستمولوجية مثل غياب التحليل الاقتصادي-السياسي، وإهمال الجيوسياسية الإقليمية. ويخلص التحليل إلى أن الكتاب ينجح في طرح السؤال الوجودي الأعمق حول انهيار الضمير الإنساني، ويبقى أداة فكرية ضرورية في زمن التطبيع مع الإبادة.

وفي نافذة الرسائل الجامعية، تبحث أطروحة الباحث عباس ضاهر، بعنوان "محددات الخطاب السياسي اللبناني في الجمهوريتين الأولى والثانية: كيف يقارب المتطلبات

لاجتراح عقد اجتماعي جديد؟"، سؤالاً إشكاليًا حول شروط وسياقات إنتاج الخطاب السياسي لإضفاء الشرعية على سياسات النظام السياسي: إذا كانت إحدى أهم وظائف الخطاب السياسي، بعامّة، المشاركة في التأثير على صنع القرار السياسي في أي بلد في العالم، فكيف يستخدم السياسيون اللبنانيون الخطاب السياسي، في أبعاده البراغماتية والسياقية، لإنتاج خطاب يُضفي الشرعية على سياسات النظام السياسي أو يُؤسّس لتغييرها؟ ويتفرّع عن هذا السؤال الإشكالي عدد من القضايا يمكن إجمالها في هذا الحقل الاستفهامي: أين تكمن أهمية الخطاب السياسي في توجيه الجماهير؟ وكيف تقلبت مفاهيم الخطاب السياسي بين 1919 و2019؟ وما دور الخطاب السياسي في الأزمات التي عاشها لبنان؟ وهل استولدت الطائفية السياسية خطابًا تسويقيًا للنظام؟ وهل راعى الخطاب المسؤولية الوطنية طيلة عمر "لبنان الكبير"؟ ومتى وكيف تتمظهر الاستمالات في الخطاب اللبناني؟ ومتى وكيف أشار الخطاب السياسي اللبناني إلى الصيغة التي قام على أساسها لبنان؟ وهل يُسهم الخطاب السياسي اللبناني في التحضير لوضع عقد اجتماعي جديد؟

ويناقد الباحث عبد الرحيم بلشقار بنعلي في رسالته المعنونة بـ"حقوق النشر والتأليف الصحفي في زمن الذكاء الاصطناعي: تحديات الواقع ورهانات الحماية"، ظاهرة سرقة حقوق النشر الصحفي في العصر الرقمي، من خلال تحليل تجلياتها ومظاهرها وأشكالها المختلفة، واستكشاف العوامل المساهمة في انتشارها، سواء كانت قانونية أو تقنية أو ثقافية، في سياق المشهد الإعلامي المغربي. كما يهدف البحث إلى تقييم مدى ملاءمة الإطار القانوني المغربي لمواجهة هذه الظاهرة، والوقوف عند حدود فاعليته، واقتراح بعض السبل الكفيلة بالحد منها وتعزيز حماية حقوق المؤلّف في المجال الصحفي. ويتفرّع عن هذه الإشكالية عدد من القضايا تتلخص في: ما حجم ظاهرة سرقة المقالات الصحفية واستنساخها وإعادة نشرها باستخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي؟ وما مدى امتدادها؟ وما سمات المقالات الصحفية المسروقة التي يُعاد نشرها باستخدام روبوتات الذكاء الاصطناعي؟ وما أكثر الأجناس الصحفية التي تتعرّض لظاهرة السطو والسرقة والاستنساخ؟ وكيف تتعامل المواقع الإخبارية الرصينة مع هذه الظاهرة الجديدة؟ وهل القوانين الحالية، وعلى رأسها قانون حقوق المؤلّف، توفر حماية قانونية فعّالة أم توجد بها ثغرات؟

ملف بحثي

الإعلام الدولي والحرب على غزة:
مُوجَّهات الخطاب وصراع السرديات

تفكيك السردية الاستعمارية في الخطاب الإعلامي الأميركي حول أحداث السابع من أكتوبر 2023 والحرب على غزة

Deconstructing the Colonial Narrative in American Media Discourse on 7 October 2023 and the War on Gaza

* Nader Dagher – نادر داغر

ملخص:

تبحث الدراسة السرديات المتناقضة والمتنافسة في التغطية الإخبارية التي نشرتها وسائل الإعلام الأميركية لهجمات السابع من أكتوبر/تشرين الأول 2023 والحرب على غزة، من خلال الإجابة على هذا الحقل الاستفهامي: كيف قدّم خطاب الإعلام السائد، وإعلام النشطاء، هجوم السابع من أكتوبر/تشرين الأول 2023 والحرب على غزة؟ وما نوع هذا الخطاب وما أثره؟ وما الذي يميّز إعلام النشطاء عن الإعلام السائد في الولايات المتحدة في بناء سرديات الحرب على غزة؟ وكيف تتفاعل هاتان السرديتان من حيث التأثير أو التحدي أو التكيف مع بنى القوة الجيوسياسية المحلية أميركيًا والإقليمية والعالمية؟ وتعتمد الدراسة التحليل النقدي للخطاب في مقاربة عيّنة قصيدة شملت المقالات المنشورة في عدد من وسائل الإعلام الأميركية السائدة، مثل "سي أن أن" (CNN)، و"نيويورك تايمز" (The New York Times)، و"فوكس نيوز" (Fox News)، ووسائل إعلام النشطاء المتضامنة مع فلسطين، مثل "موندووايس" (mondoweiss) و"بالستين كرونكل" (palestinechronicle)، و"إلكترونيك انتفاضة" (electronicintifada). وتكوّنت العيّنة من عشر مواد صحفية في كل موقع من المواقع الستة المذكورة ليبليغ مجموعها ستين مادة نشرت خلال الفترة الممتدة من 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023 إلى 19 يوليو/تموز 2025. وأظهرت النتائج أن وسائل الإعلام التقليدية أعادت في الغالب إنتاج خطاب ينسجم مع سياسة الإدارة الأميركية تجاه فلسطين، في المقابل، ركزت وسائل الإعلام التي يديرها النشطاء على تجربة الفلسطينيين الإنسانية خلال الحرب، والمشروعية الأخلاقية والقانونية للنضال الفلسطيني. وتكشف السرديات المتناقضة التقاطع الجيوسياسي بين الإعلام والسلطة، وتُظهر كيف أن الخطاب الإعلامي يعكس في نصوصه بنى القوة ويُعيد إنتاجها بما يُعزّز الرؤى والسياسات المتعلقة بالفلسطينيين والاحتلال الإسرائيلي.

كلمات مفتاحية: إعلام النشطاء، الإعلام السائد، الحرب على غزة، الرواية الفلسطينية، التحليل النقدي للخطاب.

* د. نادر داغر، أستاذ مساعد في جامعة أوستن بي-الولايات المتحدة الأميركية.

Abstract:

The study examines the competing and contradictory narratives in American media coverage of the 7 October 2023 attacks and the war on Gaza. It addresses the following set of questions: How did mainstream media discourse and activist media present the 7 October 2023 attack and the war on Gaza? What are the characteristics and framing strategies of these discourses? What distinguishes activist media from mainstream American media in constructing narratives about the war on Gaza? And how do these two narratives interact in terms of influence, challenge or adaptation within local American, regional and global geopolitical power structures? The study adopts critical discourse analysis and relies on a purposive sample of articles published in several major American mainstream media outlets, such as CNN, The New York Times and Fox News, as well as activist media outlets supportive of Palestine, including Mondoweiss, The Palestine Chronicle and The Electronic Intifada. The sample consists of ten articles from each of the six platforms mentioned, totalling sixty articles published between 7 October 2023 and 19 July 2025. The findings show that traditional media largely reproduced a discourse aligned with the US administration's policy toward Palestine. In contrast, activist media focused on the human experience of Palestinians during the war, as well as the moral and legal legitimacy of the Palestinian struggle. The conflicting narratives reveal the geopolitical intersection between media and power, demonstrating how media discourse reflects and reproduces structures of power in ways that reinforce prevailing perspectives and policies regarding Palestinians and the Israeli occupation.

Keywords: Activist Media, Mainstream Media, War on Gaza, Palestinian Narrative, Critical Discourse Analysis.

مقدمة

منذ اليوم الأول للحرب التي شنتها إسرائيل على قطاع غزة، بدأ تنافس واضح في الولايات المتحدة الأميركية بين وجهتي نظر تنازعتا سلطة سرد وتفسير الأحداث، إزاء هجوم السابع من أكتوبر/ تشرين الأول 2023، ثم أحداث الحرب ونتائجها. تبنت أنصار القضية الفلسطينية الوصف الفلسطيني (طوفان الأقصى) لهجوم السابع من أكتوبر/ تشرين الأول الذي يروونه "كسرًا لجدار السجن" (1)، بينما وصفه حلفاء إسرائيل، بمن فيهم الرئيس الأميركي، جو بايدن، آنذاك بـ "الهجوم الإرهابي" مع إعلان دعم أميركي كامل لإسرائيل (2)، مؤكدًا "عمق التحالف الاستخباراتي والعسكري بين البلدين" (3). ولم تقتصر أهمية هذه التوصيفات على البعد الخطابي بل إن كل رواية صدرت أو نُشرت من الجانبين كانت تُقدّم للجُمهور الأميركي سردية سياسية وعسكرية وإنسانية مختلفة، وتُستخدَم لتبرير سلسلة الأفعال والقرارات اللاحقة من قِبَل الفلسطينيين وإسرائيل.

وقد انعكست هذه السرديات المتضاربة بوضوح في التغطية الإعلامية؛ إذ دأبت وسائل الإعلام الأميركية السائدة على إعادة إنتاج السردية المهيمنة على الخطاب العام الأميركي، والتي تُبرّر الأفعال الإسرائيلية، من خلال وصف الهجوم الذي نفذته كتائب عز الدين القسام، الجناح العسكري لحركة حماس، في المستوطنات الإسرائيلية بغلاف غزة، بـ "أعمال إرهابية" والتقليل من شأن المعاناة الفلسطينية، أو تقديمها بصورة مجردة من السياق الأكبر لنضال الفلسطينيين تحت الاحتلال. في المقابل، قدّمت وسائل الإعلام التي يُشرف عليها نشطاء متضامنون مع الشعب الفلسطيني تغطية إعلامية أبرزت هجوم السابع من أكتوبر في سياق نضال من أجل الحرية بوصفه فعلاً مقاوماً، وسلّط الضوء على الأصوات الفلسطينية وتجاربها الحياتية في ظل الحرب.

وفي هذا السياق، تُحاول الدراسة الإجابة على هذا الحقل الاستفهامي: كيف قدّم خطاب الإعلام السائد، وإعلام النشطاء، هجوم السابع من أكتوبر/ تشرين الأول 2023 والحرب على غزة؟ وما نوع هذا الخطاب وما أطره؟ وما الذي يُميّز إعلام النشطاء عن الإعلام السائد في الولايات المتحدة في بناء سرديات الحرب على غزة؟

وكيف تتفاعل هاتان السرديتان من حيث التأثير أو التحدي أو التكيّف مع بنى القوة الجيوسياسية المحلية أميركيًا والإقليمية والعالمية؟

1. محددات منهجية ونظرية

الإستراتيجية المنهجية

تعتمد الدراسة منهج التحليل النقدي للخطاب، كما طوّره نورمان فيركلوف (Norman Fairclough)، بهدف الكشف عن علاقات القوة وتجلياتها في السرديات التي يُقدّمها الإعلام السائد وإعلام النشطاء المتضامن مع فلسطين في الولايات المتحدة الأميركية حول الحرب على غزة. ويُعدّ التحليل النقدي للخطاب أداةً فاعلة لفهم علاقات القوة من خلال اللغة ليس فقط عن طريق فهم علاقات القوة الكامنة داخل الخطاب بل أيضًا تكشف عن القوة التي تقف خلف ذلك الخطاب(4). ويوفر تحليل الخطاب مقارنة نوعية لفهم الظواهر الاجتماعية من خلال اللغة، وذلك بهدف الكشف عن بنية السلطة التي تحملها النصوص(5). واعتمدت الدراسة النموذج ثلاثي الأبعاد الذي يُتيح تحليلًا شاملاً للخطاب يضم السمات اللغوية الدقيقة والسياقات الاجتماعية والثقافية التي تُعبّر عنها اللغة، وصولاً إلى ربطها بالبعد الثالث الذي يتجسّد في استعمار فلسطين بوصفها قضية تُمثّل الظاهرة الاجتماعية وتفاعلاتها(6)(7).

ويشمل التحليل كيفية تشكّل السرديات من حيث الأدوار والموضوعات والنبذة العاطفية المتداولة عبر مصادر إعلامية متعددة(8). وسيُسهّم الجمع بين التحليل النقدي للخطاب وتحليل السرد ودلالاتهما في استكشاف السرديات المتناقضة في الإعلام الأميركي، وكيف تُعيد هذه السرديات إنتاج علاقات القوة بين وسائل الإعلام والجمهور وإعادة ترسيخها.

وستُقارن نتائج الدراسة بين سرديات كلا النوعين من الإعلام عبر أبعاد تأطير وبناء الشخصيات والاستمالة العاطفية، مستندًا إلى نموذج ديفيد كلمنتسون (David Clementson)، وتايلر بيبج (Tyler Page)، في استكشاف تفاعل السرديات التي تُعزّز أو تتبنّى البنى الاجتماعية القائمة، أي مقارنة الروايات حسب علاقات القوة التي تسردها(9). ولا يسعى التحليل إلى مطابقة النصوص بين فتى الإعلام بل يركز على تفكيك البنية السردية في كل منهما وطرائق تقديم الحرب وأطرافها وأفعالهم بقدر من المرونة في المقارنة استنادًا إلى طبيعة السرديات ذاتها.

واعتمدت الدراسة عيّنة قصديّة شملت المقالات المنشورة في عدد من وسائل الإعلام الأميركية السائدة، مثل "سي أن أن" (CNN)، و"نيويورك تايمز" (The New York Times)، و"فوكس نيوز" (Fox News)، ووسائل إعلام النشطاء المتضامنة مع فلسطين، مثل "موندو وايس" (mondoweiss) و"بالستين كرونيكل" (palestinechronicle)، و"إلكترونيك انتفاضة" (electronicintifada). وتكوّنت العيّنة من عشر مواد صحفية في كل موقع من المواقع الستة المذكورة ليلبغ مجموعها ستين مادة نُشرت خلال الفترة الممتدة من 7 أكتوبر/ تشرين الأول 2023 إلى 19 يوليو/ تموز 2025. وتمّ اختيار المواد المنشورة التي تقدّم تغطيات إعلامية حول هجوم السابع من أكتوبر والحرب على غزة، وشملت المواد أخبارًا وتقارير مطوّلة وقصصًا ومقالات. واقتصرت وحدات العيّنة على النصوص المكتوبة دون الاعتماد على المحتوى المرئي، وارتبطت مباشرة بالحرب على غزة، سواء من حيث الوقائع الميدانية أو التطورات الإقليمية والدولية ذات الصلة.

مدخل معرفي: القوة الرمزية للسرد في تشكيل الهويات

أولاً: قوة السردية الإعلامية

أسهمت الوسائط الرقمية في تضخيم قدرة الإعلام على التأثير السياسي؛ إذ باتت الرسائل السياسية قادرة على الوصول إلى جمهور أوسع وبسرعة أكبر من ذي قبل وإحداث تفاعل غير مسبوق (10)، وإن كان ذلك مصحوبًا بمخاطر التشويه والتضليل المقصود أو غير المقصود. ويُسهّم تبسيط السردية في تسهيل فهم القضايا السياسية المعقدة، لكنه أيضًا يؤدي إلى إخراجها من سياقاتها وتفصيلها الضرورية التي تُتيح فهمها. إن تقديم وسائل الإعلام للأخبار بمعزل عن سياقاتها التاريخية وخلفياتها السياسية قد يُنتج سردًا قائمًا على أجزاء من الحقيقة وليس على كليتها؛ ما يفتح الباب أمام التلاعب بالوقائع وإعادة توزيع الأدوار والصفات بما يُسهّم في تثبيت أو تعديل موازين القوة (11)؛ الأمر الذي يُمكن من قلب الحقائق ويجعل الضحية مُجرّمة والمعتدي ضحية أو إخراج أيّ منهما من دائرة الشرعية والقبول.

تتضح علاقات القوة من خلال السرديات، سواء في مجالات التعليم أو الزراعة أو الحروب أو العلاقات الجيوسياسية؛ إذ يعكس السرد ويُعيد إنتاج أنماط السلطة

والخضوع والمقاومة(12)(13)(14)(15). وتستخدم الحكومات السرد لتأطير السياسات وتشكيل أنماط التفكير من خلال الاستعارات السياسية التي تُوجّه الناس إلى فهم الأحداث والسياسات بصورة غير مباشرة؛ حيث تتنافس السرديات المتناقضة في إطار ما أطلقت عليه ناتاليا ستبلينا (Nataliia Steblyna): "حروبًا حقيقية" للتنافس على الشرعية والتأثير(16).

ثانيًا: الصمود والمقاومة في سردية المضطهدين

يتجاوز دور السرد حدود الخطاب السياسي السائد ليغدو أداة مركزية في ممارسات المقاومة. وتوظف المجتمعات المُهْمَّشَة السرد القصصي لتحدي الأيديولوجيات المُهَيِّمَة، ولإستعادة هويتها وبناء مساحات للتعامل مع الهيمنة كمجتمعات. وتعمل سرديات الشعوب المُسْتَعْمَرَة والمُضْطَهَدَة على تثبيت الذاكرة الثقافية ومواجهة محاولات إبادةها(17)(18). كما تؤدي السرديات المضادة في الفضاء العام والمجتمعي دورًا فاعلاً في تفكيك الصور النمطية وتعزيز الصمود الجمعي(19)(20)(21). وتعد السرديات المضادة نوعًا من مقاومة الهيمنة؛ إذ تُسهم في الدفاع عن قضايا الطرف الأضعف أو الأقل قدرة على استخدام القوة المادية أو الاقتصادية أو الإعلامية، فتلجأ إلى تحصين موقفها في معركة المعرفة بتعريف الجمهور برأيها من خلال سرد وتطوير روايتها وإضفاء طابع من الإنسانية والأخلاقية عليها. ومن أجل ذلك تكون سردية المُسْتَضْعَفِين مُشَبَّعَةً بالقصص الواقعية والعاطفية التي تُخاطب ضمير الإنسان، بينما تركز سردية الطرف الأقوى على تحقيق الانتصار وإبراز القدرة على الإخضاع والسيطرة مع التركيز على نزع الإنسانية وإضفاء الخطورة والوحشية على الطرف الآخر.

وتكتسب سردية المُضْطَهَدِين أهمية خاصة في تمثيل فلسطين داخل الإعلام الغربي -حيث تعكس السرديات السائدة هناك تحيزات استعمارية وتُكرِّس الاستثنائية الإسرائيلية- إذ بإمكان السردية أن تؤدي دورًا مهمًا في تعزيز الموقف المُسَانِد للفلسطينيين(22)(23)، والتأثير في النقاش العام حول فلسطين في المجتمعات الغربية. وتعمل سردية المُضْطَهَدِين -كسردية مضادة- من خلال النشاط الرقمي والسرد البصري والنقد الأكاديمي على أنسنة الفلسطينيين وتحدي الصور الخطابية المهيمنة(24)(25)(26) التي تُروِّج لها الأصوات المساندة لإسرائيل، وهي تتخذ

من الموقف الرسمي الغربي مسنداً قوياً. ولا تقتصر أهمية هذه السرديات على مساعدة الفلسطينيين بوصفهم مجموعة المضطهدين لاستعادة حضورهم في النقاش المثار حولهم بل تمتد إلى المطالبة بالعدالة وإعادة الاعتبار لتاريخ وتعزيز حضور الفلسطينيين سياسياً (27)(28).

ثالثاً: السردية الفلسطينية في الغرب

تركزت أبحاث إدوارد سعيد لعقود من الزمن على تحليل الكيفية التي أنتج من خلالها الغرب معرفةً عن المشرق، وما ترتب على ذلك من تشكيل سرديات مُشوَّهة أثرت بعمق في السياسات الغربية. وتُعد فلسطين مثالاً صارخاً على هذا النمط؛ إذ يقول إدوارد سعيد وكريستوفر هيتشنز (Christopher Hitchens): "ليس من المبالغة القول: إن قيام دولة إسرائيل، عام 1948، كان بشكل من الأشكال نتيجة سيطرة الصهاينة على المعركة السياسية حول السيطرة على فلسطين في المجتمع الدولي الذي كانت فيه الأفكار والتُمثيلات والخطابات موضع صراع" (29).

لقد أدت السرديات التي تُقدّم إسرائيل بوصفها "الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط"، و"الحليف الإستراتيجي للولايات المتحدة"، وظائف تتجاوز الرمزية؛ إذ أسهمت فعلياً في إضفاء الشرعية على سياسات التوسع الاستيطاني ومصادرة الأراضي والعنف الممنهج ضد الفلسطينيين. كما أخرجت هذه السرديات الدعم السياسي والمالي الأميركي لإسرائيل من إطار الجدل السياسي؛ إذ أصبحت تحظى بإجماع حزبي، وربطت المقاومة الفلسطينية بـ"الإرهاب ومعاداة السامية". ويُجسّد هذا التفوق السردية ما أشار إليه نعوم تشومسكي (Noam Chomsky) (30) من أن المعرفة التي يُنتجها الأقوياء إنما يُسخّرونها لخدمة مصالحهم. وفي هذا السياق، حدّد الإعلام السائد والمنظومة السياسية المؤيدة لإسرائيل في الولايات المتحدة ما ينبغي على الجمهور معرفته عن إسرائيل والفلسطينيين الذين وضعتهم في موضع تهميش معرفي وسياسي عميق.

رابعاً: إعلام النشطاء واختراق حاجز الصمت

يُعد التواصل عاملاً محورياً في الفعل الجماعي؛ إذ يؤدي دوراً أساسياً في تحفيز المشاركين وبناء الهوية الجماعية وتعزيز التضامن. وفي هذا الإطار، لا يقتصر دور

"إعلام النشطاء" على نقل المعلومات بل يتجاوز ذلك إلى التدخل المباشر في الصراعات السياسية والثقافية. وخلافاً للإعلام السائد الذي غالباً ما ينحاز إلى مراكز القوة ويُخضع أولوياته لمنطق الربح، يتمتع الإعلام الذي يقوده النشطاء بقدرة أكبر على تمثيل الأصوات المهمّشة نظراً لالتزامه الأخلاقي والسياسي بالقضايا التي يُدافع عنها.

وينبع هذا الالتزام من بنية وأهداف هذا النوع من الإعلام الذي يُديره النشطاء بهدف مناصرة ودعم قضايا مختلفة وتقديم محتوى يختلف عما تُقدّمه وسائل الإعلام السائدة؛ إذ إن الإعلام الأميركي تحديداً هو إعلام المُتَّفِذِينَ المرتبطين بالضرورة بالقوى الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المهيمنة. فنظام الإعلام الليبرالي في الديمقراطيات الرأسمالية هو شركات ربحية لها مساهمون ومستثمرون، وترتبط ببعضها البعض شبكة من علاقات الربح واقتسام سوق الإعلانات والجمهور، وترتبط بدوائر صنع القرار، سواء كانت ذات توجه سياسي واضح (ليبرالية أو محافظة) أو تلتزم بالحياد العقائدي. من هنا، نشأ إعلام الناشطين من أجل لفت النظر إلى قضايا سياسية واجتماعية وبيئية لم تُعدّ على أجندة الإعلام العام، أو لم يوفر هذا الإعلام المرتبط بالسلطة السياسية مضموناً مناسباً حولها. فالنشطاء الذين يسعون إلى لفت نظر الرأي العام الأميركي أنشؤوا هذه القنوات غير الربحية للتعبير عن رفض الصمت والتحيز الذي تُمارسه كبريات وسائل الإعلام الأميركية ضد الصوت الفلسطيني والقضايا الأخرى التي لا تريد النخب إثارة النقاش حولها.

ويتميز إعلام النشطاء بقدرته على إعادة توظيف عناصر الثقافة السائدة وتصميمها من جديد. ولا يُعدّ هذا التوظيف ممارسة محايدة بل يحمل أبعاداً نقدية وتفكيكية ومُعارضة. وبهذا المعنى، يعمل إعلام النشطاء بوصفه أداة للاعتراض والتشويش على السائد وإحداث التغيير الثقافي. وتُشير ليا ليفرو (Leah Lievrouw) (31) إلى مجموعة من الخصائص الأساسية لهذا النوع من الإعلام، فهو منخفض التكلفة، وضيّق النطاق في التوزيع والوصول إلى الجمهور، ويُنتج خارج الأطر المؤسسية والتجارية. ويُتيح هذا الموقع الهامشي لإعلام النشطاء حرية أكبر للحفاظ على استقلالته والقيام بدور نقدي يتجاوز القيود السياسية والثقافية المفروضة على الإعلام السائد.

ويتمثل الهدف الأساسي لإعلام النشطاء في التدخل في الخطاب السائد، ولا يكفي بالتوثيق والتغطية الإخبارية، وهو لا يدعي الحياد، بل يتميز بذلك عن الإعلام السائد الذي يدعي الموضوعية ويركز على نقل المعلومات. فإعلام النشطاء يسعى إلى إحداث تحوّل في الخطاب السائد ويتحدّى البنية السلطوية المسيطرة (32) من خلال التركيز على جوهر القضايا وأسبابها وتحليل الفعل ودوافعه وكشف العلاقات والسياسات، في معالجة تتسم بالعمق وتتجاوز مجرد نقل الأخبار المستهلكة.

ومن بين الأدوات التي يعتمد عليها إعلام النشطاء لمنع استمرار السردية المهيمنة ما يُعرف بـ"تشويش الثقافة"، وهو شكل من أشكال المقاومة الموازية التي تستهدف رموز الإعلام السائد لكشف تناقضاته الأيديولوجية من خلال أساليب السخرية والتجريد من الأدوات المعرفية بهدف تقويض سلطة الإعلام السائد الرمزية على إطلاق السرديات (33).

ومن خلال تحديّ السردية التي تُروّج لها المؤسسة الأميركية بشأن إسرائيل وفلسطين، يُسهم إعلام النشطاء في إيصال الصوت الفلسطيني وإعادة توجيه النقاش العام حول فلسطين داخل الولايات المتحدة (34). فإعادة توجيه هذا النقاش يُمثّل بالضرورة تفكيكاً للبنى السلطوية التي تستند إليها السياسات الأميركية في المنطقة، تلك التي اكتسبت تأييداً واسعاً بين الأميركيين بسبب هيمنة تلك السردية الرسمية التي تُبرّر الدعم المطلق الذي تحظى به إسرائيل داخل المؤسسة السياسية الأميركية (35).

خامساً: الخطاب وقوة الرواية

تُعدّ القصص الإخبارية أكثر من أدوات للسرد؛ إذ تُشكّل أساساً لفهم الكيفية التي تُسهم من خلالها وسائل الإعلام في تشكيل إدراك الناس للأحداث وبناء هويتهم وتحفيزهم على الانخراط في الفعل الجماعي، فالسرديات بوصفها تمثّلات منطقية للواقع تنقل القيم الثقافية وتستثير الاستجابات العاطفية وتوجّه السلوك السياسي (36) (37).

ويوظف الفاعلون السياسيون السرديات بوصفها أدوات للإقناع والسيطرة. فمثلاً، يُظهر ديفيد كوفمان (David Kaufmann)، ولوران بيرنهارد (Laurent Bernhard) كيف تقوم النخب السياسية بتأطير السياسات الخاصة باللاجئين من خلال سرديات الإساءة لهم (38)؛ إذ تتغلّب السرديات المشحونة عاطفياً في التأثير على التفكير

المنطقي. كما أن الغموض المتعمد في السردية الخاصة بالقضايا السياسية يؤدي إلى انفعالات عاطفية(39). ويشير جون بوزويل (John Boswell)(40) إلى أن السرديات تسمح بإسقاط الأفراد لتجاربهم الذاتية على القصة غير أن هذه الأفكار التأويلية التي يُقدِّمها الباحثون تُثير إشكالات أخلاقية؛ لأنها تفتح الباب لإمكانية التلاعب بالعقول والعوطف. وهنا يرى إدوارد سعيد ضرورة الاهتمام الكبير بدوافع القصة التي تُروى؛ إذ تتساوى مع أهمية سرد القصة ذاتها(41).

وللسرد قوة كبيرة في إقناع الجمهور بالرسالة السياسية في الإعلام. وفي هذا السياق، يشير الباحثان، إميلي موير جوس (Emily Moyer-Guse) وروبن نابي (Robin Nabi)، إلى أن قوة الإقناع بالسياسات والأفكار عن طريق السرد القصصي للأحداث تتعاضم ليس فقط بسبب ربط الفكرة بالعوطف والذاكرة، بل لأنها تُقلل من مَيْل الجمهور إلى تحدي الرواية المنشورة برواية مضادة(42). كما تمتلك السرديات في الخطاب السياسي قدرة هائلة على التأثير في الرأي العام وحشد العواطف وبناء الهويات السياسية لدى الجمهور. فالتوجيه الإستراتيجي للسردية يؤدي دوراً محورياً في العلاقات الدولية(43). وقد كرّس إدوارد سعيد عقوداً من البحث والتحليل لمعرفة الكيفية التي أنتج من خلالها المثقفون الغربيون منظومة معرفية صاغت سرديات الشعوب الأخرى (الشرقية عموماً) في صور جرّدتها من إنسانيتها؛ الأمر الذي أسهم في تشكيل العلاقة مع هذه الشعوب، ثم إخضاعها والسيطرة عليها لاحقاً(44). واستخلص سعيد أن السردية الغربية عن مجتمعات الشرق جاءت لتُعبّر عما أراده الرواة والرسامون والرحّالة والفنانون والمؤلفون والسياسيون أن يكون عليه حال الشرق، وليس بالضرورة حقيقة مجتمعاته، كل ذلك بفعل قوة الرواية التي لم تخلُ من نسج الخيال(45).

2. سرديتان من التناقض والتنافس

يُجمع الإعلام الأميركي السائد -وعلى مدار عقود- على دعم إسرائيل في كل خطوة تقوم بها ضد العرب والفلسطينيين، سواء كانت حروباً قصيرة أو نزاعاً طويلاً، وبما يشمل احتلال عاصمة عربية أو قمع وتشريد وقتل الفلسطينيين وصولاً إلى شنّ حرب على قطاع غزة قتلت خلالها أكثر من سبعين ألف شخص وتمت تسوية قطاع

غزة بالأرض. ويحرم هذا الإجماع الطرف الآخر، الفلسطيني، من فرصة تقديم نفسه للرأي العام الدولي وحقه في أن يُقاوم هذا الاحتلال. لكن اللافت في السنوات الأخيرة، والأوضح في الحرب على غزة في أكتوبر/ تشرين الأول 2023، أن النشاط أخذوا على عاتقهم إيصال هذا الصوت داخل الولايات المتحدة الأميركية، وبما يُعزِّز فهم الصراع، ومن خلال تقديم سياق أوسع وأشمل، وليس من منظور إخباري فقط.

2.1. الإعلام السائد: سردية استشراقية مؤيدة للاستعمار

بنى الإعلام السائد (نيويورك تايمز، فوكس نيوز، سي أن أن) سرديته عموماً وفق منطق السبب والنتيجة؛ إذ بدأت التقارير والمواد الإعلامية بذكر هجوم حماس وادّعاءات منسوبة إلى الحركة عن حرق أطفال إسرائيليين واغتصاب النساء، ثم انتقل إلى عرض الخطوات الإسرائيلية كردود أفعال؛ مما يُعزِّز فكرة أن إسرائيل إنما تتحرّك في إطار ردّ الفعل. على المستوى الإنساني، تُظهر هذه السردية عملية أُسنّة للإسرائيليين مقابل نزعها من الفلسطينيين؛ إذ تعرض معاناة الإسرائيليين بوصفها حزناً إنسانياً طبيعياً في حين تُجرّد الفلسطينيين من تجاربهم الإنسانية وكياناتهم كأفراد. وتُحافظ التغطية على السردية المهيمنة المؤيدة لإسرائيل في الخطاب العام الأميركي بما يعكس ما وصفه إدوارد سعيد بـ"التقليد الاستشراقي" الذي يُقدّم إسرائيل بوصفها كياناً مُتَحَضِّراً ومُدافعاً عن نفسه، بينما يُقدّم الفلسطيني/ الآخر بوصفه عنيفاً وغير عقلائي (46).

أولاً: تبرئة القاتل ولوم الضحية

يتسم الخطاب الذي يُقدّمه الإعلام السائد في أميركا بنبرة سلطوية تهدف إلى إضفاء الطابع الأمني/ العسكري على الحرب من خلال الاعتماد المكثف على متحدثين عسكريين ومسؤولين حكوميين إسرائيليين وأميركيين. كما يعتمد هذا الخطاب على مصطلحات عسكرية وأيديولوجية إسرائيلية في توصيف ما يجري في القطاع، مثل وصف غزة بـ"بيئة ديناميكية خطيرة"، وأعمال المقاومة بـ"همجية خالصة" و"شر مطلق"، ووصف جنود الجيش الإسرائيلي والمستوطنين بـ"أبطال"، مُطلقاً أحكاماً أيديولوجية وأخلاقية تضع طرفاً في موقع البراءة والشرعية، وتُجرّم الطرف الآخر. كما تُعطي وسائل الإعلام المذكورة أولوية للسردية الإسرائيلية بوصفها "رواية المتحضر"

في مواجهة الآخر "غير المتحضر". كما تُنتج هذه الوسائل الإعلامية صوراً ذهنية تُقدِّم الفلسطينيين أشياء لا شخصيات، وتُعيد إنتاج المنظور العسكري/ الأمني الإسرائيلي من خلال تفاصيل حسية ودرامية، مثل وصف الأنفاق والاشتباكات داخل المدارس في المستوطنات والمقاتلين الملتئمين. وفي هذا السياق كتبت "فوكس نيوز": "علينا أن نُوصل هذه الرسالة إلى العالم، فهذا أمر بالغ الأهمية. أضاف بايدن: هذا ليس سلوكاً إنسانياً على الإطلاق، بل همجية خالصة، وسنعمل كل ما بوسعنا لإعادتهم إلى ديارهم إن تمكنا من العثور عليهم. وقد قُتل أكثر من 3600 شخص -من بينهم 30 أميركياً- منذ أن شنت حماس هجوماً على إسرائيل في السابع من أكتوبر؛ ما أدى إلى تحرك عسكري من قبل القوات الإسرائيلية" (47).

وعند تحميل الضحايا المسؤولية، يعمد الإعلام الأميركي السائد إلى تبرئة الجناة من الذنب. فعلى سبيل المثال، وصفت شبكة "سي أن أن" وفاة الطفلة رزان أبو ظاهر، التي تبلغ من العمر أربع سنوات، دون تسمية الجاني: "فارقت الحياة يوم الأحد" مع التقليل من أهمية السبب المباشر كما لو كانت الوفاة قدراً محتوماً. فقد جاء في التقرير أن رزان "توفيت في أحد مستشفيات وسط غزة نتيجة مضاعفات ناجمة عن الجوع وسوء التغذية، بحسب مصدر طبي، وقد وُضع جسدها الهزيل على لوح حجري" (48). ولا يكفي هذا الخطاب بتخفيف المسؤولية عن وفاة الطفلة رزان، بل يستبدل بمفهوم المجاعة، الذي يرتبط مباشرة بالسياسات الإسرائيلية، مصطلح سوء التغذية الذي يمكن تبريره بنقص التنوع الغذائي وسوء الظروف الاقتصادية المحلية، وبهذا يُطمس الفعل السياسي والجنائي، ويخلق تأويلاً حول مسؤولية الاحتلال بأن المسؤول عن موت الطفلة غير معلوم.

وفيما يتعلق بتأطير الفاعلين والأحداث، يُقدِّم الإعلام السائد حركة حماس بوصفها "منظمة إرهابية"، ويتهمها بـ"الاستخدام الانتهازي للسكان" و"تخزين المساعدات" و"استغلال النساء والأطفال" و"وضع مكافآت لقتل عمال الإغاثة" (49). كما يُقدِّم وجود حماس باعتباره السبب الرئيس لمعاناة الفلسطينيين، غالباً بدون موازنة ذلك بتأثيرات القصف والعمليات العسكرية الإسرائيلية. ويُسهِّم هذا التأطير في تشكيل الفهم العام للحرب، وتوجيه رد فعل الجمهور الأميركي بما يُعزِّز الإجماع على دعم السياسة الأميركية تجاه إسرائيل والفلسطينيين (50)(51).

كما أن هذه السردية لا تكتفي بتجريم حماس، بل تُحمّل أيضاً الفلسطينيين المدنيين مسؤولية معاناتهم من خلال ربطها بسلوك الحركة، بما يُعيد إنتاج منطق "لوم الضحية" إطاراً استعماريّاً يُشرّع عن استمرار الاحتلال والحصار (52)(53). بالمقابل، يُصوّر الإعلام السائد العمليات العسكرية الإسرائيلية بوصفها إستراتيجية وضرورية وذات طابع دفاعي. فقد استخدمت "سي أن أن" عبارات، مثل "منع حماس من سرقة المساعدات"، التي تُشكّل شريان الحياة كقوافل الإغاثة الإنسانية و"القضاء على الإرهابيين" (54) لتبرير العنف الإسرائيلي ضد المدنيين، مُعزّزة دور الضحية على الجانب الإسرائيلي بعرض قصص المحتجزين والقتلى الإسرائيليين بأسلوب إنساني مؤثر يُضفي عليهم الطابع الشخصي والعاطفي: "تُجسّد -معركة- رفح العبقريّة المنحرفة لإستراتيجية حماس، والمآزق الأخلاقية المستحيلة التي خلقتها الحرب وتعمّدت إشعالها. فمن خلال شنّ هجوم وحشي على إسرائيل، وارتكاب عنف جنسي واسع النطاق، وأخذ مئات الرهائن، ضمنت حماس أن تردّ إسرائيل بقوة ساحقة. ومن خلال اختفائها بين السكان، ضمنت أن يؤدي الردّ الإسرائيلي إلى معاناة هائلة للفلسطينيين، وهي تعلم أن إسرائيل ستحمّل اللوم وأن دعم حماس سيتصاعد، ولاسيما في الضفة الغربية؛ حيث تُهيمن حركة فتح، خصمها الفلسطيني" (55).

ثانياً: تشكيك في الرواية الفلسطينية رغم علانية المأساة

في تقارير الإعلام السائد عن أعداد الضحايا الفلسطينيين الصادرة عن وزارة الصحة في غزة، غالباً ما تُرفق الأرقام بتشكيك صريح أو ضمني في صحتها، والتأكيد على احتمال المبالغة فيها أو أن الأرقام غير دقيقة بذريعة أن المؤسسات الحكومية في غزة خاضعة لحكم حماس، بل إن الإعلام السائد يُكرّر أن جزءاً من الضحايا هم من مقاتلي حماس. وكثيراً ما تبدأ النصوص بالإشارة إلى أفعال حماس، تليها أفعال إسرائيل، ثم تُتبع بيانات المؤسسات الفلسطينية، وهي الجهة الوحيدة التي لديها بيانات الضحايا، مرفقة بعبارة مثل: "لم يتسنّ التحقق منها بشكل مستقل"، كما ورد في "نيويورك تايمز": "أسفرت الهجمات الإسرائيلية الأخيرة في القطاع عن مقتل ما لا يقل عن 81 شخصاً وإصابة نحو 200 آخرين وفقاً لوزارة الصحة في غزة، والتي لا تُميّز بين المدنيين والمقاتلين. وقال جهاز الدفاع المدني: إن الغارات الإسرائيلية أودت بحياة 77 شخصاً على الأقل منذ الإعلان عن الصفقة، ولم يتسنّ التحقق من هذه الادّعاءات بشكل مستقل" (56).

ومن منظور التحليل النقدي، يُعيد هذا النمط من التغطية الصحفية إنتاج سردية هيمنة تنسجم مع موقف الدولة، وتتوافق مع المصالح الجيوسياسية الأميركية-الإسرائيلية، وتعمل على تهميش السرديات المضادة وتضييق الهامش المتاح للسردية الفلسطينية. ويحظى الخطاب الإسرائيلي بموقع متميز في الإعلام السائد في أميركا؛ حيث تُنقل الرواية الإسرائيلية دون مساءلة، وتحظى بالتعاطف والأنسنة لتعكس التحالف الجيوسياسي بين أميركا وإسرائيل. وكما بين كوفمان وبرنارد، فإن السياسيين في الولايات المتحدة يستخدمون تلك السرديات لتبرير السياسة المساندة لإسرائيل، ويقمعون بسياساتهم وقوتهم العسكرية ما يناقض ذلك، لاسيما الخطابات التي تركز على ممارسات إسرائيل بوصفها دولة احتلال، وسياسات القتل وتجريد الفلسطينيين من الممتلكات والاستعمار الاستيطاني(57). إن إسرائيل تستفيد من الخطاب السائد في أميركا الذي يُسهّم في الحيلولة دون وصول الحقيقة للناس ومعارضتهم لهذا النوع من الدعم المطلق.

ثالثاً: تغييب السياق والمحو التاريخي

يُقدّم الإعلام الغربي فصائل المقاومة الفلسطينية المسلحة غالباً بوصفها "منظمات إرهابية"، استناداً إلى لوائح وتشريعات حكومية غربية، وهو أمر واضح جداً في السياق الأميركي غير أن هذه التشريعات تُبنى على اعتبارات سياسية تتجاهل السياق التاريخي والقانوني لنضال الفلسطينيين من أجل الحرية وتقرير المصير. ويُستخدَم تجريد الأحداث من سياقها أداة لتبرير السياسات تجاه إسرائيل والفلسطينيين.

ولا يُعدّ تبني الإعلام الأميركي السائد للخط الرسمي في السياسة الخارجية أمراً استثنائياً؛ إذ كثيراً ما يلجأ إلى إخراج الأحداث عن سياقاتها خلال تغطيته لسياسات لا يمكن تبريرها. فمثلاً، يتجاهل هذا الإعلام الظروف التي دفعت الفلسطينيين إلى تبني المقاومة المسلحة بعد عقود طويلة من الاحتلال والحصار والتوسع الاستيطاني وحرمان الفلسطينيين من إيصال روايتهم. لذلك تُحوّل وسائل الإعلام فهم الصراع بوصفه صراعاً مع الاستعمار إلى مشكلة أمنية لإسرائيل، ويُقدّم هذا الإعلام حقّ الفلسطينيين في مقاومة الاحتلال -وهو الأمر الذي يكفله القانون الدولي- باعتباره مشكلة أمنية انسجماً مع الرواية الإسرائيلية(58)(59)، "فقد قُتل أكثر من 1200 شخص داخل إسرائيل في هجمات السابع من أكتوبر، وتمّ احتجاز 251 رهينة وفقاً

للسلطات الإسرائيلية. ومنذ ذلك الحين، أدّت الحرب الإسرائيلية ضد حماس في غزة إلى مقتل أكثر من 50 ألف فلسطيني وفقاً لوزارة الصحة في غزة، وتدمير مساحات واسعة من القطاع وخلق أزمة إنسانية مستمرة" (60).

ويَتَّبِعُ الإعلام الأميركي السائد النهج السياسي الحكومي في دعم إسرائيل ومنح الأولوية لسرديتها وصوتها. ولا يقتصر الأمر على تبرير الأفعال الإسرائيلية وتجريم الفلسطينيين بل يمتد إلى تجاهل وقائع الصراع وإخراج الأحداث عن سياقاتها، وبدء السرد من لحظة استخدام الفلسطينيين للسلاح بغض النظر عن الخلفيات التاريخية. فالسياق الشامل المتمثل في استعمار إسرائيل للأراضي الفلسطينية منذ عقود يغيب إلى حدّ كبير عن التغطية الإعلامية. لذلك فإن هجوم السابع من أكتوبر وفقاً لهذا الإعلام هو سبب نشوب الحرب ولا شيء في خلفية هذا الحدث يستحق الإشارة إليه.

وفيما يتصل بتفاعل القوة في التغطية الإعلامية، لم يقتصر تشويه صورة المقاومة الفلسطينية على علاقة تقليدية بين قوي وضعيف، بل يتجاوز ذلك إلى إضفاء النزعة الأخلاقية على القوة المهيمنة؛ إذ تُقدّم إسرائيل قوة تُمارس "عنفًا مُبرَّرًا في دفاعها عن النفس"، ويزعم هذا الخطاب أن الطرف الآخر استجلب لنفسه هذا المصير. ويندرج كلام الرئيس جو بايدن ضمن هذا الإطار الخطابي الذي قال فيه: إن حماس قطعت رؤوس أطفال إسرائيليين واغتصبت النساء، وهو ادّعاء تبيّن لاحقاً حتى في الإعلام الإسرائيلي أن لا صحة له (61)(62). ولكن هذا التصريح شكّل مُبرَّرًا مسبقاً لما سيتلوه من سياسة أميركية لم تكتف بعدم الدعوة إلى وقف النار، بل اندفعت خلف إسرائيل بالدعم غير المحدود وهي ترتكب جرائم الحرب بحق الشعب الفلسطيني.

2.2. إعلام النشطاء: إعادة الاعتبار لإنسانية المطالب وشرعية المقاومة

تُقدّم السردية التي يتبنّاها إعلام النشطاء الحربَ على غزة لا بوصفها انفجاراً مفاجئاً للعنف، بل تُعدّها حلقة جديدة ضد مشروع استعماري استيطاني مستمر يهدف إلى التخلص من الفلسطينيين. فمن خلال الاعتماد على شهادات شخصية ومقابلات ميدانية موسعة وسرديات ذاتية، تنقل وسائل الإعلام (موندو وايس، بالستين كرونيكل، إلكترونيك انتفاضة) حجم الدمار واليأس الذي يعيشه سكان قطاع غزة. ويعمل المراسلون في الميدان، وبين الأنقاض، لإيصال حالة الناس، وكيف يُدمّر

الاحتلال الإسرائيلي المدن الفلسطينية ويُجوع الناس ويُهجّرهم ويقتلهم بوحشية في ظل دعم غربي شبه مطلق وغياب أي نوع من المساءلة أو حتى التذمر من اتساع رقعة القتل والتدمير.

أولاً: السياق التاريخي لصراع القوة مع الاستعمار

يضع إعلام النشطاء الحرب على غزة في سياقها التاريخي بوصفها امتداداً لنضال فلسطيني طويل يعود إلى العام 1948 ضد قوة استعمارية، وممارسة متواصلة عبر سياسات استعمارية دعمتها قوى عالمية منذ ذلك الوقت. ولا تفصل هذه السردية أحداث السابع من أكتوبر عن جذورها البنيوية في سياق صراع القوة مع الاستعمار، بل تُقدّم الحرب بوصفها المرحلة الأحدث من "العنف المنهجي الذي تُمارسه إسرائيل بحق الفلسطينيين" (63)؛ حيث بُني الوجود الاستيطاني على مصادرة الأراضي الفلسطينية وإدامة المعاناة (64). كما أن هذه الوسائل الإعلامية لا تُقدّم الحرب بوصفها صراعاً بين طرفين متكافئين بل حرباً استعمارية للهيمنة يُمثل فيها الفلسطينيون مجموعة من الأفراد الذين يُقاومون محاولات الاحتلال لتجريدتهم من أراضهم (65)(66).

ويستند هذا الطرح إلى تصريحات مباشرة لمسؤولين إسرائيليين تكشف نواياهم رغبةً في التخلص من الفلسطينيين من خلال السياسات المختلفة التي يطبقونها. فعلى سبيل المثال، نقلت عينة الدراسة عن وزير المالية الإسرائيلي، بتسلئيل سموتريتش، دعوته إلى التطهير العرقي للفلسطينيين في قطاع غزة بشكل علني كوسيلة لفضح نوايا الاحتلال: "دعا بتسلئيل سموتريتش، وزير المالية الإسرائيلي، إلى التطهير العرقي ضد الفلسطينيين في قطاع غزة، خلال مقابلة له مع إذاعة الجيش: علينا تشجيع هجرتهم، فلو كان هناك 100 أو 200 ألف في قطاع غزة وليس مليونين لتغيّر شكل النقاش حول اليوم التالي للحرب. يجب أن يرحلوا، لقد عاشوا في الغيتو مدة 75 عاماً ويحتاجون للمغادرة" (67).

ثانياً: فضح التجويع سلاحاً في الحرب

يُقدّم إعلام النشطاء التجويع والكارثة الإنسانية لا بوصفهما خسائر جانبية للحرب بل أدوات إخضاع تُستخدَم بشكل متعمد. وتعرض التقارير قصصاً لأشخاص ينتظرون

ساعات طويلة للحصول على القليل من الماء أو الطحين باعتبارها مشاهد من المعاناة اليومية وأدلة على سياسة تجويع ممنهجة (68). ويجري توصيف المعاناة بلغة حسّية كثيفة تنقل التجربة من مستوى الأرقام إلى مستوى التعايش الإنساني، مثل صورة الطفل الذي يستعد للاقتتال بمطرقة وسكين من أجل كيس طحين (69). وتهدف السياسات الإسرائيلية إلى "تشيئ" الفلسطينيين وإنهاء وجودهم بالجوع والإذلال وانتزاع إنسانيتهم ودفعهم للاقتتال من أجل الحصول على طعام.

ومن خلال تركيزه على معاناة المدنيين نتيجة منع الغذاء والدواء عن المرضى والنساء والأطفال، يُحوّل إعلام النشطاء إجراءات الاحتلال إلى سياسة مصممة بعناية لا تحتاج إلى مبررات أمنية أو عسكرية أو ميدانية لمعاملة الفلسطينيين دون البشر، وتجويعهم إمعاناً في الإذلال والدفع بهم نحو التوحش وفقدان السيطرة على النفس عقاباً لهم. ففي هذه التغطية تركيز على وصف تأثير هذه السياسات على الإنسان، وتغظيم لهذا الأثر يفوق المبررات واللغة المخففة.

ثالثاً: الفلسطينيون يواجهون الانتهاكات بالصمود والمقاومة

لا يختزل إعلام النشطاء معاناة الفلسطينيين في سردية الضحية المطلقة؛ إذ يُقدّم المقاومة بوصفها فعلاً مستمرّاً خلاقاً ومشروعاً قانونياً وأخلاقياً. وتوصف عمليات إطلاق الصواريخ والاشتباكات لا بعمليات استفزازية بل بأشكال من المقاومة المشروعة للاحتلال، وبحالة الرفض (70)(71) لانتهاك الحقوق الفلسطينية في الحرية والاستقلال. كما تُبرز المقالات مظاهر الصمود الفلسطيني بمستويات مختلفة، مثل عودة النساء إلى زراعة أراضيهم أو استمرار الأطفال بالتحرك بين الركام بوصفها تعبيرات رمزية عن الرفض الجماعي للاختفاء من الوجود. وبهذا المعنى، فإن التغطية الإخبارية تُعيد صياغة البقاء الفلسطيني ذاته بوصفه فعل انتصار يؤكد إخفاق مشروع الإبادة الإسرائيلي.

كما تنقل التغطية سردية مقاومة الاحتلال حقاً فلسطينياً غير قابل للمساومة، ويشمل هذا الحق حمل السلاح والقتال دفاعاً عن أرضهم وعائلاتهم، وهو حقٌ أساسي تُنكره عليهم الدول الغربية وتُجرّمه. وفي هذا السياق، تمنح هذه السردية الفلسطينيين حقهم الطبيعي للدفاع عن أنفسهم ضد القوة المُستعمِرة، إسرائيل: "إن تاريخ الدولة

الاستعمارية الصهيونية عبارة عن سلسلة مستمرة من العنف الذي ترتكبه ضد السكان الذين تحتل أرضهم. ولكن هذه الحقيقة غير المريحة لصنّاع الأسطورة الصهيونية وأحلام الليبرالية الصهيونية في استعادة إسرائيل ليست رأيًا، بل حقيقة تاريخية موثقة بدقة لا جدال فيها، ولا يمكن أن يُنكرها إلا الجاهل أو العنصري. لهذا، فإنه من الدقة القول: إن وجود الدولة الاستعمارية الاستيطانية على أرض فلسطين يُمثّل أعمال عنف مستمرة. كما أن السمة المميزة لها، وطبيعتها المتأصلة التي بُنيت عليها ولا تزال تُحافظ عليها هي العنف الممنهج والمخطط له ضد الشعب الفلسطيني الذي سُرقت أرضه من أجل قيام هذه الدولة" (72).

رابعًا: تواطؤ المنظومة الدولية وتشجيع العدوان

تجاوزت الحرب حدود غزة وباتت صراعًا تشترك فيه قوى إقليمية ودولية؛ إذ يُقدّم الدور الأميركي لا بوصفه وسيطًا محايدًا، بل شريكًا مباشرًا في القتل من خلال تزويد إسرائيل بالسلاح. كما يُشير إعلام الشطاء إلى تواطؤ عدد من الأنظمة سواء بالصمت أو بالتعاون، ويُدين عجز المنظومة الدولية عن وقف الإبادة الجماعية، وهو ما يُمثّل فشلًا أخلاقيًا وسياسيًا.

فمن خلال نشر التقارير الحقوقية التي تكشف تزويد أميركا لإسرائيل بالأسلحة التي تستخدم في انتهاك قواعد الحرب، توضح هذه التغطية أدوار الفاعلين الدوليين ومساهماتهم فيها، وتفتح المجال أمام حركات التضامن لمساءلة السياسيين والمؤسسات المتورطة في هذه الجرائم. فقد أكد المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان موقف مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، مشيرًا إلى أنه بغض النظر عن مدى التزام أحد أطراف النزاع، مثل حركة حماس، بأحكام القانون الدولي الإنساني، فإن الطرف الآخر يظل ملزمًا قانونيًا بالامتثال لأحكام هذا القانون واحترامها. وأضافت المنظمة أن استخدام الأسلحة الأميركية في الهجمات الإسرائيلية التي تنتهك قوانين الحرب يجعل الولايات المتحدة -وأية دولة أخرى تُزوّد إسرائيل بالسلاح- شركاء في القتل، الذي يجري بمعدل غير مسبوق في تاريخ الحروب الحديثة (73).

خامساً: أنسنة السرد الإعلامي للتأثير في الرأي العام

تُعدُّ أنسنة الفلسطينيين عملية جوهرية في خطاب إعلام النشطاء، فمن خلال القصص التي تركز على النساء والأطفال والفئات الأكثر هشاشة، تُقدّم معاناة غزة في قالب إنساني مباشر يتحدّى خطاب التجريم الإسرائيلي. وتحوّل هذه السرديات الألم الفردي إلى نداء أخلاقي مُوجّه للجمهور الغربي، كما تُفند الادّعاءات الإسرائيلية التي تُنكر وجود مجاعة في القطاع. ويجري على سبيل المثال سرد رحلة أحد السكان بحثاً عن الغذاء (74) بتفاصيل المكان والزمان بدقة، كاشفاً عن رحلة عذاب يومية محفوفة بالمخاطر في محاولة للبقاء تجعل القارئ شريكاً وجدائياً في التجربة. فمن شأن الخطاب الأخلاقي المتجدد الذي تُقدّمه وسائل الإعلام أن يدفع باتجاه إعادة التفكير في القيم الشخصية والمعايير الإنسانية التي تدفع بالجمهور إلى بناء الموقف من الحرب وشرعية التضامن مع الفلسطينيين في حرب تُنتج مآسي تتنافى مع رغبة الرأي العام الأميركي. فقد سبق أن غيّرت قسوة المشهد الإنساني الرأي العام الأميركي، عام 1972، عندما نُشِرت صورة "فتاة النابالم" المروّعة خلال الحرب الأميركية في فيتنام وكان لها تأثير كبير في تغيير الرأي العام ضد الحرب.

3. تفاعل السرديات مع البنى الجيوسياسية

تكشف المقارنة بين تغطية الإعلام السائد وإعلام النشطاء في الولايات المتحدة لأحداث السابع من أكتوبر، والحرب على غزة، تبايناً حاداً في بناء السرديات يعكس خطاب السلطة وممارستها للقوة، وكيف تتفاعل السرديات المتناقضة والمتنافسة مع البنى الجيوسياسية. كما تُظهِر النتائج انقساماً واضحاً في المشهد الإعلامي الأميركي؛ حيث بات الإعلام السائد يخسر السيطرة على السرد لصالح وسائل التواصل الاجتماعي والمنصات البديلة بما فيها الإعلام الذي يقوده النشطاء ومجموعات التضامن.

يُقدّم الإعلام السائد أحداث السابع من أكتوبر بوصفها "هجومًا إرهابيًا" يستوجب "ردًا إسرائيليًا"، ويقوم بتمثيل الأفعال الإسرائيلية "دفاعاً عن النفس وذات مشروعية أخلاقية"، بينما تُنسب المعاناة الفلسطينية إلى حماس، أو تُعرض بصيغ مبهمّة، أو

تُبسِّط تعقيدات السياسة لصالح الطرف القوي، كما وصفها بوزويل (75). ولذلك يُعيد تثبيت سلطة إسرائيل من خلال إضفاء النزعة الأخلاقية على أفعالها، ويُقوِّض قدرة وشرعية الفلسطينيين من خلال تجاهل حقِّهم في أرضهم ونفي صفة المقاتل الشريف عن مقاومتهم لهذا الاحتلال.

وفي المقابل، يضع إعلام النشطاء التجربة الفلسطينية في صدارة السرد مركزاً على سياسات تجريد الفلسطيني من ممتلكاته، ومقدماً التجويع بوصفه سلاح حرب والممارسات الإسرائيلية جزءاً من حرب إبادة ممنهجة. كما تُبرز هذه السرديات إنسانية سكان غزة وتؤطر المقاومة بوصفها نضالاً مشروعاً ضد الهيمنة الاستعمارية بما ينسجم مع سردية المضطهدين (76)(77).

وتعكس هاتان السرديتان بنيتين اجتماعيتين مختلفتين داخل المجتمع الأميركي، إحداهما تتماهى مع تجربة الاضطهاد وتجد تأييد حقوق الفلسطينيين انعكاساً لواقعها الاجتماعي كنفات مضطهدة، وأخرى تصطف مع الهيمنة وتُبرر العقاب الجماعي (78). ولا يمكن الجزم بعلاقة سببية بين الخطاب والبنية الاجتماعية، إلا أنهما متلازمان (79). فالمجتمع الأميركي الذي تُسيطر عليه مؤسسات تحمل رؤية السيطرة والإخضاع يجد نفسه مغرقاً بمعلومات صحفية ومعرفية تُبرر وتدعم سيطرة إسرائيل وإجراءاتها لإخضاع الفلسطينيين وتجريدهم من حقوقهم الوطنية.

3.1 سردية تفكيك الخطاب الاستعماري

يعرض الإعلام السائد أحداث السابع من أكتوبر بوصفها هجوماً غير مبرر، وكان إدوارد سعيد أشار في كتابه: "الاستشراق" إلى أن الغرب يُعد الفلسطينيين غير عقلانيين بينما يتم تجاهل عقود من احتلال إسرائيل لأرضهم وحصارهم (80) بما يُعيد إنتاج منطق لوم الضحية (81). وعلى النقيض من ذلك، يُعيد إعلام النشطاء تأطير الحدث نفسه بوصفه كسراً لجدار السجن (82)، ويضعه ضمن تاريخ طويل من مقاومة الفلسطينيين لعملية سلب أوطانهم. وفي هذا الإطار، تُقدِّم مقاومة الفلسطينيين بوصفها دفاعية ومشروعة بموجب القانون الدولي انسجاماً مع ما تصفه الباحثتان، سوزان ماكنزي-مور (Suzanne McKenzie-Mohr) وميشيل لافرانس (Michelle LaFrance)، بالسرد المضاد الذي يهدف إلى تفكيك الأطر الاستعمارية المهيمنة (83).

3.2. تصدع هيمنة الخطاب الاستعماري في أميركا

تكشف سرديات الإعلام السائد عن اصطفاة واضح مع السياسة الخارجية الأمريكية بما يُضفي الشرعية على الدعم العسكري والدبلوماسي لإسرائيل، في تعبير يؤكد مقولة تشومسكي: إن المعرفة التي يصنعها أصحاب النفوذ تُسخر لخدمة مصالحهم، والخدمة هنا تتمثل في إعادة إنتاج الخطاب الإسرائيلي للجمهور الأمريكي من أجل تأمين دعمه التام للسياسة الحالية، وصولاً إلى تطبيع إفلات إسرائيل من العقاب والحفاظ على التحالف الإستراتيجي الذي يخدم إسرائيل (84).

في المقابل، يُنتج إعلام النشطاء سردية بديلة حول غزة وفلسطين عموماً تكشف طبيعة القوة الاستعمارية وتحدها. وإذا كان الإعلام السائد يُضفي الشرعية على عنف الدولة الإسرائيلية ويُجرّم المقاومة الفلسطينية، فإن إعلام النشطاء يُقدّم سرديات مضادة تُعيد أنسنة الفلسطينيين، وتضع نضالهم في إطار القانون الدولي وحق تقرير المصير. وتؤكد نتائج الدراسة قدرة السرديات المضادة على التصدي لخطاب الهيمنة وبناء التضامن (85)(86). من ناحية أخرى، تُشير النتائج إلى أن الإعلام الأمريكي السائد يواصل إعادة إنتاج منطق "الوم الضحية" رغم حجم الدمار والقتل في غزة؛ مما يُسلط الضوء على العلاقة الوثيقة بين الإعلام والسلطة ومراكز القوة في المجتمع الأمريكي، وخصوصاً في حالة القضية الفلسطينية. لكن في الوقت نفسه، تُبين الدراسة تصدع الهيمنة الإعلامية التقليدية في أميركا خلال الحرب على غزة، حيث نجح إعلام النشطاء في إيصال الصوت الفلسطيني وقصته خلال الحرب، وكشف جرائم جرى تجاهلها أو التقليل من شأنها في الإعلام السائد. وتُشير تحولات السردية إلى تشكّل بنية اجتماعية وإعلامية تتسع لأصوات داخل الولايات المتحدة ترفض السردية الاستعمارية؛ ما قد يُسهم في خلخلة منظومة الإعلام التي طالما هيمنت عليها قوى استعمارية، ويكشف عن فجوة متنامية بين المؤسسة الإعلامية السائدة والأخرى الصاعدة؛ مما يشي بإمكانية انتهاء الإجماع العام على دعم إسرائيل غير المحدود ضد الفلسطينيين.

خاتمة

تكشف نتائج الدراسة تبايناً بنيوياً حاداً بين الإعلام السائد وإعلام النشطاء في الولايات المتحدة الأميركية في تغطية أحداث السابع من أكتوبر والحرب على غزة، بما يعكس اختلافاً في أنماط إنتاج المعنى وعلاقته بالبنى الجيوسياسية وخطابات السلطة. فبينما يميل الإعلام السائد إلى تأطير الحدث بوصفه هجوماً إرهابياً غير مبرر، ويُقدّم الردّ الإسرائيلي ضمن إطار الدفاع المشروع، تُختزل المعاناة الفلسطينية في صيغ مبهمة أو تُنسب إلى فاعلين فلسطينيين، بما يؤدي إلى إعادة إنتاج خطاب يُشرعن القوة ويُغيّب السياق الاستعماري.

ويتقاطع هذا التأطير مع ما طرحه إدوارد سعيد حول تجذّر فكر الاستشراق في العقلية الغربية نتيجة التقديم الخاطئ والتشويه المقصود لمكونات الثقافة والممارسات في الشرق؛ حيث وجدت الدراسة أن الإعلام الأميركي السائد يُعيد تمثيل الفلسطينيين ضمن صور نمطية تُنزَع عنها العقلانية، مع تجاهل تاريخ طويل من الاحتلال والحصار، بما يُعزّز منطق لوم الضحية ويُعيد تثبيت اختلال موازين القوة في الخطاب الإعلامي. وفي هذا السياق، يُسهّم الإعلام السائد في تطبيع العنف الإسرائيلي البنيوي الذي تقوم به دولة استعمار عبر تقديمه ضرورةً أمنية أو أخلاقية.

في المقابل، يكشف إعلام النشطاء عن بناء سردية مضادة تضع التجربة الفلسطينية في مركز الخطاب، مع التركيز على سياسات الاجتثاث من الأرض والبيت ونزع الكرامة الإنسانية باستخدام التجويع أداة حرب، وتأطير الممارسات الإسرائيلية ضمن العنف الاستعماري. كما تُبرز هذه السرديات إنسانية الفلسطينيين، وتُعيد تأطير المقاومة بوصفها نضالاً مشروعاً ينسجم مع القانون الدولي وحقّ تقرير المصير، بما يتوافق مع أدبيات السرديات المضادة التي تهدف إلى تفكيك الأطر المهيمنة.

وتعكس هذه السرديات المتنافسة وجود انقسام اجتماعي داخل المجتمع الأميركي؛ حيث تتماهى بعض الفئات مع تجارب الاضطهاد وتبني خطاباً داعماً للحقوق الفلسطينية، بينما تصطف فئات أخرى مع بنى الهيمنة وتُعيد إنتاج خطاب يُبرر السياسات العقابية. وتُشير النتائج إلى ترابط وثيق بين الخطاب الإعلامي والبنية الاجتماعية، في ظل دور المؤسسات الإعلامية في إنتاج معرفة تخدم مصالح القوى السياسية، كما يؤكد تشومسكي.

علاوة على ذلك، تُظهر النتائج استمرار اصطفااف الإعلام السائد مع توجهات السياسة الخارجية الأميركية، من خلال إعادة إنتاج السردية الإسرائيلية وتطبيع الدعم لها، بما يُسهم في تعزيز حالة الإفلات من المحاسبة. في المقابل، يبرز إعلام النشطاء فاعلاً مؤثراً في إعادة تشكيل المجال العام عبر إنتاج سرديات بديلة تكشف طبيعة القوة الاستعمارية وتعيد أنسنة الفلسطينيين.

وتشير الدراسة إلى تصدُّع متزايد في هيمنة الإعلام التقليدي في الولايات المتحدة، في ظل صعود الإعلام البديل ومنصات التواصل الاجتماعي، وهو ما أتاح لإعلام النشطاء توسيع نطاق تأثيره وإيصال الرواية الفلسطينية إلى جمهور أوسع. وتدل هذه التحولات على تشكُّل فضاء إعلامي أكثر تعددية، بما قد يُسهم في إعادة تشكيل الإجماع السياسي والإعلامي التقليدي، ويفتح المجال أمام تحدي السرديات المهيمنة وبناء أشكال جديدة من التضامن مع فلسطين داخل الولايات المتحدة وضمن فضاءاتها الإعلامية.

المراجع

- (1) Mariam Barghouti, "On October 7, Gaza broke out of prison," aljazeera.com, October 14, 2023, "accessed October 10, 2025". <https://tinyurl.com/ynv4mccs>.
- (2) Joe Biden, (@POTUS46Archive), Twitter, October 7, 2023, "accessed October 10, 2025". <https://tinyurl.com/cykhd48v>.
- (3) "Timeline-Palestine Remix," aljazeera.com, "accessed October 9, 2025". <https://tinyurl.com/yc27rdve>.
- (4) Norman Fairclough, Language and Power, 3rd ed, (New York: Routledge, 2015), 73.
- (5) Ruth Wodak, "Crisis communication and crisis management during COVID-19," Global Discourse, Vol. 11, Issue. 3, (2021): 329–353.
- (6) Samuel Johnson et al., "Conviction narrative theory: A theory of choice under radical uncertainty," Behavioral and Brain Sciences, Issue.46, (2023): 82.

- (7) Lilie Chouliaraki, Norman Fairclough, "Critical Discourse Analysis in Organizational Studies, Towards an Integrationist Methodology," *Journal of Management Studies*, Vol. 47, Issue. 6, (2010): 1213-1218.
- (8) Amelia Arsenault, Manuel Castells, "Switching power: Rupert Murdoch and the global business of media politics," *International Sociology*, Vol. 23, Issue. 4, (2008): 488-513.
- (9) David Clementson, Tyler Page, "How spokespeople help or hurt business through crisis messaging: experiments testing the roles of narratives, non-narratives and counterargument," *Corporate Communications: An International Journal*, Vol. 29, Issue. 4, (2023): 533-549.
- (10) Fransiskus Surdiasis, Eriyanto Eriyanto, "Narrative of politics in the era of social media: a multimodal analysis of president joko widodo's video blog," *E3s Web of Conferences*, Vol. 74, (2018):10012.
- (11) John Boswell, "The performance of political narratives: how Australia and Britain's 'fat bombs' fizzled out," *The British Journal of Politics and International Relations*, Vol. 18, Issue 3, (2016): 724-739.
- (12) Martjun van Ooijen et al., "Opposing views on the urgency for healthcare changes in the Netherlands: a temporal narrative struggle," *Journal of Service Science and Management*, Vol. 11, Issue. 4, (2018): 343-359.
- (13) Angie Carter, "Placeholders and changemakers: women farmland owners navigating gendered expectations," *Rural Sociology*, Vol. 82, Issue. 3, (2016): 499-523.
- (14) Rachel Chamberlain et al., "Competing discourses of power in teachers' stories of challenging relationships with students," *Power and Education*, Vol.12, Issue. 2, (2020): 139-156.
- (15) Aleksandr Zarnadze, "Invisible bullets: The power of narratives in modern warfare," *Global Policy*, Vol. 16, Issue. 2, (2025): 419-422.
- (16) Nataliia Steblyna, "Narrative in the field of political communications: the approaches of most cited papers on," *Web of Science*, Issue. 3, (2019): 95-100.
- (17) Jenn Lilly, "The altaVoces project: a digital narrative approach to anti-oppressive social work research with Latino youth," *Qualitative Social Work*, Vol. 22, Issue. 3, (2022): 465-483.

(18) Yuna Blajer de la Garza, "The meek and the mighty: two models of oppression," *European Journal of Political Theory*, Vol. 21, Issue. 3, (2020): 491-513.

(19) Julian Hasford, "Dominant cultural narratives, racism, and resistance in the workplace: a study of the experiences of young black Canadians," *American Journal of Community Psychology*, Vol. 57, Issue.1-2, (2016): 158-170.

(20) Fábio Prado Saldanha et al., "Counter-narratives mobilized by deprived communities through theatre interventions: deconstructing and reframing master narratives," *Management Communication Quarterly*, Vol. 37, Issue.3, (2022): 478-507.

(21) Suzanne McKenzie-Mohr, Michelle Lafrance, "Narrative resistance in social work research and practice: counter-storying in the pursuit of social justice," *Qualitative Social Work*, Vol. 16, Issue. 2, (2017): 189-205.

(22) Dina Matar, "The struggle over narratives: Palestine as metaphor for imagined spatialities," in *Media and the Global South*, eds. Mehita Iqani, Fernando Resende, (Routledge India, 2019), 170-185.

(23) Rym Ezzina, "Western's media representation of Palestine," *International Journal of Progressive Sciences and Technologies*, Vol. 25 Issue. 1, (2021): 357-365.

(24) Rose Brister, "Sounding the occupation: Joe Sacco's Palestine and the uses of graphic narrative for (post)colonial critique," *Ariel a Review of International English Literature*, Vol. 45, Issue. 1-2, (2014): 103-129.

(25) Micaela Sahhar, "Ephemera of a promised land: two travel guides in a reconstituted Jerusalemite family archive," *Mashriq and Mahjar: Journal of Middle East and North African Migration Studies*, Vol. 10, Issue. 2, (2023): 8-41.

(26) Maha Al-Haddad, "Beyond the Mainstream: Counter-Hegemonic Narratives and Palestinian Digital Activism as Decolonial Praxis," in *Oxford Intersections: Social Media in Society and Culture*, ed. Laeeq Khan, (Oxford, Oxford University PressOxford, 2025), n.p.

(27) Tamir Arviv, David Fisher, "From colonial geographic imagination to anti-colonial geographic memory in Israel / Palestine," *Human Geography*, Vol. 9, Issue. 1, (2016): 79-82.

- (28) Rose Brister, Belinda Walzer, "Kairos and comics: Reading human rights intercontextually in Joe Sacco's graphic narratives," *College Literature*, Vol. 40, Issue. 3, (2013): 138-155.
- (29) Edward Said, Christopher Hitchens, *Blaming the Victims: Spurious Scholarship and the Palestinian Question*, (London: Verso Books, 2001), 1.
- (30) Noam Chomsky, *Imperial Ambitions*, (Metropolitan Books, 2005), 25.
- (31) Leah Lievrouw, *Alternative and Activist New Media*, (United Kingdom: Polity Press, 2023), 34.
- (32) Ibid.
- (33) Jonah Peretti, Michel Micheletti, "The Nike sweatshop email: Political consumerism, internet, and culture jamming". *Politics, products, and markets*, (Routledge, 2017): 127-142.
- (34) Noam Chomsky, Ilan Pappé, *On Palestine*, (United States: Haymarket Books, 2015), 12.
- (35) Avi Shlaim, "The Impact of U.S. Policy in the Middle East," *Journal of Palestine Studies*, Vol. 17, Issue. 2. (1988): 15-28.
- (36) Toshie Imada, Steven Yussen, "Reproduction of cultural values," *Personality and Social Psychology Bulletin*, Vol. 38, Issue. 10, (2011): 114-128.
- (37) Badshah Alam et al., "Media narratives and tribal development in Jharkhand: Unraveling socio-economic realities," *European Chemical Bulletin*, Vol. 12, Issue. 8, (2023): 9988-9995.
- (38) David Kaufmann, Laurent Bernhard, "The use of the abuse policy narrative in asylum debates and its effects on citizens' opinion formation," *Journal of Public Policy*, Vol. 43, Issue. 2, (2022): 307-325.
- (39) Elise Jing, Yong-Yeol Ahn, "Characterizing partisan political narrative frameworks about COVID-19 on Twitter," *Epj Data Science*, Vol. 10, Issue. 1, (2021):53.
- (40) John Boswell, "Why and how narrative matters in deliberative systems," *Political Studies*, Vol. 61, Issue.3, (2012): 620-636.
- (41) Edward Said, *The world, the text, and the critic*, (Cambridge, MA: Harvard University Press, 2021): 90.

(42) Emily Moyer-Guse, Robin Nabi, “Explaining the effects of narrative in an entertainment television program: overcoming resistance to persuasion,” *Human Communication Research*, Vol. 36, No. 1, (2010): 26-52.

(43) Laura Roselle, “Strategic narratives and alliances: the cases of intervention in Libya (2011) and economic sanctions against Russia (2014),” *Politics and Governance*, Vol. 5, Issue. 3, (2017): 99-110.

(44) Edward Said, *Orientalism*, (New York: Vintage Books, 1979), 35.

(45) *Ibid*, 50.

(46) *Ibid*, 48.

(47) Greg Norman, “Biden: US ‘Workin’ like Hell’ to Free Gaza Hostages,” *foxnews.com*, October 16, 2023, “accessed October 2, 2025”. <https://tinyurl.com/3jxsuz8b>.

(48) Ibrahim Dahman et al., “Four-Year-Old Girl Dies of Hunger in Gaza as Israel Throttles Food Supply.” *CNN*, July 20, 2025, “accessed October 10, 2025”. <https://tinyurl.com/mvch7xad>.

(49) *Ibid*.

(50) Imada, Yussen, “Reproduction of cultural values,”: 114-128.

(51) Alam et al., “Media narratives and tribal development in Jharkhand: Unraveling socio-economic realities,”: 9988-9995.

(52) Chomsky, *Imperial Ambitions*, 25.

(53) Said, *Hitchens, Blaming the Victims*, 1.

(54) Nadeen Ebrahim, Kara Fox, “UK, France, Canada Threaten Sanctions If Israel Continues New Offensive into Gaza. Here’s What We Know,” *CNN*, May 19, 2025, “accessed October 10, 2025”. <https://tinyurl.com/mr2upzjr>.

(55) Frida Ghitis, “Opinion: The Crux of Israel’s Challenge.” *CNN*, February 15, 2024, “accessed October 10, 2025”. <https://tinyurl.com/32k5mfka>.

(56) Adam Ragson et al., “Israeli Vote on Cease-Fire Is Delayed as Diplomats Work on Details,” *The New York Times*, January 16, 2025, “accessed October 10, 2025”. <https://tinyurl.com/4ja6shzt>.

(57) David Kaufmann, Laurent Bernhard, “The use of the abuse policy narrative in asylum debates and its effects on citizens’ opinion formation,” *Journal of Public Policy*, Vol. 43, Issue. 2, (2023): 307-325.

(58) Chomsky, *Imperial Ambitions*, 35.

(59) Said, Hitchens, *Blaming the Victims*, 1.

(60) Ibrahim Dahman, Nadeen Ebrahim, “Enough War’: Why Gazans Are Protesting Hamas Now,” CNN, March 26, 2025, “accessed October 8, 2025”. <https://tinyurl.com/mswjzj7x>.

(61) Aya Batrawy et al., “Biden Backs Israel over Gaza Hospital Blast and Forges Humanitarian Aid Deal,” npr.org, October 18, 2023, “accessed October 10, 2025”. <https://tinyurl.com/3sxefm9a>.

(62) Biden, Joe (@POTUS46Archuve), Today, I spoke with @IsraeliPM about the appalling Hamas terrorist attacks in Israel. I offered our support and reiterated my unwavering commitment to Israel’s security. @FLOTUS and I express our heartfelt condolences to the families who have lost loved ones, X, October 7, 2023, “accessed October 1, 2025”. <https://tinyurl.com/cykh48v>.

(63) Louis Allday, “Four Points on Solidarity after the Gaza Genocide.” Mondoweiss, May 24, 2024, “accessed October 1, 2025”. <https://tinyurl.com/mumj5kfa>.

(64) Craig Mokhiber, “No, Israel Does Not Have a Right to Defend Itself in Gaza, But the Palestinians Do,” mondoweiss.net, September 10, 2024, “accessed October 7 2025”. <https://tinyurl.com/y7czy964>.

(65) Tareq Hajjaj, “We’ve Turned into Monsters’: Famine and Genocide Are Changing Society in Gaza,” mondoweiss.net, June 19, 2024, “accessed October 9, 2025”. <https://tinyurl.com/ydj9a5sr>.

(66) Mitchell Plitnick, “Might the New Gaza Ceasefire Talks Succeed?,” mondoweiss.net, December 6, 2024, “accessed October 9, 2025”. <https://tinyurl.com/4uxa2ve9>.

(67) Michael Brown, “Nothing Is Voluntary about Fleeing Gaza and American Bombs,” The Electronic Intifada, January 1, 2024, “accessed October 10, 2025”. <https://tinyurl.com/mvzb85bh>.

(68) Tareq Hajjaj, “A Day in the Life Hunting for Food and Water during the Gaza Famine,” mondoweiss.net, May 8, 2025, “accessed October 9, 2025”. <https://tinyurl.com/24t5bkva>.

- (69) Hajjaj, "We've Turned into Monsters," op, cit.
- (70) Allday, "Four Points on Solidarity," op, cit.
- (71) Mokhiber, "No, Israel Does Not Have a Right to Defend Itself in Gaza, But the Palestinians Do," op, cit.
- (72) Allday, "Four Points on Solidarity," op, cit.
- (73) Maureen Clare Murphy, "Israel Massacres Civilians to Maximize Pressure on Hamas," The Electronic Intifada, July 17, 2024, "accessed October 3, 2025". <https://tinyurl.com/2zn3w4bk>.
- (74) Hajjaj, "We've Turned into Monsters," op, cit.
- (75) Boswell, "Why and how narrative matters,": 620-636.
- (76) Lilly, "The altaVoces project,": 465-483.
- (77) Saldanha et al., "Counter-narratives mobilized by deprived communities through theatre interventions,": 478-507.
- (78) Nader Dagher, *From the Belly of the Beast*, (Doctoral dissertation, University of Florida, U.S.A, 2025), 119.
- (79) Fairclough, *Language and Power*, 37-38.
- (80) Said, *Orientalism*, 35.
- (81) Said, *Hitchens, Blaming the Victims*, 2.
- (82) Barghouti, "On October 7, Gaza broke out of prison," op, cit.
- (83) McKenzie-Mohr, Lafrance, "Narrative resistance in social work research and practice,": 189-205.
- (84) Chomsky, *Imperial Ambitions*, 51.
- (85) Roselle, "Strategic narratives and alliances,": 99-110.
- (86) Linus Hagström, Karl Gustafsson, "Narrative power: how storytelling shapes east asian international politics," *Cambridge Review of International Affairs*, Vol. 32, Issue. 4, (2019): 387-406.

بناء الجدارة الإخبارية وتمثيل حقوق الإنسان في تغطية الإعلام الغربي لمبادرات التضامن مع غزة

Constructing Newsworthiness and the Representation of Human Rights in Western Media Coverage of Gaza Solidarity Initiatives

* شهيرة بن عبد الله – Chahira Ben Abdalla

ملخص:

تبحث الدراسة في مُحدّات تغطية الإعلام الغربي لمبادرات التضامن الإنساني مع غزة، من خلال مبادرة سفينة "مادلين"، في يونيو/حزيران 2025، من أجل كسر الحصار الإسرائيلي المفروض على القطاع. وتهدف الدراسة إلى تقصي الجدارة الإخبارية لهذه المبادرة في وسائل الإعلام الغربية الرئيسية، والبحث في مستوى حضور المقاربة الحقوقية الإنسانية في معالجتها، ودراسة تأثير المعتقدات الأيديولوجية والتحالفات الجيوسياسية للقائم بالاتصال في تمثيلها السردي وبنائها الخطابية في التقارير الإخبارية لموقعي "فرانس 24" و"بي بي سي". وتقع الدراسة في نقطة تقاطع بين الحرب والإعلام وحقوق الإنسان، وترتكز على مفهوم "التشكيل الميديائي لحقوق الإنسان" انطلاقاً من تمثيلها للأخبار "بنيةً أيديولوجيةً"، وحقوق الإنسان بنيةً مرجعيةً إدراكيةً قويةً في المجتمعات الغربية. وتجمع الدراسة في بُعدها المنهجي بين مقاربة التحليل الخطابية للقيم الخبرية، والمقاربة السوسيو-عرفانية للأخبار. وتستند في بُعدها النظري إلى ثلاث مداخل: نظرية القيم الخبرية، ومدخل بناء الأجندة، ونظرية التحليل النقدي للخطاب. وتوصلت الدراسة إلى تأكيد الطبيعة الأيديولوجية لقيم الأخبار في الموقعين الإخباريين "فرانس 24"، و"بي بي سي"، وهيمنة الأجندة السياسية والإعلامية الإسرائيلية على بناء القيم الخبرية والتمثيل السردي الخطابية للمبادرة في هذين الموقعين اللذين أنتجا سرداً إخبارياً محاذراً ومراوفاً يكشف عن "تبعية خطابية" للرواية الإسرائيلية، وتحيز تحريري لهذه الرواية. كما يكشف هذا السرد الغطاء عن التفرغ القانوني والاستخدام الانتقائي لحقوق الإنسان في محاولة لإبعاد الأنظار عن الطابع الإنساني للمبادرة، وتبرير الهجوم الإسرائيلي على طاقم السفينة ومنعهم من إدخال المساعدات إلى غزة والتقليل من خطورة ذلك.

كلمات مفتاحية: التشكيل الميديائي لحقوق الإنسان، الجدارة الإخبارية، البناء الخطابية، السرد الإعلامي الدولي، سفن التضامن الإنساني.

* د. شهيرة بن عبد الله، أستاذ مساعد بمعهد الصحافة وعلوم الإخبار في جامعة منوبة، تونس.

Dr. Chahira Ben Abdallah, Assistant Professor at the Institute of Press and Information Sciences, Tunisia.

Abstract:

This study examines the drivers of Western media coverage of humanitarian solidarity initiatives for Gaza, focusing on the June 2025 voyage of the Madleen ship aimed at breaking the Israeli blockade on the territory. It investigates the newsworthiness attributed to this initiative in major Western media outlets, the extent to which a human rights-based approach is present in its coverage, and the influence of ideological beliefs and geopolitical alliances of communicators on its narrative representation and discursive construction in news reports from France24 and the BBC. The study is situated at the intersection of war, media and human rights, and is grounded in the concept of the “mediatic construction of human rights”, which conceptualises news as an ideological structure and human rights as a powerful cognitive reference framework in Western societies. Methodologically, the study combines discourse analysis of news values with a socio-cognitive approach to news production. Theoretically, it draws on three main frameworks: news values theory, agenda-setting theory and critical discourse analysis. The findings highlight the ideological nature of news values in both France24 and BBC coverage, and the dominance of the Israeli political and media agenda in shaping news values and narrative representations of the initiative. This results in cautious and evasive journalistic narratives that reveal a form of “discursive dependency” on the Israeli narrative, along with editorial bias toward it. The study also shows how this coverage exposes the erosion of legal frameworks and the selective deployment of human rights discourse, effectively diverting attention from the humanitarian nature of the initiative and justifying the Israeli attack on the ship’s crew, the prevention of aid delivery to Gaza and the minimisation of its severity.

Keywords: Mediatization of Human Rights, Newsworthiness, Discursive Construction, International Media Narrative, Humanitarian Aid Solidarity Vessels.

مقدمة

تحظى حقوق الإنسان بقيمة إخبارية دائمة (1)؛ إذ تندرج ضمن إطار "الاهتمامات الإنسانية" بوصفها معيارًا مهمًا من المعايير التي تعتمدها غرف الأخبار في انتقاء الأخبار وتأطيرها. وتعد الاهتمامات الإنسانية إحدى القيم الخبرية التي تسمح بالخروج من الطابع الرسمي والعقلاني للأخبار، ولكنها زمن الحروب لا تقل أهمية عن قيمة الصراع، سواء من حيث إثارة الانتباه، أو من حيث البعد الدرامي الذي تُضفيهِ على الخبر.

ويُعد إطار حقوق الإنسان من الأطر الإعلامية المهمة لتفسير الكوارث الإنسانية؛ ذلك أن وسائل الإعلام تُمثّل مصدرًا رئيسيًا للحصول على المعلومات والأخبار المتصلة بما تشهده هذه الكوارث من انتهاكات لحقوق الإنسان (مثل التطهير العرقي، التهجير القسري..)، أو بالجهود التي تبذلها منظمات ومبادرات حقوق الإنسان على الصعيدين المحلي أو الدولي لتطويق الأزمة أو الكارثة. وتُسهم المؤسسات الإعلامية في تعزيز قيم حقوق الإنسان بوصفها قيمًا ذات صبغة موضوعية عالمية، وجزءًا من القانون الدولي العرفي. بيد أن الحرب على غزة كشفت هشاشة القيم الإنسانية في الأنظمة السياسية الغربية، كما كشفت انتقائية ازدواجية توظيف مفاهيم حقوق الإنسان العالمية في وسائل الإعلام الغربية؛ مما يؤكد رجاحة فكرة الفيلسوف الألماني، والتر بنيامين (Walter Benjamin)، التي بيّنت أن حقوق الإنسان بوصفها "وثيقة من وثائق الحضارة" يمكن أن تتحوّل في الآن نفسه إلى "وثيقة من وثائق البربرية" وفقًا لطريقة عرضها وتفسيرها (2).

وقد حدّرت منظمة "هيومن رايتس ووتش"، في تقريرها العالمي لعام 2024، من تزايد تجاهل القادة السياسيين للقوانين الدولية لحقوق الإنسان، وأشارت إلى أن الغضب الانتقائي للحكومات، والدبلوماسية التبادلية، "والمعايير المزدوجة في الاعتراف بالقوانين الدولية لحقوق الإنسان، عرّضت أرواحًا لا حصر لها للخطر". وأكدت المديرية التنفيذية للمنظمة، تيرانا حسن، أن قوانين حقوق الإنسان يمكن تطبيقها بشكل انتقائي على مجموعات مختلفة من الناس، وهو ما يُقوّض المؤسسات التي أُنشئت للدفاع عنها (3).

ومن هذا المنطلق، تقع هذه الدراسة في نقطة تقاطع بين ثلاثة متغيرات رئيسية: الحرب، والإعلام، وحقوق الإنسان، وهو تقاطع لم تتناوله الدراسات الإعلامية بشكل معمق على الرغم من البحوث العديدة التي أُجريت حول العلاقة بين الحرب ووسائل الإعلام من جهة، وبين حقوق الإنسان ووسائل الإعلام من جهة أخرى. وسعيًا إلى الإسهام في سدّ هذه الفجوة البحثية والمعرفية، تركز الدراسة على مفهوم "التشكيل الميديائي لحقوق الإنسان" (mediatization of Human Rights) الذي يُعبر عن عملية وسائطية يتم عبرها تبني "منطق الإعلام" في تشكيل الخطاب العام حول قضايا حقوق الإنسان(4)؛ إذ تُحدث عملية التشكيل الميديائي "عندما يكون لتصوير الواقع الذي تنقله وسائل الإعلام الجماهيرية تأثير على كيفية إدراك الناس لواقع الحقيقي"(5). ومن هنا، تقصد الباحثة بمفهوم التشكيل الميديائي لحقوق الإنسان كيفية بناء وسائل الإعلام لقصص حقوق الإنسان، أي المعالجة الإعلامية للأخبار المتعلقة بحقوق الإنسان والآليات التي تُشكل بها وسائل الإعلام الصيغ والعمليات القانونية الدولية في مجال حقوق الإنسان.

وتتمثل الدراسة الأخبار بنيةً أيديولوجيةً، وحقوق الإنسان بنيةً مرجعيةً إدراكيةً قويةً في المجتمعات الغربية، في سياق يشهد تآكلًا لقيم حقوق الإنسان في المنظومة الأممية. وتبحث الدراسة المعالجة الإعلامية الغربية للتضامن الإنساني مع غزة، خلال الحرب التي شنتها إسرائيل على القطاع، عبر مبادرة سفينة "مادلين" التي تمّ تنظيمها، في يونيو/ حزيران 2025، من أجل كسر الحصار الإسرائيلي المفروض عليها.

1. محددات منهجية ونظرية

إشكالية الدراسة

تستقصي الدراسة محددات بناء الجدارة الإخبارية للمبادرة التضامنية الإنسانية مع غزة عبر سفينة "مادلين" في وسائل الإعلام الغربية الرئيسية، وتبحث في معالم حضور المقاربة الحقوقية الإنسانية في معالجتها. وتدرس كيفية تأطير هذه المبادرة وتمثيلها سرديًا، ومدى تأثير المعتقدات الأيديولوجية والتحالفات الجيوسياسية للقائم بالاتصال في هذا التمثيل السردية، انطلاقًا من الفرضية التي ترى أن الإعلام الدولي يمتلك سيطرة سردية على كيفية تأطير الحروب والأزمات وبنائها خطابيًا. ويتطلب المسار المنهجي الذي تتبّعهُ الدراسة الإجابة على هذه التساؤلات:

1. هل حظيت أخبار مبادرة سفينة "مادلين" للتضامن الإنساني وكسر الحصار على غزة بالجدارة الإخبارية في المواقع الإخبارية للمحطات التلفزيونية الدولية (فرانس 24 (France 24) الفرنسي، و"بي بي سي" (BBC) البريطاني)؟

2. كيف تمّ بناء هذه الأخبار خطابياً ومعرفياً؟ وضمن أيّ سياقات ومبررات تمّ تأطير هذه المبادرة الإنسانية مع غزة؟

3. أيّ بنية دلالية عميقة تُوجّه البنية السطحية للنص الإخباري حول هذه المبادرة التضامنية الإنسانية؟

وتفترض الدراسة أن المعالجة الإخبارية لمبادرة التضامن الإنساني مع غزة تمّ تشكيلها، في الموقعين الإخباريين "فرانس 24"، و"بي بي سي"، وفق عملية تأطير انتقائي وتميظ سلبي تَشِي بِتَحْيِزٍ مُؤَسَّسِي أيدولوجي للرواية الإسرائيلية حول الحدث، وأن الإستراتيجيات اللغوية المعتمدة تمّ توظيفها بعناية لصالح هذه الرواية.

الإستراتيجية المنهجية

تدمج الدراسة بين مقاربتين تنخرطان ضمن التحليل النقدي للخطاب، وهما: مقارنة حديثة اقترحتها الباحثتان مونيكا بيدناريك (Monica Bednarek)، وهيلين كابل (Helen Caple)، وهي مقارنة التحليل الخطابي للقيم الخبرية، ثم مقارنة قديمة وأكثر شهرة تتمثل في المقارنة الاجتماعية العرفانية للأخبار للعالم الهولندي، توين فان دايك (Teun A. van Dijk). وتتميّز المقاربتان بكفاءة وصفية تجعلهما جديرتين باعتمادهما إجرائياً لفهم مدى ارتباط المعالجة الإخبارية لحادثة سفينة "مادلين" بـ"منطق الإعلام" (6) أو بمنطق السياسة ومدى استقلاليتها عن السردية الإسرائيلية المتعلقة بهذا الحدث.

أولاً: التحليل الخطابي للقيم الخبرية

غالبًا ما تُقارَب القيم الخبرية في الدراسات الإعلامية من خارج نص القصة الإخبارية بوصفها إجراءات مألوفة ومعايير أساسية تُنظَم عمل الصحفيين في غرف الأخبار، وتؤثر في عملية اتخاذ القرار بشأن ما سيتم نشره أو إقصاؤه من الأخبار. ولذلك يتم الاعتماد في هذه الأدبيات على تحليل المضمون أو المقابلات أو الملاحظة

في غرف الأخبار من أجل البحث في الجدارة الإخبارية لحدث ما. لكن الباحثين، بيدناريك وكابل(7)، اعتمدتا مقارنة لغوية نقدية لقيم الأخبار تستثمر الأبحاث اللغوية حول الخطاب الإخباري. وتهدف هذه المقاربة إلى "استكشاف علاقة قيم الأخبار بالأحداث والجهات الفاعلة في الأخبار من خلال تبني منظور خطابي"(8)، وذلك من منطلق أن القيم الخبرية ليست مُتَّصِلَةً في الأحداث أو كامنة فيها، وإنما مَبْنِيَّة خطابياً بواسطة الأنماط اللغوية والعناصر البصرية التي تُوظَّف في سرد الأخبار.

وتتسق هذه المقاربة مع طرح الباحثين، غالتونغ وروج؛ إذ إن صورة العالم في الأخبار يتم بناؤها -وتشويهاً أحياناً- بواسطة الخطاب(9). فالإدراك الاجتماعي والوساطة الخطابية تُضْفِي على الأحداث جدوى إخبارية. وقد أشار تيم فوس (Tim Vos)، وتيري فينمان (Teri Finneman)، إلى هذا المنظور بالقول: "إن الأحداث لا تنطوي على دراما، بل يتم سردها بشكل درامي"(10).

وهنا، ستقوم الباحثة بتطبيق مقارنة بيدناريك وكابل على المعالجة الإخبارية لمبادرة سفينة "مادلين" للتضامن الإنساني مع غزة لدراسة كيفية بناء الجدارة الإخبارية للمعلومات المتعلقة بها لغوياً وخطابياً، وفقاً لما يُبيِّنُه الجدول رقم (1) بشأن كيفية بناء القيم الخبرية في التقارير الإخبارية في مقارنة الباحثين.

جدول (1): قيم الأخبار وتعريفاتها وفقاً لمقاربة التحليل الخطابي للقيم الخبرية(11)

م	القيمة الخبرية	بناء القيمة الخبرية
1	التناغم أو التوافق	يتم بناء الحدث خطابياً استناداً إلى الصور النمطية (يقصر هنا على الجهات الفاعلة الإخبارية والمجموعات الاجتماعية والمنظمات أو البلدان/الأمم).
2	النخبوية أو الشهرة	يتم تمثيل الحدث خطابياً بأنه ذو مكانة عالية أو شهرة كبيرة (بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر الأشخاص أو البلدان أو المؤسسات المعنية).
3	التأثير	يتم بناء الحدث خطابياً بأن له آثاراً وواقب مهمة لا تقتصر بالضرورة على التأثير في الجمهور المستهدف.
4	السلبية	يتم تقديم الحدث خطابياً بشكل سلبي بوصفه كارثة أو صراعاً أو جدلاً أو عملاً إجرامياً مثلاً.
5	الإيجابية	يتم تمثيل الحدث خطابياً بشكل إيجابي كإنجاز علمي أو عمل بطولي مثلاً.
6	الشخصنة	يتم بناء الحدث خطابياً بحيث يكون له بُعد شخصي أو إنساني (يشمل جهات فاعلة غير نخبوية، بما في ذلك شهود العيان).

7	القرب	يتم بناء الحدث خطابياً على أنه قريب جغرافياً أو ثقافياً (بالنسبة لموقع النشر/ الجمهور المستهدف).
8	الضخامة	يتم تمثيل الحدث خطابياً بأنه ذو أهمية عالية وحجم كبير من القوة أو الخطورة.
9	اللامتوقع	يتم بناء الحدث خطابياً بأنه غير متوقع (غير عادي، غريب، نادر).
10	التوقيت المناسب	يتم بناء الحدث خطابياً بأنه مناسب من حيث التوقيت بالنسبة لتاريخ النشر: كحدث جديد أو مستمر أو على وشك الحدوث أو ذي صلة بالوضع/الوقت الحالي (حالي أو موسمي).

ثانياً: المقاربة الاجتماعية العرفانية للأخبار

يستند رواد التحليل النقدي للخطاب إلى خلفية نظرية واحدة ولكنهم يختلفون في مقارباتهم التحليلية. وتعد المقاربة الاجتماعية العرفانية/ الإدراكية من أشهر مقاربات التحليل النقدي للخطاب تطبيقاً على الخطاب الإعلامي، وهي مقارنة ابتكرها فان دايك، ودمج فيها بين المنظور الاجتماعي والعرفاني للخطاب والتحليل النقدي.

وركز فان دايك، في إطار هذه المقاربة، على العلاقة بين الخطاب والسلطة واهتم بدراسة خطابات التمييز العنصري ضد الأقليات والطبقات المهمشة، وانطلق من فرضية ترى الخطاب شكلاً من أشكال الهيمنة وإعادة إنتاج السلطة (12). وتبنى اتجاهًا تحليلياً يُسميه "بنيات الأخبار"، ويهدف إلى إبراز العلاقة بين النصوص وعمليات الإنتاج وعمليات الفهم مُتمثلاً عملية إنتاج الأخبار بوصفها ممارسة عرفانية اجتماعية. وميّز بين "البنيات الكلية" و"البنيات الجزئية" لخطاب الأخبار.

وتعرّف البنية الكلية أو الموضوعاتية بالتنظيم الشامل للنص في إطار موضوعات أو "تيمات". أما البنية الجزئية أو الخطاطية فتمثل جملة المبادئ المُوجّهة لطريقة تنظيم المحتوى الموضوعاتي وترتيب معلوماته وعناصره بالاعتماد على العلاقات الدلالية بين القضايا التي تشمل الخصائص التركيبية والمعجمية والبلاغية التي تتضمنها التقارير الإخبارية (13). و"يساعد هذا المنظور العرفاني على تحديد كيفية تأثير قيم الأخبار (...) في الطريقة التي تُنتج بها التقارير. ويُسلط هذا المنظور الضوء أيضاً على كيفية تحويل النصوص، التي يحصل عليها الصحفيون من وكالات الأخبار وغيرها من المصادر، أثناء إنتاج التقارير. كما يلقي الضوء (...) على الآثار بعيدة الأمد التي قد تُحدثها في الإدراك والعرفان والعمل" (14).

وستقوم الباحثة بتطبيق "الخطاطة الخبرية" (News Schemata)(15)، كما تبدو في الشكل رقم (1)، والتي اقترحها فان دايك بهدف استكشاف البنيات الكلية المُؤكَّدة لنصوص التقارير الإخبارية التي أنتجتها غرف الأخبار في "فرانس 24" و"بي بي سي"، والبحث في مدى إسهام خصائصها التنظيمية والتحريرية في إعادة إنتاج السردية الإسرائيلية حول حادثة احتجاز سفينة "مادلين"؛ مما يعني استجلاء الدلالات الأيديولوجية الثاوية في البناء الخطابي للتقارير الإخبارية التي تناولت الحادثة المذكورة.

شكل (1): الخطاطة الخبرية لتنظيم النص
والمبادئ المُوجَّهة له من منظور توين فان دايك(16)



مجتمع البحث وعينته

اهتمت الدراسة بحدث مبادرة كسر الحصار سفينة "مادلين" كوحدة تحليل وعينة تمثيلية للمبادرات المدنية العابرة للحدود والهادفة إلى كسر الحصار، التي بدأت مع تشديد الحصار على غزة منذ سنة 2007 وكان أبرزها سفن الإغاثة الدولية التي

حاولت إيصال مساعدات إنسانية إلى قطاع غزة. ومن بين هذه المبادرات "أسطول الحرية" التي قادتها سنة 2010 سفينة "مرمرة"، وتعرضت إلى هجوم من البحرية الإسرائيلية أدى إلى سقوط ضحايا مدنيين، وأثارت موجة إدانات دولية.

وتندرج مبادرة سفينة "مادلين" ضمن سلسلة من التحركات التضامنية الدولية التي تُطلَقها اللجنة الدولية لكسر الحصار بالتعاون مع منظمات أوروبية وعربية، وتكتسي مكانة مهمة في سياق الصمت الدولي تجاه الانتهاكات الإسرائيلية وما خلفته الحرب الإسرائيلية على غزة من تداعيات إنسانية وحقوقية، ذلك أن "سفن كسر الحصار لا تقتصر أدوارها على إيصال المساعدات، بل باتت تُمثّل أدوات رمزية عابرة للسيادة التقليدية. وتثير التساؤلات الأخلاقية والقانونية والسياسية بشأن مشروعية الحصار المفروض على غزة منذ حوالي عقدين. كما تؤكد هذه السفن، أن المبادرة الفردية والجماعية، سواء كانت منظمات أو ناشطين، لا تزال قادرة على إرباك المنظومة العسكرية الإسرائيلية، وفرض سرديات بديلة تتحدى الصمت الدولي، وتعيد إحياء المسألة الحقوقية في ساحات القضاء والإعلام والدبلوماسية" (17).

وتنتقي الدراسة عيّنة من وسائل الإعلام الأوروبية نظراً لما شهدته المواقف السياسية الأوروبية تجاه الحرب الإسرائيلية على غزة من تحولات منذ ربيع 2025، وذلك بعد منعت إسرائيل دخول المساعدات الإنسانية إلى غزة وتبنيها خطط تهجير جديدة تحت اسم "عربات جدعون" (18). ويهدف هذا الاختيار إلى معاينة مدى تأثير هذا التحول في الموقف الرسمي والخطاب السياسي في المعالجة الإعلامية الأوروبية للحرب الإسرائيلية على غزة.

وتحقيقاً لهذا المسعى، اختارت الباحثة موقعين إلكترونيين لمحطتين تليفزيونيتين إخباريتين ممولّتين من القطاع العام، إحداهما فرنسية (فرانس 24)، وأخرى بريطانية (هيئة الإذاعة البريطانية بي بي سي). وهو ما يُتيح اختبار مدى تأثير ملكية وسائل الإعلام في سردية الأخبار، وفي استقلالية المعالجة الإخبارية للحدث عن الخطاب السياسي الرسمي بشأنه.

ويعود اختيار الإعلام الفرنسي والبريطاني إلى أن فرنسا وبريطانيا دولتان أوروبيتان لهما ثقل دولي، فضلاً عن أنهما شهدتا تحوُّلاً لافتاً في مواقفهما تجاه إسرائيل، لاسيما فيما يتعلق بسياسات التجويع التي تنتهجها إسرائيل. ومن ذلك إعلان كل

من بريطانيا وفرنسا اعترافهما بدولة فلسطين وعقد مؤتمر دولي لدعم حلّ الدولتين تحت ضغط الغضب الجماهيري في أوروبا والعالم ضد إسرائيل.

ومن خلال متابعة موقعي "فرانس 24" و"بي بي سي" يتبيّن أن مبادرة سفينة "مادلين" لكسر الحصار حظيت بتغطية أوسع على الموقع الأول الذي نشر مادة إخبارية تتكوّن من 19 تقريراً، أما في الموقع الثاني فلم تعثر الباحثة إلا على 10 تقارير إخبارية. لذلك قرّرت، تحقّقاً للتوازن والتمثيلية، الاعتماد على عينة قصدية تشمل التقارير الإخبارية التي تُعطي حادثة اعتراض السفينة مادلين وتداعياتها والمنشورة منذ الثامن يونيو/ حزيران 2025 (أي قبل يوم واحد من حادثة اعتراض السفينة) إلى الثاني عشر من الشهر نفسه في الموقعين الإخباريين. ومن ثم أصبحت عينة الدراسة تتكوّن من 12 تقريراً خاصاً بموقع "فرانس 24"، و10 تقارير خاصة بموقع "بي بي سي" كما يُبيّن الجدول الملحق في نهاية الدراسة.

العُدّة النظرية

تستند الدراسة إلى إطار مرجعي يشمل ثلاثة مداخل نظرية تُساعد في فهم منطق المعالجة الإخبارية الغربية لأخبار التضامن الإنساني العالمي مع غزة.

أولاً: نظرية القيم الخبرية

ظهرت نظرية القيم الخبرية (News values theory)، سنة 1965، من خلال جهود عالمي الاجتماع النرويجيين، يوهان غالتونغ (Johan Galtung) وماري هومبو روج (Mari Hombøe Ruge)، في دراستهما التي اهتمت بتحليل الأخبار الدولية لمعرفة العوامل المشتركة بينها، والعوامل التي جعلتها تتصدّر أجندة الأخبار العالمية (19). واستناداً إلى مفهوم "الجدارة الإخبارية" أو "الأحقية الإخبارية" (Newsworthiness)، اقترح المؤلّفان اثني عشر معياراً تجعل الأحداث ذات قيمة إخبارية، أي جديرة بأن تكون أخباراً محتملة تستحق التغطية الإعلامية وتجذب انتباه الجمهور. واعتبرا هذه العوامل متغيرات مهمة في انتقاء الأحداث وبناء الأخبار تستخدمها المؤسسات الإعلامية بشكل منتظم.

وتشمل هذه العوامل: التكرار، والضخامة، والوضوح، والمغزى (القرب الثقافي والأهمية)، والتناغم (القدرة على التنبؤ والطلب)، وغير المتوقع (عدم القدرة على

النبؤ والندرة)، والاستمرارية، والتركيب. وتتعلق القيم الأربع المتبقية بالثقافة: وهي الإشارة إلى نخبة الدول، ونخبة من الأشخاص أو الشَّخصنة، والإشارة إلى شيء سلبي، أو إيجابي.

وقد استندت دراسات عديدة إلى هذه العوامل/ المعايير، وقامت بتوسيعها أو اختزالها أو إعادة هيكلتها إلا أنها لم تتعد كثيراً عن تصور كل من غالتونغ وروج، الذي ما زال يُعد العمل الرائد والدراسة الأكثر تأثيراً في هذا المجال(20).

ونذكر، على سبيل المثال، المراجعة النقدية التي قام بها توني هاركوب (Tony Harcup)، وديردري أونيل (Deirdre O'Neil)، سنة 2001، واقترحا فيها مجموعة معاصرة من قيم الأخبار تَمَثَّلَت في: النخبة المُتَنَفِّذَة، والمشاهير، والترفيه، والمفاجأة، والأخبار السيئة، والأخبار الجيدة، والضخامة، والأهمية، والاستمرارية، وأجندة الوسيلة الإعلامية(21).

وتستفيد الدراسة من نظرية القيم الخبرية، ومعاييرها الأصلية والمُحدَّثة، في فحص الجدارة الإخبارية التي حظيت بها مبادرة سفينة "مادلين" لكسر الحصار على غزة في الموقعين الإخباريين "فرانس 24" و"بي بي سي". والغرض من ذلك هو معرفة ما إذا كانت حقوق الإنسان قيمة عالمية في انتقاء الأخبار ومعالجتها أم مرتبطة بالسياق الثقافي والجيوسياسي الذي تشغل ضمنه وسائل الإعلام الغربية.

ثانياً: مدخل بناء الأجندة

يركز مدخل بناء الأجندة (Agenda Building) على الإجابة عن التساؤل المحوري: من يضع أجندة وسائل الإعلام؟ أي من يتحكَّم في عملية انتقاء الأخبار وبنائها؟ ويهتم هذا المدخل النظري، المتفرِّع عن نظرية وضع الأجندة، بدراسة العوامل والمتغيرات التي تتحكَّم في ترتيب أولويات غرف الأخبار، وكيفية تأثير مصادر الأخبار في أجندة الوسيلة الإعلامية.

وقد بيَّن الباحثان، بول لازارسفيلد (Paul Lazarsfeld) وروبرت ميرتون (Robert Merton)(22)، في دراسة لهما نُشرت سنة 1948، أن ترتيب أولويات وسائل الإعلام هو نتاج لما تُمارسه القوى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الفاعلة من ضبط اجتماعي.

وأظهرت دراسة أعدّها شانتو إينغار (Shanto Iyengar) وزملاؤه، تساءلوا فيها عن يوضع أجنده واضعي الأجنده، أن 75٪ من الأحداث لا تتم معالجتها في وسائل الإعلام (23). ولاحظت الدراسات التجريبية ضمن هذا المدخل النظري أن الأحداث والقضايا لا تبرز بدرجة متساوية في وسائل الإعلام، وأن القصص الخبرية تخضع إلى عملية انتقاء تظهر بموجبها بعض القضايا والموضوعات ويُهمل بعضها الآخر. واتساقاً مع الفرضية الأساسية لهذا المدخل النظري، تختبر الدراسة علاقة الرواية الإسرائيلية الرسمية والإعلامية حول مبادرة كسر الحصار على غزة بالمعالجة الإخبارية الغربية لهذه المبادرات وتأثير هذه الرواية (بوصفها مصدر الأخبار) في أجنده الموقعين الإخباريين، "فرانس 24" و"بي بي سي"، اللذين يُمثّلان مجتمع الدراسة.

ثالثاً: التحليل النقدي للخطاب

يَتَجَذَّر هذا المنحى النظري، المعروف أيضاً بـ"الدراسات النقدية للخطاب"، في المدرسة النقدية التي تبلورت في إطار "مدرسة فرانكفورت"، ويتخذ من الخطاب موضوعاً له ومن التحليل النقدي منهجه. ويهتم بدراسة العلاقة الجدلية بين اللغة والخطاب والمجتمع وفحص الإستراتيجيات التي يُوظفها الخطاب للحفاظ على السلطة وعلاقات القوة القائمة. فالتحليل النقدي للخطاب (Critical Discourse Analysis) هو اتجاه نظري لساني ثقافي، وبرنامج بحثي تندمج فيه اللسانيات مع النظرية النقدية للتركيز على إبراز الصيغ اللغوية في الخطاب من أجل كشف السلطة المهيمنة و"طرائق تنفيذ سوء توظيف السلطة واستمرارها ومقاومتها والهيمنة الاجتماعية وعدم المساواة بواسطة النص والحديث في السياق الاجتماعي والسياسي" (24).

ويركز التحليل النقدي للخطاب على "نطاق الخطاب"، ولا يقتصر على التفاعلات اللسانية التي تعتمل داخل النص؛ إذ يُمثّل النص لدى رواد هذا التيار النظري مُنتجاً ومُعَيّداً لإنتاج علاقات السلطة في المجتمع. ويسمح الارتكاز على الجهاز المفهومي والمبادئ التوجيهية لنظرية التحليل النقدي للخطاب بتمثّل الممارسة الصحفية بوصفها ممارسة اجتماعية تقوم، بواسطة اللغة والخطاب، ببلورة الأحداث وربطها بسياقها وتحديد طرق معينة لتمثيلها (25). وهو ما يوفر مقارنة تكاملية للتّمثيلات

الإخبارية لمبادرة كسر الحصار البحري على غزة في الإعلام الغربي تجمع بين وصف البنيات اللغوية واستجلاء البنيات المعرفية والأنساق الأيديولوجية المهيمنة.

2. الجدارة الإخبارية لمبادرة سفينة مادلين في السرد الإعلامي الغربي

تُشكّل مختلف وسائل الإعلام قيمها الخبرية بناء على مواقفها التحريرية وتوقعات جمهورها والتأثيرات الجيوسياسية التي تتموقع داخلها. ووفقاً لبيندريك وكابل، فإن قيم الأخبار تُنقل بواسطة إستراتيجيات خطابية وأدوات لغوية؛ إذ تؤثر البنية اللغوية للجدارة الإخبارية وقيم الأخبار في السردية وفهم الجمهور للأحداث.

وفي هذا السياق، لاحظت الباحثة، من خلال رصد السمات التحريرية والأدوات اللغوية في التقارير الإخبارية لموقعي "فرانس 24" و"بي بي سي"، أن قيمتي الصراع والنخبوية شغلنا بؤرة التركيز وصنعنا الجدارة الإخبارية لمبادرة سفينة "مادلين" وحادثة اعتراضها. فقد تمّ التعامل مع هذه الحادثة بوصفها فصلاً من فصول الحرب الدائرة والصراع بين طرفيها، لكن التركيز انصبَّ على الإطار العام للصراع من أجل تجنّب التصوير القاتم للغاية لهذا الصراع.

الضخامة/الصراع: هل تم تقديم الحدث خطابياً بأنه ذو أهمية عالية وحجم كبير من القوة أو الخطورة؟

لم يتم تمثيل هذه الحادثة بوصفها ذات حجم كبير من الأهمية والضخامة أو ذات خطورة أمنية وقانونية. ولم تُبنَ الجدارة الإخبارية لمبادرة سفينة "مادلين" التضامنية على أساس الأهمية والتأثير، بوصفها مهمة إنسانية تدرج ضمن جهود كسر الحصار الإسرائيلي المفروض على غزة، والتي يبذلها تحالف أسطول الحرية منذ عام 2010، بل تمّ التعامل مع هذه المبادرة بوصفها إحدى جولات الصراع في الحرب الإسرائيلية على غزة؛ إذ نفذت فيها إسرائيل تهديداتها، وفشل الناشطون في إيصال المساعدات إلى غزة.

غير المتوقع: هل تم تمثيل الحدث خطابياً بأنه غير متوقع أم متوقع؟

إن عملية البناء الخطابي للحدث جعلته يبدو حدثاً متوقعاً، لاسيما فيما يتعلق بالاستهداف الإسرائيلي للسفينة، الذي بدا أمراً مقضياً (نُفذ أمر إسرائيل. حوّل مسار سفينة "مادلين" الإنسانية) باعتبار أن طاقمها لم يرضخ للتحذيرات المتكررة (اقتربت

السفينة من غزة رغم تحذيرات إسرائيل)، وكأن هذا التدخل الإسرائيلي أمر مشروع يُنظر إليه في إطار حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها.

ويبرز هذا المقتطف من أحد تقارير موقع "بي بي سي" كيف تمّ التعامل مع حدث اعتراض السفينة وبنائه ضمن دائرة المتوقّع والعادي بشكل يدين المفعول به/ طاقم السفينة، ويبرّر للفاعل/ إسرائيل ممارسته غير القانونية: "كتب محرر الشؤون الدولية في هيئة الإذاعة البريطانية أنه كان من الواضح أن السفينة لن تصل إلى غزة أبداً، وأن مهمتها كانت تهدف إلى إثارة الجدل والنقاش" (26).

التأثير: هل تمّ بناء الحدث خطابياً بأن له آثاراً وعواقب مهمة؟

لقد غابت اللغة التقييمية في تقارير موقعي "فرانس 24" و"بي بي سي" أو الإشارة إلى التدايعات المستقبلية. ولم تركز على العواقب طويلة المدى والتدايعات القانونية والإنسانية والجيوسياسية الأوسع نطاقاً لحادثة سفينة "مادلين". ولم تلاحظ الباحثة كذلك تركيزاً على حجم ضخامة الحدث لا في مستوى أهمية المبادرة وأهدافها الإنسانية والسياسية، ولا في مستوى طبيعة الهجوم الإسرائيلي على طاقم السفينة واعتقالها لهم وما يستتبع ذلك من خرق للقانون الدولي ومبادئ حقوق الإنسان. ولناخذ مثلاً على ذلك هذه الجملة الواردة في موقع "فرانس 24": "وصلت السفينة إلى ميناء أسدود الإسرائيلي، برفقة سفينتين حربيتين إسرائيليتين" (27) التي توجي للقارئ أن الأمر يتعلق بعملية مرافقة للسفينة إلى الميناء تمّت في منتهى السلمية والطوعية وليست عملية اقتياد قسري لها.

وعلى الرغم من الإشارة إلى أن المبادرة تهدف إلى نقل مساعدات إنسانية إلى غزة، فإن ذكر الهدف الثاني منها، وهو كسر الحصار، لم يُعتمد إلا في سياق نقل التصريح بهذا الهدف عن المنظمين فيتمّ إدراجه بين مزدوجتين. وكذلك الحال في الإشارة إلى الحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة الذي لا يرد إلا منسوباً إلى مصدره كما في هذا المقتطف من التقرير نفسه المشار إليه أعلاه: "دمّر القصف العسكري اليومي قطاع غزة؛ حيث يُهدّد السكان بالموت جوعاً بسبب الحصار الإسرائيلي والقيود الصارمة على المساعدات الإنسانية، وفقاً للأمم المتحدة" (28).

السلبية: هل تمّ تمثيل الحدث خطابياً بشكل سلبي أم بشكل إيجابي؟

ولئن كانت التقارير تُشير إلى الدمار والأزمة الإنسانية باقتضاب -عبر استخدام لغة مجردة عاجزة عن تحويل المجرد إلى محسوس- فإنها تقوم بالتعتيم على سلبية الحدث؛ إذ سقطت عدة معلومات تتعلق بمبادرة سفينة "مادلين" وحادثة احتجازها عمداً من الأجنحة الإخبارية لموقعي "فرانس 24" و"بي بي سي". فلم تنقل التقارير رواية النشاط عن معاناتهم أثناء الاحتجاز والظروف القاسية والصحية التي أبلغوا عنها، ناهيك عن إبقائهم رهن الاحتجاز حتى موعد ترحيلهم في ظل قيود قانونية تنتهك حقوقهم كان تَحَدَّث عنها فريق المحامين. ولم تنقل أيضاً تقارير "اللجنة الدولية لكسر الحصار عن غزة" والمنظمات الدولية والإنسانية المنددة بالاحتجاز وبالحصار.

التناغم أو التوافق: هل تمّ بناء الحدث خطاياً استناداً إلى الصور النمطية؟

لم يتم إدراج المبادرة ضمن مرجعية حقوق الإنسان بوصفها مرجعيةً نمطيةً إيجابية ومُسلِّمة قيمة تحظى بمقبولية فائقة في المجتمعات الغربية؛ مما قد يجعل الخبر متناغماً مع الجمهور الذي يستهدفه موقعا "فرانس 24" و"بي بي سي" ومعاييرهِ الذهنية. ولكن أخبار السفينة وحادثة اعتراضها كانت مناسبة لطبيعة هذا الجمهور فيما يتعلق بجنسيات المشاركين فيها وشهرة بعضهم.

النخبوية: هل تمّ بناء الحدث خطاياً بأنه ذو مكانة عالية أو شهرة كبيرة؟

إن مشاركة النائبة الأوروبية، ريما حسن، والناشطة البيئية السويدية، غريتا ثونبرغ، اللتين تحظيان بتأييد كبير من قِبَل جمهور عريض في أوروبا والعالم، جعلت اسميهما وصورتيهما تتصدّران أغلب عناوين التقارير الإخبارية التي نشرها موقعا "فرانس 24" و"بي بي سي" كما حظيت تصريحاتهما باهتمام هذه التقارير. وقد تكررت الإشارة إلى هاتين الناشطتين وتصدّر اسمهما أكثر من عنوان ومطلع باستخدام الصيغ التالية: "إسرائيل تمنع سفينة إنسانية على متنها غريتا ثونبرغ من التوجه إلى غزة" (29)، و"سفينة إنسانية تقل 12 من مناصري القضية الفلسطينية، من بينهم الناشطة السويدية، غريتا ثونبرغ، والنائبة الأوروبية، ريما حسن" (30).

كما أن تسمية الشخصيات والأطراف الفاعلة بأسمائها وصفاتها محدّدات للدور والمكانة السياسية والاجتماعية التي يحتلها المشاركون في الحدث (الناشطة الحقوقية السويدية/ النائبة الأوروبية الفرنسية...). تمنح الخبر أهمية إخبارية يستمدّها

من اهتمام الجمهور بأخبار هذه الشخصيات العامة. ولذلك تضمنت التقارير نقلًا لأخبار التحركات الدبلوماسية الفرنسية والسويدية لترحيل الناشطين، فضلًا عن نقل تصريحاتهما بشأن المبادرة وحادثه اعتراض السفينة.

القرب: هل تمّ بناء الحدث خطأيًا بأنه قريب جغرافيًا أو ثقافيًا؟

تعامَل موقع "فرانس 24" و"بي بي سي" مع الحادثة من منظور قيمة القرب باعتبار أن السفينة مادلين تحمل على متنها نشطاء من بلدان أوروبية بالنسبة إلى الموقع البريطاني وستة نشطاء فرنسيين بالنسبة إلى الموقع الفرنسي الذي خصّص 6 تقارير لسرد أخبار ترحيل النشطاء الفرنسيين والناشطة السويدية.

وبدا أن الأهمية الإخبارية للمبادرة التضامنية في "فرانس 24" لا ترتبط بطابعها الإنساني بقدر ما ترتبط بالأهمية الوطنية للمشاركين الفرنسيين فيها والمواقف السياسية الفرنسية منها، وهي الاعتبارات التي تهم الجمهور الفرنسي. فقد تمّ بناء الحدث خطأيًا بأنه قريب جغرافيًا وثقافيًا من المواطن الفرنسي من خلال التركيز على مسار ترحيل المواطنين الفرنسيين الستة والناشطة السويدية. هذا فضلًا عن إضفاء طابع سياسي محلي على الحادثة بالاهتمام بردود أفعال الأحزاب السياسية الفرنسية تجاهها في سياق سياسي وانتخابي محلي يشهد استقطابًا حادًا.

الشخصنة: هل تمّ بناء الحدث خطأيًا بحيث يكون له وجه شخصي أو إنساني؟

في المقابل، لم يول موقع "فرانس 24" و"بي بي سي" أهمية لعرض قصص شخصية للناشطين المشاركين في المبادرة التضامنية لإضفاء طابع شخصي وإنساني على الحدث، وشرح دوافعهم وأهدافهم الشخصية من المشاركة في المبادرة. واكتفى الموقعان بعرض تقرير خاص عن الصيادة الفلسطينية التي سُميت السفينة "مادلين" تيمُنًا باسمها.

وتجدر الإشارة إلى أن موقع "بي بي سي" كان قد نشر قصصًا شخصية لمدينين إسرائيليين في بداية الحرب تُبرز معاناتهم من قصف الفصائل الفلسطينية. وتُضخّم هيئة الإذاعة البريطانية الأصوات الإسرائيلية التي تُقدّم سردية تبريرية لأفعال إسرائيل. وقد بيّن التقرير الصادر عن مركز رصد الإعلام (31) الانحياز المؤسسي الصارخ لهيئة الإذاعة البريطانية "بي بي سي" لصالح الرواية الإسرائيلية، وتجاهلها المتعمّد لمعاناة الفلسطينيين.

التوقيت المناسب: هل تمّ بناء الحدث خطابياً بأنه مناسب من حيث التوقيت بالنسبة لتاريخ النشر؟

يُشير توقيت الاهتمام بمبادرة سفينة مادلين في موقع "بي بي سي" إلى هذا الانحياز المؤسسي؛ إذ لم تحظ هذه المبادرة بالجدارة الإخبارية في الموقع إلا في الثامن من يونيو/ حزيران 2025 (أي بعد أسبوع من انطلاقها) عندما بدأت إسرائيل تُطلق تحذيراتها باعتراض السفينة إذا اقتربت من المياه الدولية لغزة. وبدا كأنها حصلت حينها على إذن بالنشر أو "إذن بالسر" (32) من إسرائيل التي كانت تُعتم على موضوع هذه المبادرة في وسائل إعلامها.

في المقابل، بدأ موقع "فرانس 24" الاهتمام بالمبادرة الإنسانية منذ انطلاق السفينة في الإبحار نحو غزة مطلع يونيو/ حزيران 2025. ويمكن أن يعزى هذا الاهتمام إلى عامل القرب؛ حيث انطلقت السفينة مادلين من ميناء "كاتانيا" في جزيرة صقلية الإيطالية وتضمّ 6 نشطاء فرنسيين وآخرين من عدة دول أوروبية.

وفي المجمل، خضع إنتاج أخبار سفينة الإغاثة "مادلين" إلى عملية "توطين" (33) لها ضمن أطر تفسيرية ملائمة للجمهور المحلي. ولا تكمن غاية هذا التوطين في بناء معاني هذا الحدث بطريقة تتوافق مع الثقافة والأيديولوجية السائدة للجمهور بل في إبعاد النظر عن الأهداف الإنسانية للمبادرة وعن ملابسات الحصار والتجويع الإسرائيلي التي فرضت إطلاقها.

ويُثبت ذلك غياب تجانس عالمي في التشكيل الميديائي لقضايا حقوق الإنسان التي من المفترض أن تتم معالجتها كقضايا عالمية. كما يُبين أن "الحروب والصراعات ليست ذات أهمية إخبارية في حدّ ذاتها، بل يجب أن تكون قريبة ثقافياً بما يكفي لتصبح أخباراً"، على حدّ تعبير براسون سونوالكار (Prasun Sonwalkar)، الذي يرى أن الصراع لا يحظى بجدارة التغطية إلا إذا اعتقد الصحفيون أنه يؤثر فيما يُعدونه "نحن" في السرد الإخباري، في حين أن الصراع الذي يدور حول "هم" قد يتم تجاهله وتهميشه أو معالجته بشكل مخصوص. ويلاحظ سونوالكار أن وسائل الإعلام الغربية تتجاهل بشكل نمطي الحروب والصراعات في الجنوب العالمي، حتى لو كانت تنطوي على سيناريوهات مروعة من العنف والإرهاب (34).

3. البناء الخطابي للسرد الإخباري: خطاب محاصر محاذر وآخر مراوغ

تخضع الأخبار الصحفية -بحسب فان دايك- لمقولات مجردة تتجسد في أشكال سردية تتفاعل ضمنها البنية النصية للخبر مع البنى المعرفية للسياق. ولفهم المقاصد الخبرية يجب الإمساك بذلك الخيط الناظم بين النص والسياق في الخطاب الإخباري الغربي حول مبادرة سفينة "مادلين". ويستلزم ذلك الارتحال من الصياغة اللفظية للعنوان والموجز مروراً بالملاسات والخلفيات ووصولاً إلى النتائج والتعليق للعثور على البنية الدلالية العميقة للسرد الإخباري الذي يرتبط بحادثة اعتراض السفينة واعتقال ناشطيها.

العناوين

لاحظت الباحثة تطابقاً في صياغة عناوين تقارير كلا الموقعين الإخباريين؛ إذ تجنبت الإشارة صراحة إلى الهجوم الذي شنته البحرية الإسرائيلية على السفينة واختطاف النشطاء الذين كانوا على متنها. فعلى الرغم من الابتعاد عن البنية العنوانية النمطية التي تعتمد فعل الحدث تفادياً لذكر الفاعل (إسرائيل)، إلا أن الملفوظات الدالة على الفعل والدور الدلالي لهذا الفاعل اتسمت بالتحفظ والمراوغة. فبالتركيز على الفاعلية النحوية في العناوين، نجد أن الفاعل (إسرائيل) تصدر العنوان في تقرير لـ"فرانس 24":

"إسرائيل تعترض أسطول المساعدات الإنسانية المتجه إلى غزة وسيتم ترحيل طاقمه".

بينما تذيّل الفاعل العنوان في تقرير لـ"بي بي سي":

"سفينة ناشطين من غزة محملة بالمساعدات ترسو بعد أن احتجزتها إسرائيل".

ولئن تمّ إسناد صفة الفاعل لإسرائيل في الموقع الأولى، فإن البنية التركيبية للعنوان بدت متحفظة عن تحديد الدور الدلالي لهذا الفاعل: هل هو معتد أم ضحية تُدافع عن أمنها؟ بل ولعل الجزء الثاني من هذه الجملة العنوانية التي تعلن أن طاقم السفينة سيتمّ إجلاؤه يُخفف من وطأة فعل اعتراض أو تحويل مسار السفينة الذي اختار موقع "فرانس 24" أن يصف به الحادثة ويُعتمّ فعل اختطاف طاقم السفينة.

أما الجملة العنوانية في تقرير "بي بي سي"، فتسند الفعل المركزي "ترسو" للسفينة وتجعله نتيجة لفعل احتوته في خلفية العنوان، وهو احتجاز إسرائيل للسفينة دون إشارة إلى أن قوات الاحتلال الإسرائيلي داهمت السفينة وأوقفت رحلتها إلى قطاع غزة باختطاف طاقمها.

وتجدر الإشارة إلى أن "بي بي سي" تداركت بهذا العنوان عنواناً سابقاً ليفيدو يُظهر ما وصفته بـ"الحظة صعود القوات الإسرائيلية على متن سفينة المساعدات المتجهة إلى غزة". وقد أسقط هذا العنوان الجزء الثاني المتعلق بمسؤولية إسرائيل عن احتجاز السفينة (35). ويمكن القول: إن "بي بي سي" قامت بتأخير الموقع اللغوي للفاعل (إسرائيل) في الجملة العنوانية كما تشترك مع موقع "فرانس 24" في انتقاء التعبيرات الواصفة للفعل. وتستشف الباحثة من العنوان، بوصفه مقولة خبرية تلخيصية، أن التمثيل الدلالي للحدث تبطن تحفظاً تحريراً على إدانة إسرائيل.

المدخل (المطلع)

تحركت المقولات الخبرية في مدخل تقرير موقع "فرانس 24" (36) في أفق ثلاث تيمات أساسية: اعتراض البحرية الإسرائيلية للسفينة، وتأكيد إسرائيل أن الناشطين سيعودون إلى بلدانهم، وسعي فرنسا إلى ضمان العودة السريعة لمواطنيها الستة. وهي تيمات منسجمة مع ما ورد في عنوان التقرير تحاشت من خلالها الإشارة إلى مكان اعتراض السفينة (أين؟) أو إلى طريقة الاعتراض (كيف؟) أو سبب الاعتراض (لماذا؟). واكتفى موقع "بي بي سي" في مدخل تقريره (37) بالقول: "تمّ نقل السفينة مادلين إلى ميناء أسدود في إسرائيل بعد اعتراضها في الساعات الأولى من الصباح" دون كشف عن الفاعل أو توضيح لكيفية الاعتراض ومكانه وأسبابه ومصير طاقم السفينة.

وفي هذين المدخلين لا نعثر على مؤشرات لفظية عن كيفية وقوع الحدث كما لا نعثر على إجابة محددة عن سؤال أين وقع حدث "الاعتراض"؟ وفي ذلك تعمد لتجنب الإشارة الصريحة إلى الهجوم الإسرائيلي على طاقم السفينة، وإلى أن هذا الهجوم تمّ في المياه الدولية؛ حيث لا تتمتع إسرائيل بأي سيادة، وما قد يستتبعه ذلك من إدانة لإسرائيل.

وعلى الرغم من اعتراف التقريرين في الخلفية بالحصار المفروض على غزة منذ حوالي عقدين، فإنهما لم ينسبا مسؤولية الحصار إلى أي طرف في العنوان أو المدخل مما يُحيل إلى تعمّد تجاهل أسباب اعتراض السفينة وإسقاط الإشارة إلى أن هدف السفينة هو كسر الحصار رغم الإقرار بأنها تحمل مساعدات.

الحلقة الحديثة

اتسمت الإشارة إلى السبب الثاني لرحلة سفينة "مادلين" نحو غزة في الحلقة الحديثة (الحدث الرئيسي وتفاصيله وخلفياته ونتائجه) بالحدّر في كلا التقريرين المذكورين آنفاً؛ إذ ورد بين مزدوجتين نقلاً عن الناشطين، أو عن تحالف أسطول الحرية الذي يُنظّم الرحلة (فرانس 24)، أو مصحوباً بنفي الجانب الإسرائيلي (بي بي سي). وبالمثل، وردت الاتهامات الموجهة لإسرائيل بخرق القانون الدولي المنقولة على لسان الناشطين بين مزدوجتين ومشفوعة أحياناً باستدراك مضمّر كما يُبيّنه المقطع هذا المقتطف من تقرير "فرانس 24": "ونددت غريتا ثونبرغ بـ"الانتهاك الصارخ للقوانين الدولية"، مؤكدة أن عملية الاعتراض جرت في المياه الدولية. ولم تُحدّد إسرائيل المكان الذي تمّ فيه اعتراض السفينة الشراعية وفقاً لها من قبل الجيش الإسرائيلي" (38). وبهذه الجملة الاستدراكية شكّك التقرير في صحة اتهام الناشطة السويدية لإسرائيل بخرق القانون الدولي، وتحصّن من أيّ انخراط في هذه التهمة.

وارتكزت بنية التقارير الإخبارية الخاصة بموقع "بي بي سي" على التعارض بين الأفعال لخلق توازن زائف كي يبدو للمتلقّي أن هذه التقارير تقوم على تضمين وجهات النظر المتعارضة بين كل الأطراف الفاعلة في الحدث. ولكن المتأمل سيتفطن إلى أن اعتماد هذا التعارض هو إستراتيجية للتلاعب تخلق انطباً بالموضوعية والتوازن، ولكنها تهدف إلى الدفاع عن وجهة النظر الإسرائيلية؛ إذ ترد رواية الطرف المناصر لفلسطين بين مزدوجتين محاطة باللبس والتشكيك، بينما ترد الرواية الإسرائيلية مُتحرّرة من كل شك. ويهدف ذلك إلى توفير مساحة أكبر للرواية الإسرائيلية وتضخيم مبررات إسرائيل. ولم تُفصّل الحلقة الحديثة سيرورة الفعل بقدر ما ركزت على النتائج والتوقعات المترتبة عن هذا الفعل من تنديدات من طرف الناشطين وتحالف أسطول الحرية وردود أفعال بعض الدول.

النتائج والتوقعات

أشارت التقارير إلى النتائج المباشرة التي أفرزتها الحادثة، وتجنبت التنويه إلى تداعياتها. وانحصرت التوقعات في أن طاقم السفينة سيتم ترحيله، وأن إسرائيل لن تسمح لأي أحد بكسر الحصار نقلاً عن المصادر الإسرائيلية. وقد عرض تقرير "بي بي سي"، المذكور آنفاً، لمواقف وتقييمات الطرف الإسرائيلي للمبادرة مع ما تضمنته من لغة انفعالية (أقل من حمولة شاحنة واحدة من المساعدات، غريتا المعادية للسامية وزملاؤها من المتحدثين باسم حماس، محاولة لمساعدة المنظمات الإرهابية...).

في المقابل، لم تتسم الأفعال والمسميات الواصفة لحادثة اعتراض السفينة بالانفعالية؛ إذ تمّ انتقاؤها بعناية. وكان من الواضح أن هناك تحفظاً تحريراً على استخدام المصطلحات القانونية الدقيقة والإشارة إلى الطابع غير القانوني للعملية بهدف عدم توريث إسرائيل قانونياً وحقوقياً.

وقد تمّ اعتماد أسلوب التلطيف اللفظي تجنّباً لتصنيف الفعل الإسرائيلي تصنيفاً سلبياً يُدينه قانونياً: "اعتراض" أو "إيقاف" بدلاً من "احتجاز"، و"حوّلت مسار السفينة" عوضاً عن "قرصنتها أو اختطافه"، و"الجوع" أو "أزمة نقص غذاء" بدلاً من "التجويع". لذلك، فإن استخدام هذه العبارات الملطفة جعل الحادثة تبدو عملية تفتيش مألوفة قام بها خفر السواحل. فعبارة "تحويل المسار" مثلاً تُستخدم في مجال النقل اللوجستي، وليس في العمليات البحرية المسلحة. وتهدف في هذا السياق إلى تخفيف فعل القوة وإزاحة تهمة خرق القانون الدولي عن إسرائيل.

الخلفية

اقتصرت التقارير على المعلومات الحالية المتزامنة مع الحدث، وتجاهلت الملابس السابقة المرتبطة به والمحدّدة لأسبابه والمتسببين فيه. فتمّ تجنّب تناول تعقيدات الصراع الإسرائيلي-ال فلسطيني في الخلفية وعدم الإشارة بوضوح إلى الروابط السببية. وتمّ اختزال الصراع في لحظة هجوم كتائب القسام، الجناح العسكري لحركة حماس، في 7 أكتوبر/ تشرين الأول 2023، وما انجرّ عنها من ردّ عسكري إسرائيلي مع التشديد على مسؤولية حماس في تأجيج الصراع كما ورد في تقرير لـ"فرانس 24": "الحرب التي اندلعت إثر الهجوم الدموي الذي شنته حركة حماس على إسرائيل، في 7 أكتوبر/ تشرين الأول 2023" (39). وتعتمد التغطية اللغوية المشككة

في النتائج الميدانية للصراع في غزة كما يتبين في تقرير لـ"بي بي سي": "مرّ ما يقرب من عشرين شهراً منذ أن شنت إسرائيل حملة عسكرية على غزة ردّاً على هجوم غير مسبوق عبر الحدود شنته حماس على إسرائيل، والذي قتل فيه نحو 1200 شخص واخْتُطِفَ 251 آخرون. وقُتِلَ ما لا يقل عن 54.880 شخصاً في غزة منذ ذلك الحين، وفقاً لوزارة الصحة في القطاع التي تديرها حماس"(40).

وقد أهملت كلٌّ من أساليب التأطير، وجميع القصص الإخبارية المُختارة، تغطية محنة المدنيين في غزة الذين حُظرت مساعداتهم، وما زالت حياتهم مُقيّدة بالحصار. واستخدمت "فرانس 24" و"بي بي سي" "التأطير المدمر/المبطل" (Annihilating Framing)(41) من خلال التقليل من أهمية العناصر والمعطيات القانونية والحقوقية والإنسانية المحيطة بحادثة اعتراض السفينة والعمل على استبعادها كجوانب أساسية للحدث. فقد تمّ تجريد المبادرة من سياقها الإنساني والقانوني فغاب الاستشهاد باتفاقيات القانون الدولي الإنساني المتعلقة بالحصار البحري والتجوع والإبادة الجماعية(42).

ولم تُخصّص التقارير عنصراً يُشير إلى تعرّض سفينة "الضمير" لهجوم مماثل قبالة سواحل مالطا، في أوائل مايو/أيار 2025، اضطر طاقمها إلى إلغاء مهمته كما لم تُذكر بحادثة سفينة "مرمرة" وما انجرّ عنها من تداعيات دبلوماسية وقانونية. لذلك فإن إغفال الإحالات التاريخية، التي تُفسّر متى بدأ الحصار ولماذا؟ فضلاً عن الإحالات القانونية الحقوقية، تعكس اعتماد تأطير ظرفي/ عرضي (Episodic Framing) للحدث(43)؛ إذ تُعرض القصص الخبرية من خلال لقطات آنية بدلاً من استدعاء المنظور الهيكلي أو التاريخي الأوسع لهذا الحدث. وفي هذه الإستراتيجية تبسيط لواقع الصراع والأزمة الإنسانية بإخفاء أسبابها الهيكلية العميقة.

وعموماً، تفاعلت القوالب المعجمية والتركيبية في التقارير الإخبارية التي قامت الباحثة بتحليلها مع قالب معرفي جاهز يُقيّد داخل إطار مرجعي واتجاه تمثيلي تُحاذر من أجل عدم الخروج عن حدوده. فتموّعت الدلالات المعرفية داخل اصطفااف واضح وراء الرواية الإسرائيلية المُضلّلة حول مبادرة سفينة "مادلين"، التي حاولت نزع الشرعية عن المبادرة الإنسانية وتشويه صورة الناشطين فيها، وإن لم تنغمس فيها بشكل تام ومفوض.

فقد نأت هذه التقارير عن الخطاب التحريضي والتجريمي الذي تمّ ترويجه في الإعلام الإسرائيلي أو على لسان المسؤولين السياسيين الإسرائيليين بهدف تشويه الناشطين والادّعاء بأنهم "مجرد مؤثرين يسعون إلى خلق ضجة"، والدعاية لأنفسهم وأنهم "يمينيون متطرفون" و"أنصار سلام زائف" "يَهْلُلون للإرهابيين" ويقومون بنشر دعاية حماس.

ولئن لم تُجرّم الإغاثة، فإن هذه التقارير انخرطت في محاولة إبعاد الأنظار عن الهدف الإنساني للمبادرة، والتقليل من أهميته في تحديّ الحصار الإسرائيلي غير القانوني وغير الإنساني المفروض منذ أكثر من عقدين على غزة، في مقابل تبرير الهجوم الإسرائيلي على طاقم السفينة ومنعهم من إدخال المساعدات إلى غزة والتقليل من خطورة ذلك.

خاتمة

يُبيّن تحليل خطابات "فرانس 24" و"بي بي سي" الطبيعة الأيديولوجية لقيم الأخبار في هذين الموقعين الإخباريين، وهيمنة الأجندة السياسية والإعلامية الإسرائيلية على بناء سياستهما التحريرية فيما يتعلق بمعالجة أخبار التضامن الإنساني مع غزة. فقد قدّم الموقعان معالجة إخبارية لمبادرة كسر الحصار بحصار لغوي وتواطؤ تحريبي حذر مُقيّدَيْن للحقيقة؛ إذ تعاضدا لنزع الطابع الإنساني الحقوقي عن هذه المبادرة، وهو ما أنتج سردًا إعلاميًا يتحصّن بالحياد الظاهري لتجنب تسجيل موقف أخلاقي وقانوني ضد إسرائيل. ويُفصح ذلك عن "تبعية خطابية" للرواية الإسرائيلية لحادثة سفينة مادلين بما تعنيه التبعية الخطابية من "تخلي خطاب ما عن خصوصياته الخطابية وتوحيده مع خطاب آخر مهيمن" (44).

يبدو أن غرف الأخبار في الموقعين المذكورين اشتغلت ضمن نطاق خطابي أكثر تقييدًا، وحاولت الموازنة فيه بين التحالفات الجيوسياسية المعقّدة ودفع اتهامات التحيز عنها، وتوقعات الجمهور شديدة الاستقطاب. ولا شك أن عوامل بنوية، مثل الرقابة التحريرية ونقص المراسلين الأجانب في منطقة الصراع، تؤدي إلى إنتاج مثل هذا السرد الإخباري المراوغ الذي يحاول الحفاظ على توازن رمزي في الخطاب.

وفي المجمل، يمكن القول: إن مبادرة سفينة "مادلين" التضامنية فرضت نفسها على الأجندة الإخبارية في الإعلام الدولي، إلا أن تشكيلها الميدائي لم يخرج عن نطاق

التغطية النمطية والمؤدّجة للصراع الإسرائيلي-الفلسطيني التي اتسم بها الإعلام الغربي السائد؛ الأمر الذي أنتج نمطاً من الجمود السردي الذي يُكرّس التحيزات الراسخة، ولا يعمل على التشكيك فيها. ويُسهّم هذا الجمود السردي في خلق نقاط ذهنية عمياء تُصعّب على المتلقي الغربي رؤية وجهة النظر المخالفة التي لم تكشف عنها المعالجة الإخبارية بوضوح.

وهكذا يُبين السرد الإخباري تحيزاً تحريراً للرواية الإسرائيلية كما يكشف الغطاء عن التفرغ القانوني والاستخدام الانتقائي لحقوق الإنسان لخدمة أجندات ومصالح جيوسياسية. فهذه التمثّلات المُعتمّدة على انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها إسرائيل بحقّ نشطاء مبادرات كسر الحصار وبحقّ المدنيين الفلسطينيين المجوّعين هي محاولة متعمّدة لـ"إسكات حقوق الإنسان"، أو ربما نوع من التطبيع مع الانتهاكات بما يجعلها أمراً عادياً ومألوفاً يُهيئ العقل الغربي لاستساغته. و"يبدو أن الأمر الوحيد الأسوأ من انتهاك حقوق الإنسان الفعلي هو عندما تفشل وسائل الإعلام في لفت انتباه العالم بأسره إلى هذه الانتهاكات؛ إذ يتمّ تجاهل العديد من الحروب أو النزاعات أو لا يتم الإبلاغ عنها؛ مما يُثير إحباط المنظمات غير الحكومية والوكالات الأخرى التي تناضل من أجل زيادة الضغط السياسي على الأنظمة المخالفة عن طريق فضحها أمام الرأي العام العالمي" (45).

المراجع

- (1) Lieve Gies, *Mediating Human Rights Media, Culture and Human Rights Law*, (New York : Routledge, 2015), 1.
- (2) Walter Benjamin, *Illuminations*, Translated by Harry Zohn, (New York : Schocken Books, 2007), 256.
- (3) ريرقتلا صن رظنا:
World Report 2024, hrw.org, 2024, "accessed September 18, 2025". <https://tinyurl.com/3ruw7m2y>.
- (4) Lieve Gies, *Mediating Human Rights Media*, 7.
- (5) Jesper Strömbäck, "Four Phases of Mediatization: An Analysis of the Mediatization of Politics," *The International Journal of Press/Politics*, Vol. 13, Issue. 3, (July 1, 2008): 228-246.

(6) David Altheide, Media logic, in The international encyclopedia of political communication, (John Wiley & Sons, Inc, 2015), 1-6.

(7) Monica Bednarek, Helen Caple, “Why do news values matter? Towards a new methodological framework for analyzing news discourse in Critical Discourse Analysis and beyond,” Discourse & Society, Vol. 25, No. 2, (January 2014): 135–158.

- Monica Bednarek, Helen Caple, The discourse of news values: How news organizations create ‘newsworthiness’, (Oxford: Oxford University Press, 2017), 320.

(8) Helen Caple, Monica Bednarek, “Rethinking news values: What a discursive approach can tell us about the construction of news discourse and news photography,” Journalism, Vol. 17, No. 4, (February 2015): 435-455.

(9) Johan Galtung, Holmboe Ruge Mari, “The Structure of Foreign News the Presentation of the Congo, Cuba and Cyprus Crises in four Norwegian Newspapers,” Journal of Peace Research. Vol. 2, No. 1, (1965): 71.

(10) Tim Vos, Teri Finneman, “The early historical construction of journalism’s gatekeeping role,” Journalism, Vol.18, No. 3, (March 2014) : 277.

(11) Bednarek, Caple, The discourse of news values: How news organizations create ‘newsworthiness’, 55.

(12) توين فان دايك، الخطاب والسلطة، ترجمة غيداء العلي، ط 1 (بيروت، المركز القومي للترجمة، 2014)، ص 43-59.

(13) منية عبيدي، التحليل النقدي للخطاب: نماذج من الخطاب الإعلامي، ط 1 (عمان، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، 2016)، ص 134.

(14) المرجع السابق، ص 135.

(15) Teun Van Dijk, News Analysis: Case Studies of International and National News in the Press, (London: Lawrence Erlbaum Associates Publishers, 1988), 348.

(16) أحمد العاقد، تحليل الخطاب الصحفي من اللغة إلى السلطة، ط 1 (الدار البيضاء، دار الثقافة، 2002)، ص 155.

(17) يارا خالد، "سفن المساعدات الإنسانية لغزة: قراءة في تجارب مرمرة ومادلين مع الاحتلال الإسرائيلي"، مركز ترو للدراسات، 18 يونيو/حزيران 2025، (تاريخ الدخول: 18 ديسمبر/كانون الأول 2025)، <https://truestudies.org/1953>.

(18) "من الانحياز إلى التصدع أفق التحول في المواقف الأوروبية من حرب الإبادة في غزة"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 4 يونيو/حزيران 2025، (تاريخ الدخول: 18 ديسمبر/كانون الأول 2025)، <https://shorturl.at/0cX6U>.

(19) Galtung, Ruge Mari, "The Structure of Foreign News the Presentation of the Congo,": 64-91.

(20) Nico Meissner, "50 years on: Galtung and Ruge's news value factors revisited in online audience building for independent films," First Monday, Vol. 20, Issue. 3, (2015): "accessed September 18, 2025". <https://tinyurl.com/5bb3ar5d>.

(21) Tony Harcup, Deirdre O'Neill, "What Is News? Galtung and Ruge revisited," Journalism Studies, Vol. 2, No. 2, (December 12, 2010): 261–280.

(22) Paul Lazarsfeld, Robert Merton, "Mass Communication, Popular Taste and Organized Social Action," in Mass Culture: The Popular Arts in America, eds. Bernard Rosenberg, David White, (The Free press, Collier-Macmillan, 1965), 95- 118.

(23) Shanto Iyengar et al., "Experimental Demonstrations of the 'Not-So-Minimal' Consequences of Television News Programs," American Political Science Review, Vol. 76, No. 4, (1982): 848–58.

(24) فان دايك، الخطاب والسلطة، مرجع سابق، ص 189.

(25) نورمان فيركلوف، تحليل الخطاب التحليل النصي في البحث الاجتماعي، ترجمة طلال وهبة، بيروت، المنظمة العربية للترجمة، (2009)، ص 63-64.

(26) Sofia Ferreira Santos, Ben Hatton, "Gaza activist boat carrying aid docks after being seized by Israel", BBC News, June 9, 2025, "accessed September 18, 2025". <https://tinyurl.com/2jkmsb4j>.

(27) Flottille pour Gaza, "Greta Thunberg expulsée d'Israël, quatre Français présentés à un juge," France24.com, 9 juin 2025, "accessed October 6, 2025". <https://shorturl.at/6Ebw4>.

(28) “Flottille pour Gaza : Greta Thunberg expulsée d’Israël, quatre Français présentés à un juge,” France24.com, 9 juin 2025, “accessed October 6, 2025”. <https://shorturl.at/6Ebw4>.

(29) “En route vers Gaza· Israël bloque le navire humanitaire avec à son bord Greta Thunberg,” France24.com, 8 juin 2025, “accessed October 6, 2025”. <https://shorturl.at/f7Xcw>.

(30) “En route vers Gaza· Israël bloque le navire humanitaire avec à son bord Greta Thunberg,” France24.com, 8 juin 2025, “accessed October 6, 2025”. <https://shorturl.at/f7Xcw>.

(31) “BBC On Gaza-Israel: One Story, Double Standards,” CfMM, June 6, 2025”, “accessed October 6, 2025”. <https://tinyurl.com/4nm77hs8>.

(32) Nouredine Miladi, “Seeking ‘permission to narrate’: Debunking the global media reporting of the Israeli War on Gaza and the Palestine exceptionalism”, Journal of Arab & Muslim Media Research, Vol. 18, No. 1, (April 2025): 3–14.

(33) Lisbeth Clausen, “Localizing the global”, Media Culture & Society, Vol. 26, No. 1, (January 2004): 27.

(34) Prasun Sonwalkar, “Out of Sight, Out of Mind: the non reporting of Small Wars and Insurgencies,” in Reporting War: Journalism in War Time, eds. Stuart Allan, Barbie Zelizer, (New York: Routledge, 2004), 207.

(35) يمكن مشاهدة الفيديو عبر هذا الرابط:

“Gaza activists’ aid boat with Greta Thunberg on board docks in Israel,” bbc.com, June 9, 2025, “accessed December 18, 2025”. <https://tinyurl.com/2jkmsb4j>.

(36) “Israël a dérouté la flottille humanitaire à destination de Gaza, son équipage sera expulsé,” France24.com, 9 juin 2025, “accessed October 6, 2025”. <https://shorturl.at/yRQiq>.

(37) “Gaza activist boat carrying aid docks after being seized by Israel,” BBC News, 9 June 2025, “accessed September 18, 2025”. <https://tinyurl.com/2jkmsb4j>.

(38) “Israël a dérouté la flottille humanitaire à destination de Gaza, son équipage sera expulsé,” France24.com, 9 juin 2025, “accessed October 6, 2025”. <https://shorturl.at/yRQiq>.

(39) “Flottille pour Gaza : Greta Thunberg expulsée d’Israël, quatre Français présentés à un juge,” France24.com, 9 juin 2025, “accessed October 6,” 2025”. <https://shorturl.at/6Ebw4>.

(40) “Six Gaza aid boat activists deported from Israel after three days in detention,” BBC News, 12 juin 2025, “accessed September 18, 2025”. <https://tinyurl.com/mubjmnab>.

(41) Dalia Gavriely-Nuri, Tiki Balas, “Annihilating framing: How Israeli television framed wounded soldiers during the Second Lebanon War,” Journalism, Vol. 11, No. 4, (August 17, 2010): 409-423.

(42) أسطول الحرية محمي بموجب العديد من صكوك القانون الدولي الملزمة التي تضمن حقَّ إيصال المساعدات الإنسانية، وتحظر عرقلتها، وتفرض التزامات على الدول بمنع المجاعة، وحماية المدنيين. وأي هجوم أو مصادرة أو عرقلة للأسطول يُعد انتهاكاً جسيماً للقانون الدولي، ويحمل الدول والأفراد مسؤولية قانونية بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار واتفاقية جنيف الرابعة ونظام روما الأساسي واتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية ودليل سان ريمو بشأن القانون الدولي المطبق في النزاعات المسلحة في البحار وقراري مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 2720 و2728.

(43) Shanto Iyengar, Is anyone responsible? How television frames political issues, (University of Chicago Press, 1991), “accessed September 18, 2025”. <https://tinyurl.com/3ejrm2hd>.

(44) عماد عبد اللطيف، «التبعية الخطابية»، صحيفة العربي الجديد، 22 سبتمبر/أيلول 2025، ص 16.

(45) Gies, Mediating Human Rights Media, 1.

ملحق: عينة التقارير الإخبارية في "فرانس 24" و"بي بي سي"

عنوان التقرير الإخباري	التاريخ	الموقع الإخباري
Reva Viard, à bord du bateau pour Gaza : "une action légale, nécessaire et urgente"	8 يونيو/حزيران 2025	فرانس 24
En route vers Gaza, Israël bloque le navire humanitaire avec à son bord Greta Thunberg	8 يونيو/حزيران 2025	
Israël a dérouté la flottille humanitaire à destination de Gaza, son équipage sera expulsé	9 يونيو/حزيران 2025	
Flottille pour Gaza déroutée : plus de contact avec l'équipage du navire	9 يونيو/حزيران 2025	
Flottille pour GAZA : les passagers interceptés vont être auditionnés par Israël	9 يونيو/حزيران 2025	
L'armée israélienne a intercepté le navire humanitaire Madleen	9 يونيو/حزيران 2025	
Flottille pour Gaza : Greta Thunberg expulsée d'Israël, quatre français présentés à un juge	9 يونيو/حزيران 2025	
Greta Thunberg rapatriée en avion après l'interception du navire humanitaire	10 يونيو/حزيران 2025	
Flottille pour Gaza : "nous avons été kidnappés" par Israël dit Greta Thunberg sur France 24	10 يونيو/حزيران 2025	
Les militants du Madleen rapatriés et transférés à l'aéroport de Tel- Aviv	10 يونيو/حزيران 2025	
Les quatre français toujours détenus en Israel vont être expulsés	11 يونيو/حزيران 2025	
Flottille pour Gaza : l'eurodéputée Rima Hassan de retour en France	12 يونيو/حزيران 2025	

Israel warns it will be stop aid yacht heading for Gaza	8 يونيو/حزيران 2025	بي بي سي
Israeli forces intercept Gaza activist' aid boat with Greta Thunberg on board	9 يونيو/حزيران 2025	
Watch : Moment Israeli forces board Gaza aid boat	9 يونيو/حزيران 2025	
Madleen docks in Israel - report	9 يونيو/حزيران 2025	
Israel diverts aid boat bound for Gaza with Thunberg on board	9 يونيو/حزيران 2025	
Gaza boat expedition was an act of protest (Jeremy Bowen)	9 يونيو/حزيران 2025	
Gaza activists' aid boat with Greta Thunberg on board docks in Israel	9 يونيو/حزيران 2025	
France working to return citizens as quickly as possible, AFP reports	9 يونيو/حزيران 2025	
Greta Thunberg deported Israel says, after Gaza aid boat intercepted	10 يونيو/حزيران 2025	
Six Gaza aid boat activists deported from Israel after three days in detention	12 يونيو/حزيران 2025	

الحرب بين الإخفاء والمكاشفة: العراق في سردية "الحرب لم تقع" وغزة في السرديات الشبكية المتنافسة

War Between Concealment and Disclosure: Iraq in the Narrative of the War That "Did Not Take Place" and Gaza in Competing Networked Narratives

* بشرى زكاغ – Bouchra Zougagh

ملخص:

تتقضى الدراسة التحولات التي أحدثتها الشبكات الاجتماعية في تمثيل الحروب والنزاعات المعاصرة، انطلاقاً من حالتي الحرب على العراق (1991-2003) وقطاع غزة (2023)، والمقارنة بين خطابات الإعلام الغربي ومنظوره للتغطية الإخبارية في هاتين الحالتين من خلال الإجابة على هذا الحقل الاستفهامي: ما الفارق بين بغداد وغزة وهما تُقَصَّان في وسائل الإعلام الغربية؟ وهل يعود هذا الفارق إلى عامل زمني فقط أم إلى تحولات تكنولوجية وجيلية أعادت تشكيل المجال الإعلامي العالمي؟ وكيف تمكّن جيل الشبكيين من تقويض هيمنة السردية الإسرائيلية ودفع الرواية الفلسطينية إلى الواجهة على صعيد عالمي؟ وتنطلق الدراسة من مقاربة تحليلية مقارنة بين الحالتين في العراق وغزة لاستقصاء دور الشبكات الاجتماعية في إعادة تشكيل واقع الحروب المعاصرة، وتعتمد إطاراً نظرياً يستند إلى أطروحة جان بودريار (Jean Baudrillard) حول فوق-الواقع، ولاسيما مقولته الشهيرة: "حرب الخليج لم تقع"، بمعنى أن تمثيلات وسائل الإعلام الغربية للحرب حوّلتها إلى نوع من "فوق-الواقع" الذي حَجَبَ عن الجمهور حقيقة العنف والدمار، وقَدَّمَ الحرب في صورة تقنية نظيفة وذكية. وتجادل الدراسة بأن التحول من البيئة الإعلامية التقليدية إلى البيئة الرقمية الشبكية -في حالة حرب الإبادة على غزة- أدّى إلى انتقال الخطاب الإعلامي من صيغة مركزية مُؤَدَّلَجَة إلى سرديات سائلة ولا مركزية، باتت تُنتج وتتداول عبر الفضاء الرقمي. ففي حالة الحرب على العراق، هيمنت المؤسسات الإعلامية الغربية على تمثيل الحرب وصياغة سرديتها، أما في الحرب على غزة عام 2023، فقد تحوّلت الشبكات الاجتماعية إلى ساحة مركزية للصراع السردى؛ حيث أسهم المستخدمون، وخاصة "جيل الشبكيين"، في إنتاج وتداول محتوى ميداني مباشر أعاد تشكيل وإدراك الرأي العام العالمي للحرب. وتخلص الدراسة إلى أن التحول في تمثيل الحروب لا يرتبط فقط بتغيّر زمني وحسب، بل أيضاً

* د. بشرى زكاغ، باحثة متخصصة في علم الاجتماع الرقمي، تشتغل بالتدريس بمؤسسة للتعليم العالي بالمغرب.

Dr. Bouchra Zougagh, Researcher Specialising in Digital Sociology and Faculty Member at a Higher-Education Institution in Morocco.

بتحولات عميقة في البنية التكنولوجية والجيلية للمجال الإعلامي؛ إذ أتاحت الشبكات الاجتماعية إمكانات غير مسبقة لتفكيك السرديات الرسمية ومنافسة الهيمنة الإعلامية التقليدية، رغم ما واجهته الرواية الفلسطينية من أشكال متعددة من الرقابة والمنع والحذف الرقمي للمحتوى المؤيد للفلسطينيين.

كلمات مفتاحية: إعلام، الحرب على العراق، الحرب على غزة، الإخفاء، فوق-الواقع، الشبكات الاجتماعية.

Abstract:

This study examines the transformations wrought by social media in the representation of contemporary wars and conflicts, based on the cases of the wars on Iraq (1991–2003) and the Gaza Strip (2023). It compares Western media discourse and its approach to news coverage in these two contexts by addressing the following guiding question: what distinguishes Baghdad from Gaza as each is bombarded in Western media? Is this difference merely a function of time, or does it reflect deeper technological and generational shifts that have reshaped the global media landscape? And how has the networked generation succeeded in undermining the dominance of the Israeli narrative and bringing the Palestinian narrative to the forefront on a global scale? Adopting a comparative analytical approach, the study investigates the role of social media in reconfiguring the reality of contemporary warfare in both Iraq and Gaza. It draws on a theoretical framework grounded in the work of French sociologist Jean Baudrillard, particularly his concept of hyperreality and his well-known proposition in *The Gulf War Did Not Take Place*- namely, that Western media representations transformed the war into a form of “hyperreality” that obscured the reality of violence and destruction, presenting it instead as a clean, technical and “smart” war. The study argues that the shift from a traditional media environment to a networked digital one- in the case of the genocidal war on Gaza- has led to a transformation in media discourse from a centralised, ideologically driven format to fluid, decentralised narratives produced and circulated across digital spaces. During the war on Iraq, Western media institutions largely dominated the representation of the conflict and the construction of its narrative. By contrast, in the 2023 war on the Gaza Strip, social media emerged as a central arena of narrative contestation, where users, particularly the “networked generation”, played a key role in producing and disseminating real-time, on-the-ground content that reshaped global public perception of

the war. The study concludes that the transformation in the representation of war is not merely a matter of temporal change, but also the result of profound technological and generational shifts within the media sphere. Social media has enabled unprecedented capacities to deconstruct official narratives and challenge traditional media dominance, despite the multiple forms of censorship, suppression and digital content removal faced by pro-Palestinian narratives.

Keywords: Media, War on Iraq, War on Gaza, Concealment, Hyperreality, Social Media.

مقدمة

لم تكن وسائل الاتصال في يوم من الأيام محايدة أو مستقلة بل ارتبطت دائماً بالبنية الاجتماعية والسلطة التي تُنتجها، وبطرائق تشكيل الوعي الجمعي، والسياقات التاريخية للسلم والحرب. فقد تركت كل تقنية اتصال جديدة آثارها الاجتماعية وتأثيرها الاقتصادي والسياسي في المرحلة التاريخية التي ظهرت فيها. ويُشير المؤرخ آسا بريغز (Asa Briggs) إلى أن تقنيات الاتصال الحديثة -من الطباعة إلى الراديو والتلفزيون- أسهمت في إحداث تحولات عميقة في المجتمعات الحديثة. فقد ساعد انتشار الطباعة في دعم حركة الإصلاح الديني التي قادها مارتن لوثر (Martin Luther) في القرن السادس عشر، كما مكن التلغراف الرئيس الأميركي، أبراهام لينكولن، من إدارة العمليات العسكرية والتواصل السياسي خلال الحرب الأهلية الأميركية. كذلك استُخدمت وسائل الاتصال الحديثة أدوات للدعاية السياسية وتوجيه الرأي العام، كما حدث في توظيف الراديو والسينما من قبل النظام النازي بقيادة أدولف هتلر ووزير دعايته، جوزيف غوبلز، إلى جانب ما أظهرته مرحلة الحرب الباردة من أهمية وسائل الاتصال في تشكيل السرديات الأيديولوجية المتنافسة.

ولم تكن الحروب بعيدة عن هذه التحولات الإعلامية؛ إذ أصبحت وسائل الاتصال أحد أهم الفضاءات التي تُبنى فيها سرديات الحرب، وتُعاد صياغة معانيها أمام الرأي العام. فتمثّل الحروب في وسائل الإعلام لا يقتصر على نقل الوقائع بل يتضمن عمليات انتقاء وتأطير وتأويل تُسهم في إنتاج روايات متباينة حول الحدث نفسه.

في سياق هذه التحولات، ومع نهاية القرن العشرين، فسحت شبكة الإنترنت المجال لظهور شبكات التواصل الاجتماعي، وتطبيقات الهواتف الذكية وخدمات الرسائل الفورية، والمدونات والمشاريع التعاونية والعوالم والألعاب الافتراضية؛ مما منح جمهور الشبكيين، الذين انتقل حيز واسع من حضورهم الواعي إلى الفضاءات الرقمية، القدرة على التواصل والتعاون والتنقل افتراضياً، وإمكانية بناء المعنى والخطاب الاجتماعي والسياسي عبر تحويل الدور التقليدي للناس من مستهلكين سلبيين للمحتوى إلى منتجين نشطين. وقد أشار مانويل كاستلز (Manuel Castells) إلى هذه التحولات بوصفها أهم ملامح "المجتمع الشبكي"؛ حيث أصبحت شبكات الاتصال الرقمية فضاءات مركزية لإنتاج الخطاب السياسي وتداوله.

ضمن هذا التوجه، تبرز إشكالية تمثيل الحروب في الفضاء الإعلامي الشبكي، خصوصاً مع الانتقال من هيمنة وسائل الإعلام التقليدية إلى تعدد السرديات التي تُنتجها الشبكات الاجتماعية. وفي هذا السياق، تحاول الدراسة الإجابة على هذا الحقل الاستفهامي: ما الفارق بين بغداد وغزة وهما تُقَصَّان في وسائل الإعلام الغربية؟ وهل يعود هذا الفارق إلى عامل زمني فحسب أم إلى تحولات تكنولوجية وجيلية أعادت تشكيل المجال الإعلامي العالمي؟ ثم كيف تمكن "جيل الشبكيين" من تفويض هيمنة السرديات الإعلامية التقليدية، ودفع الرواية الفلسطينية إلى الواجهة على صعيد عالمي؟

تنتقل الدراسة نظرياً من أعمال جان بودريار حول علاقة الإعلام بالواقع، ولاسيما مفاهيم المحاكاة والاصطناع أو إنتاج الواقع الرمزي، التي تُشير إلى قدرة وسائل الإعلام على إعادة إنتاج الواقع في صور وتمثيلات قد تفصل تدريجياً عن مرجعها المادي. وفي هذا السياق يتحدث بودريار عن ظاهرة فوق-الواقع (Hyperreality) (1)؛ حيث تختلط الحدود بين الواقع وتمثيله الإعلامي إلى حدّ يصبح فيه التمثيل أكثر حضوراً وتأثيراً من الحدث نفسه. وفي مثل هذه الحالة قد يؤدي التدفق الكثيف للصور والرموز الإعلامية إلى ما يُسمّى بودريار اختفاء الواقع أو تلاشيهِ خلف تمثيلاته الإعلامية؛ إذ يغدو الحدث كما يُعرَض في وسائل الإعلام بديلاً عن الحدث كما يقع في الواقع.

وهنا، تفترض الدراسة أن تمثيلات الحرب على العراق في الخطاب الإعلامي الغربي قد اتسمت بدرجة عالية من التأطير الأيديولوجي؛ إذ قُدمت في كثير من الأحيان في صورة "حرب نظيفة"، وهو ما يُقارب الطرح الذي قدّمه بودريار في تحليله لحرب الخليج الثانية (1991) حين جادل بأن الحرب كما ظهرت في وسائل الإعلام تحوّلت إلى نوع من "فوق-الواقع" الذي حجب كثيراً من مظاهر العنف والدمار على الأرض. في المقابل، تُشير التحولات التي أحدثتها الشبكات الاجتماعية إلى إمكانية نشوء فضاء سردي مغاير، أتاح لفاعلين شبكيين متعددين المشاركة في إنتاج روايات بديلة للحرب وتداولها عالمياً، بما في ذلك إبراز الرواية الفلسطينية، رغم ما تعرّضت له من أشكال مختلفة من الحجب والتضييق وصولاً إلى الإبادة الرقمية. منهجياً، تعتمد الدراسة مقارنة تحليلية مقارنة بين تمثيلات الحرب على العراق

(1991-2003) والحرب على غزة منذ السابع من أكتوبر/ تشرين الأول 2023، وذلك من أجل الكشف عن التحولات التي أحدثتها الشبكات الاجتماعية في بنية الخطاب الإعلامي للحروب المعاصرة، وعن الدور الذي بات يقوم به الفاعلون الشبكيون في إعادة تشكيل العلاقة بين الواقع الميداني وتمثيله الإعلامي.

1. واقع الحروب وتمثيلاتها عبر وسائل الإعلام والشبكات

1.1. التحكم في الوسائط: حروب ضد الإعلام وبواسطة الإعلام

تحدث آسا بريغز وبيتر بورك في كتابهما: "التاريخ الاجتماعي للوسائط" عن أهم ما يُميّز عالمنا عن العوالم التي سبقتة، ويتمثل ذلك في "الثورة التي حدثت في مجال الاتصالات والمعلومات والوسائط، حتى أصبح الكثيرون، وهم محقّقون في ذلك، يختزلون كل التقدم الذي أنجزه العالم المعاصر في تلك النقلة في تكنولوجيا الاتصالات والوسائط" (2)، من ثورة الطباعة ووسائل النقل، والتليفون واللاسلكي والتليفزيون، وصولاً إلى عصر الإنترنت والفضاء الرمزي. وقد جعل ذلك "العالم مُعدّاً لازدهار ما عُرف بـ"الوسائط الجماهيرية" وكانت القيادة لوسيط قديم -الصحافة- (3)، غير أن هذا التقدم ما لبث يتبلور ويكتسب مساحات أوسع، وجماهير أكثر، حتى "سيطرت المصالح العسكرية والتجارية الخاصة على تطور هذه التكنولوجيا الإعلامية الجديدة" (4). يؤكد ذلك كثير من المواقف التاريخية السياسية والعسكرية التي قامت فيها الوسائط الجماهيرية (الصحافة) بأدوار مهمة، ليس فقط في عرض وتفسير الأحداث، ولكن أيضاً في صنعها وإخراجها إعلامياً لتُعرض على الجماهير، مثل حرب فيتنام، وحرب الخليج الثانية، وهجوم الولايات المتحدة على ليبيا، وهجوم حلف الناتو على صربيا وغيرها. و"كل هذه الأحداث التاريخية أُرّخ لها، وفُسّرت بطرق متنوعة من جانب المؤرّخين، كما وُصِفَت من جانب الصحافة والتليفزيون بشكل لا يقل تنوعاً في حينه.. وبدت الحقيقة -كقيمة ضرورية خلف الصحافة والتليفزيون- في خطر.. وعلى شاشة السينما والتليفزيون، والكابل أيضاً، كان من الصعب فصل الحقيقة عن الخيال" (5).

وفي ظل تنوع النشاط الإعلامي وتزايد قدرة وسائطه على الوصول إلى الوقائع الميدانية، تدخلت السلطات لابتكار طرق جديدة للسيطرة على المعلومات التي

تنقلها الصحافة، وحدث ذلك بشكل متزايد عندما توطدت العلاقة بين الحرب ووسائل الإعلام، وتحوّلت الحرب تدريجيًا، من ساحات القتال والعتاد العسكري، إلى آليات دعائية وتكتيكات إعلامية ومشهدية، وفي أحيان كثيرة تمّ الجمع بينهما، إما من أجل ضمان النجاح في المعركة عبر التحكم فيما يُنشر عنها، أو الحفاظ على معنويات الجنود والمدنيين عبر التعقيم والتضليل، أو إعطاء الشرعية والمبررات بعد انتهاء المعركة. "ففي الحرب العالمية الأولى مثلاً، عيّنت وزارات الحرب موظفين في الصحف لمراقبة التغطية، وفي الميدان مُنع الصحفيون من الوصول إلى العمليات العسكرية نفسها" (6). أما في حرب فيتنام "فقد أراد البنتاغون إدارة عملية التزويد بالأنباء باستخدام أشرطة الفيديو والموجزات الصحافية، ونُظر إلى الإعلام في ظل هذه الظروف أداةً للدعاية الرسمية فقط، ولا حقّ للجمهور في المعرفة زمن الحروب تحت غطاء الأمن القومي" (7)، ولذلك خضعت النصوص والتقارير للرقابة، ومُنعت الصحف من إرسال مراسليها إلى مناطق القتال.

ويبدو أن التفكير في العلاقة سالفه الذكر -بين الحرب ووسائل الإعلام- يعني النظر في الطريقة التي تنخرط بها وسائل الإعلام في الصراعات والحروب، سواء بوصفها أهدافاً للهجوم (حرباً ضد الإعلام)، أو أدوات مساندة للهجوم (حرباً بواسطة الإعلام). واستناداً إلى هذا التمييز، بحسب أرنولد ميرسيي (Arnaud Mercier)، يمكن الإشارة إلى أربعة تطورات رئيسية تضافرت لتجعل من الحروب الحديثة، وقبل كل شيء، عروضاً إعلامية (8)، منها التصوير الفوتوغرافي، وتقنيات البث الحي، وعولمة الإعلام، وتراجع شرعية الرقابة الصريحة. وقد زاد من فاعلية هذه العناصر تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، التي أتاحت إمكانات غير مسبوقة لزيادة التداخل والتقارب بين مختلف الوسائط، عن طريق دمج النصوص والصور والأصوات، وتجاوز قيدي الزمان والمكان.

ونتيجة توجّه المجتمعات المعاصرة حثيثاً نحو التّبني والاستخدام المتزايد لتكنولوجيا المعلومات، بحثاً عن مخرج للأزمات المتتالية التي كان يُواجهها النظام العالمي، أصبح الحديث عن مجتمع شبكي ممكناً، بصفته ذلك المجتمع الذي يستمد حضوره من تكنولوجيا المعلومات المهيكلة شبكيًا، والتي امتدت -أي تكنولوجيا المعلومات- لتشمل جميع النظم الاجتماعية تقريبًا، بما فيها النظام الاجتماعي (شبكات التواصل

الاجتماعي) والاقتصادي (الاقتصاد الرقمي) والسياسي (الحملات الانتخابية الرقمية والرأي العام الشبكي) والديني العَقدي (السوق الدينية الافتراضية) وغيرها. وقد دفع ذلك أغلب الأجهزة والمؤسسات الاستخباراتية والعسكرية حول العالم إلى إدماج مبادئ مجتمع المعلومات، وواقع العالم المترابط شبكيًا، ضمن عُدَّتِها الإستراتيجية، وهو ما جعل "التحكم في الحرب ذا أهمية إستراتيجية مماثلة للقدرة على تعطيل اتصالات العدو" (9).

1.2. إدارة الحروب عبر الشبكات: السرد العابر للوسائط

عرَّف كاستلز الشبكات بـ"البنية الاجتماعية لعصر المعلومات" (10)؛ إذ تُمثِّل حالة من الترابط البنوي بين نقاط متباينة (يُطلَق عليها عادة اسم العقد)، متصلة إجمالاً بواسطة روابط متعددة ومتداخلة ومتكررة، تربط بين الأفراد والجماعات والأماكن والمحطات وغيرها من المكونات التي يمكن ضمُّها، في إطار ما سُمِّي لاحقًا بمجتمع الشبكات، وهو مجتمع هجينٌ مبنيٌّ من شبكات التواصل الاجتماعي الإلكترونية/ الرقمية وشبكات الواقع الاجتماعي الميدانية/ الموقعية، ينتظم فيه كل نشاط اجتماعي للبشر على هيئة شبكات أو بوساطة الشبكات، بوصفها ساحات مركزية للنفوذ والتأثير والصراع في عالم اليوم.

يدفع هذا الوضع إلى النظر فيما تعيَّر وما بقي ثابتًا في دور الإعلام زمن الحروب والصراعات، وفي أوجه العلاقة التي أصبحت تجمع اليوم بين الحرب والإعلام والمساحة الهجينة/ المتشابكة القائمة بينهما، وبين الجنود والصحفيين والشبكيين، وبين ساحات القتال الموقعية وتمثيلات الشبكية، خاصة أن الحرب انتقلت أيضًا من حروب تقليدية تُدار في الساحات والمواقع، إلى حروب شبكية ورقمية بجيوش سيبرانية غير مرئية. ولا يعني هذا الانتقال اختفاء الحروب التقليدية، بل في الواقع إن الحروب على الشبكات أصبحت أشدَّ فتكًا من ساحات القتال، وإستراتيجية فعَّالة لإدارة الصراع والتَّحكُّم فيه عبر نوع الحقائق التي تُبنى حوله. ورغم أن التَّحكُّم في واقع الحروب عبر وسائل الإعلام ليس ظاهرة جديدة، لكنه شهد في عصر الشبكات تصاعدًا من حيث الأهمية والتطور الإستراتيجي والتحديات؛ إذ أدَّى انتشار الشبكات ودمَّقَرتُها إلى تجاوز دور "حراس البوابة" التقليديين، واحتكارهم شبه الكامل لإنتاج وتوزيع الأخبار. وسمحت الشبكات للمواطنين من كل أنحاء العالم بالوصول إلى

نطاق واسع من الموارد والحقائق، والتدفقات المعلوماتية والبشرية، وترافق ذلك مع اتساع قاعدة جيل الشبكيين والمستخدمين والمؤثرين؛ ما أتاح التشابك بين جهات متعددة ومتنوعة من المستخدمين والنخب السياسية والعسكرية والاقتصادية والإعلامية وصنّاع القرار والجمهور العام. وقد وصف جيلبوا إيتان (Gilboa Eytan) وزملاؤه (11) هذا التنوع في الاتصال بـ"الهجين"، الذي يعكس التفاعل المعقد من أعلى إلى أسفل ومن أسفل إلى أعلى؛ إذ تتعاون وسائل الإعلام (المحلية والوطنية والدولية) وشبكات التواصل الاجتماعي وجمهور المستخدمين والشبكيين على نشر الحقائق الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والعسكرية على نحو لم يكن ممكناً أن يُتاح بطريقة أخرى؛ الأمر الذي سمح بكسر الاحتكار، وزاد من حدة الاستقطاب السياسي والأيديولوجي، والتشظي المعلوماتي، والتزييف والفبركة بغرض توجيه الرأي العام عن طريق التحكم في السرديات، وإدارة الصراعات.

في ظل هذا الوضع التكنولوجي/الاجتماعي أصبحت النزاعات والحروب المعاصرة "تجري في بيئة هجينة يندمج فيها إنتاج الأخبار باستهلاكها، وأصبح بإمكان المستخدمين أن يكونوا جزءاً من هذه الدينامية، وأن يُشاركوا الخبر نفسه بمعلومات إضافية أو تعليقات. وكان لهذه التحديات دور ضاغط على الهياكل التقليدية القائمة على إنتاج الأخبار واستهلاكها وتوزيعها" (12)، إضافة إلى التحديات التي تُثيرها الأطراف المنخرطة في الصراع. وسريعاً قفزت إلى السطح مفاهيم مثل الصحافة الإلكترونية، وصحافة المواطن وصحافة المشاركة ومنصات الإبلاغ الجماعي، والتدوين المصغر... وكلها تُشير إلى الدور المتزايد للشبكيين في عملية إنتاج الأخبار وصناعتها، متجاوزين في كثير من الأحيان طرق جمع ونشر الأخبار لدى المؤسسات التقليدية، خاصة المناطق التي لا يوجد فيها مراسلون؛ حيث يقوم الصحفيون المواطنون بتغطية الأحداث التي تجري في بيئتهم صوتاً وصورة ونصوصاً ومقاطع فيديو، ثم يقومون بنشرها لاحقاً على شبكات التواصل الاجتماعي، ومنصات التدوين المصغر أو البودكاست. وبالنظر إلى طابع السيولة والتدفق الذي يطبع العملية، تتدحرج هذه المواد في شكل كرة ثلج تتعاظم وتزداد حجماً وتأثيراً ونفوذاً كلما زاد انتشارها وعدد المتفاعلين معها، ثم بعد ذلك يأتي دور المؤسسات الإعلامية التقليدية للتحقق من تلك المواد وإعادة بثها عبر قنواتها الرسمية.

وفي مثل هذه البيئة شديدة التكاثف والترابط والتشبيك، يوماً بعد آخر، يزداد التقارب والتعاون بين الأجهزة والمؤسسات الإعلامية والقوى العسكرية والاستخباراتية، ويتم إنشاء وحدات خاصة للتفكير في كيفية إنتاج المعلومات قبل بدء الحرب، وأثناءها وبعده الانتصار. وتُعتبر هذه الإجراءات ضرورية بشكل خاص في وقت أصبحت فيه الرقابة التامة غير مقبولة في مجتمعاتنا الديمقراطية، ويُنظر إليها سياسياً على أنها أكثر ضرراً من فائدتها العسكرية" (13). ولذلك تمّ التخلي عن فكرة المراقبة الشاملة لما يُسرَّب ويُنشر عن الحروب، من تقارير وحقائق، مقابل المساهمة في بناء صورها والتحكم في تفاصيل إخراجها إعلامياً. فقد "كشفت تغطيات الجزيرة لجمهورها أن الحروب تُكسب إعلامياً قبل أن تُكسب في ساحة المعركة" (14)؛ إذ يؤدي تدفق المعلومات من مناطق الصراع دوراً أساسياً في تشكيل سردية الحرب وأدوار الأطراف المتنازعة، لكن ما يطبع هذه السردية اليوم في ظل مجتمع مترابط شبكياً أنها عابرة للوسائط والجغرافيا وحرّاس البوابة، وما يُميّزها هو القدرة على الانتشار عبر وسائط مختلفة، تعمل معاً لتشكيل واقع سردي أوسع وأشد تأثيراً. "ولا يمكن الجمع بين سرديات من وسائط مختلفة لتكوين سردية موحدة أكبر ما لم تكن تلك السرديات تتقاطع في بعض الخصائص.. إذ يمكن للشخصيات، والبيئات، والأفكار، والأحداث، والعلاقات بينها أن تترايط وتتداخل" (15). ولذلك فإن أي سردية اليوم يمكنها أن تُروى ويُعاد إنتاجها وتداولها عبر أكثر من وسيط، مثل التلفزيون، والصحافة السمعية والمكتوبة ذات المصدقية والأداء الاحترافي الرصين في عرض الحقائق والأخبار بل ويمكن أن تتوزع أيضاً عبر فيديوهات منصة تيك توك الموسيقية، وتغريدات منصة إكس ذات الاستقطاب السياسي، ومنشورات ميتا، وصور إنستغرام ذات الاستقطاب العاطفي، ومنصة يوتيوب بميزة تقديم سياق تاريخي أو تحليلي أو وثائقي. وكل وسيط من هذه الوسائط لا يُكرّر نفس المحتوى، بل يُضيف زاوية أو يُعيد صياغة الحقيقة بطريقة أخرى تُقدّم إضافة أو تعاطفاً يلائم المستخدمين وقواعدهم في النشر والتلقي؛ الأمر الذي يُفضي في نهاية المطاف إلى "تشكل ثقافة ما أو تقليد ما أو تاريخ ما" (16).

ومنذ عدة سنوات، أصبح مفهوم السرد العابر للوسائط (Transmedia storytelling)، الذي اقترحه هنري جنكينز (Henry Jenkins) مفهوماً شائعاً، ويُشير إلى تحوّل السرديات المُنتجة والمُعاد إنتاجها عبر الشبكات بأكثر من وسيط إلى حقائق اجتماعية

راسخة بدأت تتشكل داخل الفضاء الشبكي للإنترنت، والمتمثلة في بناء سرديات كبرى تتكوّن من مجموعة من السرديات الجزئية الموزعة على أنواع مختلفة من الوسائط، مثل الصور ومقاطع الفيديو، والأفلام، والقصص المصورة، وألعاب الفيديو، والروايات، ومختلف أشكال الوسائط الرقمية المعتمدة على الإنترنت. ولذلك "فالسرد القصصي العابر للوسائط يتكشف عبر منصات وسائطية متعددة؛ إذ يُسهم كل نصّ جديد بمساهمة مميزة وقيمة في الكلّ العام" (17) محققاً نوعاً من التراكم السردى. "ويُساعد هذا التراكم السردى على ثبات السرديات في الثقافة.. مما يعني أن متلقي تلك السردية يُصبح عقله وتصرفاته مجرد أصداء لهذه السردية" (18)؛ الأمر الذي يجعل إدارة التراكم السردى للحروب والصراعات على الشبكات ذات تأثير إستراتيجي يُعادل تأثير الجيش والعتاد العسكري على أرض الواقع. "وتكمن خطورة التراكم السردى في أنه ما ينفك يُعزّز السردية ويُمكنها في المجال العام حتى تُصبح عصيّة على النقض" (19)، وهو ما أصبح ينطبق اليوم على السردية الفلسطينية، والتي تغلّبت -بدعم من الشبكيين حول العالم- على السردية الإسرائيلية وحاصرتها من كل جانب. وقد جعل ذلك رئيس الوزراء الإسرائيلي يُقرُّ في أحد حواراته: "ما كان ناجحاً في الماضي لن ينجح بعد الآن"، و"على إسرائيل أن تكون إسبرطة" (20)، مشيراً إلى حجم العزلة الدولية التي وضعتها فيها السردية الفلسطينية بفضل الشبكات وجهود الشبكيين.

2. الحرب على العراق: واقع المصطنع المتكامل

2.1. دور الإعلام الرسمي في اصطناع واقع الحرب

خلال فترة حكم نابليون بونابرت، وهي الفترة التي أُطلق عليها الإمبراطورية الفرنسية الأولى (1804-1814)، برز دور الصحافة أداةً رسمية قوية لدعم الحكم الإمبراطوري من خلال تشكيل الرأي العام والتأثير في مواقف المجتمع. إثر ذلك، قامت سرديات الحروب النابليونية المسيطر عليها إعلامياً بدور محوري لتحقيق الإجماع والالتفاف الجماهيري، ومن ثم أصبحت الصحف والكتيبات والمنشورات الأخرى والرسومات أدوات أساسية لحشد الدعم ونشر الدعاية حول نجاحات الجيش الإمبراطوري. "لقد أدرك نابليون وسط الاضطرابات السياسية السائدة حينها، قدرة الصحافة على توحيد الأمة خلف حملاته العسكرية؛ إذ استغل هذا الوسيط لصياغة سرديات تُمجّد

إنجازاته وتشرعن حكمه. ولم تقتصر الصحافة على إبلاغ الناس بالمعلومات فحسب بل كانت أداةً لتشكيل تصور الجمهور بطريقة تضمن بقاء صورة الإمبراطور إيجابية وسط الصراعات المستمرة" (21). ولتحقيق هذه الأهداف، قامت صحيفة "لومونيتور يونيفرسال" (Le Moniteur Universel) بدور أساسي في تعزيز الشعور بالقومية، والحفاظ على الروح المعنوية العامة، وإدارة المعارضة. وفتح هذا الاستخدام المبكر أعين الحكام لاحقاً على أهمية الإعلام في الإستراتيجيات العسكرية، واعتبار أن الهيمنة والنفوذ يمران بالضرورة عبر الصور والأخبار، قبل أن تُحقِّقهُما الجيوش على أرض الواقع.

ومن الأمثلة البارزة على دور قنوات الإعلام الرسمي في افتعال واقع الحروب، نجد محطة الإذاعة والتلفزيون الحرة للتلال الألف (RTL) المحلية في رواندا، والتي أدت دوراً مباشراً في تصاعد العنف الطائفي بين قبيلتي "التوتسي" و"الهوتو"، وقامت بحملة مُمَنَّهجةً للتحريض على الكراهية العرقية "وغذت التوترات، ودعت الناس إلى حمل السلاح، ونسقت أعمال القتل... وباركت عمليات الإبادة. وفي 2 يونيو/ حزيران 1994، قال أحد المذيعين المشهورين: "أصدقائي، يمكننا أن نفخر! لقد تمَّ إبادتهم... إن الإله عادل!" (22). وقد حمّلت المحكمة الجنائية الدولية لاحقاً وسائل الإعلام الرسمية في رواندا مسؤولية التصعيد والتحريض على الإبادة.

وفيما يخص الحرب على العراق، سواء خلال عملية عاصفة الصحراء (17 يناير/ كانون الثاني 1991) أو الغزو الأميركي، في 20 مارس/ آذار 2003، فإن الجمهور العالمي كان أمام تجسيد حي لما يُسمَّيه بودريار بـ"الاصطناع" (Simulation)؛ إذ كان مصدر ما يجري على الأرض من طرف واحد مهيمن هو قناة "سي أن أن" (CNN)، فيما عُرف لاحقاً بـ"تأثير سي أن أن"؛ إذ تولَّى مراسلو القناة نقل الأحداث بعدسات الجيش الأميركي لا بعيون الصحفيين، ليخلقوا "واقعاً مصطنعاً" منفصلاً عن حقيقة المعارك. وتتجلى فاعلية مفهوم "الاصطناع" عند بودريار في أنه يمدنا بَعْدَةً نظرية دقيقة لتفسير التحولات الخطابية للحرب، فحينما لم ينجح لا الجيش ولا الإعلام في إثبات سرديّة "أسلحة الدمار الشامل"، لم يتم العودة إلى الواقع لتصحيح الخطأ، بل تم استبدال "نموذج مصطنع" (Simulacrum) آخر بها يتمثل في سرديّة "تحرير العراق من صدام حسين".

في هذا "الفوق-واقع"، فقَدَت الحقيقة الميدانية أهميتها، وسرعان ما تماهى الصحفيون مع سردية الجيش وأعلنوا تلبية نداء الواجب الوطني، وتخلوا عن دورهم في نقل الحقيقة لصالح المساهمة في إنتاج واقع الحرب المصطنع؛ إذ عُدَّت أي انتقادات للتدخل الأميركي خيانة، بل وُصِف من يُشكك في مبررات الرئيس جورج بوش بأنه من أنصار ابن لادن. "وفي سبتمبر/أيلول 2003، ردَّت المتحدثة باسم "فوكس نيوز" (Fox News) على انتقادات أحد الصحفيين بالقول: إذا كان لا بد من الاختيار، فالأفضل أن يُنظر إلينا بوصفنا جنودًا في صف بوش، على أن يُعتقد أننا ناطقون باسم القاعدة"(23).

وعندما حاولت بعض القنوات الإعلامية الأخرى تحدي هذا الاصطناع الأميركي، وكشف فداحة العدوان والتقتيل والدمار (أي محاولة العودة إلى الواقع الفعلي)، كان الرد بتحويلها إلى هدف عسكري لضمان بقاء السردية المصطنعة سليمة. "فقد تمَّ قصف منشآت التلفزيون العراقي، وفي 8 أبريل/نيسان 2003، قُتل صحفيون داخل فندق فلسطين في بغداد، من بينهم مراسل إسباني، إثر قصف نفذته دبابة أميركية"(24). وقد أثار الحادث جدلاً واسعاً حول طبيعته؛ إذ "نفت القيادة الأميركية استهداف الصحفيين، مُبرِّرة إطلاق النار بتعرُّض قواتها لنيران قنَّاصة من جهة الفندق، في حين نفى صحفيون كانوا بعين المكان، من بينهم مراسل بي بي سي، تسجيل أي إطلاق نار من الفندق، مؤكدين أن الحادث مُوتَّق ولم يُظهر وجود تهديد مباشر"(25).. كما تمَّ في اليوم نفسه "قصف مكاتب قناة الجزيرة وقناة أبو ظبي في بغداد؛ ما أسفر عن مقتل مراسل للجزيرة وإصابة آخرين"(26). لذلك يبدو أن التنافس الإعلامي لم يكن مجرد تنازع بين قنوات إخبارية، بل كان صراعاً بين واقع القتل والدمار من جهة، ومحاولة جيش أقوى دولة غربية فرض "فوق-واقع" نظيف ومُنظَّم بشكل ذكي. وفي ظل هذا التباين في الروايات، يُصبح الحدث ذاته مجالاً للتنافس التأويلات بين سردية عسكرية تبريرية وأخرى إعلامية تُشكك في مشروعيتها، وهو ما يُعزِّز فكرة أن ما يُتداول عن الحرب لا ينفصل عن منطوق "الاصطناع"؛ حيث لا يُختزل التنافس في الوقائع الميدانية فقط، بل يمتد إلى مستوى إنتاج معناها وتحديد حقيقتها.

لقد كان اصطناع واقع حرب الخليج الثانية مُتقنًا ومُنظَّمًا، ومُخطَّطًا له بدقة، وتجلَّت

سمات هذه التغطية الإعلامية من خلال تقييد حرية حركة المراسلين، وحظر وصولهم إلى جبهات القتال وجغرافيا الحرب؛ ما فرض اعتماداً كلياً على الإفادات العسكرية الرسمية. كما برزت خصائص اصطناع واقع الحرب أيضاً في انتقاء مقاطع فيديو "القنابل الذكية" وهي تضرب أهدافها بدقة متناهية لتبدو الحرب وكأنها "لعبة فيديو" نظيفة وخالية من الدمار والدماء والقتلى، مع فرض رقابة صارمة لمنع تسريب صور الضحايا والأشلاء المتناثرة، والنيران المتصاعدة في كل مكان، خاصة في الفترة التي سبقت وجود مؤسسات إعلامية كبرى في المنطقة. ولأن الجزيرة لم تكن موجودة آنذاك، فإن الجمهور العربي كان أمام سردية أميركية خالصة، أي إن "الجمهور العربي كان يُتابع ويتلقى الأخبار والصور الميدانية والمؤتمرات الصحفية من مصدر واحد مهيم هو قناة سي أن أن، في حين كان الصوت العراقي أو العربي المعني الأول بالحرب غائباً" (27). ومع دخول شبكة الجزيرة حيز الخدمة الإخبارية، وقع نوع من الصدام السردية، "وفي الوقت الذي كانت فيه "سي أن أن" تتحدث عن "تحرير العراق من صدام"، كانت قناة الجزيرة تتحدث عن الغزو الأميركي للعراق" (28) في 2003. بمعنى آخر، في الوقت الذي كانت "سي أن أن" تُنتج نموذجها المصطنع عن تحرير العراق، كانت الجزيرة تُحاول تفكيكه وكشف تهافته للحديث عن "واقع غزو العراق".

ضمن هذه السردية، وباستخدام ذات الإستراتيجية، أي آلية التحكم واصطناع سردية للحرب تُغلف واقعها القاسي، وتُخفي ما يجري على أرض الواقع من دمار، لتلقى استحسان ورضى الجمهور، لجأ الجيش الأميركي إلى التحكم فيما يُروى عن الحرب على العراق سنة 2003، ولكن بطريقة مغايرة لما كان عليه الأمر خلال عملية عاصفة الصحراء، والتي كانت من الناحية الإعلامية حكراً على السردية الأميركية فقط. ولما ظهرت مؤسسة إعلامية عربية كبرى في المنطقة -الجزيرة- ينتشر مراسلوها في كل مكان، فقد كان الحديث في دوائر صنع القرار الأميركي عن مساع لاصطناع واقع جميل للحرب والاهتمام بأسلوب مصطنع لعرضها بدل السعي لإخفائها. وفي كتابه: "المصطنع والاصطناع" قال جون بودريار عبارته الشهيرة: "حرب الخليج لم تقع"، وكان يقصد بذلك أن صورة حرب الخليج التي قدّمتها وسائل الإعلام الغربية ليست هي حرب الخليج، أي ليست الواقع الفعلي لحرب الخليج، إنها بعبارته "فوق-واقع" هذه الحرب؛ إذ صوّرها الإعلام الأميركي أولاً، ثم تبعته في ذلك بقية قنوات الإعلام

الغربي "بطريقة تُشَوِّه واقعها، تُخْفِي واقعها، قَدَّم الإعلام الغربي عن حرب الخليج صورة أيديولوجية، ليس لأن الإعلام مستقل وسيد نفسه بل لأن القوى القابضة عليه استخدمته للتضليل وليس لأن الإعلام "ذكي" والصاروخ "ذكي" جاءت هذه الحرب "نظيفة"، أو "لم تقع الحرب" (29).

2.2. حروب ذكية وسرديات إعلامية فوق-واقعية

في عالم تُسيطر عليه الميديا والمشاهد، لم نعد نعيش في "واقع"، بحسب بودريار، بل في عالم كَيْفَتِهِ وسائل الإعلام عن طريق الصور والتمثيلات التي تسبق الواقع نفسه. إن مشاهد الواقع التي تصنعها وسائل الإعلام لا تعكس في كثير من الأحيان الواقع بل تصنعها وتُقَدِّمُها بوصفها حقيقة. وهنا، يدخل الواقع -من منظور بودريار- مدار المصطنع المتكامل، الذي هو مرحلة تذبذب فيها الحدود بين الحقيقة والتمثيل، وبين المادة والبثوث، وتُصبح فيه الصورة هي الأصل، وهي الواقع الذي يُخْفِي عدم وجود واقع، خاصة مع التحوُّل الذي أحدثته الشبكات، والذي جعل الحقيقة "نتاج شراكة بين جمهور ومستخدمي الشبكة من جهة، وباقي وسائل الإعلام والاتصال من جهة أخرى، بعد أن أوجدت التفاعلية منتجين جددًا للمعرفة، وبناء معرفيًا جديدًا يختلف عن البناء المعرفي التقليدي القائم على هيمنة النخب وقادة الرأي وسيطرة المؤسسة الإعلامية التقليدية" (30). ومن ذلك مثلاً، ما تمت الإشارة إليه سابقاً حول الحرب على العراق، والتي سبقتها جهود سياسية حثيثة لمراكمة سرديات إعلامية قوية شوَّهت الواقع، وأدَّعت وجود أسلحة دمار شامل في العراق تُهدِّد وجود العالم الغربي بأكمله، رُوِّج لها السياسيون وكذلك رجال الإعلام والجيش. ومع زيادة منسوب تداولها وتكرارها عبر الصور والمشاهد والتغطيات الإعلامية للمؤتمرات والفعاليات، تحوُّل التراكم السردية حقيقة اجتماعية راسخة سبقت واقع الحرب الحقيقي موقعياً.

جعل ذلك الناس يتعاملون مع "حقيقة إعلامية/ سردية" لا وجود لها على أرض الواقع (أسلحة لم يُعثر لها على أثر ولم تُقدَّم أي حجة ولو واهية عن وجودها)، وهنا، بحسب بودريار يتجسّد المصطنع الرمزي (الشر العراقي) الذي صنع واقعاً رمزياً وهمياً لتبرير الغزو، والذي جعل بودريار يقول جملته الشهيرة: "حرب الخليج لم تقع" (La guerre du Golfe n'a pas eu lieu)، ليس لأن الحرب لم تكن حقيقية أو

مليئة بالدمار والقتل والفوضى بل لأن كل ما شاهده الجمهور من قصف ذكي، وصور حرارية وكاميرات على صواريخ، لم يكن سوى عرض تليفزيوني مُنمَّع ونظيف؛ لأن الأيديولوجيا والمصالح غطت على واقع الحرب، وقدمتها وسائل الإعلام الأميركية بأسلوب احتفالي وكأنه واقع مهرجان ألعاب نارية أُطلِّ من خلاله المشاهد الأميركي والأوروبي على سماء بغداد وهي تلتهب بالقنابل العنقودية وقنابل جدام (Jdam) (31) الذكية وصواريخ كروز، وكأنه أيضًا أمام حفل استعراضي أبدع مهندسوه في صناعة جمالية الانفجار والضربات وأشكال الهجوم الأخرى، بأسلوب إيتيقي ذكي وحداثي، مُلائم ومُريح للعين والنفس وكذلك الوعي الأخلاقي الغربي. هذا وقد استخدم ميشيل مافيزولي (Michel Maffesoli) مفهوم الأسلوب للحديث عن الميل إلى تجميل الحياة المميز لفرد ما بعد الحداثة، الفرد الذي يحتفي بذاته وصورته، وبالحيوة والعالم، ويكل ما فيه؛ إذ "يقع التركيز على مفاهيم السحر والجاذبية والرؤية والظهور بوصفها علة ونتيجة لمجتمعات ما بعد الحداثة" (32).

ومن ثم فالواقع الموضوعي لحرب العراق، دخل -قبل بداية الحرب وأثناءها وحتى بعد انتهائها- مدار الاصطناع المتكامل -بلغة بودريار- فقبل اندلاع الحرب لجأ الإعلام الأميركي إلى استخدام خطاب الإقناع والتعبئة من خلال الحديث عن وجود أسلحة دمار شامل. وغداة قصف بغداد واندلاع الحرب، استُخدم الصحفيون الأميركيون أدواتٍ للتخفيف والتضليل، ومُنمَّع الباقي من الوصول المباشر إلى وقائع الحرب، وبُذِل مجهود مضاعف من طرف الإدارة الأميركية وأذرعها الدبلوماسية المنتشرة في كل مكان من هذا الكوكب للتعتيم وإخفاء واقع الحرب القاسي والعنيف (استخدام الفوسفور الأبيض في الفلوجة مثلاً)، وحتى بعد انتهاء الحرب واصل الإعلام الأميركي واقع المصطنع المتكامل للحرب، عبر تبرير الحرب، وتشكيل صورة للنصر، وإسكات النقد، عن طريق إما الترهيب أو التهديد للدول والمؤسسات والأفراد، أو عن طريق قصف مكاتب الإعلام الأخرى، وقتل الصحفيين، وإخماد أي سردية معارضة قبل خروجها للعلن وللرأي العام.

لقد تحوَّل واقع الحرب على العراق، من خلال الصورة التي قُدِّم بها إلى فوق-واقع هذه الحرب، وفي مثل هذا الواقع "يجري إقناع الناس مثلاً بأن الحرب هي السلم، والناس تعتقد بذلك، أو لا تُفكر فيه أصلاً.. إنه العمل لتخريب النظرة السوية إلى

الواقع بقوة الميديا" (33)، فيكون الواقع في الميديا، لا الحدث. ومن ثم فالغزو الأميركي للعراق، والتلاعب الإعلامي بالوقائع والمعطيات، وبراعة الإخراج باختلاق السرديات، جعلت المشاهد يرى كأن الحرب هي السلم. و"هنا تعمل الميديا على إلغاء واقعية الواقع: نرى مشاهد الجنود الأميركيين يتصرفون في العراق وكأنهم في فيلم القيامة الآن، وتبدو الحرب كأنها لعبة إلكترونية؛ حيث يموت الناس كما يموتون في مشاهد لعبة لا أكثر" (34). وبذلك تكون الحرب على العراق، سواء في نسختها الأولى أو الثانية قد دخلت مدار واقع مصطنع متكامل؛ إذ لم يكن هناك فصل بين واقع الحرب الفعلي (احتلال، قتل وتدمير) وتمثيلات الإعلامية الجمالية (حرب ضد الشر، تحرير العراق، حماية من الخطر). ومن ثم، فالنشاط الإعلامي والسياسي الأميركي أنتجا معاً واقعاً مصطنعاً - بأسلوب جمالي وإيتيقي - لهذه الحرب، وحلت صور الصواريخ الذكية ومؤتمرات بوش الدونكيشوتية، وصور سقوط تمثال صدام، محل الحقيقة، وهي حقيقة سياسية واجتماعية تبني واقع انتصار الحرية والقضاء على الشر وسقوط الديكتاتورية بأقل الخسائر والأضرار. فالصاروخ كان ذكياً والقنابل ذكية، وحتى الدبابات ومدمرات الملاجئ والحصون كانت ذكية بما يكفي للحفاظ على جمالية القصف والتدمير والقتل. ولذلك فالإعلام الأميركي صوّر الحرب التي خاضها جنوده الأذكى بوصفها حرباً ذكية لم تُلحق الأذى إلا بعدد قليل من المدنيين وبالخطأ فقط، بل "ولم تقتل أو تُصب إلا قليلاً من جنود العدو كذلك".

وفي هذا السياق، تجلّى دور الجيش الأميركي غداة غزو العراق في قيادة الحرب، والقضاء على نظام صدام حسين بأي ثمن، في حين أسند للإعلام دور اصطناع واقع مغاير للحرب ولمشاهد العنف والقتل والدمار، ليس عن طريق إخفائها أو حجبها بقدر ما تم تغليفها، والتقليل من عنفها بأسلوب جمالي ترفيهي منتقى بدقة ضمن الأخبار التليفزيونية الروتينية؛ إذ اقتصرت الصور على لقطات جوية من طائرات التحالف، وهي تُطلق صواريخ ذكية على أهداف إستراتيجية (جسور، مصانع، قواعد عسكرية، مطارات)، "وحين قتل مدنيون، قدّمت البيانات العسكرية اعتذارات واصفة الضحايا بـ"الأضرار الجانبية". وبهذا، بدت الحرب -من خلال الصور التي بثها الإعلام الأميركي- كأنها مجرد تمرين دقيق باستخدام أسلحة نظيفة وذكية لا تمس المدنيين" (35). وقد تجاوز الإعجاب بأسلوب الحرب وجمالية صور ومظاهر الغزو، المشاهدين العاديين، ليؤثر كذلك في الصحفيين أنفسهم؛ إذ قالت الصحفية الفرنسية،

ميشيل كوتا (Michèle Cotta)، في قناة "تي في 1" (TF1) الفرنسية: "اللقطات الجوية للقصف الليزري للقوات الجوية الأميركية مذهلة للغاية"، أما زميلها جان بيير بيرنو (Jean-Pierre Pernaut) فقال بحماس: "الصور مذهشة للغاية!" (36). هكذا نقل الإعلام للجمهور الانطباع الذي أراد البنتاغون ترسيخه: "حرب بلا دماء". بعد ذلك "عرضت تقارير مطولة مشاهد الآلاف من المركبات المحترقة على طريق الكويت بغداد بعد "التحرير" (37)، وهي صور عنيفة جداً، لكنها صُوِّرت بطريقة تُوحى بأن أحداً لم يُقتل؛ حيث مُنِعَ الصحفيون من الوصول إلى المكان، إلا بعد أن نُظف من الجثث. وقد خُطت وسائل الإعلام خطوة إضافية في هذا الاتجاه، في سبتمبر/أيلول 2003؛ إذ صدر قرار بمنع الصحفيين من تصوير نعوش الجنود الأميركيين القتلى العائدين من العراق" (38)، وبذلك خضعت الحرب على العراق، أو "غزو العراق"، لمدار مصطنع متكامل لا يَحْجُب الواقع وحسب، بل صار هو الواقع، واقع مُغلفٍ ومنتقى بدقة وإتقان هوليودي، لم ينجح في تعريته سوى حذاء الصحفي العراقي، منتظر الزيدي، في 8 سبتمبر/أيلول 2008، حينما رشق به الرئيس الأميركي، جورج بوش، قائلاً جملته الشهيرة: "هذه قبلة وداع من الشعب العراقي أيها الكلب" ثم أضاف: "هذا للأرامل والأيتام وكل القتلى في العراق" (39).

3. الحرب على غزوة وتنافس السرديات

3.1. آليات الإخماد الرقمي لواقع الحرب

خلافًا لواقع الحرب على العراق الذي دخل مدارًا مصطنعًا متكاملًا، نتيجة هيمنة المؤسسة الأميركية العسكرية على سردية الحرب إعلاميًا -مستفيدة من أخطائها الإعلامية في حرب فيتنام- وبعتمادها تقنية الإعلام المدمج ضمن وحداتها العسكرية (سي أن أن، وبي بي سي (BBC)، وفوكس نيوز (Fox News))؛ حيث فُرض على المراسلين التنقل عبر وحدات الجيش. ولم تكن لهم أي حرية أو استقلالية في التقاط الصور والأخبار، مع حالة الاستثناء التي قدّمتها قناة الجزيرة بالرغم من حجم الضغوط التي مارسها الجيش الأميركي عليها، عبر قصف مكاتبها وقتل صحفييها. فقد لجأت في كثير من الحالات إلى شبكة مراسلين من بغداد وباقي المدن العراقية، وتعاون السكان المحليين لإظهار الجانب غير الإنساني للحرب من خلال عرض صور الجثث ومعاناة المدنيين ومظاهر الدمار والفوضى.

بخلاف ذلك دخل واقع الحرب على غزة في أعقاب "طوفان الأقصى" مدار تنافس المصطنعات أو السرديات؛ "حيث شكلت معركة السرد الدعائي في سياق الحرب النفسية الإسرائيلية التي تستهدف سكان قطاع غزة والشعب الفلسطيني عمومًا، نمطًا من القتال السياسي بين الجيش الإسرائيلي والمقاومة الفلسطينية" (40). فمن جهة، ظهرت السردية الفلسطينية مباشرة بعد اجتياح فصائل المقاومة الشريط العازل جواً وبحراً وبراً، في شكل صور وفيديوهات وتعليقات للقادة، توضح للرأي العام الشبكي أسباب ودواعي هذا الاجتياح: بدءاً من وعد بلفور ومروراً بنكبة 1948 وحرب 1967 ثم استمرار الانتهاكات الإسرائيلية طوال العقود التالية. وسعت هذه السردية "إلى الجمع بين الحرب الجسدية والحملة النفسية التي من شأنها أن تضر بمعنويات الإسرائيليين وتماسكهم، ورغبتهم في القتال والتضحية، وثقتهم في القيادة السياسية، والمرونة العسكرية" (41)، ثم سرعان ما نافستها السردية الإسرائيلية متوعدة بانتقام شديد لا يُشبهه يوم القيامة في شيء، ضد "حيوانات" وجب قطع الماء والهواء والغذاء عنها. وكان المدخل هو استثمار مشاهد العنف والقتل والتدمير التي صاحبت طوفان الأقصى، بما فيها صور -ثبتت فَبَرَكَتَهَا لاحقاً- لجثث أطفال متفحمة؛ إذ سعت إسرائيل مع انطلاق سرديتها الدعائية إلى "اكتساب الشرعية الأميركية والدولية لاستمرار الحرب.. وتدمير القدرات العسكرية والحكومية لحماس، وإظهار نفسها الجانب الصالح في الحرب ضد ما تُسمِّيه "الإرهاب الفلسطيني" وتبرير أفعالها باعتبارها "دفاعاً عن النفس" (42).

كان من نتائج تنافس سرديات/مصطنعات الحرب هذه أن حاول كل طرف استثمار القدرات والإمكانات التكنولوجية والشبكية لتغليب سرديته، والإبقاء عليها سائلة متدفقة ضمن العقد الشبكية لوسائل الإعلام والمنصات الرقمية وتطبيقات الهواتف الذكية وخدمات الرسائل الفورية وغيرها، في مقابل السعي لإخماد السردية المنافسة والإبقاء عليها ضمن الطبقات المطمورة أو المظلمة للشبكات، بحيث لا يصل إليها الشبكيون ولا يهتمون بها. ولأجل ذلك، بادرت إسرائيل بتقديم سرديتها -بصفتها "الضحية" في مقابل شيطنة السردية الفلسطينية التي تُمثل "الشر والإرهاب المطلق"- ودعمها تقنياً وإعلامياً وسياسياً للإبقاء عليها مهيمنة وسائلة ممتدة، لتصل كل وسيط وتُرى من طرف كل مستخدم شبكي، ضمن ملايين الشبكيين الذي يتصفحون محتوى الشبكات يومياً وعلى مدار الساعة. كما لجأت إلى تنشيط وحدتها السايبرية التابعة

للنيابة الإسرائيلية، وهي وحدة مسؤولة عن العلاقة مع وسائل التواصل الاجتماعي، ووسائل الإعلام الدولية الحاضرة عبر الشبكات، لمراقبة المحتوى الرقمي ذي العلاقة مع المصالح الإسرائيلية، وربط الاتصال وتبادل المعلومات مع المؤثرين والصحفيين والشخصيات العامة في كل أرجاء العالم، وتقديم توضيحات وتفسيرات من طرف مسؤولين إسرائيليين بخصوص مقتضيات الحرب، وتمويل الإعلانات والمحتويات الداعمة للسردية الإسرائيلية. وفي المقابل تقوم بحملات ممنهجة لممارسة الرقابة على المحتوى الداعم للسردية الفلسطينية، وتقديم طلبات حذف وتضييق لدى المنصات العالمية الكبرى، مثل غوغل وميتا وإنستغرام ومنصة إكس، بهدف تنظيم واقع الحرب ومراقبته شبكيًا مثلما هو مراقب ومتحكم فيه موعياً. كما لجأت إسرائيل إلى إنشاء هيئات/مجتمعات رقمية، مثل "آكت أي إل" (Act. IL) التي تأسست بالتعاون بين وزارة الشؤون الإستراتيجية الإسرائيلية، وجامعة "رايخمان" والمجلس الأميركي/الإسرائيلي وجهات صهيونية أخرى، و"4 أي إل" (4IL)، التي أسستها وزارة الخارجية الإسرائيلية، بهدف تنظيم وتعظيم عمليات تقديم الشكاوى "الشعبية" من طرف آلاف الناس والمتابعين الذين ينتشرون داخل المنصات الاجتماعية، ليمارسوا دور الذباب الإلكتروني، ويقوموا بعمليات تبليغ جماعية ضد المحتوى الفلسطيني، ومن ثم إجبار شبكات التواصل الاجتماعي على حذفه.

وقد تزايد اعتماد الحكومة الإسرائيلية على قوى التكنولوجيا الرقمية الآلية وخوارزميات الذكاء الاصطناعي لتقديم مزيد من الدعم والمراقبة والتحكم في صراع السرديات على الشبكات. وبموجب ذلك دفعت إسرائيل ملايين الدولارات لشركات، مثل غوغل وميتا وأمازون، لممارسة المراقبة الآلية، والاستفادة من خدمات الحوسبة السحابية وإنترنت الأشياء للوصول إلى كل ما له علاقة بالقضية الفلسطينية وسرديتها. ولجأت ميتا مثلاً إلى سياسة الإخماد الرقمي للسردية الفلسطينية عن طريق الحذف والتضييق والتقييد، وإغلاق المحتويات الداعمة لفلسطين أو المناهضة لإسرائيل، وقد أعدت مؤسسة "هيومن رايتس ووتش" تقارير دورية عن سياسات الاختراق والسيطرة الرقمية التي تنهجها المنصات الرقمية، خاصة ميتا، ضد السردية الفلسطينية، مثل تقرير "نكث الوعود" (43)، والذي يوثق "نمطاً من الإزالة غير المبررة للخطاب المحمي وقمعه، بما يشمل التعبير السلمي الداعم لفلسطين والنقاش العام حول الحقوق الإنسانية للفلسطينيين". وهي في المجمل أشكال تضييق وسيطرة آلية خوارزمية

تشوبها في غالب الأحيان أخطاء وصعوبات، بالنظر إلى غياب أو صعوبة تطبيق الإشراف البشري النهائي على عمليات الفرز والتصنيف؛ إذ أشار تحليل "هيومن رايتس ووتش" إلى عوامل منهجية أساسية أسهمت في فرض الرقابة والسيطرة الرقمية الآلية، ومنها الاعتماد الكبير على الأدوات المؤتمتة للإزالة أو الإشراف أو الترجمة. ولهذه الأسباب مجتمعة، تمكنت السردية الإسرائيلية من الهيمنة ولاقت القبول ودعم الشبكيين، خاصة في الأسابيع الثلاثة الأولى التي أعقبت السابع من أكتوبر/ تشرين الأول 2023؛ إذ تبنت أغلب وسائل الإعلام الغربية والمنصات الرقمية وجمهور الشبكيين هذه السردية، "من خلال تكريس أربع أطروحات، وهي: إسرائيل الضحية، وشيطة الفلسطينيين وحماس، والتفوق الأخلاقي والإنساني الإسرائيلي، وشرعية ما تقوم به إسرائيل" (44). لكن مع نهاية الشهر الأول من الحرب، وقع تحول كبير في السيق السردية، بفعل النشاط الإعلامي المتزايد للقنوات الإخبارية، مثل قناتي الجزيرة والشرق الأوسط، كما أسهم الشبكيون بمن فيهم فلسطينيو الداخل والخارج، في دعم تدفق وسيلان السردية الفلسطينية على نحو غير محدود في الفضاء الشبكي العالمي، خصوصًا مع بدء قصف المستشفيات وقتل الأطفال والمدنيين، وانتشار صور ومشاهد الجثث والدمار والعنف، ودخول أيقونات فلسطينية على الخط (أبو عبدة، يحيى السنوار، المثلث الأحمر..). لرفع نسب المشاهدة والتقاسم وإعادة النشر، ومن ثم السماح بتدفق وسيلان السردية الفلسطينية عبر الشبكات والمنصات والمجموعات. ومع زيادة التفاعل مع هذه السردية ونشر مشاهدتها وإعادة تقاسمها والتعليق على أحداثها، سرعان ما تعاضمت وازدادت صلابة ورسوخًا، ولم تنجح أذرع إسرائيل السببرانية ولا الاستخباراتية في إخمادها، لتتحول من الشبكات إلى المواقع والساحات والشوارع في المدن والعواصم والجامعات، سردية صلبة و متماسكة انخرط في نشرها والتفاعل مع أحداثها طلاب ومفكرون وباحثون وصحفيون ونجوم كرة القدم والفن، وكذلك فقهاء وعلمانيون، وسياسيون ليبراليون ومحافظون، وحتى بسطاء وعامة الناس نساء ورجالًا، شيوخًا وشبابًا وحتى أطفالًا؛ الأمر الذي جعل السردية الفلسطينية فوق السرديات الأخرى إعلاميًا وشبكيًا، افتراضيًا وموقعيًا، وأهدر كل الجهود الإسرائيلية والقوى العالمية الصهيونية التي بُدلت لأجل إخمادها شبكيًا. وعندما فشلت السردية الإسرائيلية وحفّت بريقها، توجهت الآلة الحربية الإسرائيلية نحو طمسها موقعيًا عن طريق سنّ أشكال أخرى من الإبادة الجماعية الموقعية والمادية،

مثل "إبادة المنازل، والإبادة الثقافية والإبادة السياسية والإبادة الإعلامية" (45)؛ إذ بلغ عدد الصحفيين الذين اغتالهم الاحتلال الإسرائيلي في الحرب على غزة 262 صحفيًا (46). وهنا تُقَلَّب المعادلة ويتحوَّل الواقع الجغرافي فضاءً ماديًا وسلاحًا إستراتيجيًا لمحاربة الشبكي الرقمي والافتراضي، وتُصبح جغرافيا الواقع المادي -عبر تصفية أجساد المُخبرين عن السردية- جبهة مفتوحة للحرب ضد الشبكي الرقمي عبر إبادة الصور والمشاهد والأفكار. "ويعني ذلك عمليًا على مستوى الإبادة الإعلامية أن تدمير الجماعة الصحفية والقضاء على كيانها المهني، كليًا أو جزئيًا، يحتاج إلى تجريدها -باستخدام جميع وسائل العنف المادي والنفسي- من مقدراتها المادية ووسائل إنتاج المادة الإعلامية، لمنعها من نشر جرائم وانتهاكات الاحتلال الإسرائيلي في مدن القطاع" (47).

3.2. حرب الإبادة تغرد: إستراتيجيات الشبكيين للتحكم في السردية الفلسطينية

من الناحية التاريخية، أثبتت كل تقنية اتصال ناشئة فائدتها في الحروب والنزاعات، ولأولئك الذين يتحدّون الأنظمة سواء كانت نضالاتهم من أجل الأيديولوجيا أو الأرض أو السلطة. ولذلك تورطت الشبكات الاجتماعية -وعلى نحو مباشر وعلني- في سياق صعود الحركات الاحتجاجية الشبكية، وكذلك الحروب والنزاعات الراهنة (بين روسيا وأوكرانيا، وبين الهند وباكستان، وحرب الإبادة التي شنها الجيش الإسرائيلي على غزة). "فقد أصبحت الحروب -بفضل التكنولوجيا- إستراتيجية متكاملة: حرب تقتل وتدمر، وحرب تُضلل وتُبرر، وحرب تُحجّب الحقيقة أو تُزيّفها، وأخرى تُخرس الألسن وتُحدّ من حرية التعبير" (48). ومن ثم تحوَّلت الشبكات الاجتماعية في سياق النزاعات والحروب حول العالم إلى ساحات لنشر خطابات/ سرديات مضادة للأطراف المتنازعة سواء عبر صور وفيديوهات، أو شهادات مباشرة من الساحات والشوارع، أو سرديات بديلة يحاول فيها كل طرف حسم المعركة في أذهان ووعي الشبكيين والمستخدمين أكثر منها في ساحة الميدان. و"تُعتبر الحرب التي شنتها إسرائيل على حماس في العام 2012 أول "حرب تويتر"؛ إذ أعلنت القوات الإسرائيلية عبر تويتر عن هجومها على قطاع غزة، وسرعان ما أصبح تويتر ساحة معركة تبادل فيها آلاف المؤيدين الأخبار والآراء على منصات التواصل الاجتماعي باستخدام وسوم (# غزة تحت القصف)، و(# غزة تحت النار)، ولتعبئة الدعم وتشكيل السرد الخاص بكل

طرف" (49)، وقد وظّفت كل من "حماس وإسرائيل وسائل التواصل الاجتماعي بشكل مكثف، عبر تغريدات باللغة الإنجليزية للتأثير في الرأي العام الدولي" (50). ضمن هذا التوجه، وفي سياق الحرب على غزة نهاية 2023، انخرطت الشبكات الاجتماعية وعلى نحو عالمي في إنتاج سرديات فلسطينية تُعزّي وتكشف همجية حرب الإبادة، كما تتحدّى الرواية الرسمية للجيش والحكومة الإسرائيلية؛ حيث انتشرت الأعلام الفلسطينية والكوفية في الطرقات والبرلمانات والمدارس والملاعب والمؤسسات، وتمدّدت إلى أكبر الشوارع العالمية في نيويورك وبروكسل ولندن وستوكهولم ومانهاتن.. وتزامن ذلك مع حراك شعبي وفني وشبكي عالمي ساند حقّ الفلسطينيين في الدفاع عن أرضهم، وعزّي تهافت وزيف السردية الإسرائيلية، كما أعاد إلى الواجهة مجموعة من الأغاني القديمة التي كانت المقاومة والحرية موضوعها.

ورغم المجهودات الحثيثة التي بذلتها الحكومة الإسرائيلية لصالح المنصات الكبرى؛ إذ أبرمت شركة غوغل عقداً مع مكتب رئيس الوزراء، بنيامين نتنياهو، بقيمة 45 مليون دولار للدعاية ودحض سرديّة المجاعة في غزة، بحسب تحقيق أعدّه موقع "دروب سايت" (Drop Site News). وسعت إلى تعيين إيمي بالمور، التي عملت سابقاً في الحكومة الإسرائيلية، في المجلس الاستشاري التابع لميتا؛ إذ قامت بدور مهم في التضييق على محتوى السردية الفلسطينية عن طريق الضغط على المجلس لتوسيع خوارزمية الكلمات المحظورة. وبالرغم من كل ذلك، انتصرت تغريدات وتريندات الرواية الفلسطينية وعلى أوسع نطاق، ونجحت في تجاوز قيود ورقابة القائمين على شبكات التواصل الاجتماعي، وقد أسهم في نجاحها وانتشارها على نحو عالمي امتلاك الجيل الجديد من الشبكيين -وبخاصة الفلسطينيين- أدوات السرد الشبكية وإتقان استعمالها (الميمز والإنفوغراف والفيديو القصير والبث المباشر..). "ولعل ما أنجزته حركة حماس خلال الغزو الإسرائيلي لقطاع غزة، في يناير/كانون الثاني 2009، خير مُعبّر عن قدرة الوسائط الإلكترونية، وتحديدًا الإنترنت، على فضح جرائم الحرب ضد الأطفال والنساء والشيوخ، ومن ثم كسب التعاطف الدولي الكبير" (51). ولذلك "نقل الدور المتزايد للإعلام الرقمي في الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني الصراع من نزاع سياسي إلى حرب إعلامية" (52).

لقد استخدم الناشطون الفلسطينيون ومجموع الشبكيين المساندين للسردية الفلسطينية حول العالم منصات التواصل الاجتماعي لتوثيق الإبادة الوحشية والممنهجة للجيش الإسرائيلي ضد المدنيين العزل، أطفالاً ونساءً وشيوخاً لحظياً بالصوت والصور، ونشرها وقت اندلاعها ووقوعها ميدانياً. كما وظف سكان غزة المدنيون هذه الشبكات أيضاً للحصول على الدعم المادي والهبات من خلال تعويضات المشاهدة والتقاسم على المنصات. إضافة إلى ذلك، نجحت المقاومة شبكياً وتحولت إلى أيقونة عالمية (المثلث الأحمر، المثلث، المقاوم الأنيق، قصيدة أحمد شوقي للحرية الحمراء باب، كتاب الشوك والقرنفل..)، وأيضاً من خلال تصوير ثباتها على الأرض بأقل الإمكانيات ضد دبابات الميركافا المسلحة فولاذياً، وأعتى الأسلحة وأجهزة التجسس والقصف المسيرة.

ومن ثم تحولت هذه المنصات إلى قنوات لنقل المعاناة اليومية للمدنيين في إطار عفوي وغير مؤسسي، وعلى نحو عالمي تجاوز في كثير من الأحيان حراس البوابة التقليديين وجماعات الضغط الإسرائيلية المتحكمة في وسائل الإعلام الغربية؛ ما جعلها ذات مصداقية أوفر وقدرة على التأثير وجذب التعاطف، مقارنة بالرواية الإسرائيلية التي غالباً ما تظهر في سياق رسمي مؤسسي يُقدّمها الجيش أو عناصر من حكومة نتنياهو أو هو ذاته؛ ما أفقدها المصداقية والقبول لدى جيل الشبكيين العالمي، الذي يميل إلى تصديق السرديات الفردية والعفوية التي تنتشر بشكل أفقي وفوري، مقارنة بالسرديات الرسمية التي عادة ما تدخل مدار الاصطناع والتغليف والتجميل، عبر الفلترة والمعالجة قبل وصولها مرحلة النشر النهائي. كما أن الجنود الإسرائيليين أسهموا -وعلى نحو غير مقصود- في تثبيت السردية الفلسطينية، عبر نشر مشاهد القصف والتدمير والقتل المباشر والمُتعمد؛ الأمر الذي جعل الرواية الفلسطينية على الشبكات تتحول من حركات تمرد هامشية وغير مرئية إلى قضية عالمية مركزية، وثقافة احتجاجية رقمية تسيل وتتدفق عبر العقد الشبكية، في سياق غير قابل للحصر أو الإخماد الرقيمين. ويتفاعل معها ويُسهّم في نشرها وتقوية عقدها وروابطها جيل جديد من الشبكيين الشباب من مختلف أنحاء العالم: أميركا وأوروبا وإفريقيا وأستراليا، بوصفها قضية إنسانية وأخلاقية تمس كل البشر وتقع خارج الانقسامات والاستقطابات الأيديولوجية أو العرقية أو العقدية، إلى أن وصلت قبة البرلمانات الأوروبية، وهيمنت على نقاشات حكوماتها، كما وصلت إلى حد إسقاط بعضها (هولندا).

سمح هذا الوضع ببناء شبكات تضامن عابرة للحدود، حاولت أكثر من مرة كسر الحصار وكشف تهافت الرواية الإسرائيلية ومناصريها، وذلك بأكثر من طريقة وأسلوب، مثل استخدام إستراتيجيات رقمية هجومية عبر الهاكرز النشطين، أو اللجوء إلى التشفير والتحايل وبناء منصات وفضاءات رقمية مقاومة، أو تكثيف دور المستخدمين السلبين الذين يسعون إلى التبليغ ضد الحسابات والمنشورات المعارضة للسردية الفلسطينية، أو وضع علامات عدم الإعجاب (مثلما حدث في آخر بودكاست أميركي حظره رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو)؛ إذ تجاوزت علامات عدم الإعجاب ثلاثة أضعاف علامات الإعجاب، وانسحب من صفحة البودكاست 10 آلاف متابع في يوم واحد). وقد أسهمت هذه الخطوات في تهيب الأوضاع الملائمة لتشكيل نوع جديد من المقاسمة والتضامن، وطرائق أخرى/ متخيلات اجتماعية حول معاني الحضور الموقعية كما الشبكية ضد الاحتلال والعنف والتمدد الإسرائيلي، بأشهر من خلالها الشطاء اجترح شكل جديد من المقاومة والصمود، لا من خلال عمليات حمل السلاح ومواجهة المحتل فقط، ولكن عبر تجذير حضورهم في فضاءاتهم الموقعية المحلية، وإبداع أشكال من الأفعال الجماعية المُقاومة، ونقلها إلى المواقع التي يحتلونها في الفضاءات الشبكية، واستثمار مختلف الإمكانيات والصلات والروابط غير المركزية للشبكات، من أجل فرز أنماط من المشاهد وأشكال الحضور الرقمية/ الافتراضية، على الشبكات والمواقع والمنصات الإعلامية والهيئات الحقوقية. إلى جانب ذلك، نجحت صور ومشاهد الأسرى في الأنفاق، والتي بثتها حركة حماس على الشبكات في كسر الإجماع الإسرائيلي حول الحكومة والحرب، وشنّ حرب نفسية ضد الحكومة الإسرائيلية باعتماد ذات الورقة؛ الأمر الذي حرّك الشارع الإسرائيلي، ودفع كثيرًا من الإسرائيليين بمن فيهم عائلات الأسرى للخروج إلى الشارع، ومن ثم إحداث نوع من الانقسام والتشطي في الرأي العام الإسرائيلي تجاه استمرار الحرب.

اليوم داخل شبكات الإنترنت وفضاءاتها الرقمية والافتراضية، تحيا ثقافة المقاومة الرقمية وتُغرّد فصولها ومحطاتها عبر منصة إكس، وتُدوّن آلامها وعذاباتها على منصات إنستغرام وفيسبوك، وتُصوّر وتُشاهد لقطاتها عبر تيك توك، وتتنافس جنبًا إلى جنب ثقافة أصحاب الأموال ومستثمري اقتصاد الإبادة. وتُشرّ سرديتها جنبًا إلى جنب سردية قنوات الإعلام والاتصال التقليدية عن طريق استثمار المشاهد والصور

والفيديوهات وأشكال التنديد الأخرى ضد الحرب والسردية الإسرائيلية الاستيطانية، وكلها فواعل وقوى تسعى اليوم لفرض سردية جماعية تحظى بالإعجاب والقبول وتُمارس نفوذًا وتأثيرًا قد لا يكون مرئيًا، ولكنه حتمًا سيكون قادرًا في أي لحظة على قلب الطاولة وقيادة التغيير.

خاتمة

ناقش عدد من الباحثين جوانب التغيير والتبدل التي بدأت تزحف على العالم جرّاء المتغير المعلوماتي الاتصالي، والمتجسّد حاليًا في تكنولوجيا الشبكات وتطبيقات التواصل الاجتماعي، وزيادة تدخل الذكاء الاصطناعي والتحيز الخوارزمي في صناعة الواقع وتقديم صورة عن العالم، وأشكال النزاع والحروب التي تجري فيه، وقد عوّضت في ذلك ما كانت تقوم به وسائل الإعلام التقليدية وحراس البوابة منذ بداية القرن 19 وما تلاه، وحوّلت فضاء الإنترنت إلى "مساحة رقمية واسعة، تنسجها الجمعيات والقوى المدنية ضمن الأطلس الرقمي العالمي، يُعبّر فيها ومن خلالها المجتمع العالمي عن نفسه ثقافة وفكرًا وفنًا واقتصادًا وسياسة وتراثًا وتاريخًا وحضارة" (53). وبموجب ذلك، لم يعد النجاح في الحرب والقضاء على الخصم كافيًا في حروب اليوم، بل المطلوب هو تقديم مشاهد وصور استعراضية متقنة الإنتاج عن النصر، قابلة للتدفق والسيلان عبر العقد الشبكية؛ ما يسمح لها بالتحول إلى قاعدة قابلة لبناء سرديات جماعية تحظى بالقبول والدعم، ومعناه أن صور الحرب في مثل عالمنا المتشابك اليوم أضحّت أهم من الحرب ذاتها.

وخلافًا لما وقع في الحرب على العراق التي لم تقع إعلاميًا ومشهديًا - ليس لأنها كانت مزيفة أو خيالية، بل لأن الصورة التي قدّمتها وسائل الإعلام الغربية عنها لم تكن الواقع الفعلي لهذه الحرب؛ إذ صوّرها الإعلام الغربي وخاصة الإعلام الأميركي بطريقة شوّهت تفاصيلها وأخفت معالمها وجعلت واقعها القاسي يدخل مدار الإخفاء والحجب - قدّم واقع حرب الإبادة الجماعية التي شنتها إسرائيل على سكان غزة عقب طوفان الأقصى بطريقة مغايرة. فقد سعت منذ البداية إلى الاستثمار في الشبكات الاجتماعية والتطبيقات الرقمية من أجل نقل أحداث الحرب الموقعية بصورها القاسية وغير الإنسانية وفي اللحظة التي تُنتج فيها، وليس صورة متحكّمًا بها أو معادًا إنتاجها إعلاميًا. ورغم أشكال الاستبداد الموقعية التي أطلقتها الأنظمة الغربية التي سارت على خطى السردية الإسرائيلية في البداية، ثم أشكال

الاستبدال الرقمية التي أطلقتها المنصات الكبرى على المحتوى الرقمي السائل عبر الشبكات والمجموعات، وأشكال الحذف والتضييق والغرلة والإغلاق، وصولاً إلى حدّ "الإبادة الرقمية والإعلامية"، إلا أن جيل الشبكيين ممن وُلدوا وترعرعوا ضمن وسائل التواصل الاجتماعي وشبكاته، نجحوا في تجاوز كثير من تلك العقبات، وكشفوا زيف وتهافت السردية الإسرائيلية ومناصريها، في مقابل تغليب السردية الفلسطينية والسماح لها بالتمدد والسيلان وبمختلف الوسائل الشبكية المتاحة، ولعل ذلك هو أكبر مكسب وتحوّل في القضية الفلسطينية حول العالم.

وبدلاً من السببية التكنولوجية والعسكرية التي جعلت من الظروف التي رافقت السابع من أكتوبر/ تشرين الأول 2023، دافعاً لزيادة منسوب العنف والإبادة لدى حكومة اليمين المتطرف في إسرائيل، يبقى الرهان مفتوحاً على إمكانيات الانقلاب ومحاولات القادمين الجدد حول العالم الانعتاق من بنى الاستبدال والاحتلال والعنف الشبكية كما الإعلامية والفكرية التي تقودها المنظمات الصهيونية حول العالم، بل وفي أعنى معاقلها صلابة وصموداً (احتجاجات الطلاب في الجامعات الأمريكية)، ومن ثم التأثير في بنياتها الصهيونية وأيديولوجيتها المتعالية، وذلك عبر مزيد من الضغط والتعبئة والترافع الشبكي كما الموقعي، وعبر الاستمرار على خطى شباب المقاومة وجيل الشبكيين عن طريق سلطة المعرفة وسلطة الاستخدام وسلطة المكاشفة والاعتراف.

المراجع

- (1) جون بودريار، المصطنع والاصطناع، ترجمة جوزيف عبد الله، ط 1، (بيروت، المنظمة العربية للترجمة، 2008)، ص 47.
- (2) آسا بريغز، بيتر بورك، التاريخ الاجتماعي للوسائط: من غتبرغ إلى الإنترنت، ترجمة مصطفى محمد قاسم، سلسلة عالم المعرفة (المجلس الوطني للثقافة والفنون والآثار، الكويت، العدد 315، مايو/ أيار 2005)، ص 7.
- (3) المرجع السابق، ص 214.
- (4) هربرت شيلر، المتلاعبون بالعقول، ترجمة عبد السلام رضوان، سلسلة عالم المعرفة (المجلس الوطني للثقافة والفنون والآثار، الكويت العدد 106، 1999)، ص 209.

- (5) بريغز، بورك، التاريخ الاجتماعي للوسائط، مرجع سابق، ص 398.
- (6) Arnaud Mercier, "War and media: Constancy and convulsion," *International Review of the Red Cross*, Vol. 87, No. 860, (December 2005): 650.
- (7) بريغز، بورك، التاريخ الاجتماعي للوسائط، مرجع سابق، ص 399.
- (8) Mercier, "War and media," 649.
- (9) Ibid, 649.
- (10) Manuel Castells, *The Information Age: Economy, Society and Culture*, vol. 1: *The Rise of the Network Society* (Malden, MA: Blackwell, 1996), 500.
- (11) Eytan Gilboa et al., "Moving media and conflict Studies beyond the CNN effect," *Review of International Studies*, Vol. 42, No. 4, (March 2016) : 654–672.
- (12) Zizi Papacharissi, *Affective Publics: Sentiment, Technology, and politics*, (Oxford University Press, 2024), "accessed March 15, 2026), <https://academic.oup.com/book/26400>.
- (13) Mercier, "War and media," p649
- (14) عبد السلام رزاق، "الجزيرة وجمهورها من سياق الصدمة إلى شروط التغيير"، في الجزيرة تروي قصتها: دراسات في العمق، تحرير مصطفى سواق وآخرون، ط 1 (الدوحة، شبكة الجزيرة الإعلامية، 2021)، ص 193.
- (15) Lars Elleström, *Narrating Through Media Modalities: Narratives and Stories in Different Media*, In book *Transmedial Narration*, (Switzerland: the registered company Springer Nature, January 2019), 46.
- (16) Mona Baker, *Translation and Conflict*, (London & New York: Routledge, Taylor & Francis Group, 2006), 101.
- (17) Ibid, 101.
- (18) محمود محمد الحراثني، شيماء محمد شهاب، "المدني الفلسطيني في الإعلام الغربي والآليات السردية لتشكيل صورته"، الجزيرة لدراسات الاتصال والإعلام (مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، العدد 5، يناير/ كانون الثاني 2025)، ص 119–120.
- (19) المرجع السابق، ص 120.

- (20) "نتنياهوو يثير عاصفة اقتصادية بدعوته لتحويل إسرائيل إلى إسبرطة"، الجزيرة، 19 سبتمبر/أيلول 2025 (تاريخ الدخول: 18 مارس/آذار 2026)، <https://tinyurl.com/7yufuk7>.
- (21) Jean-Paul Bertaud, Quand les enfants parlaient de gloire: L'armée au cœur de la France de Napoléon, (Paris: Aubier, 2006), 220-225.
- (22) Mercier, "War and media," 651-652.
- (23) Ibid, 653.
- (24) "مقتل ثلاثة صحفيين بنيران أمريكية في بغداد"، بي بي سي عربي، 8 أبريل/نيسان 2003 (تاريخ الدخول: 15 مارس/آذار 2026)، <https://tinyurl.com/sp2u2mnu>.
- (25) المرجع السابق.
- (26) المرجع السابق.
- (27) رزاق، "الجزيرة وجمهورها من سياقات الصدمة إلى شروط التغيير"، مرجع سابق، ص 191-192.
- (28) المرجع السابق، ص 192.
- (29) جون بودريار، المصطنع والاصطناع، ترجمة جوزيف عبد الله، ط 1، (بيروت، المنظمة العربية للترجمة، 2008)، ص 37.
- (30) المعز بن مسعود، "أخلاقيات الصحافة الإلكترونية العربية: رؤية جديدة للممارسة المهنية"، في بيئة الصحافة الإلكترونية العربية: سياقات التطور وتحدياته، تحرير محمد الراجحي، ط 1، (الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، 2021)، ص 209.
- (31) نظام جدام (JDAM) أو "ذخائر الهجوم المباشر المشترك"، عبارة عن حزمة من أجهزة توجيه متعددة تُركَّب على القنابل غير الموجهة التي يُصطلح عليها بـ"القنابل الغبية"، فتجعلها ذخائر موجهة -أي ذكية- قادرة على إصابة أهدافها بدقة. صنعت هذا النظام شركة بوينغ، وكان نتاج تعاون بين القوات الجوية والقوات البحرية الأمريكية. يتميز النظام بدقته العالية لاعتماده على الأقمار الاصطناعية لتوجيه القذائف، ويعني ذلك أنه لا يتأثر بالظروف الجوية مثل الصواريخ الموجهة بالليزر. للاستزادة، انظر: "نظام جدام.. أداة تحول القنابل "الغبية" إلى ذكية"، الجزيرة نت، 16 يوليو/تموز 2024 (تاريخ الدخول: 19 مارس/آذار 2026)، <https://tinyurl.com/44pdzjz3>.
- (32) ميشال مافيزولي، تأمل العالم: الصورة والأسلوب في الحياة الاجتماعية، ترجمة فريد الزاهي، سلسلة ترجمات 1، (الرباط، منشورات المعهد الجامعي للبحث العلمي، 2005)، ص 111.

(33) بودريار، المصطنع والاصطناع، مرجع سابق، ص 27.

(34) المرجع السابق، ص 32.

(35) Mercier, "War and media," 654.

(36) Ibid, 651.

(37) Ibid, 652.

(38) Ibid, 654.

(39) طه العاني، "منتظر الزيدي للجزيرة نت: لو عاد بي الزمن للوراء لرميت بوش بالحذاء رفضاً لاحتلال العراق"، الجزيرة نت، 14 ديسمبر/ كانون الأول 2020 (تاريخ الدخول: 19 مارس/ آذار 2026)، <https://tinyurl.com/p82jp3dy>.

(40) عبد الله بخاش، "تأثيرات سرديات الدعاية والحرب النفسية الإسرائيلية في الرأي العام الفلسطيني خلال الحرب على غزة (25 يوليو/ تموز 16- أكتوبر/ تشرين الأول 2024)، الجزيرة لدراسات الاتصال والإعلام (الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، العدد 5، يناير/ كانون الثاني 2025)، ص 59.

(41) المرجع السابق، ص 61.

(42) المرجع السابق، ص 61.

(43) "نكث الوعود: سياسات ميتا والرقابة على المحتوى المتعلق بفلسطين على إنستغرام وفيسبوك"، هيومن رايتس ووتش، ديسمبر/ كانون الأول 2023، (تاريخ الدخول: 7 سبتمبر/ أيلول 2025)، <https://tinyurl.com/362trhef>.

(44) المرجع السابق، ص 65.

(45) محمد الراجي، "الحرب على غزة، وهندسة الإبادة الإعلامية للجماعة الصحفية الفلسطينية (2023-2024)"، الجزيرة لدراسات الاتصال والإعلام (مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، العدد 4، يوليو/ تموز 2024)، ص 19-62.

(46) "ارتفاع عدد الشهداء الصحفيين إلى 262 منذ بدء العدوان على غزة"، المركز الفلسطيني للإعلام، 8 أبريل/ نيسان 2026 (تاريخ الدخول: 9 أبريل/ نيسان 2026)، <https://tinyurl.com/3znwrrnm>.

(47) الراجي، "الحرب على غزة، وهندسة الإبادة الإعلامية للجماعة الصحفية الفلسطينية (2023-2024)"، مرجع سابق، ص 47.

(48) محمد أحمد إبراهيم، "شبكات التواصل الاجتماعي وآليات التحكم في الرأي العام العالمي: الإبادة الرقمية للمحتوى الفلسطيني خلال الحرب على غزة (2023-2024)", الجزيرة لدراسات الاتصال والإعلام (مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، العدد 5، يناير/كانون الثاني، 2025)، ص 34.

(49) Zeitzoff Thomas, "How social media is changing conflict," Journal of Conflict Resolution, Vol. 61, No. 9, (1979-1991): 2017.

(50) Borger Julian, "Israel and Hamas deploy Twitter feed in media war," The Guardian, November 15, 2021, "accessed September 7, 2025". <https://tinyurl.com/ys6zkjtm>.

(51) جوهر الجموسي، الافتراضي والثورة: مكانة الإنترنت في نشأة مجتمع مدني عربي، ط 1 (الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016)، ص 138.

(52) Aouragh Miriyam, Anne Alexander, "The Arab spring, the Egyptian experience: Sense and nonsense of the internet revolution," International journal of communication, Vol. 5, (2011): 15.

(53) الجموسي، الافتراضي والثورة، مرجع سابق، ص 88.

التأطير الإعلامي للحرب الروسية-الأوكرانية والحرب على غزة في الإعلام الغربي: دراسة مقارنة

Media Framing of the Russia-Ukraine War and the War on Gaza in Western Media: A Comparative Study

* Lahcen El Hassnaoui – لحسن الحسناوي

ملخص:

تبحث الدراسة في السجلات اللغوية لخطابات الإعلام الغربي والسرديات التي يُنشئها، خلال تغطيته للحروب وظروفها وتطور مساراتها وتداعياتها، وتستقصي التزامه بتمثيل الواقع الفعلي وحدود توظيفه لخدمة أجندات سياسية وجيوسياسية معينة. وتستند الدراسة إلى فرضية أساسية ترى أن الخطاب الإعلامي الغربي يُوظف استعمالات لغوية متنوعة تشمل الاستعارات والتصنيفات الانتقائية والمفردات المشبعة عاطفياً وسياسياً. كما يستخدم أطراً إعلامية ثنائية، مثل "الإنسانية" مقابل "التهديد"، و"الضحية الشرعية" مقابل "الضحية المشروطة". وتحلل الدراسة عينة قصيدة من خطابات الإعلام الغربي، خلال الحرب الروسية-الأوكرانية (2022) والحرب الإسرائيلية على قطاع غزة (2023)، باعتماد مقارنة مقارنة تستند إلى التحليل النقدي للخطاب، وتستعين أيضاً بمفهوم "الهيمنة الثقافية" لتفكيك الكيفية التي تُنتج بها السرديات الإعلامية تمثيلات غير متكافئة للذات والآخر. وتكشف المقارنة عن ازدواجية عميقة في بنية هذه الخطابات؛ إذ اعتمدت التغطية في سياق الحرب الروسية-الأوكرانية أطراً إعلامية ترتبط بمبادئ القانون الدولي وإرث الصراع الأيديولوجي في الحرب الباردة، وهي تُقدّم أوكرانيا بوصفها ضحية تستحق الدعم غير المشروط. أما في سياق الحرب على غزة، فقد غلب الصمت النسبي أو التأييد الضمني، لاسيما في المراحل الأولى من الحرب، مع تجاهل متعمد للسياق التاريخي للاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية ولأبعاده الاستيطانية. وتخلص الدراسة إلى أن هذه الازدواجية تحوّل وسائل الإعلام الغربية إلى أدوات دعائية فعّالة تستخدمها النخب السياسية والعسكرية والاقتصادية الغربية لخدمة مصالحها الجيوسياسية، من خلال التأثير في الرأي العام عبر التلاعب بالحقائق، وتشويه المفاهيم، وإقصاء السياقات التاريخية والمحلية للصراعات والحروب. وفي الوقت ذاته، تُبرز الدراسة دور التوسع الرقمي وتنوع المنصات الإعلامية في السنوات الأخيرة في تحدي هيمنة الخطاب الإعلامي الغربي في تغطية الصراعات والحروب، من

* د. لحسن الحسناوي، أستاذ العلاقات الدولية والقانون الدولي بجامعة القاضي عياض، مراكش، المغرب.

خلال ظهور روايات مضادة قوية أسهمت في إعادة تشكيل التعددية في الرؤية حول هذه الصراعات والحروب، وعززت إمكانية الوصول إلى منظورات بديلة.

كلمات مفتاحية: الخطاب الإعلامي الغربي، الحرب الروسية-الأوكرانية، الحرب على غزة، ازدواجية المعايير، الإعلام الرقمي.

Abstract:

This study examines the linguistic registers of Western media discourse and the narratives it constructs in its coverage of wars—their conditions, trajectories and repercussions. It probes the extent of this discourse's commitment to representing lived reality, as well as the limits of its instrumentalisation in service of specific political and geopolitical agendas. The study is grounded in a central hypothesis: that Western media discourse deploys a range of linguistic strategies, including metaphor, selective categorisation, and emotionally and politically charged vocabulary. It also relies on binary framing devices such as “humanitarianism” versus “threat”, and “legitimate victim” versus “conditional victim”. The study analyses a purposive sample of Western media discourse during the Russia-Ukraine war (2022) and the Israeli war on the Gaza Strip (2023), adopting a comparative approach rooted in critical discourse analysis. It also draws on the concept of “cultural hegemony” to unpack how media narratives produce unequal representations of the self and the other. The comparison reveals a deep duality in the structure of these discourses. Coverage of the Russia-Ukraine war relied on frames tied to principles of international law and the ideological legacy of the Cold War, presenting Ukraine as a victim deserving of unconditional support. In contrast, coverage of the war on Gaza was marked, particularly in its early stages, by relative silence or implicit endorsement, alongside a deliberate neglect of the historical context of Israel's occupation of Palestinian territories and its settler-colonial dimensions. The study concludes that this duality effectively turns Western media into powerful instruments of propaganda, utilised by Western political, military and economic elites to advance their geopolitical interests. This occurs through shaping public opinion by manipulating facts, distorting concepts and excluding the historical and local contexts of conflicts and wars. At the same time, the study highlights the role of digital expansion and the proliferation

of media platforms in recent years in challenging the dominance of Western media discourse, through the emergence of strong counter-narratives that have helped reintroduce pluralism into perspectives on these conflicts and expanded access to alternative viewpoints.

Keywords: Western Media Discourse, Russia-Ukraine War; War on Gaza, Double Standards, Digital Media.

مقدمة

يشهد العالم المعاصر صراعات مسلحة معقدة تتجاوز الأبعاد العسكرية التقليدية لتشمل حروباً سردية تتشكل عبر الخطابات الإعلامية والسياسية، التي تؤثر بشكل عميق في الرأي العام العالمي. هذه السرديات غالباً ما تكون انتقائية، تخدم مصالح جيوسياسية وثقافية بدلاً من أن تعكس الحقائق الميدانية. فالعلاقة بين الإعلام والحرب تمتد في التجربة الإنسانية؛ إذ يُعدّ الإعلام فاعلاً محورياً في ظروف الحرب، فلا يقتصر دوره على نقل أحداث التدمير فحسب، بل يتغلغل في الأذهان ليُشكل القنوات والأحكام والتصورات عن الواقع. وقد عبّر نابليون بونابرت عن هذه القوة بقوله: "إن أربع صحف معادية تُحدث ضرراً يفوق ما يُسببه مئة ألف جندي في حملة عسكرية" (1).

في هذا السياق، برز الخطاب الإعلامي الغربي أداةً مركزيةً لشَرَعَة التدخلات العسكرية للدول الغربية. فقد استثمر الهيمنة الثقافية والتفوق التكنولوجي لصياغة روايات تُبرّر السياسات الخارجية لهذه الدول، وتُسوّق للرأي العام العالمي شرعية تدخلاتها العسكرية في مناطق عديدة من العالم بذرائع مختلفة، مثل "محرارة الإرهاب"، و"الدفاع عن قيم الديمقراطية والحرية"، أو الدفاع عن "الروح الغربية" كما ذكر إدوارد سعيد في كتابه: "الثقافة والإمبريالية" (2). لكن الحرب الروسية-الأوكرانية (فبراير/ شباط 2022)، والحرب الإسرائيلية على قطاع غزة (أكتوبر/ تشرين الأول 2023)، كشفت تناقضاً صارخاً في خطابات الإعلام الغربي. فبينما تبنت هذه الخطابات روايات تستند إلى مبادئ القانون الدولي، وتنهل من سرديات الحرب الباردة التي جسّدت الصراع بين المعسكرين الرأسمالي والاشتراكي لدعم أوكرانيا في مواجهة روسيا، أبدت صمْتاً وتأييداً للحرب على غزة، خاصة في الأيام الأولى. فقد اعتمد الإعلام الغربي أطراً إخبارية منحازة لإسرائيل، مُبرِّراً الحرب في تحدٍّ واضح للسياق التاريخي لهذا الصراع، الذي يتمثل في استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، غير أن السنوات الأخيرة شهدت تحولاً ملحوظاً في هيمنة الخطاب الإعلامي الغربي وتغطيته للحروب والصراعات بسبب ظهور روايات إعلامية مضادة. فقد أبرز التوسع الرقمي، وتنوع منصات الإعلام، كيف يتم تمثيل أطراف الصراع والضحايا في الحرب الروسية-الأوكرانية، والحرب على غزة، بشكل متفاوت بناء على اعتبارات سياسية وثقافية وإستراتيجية.

وهنا، تكمن أهمية الدراسة في الكشف عن توظيف الإعلام الغربي لسجل لغوي وأطر إعلامية مزدوجة في تغطيته لهاتين الحربين. فالهدف لا يقتصر على تشكيل الرأي العام العالمي بل يتجاوز ذلك إلى التأثير في تطبيق القانون الدولي بشكل انتقائي؛ إذ في الوقت الذي تحمّل فيه روسيا المسؤولية عن الحرب الأولى، تعمل وسائل الإعلام الغربية ذاتها على تبرئة إسرائيل من المسؤولية الدولية عن الحرب على غزة، متجاهلة ضرورة تطبيق القانون الدولي في حقّها. ويعكس هذا التناقض استمرار هيمنة النزعة المركزية الغربية، التي تقوم على تقسيم العالم إلى أمم "متحضرة" ممثلة في الدول الغربية التي تحتكر السلطة الأخلاقية لتطبيق القانون الدولي، وأخرى "بربرية" محرومة من تطبيقه (3).

تتناول الدراسة سؤالاً إشكالياً مركباً يتمثل في: كيف يصوغ الخطاب الإعلامي الغربي سرديات الحروب المعاصرة؟ وهل تعكس هذه السرديات الحقائق أم تُستخدَم لخدمة أجندات سياسية وثقافية؟ وتتفرّع عن هذا السؤال الإشكالي المركب قضايا تُحيط بتناقضات خطاب الإعلام الغربي: كيف يختلف تمثيل الحرب الروسية-الأوكرانية عن الحرب على غزة في التغطية الإعلامية الغربية؟ ما الإستراتيجيات اللغوية والسردية والبصرية المستخدمة لتشكيل تصورات "الضحية" و"العدو"؟ كيف تؤثر هذه السرديات في الرأي العام والسياسات الدولية؟ وما تأثير الإعلام الرقمي في خطاب الإعلام الغربي بشأن هاتين الحربين؟

وتفترض الدراسة أن الخطاب الإعلامي الغربي في تغطية الحرب الروسية-الأوكرانية، والحرب على غزة، يستخدم إستراتيجيات وأساليب لغوية (مثل الاستعارات والمصطلحات الانتقائية) وأطرًا إعلامية (مثل الإنسانية مقابل التهديد) لتمثيل الأوكرانيين بوصفهم "ضحايا شرعيين"، والفلسطينيين بوصفهم "ضحايا مشروطين"، أي ضحايا يخضع تمثيلهم لشروط سياسية وثقافية. ويؤدي هذا التفاوت إلى رأي عام منحاز يدعم التدخل لمساعدة الأوكرانيين في مواجهة روسيا، ويبرّر التقاعس في مواجهة الحرب على غزة. كما تفترض أن السرديات المضادة، عبر منصات التواصل الاجتماعي، تكشف هذه التناقضات وتُعزّز خطاباً بديلاً يدعو إلى العدالة الاجتماعية وتطبيق القانون الدولي.

وخلافاً للدراسات السابقة التي ركزت على التحيزات الإعلامية في سياق صراع واحد، تسعى هذه الدراسة إلى تقديم تحليل مقارن للسرديات الإعلامية الغربية في الحرب الروسية-الأوكرانية، والحرب على غزة، مع دمج منظور نقدي يربط الآليات اللغوية بالسياقات السياسية والثقافية. ويبرز البحث دور الإعلام الرقمي في تعزيز السرديات المضادة، مما يوفر رؤى جديدة حول ديناميكيات القوة في الخطاب العالمي. وتستند الدراسة إلى التحليل النقدي للخطاب وفق مقاربة نورمان فيركلوف (Norman Fairclough)، التي تربط النص بالممارسة الخطابية والممارسة الاجتماعية. فعلى مستوى النص يتم تحليل التركيب المعجمي، وأنماط التسمية، وإستراتيجيات الحذف والتضمين، بهدف كشف آليات إسناد المسؤولية أو إخفاء وإعادة توزيع الأدوار بين الفاعلين. أما على مستوى الممارسة الخطابية، فيتم دراسة آليات إنتاج الخبر وانتقاء المصادر وبنية التأطير؛ مما يكشف أساليب اختيار وبناء السردية الإعلامية. وفي المستوى الثالث، أي الممارسة الاجتماعية، يربط الخطاب بسياقه الجيوسياسي والأيدولوجي لفهم كيفية إعادة بناء المعرفة بالحروب وخدمة تمثّلات محددة وإعادة إنتاج علاقة القوة داخل النظام الدولي.

وتستعين الدراسة بمفهوم الهيمنة الثقافية عند إدوارد سعيد لتفكيك الكيفية التي تُنتج بها التغطية الإعلامية تمثّلات غير متكافئة للذات والآخر. فالخطاب، وفق هذا المنظور، ليس ناقلاً محايداً للواقع بل ممارسة رمزية تُعيد إنتاج مركزية غربية تُعرّف نفسها معياراً للحضارة والعقلانية مقابل تمثّل الآخر ضمن قوالب نمطية تربطه بالعنف أو اللاعقلانية. ومن خلال تتبّع أنماط الوصف، واستدعاء الخلفيات التاريخية، وانتقاء الصور والسرديات، يتسنى تفكيك السردية التي تُشرعن اختلال موازين القوى وتُضفي شرعية أخلاقية انتقائية على بعض الحروب دون سواها.

تتألف العينة القصديّة للدراسة من ستين مقالة نُشرت في وسائل إعلام غربية رئيسة ومؤثرة، منها صحيفة "نيويورك تايمز" (The New York Times)، و"الواشنطن بوست" (The Washington Post)، وقناة "سي أن أن" (CNN)، و"فوكس نيوز" (Fox News)، و"الغارديان" (The Guardian) و"بي بي سي" (BBC). وتشمل الفترة الزمنية للعينة بداية الحرب الروسية-الأوكرانية، في 24 فبراير/شباط 2022، ثم السابع من أكتوبر/تشرين الأول 2023 في سياق الحرب الإسرائيلية على قطاع

غزة حتى نهاية 2025، مع التركيز على الأشهر الأولى لكل نزاع لتحديد الأطر الإعلامية الأولية. وقد تمّ اختيار المقالات وفق معايير موضوعية تشمل الانتشار الواسع، والتنوع في الموضوعات، مثل الضحايا المدنيين واتهامات جرائم الحرب، والروايات السياسية، وتوافرها عبر المنصات الرقمية للصحف والقنوات الإخبارية المعنية.

1. محددات نظرية لدراسة التغطية الإعلامية للحروب

اكتسبت دراسة التغطية الإعلامية للحروب والصراعات في العصر الحديث أهمية بالغة، نظرًا للتطورات المتسارعة التي شهدتها وسائل الإعلام، وجعلتها تؤدي دورًا محوريًا في تشكيل وتوجيه الرأي العام، والتأثير في صياغة السياسات الخارجية للدول. لهذا تركز الأديبات العلمية المعاصرة على تحليل التغطية الإعلامية للحروب والصراعات من خلال محورين أساسيين (4)؛ الأول: مدى استقلالية الإعلام وحرية الممارسة المهنية خلال أوقات الحرب، والثاني: آليات تمثيل الحروب وكيفية بناء السرديات الإعلامية المرتبطة بها.

1.1. الإعلام في الحرب بين الهيمنة والتوجيه

لدراسة الإعلام في ظروف الحرب، تبرز ثلاثة نماذج نظرية تفسيرية أساسية: يركز النموذج الأول على هيمنة الإعلام على السياسة، ويؤكد النموذج الثاني سيطرة السياسة على الخطاب الإعلامي، فيما يُظهر النموذج الثالث الاعتماد المتبادل بين الإعلام والسياسة، مشيرًا إلى ديناميكية العلاقة بينهما.

أ- نموذج هيمنة الإعلام واستقلاله

برز نموذج "هيمنة الإعلام" إطارًا تحليليًا في دراسات الاتصال السياسي خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين، تزامنًا مع التوسع السريع لوسائل الإعلام الجماهيرية، وخاصة التلفزيون. وقد اكتسب هذا النموذج زخمًا كبيرًا مع التطور التكنولوجي لوسائل الاتصال التي ساعدت على ظهور شبكات الأخبار العالمية التي أدخلت مفهوم التغطية الإخبارية المباشرة للحروب والصراعات، مثل "سي أن أن". لذلك ارتبط بروز هذا النموذج بشكل وثيق بمصطلح "تأثير سي أن أن"، الذي

ظهر خلال حرب الخليج الثانية، عام 1991؛ إذ لوحظ أن التغطية المباشرة للقنوات التلفزيونية لأحداث هذه الحرب أثرت في تصورات الجمهور والضغط على صانعي السياسات (5). وهنا، لم يعد الإعلام في المجتمعات الحديثة، وفقاً لأولريش ساكسر (Ulrich Saxer)، مجرد ناقل للمعلومات والأخبار بل أصبح ظاهرة اجتماعية شاملة تؤثر في جميع جوانب الحياة الفردية والجماعية أي بات يُشكل إطاراً أساسياً لإنتاج المعنى الثقافي وإعادة إنتاجه (6).

ويعتمد نموذج قوة الإعلام على مجموعة من الافتراضات الأساسية التي تُبرز الدور المتزايد لتأثير وسائل الإعلام في السياسة وصناعة القرار. وأول هذه الافتراضات هو هيمنة ما يُعرف بـ"منطق الإعلام"، الذي يفرض على السياسيين وصانعي السياسات التكيف مع آليات عمل الإعلام التي تركز على إنتاج محتوى جذاب، وسريع التداول، وميسر في كثير من الأحيان، بهدف ضمان الظهور الإعلامي. وهذا ما قد يؤدي إلى تشكّل الأجندة السياسية بناء على متطلبات التغطية الإعلامية وليس على أسس سياسية موضوعية (7). ويُظهر هذا النموذج الإعلام وسيطاً قوياً يوجّه الرأي العام، ويدفع السياسيين إلى الاستجابة لضغوط الجمهور المتأثر بالتغطية الإخبارية. ويُشير العديد من الدراسات إلى أن التغطية التلفزيونية، ولاسيما ما يُعرف بـ"تأثير سي أن أن"، تمتلك قدرة كبيرة على التأثير على عملية صنع القرار السياسي، من خلال تقديم صورة بصرية مؤثرة تسلط الضوء على "المعاناة الإنسانية". وهو ما يدفع الحكومات إلى التدخل في "الأزمات الإنسانية". لذلك عدّ الأمين العام للأمم المتحدة الأسبق، بطرس بطرس غالي، شبكة "سي أن أن" العضو السادس عشر بمجلس الأمن الدولي (8). وفي هذا السياق، أشار لورانس فريدمان (Lawrence Freedman) إلى أن التدخلات العسكرية الغربية في كل من حرب الخليج الثانية، والصومال (1994)، وكوسوفو (1998)، جاءت نتيجة تسليط الإعلام الضوء على "المعاناة الإنسانية" التي رافقت هذه الأزمات؛ الأمر الذي ولد ضغطاً من الرأي العام على صانعي القرار السياسي لاتخاذ قرار التدخل العسكري فيها (9).

ورغم وجهة بعض الافتراضات التي قام عليها هذا النموذج فقد تعرّض للعديد من الانتقادات؛ إذ بالغ في قوة الإعلام واستقلاليته؛ إذ إن الاعتراف بتأثير الإعلام لا يعني الإيحاء بأن وسائل الإعلام تُحدّد جوهر السياسة، أو تُسيطر على العملية

السياسية، بما في ذلك اتخاذ قرارات الحرب(10). فهذه العملية تتأثر بمجموعة من العوامل، أهمها المصالح الإستراتيجية والاقتصادية(11). ولذلك فإن تفسير التدخلات العسكرية الغربية في العديد من الأزمات الدولية وتبريرها بعامل المعاناة الإنسانية لا يتسق مع الوقائع الدولية. فقد كانت المصلحة القومية للدول الغربية، ومصالح شركاتها مُحَرِّكًا أساسيًا لهذه التدخلات، في حين استُخدمت المعاناة الإنسانية غطاءً لتبريرها. وهذا السلوك لا يعدو أن يكون استمرارًا لما أسماه هوغو جروتسيو (Hugo Grotius) قديمًا "قانون الغنيمة"؛ إذ كانت الرغبة في الاستيلاء على موارد وثروات الشعوب الأخرى تستر دائمًا خلف قناع "نشر الحضارة"، في الأراضي "البربرية" أو "الهمجية". ومن هنا يتضح استمرار استخدام الحجج ذاتها - "التدخل الإنساني" - أداة لتوسيع الهيمنة الغربية على مناطق وحضارات أخرى في العالم(12).

ب- سيطرة السياسة على الخطاب الإعلامي

يفترض نموذج هيمنة السياسة على الإعلام أن النخبة السياسية تمتلك سيطرة شبه كاملة على صياغة الخطاب الإعلامي وتوجيهه، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، من خلال إستراتيجيات مثل "إدارة التصورات". وفي هذا السياق، تبرز فرضية "التوجيه أو الفهرسة" التي طرحها لانس بينيت (W. Lance Bennett)، والتي تؤكد أن الإعلام يميل إلى مواءمة أخباره مع النقاشات الحكومية متجاهلاً الرأي العام؛ مما يجعله تابعاً للمصالح المؤسسية ومُعَبَّرًا عن آراء النخب أكثر، بدلاً من كونه قوة مستقلة(13).

وتظهر هذه الهيمنة في التدخلات العسكرية الأميركية والفرنسية في العديد من المناطق مثل فيتنام، وغرينادا، وأفغانستان والعراق (1991-2003) وإفريقيا. ويشير باري غان (Baary Gan) إلى أن هذه الحروب ما كانت لتحظى بالدعم لولا تَسَيُّس وسائل الإعلام، التي رَوَّجت لروايات السلطة السياسية وأهملت الأصوات المعارضة(14)، وهو ما يُبرِّره الصحفيون بحجة الولاء للوطن(15). على سبيل المثال، أسهمت المعلومات المُضَلَّلَة حول امتلاك العراق أسلحة الدمار الشامل، عام 2003، في خلق دعم شعبي لحرب كانت غير مقبولة سابقاً؛ إذ أدَّت وسائل الإعلام دوراً محورياً في تأطير التدخل العسكري الأميركي ضمن "الحرب العالمية على الإرهاب"(16). وبالمثل ركَّز الإعلام الفرنسي في تغطية التدخلات العسكرية الفرنسية في إفريقيا

على تعزيز الرواية الرسمية التي تُقدّم هذه العمليات "تدخلات إنسانية" لمحاربة الجماعات الإرهابية، بينما يتم تهميش الانتقادات المتعلقة بالنيوكولونيالية والمصالح الاقتصادية(17).

منذ حرب فيتنام، اتسمت العلاقة بين المؤسسة العسكرية والإعلام بتزايد احترافية التوجيه الإعلامي. وبعد عام 2001، أصبح الإعلام يُستخدَم أحياناً أداة في الصراع بدلاً من كونه وسيطاً محايداً، مع انتقال السيطرة من الجيش إلى السياسيين في حرب العراق، عام 2003، مما عزّز "فهرسة التغطية الإعلامية" وفق أولويات النخب السياسية(18).

ومع تطور التكنولوجيا، اكتسبت هيمنة السياسة على الإعلام أبعاداً جديدة في العصر الرقمي. فبينما توفر وسائل التواصل الاجتماعي فضاءً أوسع للتعبير، أصبحت أيضاً أداة للتلاعب بالرأي العام عبر نشر المعلومات المغلوطة؛ إذ تستغل الجهات السياسية خوارزميات هذه المنصات لخلق "غرف الصدى" (Echo Chambers) و"فقاعات التصنيفية" (Filter Bubbles)؛ مما يُعزّز الاستقطاب ويُسهّل فرض الأجندة(19). ويواجه هذا النموذج انتقادات تُبرز تبسيطه لدور الإعلام بوصفه مجرد ناقل سلبي للأخبار والمعلومات، متجاهلاً قدرته على القيام بأدوار رقابية أو توفير منبر للمساءلة.

ج- الإعلام والسلطة: اعتماد متبادل

يفترض نموذج الاعتماد المتبادل بين السياسة والإعلام وجود علاقة تبادلية تتسم بالتكامل والتفاعل الديناميكي؛ إذ تتشكّل البنية الإعلامية للواقع نتيجة تفاعل معقّد بين الفاعلين السياسيين ووسائل الإعلام. وفي هذا النموذج، لا يتمتع أي من الطرفين بالسيطرة المطلقة على الآخر بل يتشاركان في عملية بناء الخطاب العام بناءً على ديناميكيات القوة والتأثير المتبادل(20).

ويُثير هذا الإطار النظري تساؤلات جوهرية حول العوامل التي تُحدّد هذه التفاوتات في العلاقة بين السياسة والإعلام. فالتفاعلات والتغذية الراجعة في هذا النظام معقّدة للغاية؛ إذ يتفاعل الصحفيون والسياسيون مع مراعاة طرف ثالث في الحسبان، وهو الجمهور (الرأي العام) الذي لم يُعد متلقياً سلبياً بل فاعلاً نشطاً يؤثر في دينامية التواصل من خلال اختياراته الانتقائية للمعلومات وتفسيراته المستقلة للمحتوى

الإعلامي. ويسعى الفاعلون السياسيون إلى توجيه النقاشات العامة من خلال إستراتيجيات، مثل تقديم المعلومات أو حجبها، وبناء أجندة إعلامية، وتأطير الأحداث لتشكيل التصورات العامة، وتثبيت آرائهم في وسائل الإعلام. وفي المقابل، تُمارس وسائل الإعلام تأثيرًا مماثلاً من خلال اختيارها المستقل للمعلومات، وتحديد الأجندة، والتأطير، بالإضافة إلى تقديم تعليقات نقدية على السياسات العامة بما في ذلك السياسات المتعلقة بالحروب(21).

وهنا، يظهر نظام مترابط ثلاثي الأضلاع (السياسة، والإعلام، والرأي العام) يتسم بالتفاعل والتعقيد، متجاوزًا النماذج التقليدية التي تفترض إما هيمنة الإعلام أو هيمنة السياسة. ويُسلط هذا النظام الضوء على أهمية السياقات الظرفية، مثل طبيعة الصراع، والديناميات السياسية، والمعايير المهنية للصحافة. ومن ثم يُقدّم نموذج (الاعتماد المتبادل) إطارًا نظريًا أكثر شمولية من النماذج السابقة؛ إذ يعترف بالطبيعة التفاعلية والسياقية للعلاقة بين الإعلام والسياسة، مما يُتيح فهمًا أعمق لكيفية تشكيل الخطاب العام في سياقات الحروب والصراعات؛ حيث تتداخل العوامل السياسية والإعلامية والثقافية لتحديد طبيعة التغطية الإعلامية وتأثيرها.

1.2. التغطية الإعلامية للحرب: ترتيب الأجندة والتأطير الإخباري

تعددت النظريات التي سعت إلى فهم وتحليل التغطية الإعلامية للحروب والصراعات، نظرًا لتأثيرها العميق في تشكيل الرأي العام وتوجيه الانتباه العالمي. ومن أبرز هذه النظريات نظرية ترتيب الأجندة التي تُفسّر كيف يُحدّد الإعلام أولويات الجمهور، ونظرية التأطير الإخباري التي توضح كيف تؤثر آليات تقديم الأخبار في تشكيل التصورات المعرفية للمتلقين. غير أن تطور الإعلام الرقمي أثار تحديات معقّدة تواجه الافتراضات النظرية التي تقوم عليها هذه النظريات.

أ- ترتيب الأجندة وتوجيه الرأي العام

ترجع أصول نظرية ترتيب الأجندة إلى الباحث والتر ليمان (Walter Lippmann) في كتابه: "الرأي العام" الذي ظهر في عشرينات القرن الماضي. وتقوم فرضيتها الأساسية على وجود علاقة طردية إيجابية بين درجة الإبراز التي تمنحها وسائل الإعلام لقضية ما، من خلال حجم التغطية وتكرارها وأوليتها في العرض، وبين

مستوى إدراك الجمهور لأهمية تلك القضية وتركيزه عليها. وتُعرّف النظرية بأنها عملية نقل أهمية القضايا من أجندة الإعلام إلى أجندة الجمهور؛ إذ يقوم الإعلام الإخباري بإبراز قضايا محددة بوصفها ذات أهمية قصوى من خلال اختياره اليومي للمواضيع وعرضها بشكل بارز؛ مما يجعلها محور الاهتمام العام والتفكير، ويُحفز ردود الفعل من الجمهور والحكومة والجهات المعنية (22).

وتُعد دراسة ماكسويل ماكومبس (Maxwell McCombs) ودونالد شو (Donald Shaw) من الدراسات التأسيسية التي أُجريت خلال حملة الانتخابات الرئاسية الأمريكية، عام 1968، ودعّمت هذه النظرية تجريبياً. فقد أظهرت أن وسائل الإعلام تؤدي دوراً حاسماً في تحديد القضايا التي يركز عليها الناخبون؛ مما يؤثر في الأهمية النسبية لهذه القضايا في أذهانهم. وجدت الدراسة علاقة ارتباط قوية بين التركيز الإعلامي على قضايا الحملة وتصورات الناخبين حول أهميتها؛ مما يُعزز فكرة أن الإعلام يُحدّد "ما يُفكر فيه الجمهور" أكثر مما يُوجّه نحو "ما يُفكر به" (23). ووفقاً لهذه النظرية، تُمارس وسائل الإعلام تأثيراً متدرجاً ومنظماً على ترتيب أولويات الجمهور من خلال مستويين نظريين متميزين. يتمثل المستوى الأول في نقل أهمية القضايا من أجندة الإعلام إلى أجندة الجمهور؛ إذ يُحدّد حجم التغطية وكثافتها وتكرارها ودرجة بروزها في عرض القضايا التي يُدركها الجمهور بوصفها أكثر أهمية نسبياً؛ مما يؤثر مباشرة في ترتيب أولويات الاهتمام العام والنقاش الجماعي (24). أما المستوى الثاني فيتعلق بنقل أهمية السمات أو الخصائص المرتبطة بالقضايا أو بالأشخاص، سواء كانت سمات موضوعية أو لأبعاد عاطفية وتقييمية، ويتداخل غالباً مع آليات التأطير التي تُوجّه كيفية تنظيم وتفسير الجمهور لتفاصيل القضايا وطرق تقييمها (25). ومن ثم يُسهّم الإعلام من خلال اختياره المتعمد والمكثف لقضايا وسمات محددة مقابل تجاهل أو تقليل أهمية غيرها، في بناء واقع رمزي أو بيئة إعلامية وسيطة يعتمد عليها الجمهور في تشكيل تصوراتها المعرفية والعاطفية وفي صياغة تقييماته للقضايا والأحداث والفاعلين السياسيين (26). وفي هذا السياق، تتميز قضايا السياسة الخارجية في نظرية ترتيب الأولويات بأهميتها الناتجة عن عدم ارتباطها المباشر بالجمهور الداخلي؛ مما يجعل وسائل الإعلام المصدر الأساسي لمعلوماته. ويعتمد الجمهور على الإعلام بشكل أكبر في القضايا الخارجية التي تتسم بالغموض بسبب وقوعها خارج نطاقه المحلي مقارنة بالقضايا المحلية المألوفة لديه (27).

ورغم ذلك، تواجه نظرية ترتيب الأولويات انتقادات بسبب تباين نتائج الدراسات وصعوبة تأكيد دورها في تحديد أولويات الجمهور، نظرًا لغياب علاقة سببية واضحة بين أجندة الإعلام وأجندة الجمهور. ويصعب تحديد مصدر التأثير بسبب تعدد الأجندات (الفردية، والجماعية، والمجتمعية، والمؤسسية) وتداخل عوامل مثل الاتصال الشخصي، وتأثير السياسيين، والخبرات السابقة (28).

ب- التأطير الإخباري وتشكيل التصورات

يُعد التأطير الإخباري (News Framing) إطارًا نظريًا مركزيًا في دراسات الاتصال السياسي؛ إذ يوفر أداة تحليلية قوية لفهم كيفية تشكيل وسائل الإعلام للواقع الاجتماعي والسياسي من خلال التغطية الإخبارية. وتكمن أهمية نظرية التأطير الإخباري في قدرتها على تقديم تفسير عملي ومُنظَّم لكيفية حدوث التأثيرات المعرفية والوجدانية لوسائل الإعلام في الجمهور بمختلف فئاته وخصائصه الديمغرافية (29).

ويُعرّف إرفينغ غوفمان (Erving Goffman) الأطر بأنها "مبادئ تنظيمية تتحكم في الأحداث... وتفاعلها الذاتي معها" (30). بينما يُحدّد روبرت إنتمان (Robert Entman) الإطار بـ "اختيار بعض جوانب الواقع المدرك وجعلها أكثر بروزًا في نصّ تواصلية بطريقة تُعزّز تعريفًا معينًا للمشكلة، أو تفسيرًا سببيًا، أو تقييمًا أخلاقيًا وتوصية بالعلاج" (31). فالأطر الإعلامية تُسهم في بناء أطر الجمهور فيما يتعلق بالموضوعات أو القضايا التي يتم إبرازها في المحتوى الإعلامي. ويعني ذلك -كما أشار إنتمان- إلى أن الأطر تنقسم إلى نوعين: يتعلق الأول بإطار المعالجة الإعلامية والتي يتميز بها النص الإعلامي، بينما يُشير النوع الثاني إلى الأطر التي يتبنّاها الجمهور ويكوّنونها تجاه الحدث أو القضية المطروحة في وسائل الإعلام (32).

وخلافًا للتصور الأولي لغوفمان (1994) الذي يرى التأطير عملية غير واعية تركز على التحولات العفوية للظواهر بين أطر مختلفة، يؤكد الباحثون المعاصرون أن التأطير غالبًا ما يكون عملية مقصودة وترتبط بهياكل اجتماعية وسياسية (33). فوسائل الإعلام تقوم بصياغة "حزمة تفسيرية" تعكس مواقف وأجندات الجهات السياسية والاقتصادية ذات النفوذ؛ مما يؤدي إلى إبراز جوانب معينة من الموضوعات والقضايا وتتجاهل أخرى. وتكتسب هذه العملية أهمية خاصة في سياق الأحداث

المعقدة، مثل الصراعات الدولية والحروب؛ إذ تُبرز وسائل الإعلام جوانب وقضايا معينة، كالمعاناة الإنسانية، وتتجاهل أخرى، مثل الأسباب السياسية أو الاقتصادية؛ مما يعكس تأثير النخب السياسية أو القيم الثقافية ويؤثر في الرأي العام والسياسات العامة.

وقد كشف تحليل مقارن لتغطية حرب العراق، عام 2003، بين صحيفتي "نيويورك تايمز" و"داجنز نيهرتر" (Dagens Nyheter) السويدية عن اختلافات بارزة تعكس السياقات السياسية والإعلامية المتباينة للبلدين؛ إذ ركزت الأولى على إطار الصراع العسكري ومحاربة الإرهاب اعتماداً على المصادر الحكومية والعسكرية الرسمية. في المقابل، اتسمت تغطية الصحيفة السويدية بنبرة ركزت على أطر المسؤولية والاحتجاجات المناهضة للحرب. واستخدمت كلتا الصحيفتين إطار الاهتمام الإنساني، لكن "نيويورك تايمز" ركزت على الجنود الأميركيين، بينما سلّطت "داجنز نيهرتر" الضوء على معاناة المدنيين العراقيين (34).

ج- التحولات الرقمية وإعادة تقييم الأطر النظرية الإعلامية

تُسهّم التحولات الرقمية، عبر منصات التواصل الاجتماعي والذكاء الاصطناعي، في إعادة تشكيل المشهد الإعلامي بشكل جذري؛ مما يؤثر بعمق في نظرتي ترتيب الأجنحة والتأطير الإخباري. لم تعد وسائل الإعلام التقليدية، التي كانت تاريخياً المصدر الرئيسي لتحديد الأولويات الإخبارية وإدارة علاقات القوة والإكراه عبر تدفق أحادي الاتجاه للمعلومات، تحتكر هذه العملية (35). فقد مكّنت منصات التواصل الاجتماعي الأفراد من المشاركة الفعّالة في العملية الإعلامية ليس فقط بوصفهم متلقين سلبيين بل منتجين وناشرين للمحتوى الإعلامي. ويُتيح هذا التحوّل للأفراد، سواء كانوا مواطنين عاديين أو ناشطين، صياغة روايات إعلامية مستقلة قد تتعارض مع الخطابات الرسمية أو تتجاوز القنوات التقليدية التي تخضع للرقابة والتوجيه المؤسساتي (36).

على سبيل المثال، تُشكّل الأنماط الحديثة للتقارير الإعلامية التي تُروّج لما يُسمّى "واقع الحرب كما هو"، تحدياً للتصورات التقليدية عن الحروب والصراعات؛ مما يؤثر بشكل عميق في تشكيل الرأي العام. ويظهر هذا التأثير بشكل خاص في

الحالات التي ينشر فيها الجنود أو المدنيون مقاطع فيديو أو صوراً توثق واقع الحرب عبر منصات التواصل الاجتماعي؛ مما يؤدي إلى فقدان السلطات السيطرة على السرديات الإعلامية وتشكيل التصورات (37). ويُبرز هذا التحول محدودية الأطر النظرية التقليدية للإعلام، التي تفترض سيطرة السلطات على الروايات وتأطير الإعلام لها، ويؤكد الحاجة إلى أطر جديدة تستوعب التأثير المتزايد للإعلام الرقمي على ديناميكيات الحروب والصراعات.

وفي سياق التأطير الإخباري، يطرح الذكاء الاصطناعي تحديات متعددة؛ أولاً: تعميق الرؤية الأحادية للأمر؛ إذ تُنتج الخوارزميات، مثل تلك تُستخدم في "الواتساب"، محتوى متخصصاً يُقيد تنوع الروايات؛ مما يُقوّي الأواصر بين المجموعات المتشابهة فكرياً ويُسهّل تجنّب وجهات النظر المختلفة (38). ثانياً: فقدان السيطرة التحريرية، كما في نظام "بلوسوم" (Blossom) بـ"نيويورك تايمز" -الذي يُعد أداة تقنية طوّرتها الصحيفة لدعم العمل الصحفي- ويُحدّد المحتوى الأنسب. ثالثاً: التأثير الخوارزمي؛ إذ تتنبأ أدوات مثل تلك التي يستخدمها موقع "باز فيد" (BuzzFeed) بالموضوعات الرائجة (39)؛ مما يُثير تساؤلات حول الحيادية. وأخيراً الحاجة إلى أطر نظرية تُفسّر تفاعل الخوارزميات والمستخدمين في صياغة تصورات وإدراكات الجمهور.

كما تُثير البيئة الرقمية الجديدة للإعلام الكثير من التحديات الأخلاقية، من أبرزها انتشار المعلومات المغلوطة والاستقطاب الرقمي، اللذين يؤثران في نظريتي وضع الأجندة والتأطير. فقد باتت الرهانات الأساسية للإعلام في العصر الرقمي مرتبطة أساساً بمدى مصداقية الأخبار المتداولة بسرعة عبر شبكة الإنترنت؛ إذ إن المعلومات والأخبار الزائفة تنتشر بسرعة وعلى نطاق واسع؛ مما يُشوّه عملية تحديد الأجندة (40). هذه التحديات تتطلب أطراً نظرية مرنة تستوعب طبيعة التفاعل بين التكنولوجيا، والمستخدمين، والمؤسسات الإعلامية.

2. تغطية الإعلام الغربي للحرب على غزة والحرب الروسية-الأوكرانية

على الرغم من اختلاف السياق التاريخي والجيوستراتيجي بين الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، والحرب الروسية-الأوكرانية، فإن كلا الصراعين يُشكل نقطة محورية لتحليل الخطاب الإعلامي الغربي حول الحروب والصراعات، ومدى تأثيره

بالتحالفات السياسية والمصالح الإستراتيجية. ترتبط الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة تاريخياً بالحركة الصهيونية وسعيها للسيطرة على الأراضي الفلسطينية بدعم من القوى الغربية. في المقابل، ينبع الصراع في أوكرانيا من تداعيات تفكك الاتحاد السوفيتي، وتسويات ما بعد الحرب الباردة، التي كرّست هيمنة المعسكر الليبرالي بقيادة الولايات المتحدة. رغم هذه الفروق، يتداخل هذان الصراعان مع المصالح الإستراتيجية للدول الغربية؛ مما يوفر أرضية خصبة لمقارنة تغطية وسائل الإعلامية الغربية لهما. فبينما تُقدّم روسيا بوصفها تهديداً إستراتيجياً وتُدان بأشد العبارات، يُمجّد الأوكرانيون بوصفهم مدافعين عن القيم الغربية. أما الفلسطينيون فيتم تمثيلهم بصفتهم "إرهابيين" يُشكّلون تهديداً وجودياً لإسرائيل التي يُعدّها هذا الإعلام الدولة الديمقراطية الحديثة المنبثقة عن الحضارة الغربية. وتصوغ وسائل إعلام غربية بارزة خطاباً يدعم استدامة المشروع الصهيوني على حساب حقّ الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولته وفقاً لمتطلبات المواثيق الدولية.

2.1. الرواية الإعلامية الغربية للحرب الإسرائيلية على غزة

تتجاوز قضية التأطير الإعلامي مجرد التحيز في الأخبار إلى دور وسائل الإعلام في إعادة صياغة الواقع وإكساب الأحداث دلالات محددة. في هذا الإطار، تبنّت غالبية وسائل الإعلام الغربية الرئيسة وصف القادة الإسرائيليين لعملية "طوفان الأقصى" 2023 منذ بدايتها بأنها "عمل إرهابي" لربط المقاومة الفلسطينية بـ"الإرهاب". ووصفت وسائل إعلام مثل "سي أن أن" (41) و"فوكس نيوز" (42) المقاتلين الفلسطينيين بـ"الإرهابيين"، بينما اكتفت "الواشنطن بوست" (43) و"بي بي سي" (44) بتسميات مثل "المتشددين" أو "المسلحين".

لذلك، يُمثّل الإعلام الغربي الصراع بوصفه نزاعاً بين إسرائيل و"جماعة إرهابية"، وليس صراعاً مع الشعب الفلسطيني الذي يُقاوم الاحتلال الإسرائيلي لأراضيه. ويركز هذا التمثيل على عزل حماس عن القضية الفلسطينية وتصويرها كياناً يفرض سيطرته على غزة قسراً. ومن ثم، يهدف وسمّ الإعلام الغربي للمقاومة الفلسطينية بـ"الإرهاب" إلى طمس حقّ الشعب الفلسطيني في مقاومة احتلال أراضيه، وهو حقّ كفلته القوانين الدولية، مثل المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة، وقرار الجمعية العامة رقم 3236 لعام 1974.

ويقوم الإعلام الغربي أيضاً بتقديم القضية الفلسطينية بصورة مُجزّأة ومُختزلة لطمس سياقها التاريخي والجغرافي دعماً للرواية الإسرائيلية. ووفقاً لمركز رصد وسائل الإعلام، وَجَّهَتْ بعض الدلائل الإرشادية التحريرية - في غرف أخبار وسائل إعلام غربية - الصحفيين إلى تجنّب استخدام اسم فلسطين، ومن بين هذه المؤسسات وكالة الأسوشيتد برس، وهيئة الإذاعة البريطانية (بي بي سي) التي نصّت إرشاداتها التحريرية على تجنّب إطلاق اسم فلسطين على غزة أو الضفة الغربية؛ حيث تعد فلسطين طموحاً "سياسياً أو كياناً تاريخياً وليس واقعاً جيوسياسياً حالياً". وأظهر تحليل كميّ لأكثر من 25 ألف مقال إلكتروني، نُشر بين 7 أكتوبر/ تشرين الأول و7 نوفمبر/ تشرين الثاني 2023، أن عبارة "حرب إسرائيل-حماس" هيمنت على الإشارات إلى مصطلحات "إسرائيل-غزة" و"فلسطين". وكان من المؤشرات البارزة على افتقار تغطية القنوات الغربية للسياق التاريخي والسياسي لهذا الصراع هو الندرة الملحوظة في استخدام مصطلحي "فلسطين" أو "الفلسطينيين" في مقالاتها الإخبارية. فقد أظهر التحليل أن 76٪ من هذه المقالات (18920 مقالة)، التي تضمنت إشارات إلى "إسرائيل"، و"حماس" أو "غزة"، لم تتضمن أي إشارة إلى "فلسطين" أو "الفلسطينيين". أما في 24٪ من المقالات التي ذُكر فيها اسم "فلسطين" أو "الفلسطينيون"، فلا يمكن الجزم بأنها قدمت سياقاً كافياً يعكس التعقيدات التاريخية والسياسية للصراع الفلسطيني-الإسرائيلي(45).

كما يمتد هذا التجزئ والطمس والتشويه إلى البعد الجغرافي من خلال تسمية الصراع بـ"حرب إسرائيل-غزة"؛ إذ ثمة اختزال في هذه التسمية للجغرافيا السياسية للأراضي الفلسطينية. فالتركيز على غزة بمعزل عن الضفة الغربية والقدس الشرقية يتجاهل الترابط السياسي والاجتماعي بين هذه المناطق التي تُشكّل معاً الأراضي الفلسطينية المحتلة(46). ويُعيّب هذا التضييق والاختزال معاناة الضفة الغربية من الاستيطان والقدس من سياسات التهويد، ويحوّل الصراع إلى نزاع محلي محدود بدلاً من قضية تحرّر وطني شامل.

وفي هذا الإطار، تُبرز دراسة للباحث الأميركي، ويليام يومانز (William Youmans)، انحياز الخطاب الإعلامي الغربي للرواية الإسرائيلية في تغطية الحرب على غزة، من خلال دَعْمِ صانعي الأخبار في قنوات "أن بي سي" (NBC)، و"سي بي أس"

(CBS)، و"أيه بي سي" (ABC)، و"فوكس نيوز". وتجلّى ذلك في تحليل 51 حلقة من البرامج الحوارية التي بثتها هذه القنوات خلال الأشهر الثلاثة الأولى لتغطيتها الحرب على غزة. وكشفت الدراسة أن القنوات استضافت 120 شخصية أميركية من أصل 140 ضيفاً الذين كان أغلبهم مسؤولين حكوميين في الحقبة الرئاسية لجو بايدن أو الحكومات الأميركية السابقة. كما شكّل الإسرائيليون ثاني أكثر الجنسيات استضافة بعد الأميركيين؛ إذ كانت الآراء المؤيدة لإسرائيل أكثر بخمس مرات من الآراء المؤيدة لفلسطين. فعلى سبيل المثال، ذُكرت كلمة الاحتلال 15 مرة فقط في هذه البرامج، غالباً من ضيوف عرب، بينما وردت كلمة "الرهائن" 529 مرة، بمعدل 10 مرات لكل برنامج. أما مصطلح "الإبادة الجماعية" فذكر 23 مرة، واستُخدم مرة واحدة فقط للإشارة إلى السلوك الحربي لإسرائيل في غزة، رغم تأييد العديد من العلماء والمحامين الدوليين لاعتبار الحصار والقصف الإسرائيلي لقطاع غزة إبادة جماعية، وهو ما أكدته محكمة العدل الدولية التي عدّت الشكوى المقدمة لها من طرف جنوب إفريقيا ضد إسرائيل ذات مصداقية في هذا الصدد(47).

ويخلص الباحث إلى أن غياب ضيوف فلسطينيين عن هذه القنوات للتعبير عن آرائهم حول الحرب، إضافة إلى توجه المسؤولين في إدارة بايدن والمشرّعين الديمقراطيين المتماهين مع السياسات الإسرائيلية نحو نشر رسائل مؤيدة للحرب على قطاع غزة، قد أسهم في بناء سرديات إعلامية في هذه القنوات منحازة لإسرائيل دون مراعاة للحقائق على الأرض في غزة، وجرائم الحرب التي يرتكبها الجيش الإسرائيلي(48). لقد شكّل استخدام اللغة أداة رئيسية في تحيز الإعلام الغربي لصالح السردية الإسرائيلية في تغطيته للحرب على قطاع غزة. وتظهر الخطابات كيف يتم استخدام مصطلحات مختلفة لوصف أطراف هذا الصراع وضحاياهم حسب هويتهم؛ إذ يستخدم الإعلام الغربي لغة المبني للمجهول عند الحديث عن الضحايا الفلسطينيين مقابل استخدام لغة مباشرة عند الحديث عن الضحايا الإسرائيليين(49). فقد أكد موقع "ذا إنترسبت" (The Intercept) في تحليله لتغطية الحرب على غزة بصحيفة "نيويورك تايمز"، و"الواشنطن بوست"، و"الوس أنجلوس تايمز"، أن تغطية هذه الصحف تميل إلى تحيُّز منهجي ضد الفلسطينيين من خلال اللغة المستعملة؛ إذ ركزت اهتمامها بشكل غير متناسب على الضحايا الإسرائيليين، مستخدمة لغة ذات طابع إنساني عاطفي لوصف

مقتل الإسرائيليين ("ذبح"، "مجزرة"، "مروع")، في حين لم يُقدّم الفلسطينيون بنفس المستوى من التغطية أو الوصف التفصيلي لضحاياهم(50).

لذلك، تُغيّب الصورة الإنسانية للفلسطينيين في الخطاب الإعلامي الغربي؛ إذ تظل العدسة الاستعمارية، المُشَبَّعة بمفاهيم "التفوق الأبيض" و"كراهية الإسلام"، هي الإطار المهيمن الذي تُشكّل من خلاله الدول الغربية، ومؤسساتها ووسائل إعلامها، رؤيتها للصراع الفلسطيني-الإسرائيلي. ويعكس هذا النهج أطروحة إدوارد سعيد في كتابه: "الاستشراق"(51)، والتي تكشف كيف يصنع الغرب "الآخر" الشرقي بوصفه كياناً مُتخلفاً ومُختلفاً لتعزيز سلطته الثقافية والسياسية، وتبرير سياساته الاستعمارية من خلال تمثيل الشرق والفلسطينيين تهديداً يحتاج إلى الاحتواء أو القمع. لذلك فالمقاومة في الأراضي الفلسطينية المحتلة في نظر هنري ليفي (Henri Lévy) ليست إلا أحد أوجه العداء الحضاري للغرب وقيمه، الذي تنتمي إليه إسرائيل، بمعنى أن أي خسارة لإسرائيل هي خسارة للغرب(52).

2.2. الخطاب الإعلامي الغربي والحرب الروسية-الأوكرانية

يُقدّم الخطاب الإعلامي الغربي حول الحرب الروسية-الأوكرانية نموذجاً غنياً لتطبيق أطروحة نورمان فيركلوف في كتابه: "الخطاب والتغيير الاجتماعي"، التي تؤكد أن الخطاب بوصفه ممارسة اجتماعية يُشكّل الهويات والعلاقات السلطوية والديناميات الاجتماعية ويعكسها في آن واحد. ويرى فيركلوف أن الخطاب يتفاعل على ثلاثة مستويات: النص (اللغة والصورة)، والممارسة الخطابية (إنتاج النصوص واستهلاكها)، والممارسة الاجتماعية (السياقات الأوسع التي يتشكل فيها الخطاب)(53).

على المستوى النصي، كما يوضح فيركلوف، تُستخدَم اللغة والصورة لإنتاج إطار تأويلي يوجّه تفسير الجمهور. وفي هذا الإطار يُظهر الخطاب الإعلامي الغربي تنوعاً في الإستراتيجيات اللغوية والمرئية التي تُوظف لتشكيل الروايات؛ إذ مع اندلاع الحرب الروسية-الأوكرانية في فبراير/شباط 2022، انساق وراء السردية الرسمية للدول الغربية حول هذه الحرب، متجاهلاً دعوات العديد من الأطراف الدولية لإيجاد حلٍّ سلميٍّ لها(54). في غضون أقل من شهر، وبناء على مقترحات من الجانب الأوكراني، توصل الطرفان، الروسي والأوكراني، إلى مسودة اتفاق إسطنبول

لإنهاء هذه الحرب، تَضَمَّنَتْ حياذ أوكرانيا، مع ضمانات أمنية دولية، ومعالجة قضية دونباس عبر الحوار، وتأجيل مناقشة وضع القرم، وانسحاب القوات الروسية. لكن تراجعت أوكرانيا عن مسوِّدة هذا الاتفاق تحت ضغط الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا، اللتين وعدتا كيف بالدعم العسكري والمالي لتعزيز استمرار الصراع بهدف هزيمة روسيا وإضعافها إستراتيجياً. وبدلاً من تسليط الضوء على إمكانيات الحلِّ الدبلوماسي وتحليل أسباب نَعَثَرِهِ، مالت وسائل الإعلام الغربية إلى تبني خطاب تهويلي يركز على "الخطر الروسي" (55)، وذلك لتبرير استمرار الصراع والدفع نحو مواصلة وتكثيف توريد الأسلحة إلى أوكرانيا (56). هذا الخطاب، بحسب فيركلوف، يُظهِر كيف تُشكِّل اللغة هويات "الضحية" و"المعتدي"؛ إذ تُستخدَم عبارات مثل "الخطر الروسي" و"صور الدمار وقصص اللاجئين الذين أُجْبِرَهُم الغزو الروسي على ترك ديارهم" لتعزيز التصعيد العسكري؛ مما يوجِّه الرأي العام نحو قبول الحرب وسيلةً لتحقيق النصر الإستراتيجي على روسيا، وتحمل أعباء العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها.

لذا، من الثوابت التي أصبحت شبه مستقرة في الخطاب الإعلامي الغربي لتغطية العديد من الحروب والصراعات إضفاء الطابع الأخلاقي عليها، ولم تكن الحرب الروسية-الأوكرانية استثناءً من ذلك. فقد قدَّم الإعلام الغربي هذه الحرب ليس بوصفها صراع مصالح بين طرفين، بل صراعاً بين الخير والشر، والمبالغة في "شَيْطَنَةِ" الطرف الآخر، وبناء صورة عنه تجعله تجسيدا لكل قيم الشر والتخريب والتدمير (57). وفي هذا السياق، تَبَرَّزَت التغطية الإعلامية الغربية للحرب الروسية-الأوكرانية نموذجاً يعتمد على استدعاء سجل لغوي مكثف للمفردات والرموز التاريخية، متجاوزاً بذلك مجرد الإشارة إلى حقبة الحرب الباردة ليشمل استعارات أعمق. ويعكس هذا التوجه توظيفاً إستراتيجياً للخطاب الإعلامي؛ إذ تُقَبَّسُ العبارات من سجلات الصراعات السابقة وتُسَقَطُ نوازعها على المواجهة بين روسيا وأوكرانيا. ويتضح ذلك جلياً في التباين بين السرديات المتنافسة، فبينما تُسلِّطُ تقارير إعلامية غربية، مثل شبكة (بي بي سي)، الضوء على تصوير الإعلام الروسي لأوكرانيا كياناً موالياً للنازية، مستندة إلى مواقف رسمية روسية تدين تصويت أوكرانيا والولايات المتحدة ضد قرار أممي يدين تمجيد النازية، تُقدِّمُ المعالجات الإعلامية الغربية الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، في صورة "هتلر الجديد"، محذرة من تداعيات سياساته التوسعية على الأمن العالمي (58).

ويشير هذا التوظيف المتبادل للاستعارات التاريخية إلى محاولة لتأطير الصراع ضمن سرديات مألوفة تهدف إلى تشكيل الرأي العام وتبرير المواقف السياسية من خلال ربط الأحداث الراهنة بسوابق تاريخية ذات دلالات أيديولوجية، ومن ثم تعزيز الشرعية الذاتية وتشويه صورة الخصم.

على مستوى الممارسة الاجتماعية، يُبين فيركلوف أن الخطاب يعكس علاقة السلطة ويُسهّم في إعادة إنتاجها. وفي هذا السياق تُظهر السردية التي تُقدّمها وسائل الإعلام الغربية والتقارير السياسية المتعلقة بالحرب الروسية-الأوكرانية ثنائية استقطابية بين الشرق والغرب تُجسّد صراعًا وجوديًا بين أمة أوكرانية تسعى إلى تأكيد هويتها الوطنية واستقلالها الثقافي والسياسي والتحرر من إرث الاتحاد السوفيتي، وبين قوة روسية تهدف إلى استعادة نفوذها الإقليمي وإحياء هيمنتها التاريخية على أوروبا الشرقية (59). ويُعزّز تلقي هذه النصوص من قِبَل الجماهير الانقسامات الأيديولوجية؛ إذ يميل الجمهور الغربي لقبول السردية التي تُقدّم الحرب صراعًا بين الديمقراطية والحرية (الغرب/أوكرانيا) والاستبداد (روسيا)، بينما يتبنّى الجمهور الروسي رواية "الدفاع عن الأمن القومي". هذا التفاعل بين إنتاج النصوص واستهلاكها يُظهر كيف يُشكّل الخطاب الإعلامي التصورات الاجتماعية ويُعيد إنتاج الهياكل الأيديولوجية.

ولذلك تُبرز الرواية الإعلامية الغربية الصراع بوصفه تنافسًا بين تطلعات أوكرانيا للاندماج في الفضاء الأوروبي وحلف شمال الأطلسي، وسعي روسيا لاستعادة هيمنتها الإقليمية. ومع ذلك، يغفل هذا التمثيل السياقات الجيوسياسية الأوسع التي أسهمت في تصعيد الصراع. فقد أثار توسّع حلف شمال الأطلسي شرقًا بعد الحرب الباردة، والذي شمل دول البلطيق وبولندا ثم السويد وفنلندا، مخاوف روسية من التطويق الإستراتيجي، لاسيما في ظل تقارب أوكرانيا مع الحلف. هذه الديناميكيات لا تُبرّر بأي حال التدخل العسكري الروسي في أوكرانيا، لكنها توضح أن الصراع ليس مجرد صراع ثقافي أو قومي، بل نتاج تفاعلات جيوسياسية معقدة تتضمن توازنات القوى الإقليمية، والمصالح الاقتصادية، والتي كانت أساسًا لتدخلات عسكرية للقوى الغربية في العديد من مناطق العالم، كما أُشير إليها سابقًا رغم تغليفها بمبررات أخلاقية.

على مستوى الممارسة الاجتماعية، كما يوضح فيركلوف، يُسهّم هذا الخطاب في تعزيز علاقات السلطة الجيوسياسية؛ إذ يُعيد إنتاج هياكل الهيمنة الغربية عبر تمثيل

الدول الغربية وتحالفاتها السياسية (الاتحاد الأوروبي) والعسكرية "النيتو" رمزاً للدفاع عن الديمقراطية والحرية لتبرير تقديم الدعم المادي والعسكري لأوكرانيا، بينما يتم شَيِّطَنَة روسيا بوصفها قوة إمبريالية ينبغي مواجهتها لكبح جماح "طموحاتها التوسعية" في شرق أوروبا.

2.3. تحليل مقارن لتأطير الإعلام الغربي لحربي أوكرانيا وغزة

اعتمد تأطير الخطاب الإعلامي الغربي للحرب الروسية-الأوكرانية، والحرب الإسرائيلية على غزة، مجموعة من المفاهيم والتوصيفات لأطراف الصراع تعكس حالة التضامن مع أوكرانيا بوصفها تُمثِّلُ خط الدفاع عن قيم الحضارة الغربية، في مقابل حالة التناقض مع قضية الشعب الفلسطيني الذي يُقدِّمه الإعلام الغربي بوصفه "الأخر" الذي يُشكِّلُ تهديداً لهذه القيم. فقد شاعت في صحف مثل "وول ستريت جورنال" (The Wall Street Journal) و"نيويورك تايمز" الأميركيين، و"فايننشال تايمز" (The Financial Times) و"الغارديان" البريطانيين، مصطلحات مثل "الغزو الروسي" و"الاحتلال الروسي". كما وُصِفَ المدنيون الأوكرانيون الذين يحملون السلاح بـ"مقاتلي المقاومة"، وأُطْلِقَ على الأوروبيين الذي توجَّهوا للقتال في أوكرانيا ضد روسيا لقب "المقاتلين المتطوعين". في المقابل، تعمَّدت أجندة الإعلام الغربي تأطير المقاومة الفلسطينية وربطها بـ"الإرهاب"، ونزع الصفة الإنسانية عنها، وتنفي عن المحتل الإسرائيلي صفة الاحتلال والعدوان(60).

وركَّز الإعلام الغربي بشكل كبير على قضية اللاجئين الأوكرانيين، وعَدَّها عمليات تهجير قسري وتطهير عرقي تستوجب تحميل روسيا المسؤولية الجنائية الدولية، وعلى النقيض من ذلك يتم وصف التهجير القسري والتطهير العرقي، الذي تُمارسه إسرائيل بحق الشعب الفلسطيني منذ عام 1948 في الإعلام الغربي، بـ"عمليات الإخلاء"، في محاولة لتمثيل المسألة وتقديمها في سياق "نزاع قانوني على الملكية" يمكن أن يَحْدُثَ بين أي مالك ومستأجر في أي مكان بالعالم. ويهدف هذا التوصيف إلى تجنُّب الاستحقاقات القانونية الدولية التي تدين إسرائيل من جهة، وتُقَوِّضُ حَقَّ الشعب الفلسطيني في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي من جهة أخرى(61).

وفي هذا الإطار، تُظْهِرُ مثلاً المقارنة المتعلقة بتغطية صحيفة "نيويورك تايمز" للحرب الروسية-الأوكرانية(62)، والحرب على غزة، تحيزاً منهجياً واضحاً يكشف دور هذه

الصحيفة أداة لتوجيه الرواية الإخبارية بما يتلاءم مع الأجندة السياسية الأميركية. فبينما تستخدم الصحيفة لغة عاطفية وشديدة الإدانة لوصف ما تُعده "جرائم الحرب الروسية"، مثل مصطلحات "مذبحة" و"رعب"، فإنها تتبنى نهجًا مغايرًا تمامًا فيما يخص تغطية الأعمال العسكرية الإسرائيلية في غزة؛ حيث تميل إلى التبرير أو التعيم على طبيعة هذه الجرائم، أو استخدام لغة محايدة تُخفف من وطأتها(63). ولا يقتصر هذا التباين على وصف جرائم الحرب فحسب بل يمتد إلى تمثيل المقاومة، فبينما تُقدّم المقاومة الأوكرانية بوصفها عملاً بطوليًا وشجاعًا يستحق الدعم العسكري، تُبرز المقاومة الفلسطينية بوصفها "عمليات إرهابية" تعمل أو تنشط بين المدنيين؛ مما يوفر مُبررًا ضمنيًا للأعمال العسكرية الإسرائيلية ضد المدنيين الفلسطينيين. علاوة على ذلك، تُثير الصحيفة الحاجة الملحة لتزويد أوكرانيا بالأسلحة، وتُغطي بعمق الجوانب الثقافية التي تُحدق بها الأخطار، بينما تتجاهل بشكل ملحوظ الحاجة المماثلة للمقاومة الفلسطينية، وتُغض الطرف عن محو الثقافة الفلسطينية(64).

وعلى سبيل المقارنة، ونظرًا لكون الخطاب الإعلام الغربي عادة ما يركز في تغطيته للحروب والصراعات على قضايا الأطفال والصحفيين، فإنه رغم أن عدد الأطفال الفلسطينيين الذين قُتلوا خلال الأسبوع الأول من الحرب على غزة، فاق عدد الأطفال الذين قُتلوا خلال العام الأول من الحرب الروسية-الأوكرانية، فإن صحفًا مثل "نيويورك تايمز"، و"الواشنطن بوست"، و"الوس أنجلوس تايمز"، نشرت قصصًا متعاطفة متعددة تُسلط الضوء على معاناة الأطفال في أوكرانيا خلال الأسابيع الستة الأولى من الحرب، بينما اقتصرت تغطية قتل ومعاناة الأطفال الفلسطينيين على تقرير واحد في "نيويورك تايمز" وعمود في "الواشنطن بوست". وبنفس الطريقة ركزت هذه الصحف على المخاطر التي يُواجهها الصحفيون في أوكرانيا (6 قتلى) من خلال مقالات عديدة، بينما تجاهلت إلى حد كبير مقتل 48 صحفيًا في غزة خلال نفس الفترة(65) والذين بلغ عددهم حاليًا 262 صحفيًا(66)، بل إن بعض الصحف الغربية، مثل صحيفة "بيلد" (BILD) الألمانية، وصفت اغتيال مراسل قناة الجزيرة، أنس الشريف، بـ"إرهابي في زي صحفي". ويهدف هذا التوصيف المُتَحَيِّز، وفقًا لهانو هاوينشتاين (Hanno Hauenstein)، إلى تجريد الصحفيين من صفتهم المدنية؛ ما يُبرر استهدافهم؛ مما يعكس دور الإعلام الألماني في تبرير استهداف الصحفيين الفلسطينيين في غزة(67).

ويُبرز التباين في السرديات الإعلامية والسَّجل اللغوي في تغطية الإعلام الغربي للحرب على غزة مقارنة بالحرب الروسية-الأوكرانية، كما هو مُبيَّن في الجدول (رقم 1)، ازدواجية المعايير التي تحكم خطاب هذه الوسائل. كما أن هذا الاختلاف في التوصيف ليس مجرد مسألة لغوية بل يعكس إستراتيجية مقصودة تُستخدَم فيها اللغة (المصطلحات والمفاهيم) أدوات لتعزيز تطبيق القانون الدولي في سياق الحرب الروسية-الأوكرانية، بينما تُنكَّر هذه القواعد في السياق الفلسطيني والحرب على غزة.

جدول (1): مقارنة بين مصطلحات التغطية في وسائل الإعلام الغربية للحرب على غزة والحرب الروسية-الأوكرانية(68)

الفئة	المصطلح في فلسطين	سياق الاستخدام	المصطلح في أوكرانيا	سياق الاستخدام وتأثيرها
طبيعة الصراع	حرب إسرائيل-حماس	يُستخدم في وسائل إعلام غربية، مثل وكالة الأسوشيتد برس، وهيئة الإذاعة البريطانية (بي بي سي) للإشارة إلى الوضع بوصفه صراعاً متبادلاً بين طرفين متساويين، متجاهلاً سياق الاحتلال الإسرائيلي منذ 1948.	الغزو الروسي	يُستخدم في وسائل إعلام عالمية، مثل رويترز والغارديان، لتسليط الضوء على روسيا التي تقوم بالاعتداء وأوكرانيا التي تُمثِّل الضحية.
العمليات العسكرية	هجمات إرهابية	تُوصف بها عمليات المقاومة الفلسطينية، مثل "طوفان الأقصى" (2023)، في وسائل الإعلام، مثل فوكس نيوز؛ مما يُجرِّدها من شرعيتها في حقِّ مقاومة الاحتلال.	المقاومة/الدفاع عن النفس	يُستخدم لوصف العمليات الأوكرانية ضد القوات الروسية، مثلاً في فرانس 24؛ مما يمنحها شرعية قانونية، وطابعاً بطولياً.
				نفس الفعل (مقاومة قوة محتلة) يُصنَّف "إرهابياً" في فلسطين، و"بطولة" في أوكرانيا؛ مما يُضعف الحقَّ الفلسطيني.

<p>"أضرار جانبية" تُقَلَّل من وطأة الجرائم المحتملة في فلسطين، بينما "ضحايا جرائم الحرب" يُعزِّز الدعوات الحقوقية والسياسية للمساءلة في أوكرانيا.</p>	<p>يُستخدَم لوصف ضحايا القصف الروسي، مثل مدينة بوتشا (2022)، في وسائل مثل الغارديان؛ مما يُبرز معاناة المواطنين الأوكرانيين ويُحمِل روسيا المسؤولية الجنائية.</p>	<p>مدنيون أبرياء/ ضحايا جرائم الحرب</p>	<p>يُشار بهذا المصطلح إلى الضحايا الفلسطينيين في وسائل الإعلام الغربية، مثل نيويورك تايمز؛ مما يُقلِّل من المسؤولية الإسرائيلية تجاه الانتهاكات التي يرتكبها جيش الاحتلال ضد الفلسطينيين.</p>	<p>أضرار جانبية</p>	<p>الضحايا</p>
<p>"الدفاع عن النفس" يمنح إسرائيل مُنبراً أخلاقياً، بينما إدانة روسيا المطلقة تُعزِّز السردية الحقوقية لأوكرانيا.</p>	<p>يُوصف به القصف الروسي، مثلاً في سكاى نيوز؛ مما يُلغي أي مُبرر قانوني لروسيا.</p>	<p>عدوان غير مبرر</p>	<p>يُستخدَم لتبرير العمليات الإسرائيلية، مثل قصف غزة (2023)، في وسائل الإعلام الغربية، مثل وول ستريت جورنال، رغم أن الحصار يُعد عقاباً جماعياً (المادة 33، اتفاقية جنيف).</p>	<p>حق الدفاع عن النفس</p>	<p>المبرر القانوني</p>

يعكس هذا التناقض في خطابات الإعلام الغربي ازدواجية واضحة في التعامل مع القانون الدولي وقرارات المؤسسات الدولية؛ إذ تُبرز بعض الوسائل قرارات الأمم المتحدة والمحاكم الدولية وتوصيفاتها المنددة بالغزو الروسي لأوكرانيا في تغطيتها الإعلامية لهذه الحرب، وتستضيف في برامجها الحوارية ضيوفاً يدعمون هذه القرارات، مثل مذكرة اعتقال الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، الصادرة عن المحكمة الجنائية الدولية، لكنها في الوقت نفسه تتخذ مواقف مترددة أو متحفظة تجاه القرارات والتوصيفات الصادرة عن الجهات ذاتها التي تدين العدوان الإسرائيلي على غزة. وتُسلط الضوء على تشكيك المسؤولين الإسرائيليين والأميركيين في هذه القرارات أو حتى رفضهم لها وإدانتهم إياها. على سبيل المثال، في سياق تناولها

لانهييار "الأمن الغذائي" في قطاع غزة أظهرت وسائل الإعلام الغربية تحيزاً واضحاً للسردية الإسرائيلية وتجنبت في البداية استخدام مصطلحات قانونية دقيقة مثل "مجاعة" أو "تجويع"، وفضلت عبارات وتوصيفات فضفاضة، مثل "نقص الغذاء" أو "أزمة غذائية"، بهدف التخفيف من وقع المأساة وإبعاد المسؤولية عن الجاني (69). لكن بعد إقرار الأمم المتحدة بوجود مجاعة من صنع الإنسان في غزة تتحمل مسؤوليتها إسرائيل (70)، بدأت وسائل الإعلام الغربية الكبرى مثل "سي أن أن" و"بي بي سي" تتبنى هذا التوصيف، مع إبراز وجهات نظر المسؤولين الإسرائيليين والأميركيين المشككة في مصداقية تقرير الأمم المتحدة بهذا الخصوص (71). وينسحب هذا النهج كذلك على مذكرة الاعتقال الصادرة عن المحكمة الجنائية الدولية بحق رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، ووزير الدفاع السابق، يوآف غالانت، بتهم ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. وتعكس هذه الازدواجية في الخطاب الإعلامي الغربي استمرار البنية الفكرية الاستعمارية الغربية التي تحتكر وضع المعايير الأخلاقية وتطالب الآخر بالخضوع لها دون مناقشة أو نقد. وعلى الرغم من التباين في الخطاب الإعلامي الغربي بشأن الحرب الروسية-الأوكرانية، والحرب الإسرائيلية على غزة، فإن تحليل هذا الخطاب يكشف عن نزعته إلى تغييب السياق التاريخي لهاتين الحربين. ويتجلى ذلك في ربطهما بأحداث آتية دون التعمق في أسبابها التاريخية الجذرية أو دور الدول الغربية في تأجيجها أو التأثير في مساراتها.

3. دور الإعلام الرقمي في مواجهة الخطاب الإعلامي الغربي

عرف المشهد الإعلامي العالمي خلال العقدين الأخيرين تحولات عميقة نتيجة التوسع السريع في استخدام الإنترنت ومنصات التواصل الاجتماعي وأخيراً تقنية الذكاء الاصطناعي. لم يعد الإعلام محصوراً ضمن إطار المؤسسات التقليدية، بل تحوّل إلى فضاء يُتيح للأفراد والجماعات فرصاً غير مسبقة للمساهمة في صياغة الخطاب العام. وفي هذا الإطار، برز الإعلام الرقمي أداة فعّالة في تحدي السرديات الإعلامية المهيمنة، لاسيما تلك التي تُروّجها وسائل الإعلام الغربية، والتي كثيراً ما تتسم بالتحيز أو التشويه في تغطيتها للأحداث الجيوسياسية العالمية المعقدة.

أدت وسائل التواصل الاجتماعي، التي أصبحت تُمثل المصدر الرئيسي للمعلومات خصوصاً لفئة الشباب (72) طوال العقد الماضي، دوراً محورياً في إعادة تشكيل مسار الأحداث السياسية والاقتصادية الجارية على الصعيد العالمي، والذي بلغ ذروته مع اندلاع الصراع الروسي-الغربي في أوكرانيا؛ إذ جرى توظيفها من قبل الشركات المالكة لها لتعزيز روايات مناهضة لروسيا. وأسهم ذلك في تشكيل رأي عام غربي واسع النطاق تَبَنَّى إلى حدٍ كبير السردية الغربية بشأن هذا الصراع (73).

تُمثل الحرب الروسية-الأوكرانية أول صراع عسكري كبير يندلع في عصر هيمنة منصات التواصل الاجتماعي؛ إذ استثمر طرفا النزاع هذه المنصات لنشر روايتهما وسرديتهما حول الأحداث. لقد استخدم الأوكرانيون هذه المنصات أداةً إستراتيجيةً لمواجهة الغزو الروسي، من خلال توثيق النزاع وتعبئة التضامن الدولي. منذ بداية الحرب، ومع أحداث "مذبحة" بوتشا عام 2022، اعتمد الأوكرانيون منصات، مثل إكس، وإنستغرام، وريديت، وتيلغرام، وتيك توك، لنشر لقطات ميدانية وروايات شخصية تعكس البُعد الإنساني للحرب (74). تُوثق هذه المحتويات، مثل فيديو لفتاة في ملجأ في تشيرنيهيف تحت القصف الروسي وأمام أنقاض المباني السكنية المدمرة، معاناة المدنيين ومقاومتهم؛ مما يُحفز التواصل العاطفي والتعاطف الدولي مع القضية الأوكرانية (75).

تتجاوز هذه الجهود مجرد التوثيق؛ إذ تُسهم في بناء علاقات عاطفية مع الجمهور الدولي عبر منصات الوسائط القصيرة، مثل تيك توك؛ إذ يستخدم مبدعو المحتوى التعليقات الساخرة أو الهويات المشتركة لتعزيز الوعي وجعل دعم أوكرانيا يُشبه دعم صديق مقرب (76). هذه الإستراتيجيات لا تُعزز التضامن فحسب، بل تُقاوم التَحَسُّس تجاه المعاناة الأوكرانية، وتدعم السَّجَل التوثيقي للنزاع؛ مما قد يُشكل أدلةً لاتهامات بجرائم الحرب. وبهذا، تُمثل وسائل التواصل الاجتماعي فضاءً حيويًا للأوكرانيين لتعزيز المقاومة الداخلية، وكسب الدعم الخارجي، وتشكيل الروايات التاريخية للحرب (77).

لكن على النقيض من هذا، وفي إطار مواجهة سردية الخطاب الإعلامي الغربي تجاه تدخلها العسكري في أوكرانيا، استخدمت روسيا الإعلام الرقمي لنشر سرديتها والتأثير في الصورة العامة للأطراف المعنية، مستفيدة من خبراتها في مجال الدعاية

ومن الإمكانيات التي توفرها التقنيات الرقمية الحديثة. فقد أنشأت شبكة إلكترونية تعمل على نشر رسائلها عبر منصات التواصل الاجتماعي، وبالتركيز على تقديم ما تُسمِّيه "العملية العسكرية الخاصة" استجابة للانتهاكات التي تُمارسها أوكرانيا بحق الأقلية الروسية، من خلال تصوير إقليم دونباس بوصفه "الضحية"، وأوكرانيا في موقع "العدو" (78).

وعلى الرغم من احتلال روسيا للأراضي الأوكرانية، فإنها استغلت وسائل التواصل الاجتماعي لتعزيز المشاعر المناهضة للغرب، لاسيما في الدول التي عاشت استعماراً غربياً قاسياً، مثل بعض دول القارة الإفريقية وأميركا اللاتينية، مستفيدة من الذاكرة التاريخية الصادمة وإثارة الغضب تجاه السياسات الغربية الحالية التي تُدرك أنها استمرار لمنطق الهيمنة (79). وفي هذا السياق، يُفسّر إيمانويل تود (Emmanuel Todd)، في كتابه "هزيمة الغرب"، ضمن إجابته على سؤال "لماذا اختار بقية العالم روسيا؟" ولماذا تجاهل الجنوب العالمي (أو الأغلبية العالمية) العقوبات الغربية المفروضة على روسيا في الأزمة الأوكرانية؟ بأن هذه الأغلبية لم تُعد ترى في الغرب حاملاً للديمقراطية والحرية، بل مجموعة من الأوليغارشيات الليبرالية التي تحتقر الفقراء وتُمارس شكلاً جديداً من الاستعمار عبر آليات العولمة الاقتصادية والثقافية (80). لذلك ركزت روسيا في سعيها للتأثير على الخطاب العام الدولي، وإعادة صياغة فهم هذا الصراع بما يتوافق مع مصالحها القومية، على تقديم عملياتها العسكرية في أوكرانيا عبر وسائل التواصل الاجتماعي كإستراتيجية تهدف إلى مواجهة ومقاومة ما تُعده تهديداً من القوى الغربية، وخاصة الولايات المتحدة، التي تستخدم أوكرانيا -بحسب السردية الروسية- أداة لتطويق روسيا إستراتيجياً. وبهذا تتحوّل السردية الروسية إلى مرآة تعكس رفض بقية العالم للهيمنة الغربية، وتؤكد رغبته في عالم متعدد الأقطاب يحمي سيادته ويستعيد توازنه التاريخي.

وفي سياق الحرب الإسرائيلية على غزة، تصاعدت التحديات التي يُواجهها المحتوى الرقمي الفلسطيني في بداية الصراع؛ إذ تعرّض لقيود متنوعة وممنهجة على منصات التواصل الاجتماعي؛ مما زاد من تحديات التعبير الرقمي (81). وتكاد هذه الإستراتيجيات تكون غير قابلة للحصر كمياً أو مضمونياً، بما في ذلك عمليات الحذف، والحظر، والإلغاء، والتبليغ، بالإضافة إلى رفض استخدام

مصطلحات وعبارات محددة، مثل "الشهيد" أو القدس عاصمة فلسطين"، وغيرها من العناصر الخطابية التي تتشكل في الأزمات والحروب تحت ما يُعرف بالوسوم (الهاشتاقات). وقد امتد التضييق إلى منع إنتاج المحتوى نفسه؛ إذ تعتمد سلطات الاحتلال الإسرائيلي تدمير البنية التحتية الرقمية، ومحاصرة الناشطين والمدونين والصحفيين الفلسطينيين، ومصادرة أدوات عملهم، واعتقالهم وتنظيم محاكمات لهم؛ مما يعكس ديناميكيات السلطة، كما وصفها ميشيل فوكو (Michel Foucault) في نظريته حول آليات التحكم في الأفراد الخاضعين لها، ضمن أفق الثنائيات المعرفية-السلطوية، والمراقبة والعقاب (82).

لكن مع مرور الوقت، وفي ظل تزايد الانتقادات الموجهة إلى منصات وسائل التواصل الاجتماعي بشأن تعاملها مع المحتوى الرقمي الفلسطيني وانحيازها لإسرائيل خلال الحرب على غزة، اضطرت هذه المنصات إلى مراجعة بعض سياساتها، بالموازاة مع اعتماد الفلسطينيين والمتعاطفين مع قضيتهم على المستوى العالمي إستراتيجيات تتحدى خوارزميات الشبكات الاجتماعية عبر استعمال شعارات ورموز تجعل المحتوى الذي ينشره يستمر في الظهور، ويحتل الصدارة في الأخبار العالمية، ويكون بذلك مصدرًا بديلاً للأخبار الإعلامية (83). نتيجة لذلك أصبحت المنصات الاجتماعية، مثل إنستغرام وفيسبوك وإكس، أدوات محورية في إعادة تشكيل السرد حول الحرب الإسرائيلية على غزة، من خلال منح الأفراد العاديين صوتًا مباشرًا عبر القصص الشخصية، والصور، والتحديثات اللحظية؛ ما أتاح سرديات لم تظهر في الإعلام التقليدي وأسهم في تنوع وجهات النظر. فقد أسهمت الوسوم الرائجة، مثل (#الحرية لفلسطين) و(#غزة تحت القصف)، في رفع مستوى الوعي وتحفيز النقاشات عبر الحدود الجغرافية والأيدولوجية، مع تمكين المستخدمين من التفاعل المباشر والمشاركة الفاعلة؛ ما يعكس الطبيعة التشاركية لهذه المنصات وقدرتها على تعزيز الانخراط المجتمعي (84).

علاوة على ذلك، وفّرت هذه المنصات فضاءً للناشطين والصحفيين والجمهور للفت الانتباه إلى قضايا حقوق الإنسان والمخاوف الإنسانية التي غالبًا ما تتجاهلها وسائل الإعلام التقليدية؛ ما ساعد على تكوين فهم أكثر شمولية للصراع الفلسطيني-الإسرائيلي. كما أدّت هذه المنصات أيضًا دورًا حاسمًا في التوثيق اليومي للأحداث؛

إذ أتاح مبدأ "الرؤية تعني التصديق" للمتابعين حول العالم الاطلاع على الصور وسماع أصوات الفلسطينيين الذي يرون معاناتهم من الحرب الإسرائيلية بأنفسهم، كما يظهر في تقارير "الجزيرة بلس" على تيك توك، وصفحات أخرى على إنستغرام (85). ووفقاً لتحليل أجرته شركة "ميغ إي آي" (MIG AI) المتخصصة في تقنيات الذكاء الاصطناعي، فإن 83٪ من المنشورات عبر المنصات الاجتماعية حول الحرب على قطاع غزة عبّرت عن مواقف معارضة لإسرائيل، في مقابل 9٪ جاءت داعمة لها رغم التضيق على المحتوى الرقمي الفلسطيني من قِبَل الشركات المالكة لمنصات التواصل الاجتماعي، ولجوء الاحتلال إلى نشر المعلومات المُضلّلة باستخدام الذكاء الاصطناعي لصناعة أخبار وصور مزيفة، بهدف تضليل الرأي العام العالمي (86). كما أظهر التحليل نفسه أن التغطية الإعلامية في المواقع الإخبارية الرئيسية تميل بدورها إلى السلبية تجاه إسرائيل؛ إذ يُقابل كل تقرير يُقدّم إسرائيل بصورة إيجابية ثلاثة تقارير تُبرّزها في صورة سلبية. ومن بين ما يُقارب 372 ألف مقالة نُشِرت حول الحرب في مواقع إلكترونية يتجاوز عدد زياراتها الشهرية مليون زيارة، اتسمت 64٪ منها بالحياد، بينما عارضت 28٪ منها إسرائيل، في حين لم تتجاوز المقالات المؤيدة لها 8٪ فقط (87).

تتسق هذه النتائج مع ما كشفته دراسات أخرى، من بينها دراسة نشرتها صحيفة "الواشنطن بوست"، التي أبرزت تزايداً ملحوظاً في استخدام الوسوم الداعمة للقضية الفلسطينية عبر منصات التواصل الاجتماعي، مثل تيك توك، وإنستغرام، وفيسبوك، مقابل تراجع انتشار الوسوم المؤيدة لإسرائيل (88). وفي السياق ذاته، كشفت دراسة أخرى، في نهاية نوفمبر/ تشرين الثاني 2023، أجراها الخبير التكنولوجي، أنتوني غولدبلوم (Anthony Goldbloom)، وهو يهودي أسترالي مقيم في الولايات المتحدة معروف بتأييده لإسرائيل، عن أن مستخدمي منصة تيك توك في الولايات المتحدة اطلعوا على منشورات داعمة لفلسطين بمعدل يفوق 54 ضعفاً مقارنة بالمحتوى الداعم لإسرائيل خلال ذلك الشهر مقارنة بمعدل 36 ضعفاً في الشهر السابق. أما في أستراليا، فقد بلغت النسبة بين مستخدمي تيك توك حوالي 60:1 لصالح الرواية الفلسطينية؛ مما يُبرز تحولاً واضحاً في ديناميكيات التفاعل الرقمي لصالح السردية الفلسطينية (89).

أسهم التدفق الإعلامي الهائل عبر منصات التواصل الاجتماعي، بدعم من جهود المؤثرين في توثيق مشاهد الحرب على غزة ونشر صورة الدمار، فضلاً عن انخراط شرائح من المشاهير وأصحاب الحسابات المعروفة في مجالات غير سياسية في نشر الوعي بما يجري في فلسطين (90)، في إحداث تحول نوعي في الرأي العام العالمي. فقد تجاوزت هذه المنصات وظيفة نقل الأخبار إلى ممارسة فعل تعبوي مباشر، تجسّد في اندلاع موجات احتجاجية واسعة في العديد من مدن وجامعات الدول الغربية التي تعدّ من أبرز الحلفاء التقليديين لإسرائيل، مثل الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وألمانيا وكندا. ويعكس هذا التحوّل فشل الرواية الإعلامية الإسرائيلية في الحفاظ على هيمنتها (91) بل تآكل مصداقيتها حتى داخل دوائر كانت تميل تاريخياً إلى تبنيها؛ مما أسهم في اعتراف دول غربية بدولة فلسطين ومطالبتها بتطبيق حل الدولتين، مثل إسبانيا وإيرلندا والنرويج وسلوفينيا (92)، بالإضافة إلى بريطانيا وأستراليا وكندا (93) والبرتغال وفرنسا وبلجيكا وإمارة موناكو. بالموازاة مع بداية مناقشة مفوضية الاتحاد الأوروبي فرض عقوبات اقتصادية على إسرائيل.

ويشير هذا الواقع إلى الدور المؤثر الذي تقوم به الوسائط الرقمية في إعادة تشكيل السرديات المهيمنة؛ إذ أتاح الإعلام الاجتماعي للأفراد والجماعات إمكانية إنتاج وتداول محتوى بصري ونصي مضاد، يتحدّى احتكار المؤسسات الإعلامية التقليدية للخطاب ويُقوّض سلطتها التأطيرية. ومن ثم، فإن المقاومة الرقمية الفلسطينية والمتضامنين معها نجحوا إلى حدّ ما في فرض حضورهم ضمن المجال العمومي العالمي، بما يُؤشر إلى إعادة توزيع غير مسبوق للقوة الرمزية والإعلامية، ويُبرز كيف يمكن للتكنولوجيا الرقمية أن تتحوّل إلى أداة إستراتيجية لإعادة صياغة التصورات الدولية حول الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، انطلاقاً من جذوره الحقيقة المتمثلة في استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية لأكثر من سبعة عقود مضت.

خاتمة

توصلت الدراسة إلى أن ادّعاءات الحياد والمصداقية المرتبطة بحقوق الإنسان والعدالة والمساواة، التي تُروّج لها وسائل الإعلام الغربية في خطابها حول القضايا الجيوستراتيجية الدولية، ليست سوى تجسيد لهيمنتها في صياغة السرديات، مستفيدة من تفوقها التكنولوجي ونفوذها الثقافي. فقد كشف الخطاب الإعلامي الغربي حول الحرب الروسية-الأوكرانية والحرب على غزة عن ازدواجية واضحة، تؤكد أن هذه

الوسائل ليست إلا أدوات تُستخدم من قِبَل النخب السياسية والعسكرية والاقتصادية الغربية لخدمة أجندتها الجيوسياسية. فمن خلال التلاعب بالحقائق، وتشويه المفاهيم، وتجاهل السياقات التاريخية والمحلية للصراعات، تتحوّل هذه الوسائل إلى أدوات دعائية تُشكّل الروايات لصالح مصالح الدول الغربية.

ويُنت الدراسة أنه رغم توجه منصات التواصل الاجتماعي، التي تُسيطر الولايات المتحدة على غالبيتها، نحو تقييد انتشار السرديات الإعلامية المخالفة للخطاب الإعلامي الغربي حول الصراعين الروسي-الأوكراني، والفلسطيني-الإسرائيلي، إلا أن المؤثرين الفلسطينيين والمتعاطفين مع القضية الفلسطينية تمكنوا إلى حد ما من تحييد خوارزميات هذه المنصات بإستراتيجيات مبتكرة. وقد أسهم ذلك -بموازاة تغطية بعض القنوات مثل الجزيرة الإنجليزية التي أصبحت مصدرًا رئيسيًا لمعلومات شرائح واسعة من الجمهور الغربي حول منطقة الشرق الأوسط- في تعزيز انتشار السردية الفلسطينية حول الاحتلال الإسرائيلي وانتهاكاته المستمرة لحقوق الشعب الفلسطيني. وقد أدّى ذلك إلى تجدد النقاشات حول مصداقية الإعلام التقليدي في الغرب وزيادة الوعي العام بهذه القضايا؛ مما أسهم في تحوّل ملحوظ في الرأي العام العالمي حول القضية الفلسطينية، ظهرت بوادره في بداية الانقسام الغربي في تعاطيه مع هذه القضية، خاصة بين الدول الأوروبية والولايات المتحدة؛ إذ اعترفت عدة دول أوروبية بدولة فلسطين منذ عملية "طوفان الأقصى".

المراجع

- (1) العربي بوعمامة، شهرزاد لمجد، "الإعلام وإدارة الأزمات الإعلام الأمريكي أنموذجًا"، في الإعلام والأزمات: فن التلاعب والتضليل والدعاية، تحرير: محمد قيراط، نور الدين الميلادي، (الكويت، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، 2016)، ص 294.
- (2) إدوارد سعيد، الثقافة والإمبريالية، ترجمة كمال أبو ديب، (بيروت، دار الآداب للنشر والتوزيع، 2014)، ص 98.
- (3) أميتاف أشاريا، باري بوزان، تشكيل العلاقات الدولية العالمية: أصول حقل العلاقات الدولية وتطوره في ذكراه المثوية، ترجمة عمار بو عشة، عالم المعرفة (المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد 502، 2023)، ص 78-79.

(4) Marc Jungblut, "Content Analysis in the Research Field of War Coverage," in Standardisierte Inhaltsanalyse in der Kommunikationswissenschaft- Standardized Content Analysis in Communication Research, eds. Franziska Oehmer-Pedrazzi et al., (Springer VS, 2023), 127-128.

(5) Eytan Gilboa, "The CNN Effect: The Search for a Communication Theory of International Relations," Political Communication, Vol. 22, Issue. 1, (2005): 29-34.

(6) Ulrich Saxer, "Zur Theorie von Medien-Kulturkommunikation," in Medien-Kulturkommunikation, Ulrich Saxer (Hrsg.), (Wiesbaden: VS Verlag für Sozialwissenschaften, 1998), 9-43.

(7) Jesper Strömbäck, Frank Esser, "Mediatization of Politics: Towards a Theoretical Framework," in Mediatization of Politics Understanding the Transformation of Western, Democracies, eds. Frank Esser, Jesper Strömbäck, (Basingstoke: Palgrave Macmillan, 2014), 15-23.

(8) حسين مزهر خلف، "تأثير الإعلام في صنع القرار السياسي الخارجي الأمريكي: الـCCN نموذجًا"، قضايا سياسية (جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، العراق، المجلد 2023، العدد 75، 31 ديسمبر/ كانون الأول 2023)، ص 98.

(9) Lawrence Freedman, "Victims and Victors: Reflections on the Kosovo War," Review of International Studies, Vol. 26 , Issue. 3, (2000): 335–358.

(10) سيمون سيرفاتي، "وسائل الإعلام والسياسة الخارجية"، في وسائل الإعلام والسياسة الخارجية، ترجمة محمد مصطفى غنيم، تحرير: سيمون سيرفاتي، (القاهرة، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، 1995)، ص 31.

(11) Michael Brüggemann, Hartmut Weßler, "Medien im Krieg. Das Verhältnis von Medien und Politik im Zeitalter transnationaler Konfliktkommunikation," in Politik in der Mediendemokratie, eds. Frank Marcinkowski, Barbara Pfetsch, (Netherlands: S Verlag für Sozialwissenschaften , GWV Fachverlage GmbH, 2009), 637-638.

(12) جوستافو جوتسي، القوانين والحضارات: القانون الدولي تاريخه وفلسفته، ترجمة حسين محمود، عز الدين عناية، (أبو ظبي، كلمة للترجمة بمركز أبو ظبي للغة العربية، 2023)، ص 58-15.

(13) Lance Bennett, "Toward a Theory of Press-State Relations in the United States," *Journal of Communication*, Vol. 40, Issue. 2 (1990): 103-127.

(14) Teresa Joseph, "Mediating War and Peace: Mass Media and International Conflict," *India Quarterly*, Vol. 70, No. 3 (2014): 228.

(15) Arnaud Mercier, "War and Media: Constancy and convulsion," *International Review of the Red Cross*, Vol. 87, No. 860, (2005): 653.

(16) Joseph, "Mediating War and Peace,": 228.

(17) François Robinet, "Journalistes, responsables politiques et militaires français en Afrique: une information en co-production (1994- 2008)?," *Relations internationales*, No. 153, (2013): 95-106.

(18) David Welch, "Epilogue: We are all propagandists now: Propaganda in the twenty-first Century," in *Propaganda and Conflict: War, Media and Shaping the Twentieth Century*, eds. Mark Connelly et al., (London: Bloomsbury Publishing Plc, 2019), 313-314.

(19) Cass Sunstein, *Republic: Divided Democracy in the Age of Social Media*, (New Jersey: Princeton University Press, 2017), 71.

(20) Brüggemann, Weßler, "Medien im Krieg," 637-638.

(21) *Ibid*, 637-638.

(22) Maxwell McCombs, Amy Reynolds, "News Influence on Our Pictures of the World" in *Media effects: Advances in theory and research*, eds. Jennings Bryant, Dolf Zillmann, 2nd ed, (Mahwah, New Jersey: Lawrence Erlbaum Associates, 2002), 1-3.

(23) Maxwell McCombs, Donald Shaw, "The Agenda-Setting Function of Mass Media," *The Public Opinion Quarterly*, Vol. 36, No. 2, (1972): 176-187.

(24) Maxwell McCombs, *Setting the Agenda: Mass Media and Public Opinion*, 2nd ed, (Cambridge: Polity Press, 2014), 1-20.

(25) *Ibid*, 68-85.

(26) *Ibid*, 86-97.

(27) سعد آل سعود، الاتصال والإعلام السياسي، (الرياض، دار الكتاب الحديث، 2010)، ص

- (28) المرجع السابق، ص 124-125.
- (29) عبد الرزاق الدليمي، نظريات الاتصال في القرن الحادي والعشرين، (عمان، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2016)، ص 225.
- (30) جاد ملكي، أمل ديب، "تأطير الحرب: تغطية الإعلام المرئي العالمي لحرب لبنان عام 2006"، المستقبل العربي (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 413، 2013)، ص 44.
- (31) Robert Entman, "Framing: Toward Clarification of a Fractured Paradigm," *Journal of Communication*, Vol. 43, Issue. 4 (199): 52.
- (32) الدليمي، نظريات الاتصال في القرن الحادي والعشرين، ص 225.
- (33) Paul D'Angelo, "News Framing as a Multiparadigmatic Research Program: A Response to Entman," *Journal of Communication*, Vol. 52, Issue. 4 (2002): 870-888.
- Claes Vreese, "News Framing: Theory and Typology," *Information Design Journal*, Vol. 13, Issue. 1, (2005): 51-62.
- (34) Daniela Dimitrova, Jesper Strömbäck, "Mission Accomplished? Framing of the Iraq War in the Elite Newspapers in Sweden and the United States," *International Communication Gazette*, Vol. 67, Issue. 5, (2005): 400-417.
- (35) باسم الطويسي، "المصادر الإعلامية الجديدة وإعادة توزيع القوة"، في ظاهرة ويكيليكس: جدل الإعلام والسياسة بين الافتراضي والواقعي، تحرير: هدى حوا، (بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص 144.
- (36) محمد قيراط، مساءلة الضمير: الصناعة الإعلامية والانتقائية المنظمة، (الكويت، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، 2016)، ص 195-198.
- (37) ستيوارت آلن، دونالد ماتيسون، "تقارير الحروب في العصر الرقمي"، في كيت أورتون-جونسون، نيك بريور، علم الاجتماع الرقمي: منظورات نقدية، ترجمة هاني خميس أحمد عبده، عالم المعرفة (المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد 484، 2021)، ص 208-209.
- (38) فاطمة الزهراء محمد أحمد السيد، "الخوارزميات وهندسة تفضيلات مستخدمي الإعلام الاجتماعي"، لباب للدراسات الإستراتيجية والإعلامية (مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، العدد 5، 2020)، ص 120.

(39) "استشراف تطبيقات الذكاء الاصطناعي في خدمة الإعلام السعودي وقضايا المملكة"، ملتقى أسبار، أكتوبر/ تشرين الأول 2023، (تاريخ الدخول: 29 يوليو/ تموز 2025)، <https://tinyurl.com/4xxpp7d9>.

(40) ريمي ريفيل، الثورة الرقمية: ثورة ثقافية؟، ترجمة سعيد بلمبخوت، عالم المعرفة (المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد 262، 2018)، ص 142.

- لى ماكتاير، ما بعد الحقيقة، ترجمة حجاج أبو جبير، (الرياض، دار معنى للنشر والتوزيع، 2022)، ص 99-131.

(41) Ibrahim Dahman et al., "Netanyahu says Israel is 'at war' after Hamas launches surprise air and ground attack from Gaza," CNN World, October 7, 2023. "accessed February 1, 2025". <https://urli.info/1IH-N>.

(42) Amelie Botbol, "Israel's covert campaign targets Hamas terrorists behind Oct 7 massacre," Fox news, October 7, 2025, "accessed February 25, 2026". <https://urli.info/1IHV->.

(43) Noga Tarnopolsky et al., "Israel 'at war' after unprecedented assault by Hamas militants from Gaza," The washington Post, October 7, 2023. "accessed February 2, 2024". <https://urli.info/1II5A>.

(44) Yolande Knell et al., "Israel attack: PM says Israel at war after 250 killed in attack from Gaza," BBC, October 8, 2023. "accessed February 29, 2026". <https://tinyurl.com/3ytpkh8x>.

(45) "Media Bias Gaza 2023-24," campain.org, 2024, "accessed September 14, 2025". <https://tinyurl.com/mr43ddt4>.

(46) شهيرة بن عبد الله، "رواية فلسطين في وسائل الإعلام الغربية والأجندة المحذوفة"، مجلة الصحافة (معهد الجزيرة للإعلام، الدوحة، العدد 32، 2024)، ص 6.

(47) William Youmans, "The Sunday talk shows on Israel-Gaza: The blob still reigns," responsiblestatecraft, February 8, 2024, "accessed August 20, 2025". <https://tinyurl.com/3r22jp3f>.

(48) Ibid.

(49) "Palestinian, Israeli officials trade blame for Gaza hospital strike," washingtonpost.com, October 17, 2023, "accessed February 25, 2026". <https://tinyurl.com/mve96p76>.

(50) Adam Johnson, "Coverage of Gaza War in the New York Times and Other Major Newspapers Heavily Favored Israel, Analysis Shows," The Intercept, 2024, "accessed September 16, 2025". <https://tinyurl.com/2e2zwj9w>.

(51) إدوارد سعيد، الاستشراق: المفاهيم الغربية للشرق، ترجمة محمد عناني، (المملكة المتحدة، مؤسسة هنداي، 2023).

(52) محمد أوربا، "أيدولوجيا الخطاب الإعلامي الغربي وأزمته في تغطية الحرب على غزة"، الجزيرة لدراسات الاتصال والإعلام (مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، العدد 4، 2024)، ص 135.

(53) نورمان فيركلوف، الخطاب والتغير الاجتماعي، ترجمة محمد عناني، (المملكة المتحدة، مؤسسة هنداي، 2017)، ص 16.

(54) Marc Fisher, "In one week of war, Russia's invasion of Ukraine may have veered history in a new direction," The Washington Post, March 2, 2022, "accessed January 23, 2026". <https://tinyurl.com/2ysyf8m2>.

(55) فاخر جاسم، "الإعلام الغربي والمعايير الأخلاقية: الأزمة الأوكرانية أنموذجاً"، الثقافة الجديدة (العراق، العدد 436، 2023)، ص 39-40.

(56) Rajan Menon, "Yes, Ukraine needs weapons. But what if supplying them could prove catastrophic?," The Guardian, March 14, 2022, "accessed February 23, 2026". <https://tinyurl.com/248hawd7>.

- David Shimer, "US military aid for Ukraine is about to cease. Is Europe ready?," The Guardian, April 14, 2025, "accessed February 23, 2026". <https://tinyurl.com/4hkckpsb>.

(57) أسامة السعيد، "حرب إعلامية غير باردة.. التغطية الغربية لأزمة أوكرانيا كأداة للصراع"، السياسة الدولية، 24 فبراير/ شباط 2022، (تاريخ الدخول: 19 أغسطس/ آب 2024)، <https://2u.pw/4NeN2X>.

(58) المرجع السابق.

(59) أحمد بن ضيف الله القرني، "حرب المعلومات في الأزمة الأوكرانية"، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، 15 نوفمبر/ تشرين الثاني 2022، (تاريخ الدخول: 22 أغسطس/ آب 2025)، <https://tinyurl.com/3ruvu62y>.

(60) "تغطية الإعلام الغربي للحرب الروسية الأوكرانية.. رؤية نقدية"، مركز القرار للدراسات الإعلامية، 6 مارس/ آذار 2022، (تاريخ الدخول: 27 أغسطس/ آب 2025)، <https://alqarar.sa/6150>.

(61) بن عبد الله، "رواية فلسطين في وسائل الإعلام الغربية والأجندة المحذوفة"، مرجع سابق، ص 7.

(62) للاطلاع على مجموعة من التقارير لصحيفة "نيويورك تايمز" بشأن الحرب الروسية-الأوكرانية والتي تستخدم فيها استعارات لغوية ووصفية تُحمّل روسيا مسؤولية هذه الحرب، يمكن الرجوع لهذا الرابط: <https://tinyurl.com/3e9f9kwc>.

(63) The New York Times, "Facing Global Outrage, Netanyahu Calls Civilian Deaths in Rafah Strike 'Tragic Accident'," May 27, 2024, "accessed February 22, 2026". <https://tinyurl.com/9tf75jrs>.

- "Israel Criticized After Strike Kills Scores in Gaza," The New York Times, August 10, 2024, "accessed February 22, 2026". <https://tinyurl.com/2z42we72>.

- "Deadly Israeli Strike Hits Central Gaza Hospital Complex," The New York Times, October 14, 2024". "accessed February 22, 2026". <https://tinyurl.com/2z42we72>.

(64) Writers Against the War on Gaza, "Words like Slaughter: A comparative study of The New York Times reporting in Ukraine and Gaza," mondoweiss.net, August 16, 2024, "accessed August 19, 2025". <https://tinyurl.com/vk8rpttv>.

(65) Johnson, "Coverage of Gaza War in the New York Times and Other Major Newspapers Heavily Favored Israel, Analysis Shows," op, cit.

(66) "ارتفاع عدد الشهداء الصحفيين إلى 262 منذ بدء العدوان على غزة"، المركز الفلسطيني للإعلام، 8 أبريل/ نيسان 2026، (تاريخ الدخول: 9 أبريل/ نيسان 2026)، <https://tinyurl.com/3znwrrnm>.

(67) Hanno Hauenstein, "How German media outlets helped pave the way for Israel's murder of journalists in Gaza," The Guardian, August 13, 2025, "accessed September 24, 2025". <https://tinyurl.com/2x2npnt2>.

(68) حسن اليوسفي المغاري، "ازدواجية المعايير في حقوق الإنسان: مقارنة إعلامية وحقوقية بين القضية الفلسطينية والحرب الروسية الأوكرانية"، الإعلام، 15 أبريل/ نيسان 2025، (تاريخ الدخول: 21 أغسطس/ آب 2025)، <https://tinyurl.com/yefmvtra>.

- Centre for Media Monitoring, Media Bias Gaza 2023-24, campaign.org و 2024, "accessed September 14, 2025". <https://tinyurl.com/mr43ddt4>.

(69) فداء القدرة، "كيف يصوغ الإعلام الغربي كارثة المجاعة في قطاع غزة؟"، مجلة الصحافة (معهد الجزيرة للإعلام، الدوحة، العدد 37، 2025)، ص 77-78.

(70) "لأول مرة: تأكيد حدوث المجاعة في محافظة غزة وتوقعات بامتدادها إلى مناطق أخرى خلال أسابيع"، الأمم المتحدة، 22 أغسطس/ آب 2025، (تاريخ الدخول: 27 أغسطس/ آب 2025)، <https://tinyurl.com/49evj59w>.

(71) "Gaza City suffering a 'man-made' famine that's likely to spread, UN-backed initiative says," CNN, Augst 23, 2025, "accessed August 27, 2025". <https://tinyurl.com/ymtbe2tr>.

- "How Israel's policies created famine in Gaza," CNN, Augst 23, 2025, "accessed August 27, 2025". <https://tinyurl.com/4b8zhkpz>.

(72) نور الدين الميلادي، وأنوار العرفي، "الحرب على السردية الفلسطينية: محاصرة المحتوى الفلسطيني على شبكات التواصل الاجتماعي"، الجزيرة لدراسات الاتصال والإعلام (مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، العدد 2، 2023)، ص 57.

(73) عبد الرزاق غراف، "حروب الخفاء وسائل التواصل الاجتماعي وإدارة الحرب في غزة: منصة "X" في عين الإعصار ثمن الحقيقة"، مركز الخليج للأبحاث، 2 يوليو/ تموز 2024 (تاريخ الدخول: 9 سبتمبر/ أيلول 2025)، <https://tinyurl.com/54dwwxm8>.

(74) Magdalene Karalis, "The Information War: Russia-Ukraine Conflict Through the Eyes of Social Media," Georgetown Journal of International Affairs, 2024, "Accessed September 12, 2025". <https://tinyurl.com/bdcxd9w3>.

(75) Dan Ciuriak, "The Role of Social Media in Russia's War on Ukraine," April 8, 2022, "accessed September 17, 2025". <https://tinyurl.com/5y354xzh>.

(76) Karalis, "The Information War: Russia-Ukraine Conflict Through the Eyes of Social Media," op, cit.

(77) Ciuriak, "The Role of Social Media in Russia's War on Ukraine," op, cit.

(78) Zilia Iskoujina et al., "Social Media as an Information Warfare Tool in the Russia-Ukraine War," Paper presented at Center for Informed Democracy & Social- Cybersecurity (IDeaS) Annual Conference, Pittsburgh, Pennsylvania, United States, (2024), 1-5.

(79) Karalis, "The Information War: Russia-Ukraine Conflict Through the Eyes of Social Media," op, cit.

(80) إيمانويل تود، هزيمة الغرب، ترجمة محمود مروة، ط 1 (بيروت، دار الساقي، 2024)، ص 265-243.

(81) "عام من الإبادة الرقمية للفلسطينيين"، صدى سوشال، 2024، (تاريخ الدخول: 17 سبتمبر/أيلول 2025)، <https://tinyurl.com/mry7ez6a>.

(82) الميلادي، وأنوار العرفي، "الحرب على السردية الفلسطينية: محاصرة المحتوى الفلسطيني على شبكات التواصل الاجتماعي"، مرجع سابق، ص 67.

(83) المرجع السابق، ص 67.

(84) Sahar Khamis, Felicity Sena Dogba, "The Gaza War Coverage: The Role of Social Media vs. Mainstream Media," IEMed. Mediterranean Yearbook 2024, (European Institute of the Mediterranean, 2024), 297.

(85) Ibid, 297 -298.

(86) "عام من الإبادة الرقمية للفلسطينيين"، مرجع سابق، ص 10.

(87) "83٪ ضد إسرائيل! تحليل للمحتوى في شبكات التواصل يكشف أغلبية مطلقة تدين الاحتلال وحره على غزة"، عربي بوست، 17 ديسمبر/كانون الأول 2023 (تاريخ الدخول: 18 سبتمبر/أيلول 2025)، <https://tinyurl.com/453wxk5u>.

(88) Drew Harwell, "TikTok Was Slammed for Its Pro-Palestinian Hashtags. But It's not Alone," The Washington Post, November 13, 2023, "accessed September 18, 2025". <https://tinyurl.com/2kwnsde4>.

(89) John Kehoe, "TikTok's anti-Israel bias exposed by Aussie tech entrepreneur," Financial Review, December 8, 2023, "accessed September 18, 2025". <https://tinyurl.com/4t2cjyicy>.

(90) منية بن عياد، "تأثير مواقع التواصل الاجتماعي في بناء الرأي العام تجاه حرب غزة"، مركز دراسات الوحدة العربية، 14 مايو/أيار 2024 (تاريخ الدخول: 18 سبتمبر/أيلول 2025)، <https://tinyurl.com/2spx92nn>.

(91) Basim Tweissi, "How Israel Lost the 2023 Gaza Propaganda War," AL-Muntaqa, Vol. 7, No. 1, (January/February 2024): 127-141.

(92) “Joint Statement of Spain, Ireland, Slovenia and Norway: A renewed commitment for the implementation of the two State solution,” gov.ie, May 28, 2025, “accessed September 20, 2025”. <https://tinyurl.com/4fmu55yz>.

(93) “UK formally recognises Palestinian State,” bbc.com, Spetember 21, 2025, “accessed Spetember 22, 2025”. <https://tinyurl.com/5yevdb6u>.

تأثير البيئة السياسية في المعالجة الإعلامية للحرب على غزة: دراسة حالة الإعلام الإسرائيلي

The Impact of the Political Environment on Media Coverage of the War on Gaza: A Case Study of Israeli Media

* فريد عبد الفتاح أبوضهير – Farid A. Abudheir

ملخص:

تُقارِبُ الدراسة تأثير البيئة السياسية في تغطية الإعلام الإسرائيلي للحرب على غزة، من خلال الإجابة على هذا السؤال المركزي: ما تداعيات البيئة السياسية، التي نشأت بعد أحداث السابع من أكتوبر/تشرين الأول 2023، على المعالجة الإعلامية للحرب على غزة في الإعلام الإسرائيلي؟ وكيف تأثرت تغطية وسائل الإعلام الإسرائيلية بالبيئة السياسية خلال الحرب على غزة؟ اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في مقارنة تأثيرات هذه البيئة السياسية في المعالجة الإعلامية الإسرائيلية للحرب على غزة، كما استعانت بدراسات التحليل النقدي للخطاب لبحث البنية المعجمية والدلالية للخطاب الإعلامي الإسرائيلي وتحديد المعاني والسياقات السياسية لهذا الخطاب. وتشمل عينة الدراسة 22 مادة إعلامية نُشرت عبر المواقع الإخبارية لـ "يديعوت أحرونوت"، و"جيزوراليم بوست"، و"هآرتس"، خلال العام 2025. وتوصلت الدراسة إلى أن وسائل الإعلام الإسرائيلية تخضع لسلطة الخطاب الذي تتحكم فيه الحكومة والجيش الإسرائيلي، فضلاً عن الرقابة العسكرية المباشرة التي تفرضها هذه الجهات على القضايا الأمنية والسياسية. كما تتماهى وسائل الإعلام مع موجة التطرف والتحريض والعنصرية التي تسود المستوى الشعبي والرسمي الإسرائيلي ضد الفلسطينيين، باستثناء "هآرتس" التي تبنت موقفاً معارضاً. وخلصت الدراسة إلى أن الإعلام الإسرائيلي يتواءم مع الخطاب الحكومي في دعم "الإبادة الجماعية" من خلال نشر الأخبار ذات الصلة. وظل هذا الإعلام أيضاً يُرَدِّد خطاب الاستنكار والتنديد، الذي صدر عن الحكومة الإسرائيلية حول الاحتجاجات العالمية على الإبادة الجماعية في غزة، وعلى اعتراف حكومات حليفة لإسرائيل بالدولة الفلسطينية.

كلمات مفتاحية: البيئة السياسية للإعلام، المعالجة الإعلامية، الإعلام الإسرائيلي، الحرب على غزة.

* د. فريد عبد الفتاح أبوضهير، أستاذ مشارك في قسم الاتصال والإعلام الرقمي بجامعة النجاح الوطنية، نابلس-فلسطين.

Dr. Farid Abdel Fattah Abudheir, Associate Professor at the Department of Communication & Digital Media, An-Najah National University, Nablus, Palestine.

Abstract:

This study examines how the political environment has shaped Israeli media coverage of the war on Gaza, addressing the following key question: What impact did the political context that emerged after 7 October 2023 have on the media treatment of the war in Gaza within Israeli media? And how was the coverage of Israeli news outlets influenced by this environment during the war? It adopts a descriptive-analytical approach to assess the effects of this political context on Israeli media representations of the war. It also draws on critical discourse analysis to examine the lexical and semantic structures of Israeli media discourse, with the aim of identifying the meanings embedded in it and the political contexts that shape it. The study is based on a sample of 22 media items published on the websites of Yedioth Ahronoth, The Jerusalem Post and Haaretz in 2025. The findings show that Israeli media operate within a discursive framework largely shaped by the Israeli government and military, in addition to direct military censorship over security and political issues. The media also tend to align with prevailing trends of extremism, incitement and racism in Israeli society, both at the official and popular levels, towards Palestinians, with the notable exception of Haaretz, which adopted an oppositional stance. The study further concludes that Israeli media align with government discourse in supporting what it describes as “genocide”, through the dissemination of related news coverage. The media also reproduce official narratives of condemnation and denunciation issued by the Israeli government in response to global protests against the genocide in Gaza, as well as to the recognition of a Palestinian state by Israel’s allied governments.

Keywords: Political Environment of the Media, Media Treatment, Israeli Media, War on Gaza.

مقدمة

تمثل أنشطة السياسيين مُحدِّدًا رئيسيًا لأجندة التغطية الإخبارية، ولذلك يرتبط المحتوى الإعلامي ارتباطًا وثيقًا بديناميات الفعل السياسي. وهنا، يُلاحظ كيف أن الصحفيين يُلاحقون السياسيين، ويبحثون عن المعلومات ويتقصَّون الأخبار من القوى السياسية المختلفة، وعلى رأسها السلطة السياسية. وتتخذ هذه السلطة من الإعلام منصةً لنشر سياساتها وقراراتها، وتُمارس من خلالها عملية التأثير (1)، إلا أن الإعلام يحتفظ لنفسه بالطريقة التي يُعالج من خلالها الأخبار والمعلومات التي يستقيها من البيئة السياسية، ومن ثم تنشأ مسألتان: الأولى تتمثل في دور الإعلام في تشكيل الرأي العام والتأثير في البيئة السياسية بطريقة غير مباشرة، وغير آنية. والثانية تعكس العلاقة بين الإعلام والسياسة؛ إذ قد تنسجم المعالجة الإعلامية مع توجهات السياسة، وقد تتعارض معها؛ الأمر الذي يُحدِّد علاقات التوافق والصراع بين الإعلام والسياسة. ويُجادل الباحث أحمد أبو راشد بأن الإعلاميين يُسهمون في "تشكيل الخطاب السياسي، وتحديد لهجة مناقشة القضايا المهمة، وتحديد إطار النقاش. فهم يختارون المواضيع التي تستحق الاهتمام وكيفية تغطيتها، ومن ثم التأثير في الرأي العام والأجندة السياسية" (2).

وقد ناقشت نظريات الإعلام البيئة المحيطة بالمرسل الإعلامي، ومنها البيئة السياسية؛ إذ تناولت نظرية "حارس البوابة" الظروف والبيئة التي تُحيط بحارس البوابة؛ إذ تُعد من العوامل المهمة في توجيه أدائه الإعلامي. وبالرغم من أن حارس البوابة هو المرسل المسؤول عن إعداد الرسالة وإرسالها إلى المتلقي، إلا أن هذه العملية لا تتم في فراغ، بل ترتبط ارتباطًا عضويًا بالظروف المحيطة بالمرسل الإعلامي، ومن ذلك الظروف السياسية. فحارس البوابة هو من يقف على أحد طرفي العملية الاتصالية، فيتحكَّم بما يمرُّ من معلومات إلى المتلقي؛ إذ تؤدي المصالح والأيديولوجيا، فضلًا عن النفوذ السياسي، دورًا في تحديد اتجاه القرارات التي يتخذها (3).

إن الخوض في العلاقة بين البيئة السياسية والأداء الإعلامي يُعد جزءًا يسيرًا، ولكن مهمًا، من المؤثرات التي يعمل الإعلام في إطارها. فهناك البيئة الاجتماعية، والبيئة الثقافية، والبيئة الاقتصادية، وحتى البيئة الطبيعية. ف"البيئة السياسية ليست مجرد

ظرف خارجي، بل جزء من الواقع الذي يُعيد تشكيل الصحفي وسلوكه المهني اليومي، وإن الصحفيين قد يُمارسون أفعالاً دون وعي نتيجة الضغوط المستمرة" (4).

1. اعتبارات منهجية ونظرية

إشكالية الدراسة

برزت في سياق الحرب على غزة، التي استمرت عامين كاملين (أكتوبر/ تشرين الأول 2023-أكتوبر/ تشرين الأول 2025)، مظاهر سياسية وسلوكية جديدة في إسرائيل لا يمكن وصفها بتحويلات، وإنما هي أمور كامنة بدأت تطفو على السطح. فالأنظمة التي تصف نفسها بـ"الديمقراطية تتحوّل إلى دول قمعية في ظل الأزمات" (5). ولأن المراقب يلاحظ تغيّرات في معالجة وسائل الإعلام للصراع، وتحديدًا خلال الحرب على غزة؛ إذ تُعدّ الأحداث والممارسات السياسية من أهم المؤثرات في تلك التغيّرات، فإن دراسة تأثير البيئة السياسية في المعالجة الإعلامية تُمثّل مسألة مهمة وتتطلب تقصي مستوياتها وأبعادها.

وهنا، يحاول الباحث الإجابة على هذا السؤال المركّب: ما تداعيات البيئة السياسية، التي نشأت بعد أحداث السابع من أكتوبر/ تشرين الأول 2023، على المعالجة الإعلامية للحرب على غزة في الإعلام الإسرائيلي؟ وكيف تأثرت تغطية وسائل الإعلام الإسرائيلية بالبيئة السياسية خلال الحرب على غزة؟

الإستراتيجية المنهجية

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في مقارنة تأثيرات البيئة السياسية في المعالجة الإعلامية الإسرائيلية للحرب على غزة، كما استعانت بدراسات التحليل النقدي للخطاب لبحث البنية المعجمية والدلالية للخطاب الإعلامي الإسرائيلي، وتفكيك رموزه الثقافية، من أجل تحديد المعاني والسياقات السياسية لهذا الخطاب. ويتكوّن مجتمع الدراسة من المواقع الإخبارية الإسرائيلية: "يديعوت أحرونوت" (Yedioth Ahronoth)، و"هآرتس" (Haaretz)، و"تايمز أوف إسرائيل" (The Times of Israel). وتحظى "يديعوت أحرونوت" بحضور شعبي واسع، وتُعدّ الأكثر انتشارًا، وذات توجه يميني قومي، وتركز على القضايا الأمنية التي تُعدّ أولوية

لدى إسرائيل (6). أما "هآرتس" فصحيفة ليبرالية تتبنى منظورًا إعلاميًا نقديًا لسياسة الحكومة الإسرائيلية، وتُغطي القضايا الفلسطينية بعمق، وتحظى باهتمام المراقبين والطبقة السياسية والإعلامية (7). وتصدر "تايمز أوف إسرائيل" باللغة الإنجليزية، وتهتم بالتحليل المعمق للأحداث (8). وتشمل عينة الدراسة 22 مادة صحفية ترتبط بالحرب على غزة، خلال العام 2025، وهو العام الأخير من الحرب. وركزت مواد العينة على الكيفية التي تعاملت بها المواقع الإخبارية الثلاثة مع هذه المجالات: المواقف الدولية، خاصة أوروبا والولايات المتحدة الأميركية، تجاه الحرب على غزة، بما في ذلك مواقف المنظمات الدولية والحراك الشعبي المعارض للحرب في الدول الغربية، ومواقف الحكومة والمعارضة الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين خلال الحرب على غزة، والقيود المفروضة على الإعلام الإسرائيلي، وكذلك القضايا الإنسانية في غزة.

الإطار النظري

استندت الدراسة إلى نظرية حارس البوابة، التي تُشير إلى تحكُّم المرسل في الرسالة التي يتم توجيهها إلى المتلقي بناء على اعتبارات مختلفة، قد تكون مهنية، وقد تكون ذاتية، وقد تكون نتيجة مؤثرات خارجية. ويرتبط سلوك حارس البوابة -بحسب كورت لوين (Kurt Lewin)- بتفاعله مع البيئة، وفي إطار تأثير قوى اجتماعية وسياسية وتنظيمية على قراراته (9). لذلك تمرُّ المعلومات عبر "بوابات" يقف عليها أشخاص يتحكمون بمرورها داخل إطار البيئة السياسية والاجتماعية. وتفرض مجموعة من المعايير والضوابط على حارس البوابة، ومن ثم على الأداء الإعلامي، وتشمل البيئة السياسية، والمعايير الذاتية لحارس البوابة، بالإضافة إلى المعايير المهنية والاجتماعية والثقافية، كما تشمل توقعات الجمهور، والتي تُمثِّل البيئة الاجتماعية التي تُمارس ضغطًا على حارس البوابة. ويرى لوين أن قرارات حارس البوابة ليست معزولة عن شبكة القوى الاجتماعية والسياسية، والتي تتداخل مع العوامل الذاتية والمهنية التي يعمل حارس البوابة في إطارها. وتُشير دراسة إلى أن الضغوط السياسية ونفوذ الحكومة لها تأثير في الأداء الإعلامي؛ إذ يمكن للسياسات الحكومية واللوائح والعلاقات السياسية أن تُؤثر بشكل كبير في قرارات الرقابة. وقد تُمارس وسائل الإعلام في ظل الحكومات التي تفرض قيودًا على الإعلام رقابة ذاتية

على بعض الأخبار لتجنّب أية عقوبات. كما أن العلاقات السياسية تؤثر في أداء حارس البوابة؛ إذ قد تُظهر المؤسسات الإعلامية، ذات الصلات الوثيقة بالأحزاب أو القادة السياسيين، تحيّزاً في تغطيتها من خلال انتقاء المعلومات لدعم روايات سياسية مُحدّدة (10). ولذا، فإن الصحافة الإسرائيلية - كما سيبدو لاحقاً في التحليل - تخضع لتأثير الاتجاهات السياسية والاجتماعية والثقافية والذاتية في معالجتها للشأن الفلسطيني، وتحديدًا خلال الحرب على غزة.

2. البيئة السياسية للإعلام الإسرائيلي

ظَلَّت إسرائيل تُوصَف بـ"واحة الديمقراطية" في منطقة الشرق الأوسط - بوصفها الدولة الوحيدة التي تُمارَس فيها الحياة الديمقراطية بشكل يوازي الدول الغربية - في محيط عربي يفترق لأبسط الممارسات الديمقراطية (11). لكن الحرب على غزة كشفت وجهًا إجراميًا كان يَسْتَر وراء قناع الديمقراطية وحقوق الإنسان، بل يَسْتَر خلف قناع المظلومية، الذي نَفَذ الاحتلال الإسرائيلي من خلاله أهدافه الكبرى في الهيمنة والتوسع، وفي إخضاع قوى كبرى لإرادته بذريعة أن الشعب اليهودي دفع أثمانًا باهظة نتيجة التمييز العنصري والعداء للسامية، ومن حقّه أن يحظى بحماية وحصانة دولية لضمان عدم تكرار الإبادة الجماعية بحق اليهود (12). وفي هذا السياق، من المهم الإشارة إلى حيثيات تُشكّل البيئة السياسية في إسرائيل خلال فترة الحرب على غزة.

العوامل السياسية الداخلية

تُمثّل عملية السابع من أكتوبر/ تشرين الأول 2023، التي نفّذت خلالها كتائب القسام -الجناح العسكري لحركة حماس- هجومًا على المستوطنات الإسرائيلية في غلاف غزة، زلزالًا شديدًا لإسرائيل وللعالم الغربي الذي يُساندها سياسيًا ودبلوماسيًا وماليًا وعسكريًا. كما تُشكّل تحولًا دراماتيكيًا في مسار الصراع في فلسطين؛ حيث زعزعت هذه العملية جذور البنى السياسية والعسكرية والاجتماعية والاقتصادية لإسرائيل (13). ولكن الأخطر من عملية السابع من أكتوبر تجسّد في تداعيات الحرب على غزة، التي اتخذت منحى غير مسبوق في تاريخ الحروب المعاصرة، سواء من حيث القتل الممنهج والتدمير الذي تجاوز كل الحدود، أو من حيث تأثير ذلك على الداخل

الإسرائيلي(14). وما يُثير الاهتمام أيضاً في هذا السياق هو انعكاسات الحرب وتأثيرها في الأداء الإعلامي الإسرائيلي الذي يُعد جزءاً لا يتجزأ من هذا الواقع، بل يُمثّل الجهاز العصبي للنظام الاجتماعي والسياسي والاقتصادي.

لقد أدّت عملية السابع من أكتوبر/ تشرين الأول 2023، ثم الحرب على غزة، إلى تداعيات اجتماعية وسياسية وأيديولوجية داخل إسرائيل، ألقت بظلالها على المشهد الإعلامي وضاعفت من تأثيرها في وسائل الإعلام. وتمّ رصد تصاعد التطرف في الحكومة الإسرائيلية وسياساتها داخلياً وخارجياً، بل تعاضم مستوى التطرف على الصعيد الشعبي، حيث أصبح الرأي العام الإسرائيلي مُستقطباً إلى أقصى الحدود، ومُتشدداً بشكل غير مسبوق تجاه الشعب الفلسطيني. وقد انعكس ذلك على السلوك المجتمعي، وتحديدًا عنف المستوطنين في الضفة الغربية، واعتداءاتهم على قوافل المساعدات الإنسانية إلى غزة(15). وفي هذا السياق، يمكن أن نشير إلى إقرار قانون الإعدام في الكنيست الإسرائيلي، والذي يسمح بتطبيق عقوبة الإعدام بحق الفلسطينيين الذين يُنفذون عمليات عسكرية ضد الإسرائيليين، ثم سياسة الاستيطان في الضفة الغربية التي تصاعدت بشكل غير مسبوق، والحملات العسكرية ضد المخيمات في جنين وطولكرم وغيرها من المخيمات والقرى والمدن، فضلاً عن اعتداءات المستوطنين على السكان الفلسطينيين في الضفة، واقتحامات المسجد الأقصى، ومصادرة الأراضي، وغير ذلك من الأعمال التي تدل على التطرف والتشدد على الصعيد الاجتماعي الإسرائيلي(16).

وقد رافق ذلك تمثيل سياسي مؤثر لليمين الإسرائيلي المتطرف في الحكومة، والذي شكّل عنصر ضغط على السياسة الإسرائيلية تجاه غزة، بل على الشعب الفلسطيني وقضيته بشكل عام. وامتدّ ذلك إلى السياسات الإسرائيلية تجاه لبنان وسوريا وإيران واليمن، وحتى بقية الدول العربية. ويرى الباحث أن سلوكيات الحكومة ومواقفها المتطرفة خير دليل على استفحال التطرف في المجتمع الإسرائيلي. فلأول مرة في تاريخ الصراع، يصرح رئيس الوزراء، بنيامين نتنياهو، بأن إسرائيل تهدف إلى إنشاء "إسرائيل الكبرى من النيل إلى الفرات"، فضلاً عن تصريحات أخرى حول إخضاع منطقة الشرق الأوسط للإرادة الإسرائيلية بالقوة(17). وكل هذا يُعد من المؤثرات السياسية الحادة على المجتمع الإسرائيلي ووسائل إعلامه، لاسيما أن أداء الإعلام

قبل السابع من أكتوبر/ تشرين الأول 2023 كان متناغمًا مع الحالة السياسية السائدة آنذاك.

وفي سياق الأجواء السياسية التي سادت في فترة الحرب على غزة، عصفت قضية الأسرى الإسرائيليين بالمجتمع الإسرائيلي. فقد تصاعدت هذه القضية بشكل كبير، وأثرت في مختلف مناحي الحياة الإسرائيلية. فالمظاهرات والاعتصامات اليومية رافقها في بعض الأحيان إجراءات نفذها المتظاهرون، مثل إغلاق الطرق وتعطيل بعض مناحي الحياة، وتعاطف قطاعات واسعة من المجتمع الإسرائيلي مع هذه الحركة التي شكّل أهالي الأسرى نواة لها، وحظيت بتأييد قوي من المعارضة السياسية الإسرائيلية. وقد انشغل الإعلام الإسرائيلي بهذه القضية، التي تحظى بإجماع واسع لدى الجمهور الإسرائيلي، مع اختلاف في التوجهات لحل هذه الأزمة.

البيئة السياسية الخارجية

لم تتوقف تداعيات هجمات السابع من أكتوبر عند حدود قطاع غزة، أو حتى داخل إسرائيل، أو في الضفة الغربية، بل امتدّت لتشمل العالم بأسره، وتحديدًا العالم المرتبط بشكل وثيق بإسرائيل. لقد وصل صدى هذه الهجمات إلى جميع دول العالم ليس بسبب التعاطف مع الشعب الفلسطيني، أو التضامن مع إسرائيل، وإن كان هذا واردًا لدى عدد من الدول، ولكن بسبب الصورة المضخّمة لإسرائيل في العالم، بوصفها من أكثر الدول ديمقراطية وتقدمية وتطورًا، ناهيك عن موقعها في الخريطة السياسية للعالم الغربي، والمكانة والحصانة التي تتمتع بهما من الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية. لقد انهارت، في لحظة، القوة التي وُصِفَت بـ"الخارقة"، وواجهت الدولة التي تعهّد العالم الغربي بحمايتها والدفاع عنها تحديات أمنية إستراتيجية؛ الأمر الذي دفع رؤساء الدول الحليفة لها إلى زيارتها، مثل الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا وألمانيا وإيطاليا وغيرها من الدول، لمساندتها وتقديم كل أشكال الحماية لها(18). وكانت هذه الزيارات بمنزلة إعادة الرُّوح إلى الدولة التي ترنّحت لفترة وجيزة تحت صدمة السابع من أكتوبر.

ولكن تداعيات السابع من أكتوبر لم تتوقف عند هذا الحدّ. فقد تحوّل الاهتمام العالمي إلى الجانب الفلسطيني نتيجة الحرب التي شنتها إسرائيل على قطاع غزة،

والتي وُصِفَتْ بـ"الإبادة الجماعية"، و"المحرقة". وتحوَّل تعاطف كثير من الدول، على المستوى الشعبي والرأي العام الدولي، وحتى على المستويات الرسمية، إلى تضامن مع الشعب الفلسطيني، وإدانة إسرائيل بسبب جرائم الحرب التي ارتكبتها الجيش الإسرائيلي في غزة، وقتل أطفالها ونسائها ورجالها وشيوخها، وتدمير كل مقومات الحياة فيها. وقد عبَّرت منظمة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الحقوقية والإنسانية، عن صدمتها لمستوى العنف والانتهاكات التي مارسها إسرائيل ضد المدنيين الفلسطينيين في غزة بشكل خاص. فقد عانى السكان من الحصار والتجويع والتدمير والقصف، الذي استهدف كل شيء. وهي معاناة لم يشهد لها التاريخ المعاصر مثيلاً منذ عقود طويلة (19).

وانعكس كل ذلك على الواقع الإسرائيلي، رغم نبرة التحدي التي مارسها السياسيون في المجتمع الدولي. فقد عانت إسرائيل من عزلة إلى حدٍّ كبير، رغم تواطؤ كثير من الحكومات معها، إلا أن التيارات الشعبية التي اجتاحت العالم ونددت بالإبادة التي ارتكبتها إسرائيل في غزة، كان لها الأثر الأكبر على صورة هذه الدولة التي بنتها منذ أكثر من سبعة عقود. كما أن الإعلام الغربي، والدولي، لم يستطع تجاهل الانتهاكات وجرائم الحرب التي قامت بها إسرائيل في غزة، وكانت الشعوب تعيش صراعاً عميقاً بين القيم التي قامت عليها دولهم، والتي تتسجم مع القوانين الدولية ومبادئ حقوق الإنسان، وبين مواقف حكوماتهم الداعمة للاحتلال الإسرائيلي إلى أقصى الحدود. فكل الضحايا الذين سقطوا في غزة، سقطوا بأسلحة الدول الغربية، وبمساعدها لإسرائيل عسكرياً وسياسياً واستخبارياً، فضلاً عن توفير الحصانة التامة لها من أية مساءلة (20).

ويرجع السبب في التحوُّل النسبي للإعلام الغربي في تناوله لهذا الصراع إلى الطفرة التي أحدثتها مواقع التواصل الاجتماعي، من خلال نشر الانتهاكات التي يرتكبها الجيش الإسرائيلي في غزة بحق المدنيين والأطفال؛ حيث كانت تُنشر أولاً بأول، ولحظة بلحظة. فالصور والمشاهد، والقصص المؤلمة، لامست مشاعر المواطنين في أنحاء العالم، وشكَّلت عامل ضغط كبيراً على الحكومات الغربية وكذلك إسرائيل، ووسائل الإعلام التقليدية (21). وأدَّى ذلك إلى تحوُّلات ملحوظة في الرواية، وهو ما يُشير إليه عدد المنشورات المؤيدة للفلسطينيين مقارنة بالمنشورات المؤيدة لإسرائيل؛

إذ أظهرت دراسة أجرتها جامعة "نورث إيسترن" في الولايات المتحدة أن كل منشور مؤيد لإسرائيل يُقابله 17 منشورًا مؤيدًا للفلسطينيين (22). كما أظهرت دراسة أن 83٪ من المنشورات، خلال الشهور الثلاثة الأولى من الحرب على غزة، كانت مُوجَّهة ضد إسرائيل، في حين كانت المنشورات المؤيدة لا تتجاوز 9٪ (23).

الإعلام والبيئة السياسية

لا ينفصل الإعلام عن بيئته بجوانبها المختلفة، كما ذُكر آنفًا، بل يُعدُّ أحد المكونات العضوية للمجتمع، السياسية والثقافية والاجتماعية، وهو يؤثر فيها ويتأثر بها. وفي الواقع الإسرائيلي، نجد أن الإعلام يُمثِّلُ صدى للأحداث السياسية والحراك السياسي، ويتفاعل معها. وتُشير دراسة أعدّها الباحث غادي وولفسفيلد (Gadi Wolfsfeld) إلى أن الإعلام الإسرائيلي يعتمد على المصادر الرسمية، وينقل السردية التي تتبناها الحكومة والأجهزة الأمنية الإسرائيلية، وتحديدًا خلال الصراع والأزمات؛ إذ يُردُّ مصطلحات "الحفاظ على الأمن" و"الدفاع عن النفس" (24). وقد توصل الأكاديمي محمود الحرنثاني إلى أن الإعلام الإسرائيلي يُهمِّش الجوانب الإنسانية في الصراع، وبخاصة فيما يتعلق بالطرف الآخر (25).

لقد انعكست الحرب على غزة، بكل أحداثها وتداعياتها، على الأداء الإعلامي الإسرائيلي. وتجلت صور الأحداث في نبرة التغطية الإعلامية واتجاهاتها؛ الأمر الذي يُسهِّلُ على المتابع للإعلام الإسرائيلي رؤية المشهد السياسي بوضوح.

سلطة الخطاب وسلطة الإعلام

تُعدُّ الجدلية المتعلقة بـ"مَنْ يُؤثِّرُ في مَنْ؟": هل السلطة تؤثر في الإعلام أم أن الإعلام يؤثر في السلطة؟ جدلية مثيرة للاهتمام، وتفتح مجالًا واسعًا للدراسة والنقاش، لكن لن تكون هناك إجابة حاسمة لصالح أي طرف بل إن فكرة "التأثير المتبادل" ينبغي أن تكون محور النقاش. فلا يمكن التقليل من سلطة الخطاب، وفي الوقت نفسه لا يمكن التقليل من المساحة التي يعمل فيها الإعلام فُيَعْبَرُ عن رؤيته ويؤثر في الرأي العام وصانع القرار (26).

لقد تبنَّى توين فان دايك (Teun van Dijk) وجهة النظر التي تؤكد قوة سلطة الخطاب، وتأثير السلطة على وسائل الإعلام؛ ويربط ذلك بمفهوم النفاذ إلى

الخطاب والسيطرة على إنتاجه: "مَنْ الذين يستطيعون النفاذ إلى الخطاب السياسي، والخطاب الإعلامي، والخطاب التعليمي، والخطاب العلمي؟ وَمَنْ القادرون على السيطرة على إنتاج مثل هذا الخطاب، كما هي الحال بالنسبة لعقد المؤتمرات الصحفية؟ لأنه بمجرد السيطرة على جزء من إنتاج الخطاب العام، يمكن أيضاً السيطرة على جزء من مضامينه، ومن ثمَّ يُمكنك، بصورة غير مباشرة، السيطرة على العقل العام. ربما لا تستطيع التحكم تماماً في كيف يُفكر الناس، ولكن يمكن -على الأقل- التحكم فيما سوف يُفكرون فيه". ويضيف فان دايك: "في العمل الميداني تكون القاعدة العامة هي: كلما كانت الخطابات المتنفذة في أعلى الهرم السياسي، كانت نقاشاتها أكثر سرية ومتاحة بدرجة أقل للجمهور، وأقل خضوعاً للتدقيق النقدي، وأحياناً تكتسب الحصانة من القانون، كما هي الحال بالنسبة إلى اجتماعات مجلس الوزراء" (27).

وكان من أبرز الإجراءات التي قامت بها الحكومة الإسرائيلية لتقييد الإعلام، وفرض الخطاب الرسمي عليه، إصدار قرار بمنع الصحفيين الأجانب من دخول قطاع غزة، منذ السابع من أكتوبر/تشرين الأول 2023، بذريعة حماية "الأمن القومي". وفي أبريل/نيسان 2024، أصدر الكنيست قانوناً يسمح للحكومة بوقف عمل أية وسيلة إعلامية أجنبية يمكن أن تنشر ما تراه "يضرُّ بالأمن القومي"، بما في ذلك إيقاف البث وإغلاق المكاتب، بالإضافة إلى إغلاق المواقع الإلكترونية، وهو ما عُرف بـ"قانون الجزيرة" التي كانت مستهدفة بشكل أساس من هذا القانون (28). وقد جرى إغلاق مكاتب الجزيرة ومنعها من التغطية الإعلامية. كما قامت السلطات الإسرائيلية بشنِّ حملة اعتقالات في صفوف الصحفيين الفلسطينيين خلال الحرب على غزة دون توجيه لائحة اتهام لهم. كما قامت بفرض عقوبات على صحيفة "هآرتس" بسبب انتقاداتها للحرب على غزة، وترى أن ذلك "تجاوز حدود الصحافة إلى تحريض ضد الدولة" (29).

وتحكَّمت السلطات الإسرائيلية بشكل واضح بالمعلومات التي تُصدَّر إلى وسائل الإعلام، وحجبت الكثير من المعلومات، وذلك وفق العبارة المشهورة في الإعلام "سُمح بالنشر" (30). ولذلك اشتغل الإعلام ضمن إطار حدِّدته السلطة السياسية، مع احتفاظه بحقَّ النقد والتساؤل والمناقشة، لكن تحت السقف الذي وضعته هذه السلطة.

ولذا، وفي سياق الحديث عن العنصرية والتطرف، نجد أن الخطاب الإعلامي كان عنصرياً في بعض وسائل الإعلام الإسرائيلية بشكل صريح ومباشر(31). وبناء على نظرية فان دايك، يمكن القول: إذا كان الخطاب العنصري المعلن في وسائل الإعلام الإسرائيلية يُمثل فقط الحدّ الذي أتاحتها وفرضته "سلطة الخطاب" الرسمي، فكيف يمكن أن يكون خطاب المستويات الأعلى مرتبة في الدولة، والمحاط بالسرية؟!

إن تحكُّم بنيامين نتنياهو وحكومته في المعلومات، وحاجة الإعلام لاستقاء هذه المعلومات من أعضاء الحكومة في المناصب العليا حول الأحداث والتطورات والقرارات، لن يُتيح للإعلام أي مجال لعدم نشر تلك المعلومات، لاسيما في ظل غياب مصادر أخرى؛ الأمر الذي يحتم عليها نشرها وإعطائها الأولوية في التغطية. ولا يمكن تفسير ذلك فقط باحتكار القيادات السياسية للمعلومات، وتحديد المواقف الرسمية، بل لأن الطرف استثنائي (الحرب)، كما أن المعلومات التي تصدر عن تلك القيادات تؤثر بشكل مباشر وفعال في مجريات الأحداث؛ الأمر الذي يُعطي قيمة لتلك المعلومات، فتصبح أولوية لدى الإعلاميين من جهة، وذات أهمية بالغة للجمهور من جهة أخرى(32).

3. سلطة الخطاب والرقابة على النشر

في تقرير نشره موقع "يديعوت أحرونوت"، في 9 فبراير/ شباط 2025، ينقل عن الرئيس الإسرائيلي، حاييم هرتسوغ، هجومه على قناة "بي بي سي" البريطانية التي تتحدث عن العنف الذي تُمارسه إسرائيل بحقّ الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية. رفض هرتسوغ ما أسماه بـ"المزاعم" التي بثتها "بي بي سي"، وأكد أن "الترويج لها أمرٌ شائنٌ، ولا أساس له". وأضاف: "نحن دولة ديمقراطية تُحافظ على سيادة القانون، كما أن جميع السجناء في إسرائيل يقبلون الشروط التي يحقُّ لهم التمتع بها بموجب القانون". وأضاف: "بعض الأسرى الفلسطينيين لا يريدون حتى المغادرة والعودة إلى غزة، بل يُفضّلون البقاء في السجون الإسرائيلية. وهكذا، فإن قصة "بي بي سي" هذه شائنة بالنسبة لي، وأدعوكم جميعاً إلى وقف هذا الموقف وفهم أن الهجوم الذي وقع في 7 أكتوبر هو هجوم على العالم الحر بأكمله، وعندما نعتقل الإرهابيين الذين ارتكبوا هذه الفظائع، فهو لمنعهم من الهجوم مرة أخرى". وفي هذا التقرير، نجد أن رئيس دولة ينتقد وسيلة إعلام في دولة حليفة، وتقوم

"يديعوت أحرونوت" بنقل تصريحاته دون مناقشة محتوى المعلومات التي تحدث عنها. كما أن الموقع لم يُناقش مثلاً الانتهاكات التي يرتكبها الجيش الإسرائيلي في معتقل سديه تيمان، ولم يهتم بتقارير الأمم المتحدة ومنظمات حقوق الإنسان حول التعذيب في السجون الإسرائيلية، وبأعداد الوفيات في تلك المعتقلات، والتي فاقت أعداد الذين تُوفوا منذ بداية الاحتلال الإسرائيلي، فضلاً عن جثث الأسرى الفلسطينيين، التي سلمتها إسرائيل إلى الجانب الفلسطيني في غزة، وقد ظهرت عليها علامات التعذيب والعنف الشديد، وسرقة الأعضاء(33).

إن الرقابة في إسرائيل ليست أمرًا جديدًا؛ حيث يخضع الإعلام الإسرائيلي للرقابة العسكرية، وتحديدًا في الأمور الأمنية. فلا يُسمح للإعلام بنشر الأحداث والتفاصيل التي ترتبط بالقضايا الأمنية والعسكرية، مثل مقتل إسرائيليين، أو العمليات العسكرية الإسرائيلية ضد الفلسطينيين أو لبنان أو إيران، أو غيرها من الأهداف العسكرية، إلا بمقدار ما تسمح به الحكومة والجهات المختصة(34). ويتفهم الجمهور الإسرائيلي هذه القيود (مع وجود انتقادات لهذه السياسة)، بوصفها تهدف إلى الحفاظ على معنويات الجمهور، ومنع أي استغلال للمعلومات بما يضر بالمصالح الإسرائيلية. فقد نشرت "تايمز أوف إسرائيل"، في 22 نوفمبر/ تشرين الثاني 2024، خبرًا تؤكد فيه مخاوف السياسة الأمنية من النشر: "بعد فرض أمر منع نشر طويل الأمد، سمحت الرقابة العسكرية بنشر حقيقة وقوع حادث أمني خطير في منطقة قطاع غزة. لا تزال التفاصيل خاضعة لقيود مشددة لأسباب تتعلق بالأمن القومي، ولا يمكن الكشف عن أي معلومات إضافية في الوقت الحالي". ويتكرّر هذا الأسلوب بصيغ مختلفة، مثل "حدث صعب في غزة"، والذي يعني أن جنودًا إسرائيليين تعرضوا لكمين، أو استهداف عسكري أوقع خسائر بشرية، لكن لا يُسمح بنشر أية تفاصيل إلا بعد التدقيق الأمني، واتخاذ قرار حول القدر الذي يمكن السماح بنشره من المعلومات. وترى الجهات الرقابية أن نشر هذه المعلومات قد يخدم "أعداء إسرائيل".

ومن أمثلة هذه القيود، ما نشره موقع "يديعوت أحرونوت"، بتاريخ 8 يناير/ كانون الثاني 2025، حول قرار رئيس الأركان الإسرائيلي، هيرتسي هاليفي، بـ"إخفاء هوية أي شخص يُشارك في القتال برتبة عميد أو أقل"، بسبب "محاولة اضطهاد المقاتلين في جميع أنحاء العالم". كما نشر الموقع ذاته، في 20 يونيو/ حزيران 2025، خبرًا

بعنوان: "الإضرار بالمتطلبات: سيطلب من المرسلين الأجانب الموافقة على الحظر المسبق للبت أثناء القتال" جاء فيه أن وزير الأمن الوطني الإسرائيلي، إيتمار بن غفير، قال: إن "أي فريق اتصال أجنبي ييثر من مناطق قتالية أو سقوط صواريخ سيطلب منه الحصول مسبقاً على موافقة خطية مسبقة من الرقابة العسكرية.. ويمكن للشرطة مصادرة المعدات وحرمان الصحفيين من التغطية، عندما يُعد البث غير المصرح به جريمة جنائية". وأضاف أن "الفوضى الإعلامية لوسائل الإعلام الأجنبية قد انتهت. لن نسمح لأولئك الذين يخدمون حماس أو حزب الله أو إيران بالبث من داخل أراضي دولة إسرائيل. كل من لا يحترم القواعد الأمنية ستتعامل معه الشرطة الإسرائيلية". ولم يُعلق الموقع على هذه التصريحات أو ينتقد القرارات وكأنها مسلمت لا تتعارض مع حرية الصحافة والنشر والتعبير.

4. التطرف والعنصرية

التطرف والعنصرية ضد العرب ليست ظاهرة جديدة في إسرائيل، ويبدو ذلك من خلال بعض المظاهر الاجتماعية؛ إذ إن بعض الشوارع مخصّص لليهود الذين يستطيعون المرور دون إيقاف من الحواجز العسكرية، وبعضها الآخر للعرب الذين يتم إيقافهم لساعات على الحواجز العسكرية، أو يُمنعون من المرور من الشوارع المخصصة لليهود. كما تختلف أحكام السجن والعقوبات فيما إذا كان المتهم يهودياً أو عربياً (35). ولم تكن الأضواء مسلطة على السلوك العنصري، أو التصريحات العنصرية قبل السابع من أكتوبر/ تشرين الأول 2023؛ إذ كان التطرف والتفرقة العنصرية تُمارس دون ضجيج، ودون أن يُولي الإعلام اهتماماً بها. ولم تكن ضمن توجّهات السياسيين أو الأحزاب السياسية أو الإعلام الإسرائيلي، ولم تظهر بوضوح في ممارساتهم. أما بعد السابع من أكتوبر، فقد شهدت الساحة الإسرائيلية سلوكيات وتصريحات عنصرية صارخة (36). ومن أبرزها ما ورد على لسان وزير الدفاع الإسرائيلي، يوآف غالانت، وغيره من المسؤولين، من أن الفلسطينيين "حيوانات بشرية"، فضلاً عن التصريحات التي تصدر باستمرار عن الوزيرين المتطرفين، إيتمار بن غفير وبتسلئيل سموترتش. وقد فسح الإعلام في المجال للتصريحات المتطرفة والعنصرية، مثل ظهور متحدّثين بلهجة عنصرية صريحة عبر وسائل الإعلام المرئية، ودون أي انتقاد لتلك التصريحات؛ ما يوحي بتقبّلها للتوجهات العنصرية (37).

وقد مثلت حادثة معتقل سديه تيمان، حيث مارست قوات الجيش الإسرائيلي اعتداءً جنسيًا على أحد الأسرى الفلسطينيين، صورة فاضحة وبارزة في التطرف والعنصرية. وقال عنها رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو: "الحادثة في سديه تيمان تسببت في ضرر هائل لصورة دولة إسرائيل وللجيش الإسرائيلي ولجنودنا. ربما هذا الهجوم الإعلامي الأضعب الذي شهدته إسرائيل منذ تأسيسها، لا أذكر شيئاً بهذا التركيز والشدة. هذا يستلزم تحقيقاً مستقلاً ومحايلاً، وأتوقع أن يتم إجراء تحقيق كهذا كذلك". وقد اختار موقع "هآرتس"، في 3 نوفمبر/ تشرين الثاني 2025، هذا العنوان لتقرير نشره حول الموضوع: "فيديو سديه تيمان ليس أزمة "هسبارا" بل حقيقة يُراد طمسها" في نقد لاذع لمعالجة هذه القضية سياسياً وإعلامياً. وقد برزت عبارة "الهجوم الإعلامي" في تصريح نتنياهو، وتُشير إلى أنه لم يُدِن الحادثة بل ركز حديثه عن النشر الإعلامي لها والضرر الذي أحدثته لصورة إسرائيل على المستوى العالمي. فقد تمت الإشارة فقط إلى توجيه "لائحة اتهام" لعدد من الجنود "بشبهة" الاعتداء الجنسي على أسرى فلسطينيين. ولم يصدر أي ردّ فعل على مستوى الإعلام، الذي يُمثل صدى الرأي العام والمواقف السياسية، لانتقاد هذا الأداء الإعلامي والمواقف السياسية، باستثناء "هآرتس" كما ذُكر سابقاً. أما القناة الرابعة عشرة فبثت فيديو للمجرمين الذين نفذوا عملية الاغتصاب وهم يُظهرون أنفسهم "ضحايًا"، ويعانون من أسلوب التعامل معهم، بوصفهم نفذوا مهمات مكلفين بها، فيما يخضعون في الوقت الحالي لتعامل سيء(38).

5. الإعلام الإسرائيلي والإبادة الجماعية

هل يمكن اعتبار الإعلام الإسرائيلي شريكاً للمؤسسة السياسية والعسكرية في جرائم الحرب والإبادة الجماعية بحق المدنيين الفلسطينيين في غزة؟ كانت وسائل الإعلام تنقل وبدون أي تحفظ أو نقد أو استهجان السياسات الإسرائيلية المخالفة لأبسط قواعد حقوق الإنسان التي نصّت عليها القوانين الدولية الإنسانية. ويُسْتثنى من ذلك بعض وسائل الإعلام التي ظلت تقليدياً معارضة للسياسات الإسرائيلية، مثل "هآرتس"(39).

نشر موقع "يديعوت أحرونوت"، في 9 مارس/ آذار 2025، تقريراً حول تزويد الاحتلال الإسرائيلي لغزة بالكهرباء. وأشار إلى أن قرار وزير الطاقة الإسرائيلي، إيلي

كوهين، بوقف تدفق الكهرباء إلى غزة هو "جزء من قرار وقف المساعدات الإنسانية لغزة". ونقل التقرير تصريحاً عن مسؤول إسرائيلي قوله: "إن فصل أنابيب المياه عن غزة مطروح على الطاولة". ولذلك فإن هذه الإجراءات تُمثل -أولاً- عقوبات جماعية ضد المدنيين، وثانياً: تُستخدم سلاحاً للضغط على المقاومة الفلسطينية، وهي أمور محظورة في القانون الدولي. ولم يُعلق الموقع على هذه الانتهاكات وكأنها أمرٌ مشروع ومقبول ولا يمسُّ حياة المدنيين، ولا يُخالف القانون الدولي. وهو ما يمكن وصفه بتواطؤ إعلامي مع الإبادة الجماعية التي ارتكبتها قوات الجيش الإسرائيلي، وبخضوع لسياسة الحكومة.

في المقابل، نشر موقع "هآرتس" تقريراً بعنوان: "كيف نواصل حياتنا كالمعتاد بينما تحدث في غزة فظائع كهذه؟" ذكر أن الجنود الإسرائيليين قتلوا توأمًا فلسطينيًا أعمارهما ثلاثة أيام فقط، بينما كان والدهم في طريقه لاستصدار شهادتي ميلاد لهما. وجاءت ردود الفعل لإسرائيليين يهود عبر مواقع التواصل الاجتماعي تنضح بـ"الشماتة والكراهية" وتبرير قتل الطفلين. لقد مثّلت "هآرتس" الوجه الآخر أو النقيض للإعلام الإسرائيلي الذي تماهى إلى أقصى الحدود مع السياسة الإسرائيلية الرسمية والشعبية؛ إذ تجرّأت الصحيفة على نقد سياسة الإبادة الجماعية، لكنها واجهت انتقادات من قبل الحكومة وقطاعات أخرى في المجتمع الإسرائيلي(40). ولكن رغم النقد الشديد، وكشف جرائم الجيش الإسرائيلي، وجرأة "هآرتس" التي كانت تسير عكس التيار السائد، فإنها تُقدّم(41) خدمة كبيرة لإسرائيل؛ إذ توحى بأن هذه الدولة بالفعل ديمقراطية، وتتمتع بهامش واسع لحرية التعبير. ولا يعني ذلك أن النقد الذي تقدّمت به "هآرتس" زائف أو مفتعل.

6. الإعلام الإسرائيلي والبيئة السياسية الخارجية

تراوحت السياسة الإسرائيلية تجاه دول العالم ومواقفها من الحرب على غزة بحسب مواقف تلك الدول وتحركاتها. كما أن الإعلام الإسرائيلي جسّد مواقف الحكومة من جهة، وعبر عن الاتجاه الجمعي الإسرائيلي من جهة أخرى، وهو الاتجاه الذي يتطابق مع مواقف الحكومة فيما يتعلق بالمصلحة القومية.

التعامل بحذر مع الولايات المتحدة

كان الإعلام يتلقى تصريحات الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، المؤيدة لإسرائيل والمتطابقة مع مواقفه، ويُروَّج لها. فقد أطلق ترامب عدة تصريحات، من أهمها - كما نشر موقع "يديعوت أحرونوت"، في 5 فبراير/ شباط -2025 ما اقترحه بشأن تهجير سكان غزة إلى دولة ثالثة، حيث عُدَّ الاقتراح من قِبَل المُستوطنين واليمين الإسرائيلي "فرصة تاريخية" لإنهاء فكرة الدولة الفلسطينية والتخلص نهائيًا من وجود الشعب الفلسطيني على الأرض الفلسطينية. وقد حظي الاقتراح بدعم وزراء، مثل إيتمار بن غفير وبتسلئيل سموترتش. ونشرت وسائل الإعلام الإسرائيلية هذه التصريحات، وكأنها احتفالية، لأنها عبَّرت عن الفكرة التي لم يجرؤ الإسرائيليون على النطق بها منذ قيام إسرائيل وحتى إطلاق هذه التصريحات على لسان دونالد ترامب. ورغم أن الرئيس الأميركي تراجع عن هذه التصريحات لاحقًا (42)، إلا أن الإسرائيليين يُردِّدونها من وقت لآخر، بوصفها كسرت "المحرمات" التي كانت سائدة في السابق.

ومن الأمثلة التي رددتها وسائل الإعلام الإسرائيلية، نقلًا عن الرئيس دونالد ترامب - كما جاء في "تايمز أوف إسرائيل"، بتاريخ 10 فبراير/ شباط -2025 عبارة "سيتم فتح أبواب الجحيم على حركة حماس في حال لم تُطلق سراح الرهائن". وردَّ هذه العبارة كذلك مسؤولون في الحكومة الإسرائيلية؛ إذ نشر ذات الموقع عن بنيامين نتنياهو بعد لقائه بوزير الخارجية الأميركي، ماركو روبيو، قوله: "لدينا إستراتيجية مشتركة ولا يمكننا دائمًا مشاركة تفاصيلها مع الجمهور، بما في ذلك متى ستُفتح أبواب الجحيم، كما ستُفتح بالتأكيد إذا لم يُطلق سراح جميع رهائننا، حتى آخر واحد منهم".

ولكن الأهم من كل ذلك، هو ترديد عبارات لرئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتياهو، وقادة آخرين، مثل: "تمَّ التنسيق مع إدارة ترامب"، "وفق ما أعلن ترامب"، و"إدارة ترامب رحَّبت"... إلخ. هذه العبارات، التي أصبحت مستخدمة في الإطار السياسي وكذلك الإعلامي في إسرائيل، تعكس الضعف الذي يشعر به الإسرائيليون، وحاجتهم باستمرار للغطاء، وكذلك المساعدة الأميركية؛ الأمر الذي يُشير بوضوح إلى الاستقواء بالولايات المتحدة في كل شيء. فقد أدركت إسرائيل أن الأمر الوحيد الذي حال دون انهيارها بعد السابع من أكتوبر هو الدعم الأميركي والغطاء السياسي

والعسكري غير المحدود الذي حصلت عليه (43)، وهو ما أثر بشكل جذري على الخطاب السياسي والإعلامي.

من المهم أيضًا الإشارة إلى أن أي خلاف بين الطرفين، الإسرائيلي والأميركي، كان يُنقل في وسائل الإعلام الإسرائيلية من خلال إبراز المواقف الرسمية التي تؤكد باستمرار على متانة العلاقة بين البلدين، ويتحاشى الإعلام التعقيب على هذا الخلاف، بحيث لا يؤدي النشر إلى المساس بتلك العلاقة (44)، وهو ما تدرکه وسائل الإعلام، ومن ثم تعمل وفق هذه المعادلة.

التنديد بالاعتراف بالدولة الفلسطينية والمظاهرات المعادية للحرب

لم يكن الغضب الإسرائيلي من اعتراف عدد كبير من دول العالم -وعلى رأسها الدول المتحالفة معها إستراتيجيًا، مثل فرنسا وبريطانيا وإسبانيا- بالدولة الفلسطينية محصورًا في إطار الطبقة السياسية، بل كان يعكس غضبًا شعبيًا وإعلاميًا. فقد أظهر استطلاع للرأي -بحسب ما أورده صحيفة "معاريف" في 21 نوفمبر/ تشرين الثاني -2025 أن 17٪ فقط من المواطنين الإسرائيليين يوافقون على قيام دولة فلسطينية، أي على حلّ الدولتين. وقد وصف موقع "يديعوت أحرونوت"، في 24 سبتمبر/ أيلول 2025، اعتراف عدد كبير من دول العالم بالدولة الفلسطينية بـ"هزيمة دبلوماسية قاسية لإسرائيل"، و"انحدار سياسي غير مسبوق" للدولة العبرية. في حين عدّت "هآرتس"، في 25 سبتمبر/ أيلول 2025، أن هناك رفضًا إسرائيليًا شبه إجماعي للاعتراف بدولة فلسطين، مؤكدة أن سياسة الحكومة لم تتغير، لكنها على النقيض من اتجاهات غالبية وسائل الإعلام الإسرائيلية، اعتبرت أن الاعتراف بالدولة الفلسطينية قد يكون ضرورة لوجود "دولة إسرائيل".

مارس الإعلام دوره في نقل الانتقادات، والتهجم على الدول التي اعترفت بالدولة الفلسطينية؛ إذ نقل موقع "يديعوت أحرونوت"، في 27 يوليو/ تموز 2025، تنديد رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، بفكرة حلّ الدولتين، وعده "تكريماً للإرهاب". كما نقل الموقع موقف الإدارة الأميركية الذي اعتبر أن "الاعتراف خطوة متهورة تدعم خطاب حماس وتُضعف الموقف الإسرائيلي". ولم يتحدث عن وجهة النظر المخالفة التي تقول: إن فكرة حلّ الدولتين والاعتراف بالدولة الفلسطينية يُمثّل حلاً جذرياً للصراع.

وبالرغم من أن خطة دونالد ترامب لوقف الحرب على غزة تضمنت "مسارًا نحو أفق سياسي يفضي إلى حلّ الدولتين"، فإن موقع "يديعوت أحرونوت" نقل، في 27 سبتمبر/أيلول 2025، عن الحكومة الإسرائيلية رفضها التام لقيام دولة فلسطينية. وقد تعاملت وسائل الإعلام الإسرائيلية بحذر تجاه هذه المسألة؛ إذ نقلت بدقة مواقف الحكومة، ونشر "يديعوت أحرونوت"، في 25 نوفمبر/تشرين الثاني 2025، تحليلًا صحفيًا، يتضمن التعامل بحذر مع الموقف الأمريكي؛ إذ نصّ التقرير على أن "الإعلان الأميركي عن خطة السلام، رغم إشارته إلى حلّ الدولتين، لا يعني التزامًا عمليًا بإنشاء دولة فلسطينية".

أما فيما يتعلق بالحراك الدولي تجاه غزة، الذي يُندد بـ"الإبادة الجماعية" وعمليات القتل والتدمير اليومي بحقّ الشعب الفلسطيني، وخاصة استهداف الأطفال والنساء والمدنيين، وتدمير البنية التحتية والمدارس والجامعات والمؤسسات الدولية، وتشريد سكان غزة، فقد كان الموقف الإسرائيلي مهاجمًا بعنف لهذا الحراك ومُحرّضًا ضده، بما في ذلك الحراك الذي شهدته الولايات المتحدة، والجامعات الأميركية بشكل خاص. ووجدت تلك المواقف صدى في وسائل الإعلام الإسرائيلية؛ إذ نشر موقع "تايمز أوف إسرائيل"، في 2 أكتوبر/تشرين الأول 2025، تصريحات رسمية لمسؤولين حكوميين إسرائيليين نددوا فيها بالإدانات الدولية لسياسات إسرائيل في الحرب، وأكدوا إصرار الحكومة على موقفها الأمني. ونشر موقع "تايمز أو إسرائيل"، في 26 سبتمبر/أيلول 2025، أيضًا أن احتجاجات خرجت تنديدًا بالحرب على غزة، وأن المتظاهرين هتفوا ضد "ما يُسمّى بالإبادة الجماعية في غزة". أما موقع "هآرتس" فقد غطّى هذه الاحتجاجات بشكل نقدي؛ إذ تسبّب في المزيد من العزلة لإسرائيل على المستوى الدولي.

ولم يُظهر الإعلام الإسرائيلي نقدًا لمواقف الحكومة الإسرائيلية من تلك الاحتجاجات، بل إن رفض الحكومة الإسرائيلية، وكذلك قطاعات واسعة من الجمهور لموجات الاحتجاج الدولية على الحرب على غزة، وتحديدًا مقتل عشرات الآلاف من المدنيين، فضلًا عن تدمير القطاع، والحصار الخائق، ومنع دخول المساعدات

الإنسانية، يُمثل للإسرائيليين "مواقف قومية" يكاد يُجمع عليها المجتمع الإسرائيلي، والساسة في الحكومة والمعارضة. وربما شكّل هذا الأمر صدمة لقطاعات شعبية واسعة في الغرب (الحليف التقليدي لإسرائيل)، والذي يتوقّع ظهور مواقف إنسانية في المجتمع الإسرائيلي ضد قتل الأطفال والنساء وتشريد الأبرياء والمدنيين.

7. المستوى المهني للأداء الإعلامي الإسرائيلي

إن تحليل المستوى المهني للأداء الإعلامي الإسرائيلي يتطلب إجراء بحث مستقل يتضمن مستوى أشمل وأعمق من البحث والتحليل. ولكن من المهم الإشارة إلى هذا الجانب في سياق معالجة تأثير البيئة السياسية على المعالجة الإعلامية للحرب على غزة. وحتى يكون التحليل دقيقًا وموضوعيًا، فإن فحص تفاصيل صياغة الأخبار والتقارير في الإعلام الإسرائيلي، مثل "يديعوت أحرونوت"، يُشير إلى سمة التطرف والعنصرية والتحريض، التي تظهر بشكل واضح أحيانًا، وبشكل ضمني أحيانًا أخرى. وبالرغم من أن الصحيفة غير مُصنّفة يمينيًا، إلا أن موشيه نايجر (Moshe Neiger) (45) عدّها ذات اتجاه وطني متحيز نسبيًا نحو الخطاب الرسمي الإسرائيلي؛ الأمر الذي يُمثل عملية إقصاء واضحة للسردية الفلسطينية في الصراع. وتبرز في التغطية الإعلامية الإسرائيلية سمة التبرير؛ إذ تُقدّم الأسباب وتوضح السياقات والملابسات بشكل يعكس الرواية الإسرائيلية.

وذكرت "يديعوت أحرونوت"، في 9 مارس/ آذار 2025، أن حركة حماس تستفيد من الإمدادات الكهربائية، وأن استمرار إمداد غزة بالطاقة الكهربائية هو بسبب الضغط الذي تُمارسه الولايات المتحدة والدول الأوروبية. ومن المهم أيضًا الإشارة هنا إلى أن الرواية الرسمية التي تبثها إسرائيل حول عملياتها وسياساتها لا تخضع للتحقق، بل يُعدّها الإعلام الإسرائيلي مسلمات وحقائق مطلقة. وفي حال ظهر دليل على عدم صحة الرواية الإسرائيلية تعلن الحكومة أو الجهة المختصة فتح تحقيق في القضية؛ الأمر الذي يجد صدى في وسائل الإعلام. ولكن نتائج هذا التحقيق -فيما لو أُعلن عنها- لا تجد نفس الاهتمام لدى الإعلام. مثال ذلك، ما نشره موقع "تايمز أوف إسرائيل"، في 27 نوفمبر/ تشرين الثاني 2025، حول قيام قوات الجيش الإسرائيلي بقتل شابين في جنين يُشتبه فيهما بـ"الإرهاب" أثناء تبادل إطلاق النار. ونشر الموقع

ذاته، في 27 ديسمبر/ كانون 2025 - بعد انتشار فيديو يُظهر أن القتل تمَّ "بدم بارد" عقب استسلام الشابين- أن سلطات الاحتلال فتحت تحقيقاً حول قيام ضابط بإطلاق النار على فلسطينيين مشتبهين بالإرهاب بعد استسلامهما ورفع أيديهما "ما أدى إلى مقتلهما؛ حيث وقع الحادث خلال عملية لمكافحة الإرهاب في مدينة جنين في الضفة الغربية".

ويبدو واضحاً، من خلال هذه النماذج، أن الإعلام الإسرائيلي رغم محاولاته التعامل بمهنية مع أحداث الحرب وتطوراتها، استناداً إلى المصادر الرسمية، فإن اللامهنية في الأداء تبدو واضحة في السياق. فكما يظهر من المثال الأخير أن المصدر نفسه غير موثوق، فضلاً عن أن الإعلام يُردّد المبررات التي يستخدمها الجيش الإسرائيلي في انتهاكاته لحقوق الإنسان، وتغليفه لعملية قتل شابين غير مسلحين -ومن دون أن يُشكلاً خطراً على الجنود، وبدم بارد- بغلاف "الاشتباه فيهما بالإرهاب".

خاتمة

يبدو من خلال تحليل إستراتيجيات الخطاب الإعلامي الإسرائيلي في تمثيل صورة الذات الإسرائيلية والفلسطينية أن هناك تأثيراً واضحاً للبيئة السياسية في الأداء الإعلامي الإسرائيلي بشكل عام، بل إن الإعلام هو جزء لا يتجزأ من بيئته السياسية والاجتماعية. فجدلية تأثير البيئة السياسية في الإعلام، وتأثير الإعلام في السياسة، يؤكدان العلاقة الارتباطية بينهما ولا ينفيان مفهوم "سلطة الخطاب" الذي يُعطي القادة والزعماء القدرة على التحكم في المعلومات، وعلى توجيه الأداء الإعلامي. ومن أهم النتائج التي خلصت إليها الدراسة في ضوء هذه العلاقة:

- الإعلام الإسرائيلي يتأثر بالبيئة السياسية الداخلية والخارجية. وتتمثل البيئة الداخلية في سياسات الحكومة والمعارضة، والتوجهات السياسية العامة في البلاد. فيما تتمثل البيئة السياسية الخارجية في مواقف الدول الغربية على وجه الخصوص، وهي الدول الحليفة لإسرائيل. وتُعد الولايات المتحدة على رأس قائمة الدول المؤثرة في السياسة الخارجية.

- يوجد انسجام كبير بين توجهات الجمهور وتوجهات الحكومة، وإلى حد كبير توجهات المعارضة الإسرائيلية نحو قضية الصراع مع الفلسطينيين. ويقف الإعلام

موقفًا منسجمًا مع هذه المواقف، باستثناء بعض الأصوات المعارضة، مثل "هآرتس".
وينعكس ذلك على الأداء الإعلامي ومعالجة القضايا المختلفة.

- على صعيد السياسة الداخلية، تتحكم الحكومة في الإعلام بشكل مباشر وواضح،
من خلال التحكم في نشر المعلومات، وفرض الرقابة على الإعلام فيما يخص
الجانب السياسي والجانب الأمني والعسكري. وتتفهم وسائل الإعلام الإسرائيلية
هذا الأمر، مع وجود تسريبات أحيانًا للأخبار؛ الأمر الذي لا تستطيع الحكومة منعه.

- نزعة التطرف في خطاب السلطة، وكذلك في اتجاهات المجتمع، تؤثر في وسائل
الإعلام الإسرائيلية التي تتعامل مع الجانب الفلسطيني بأسلوب متطرف، وتُمارس
التمييز العنصري فيما يتعلق بحقوق الإنسان الفلسطيني.

- يتماهى الإعلام الإسرائيلي في قضية الإبادة الجماعية مع خطاب الحكومة
والمزاج الشعبي. فبالرغم من أن معظم دول العالم، فضلًا عن محكمة الجنايات
الدولية، اعتبرت أن الحرب على غزة وممارسات الاحتلال الإسرائيلي ترقى إلى
جرائم حرب، إلا أن الإعلام الإسرائيلي لم يتطرق إلى هذه القضية، بل نقل أخبار
قطع الكهرباء والماء والغذاء عن غزة دون الإشارة إلى أنها انتهاكات جسيمة للقانون
الدولي الإنساني، وجريمة ضد المدنيين وشكل من أشكال الإبادة الجماعية.

- فيما يتعلق بالسياسة الخارجية، كان الإعلام الإسرائيلي ينسجم مع سياسة الحكومة
إزاء مواقف الإدارة الأميركية من الصراع. ويسعى إلى عرض القضايا بأسلوب يحافظ
على العلاقة الإستراتيجية بين إسرائيل والولايات المتحدة. فقد أثبتت الحرب على
غزة أن وجود إسرائيل يتركز على الدعم والمساعدات الأميركية والغطاء السياسي.
ولذلك يجب أن تتجنب إثارة الخلافات مع الإدارة الأميركية.

- التزم الإعلام الإسرائيلي بالرواية الرسمية للحكومة، وسوّق للروايات التي تُبرّر
الإجراءات التي تقوم بها الحكومة والجيش الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني، مع
استثناء صحيفة "هآرتس" التي تجهر بالنقد والمعارضة لسياسات الحكومة الإسرائيلية.

المراجع

- (1) أحمد أبو راشد، "دور وسائل الإعلام في الحياة السياسية للمجتمع"، فيسبوك، 8 يونيو/حزيران 2025، (تاريخ الدخول: 10 يونيو/حزيران 2025)، <https://ln.run/LpyTS>.
- (2) المرجع السابق.
- (3) Pamela Shoemaker, Timothy Vos, Gatekeeping theory, (New York: Routledge. (2009), "accessed September 8, 2025". <https://tinyurl.com/3jhdwwpd>.
- (4) Marju Himma-Kadakas, Signe Ivask, "Journalists under attack: Self-censorship as an unperceived method for avoiding hostility," Central European Journal of Communication, Vol. 3, Issue. 32, (2023): 359–378.
- (5) Fathali Moghaddam, The psychology of dictatorship, (American Psychological Association, 2019), "accessed September 8, 2025". <https://tinyurl.com/bdec9rm3>.
- (6) "Yedioth Ahronoth," Reference.org, "accessed September 8, 2025". <https://tinyurl.com/3tb27u9c>.
- (7) سيلفان سيبيل، "هآرتس": آخر أقطاب المعارضة في المجتمع اليهودي الإسرائيلي"، orientxxi، 4 نوفمبر/ تشرين الثاني 2022، (تاريخ الدخول: 8 سبتمبر/أيلول 2025)، <https://orientxxi.info/article5995>.
- (8) Michael Madar et al., "Foreign Anti-Mainstream Propaganda and Democratic Publics, Comparative Political Studies, Vol. 55, Issue. 10, (2022): 1732-1764.
- (9) Kurt Lewin, "Frontiers in Group Dynamics: Concept, Method and Reality in Social Science; Social Equilibria and Social Change," Human Relations, Vol. 1, Issue. 1, (1947): 12, 38-39.
- (10) "Psychology and Media: Understanding the Gatekeeping Hypothesis in Media," PubAdmin Institute, December 1, 2023, "accessed October 15, 2025". <https://tinyurl.com/yz4wa6uz>.
- (11) Alan Dershowitz, Defending Israel: Against Hamas and its Radical Left Enablers was published in the United States, (New York, Skyhorse Publishing, 2023), 17.
- (12) Norman Finkelstein, The Holocaust industry: Reflections on the exploitation of Jewish suffering, 2nd ed. (New York, Verso Books, 2003), 38.

- Shira Klein, "The growing rift between Holocaust scholars over Israel/Palestine," *Journal of Genocide Research*, Vol. 28, Issue 1, (2026): 179-199.
- (13) Benjamin Miller, "Israel's post-October 7 wars and the international order," *Institute for National Security Studies*, Vol. 28, Issue. 1, (February 2025), "accessed October 15, 2025". <https://tinyurl.com/5ezvtefs>.
- (14) "Patterns of harm analysis: Gaza, October 2023,," *airwars.org*, December 2024, "accessed October 15, 2025". <https://tinyurl.com/yd8nekvw>.
- (15) "World Report 2025: Israel and Palestine: Events of 2024," *hrw.org*, 2025, "accessed October 15, 2025". <https://tinyurl.com/szythbt5>.
- (16) "Humanitarian situation update #337: West Bank," *ochaopt.org*, November 6, 2025, "accessed November 15, 2025". <https://tinyurl.com/3erhvjtu>.
- (17) Alan Waring, "The "Greater Israel" Plan Has a Colossal Reach," *fairobserver.com*, December 19, 2024, "accessed November 15, 2025". <https://tinyurl.com/3nj3aj6m>.
- (18) "One year after the October 7 attacks: The impact on four fronts," *cfr.org*, October 2, 2024, "accessed November 15, 2025". <https://tinyurl.com/54hcudsn>.
- (19) "World Report 2025: Israel and Palestine: Events of 2024," *op*, cit.
- (20) "Global threats to freedom of expression arising from the conflict in Gaza-Report of the Special Rapporteur on the promotion and protection of the right to freedom of opinion and expression, Irene Khan (A/79/319)," *un.org*, August 23, 2024, "accessed November 15, 2025". <https://tinyurl.com/yeykhy6b>.
- (21) "Writer Adam Shatz on how Oct. 7 & Israel's brutality in Gaza reshaped the world," *democracynow.org*, July 17, 2025, "accessed November 15, 2025". <https://tinyurl.com/nawn629b>.
- (22) Cyrus Moulton, "Pro-Palestinian posts on TikTok continue to vastly outnumber pro-Israel posts," *northeastern.edu*, October 10, 2025. "accessed November 15, 2025". <https://tinyurl.com/4waw7cvc>.
- (23) Aviel Schneider, "Tachles with Aviel – Patience with Israel is blowing away in the wind," *israeltoday.co.il*, December 20, 2023, "accessed November 15, 2025". <https://tinyurl.com/4tur97br>.

(24) Gadi Wolfsfeld, *Media and the path to peace*, (Cambridge University Press, 2004), 45.

(25) Mahmoud Alhirthani, "Media Coverage of Human Rights in Palestine, Case Study: Israel's War on Gaza 2023–24." *Journal of Arab & Muslim Media Research*, Vol. 18, No. 1, (2025): 83–100.

(26) Jie Wang, "The mutual influence between politics and media: Advances in Educational, Humanities, and Social Science Research, Vol. 3, Issue. 1, (2023): 1–5.

(27) توين فان دايك، الخطاب والسلطة، ترجمة غيداء العلي، (القاهرة، المركز القومي للترجمة، 2014)، ص 22، 51–52.

(28) Laura Albast, *Silencing and Censorship: Israel's Dual Media Bans on Foreign Press*, palestine-studies.org, January 7, 2026, "accessed January 8, 2026". <https://tinyurl.com/4buwcn9p>.

(29) "الحكومة الإسرائيلية تقر بالإجماع فرض عقوبات على صحيفة "هآرتس" بسبب انتقاداتها للحرب في غزة"، arabic.cnn.com، 25 نوفمبر/ تشرين الثاني 2024، (تاريخ الدخول: 25 ديسمبر/ كانون الأول 2025)، <https://tinyurl.com/yztc7uxp>.

(30) نظير مجلي، "مندوب في كل صحيفة.. كيف تراقب إسرائيل الإعلام خلال الحرب؟"، الشرق الأوسط، 24 أكتوبر/ تشرين الأول 2024، (تاريخ الدخول: 18 سبتمبر/ أيلول 2025)، <https://ln.run/IQDit>.

(31) "Israel/Occupied Palestinian Territory: 'You Feel Like You Are Subhuman': Israel's Genocide Against Palestinians in Gaza," December 5, 2024. amnesty.org, "accessed September 7, 2025". <https://tinyurl.com/mr35kkx2>.

(32) Gershom Gorenberg, "The two extremists driving Israel's policy," theatlantic.com, May 30, 2025, "accessed September 7, 2025". <https://tinyurl.com/yfv4p8cp>.

(33) "UN report: Palestinian detainees held arbitrarily and secretly, subjected to torture and mistreatment," ohchr.org, July 31, 2024, "accessed September 7, 2025". <https://tinyurl.com/cuh3s5wx>.

(34) Haggai Matar, "Breaking new records, Israel sees unprecedented spike in media censorship," 972mag.com, May 2, 2025, "accessed September 7, 2025". <https://tinyurl.com/2kta6nk8>.

- (35) "World Report 2025: Israel and Palestine: Events of 2024," op, cit.
- (36) Klein, "The growing rift between Holocaust scholars over Israel/Palestine,": 179-199.
- (37) "Israel/Occupied Palestinian Territory: 'You Feel Like You Are Subhuman': Israel's Genocide Against Palestinians in Gaza," op, cit.
- (38) Nada Elia, "The Israel exemption," *Journal of Palestine Studies*, Vol. 54, Issue. 2, (July 11, 2025): 66–74.
- (39) Oren Tausig, "The Israeli press and the delegitimization of the occupation: The case of Haaretz," *Journalism*, Vol. 22, Issue. 8, (2021): 1987–2004.
- (41) Jason Burke, "Israeli government orders officials to boycott left-leaning paper Haaretz," November 24, 2024, "accessed September 7, 2025". <https://tinyurl.com/4jxtj7mz>.
- (41) Yoram Peri, "The Israeli media: Between national security and democracy," *Israel Studies*, Vol. 17, Issue. 3, (2012): 1–23.
- Tausig, "The Israeli press and the delegitimization of the occupation: The case of Haaretz,": 1987–2004.
- (42) "Trump Appears to Back Away from His Gaza Plan," *nytimes.com*, February 21, 2025, "accessed September 7, 2025". <https://tinyurl.com/36pzhuw>.
- (43) Miller, "Israel's post-October 7 wars and the international order," *Institute for National Security Studies*, Vol. 28, Issue. 1, (February 2025), "accessed October 15, 2025". <https://tinyurl.com/5ezvtefs>.
- (44) Neslihan Mehamli, "The Role of Media in the Strengthening of Israeli-American Relations During Trump's Presidency," *La Revue de la Communication et du Journalism*, Vol. 12, Issue. 2, (2025): 98-111.
- (45) Moshe Neiger, Israel's media landscape: Democratic practice, constrained environment, in *The Palgrave International Handbook of Israel*, ed. Pratap Kumaraswamy, (London: Springer Nature, 2025), 1–19.

الرقابة الرقمية والسلطة القانونية الموازية لشبكات التواصل الاجتماعي خلال الحرب على غزة

Digital Censorship and the Parallel Legal Authority of Social Media Platforms During the War on Gaza

* إسلام هلال – Islam Helal

ملخص:

تتناول الدراسة ظاهرة تحوُّل منصات التواصل الاجتماعي إلى "سلطة قانونية موازية" تُمارس تأثيراً يتجاوز نطاق السلطات القانونية الوطنية والدولية التقليدية. وتركز الدراسة على تطبيقات هذه الظاهرة في سياق الحرب التي شنتها إسرائيل على قطاع غزة منذ أكتوبر/تشرين الأول 2023؛ حيث برزت أنماط واسعة من تقييد المحتوى المرتبط بالسردية الفلسطينية على مختلف المنصات الرقمية. وتعتمد الدراسة منهجاً وصفيًا تحليليًا يستند إلى مراجعة نقدية لتقارير المنظمات الحقوقية والدراسات الأكاديمية التي وثقت آلاف الحالات من الحذف والتقييد والخفض الخوارزمي للمحتوى الفلسطيني. وتُشير نتائج الدراسة إلى أن الرقابة الرقمية لم تُعد ظاهرة تقنية أو إدارية فحسب، بل أصبحت نظامًا قانونيًا موازيًا يُمارس وظائف التشريع والتنفيذ والقضاء من داخل الفضاء الشبكي، دون أن يستند إلى شرعية سياسية أو مساءلة قانونية واضحة. فالمنصات الرقمية تجاوزت مرحلة "الإشراف على المحتوى" لتُصبح سلطة معيارية تُعيد تعريف مفاهيم الحرية، والمسؤولية، والعدالة في البيئة الرقمية. ولذلك فإن الرقابة الرقمية لا تعمل بوصفها إجراءً تقنيًا محايدًا، بل تُمارس دورًا بنيويًا في تشكيل المجال المعرفي العام، عبر آليات خوارزمية غير شفافة تُعيد ترتيب ظهور المعلومات وتُهمش بعض السرديات. وبهذا المعنى، تُشهِم هذه المنصات في إنتاج ما يمكن وصفه بـ"الإبادة المعرفية"، بما يُفضي إلى نشوء بنية سلطوية موازية خارج الأطر القانونية التقليدية. وتوصي الدراسة بضرورة تطوير أطر للمساءلة الدولية وآليات رقابية مستقلة تُعزز الشفافية وتحمي العدالة الرقمية وحق الشعوب في السرد.

كلمات مفتاحية: الرقابة الرقمية، السلطة الموازية، الضبط الخوارزمي، الإبادة المعرفية، فلسطين.

* د. إسلام هلال، باحث في علم اجتماع القانون ومحام.

Abstract:

The study examines the phenomenon of social media platforms transforming into a “parallel legal authority” that exerts influence beyond the scope of traditional national and international legal systems. It focuses on how this phenomenon has manifested in the context of the war launched by Israel on the Gaza Strip since October 2023, where widespread patterns of restricting content associated with the Palestinian narrative have emerged across various digital platforms. The study adopts a descriptive-analytical approach based on a critical review of reports issued by human rights organisations and academic research documenting thousands of cases of content removal, restriction and algorithmic downranking of Palestinian content. The findings indicate that digital censorship is no longer merely a technical or administrative phenomenon; rather, it has evolved into a parallel legal system that performs legislative, executive and judicial functions within the networked space, without grounding in clear political legitimacy or legal accountability. Digital platforms have moved beyond the stage of “content moderation” to become a normative authority that reshapes the concepts of freedom, responsibility and justice in the digital environment. Accordingly, digital censorship does not operate as a neutral technical procedure; instead, it plays a structural role in shaping the broader epistemic sphere through opaque algorithmic mechanisms that reorder the visibility of information and marginalise certain narratives. In this sense, these platforms contribute to what may be described as “epistemic annihilation”, leading to the emergence of a parallel power structure operating outside traditional legal frameworks. The study therefore recommends the development of international accountability frameworks and independent oversight mechanisms to enhance transparency, safeguard digital justice and protect the right of peoples to narrate their own stories.

Keywords: Digital Censorship, Parallel Authority, Algorithmic Control, Epistemicide, Palestine.

مقدمة

لم يعد الفضاء الرقمي مجرد امتدادٍ تقنيٍّ للواقع الاجتماعي والسياسي، بل غداً فضاءً موازياً تُعاد فيه صياغة السلطة والمعرفة والقانون بوسائل تتجاوز الإطار التقليدي للدولة. وفي ظل تصاعد نفوذ شبكات التواصل الاجتماعي في تشكيل الرأي العام وتوجيه الوعي الجمعي، تحوّلت هذه المنصات إلى فاعل من نوع جديد يمتلك سلطة تنظيمية مؤثرة في المجال العام عبر سياسات النشر والحذف والتصنيف وتقييد الوصول. وقد كشفت الحرب، التي شنتها إسرائيل على قطاع غزة بعد السابع من أكتوبر/ تشرين الأول 2023، هذا التحوّل بوضوح؛ إذ ظهرت الرقابة الرقمية قوةً مهيمنةً تتحكّم في السردية، وتُعيد إنتاج الحقيقة وفق معايير خوارزمية واقتصادية وسياسية متشابكة.

وفي هذا السياق، تبحث الدراسة سؤالاً مُركّباً: كيف تُنتج منصات التواصل الاجتماعي عبر سياسات المحتوى وآليات إنفاذها الخوارزمية والإجرائية سلطةً تنظيميةً تؤدي وظائف قانونية موازية (تشريعية، تنفيذية، شبه قضائية)؟ وكيف يتجلى ذلك في سياق نزاعي كثيف مثل الحرب على غزة؟

وتفترض الدراسة أن إدارة المنصات الرقمية تجاوزت دور الإشراف التقني على المحتوى، وأصبحت شكلاً من أشكال السلطة القانونية غير الرسمية التي تُعيد تعريف المسموح والممنوع في المجال العام. ويُشير هذا التحوّل أسئلةً جوهرية حول شرعية هذه الممارسات ومدى توافقها مع مبادئ القانون الدولي لحقوق الإنسان، ولاسيما حرية التعبير والحق في الوصول إلى المعلومة وتوثيق الانتهاكات. فالمنصات التي تزعم حماية المستخدمين من خطاب الكراهية أو التحريض تُمارس في الواقع سياسات انتقائية تنحاز ضد المحتوى الفلسطيني وتُخضع الخطاب العام لمنطق المصالح السياسية والاقتصادية.

ومن منظور علم اجتماع القانون تُمثّل الرقابة الرقمية مرحلة جديدة من الضبط الاجتماعي الذي يُمارس عبر الخوارزميات بدل أدوات الإكراه المادي. فالخوارزميات تُحوّل كل تفاعل بشري إلى مورد للمعرفة والضبط، وتُنتج سلطةً شبكية تتغلغل في تفاصيل الحياة اليومية لتُعيد تشكيل التراتبية الاجتماعية والسياسية استناداً إلى

تدفقات البيانات لا إلى النصوص القانونية ضمن ما يُعرَف بـ"رأسمالية المراقبة". وفي الحالة الفلسطينية لا تقتصر الرقابة الرقمية على حماية المستخدمين، بل تتحوّل إلى أداة لإعادة تشكيل الوعي العالمي بالصراع عبر حذف الصور الميدانية وتقييد الشهادات الرقمية وتهميش السردية الفلسطينية. وبهذا المعنى تُسهم المنصات فيما يمكن تسميته بـ"الإبادة المعرفية" التي تمحو رواية الشعوب المقهورة من الذاكرة الرقمية وتستبدل بها روايات مُصنّعة تتماهى مع مصالح القوى المهيمنة.

1. الإستراتيجية المنهجية

تنطلق الدراسة في بحث السؤال الإشكالي المركّب من مقارنة تحليلية مُقارنة تجمع بين المنهج القانوني والمنهج السوسولوجي لفهم التحولات البنيوية في مفهوم السلطة داخل الفضاء الرقمي. فهي من جهة، تعتمد على التحليل القانوني المعياري لجانب من النصوص الدولية واللوائح الوطنية المتعلقة بحرية التعبير والحقوق الرقمية ومسؤولية المنصات بهدف الكشف عن حدود الشرعية والمساءلة في إطار القانون الدولي العام. ومن جهة أخرى، تُوظف أدوات علم اجتماع القانون لتحليل الكيفية التي تُنتج بها المنصات سلطة معيارية موازية عبر الخوارزميات وسياسات الاستخدام وآليات المراجعة الذاتية.

ولاختبار فرضية "تجاوز الرقابة الرقمية لدور الإشراف التقني وتحوّلها إلى سلطة قانونية موازية"، تعتمد الدراسة المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم على تحليل البيانات الثانوية، وذلك لتفكيك السياسات الرقمية دون الانجرار إلى رصد إحصائي مباشر. ويتحدّد مجتمع الدراسة في مجمل الانتهاكات الرقمية وسياسات الضبط الخوارزمي الممارسة ضد المحتوى الفلسطيني. أما عيّنة الدراسة فهي عينة قصدية قوامها آلاف الحالات الموثقة والإحصائيات الصادرة عن التقارير الرصدية للمنظمات الحقوقية المتخصصة في الحقوق الرقمية، وعلى رأسها تقارير "مركز صدى سوشيال"، و"مركز حملة"، ومنظمة "أكسس ناو" (Access Now).

وقد ركزت الدراسة تحليلاتها على ثلاث منصات رئيسية، هي: مجموعة "ميتا" التي تضم فيسبوك وإنستغرام، ومنصة إكس، ومنصة تيك توك. ويأتي اختيار هذه المنصات تحديداً لكونها الفضاءات الأكثر هيمنة على توجيه الرأي العام العالمي، والأكثر استخداماً لتوثيق السردية الفلسطينية، فضلاً عن امتلاكها لأعلى أنظمة الضبط

الخوارزمي المستهدفة للرواية الحقوقية. أما الإطار الزمني للدراسة، فيقتصر على الربع الأول من الحرب على غزة (أكتوبر/ تشرين الأول 2023 - مارس/ آذار 2024) بوصفها المرحلة التي مثلت ذروة الاستقطاب الرقمي، وشهدت أعلى معدلات موثقة من الحذف والتقييد والإبادة المعرفية للمحتوى الفلسطيني؛ مما يجعلها إطاراً زمنياً نموذجياً لاختبار أدوات السلطة القانونية الموازية لهذه المنصات.

وتعتمد الدراسة بعض التعريفات الاصطلاحية لضبط الاستخدام:

- السلطة القانونية الموازية: هي قدرة المنصة على وضع قواعد سلوك/ خطاب (سياسات المحتوى)، وإنفاذها (الحجب، التقييد، خفض الإتاحة)، والفصل في الاعتراضات ضمن نظام إجرائي خاص بها، بما يُنتج أثراً معيارياً شبيهاً بوظائف القانون دون خضوع مكافئ للرقابة العامة.

- الإبادة المعرفية: يُقصد بها توصيف تحليلي لأثر تراكمي يتمثل في إضعاف إمكان إنتاج المعرفة المتداولة وتوثيقها حول حدث نزاعي عبر تعطيل الظهور وإفقاد السياق وتقييد التداول، ولا يُستخدم بصفته مصطلحاً جزائياً لإثبات قصد جنائي.

- الاستعمار الرقمي: يُفهم بوصفه علاقة هيمنة بنوية تتجسد في تحكّم غير متكافئ بالبنى التحتية للاتصال ومعايير الرؤية/ الإخفاء وموارد البيانات، بما يُعيد ترتيب السلطة الرمزية والمعرفية.

2. التحول من الوسيط إلى الفاعل القانوني

ظَلَّت شبكات التواصل الاجتماعي، منذ نشأتها في مطلع الألفية الجديدة، تُقدّم بوصفها مجرد وسائط تقنية محايدة تُتيح للأفراد التواصل والتعبير وتبادل المعرفة (1) غير أن العقدين الأخيرين شهدا تحولاً نوعياً في موقع هذه المنصات داخل البنية القانونية والاجتماعية العالمية؛ إذ لم تعد مجرد أدوات لتمير الخطاب، بل غدت فاعلاً قانونياً وتنظيماً يمتلك سلطةً تقريرية على المحتوى والسلوك، ويضطلع بوظائف تشريعية وتنفيذية وقضائية في الفضاء الرقمي (2). ويعكس هذا التحول من "الوسيط" إلى "الفاعل القانوني" انتقال مركز الثقل في ممارسة السلطة من الدول والمؤسسات الرسمية إلى كيانات خاصة تُمارس سيادة من نوع جديد: سيادة رقمية تتأسس على الكود والخوارزمية بدل النص القانوني المكتوب (3).

2.1. التحول البنيوي في وظائف المنصات الرقمية

عند إطلاق شبكات مثل فيسبوك، عام 2004، ويوتيوب، عام 2005، وتويتر، عام 2006، كان دورها المعلن هو تمكين المستخدمين من التواصل والمشاركة في فضاء مفتوح. وقد صيغت شروط الاستخدام الأولى بروح ليبرالية تُظهر حرية التعبير وعدم التدخل في المحتوى ما لم يُخالف القوانين الوطنية. لكن ابتداءً من العقد الثاني للألفية ومع تضخم أعداد المستخدمين وتزايد الحضور السياسي والإعلامي على هذه المنصات، بدأت الشركات تفرض نظامًا داخلية للرقابة الذاتية استنادًا إلى مبررات "الأمان" و"الحد من الكراهية" و"حماية المستخدمين" (4).

ومنذ تلك اللحظة لم تعد المنصات تكتفي بدور الوسيط التقني بل انتقلت إلى موقع "الحكم" الذي يُقرّر ما يجوز نشره وما يجب حجب، مستندةً إلى "سياسات المجتمع" التي صاغتها داخليًا بمعزل عن الرقابة العامة أو الشرعية القانونية. لقد باتت هذه السياسات بمنزلة تشريعات رقمية موازية، تُحدّد المعايير والقواعد التي تضبط الخطاب والسلوك داخل الفضاء الشبكي. فهي تضع تعريفاتها الخاصة لمفاهيم مثل "التحريض" و"العنف" و"خطاب الكراهية"، وتُفصّل العقوبات الممكنة من التقييد المؤقت للحساب إلى الحذف الدائم. كما أنشأت بعض الشركات، مثل ميتا، لجانًا للمراجعة المستقلة لتُفصّل في النزاعات المتعلقة بالمحتوى، فيما يشبه نظامًا قضائيًا داخليًا، ولكن دون خضوع لأي سلطة قانونية دولية كانت أو وطنية.

2.2. وظائف السلطة القانونية الموازية

تُمارس المنصات الرقمية اليوم ثلاث وظائف قانونية رئيسية كانت حكرًا على الدولة الحديثة:

- الوظيفة التشريعية: تصوغ المنصات "قوانينها الخاصة" من خلال شروط الخدمة وسياسات الاستخدام. وتُمثّل هذه الوثائق ما يُشبه الدساتير المصغرة التي تُنظّم سلوك مئات الملايين من المستخدمين حول العالم، وهي تُحدّد الحقوق والواجبات والعقوبات وتُفسّر المفاهيم القانونية بلغة تقنية؛ مما يمنحها سلطة إنشاء القاعدة المعيارية.

- الوظيفة التنفيذية: تمتلك المنصات آليات فورية لتطبيق هذه القواعد عبر أنظمة الذكاء الاصطناعي ومشرفي المحتوى الذين يُراقبون ملايين المنشورات يوميًا. ويُنفذ

معظمها آلياً؛ مما يجعل العقوبات تُطبَّق دون تدخل بشري مباشر ودون ضمانات للتقاضي العادل(5).

- الوظيفة القضائية: تُمارس المنصات نوعاً من القضاء الداخلي عبر آليات الاعتراض والاستئناف التي تنتهي عادة بقرارات نهائية لا يمكن مراجعتها من جهة مستقلة.

وهكذا، تتجسّد في المنصات الثلاث سلطات الدولة الحديثة (التشريع والتنفيذ والقضاء) ضمن نظام مغلق لا يخضع للمساءلة العادلة ضمن إطار قانوني بل تحكمه اعتبارات اقتصادية وسياسية. إن اجتماع هذه الوظائف الثلاث في يد كيان خاصّ واحد يُمثّل انتقالاً جوهرياً في مفهوم السلطة القانونية نفسها. فبينما كان القانون في الدولة الحديثة يُستمد من الإرادة العامة ويُمارس تحت رقابة مؤسسية، أصبح القانون في الفضاء الرقمي يُستمد من مصالح الشركات ويُمارس عبر خوارزميات مغلقة لا تخضع للشفافية. وبهذا تكون المنصات التي لا تنتمي إلى نظام الدولة/ الأمة، ولا تخضع لقوانينها الإقليمية، تُمارس سلطة فعلية تتجاوز سلطة الدول ذاتها خارج نطاق السيادة الوطنية(6).

وبناءً على هذا التأطير، تنتقل الدراسة إلى اختبار كيف تعمل هذه الوظائف في لحظة نزاعية مكثّفة، حيث تتقاطع سياسات المحتوى مع الصراع على الظهور والمعنى والتوثيق.

2.3. حالة الحرب على غزة نموذجاً تطبيقياً

تُعد الحرب على غزة نموذجاً بالغ الأهمية لفهم طبيعة السلطة القانونية التي تُمارسها المنصات. فقد رصدت تقارير حقوق رقمية ومؤسسات مجتمع مدني -على اختلاف مناهجها- أنماطاً متكررة من تدخلات المنصات في المحتوى المتصل بفلسطين، مثل الحذف، أو التقييد، أو خفض الإتاحة، أو وسم المحتوى، وغالباً ما تُسوِّغ هذه التدخلات بذرائع سياسات "التحريض" أو "المحتوى العنيف/الصادم". وتتعامل الدراسة مع هذه المؤشرات بوصفها مادة تحليلية لفهم آليات الضبط، دون تقديم تقديرات كميّة ما لم تُسنَد بمواضع محددة في التقارير(7).

تُبرّر الشركات هذه التدخلات بالاستناد إلى سياسات مكافحة "التحريض على العنف" أو "المحتوى الصادم". وبقراءة تحليلية نقدية يمكن افتراض أن طريقة تطبيق هذه السياسات في سياق شديد الحساسية، مثل الحرب على غزة، قد تُنتج

آثارًا غير متناظرة على أشكال التعبير المختلفة، بما يفتح سؤال "الانتقائية" بوصفه سؤالاً إجرائياً حول معايير الإنفاذ وشفافيته، لا حكماً قطعياً على النوايا.

وفي هذا السياق، لا يمكن النظر إلى قرارات الحذف بوصفها إجراءات تقنية محضة بل بوصفها أحكاماً قانونية ضمنية تُصدرها جهة غير حكومية تُحدّد مَنْ هو "المذنب" ومَنْ هو "الضحية" داخل الخطاب العام. وللتوضيح التحليلي لنفترض حالة افتراضية يُحذف فيها مقطع يُظهر مشاهد عنف مدني تحت تصنيف "المحتوى العنيف". هنا، لا يعمل القرار بصفته ترتيباً تقنياً للظهور فحسب بل يُنتج أثراً معيارياً ضمنيّاً حول ما يُسمَح له بالدخول إلى المجال العام الرقمي، بما ينعكس على تشكيل الوعي الجمعي وحدود النقاش العام.

2.4. السلطة الخوارزمية وتحول مفهوم الشرعية

إن جوهر التحوّل من الوسيط إلى الفاعل القانوني لا يكمن فقط في امتلاك أدوات الحذف والمنع، بل في إعادة تعريف الشرعية القانونية ذاتها. ففي النظام القانوني التقليدي، تُبنى الشرعية على النصوص القانونية، وعلى مبدأ الفصل بين السلطات والمساءلة أمام القضاء. أما في النظام الرقمي، فإن القانون يُكتب بلغة الكود البرمجي، والسلطة تُمارس عبر خوارزميات تتخذ القرارات آلياً بناءً على أنماط سلوك المستخدمين (8).

وقد وصف لورنس ليسيج (Lawrence Lessig) هذا النمط الجديد بعبارته الشهيرة: "الكود هو القانون"، مبيّناً أن القيود التقنية المُضمّنة في تصميم المنصات تُؤدي الدور نفسه الذي يؤديه القانون المكتوب في تنظيم السلوك. ورغم ذلك، فإن هذه القيود لا تصدر عن برلمان منتخب ولا تخضع لقضاء مستقل بل تُصاغ وفق مصالح اقتصادية وأيديولوجية (9).

وهكذا أصبحت الخوارزميات تُمارس نوعاً من القضاء الشبكي / شبه القضائي؛ إذ يُحاكّم المستخدم بناءً على بياناته وتفاعلاته وسلوكه السابق. هذه الممارسات لا تُنتج فقط قيوداً على حرية التعبير، بل تخلق أيضاً نظاماً جديداً للضبط الاجتماعي يعتمد على التوقع والتصنيف المسبق، وهو ما يُشبه ما وصفه ميشيل فوكو (Michel Foucault) بـ"السلطة الانضباطية" ونموذج المراقبة الشاملة (Panopticon) ولكن في سياق رقمي معاصر (10).

2.5. نتائج تحول المنصات إلى فاعل قانوني

- يترتب على هذا التحوُّل جملة من النتائج الجوهرية، أبرزها:
- تآكل سيادة الدولة القانونية: فقد باتت الشركات التقنية تُحدِّد ما يُسمَح بنشره داخل حدود الدول دون الرجوع إلى سلطاتها التشريعية أو القضائية(11).
 - خصخصة العدالة: عبر تحوُّل تطبيق القانون من المجال العام إلى المجال الخاص؛ إذ تُدار العدالة بواسطة كيانات تجارية تخضع لمنطق السوق لا لمنطق الحق(12).
 - انعدام المساءلة الديمقراطية: لا توجد آليات فعَّالة لإلزام المنصات بالشفافية أو لتبرير قراراتها؛ مما يجعل المستخدمين بلا ضمانات حقيقية لحقوقهم الرقمية(13).
 - إعادة إنتاج التفاوت المعرفي والسياسي: تُسهِّم الرقابة الرقمية في تعزيز الهيمنة الثقافية والسياسية من خلال تهميش الأصوات المعارضة أو القادمة من الأطراف، كما في الحالة الفلسطينية(14).
- إن فهم هذا التحول لا يمكن أن يقتصر على التحليل التقني، بل يتطلب مقاربة سوسيولوجية/ قانونية تُبرز أن المنصات الرقمية باتت تُمثِّل مؤسسات قانونية بديلة تعمل ضمن نظام عالمي موازٍ لا يخضع لقواعد الشرعية الديمقراطية ولا لمبدأ المساواة أمام القانون.

3. الإطار القانوني الدولي وحدود مساءلة المنصات

بعد أن تبين في المبحث السابق أن المنصات الرقمية باتت تُمارس سلطة قانونية فعلية، يبرز السؤال حول مدى إمكانية مساءلتها قانونيًا على المستوى الدولي، وكيف يمكن إخضاع كيانات تجارية خاصة لمعايير الشرعية والمساءلة، في حين أنها لا تنتمي إلى النظام القانوني الوطني، ولا تخضع للقوانين الإقليمية أو الرقابة القضائية التقليدية في غالب دول العالم.

ومن هذا المنطلق، يسعى الباحث إلى تحليل الإطار القانوني الدولي الناظم لحرية التعبير والمسؤولية عن المحتوى، وكشف الثغرات البنوية التي سمحت بظهور "سلطات رقمية موازية" تُمارس نفوذًا فعليًا خارج ولاية الدولة.

3.1. حرية التعبير في القانون الدولي ومكانة الفضاء الرقمي

تُظهر المواثيق الدولية الكبرى، وعلى رأسها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948)، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (1966)، أن حرية الرأي والتعبير من الحقوق الأساسية للإنسان. وقد وسَّعت لجنة حقوق الإنسان في تفسيرها للمادة (19) من العهد، عبر تعليقها العام رقم (34)، نطاق الحق في التعبير ليشمل الوسائل الإلكترونية والفضاء الرقمي. وبذلك اعترف القانون الدولي ضمناً أن الإنترنت أصبح جزءاً من المجال العام الذي يجب أن تُصان فيه حرية التعبير. لكن الإشكالية تظهر عندما تتحكّم شركات خاصة بهذا المجال العام العالمي. فالقانون الدولي يُحمّل الدول مسؤولية حماية هذا الحق، لكنه لا يفرض التزامات قانونية مباشرة على الكيانات الخاصة. ولذلك لا توجد حتى الآن آلية دولية فعّالة تُلزم المنصات الكبرى باحترام حرية التعبير بوصفه حقاً عالمياً، إلا في حدود المعايير الطوعية التي تعتمد عليها الشركات نفسها (15).

هذا الفراغ القانوني بين سلطة الدولة ومسؤولية الشركات أدّى إلى نشوء منطقة رمادية يستغلها الفاعلون الرقميون لتشكيل قواعد شبه قانونية تُنظّم السلوك داخل فضاء لا يخضع للسيادة الوطنية.

3.2. الطبيعة القانونية للمنصات وحدود ولايتها

تُمارس المنصات الرقمية نشاطها في عشرات الدول ضمن إطار تعاقدى موحد يُعرّف باسم "شروط الخدمة" (Terms of Service)، وغالباً ما تُصاغ هذه الشروط وفق القانون الأمريكي أو الإيرلندي دون اعتبار للقوانين المحلية. وبناء عليه تتحوّل المنصة إلى كيان قانوني عابر للسيادة، يملك القدرة على فرض لوائح داخلية تُنظّم علاقة ملايين المستخدمين حول العالم. ويُظهر العديد من الدراسات المعاصرة حول حرية التعبير في الفضاء الرقمي أن هذه العقود تُشكّل في الواقع نظاماً قانونياً خاصاً يقوم على القوة التعاقدية للشركة لا على التشريعات الوطنية (16).

أما على الصعيد الدولي، فهذه المنصات ليست ضمن أشخاص القانون الدولي بالمعنى الكلاسيكي، لكنها تُمارس سلطة فعلية تتجاوز أحياناً سلطة الدول ذاتها. لذلك برزت اتجاهات فكرية وحقوقية حديثة تدعو إلى الاعتراف بها بوصفها فواعل

من غير الدول يجب إخضاعها لإطار قانوني دولي خاص، كما أشار مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في تقاريره حول حرية التعبير في العصر الرقمي (17). وفي ذات السياق، تُظهر بعض الكتابات العربية أن هذه المنصات تحوّلت إلى "مؤسسات فوق وطنية"، وأن إخضاعها للمساءلة يتطلب تطوير أدوات قانونية تتجاوز المنظور القطري التقليدي لتصبح جزءاً من منظومة حقوق الإنسان الدولية (18).

3.3. مسؤولية المنصات عن انتهاك حرية التعبير

يمكن تصنيف مسؤولية المنصات الرقمية إلى ثلاثة مستويات رئيسية:

- المسؤولية التعاقدية: وهي تنبع من العلاقة المباشرة بين المستخدم والمنصة، فشرط الاستخدام تمنح الشركة سلطة مطلقة في حذف أو تقييد المحتوى دون إلزام بالشفافية أو ضمان حق الاعتراض، وهو ما يجعلها عقوداً غير متوازنة (19).
- المسؤولية القانونية الداخلية: تُمارسها بعض الدول من خلال تشريعات وطنية كما في تجربة الاتحاد الأوروبي الذي أقرّ، عام 2022، قانون الخدمات الرقمية (DSA) لتنظيم آليات الشفافية والمساءلة. غير أن هذه القوانين لا تمتد فاعليتها خارج الاتحاد، ولا تملك سلطة على القرارات المتعلقة بالمحتوى السياسي في مناطق النزاع (20).
- المسؤولية الدولية غير المباشرة: وهي التي تناولتها المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان (2011)، التي وضعت ثلاث ركائز: واجب الدول في "الحماية"، ومسؤولية الشركات في "الاحترام"، والحاجة إلى آليات فعّالة "لجبر الضرر"، بيد أن هذه المبادئ تبقى إرشادية لا تُنشئ التزاماً قانونياً مباشراً، ولا تُؤسّس لمسؤولية دولية على المنصات الخاصة؛ مما يجعل أثرها محدوداً (21).

3.4. التوازن بين حرية التعبير ومكافحة التحريض والكراهية

تُحاول المنصات الكبرى تبرير تدخلها في المحتوى بالاستناد إلى "واجبها في حماية المستخدمين"، إلا أن ممارساتها تُظهر انحيازاً سياسياً وثقافياً واضحاً، كما في تعاملها مع المحتوى الفلسطيني (22). وقد أشار مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة إلى أن هذه الشركات تُمارس سلطة تقديرية واسعة في تفسير حدود حرية التعبير؛ ما يؤدي إلى قرارات غير مُتسّقة وغير شفافة. وفي زمن النزاعات - كما هي الحال في

الحرب على غزة- تتحوّل هذه القرارات إلى أداة ضبط معرفي، تُعيد إنتاج التفاوت السياسي بين الرواية الإسرائيلية والرواية الفلسطينية(23). وتبيّن دراسات معاصرة أن غياب إطار دولي واضح للمساءلة الرقمية أدّى إلى ترسيخ "نظام رقابة غير مرئي" يُمارس تأثيراً مشابهاً لسلطة الدولة، لكن دون قيود دستورية أو رقابة قضائية(24).

3.5. التجارب المقارنة في مساءلة المنصات

من المهم استعراض لمحة عن ثلاث تجارب متنوعة في هذا السياق:

- الاتحاد الأوروبي: فرَضَ قانون الخدمات الرقمية لعام 2022 -بوصفه نموذجاً متقدماً للحكومة الرقمية- على المنصات التزامات تتعلق بالشفافية والإفصاح عن خوارزميات التوصية، وبحق المستخدمين في الاعتراض على قرارات الحذف. وقد عدَّ هذا القانون خطوة نحو بناء نظام مساءلة متعدد المستويات.

- الولايات المتحدة: لا تزال المادة 230 من قانون آداب الاتصالات (1996) تمنح المنصات حصانة شبه مطلقة من المسؤولية عن محتوى المستخدمين؛ مما يُرسِّخ مفهوم "الاستقلال الذاتي للشركات الرقمية"(25).

- الدول العربية وتركيا: تبنّت تركيا، منذ 2020، تعديلات تشريعية تُلزم المنصات بوجود ممثل قانوني محلي ومسؤولية جزئية عن الامتثال لأوامر القضاء الوطني، دون وضع آليات واضحة لمساءلتها عن انتهاكات حرية التعبير. أما في العالم العربي فتركز التشريعات غالباً على الحجب والمراقبة أكثر من مساءلة المنصات الأجنبية(26).

3.6. نحو إطار قانوني دولي جديد

إن تجاوز هذه الإشكاليات يتطلّب رؤية قانونية عالمية جديدة تعترف بالمنصات بوصفها فاعلاً قانونياً غير حكومي، وتُلزمها بمعايير واضحة لحماية الحقوق الرقمية. وتبرز في هذا السياق مجموعة من المقترحات الأكاديمية والحقوقية، منها إدراج التزامات مباشرة للشركات الخاصة ضمن اتفاقيات دولية لحقوق الإنسان الرقمية، وإنشاء هيئة دولية مستقلة لمراقبة التزام المنصات بحرية التعبير، بالإضافة إلى تعزيز مبدأ الشفافية الخوارزمية وحقّ المستخدم في مراجعة القرارات الآلية، وتطوير ميثاق عربي للحقوق الرقمية يربط بين الخصوصية الثقافية العربية ومتطلبات القانون الدولي.

ويُظهر التحليل أن مساءلة المنصات الرقمية تقع ضمن فراغ قانوني مزدوج: داخليًا بسبب ضعف الرقابة الوطنية، ودوليًا بسبب غياب الاعتراف القانوني بها فاعلاً في النظام الدولي. كما يتضح أن النظام الدولي لحقوق الإنسان -بصيغته الحالية- لا يمتلك الأدوات الكافية لمساءلة المنصات عن الرقابة الرقمية أو التمييز ضد السرديات المهمشة. ولذلك فإن المستقبل يتطلب تطوير قانون دولي للفضاء الرقمي يُعيد تعريف المسؤولية القانونية والشرعية السياسية في العصر الخوارزمي. وبهذا تصبح العدالة الرقمية وحق الشعوب في السردية الحرة جزءاً من منظومة حقوق الإنسان العالمية، وليست مجرد قضية تكنولوجية أو إعلامية.

4. الخوارزمية أداة ضبط اجتماعي وقانوني

يشهد العالم المعاصر تحولاً جوهرياً في مفهوم الضبط الاجتماعي مع صعود الخوارزميات إلى موقع مركزي في إدارة الحياة اليومية. لم تعد الخوارزمية أداة تقنية لتنظيم البيانات أو تسهيل الوصول إلى المعلومات بل أصبحت آلية معيارية تُعيد إنتاج السلطة القانونية والاجتماعية داخل الفضاء الرقمي. فهي تُقرّر ما يُرى وما يُخفى، وتُحدّد أولويات النقاش، وتوجّه السلوك الجمعي من خلال عمليات التصنيف والترشيح والتصفيه، وتُصدر "أحكاماً" ذات أثر قانوني ضمني يفوق أحياناً سلطة القانون المكتوب. وبذلك فإن فهم الرقابة الرقمية لا يكتمل إلا بإدراك جوهرها: وهو تلك الخوارزميات بوصفها جهازاً قانونياً غير معلن يُمارس وظائف التشريع والتنفيذ والقضاء في آنٍ واحد.

4.1. من السلطة الانضباطية إلى السلطة الخوارزمية

ينطلق ميشيل فوكو في تحليله للحدّثة من فكرة أن السلطة لا تُمارَس فقط عبر مؤسسات الدولة وأجهزتها القسرية بل عبر أنظمة المراقبة والمعرفة التي تُنتج الطاعة من الداخل. وقد جسّد ذلك في مفهومه "السلطة الانضباطية"؛ إذ تُعيد المؤسسات إنتاج النظام الاجتماعي عبر الضبط الدقيق للسلوك والأجساد(27).

وفي ظل الثورة الرقمية انتقل هذا المنطق إلى الفضاء الافتراضي؛ إذ أصبحت الخوارزميات الأداة الجديدة للانضباط، تُمارَس مراقبة دقيقة للسلوك الرقمي عبر جمع البيانات وتحليلها وتوجيهها في أنماط متكررة. فبدلاً من أن تُفرض السلطة

من الخارج، يُنتج المستخدم ذاته المراقبة من الداخل عبر تفاعلاته ومؤشراته في المنصات، فيما يمكن أن يُطلق عليه "الانضباط الطوعي"؛ إذ يُمارس الأفراد الامتثال للخوارزميات دون وعي مباشر، مدفوعين برغبتهم في الظهور والمشاركة. وهكذا تتحوّل المنصات إلى مؤسسات ضبط ناعمة لا تُمارس العقاب بالعنف بل بالإغراء والحرمان الرمزي، من خلال خفض التفاعل أو حجب المحتوى، وهي آليات تُشبه ما وصفه فوكو بالرقابة الانضباطية، ولكن في صيغة رقمية معاصرة.

4.2. الخوارزمية جهاز قانوني مضمّر

الخوارزمية ليست كودًا برمجيًا محايدًا بل منظومة معيارية تُترجم السياسة إلى معادلات رياضية. وقد أوضح لسيج أن "الكود هو القانون"، في إشارة إلى أن قواعد البرمجة تُحدّد ما يمكن وما لا يمكن فعله داخل الفضاء الرقمي، تمامًا كما يفعل القانون في المجتمع الحديث (28). وبهذا المعنى، فإن الخوارزمية تُشكّل ما يُسمّيه جولي كوهين (Julie Cohen) "السلطة القانونية الخفية"؛ إذ تُمارس الخوارزميات تنظيمًا للسلوك من خلال عمليات تلقائية غير مرئية للجمهور، لكنها تُحدّد الأطر التي يتحرك ضمنها الخطاب العام (29).

إن هذه الآليات تُنتج نظامًا جديدًا من القانون الاحتمالي؛ إذ تُبنى الأحكام على التنبؤات بدلاً من الوقائع، فالمحتوى "قد" يكون خطرًا أو "قد" يُثير الكراهية، وبناءً على هذا الاحتمال تُفرض العقوبة أو يُمنح الامتياز. وهذا يُكرّس تحوّل الشرعية من النص الواضح إلى نموذج خوارزمي مغلق لا يخضع للمساءلة العامة (30).

4.3. من الرأسمالية القانونية إلى رأسمالية المراقبة

قدّمت شوشانا زوبوف (Shoshana Zuboff) مفهوم "رأسمالية المراقبة" لتفسير الكيفية التي أصبحت فيها البيانات البشرية مصدرًا للربح والسيطرة. فالخوارزميات لا تُنظّم المعلومات فحسب بل تستخلص القيمة من السلوك الإنساني عبر المراقبة المستمرة وتحليل الأنماط الاستهلاكية والسياسية. وفي هذا النظام الجديد، تُدمج السلطة القانونية والاقتصادية في بنية واحدة؛ إذ تتحوّل معايير العدالة إلى أدوات تسويقية تُستخدَم لتوجيه الرأي العام بما يخدم مصالح السوق والسياسة (31).

يُجادل عزمي بشارة بأن الهيمنة في المجتمعات المعاصرة لم تعد تعتمد على الإكراه المادي المباشر بل تتشكل عبر "سلطة ناعمة" تُنتجها التحالفات العميقة بين رأس المال الاقتصادي وأدوات الإنتاج الثقافي والمعرفي. ويؤكد أن هذا الاندماج العضوي يُحوّل فضاءات المجتمع المدني والإعلام إلى أدوات لإعادة إنتاج أيديولوجيا القوى المهيمنة، وتوجيه وعي الجماهير وضبط سلوكهم طوعاً (32). وهو ما يتقاطع بشكل مباشر مع بنية المنصات الرقمية اليوم؛ إذ تُمثّل هذه المنصات التجسيد التقني المعاصر لاتحاد "رأس المال والمعرفة"؛ إذ تُوظف الخوارزميات أداةً لفرض الهيمنة الناعمة وتهميش السرديات المناهضة، والتسويق لسردية بديلة لا تعتمد على الحقائق بقدر ما تعتمد على طمسها.

4.4. آليات الضبط الخوارزمي

تعمل المنصات الرقمية من خلال مجموعة من الآليات المترابطة التي تُعيد إنتاج السلطة القانونية والاجتماعية في الفضاء الرقمي:

- التصفية: تحديد ما يُعرض أو يُخفى للمستخدم؛ ما يخلق رقابة مسبقة غير معلنة.
 - الترتيب: تنظيم المحتوى وفق أولويات تُحددها المنصة؛ مما يمنح بعض الأصوات هيمنة على حساب أخرى.
 - التصنيف: إضافة وسوم مثل "محتوى مُضلل" أو "تحريض على الكراهية"، وهي آلية تمنح المنصة سلطة تقييمية تُشبه الأحكام القضائية.
 - الحظر الظلي: حجب غير مُعلن للمحتوى أو تقييد انتشاره دون إخطار المستخدم، بما يُشبه عقوبات تأديبية خفية.
- تُشكل هذه الآليات مجتمعة ما يمكن تسميته بـ"القانون الخوارزمي"، وهو نظام ضبط يقوم على التنبؤ الإحصائي وليس على النصوص، ويهدف إلى التحكم في السلوك الجمعي أكثر من تحقيق العدالة (33). ويعمل النظام الرقمي على ضبط السلوك الإنساني من خلال بنية متعددة المستويات، تتداخل فيها الأبعاد التقنية والتنظيمية والاقتصادية والمعرفية لتُشكل معاً منظومة متكاملة للسيطرة. ويمكن تمييز خمسة مستويات رئيسية لهذا الضبط، تتدرّج من البنية التحتية التقنية إلى مستوى الهيمنة السردية والمعرفية.

يبدأ الضبط من المستوى التقني، وهو الأساس الذي تُبنى عليه بقية المستويات، ويتجلى في البنية التحتية للشبكات والبيانات. فالتحكم في الخوادم، وتشفير الاتصال، وتحديد مسارات الوصول إلى المعلومات تُمثل أدوات سلطة مادية تُحدّد مَنْ يمكنه المشاركة في الفضاء الرقمي، وكيف تُدار حركة البيانات داخله. ويُتيح هذا المستوى للشركات المالكة للبنية الرقمية قدرة شبه مطلقة على تقييد الوصول أو حجبه، بما يُعادل السيطرة على المجال العام في صيغته الافتراضية.

أما المستوى الخوارزمي فيُمثل جوهر السلطة الرقمية الحديثة، وهو الذي يُحدّد ما يظهر للمستخدم وما يُخفى عنه، من خلال آليات التصنيف والترتيب والتصنيف. وتعمل الخوارزميات قاضيًا غير مرئي يُقرّر ما يستحق الظهور وما ينبغي تهميشه، مستخدمةً بيانات المستخدمين وأنماط سلوكهم لإنتاج أنظمة تقييم وتنبؤ. هذا الضبط الحسابي يُعيد تشكيل الخطاب العام من خلال التحكم في فرص الوصول إلى الجمهور، ومن ثم في تشكيل الرأي العام ذاته.

ويأتي المستوى التنظيمي ليُترجم السلطة الخوارزمية إلى قواعد شبه قانونية. هنا، تضع المنصات سياسات المجتمع وشروط الاستخدام التي تُعد بمنزلة تشريعات داخلية تُنظّم التفاعل بين ملايين المستخدمين. وتُمارس المنصات في هذا الإطار أدوارًا تشريعية وتنفيذية وقضائية في الوقت ذاته، عبر إصدار القرارات بالحذف أو التقييد أو الحظر، وتفعيل لجان المراجعة الداخلية التي تمنح قراراتها طابعًا قضائيًا من دون أي رقابة عامة أو شفافية حقيقية.

ويضيف المستوى الاقتصادي بعدًا آخر للضبط؛ إذ تُدار الخوارزميات وفق منطق السوق لا منطق العدالة. فالمنصات تُعيد توجيه المحتوى بما يخدم مصالح المُعلنين أو الشركاء السياسيين، وتربط قابلية الظهور بالجدوى الاقتصادية. وهكذا تتحوّل الرقابة من وظيفة أخلاقية أو قانونية إلى آلية استثمارية تُعيد إنتاج علاقات الهيمنة الاقتصادية والسياسية على مستوى عالمي.

أخيرًا، يتجلى المستوى المعرفي/الرمزي بوصفه أعلى درجات الضبط الإلكتروني؛ إذ يتجاوز حدود التنظيم إلى تشكيل الوعي نفسه. في هذا المستوى لا تتحكم المنصات في المحتوى فقط بل في المعنى: تُحدّد ما هو خبر وما هو تحريض، وما يُعدُّ حقيقة وما يُعدُّ تضليلًا. ومن خلال التكرار والإخفاء والوسم، تُعاد صياغة

الذاكرة الجمعية، بما يؤدي إلى تهميش السرديات غير المرغوبة وإنتاج إبادة معرفية للصوت الضعيف كما هي الحال في التعقيم على المحتوى الفلسطيني (34). تُشير هذه المستويات الخمسة إلى أن الضبط الإلكتروني لا يمارس في بُعد واحد بل من خلال شبكة مترابطة من السلطات تبدأ من التقنية وتنتهي بالرمز. إنها سلطة متكاملة تعمل على تنظيم السلوك، وتوجيه الفكر، وصياغة المعنى، داخل فضاء لا يخضع لرقابة قانونية أو سيادة سياسية؛ مما يجعلها النموذج الأحدث لما يمكن تسميته بـ"السلطة الانضباطية الرقمية".

شكل (1): مستويات الضبط الإلكتروني



4.5. الضبط الخوارزمي في السياق الفلسطيني

تعدّ الحرب على غزة (أكتوبر/ تشرين الأول 2023) نموذجًا واضحًا لتجلي سلطة الخوارزميات بوصفها فاعلاً قانونيًا وسياسيًا. فقد وثقت التقارير آلاف الحالات التي تمّ فيها حذف أو تقييد محتوى فلسطيني باستخدام أنظمة تصنيف آلية تُعدّ رواية الضحية "تحريضًا" أو "عنفًا". وتُظهر تحليلات لغوية ودلالية لهذه الحالات أن كثيرًا

من المحتوى المحذوف لم يتضمن أي تحريض، بل كان توثيقاً ميدانياً لانتهاكات إنسانية(35). إن الخوارزمية هنا لا تعمل بوصفها أداة تقنية بل فاعلاً سياسياً يُعيد تعريف الشرعية القانونية والمعرفية معاً؛ إذ تُحدّد مَنْ يحقُّ له الظهور ومن يُحجب صوته.

4.6. العدالة الخوارزمية ومطلب الشفافية

أمام تصاعد هذه السلطة الخفية، ظهرت دعوات لتأسيس مفهوم جديد هو العدالة الخوارزمية (Algorithmic Justice)، التي تقوم على مبدأَي الشفافية والمساءلة. ويُقصد بالشفافية تمكين المستخدمين والباحثين من فهم منطق الخوارزميات وآلية اتخاذ القرار، بينما تعني المساءلة إنشاء هيئات مستقلة لمراجعة القرارات الآلية وتصحيح الانحيازات(36).

وقد بدأت بعض المبادرات الأوروبية، استناداً إلى قانون الخدمات الرقمية، في تطوير آليات لمراجعة القرارات الخوارزمية(37)، لكن الشركات لا تزال ترفض الإفصاح الكامل عن كودها بحجة حماية الملكية الفكرية؛ ما يجعل السلطة الخوارزمية بلا رقابة حقيقية(38).

4.7. الخوارزمية والشرعية الاجتماعية للقانون

من وجهة نظر سوسيولوجية نجد أن شرعية أي نظام قانوني تُستمدُّ من قبول المجتمع له بوصفه عادلاً، لكن الخوارزميات بوصفها مغلقة وغير شفافة تُقوّض هذا الأساس؛ إذ يشعر المستخدمون بأن قراراتها تخضع لمصالح الشركات لا لمبدأ العدالة. ويوضح العديد من الدراسات أن هذا الإحساس بانعدام الشرعية يُهدد الثقة العامة في الفضاء الرقمي ويُنتج مقاومة صامتة لدى المستخدمين عبر سلوكيات التفاف وتشفير. وهكذا، تتآكل الشرعية الاجتماعية للمنصات كما تآكلت شرعية الدولة الحديثة في أواخر القرن العشرين؛ مما يستدعي إعادة بناء عقد اجتماعي رقمي قائم على الشفافية والمساءلة الخوارزمية(39).

وبهذا يتبيّن أن الخوارزمية لم تعد أداة تقنية، بل بنية قانونية واجتماعية كاملة تُعيد صياغة علاقة الفرد بالقانون والمجتمع. إنها تُمثّل مرحلة متقدمة من السلطة

الانضباطية التي وصفها فوكو، في ثوب رقمي يتخفى وراء واجهات الاستخدام. فالعدالة في العصر الرقمي تبدأ من الكود ذاته، وإذا كان القانون الحديث قد بُني على مبدأ سيادة النص، فإن المجتمع الرقمي لا يمكن أن يقوم إلا على مبدأ سيادة الخوارزمية العادلة، أي خوارزمية تخضع للمراجعة والمساءلة وتعمل لخدمة الإنسان لا للهيمنة عليه.

5. الإبادة المعرفية للسردية الفلسطينية

يُشكّل الفضاء الرقمي اليوم الساحة الأكثر تأثيراً في إنتاج الذاكرة الجمعية وتداول السرديات السياسية. وفي هذا السياق، برزت الحالة الفلسطينية بوصفها نموذجاً يُظهر كيف تتحوّل سياسات المنصات والخوارزميات إلى إبادة معرفية، أي تهيمش منهجي للرواية الفلسطينية عبر الحذف، والتقليل من الوصول، وإعادة تشكيل سياقات المعنى. لا تقتصر هذه الظاهرة على الممارسات التقنية بل ترتبط ببنية أشمل من الهيمنة الرمزية والاقتصاد السياسي للمنصات؛ حيث تتقاطع اعتبارات السوق والسياسة مع معايير "السلامة" التي تصوغها الشركات الكبرى المتحكمة في المنصات (40).

5.1. المفهوم والأصول النظرية للإبادة المعرفية

تُشير التقارير الحقوقية إلى أن أنظمة الإشراف الخوارزمية على المحتوى أدّت إلى حذف أو خفض وصول آلاف المنشورات المرتبطة بالسردية الفلسطينية خلال الحرب على غزة. وعندما تعمل هذه الآليات بصورة غير شفافة وتؤثر بصورة منهجية في قابلية ظهور المعلومات داخل المجال الرقمي، فإن أثرها لا يقتصر على تنظيم المحتوى بل يمتد إلى إعادة تشكيل المجال المعرفي العام، وهو ما يمكن وصفه تحليلياً بما يُسمّى "الإبادة المعرفية".

يُستخدَم مفهوم الإبادة المعرفية (Epistemicide) لبيان تدمير أو تهيمش أنماط معرفة الجماعات المقهورة لصالح المعرفة المهيمنة. وبحسب أطروحة بوفتورا دي سوزا سانتوس (Boaventura de Sousa Santos)، فإن السيطرة لا تتم بالسلاح وحده، بل أيضاً عبر نزع الشرعية عن معارف المستعمرين وتهيمش لغاتهم وسردياتهم. وعند إسقاط هذا الإطار على الفضاء الرقمي، يُصبح التحكم الخوارزمي في الظهور

والوصول شكلاً حديثاً من تهميش المعرفة الأصيلة وإقصائها خارج أرشيف الذاكرة العالمية(41).

ومن المهم التأكيد أن مصطلح الإبادة المعرفية يُستخدَم هنا بوصفه توصيفاً سوسولوجياً لأثر تراكمي على المجال المعرفي والسردى، لا توصيفاً قانونياً لجريمة بعينها.

5.2. الاستعمار الرقمي وهندسة الوعي

تُظهر تقارير فلسطينية ودولية آلاف الحالات من حذف أو تقييد محتوى يوثق الانتهاكات في غزة، منذ أكتوبر/ تشرين الأول 2023، بما يشمل تعطيل وسوم، وخفض وصولٍ منهجيٍّ للمحتوى الحقوقي والإخباري. وتُشير هذه التقارير إلى أن نسبة كبيرة من المحتوى المقيّد كان شهادات ميدانية أو مواد توثيقية لا تحمل تحريضاً؛ ما يكشف انتقال الخوارزميات من إدارة المخاطر التقنية إلى هندسة المجال الإدراكي للجمهور العالمي. وبذلك يتحوّل الحذف من قرار تنظيمي إلى تجريف للذاكرة يُضعف إمكانية التوثيق القانوني لاحقاً(42).

وتُقدّم دراسات "المجتمع المنصّي" إطاراً لفهم كيف تُعيد المنصات ترتيب تدفق المعلومات بما يخدم مصالحها المؤسسية عبر سياسات التوصية والتصنيف. وتُشير إلى صلة ذلك بآليات السيطرة الناعمة؛ إذ تُمارس المنصات ضبطاً معرفياً يُعيد تشكيل أولويات الرؤية العامة، فتُظهر روايات وتُخفي أخرى، دون مسارات مراجعة فعّالة أو شفافية في المعايير. هذا النمط يرتبط بما تصفه زوبوف بـ"رأسمالية المراقبة"؛ إذ تتحوّل البيانات والسلوكيات إلى مادة لتوقع التفاعل وتوجيهه، بما يخلق تراتبية غير مرئية للظهور والغياب.

ويمكن تمييز أربع آليات مركزية تُسهّم في تهميش الرواية الفلسطينية داخل المنصات هي التصنيفية المسبقة عبر حجب أو كبح المحتوى قبل انتشاره الواسع بذريعة المحتوى الصادم أو التحريض، بما يقطع أثر الشهادة الرقمية في لحظتها الأولى. وهناك الترتيب الخوارزمي وذلك عبر خفض قابلية الاكتشاف وإزاحة المحتوى الحقوقي إلى هوامش الواجهة، ما يحدُّ من التداول ويمنع تراكم الرأي العام. وثمة الوسم أو التصنيف وذلك بإضفاء صفات، مثل التضييل أو الحساسية على مواد

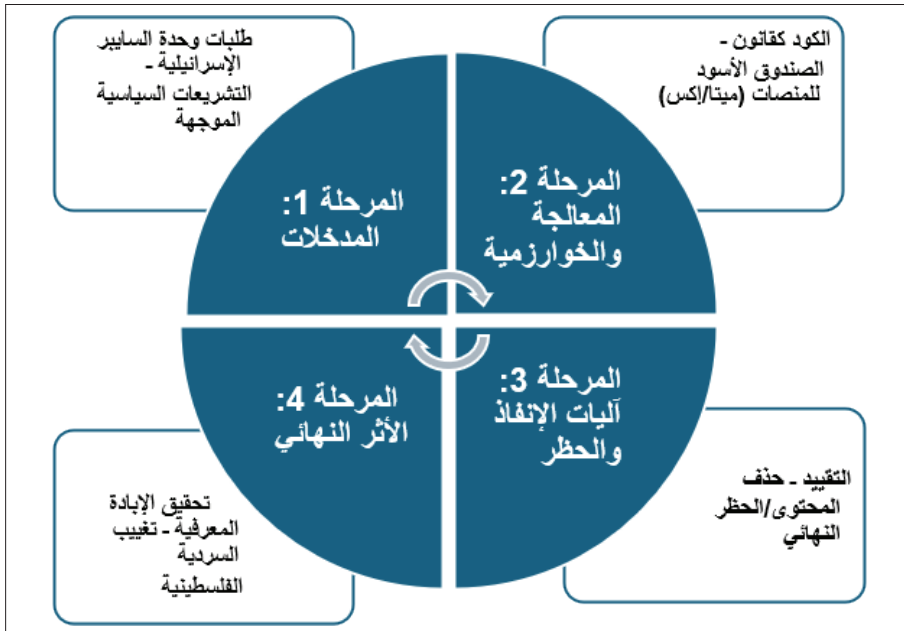
توثيقية، وهو ما يمنح قرارًا تقويميًا ذا أثر معياري على المتلقي، وصولاً إلى الحظر الظلي: وهو تقييد الوصول أو خفض الانتشار دون إخطار واضح، بما يخلق نمطًا من الرقابة الخفية يصعب الطعن فيه إجرائيًا(43).

5.3. كلفة الإبادة المعرفية على العدالة والبحث

يؤدي التلاعب بالوصول إلى إضعاف البنية الإثباتية في الملفات الحقوقية؛ إذ تعتمد لجان تقصي الحقائق والمحاكم على شهادات رقمية متاحة وقابلة للتحقق. كما يترتب عليه تحيُّز أرشيفي طويل الأمد؛ إذ تختفي مواد مصوّرة من المجال العام أو تُدفن وراء طبقات من عدم القابلية للاكتشاف. ويحدث هذا التحيُّز فجوة معرفية تعيد إنتاج اختلال القوة بين الرواية الرسمية المهيمنة والرواية الفلسطينية(44).

وتأسيسًا على ما سبق من تحليل للوظائف التشريعية والتنفيذية للمنصات، يمكن إيجاز دورة "الرقابة الرقمية" بصفتها سلطة قانونية موازية تقود إلى الإبادة المعرفية من خلال هذا المخطط الهيكلي الآتي:

شكل (2): مخطط هيكلي يوضح آليات عمل الرقابة الرقمية بوصفها سلطة قانونية موازية ومرآح إنتاجها للإبادة المعرفية



5.4. مقاومات معرفية وإستراتيجيات مضادة

في مواجهة هذا الواقع، تتجه مبادرات فلسطينية وعابرة للحدود إلى بناء أرشيفات بديلة وحلول حفظ لا مركزية، إلى جانب إعادة نشر متعدد اللغات للمحتوى المحذوف وتوثيق قرارات المنصات بغرض المراجعة والضغط المؤسسي. كما يدفع عدد من المبادرات إلى توسيع أطر الشفافية الخوارزمية وإنشاء قنوات اعتراض مستقلة وقابلة للتنفيذ، على نحو يتكامل مع التزامات قانون الخدمات الرقمية في أوروبا. كذلك تُطرح الحاجة إلى ميثاق للحقوق الرقمية يضمن حماية المحتوى الحقوقي في سياقات النزاع وتمييزه عن المحتوى التجاري أو العنيف (45).

وتستلزم مواجهة الإبادة المعرفية تبني عدالة معرفية رقمية تُقرُّ بحق الشعوب في السرد والذاكرة، وتُلزم المنصات بآليات شفافية ومساءلة يمكن إنفاذها. يشمل ذلك الإفصاح عن معايير التصنيف، وحق الوصول إلى أسباب القرارات، وإتاحة مسارات استئناف مستقلة، وحماية خاصة للمحتوى التوثيقي في سياقات الانتهاكات الجسيمة. وبدون ذلك، تستمر الخوارزميات في إعادة إنتاج تفاوت معرفي يُفرض حرية التعبير من مضمونها الحقوقي (46).

إن الإبادة المعرفية للرواية الفلسطينية ليست انحرافاً عابراً في سياسات المنصات بل نتيجة مباشرة لبنية الضبط الخوارزمي واقتصاديات المنصات العابرة للحدود. كما أن تقاطع الاعتبارات السياسية والسوقية مع منظومات التصفية والترتيب والوسم يصنع هرمية غير مرئية للحقائق تُقضي الشهادة الفلسطينية من المجال العام. ومن ثم، يُصبح ترسيخ العدالة المعرفية الرقمية شرطاً لإحياء الحق في الظهور والسرد، ولحماية إمكانات التوثيق والمساءلة في النزاعات، بما يُعيد التوازن بين التقنية والإنسان، وبين الخوارزمية والحق.

6. نحو نموذج للعدالة الرقمية والمساءلة

تُشير دراسة الرقابة الرقمية إلى أن المنصات لم تعد مجرد أدوات تقنية، بل تحوّلت إلى مؤسسات قانونية فعّالة تُمارس سلطة تنظيمية تتجاوز الدولة وتُعيد تعريف مفاهيم العدالة والشرعية، وأمام هذا التحوّل يبرز مطلب بناء نموذج جديد للعدالة يستجيب لبنية الفضاء الرقمي، ويُوازن بين حرية التعبير، والحق في الظهور، والمسؤولية

الاجتماعية للشركات التقنية(47).

إن مفهوم العدالة الرقمية لا يُختزل في حماية حرية التعبير بل يمتد ليشمل حماية الذاكرة والمعرفة والكرامة الرقمية للأفراد والمجتمعات، خاصة في السياقات التي تُمارَس فيها أشكال التهميش الرقمي الممنهج كما في الحالة الفلسطينية.

6.1. مفهوم العدالة الرقمية وأسسها النظرية

تُعرّف العدالة الرقمية بالإطار الذي يضمن التوزيع العادل للحقوق والفرص داخل الفضاء الشبكي، ويؤكد على المساواة في الوصول إلى المنصات، والشفافية في قراراتها، والمساءلة في ممارساتها(48).

في هذا السياق، يمكن فهم هذه الممارسات من خلال أطروحة يورغن هابرماس (Jürgen Habermas) حول "التحوُّل البنيوي للمجال العام" واستعمار "عالم الحياة" (Lifeworld)؛ إذ يرى أن اندماج المصالح الاقتصادية الرأسمالية مع أدوات الاتصال الجماهيري يؤدي إلى تفرغ الفضاء النقدي الحر من مضمونه، وتحويله إلى ساحة للتلاعب وتوجيه الرأي العام. وهو ما ينطبق تمامًا على بنية المنصات الرقمية اليوم؛ إذ تُمثل هذه المنصات "مجالاً عاماً مُخصَّصاً" تُوظف فيه الخوارزميات أداةً اقتصاديةً وتقنيةً لاحتكار المعرفة، والتحكُّم في تدفق المعلومات، وتهميش السرديات المناهضة -كالسردية الفلسطينية- لصالح سرديات القوى التي تملك أدوات التحكم(49).

وتكمن المشكلة الجوهرية في أن الشركات المالكة للمنصات تُمارس سيادة قانونية ذاتية لا تخضع لرقابة ديمقراطية أو مساءلة قضائية واضحة، فقرارات الحذف والتصنيف والحجب تُتخذ داخل مؤسسات خاصة تُنظّم نفسها بمعايير تجارية لا حقوقية. هذه الحالة تُظهر أن القانون التقليدي، الذي يُميّز بين الدولة والمجتمع المدني، أصبح غير كافٍ لضبط ممارسات الشركات الرقمية العابرة للحدود؛ ما يستدعي تطوير آليات مساءلة متعددة المستويات.

6.2. مبادئ نموذج العدالة الرقمية المقترح

يقوم النموذج المقترح على خمسة مبادئ أساسية مستمدة من التجارب المقارنة والوثائق الحقوقية الدولية:

- الشفافية الخوارزمية (Algorithmic Transparency): مطالبة المنصات بالإفصاح عن معايير التوصية والتصنيف وخفض الظهور، وضمان حقّ المستخدم في معرفة أسباب حذف المحتوى.
- المساءلة متعددة المستويات (Multi-level Accountability): إخضاع المنصات لرقابة مزدوجة: وطنية عبر الهيئات القضائية، ودولية من خلال آليات إشراف أممية مستقلة.
- المشاركة المجتمعية (Participatory Governance): إشراك الأكاديميين والمجتمع المدني في صياغة سياسات المحتوى بدل احتكارها من الشركات.
- العدالة المعرفية (Epistemic Justice): حماية الروايات الثقافية والسياسية المهمشة من الإقصاء الخوارزمي، خصوصاً في النزاعات الاستعمارية والإثنية.
- السيادة الرقمية (Digital Sovereignty): حقّ الدول والمجتمعات في حماية بياناتها ومنصاتهما من الهيمنة الاحتكارية دون المساس بحرية التعبير.

6.3. النماذج المقارنة في الحوكمة والمساءلة

أقرّ الاتحاد الأوروبي، عام 2022، قانون الخدمات الرقمية الذي يُلزم المنصات الكبرى بالكشف عن سياساتها وتقديم تقارير شفافة بشأن قرارات الحذف وتوصيات الخوارزميات، ويمنح المستخدمين حقّ الاعتراض والمراجعة. وفي المقابل، يُبقي القانون الأمريكي (U.S.C. §230 47) المنصات في موقع الحصانة شبه المطلقة؛ ما يعوق أي مساءلة قانونية حقيقية (50).

كما تبنّت تركيا سياسة "الممثل القانوني المحلي" لإخضاع المنصات للتشريعات الوطنية، لكنها لا تزال تفتقر إلى آليات شفافة لمراجعة قرارات الحذف والتقييد، بينما تغلبت المقاربة الأمنية على التشريعية في نطاق العالم العربي؛ إذ تُركز السياسات على الحجب أكثر من بناء نظام للمساءلة الحقوقية.

وتتفق الأدبيات المعاصرة على أن المستقبل يتطلّب صياغة ميثاق دولي للعدالة الرقمية يعترف بالمنصات بوصفها فاعلين من غير الدول، ويُلزمها باحترام حقوق الإنسان الرقمية. وتشمل أبرز المقترحات:

- إدراج التزامات قانونية مباشرة للشركات التقنية ضمن معاهدات حقوق الإنسان.
- إنشاء هيئة أممية للرقابة الخوارزمية على غرار مجلس حقوق الإنسان.
- تطوير ميثاق إسلامي (عربي/ تركي) للحقوق الرقمية يُنسّق بين المبادرات الإقليمية ويستند إلى الخصوصيات الثقافية.
- دمج مبدأ الشفافية الخوارزمية ضمن التشريعات الوطنية بوصفه حقاً أساسياً للمستخدم.

6.4. العدالة الخوارزمية شرط للسلام الاجتماعي

إن أي نظام يفتقر إلى الشفافية في آليات المراقبة يُهدّد السلام الاجتماعي الرقمي؛ لأنّ انعدام الثقة في الخوارزميات يؤدي إلى استقطاب سياسي ومعرفي (51). كما أنّ بناء ثقة جديدة بين المجتمع والمنصات يتطلّب انتقالها من منطق الربح البحت إلى منطق الخدمة العامة. ومن هذا المنطلق، تُصبح العدالة الرقمية شرطاً لتحقيق الاستقرار العالمي في زمن تحكمه المعلومات والخوارزميات (52).

ويُظهِر التحليل أنّ غياب إطار قانوني ومؤسّسي واضح جعل المنصات تُمارس سلطة قانونية واقتصادية لا تخضع لأيّ شرعية سياسية؛ ما يفرض ضرورة إعادة هندسة المنظومة القانونية الدولية لتشمل الرقابة الرقمية ضمن نطاق المساءلة. كما تُظهِر الحالة الفلسطينية أنّ التمييز الخوارزمي أصبح نموذجاً عالمياً لاختلال العدالة المعرفية؛ مما يستدعي آليات لحماية السرديات المهمشة وتحسين حقّ الشعوب في الذاكرة والظهور.

إنّ بناء نموذج للعدالة الرقمية يتطلّب تنسيقاً عالمياً وإقليمياً، يستلهم التجارب الأوروبية، ويستند إلى فلسفة العدالة الاجتماعية في الفكر العربي والتركي، وصولاً إلى توازن جديد بين حرية التعبير والسيادة الرقمية، يضع الخوارزمية تحت سلطة القانون لا فوقه.

خاتمة

تُشير نتائج الدراسة إلى أن الرقابة الرقمية لم تعد ظاهرة تقنية أو إدارية فحسب، بل أصبحت نظاماً قانونياً موازياً يُمارس وظائف التشريع والتنفيذ والقضاء من داخل الفضاء الشبكي، دون أن يستند إلى شرعية سياسية أو مساءلة قانونية واضحة. فالمنصات الرقمية تجاوزت مرحلة "الإشراف على المحتوى" لتصبح سلطة معيارية تُعيد تعريف مفاهيم الحرية، والمسؤولية، والعدالة في البيئة الرقمية. ومن أبرز النتائج التي خلصت إليها الدراسة:

- تحوُّل المنصات إلى فاعل قانوني فعلي: أظهرت الدراسة أن المنصات تُمارس سلطة تنظيمية كاملة، تُصدر "قوانينها الداخلية" من خلال سياسات الاستخدام، وتُنفذها عبر خوارزميات المراقبة وتُحكِّم في النزاعات من خلال آليات مراجعة ذاتية.

- الرقابة الرقمية بوصفها سلطة دون شرعية: إن هذه المنصات باتت تُمارس سيادة قانونية فعلية دون تفويض ديمقراطي؛ ما يجعلها فاعلاً قانونياً بلا مساءلة عامة. وهذا ما يضع المجتمع الدولي أمام أزمة شرعية جديدة؛ إذ تتكوَّن سلطة تتجاوز الدولة لكنها تُنظِّم السلوك الاجتماعي والاقتصادي على نطاق عالمي.

- التحوُّل من القانون إلى الكود: يُشير التحليل إلى أن الخوارزميات تُمارس الدور نفسه الذي مارسه القانون في الدولة الحديثة: فهي تضع المعايير، وتفرض العقوبات الرمزية، وتُنتج الامتثال عبر آليات الانضباط الخفي.

- الفضاء الرقمي مجال للهيمنة المعرفية: في ضوء الحرب على غزة، بيَّنت الدراسة أن المنصات الرقمية شاركت فعلياً في إعادة تشكيل الوعي العالمي بالصراع عبر ما يمكن تسميته بـ"الإبادة المعرفية للرواية الفلسطينية". وهذا يكشف حدود النظام الدولي الحالي في حماية حرية التعبير عندما تتحكم الشركات الخاصة في تدفق المعلومات والذاكرة الجماعية.

- العدالة الرقمية بوصفها الإطار البديل: تُظهر التجارب المقارنة، خصوصاً في أوروبا وتركيا، أن العدالة الرقمية ليست خياراً نظرياً بل ضرورة لحماية الحقوق الأساسية في العصر الخوارزمي. فالعدالة اليوم لا تتحقق إلا بإخضاع الخوارزميات نفسها للشفافية والمساءلة.

- من الإشراف إلى السيادة الرقمية: لقد انتقلنا من مرحلة كانت المنصات تؤدي فيها وظيفة المشرف الذي يُنظّم النقاش العام، إلى مرحلة تُمارس فيها سيادة رقمية شاملة على السلوك والمعرفة والذاكرة. هذه السيادة الجديدة لا تقوم على الأرض أو القانون بل على البيانات والخوارزميات التي تُحدّد مسار التفكير والاختيار.

وإذا كانت السيادة في الدولة الحديثة تُقاس بقدرة الحاكم على فرض القانون داخل الإقليم، فإن السيادة الرقمية تُقاس اليوم بقدرة المنصة على تحديد مَنْ يُسمَع صوته وَمَنْ يُحَجَب، وَمَنْ يظهر في الواجهة وَمَنْ يُقَصَى إلى الهوامش. هذه البنية تُنذر بتحوّل جذري في مفهوم السلطة القانونية الدولية؛ إذ تظهر كيانات لا تعترف بالحدود ولا تُخضع نفسها للرقابة، لكنها تُمارس سلطة فعّالة تفوق سلطة العديد من الدول. وبذلك، تبرز الحاجة إلى تأسيس نظام عالمي جديد للمساءلة الرقمية، يُعيد التوازن بين حرية التعبير والسيادة، ويضمن ألا تتحوّل الخوارزميات إلى أدوات للإقصاء أو للتحكم المعرفي.

وفي هذا السياق، تبدو الخطوات الآتية ضرورة لمأسسة هذا النظام:

1. إعادة صياغة المنظومة القانونية الدولية: ضرورة تضمين التزامات مباشرة على الشركات التقنية في اتفاقيات حقوق الإنسان، وإدراج مبادئ "الشفافية الخوارزمية" ضمن صكوك القانون الدولي.

2. إنشاء هيئة دولية للحوكمة الرقمية: هيئة مستقلة تُشرف على التزام المنصات بحرية التعبير، وتُراجع قرارات الحذف والتصنيف، على غرار مجلس حقوق الإنسان.

3. تبني ميثاق إسلامي للحقوق الرقمية: يهدف إلى تعزيز السيادة الرقمية الإقليمية، وضمان حماية المحتوى الحقوقي والثقافي من التحيز الخوارزمي.

4. ترسيخ مفهوم العدالة الخوارزمية: عبر إلزام المنصات بالكشف عن منطق اتخاذ القرار، وتمكين المستخدمين من الاعتراض والمراجعة، بما يخلق توازناً بين التقنية والإنسان.

5. إدماج القضية الفلسطينية في النقاش الحقوقي الدولي: بوصفها نموذجاً كاشفاً للتمييز الرقمي الممنهج، ومرآة لأزمة العدالة في النظام الخوارزمي العالمي.

وتُظهر الدراسة أن معركة السردية الفلسطينية كشفت حدود النظام القانوني الدولي أمام السلطة التقنية الجديدة. كما أبرزت الحرب على غزة أن الرقابة الرقمية ليست مجرد صراع حول المحتوى بل صراع حول من يملك حقَّ تعريف الحقيقة.

ومن هنا، تطرح الورقة دعوة لبناء توازن جديد بين حرية التعبير والسيادة الرقمية، يُعيد للإنسان والمجتمع دوره في مواجهة الخوارزميات المهيمنة، ويُحوّل الفضاء الرقمي من أداة ضبط إلى مجال للعدالة والمساءلة المشتركة. إن مستقبل القانون في القرن الحالي لن يُكتب في الدساتير وحدها بل أيضًا في كود الخوارزميات التي تُحدّد من يُرى ومن يُنسى.

المراجع

- (1) José van Dijck et al., *The Platform Society: Public Values in a Connective World*, (Oxford: Oxford University Press, 2018), 21.
- (2) Kate Klonick, "The New Governors: The People, Rules, and Processes Governing Online Speech," *Harvard Law Review*, Vol. 131, Issue. 6, (2018): 1600.
- (3) Lawrence Lessig, *Code and Other Laws of Cyberspace*, (New York: Basic Books, 1999), ix.
- (4) Klonick, "The New Governors": 1626.
- (5) Lessig, *Code and Other Laws of Cyberspace*, 3.
- (6) Julie Cohen, *Between Truth and Power: The Legal Constructions of Informational Capitalism*, (New York: Oxford University Press, 2019), 235-236.
- (7) "يوليو 2023: أكثر من 43 انتهاكًا رقميًا بحق المحتوى الفلسطيني"، مركز صدى سوشيال، 6 أغسطس/ آب 2023 (تاريخ الدخول: 15 ديسمبر/ كانون الأول 2025)، <https://tinyurl.com/3ex5r2t3>.
- (8) Cohen, *Between Truth and Power*, 5.
- (9) Lessig, *Code and Other Laws of Cyberspace*, ix, 5.
- (10) ميشيل فوكو، المراقبة والمعاقبة: ولادة السجن، ترجمة علي مقلد، (بيروت، مركز الإنماء القومي، 1990)، ص 215-220.

(11) Cohen, *Between Truth and Power*, 235.

(12) *Ibid*, 155.

(13) "نكث الوجود: سياسات ميتا والرقابة على المحتوى المتعلق بفلسطين على إنستغرام وفيسبوك"، هيومن رايتس ووتش، ديسمبر/ كانون الأول 2023 (تاريخ الدخول 15 ديسمبر/ كانون الأول 2025)، <https://tinyurl.com/362trhef>.

(14) Anne Paijens, "Digital Colonialism; How U.S.' Big Tech interfere in the Colonization of Palestinians", (Bachelor Thesis, Universiteit Leiden, 2025), 14-15.

(15) UN Human Rights Council, *Disinformation and freedom of opinion and expression: Report of the Special Rapporteur on the promotion and protection of the right to freedom of opinion and expression*, (A/HRC/47/25, 2021), 13, 17.

(16) Shoshana Zuboff, *The Age of Surveillance Capitalism: The Fight for a Human Future at the New Frontier of Power* (New York: PublicAffairs, 2019), 48-49.

- Tarleton Gillespie, *Custodians of the Internet: Platforms, Content Moderation, and the Hidden Decisions That Shape Social Media*, (New Haven: Yale University Press, 2018), 46.

(17) UN Human Rights Council, *Disinformation and freedom of opinion and expression: Report of the Special Rapporteur on the promotion and protection of the right to freedom of opinion and expression*, (A/HRC/47/25, 2021), 18.

(18) إيهاب خليفة، القوة الإلكترونية: كيف يمكن أن تدير الدول شؤونها في عصر الإنترنت؟، (القاهرة، العربي للنشر والتوزيع، 2017)، ص 31-33.

(19) Gillespie, *Custodians of the Internet*, 46.

(20) European Union, Regulation (EU) 2022/2065 of the European Parliament and of the Council on a Single Market For Digital Services, (Official Journal of the European Union, 2022), 1.

(21) David Kaye, *Report of the Special Rapporteur on the promotion and protection of the right to freedom of opinion and expression*, (UN General Assembly A/73/348, 2018), 5.

(22) "نكث الوعود: سياسات ميتا والرقابة على المحتوى المتعلق بفلسطين على إنستغرام وفيسبوك"، هيومن رايتس ووتش، مرجع سابق، 1-7.

(23) UN Human Rights Council, Disinformation and freedom of opinion and expression: Report of the Special Rapporteur on the promotion and protection of the right to freedom of opinion and expression (A/HRC/47/25, 2021), 14-15.

(24) Klonick, "The New Governors", 1663-1664.

- Cohen, Between Truth and Power, 135, 243.

- Gillespie, Custodians of the Internet, 197.

(25) Cohen, Between Truth and Power, 97.

(26) Gillespie, Custodians of the Internet, 33, 36-38.

(27) فوكو، المراقبة والمعاقبة، مرجع سابق، ص 215-220.

(28) Lessig, Code and Other Laws of Cyberspace, ix, 5.

(29) Cohen, Between Truth and Power, 5.

(30) Zuboff, Age of Surveillance Capitalism, 4.

- van Dijck et al., The Platform Society, 2.

(31) Zuboff, The Age of Surveillance Capitalism, 74.

(32) حول مفهوم الهيمنة الناعمة عبر احتكار المعرفة وتوظيفها اقتصاديًا، انظر: عزمي بشارة، المجتمع المدني: دراسة نقدية، ط 6، (الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، 229 وما بعدها. وهو ما يتقاطع بشكل مباشر مع الممارسات الحالية لمنصات التواصل الاجتماعي في توجيه السلوك وتهميش السرديات.

(33) "نكث الوعود: سياسات ميتا والرقابة على المحتوى المتعلق بفلسطين على إنستغرام وفيسبوك"، هيومن رايتس ووتش، مرجع سابق، ص 1.

(34) المرجع السابق، ص 2.

(35) 7amleh, Hashtag Palestine 2024, (2025), 17.

- "نكث الوعود: سياسات ميتا والرقابة على المحتوى المتعلق بفلسطين على إنستغرام وفيسبوك"، هيومن رايتس ووتش، مرجع سابق.

(36) Nick Couldry, Ulises Ali Mejias, *The Costs of Connection: How Data Is Colonizing Human Life and Appropriating It for Capitalism*, (Stanford: Stanford University Press, 2019), 160.

(37) European Union, Regulation (EU) 2022/2065 of the European Parliament and of the Council on a Single Market For Digital Services, (Official Journal of the European Union, 2022), 1.

(38) Frank Pasquale, *The Black Box Society: The Secret Algorithms That Control Money and Information*, (Cambridge: Harvard University Press, 2015), 193.

(39) Pasquale, *The Black Box Society*, 53, 186-187.

- Zuboff, *The Age of Surveillance Capitalism*, 383-384, 524-525.

(40) "نكث الوعود: سياسات ميتا والرقابة على المحتوى المتعلق بفلسطين على إنستغرام وفيسبوك"، هيومن رايتس ووتش، مرجع سابق، ص 5.

(41) Boaventura de Sousa Santos, *Epistemologies of the South: Justice against Epistemicide*, (Boulder: Paradigm Publishers, 2014), 218.

(42) "نكث الوعود: سياسات ميتا والرقابة على المحتوى المتعلق بفلسطين على إنستغرام وفيسبوك"، هيومن رايتس ووتش، مرجع سابق، ص 1-7.

- 7amleh, *Hashtag Palestine 2024* (2025), 14.

(43) "نكث الوعود: سياسات ميتا والرقابة على المحتوى المتعلق بفلسطين على إنستغرام وفيسبوك"، هيومن رايتس ووتش، مرجع سابق، ص 6.

(44) Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights, *Berkeley Protocol on Digital Open Source Investigations*, (New York and Geneva: United Nations, 2022).

(45) 7amleh, *Hashtag Palestine 2024*, (2025), 32.

(46) van Dijck et al., *The Platform Society*, 2.

(47) Gillespie, *Custodians of the Internet*, 1.

(48) Cohen, *Between Truth and Power*, 235.

(49) Jürgen Habermas, *The Theory of Communicative Action*, Vol. 2, *Lifeworld and System: A Critique of Functionalist Reason*, trans. Thomas McCarthy, (Boston: Beacon Press, 1987), 332-73.

(50) European Union, Regulation (EU) 2022/2065 of the European Parliament and of the Council on a Single Market For Digital Services, (Official Journal of the European Union, 2022), 1-10.

(51) Zuboff, Age of Surveillance Capitalism, 383-384.

(52) UN Human Rights Committee, General Comment No. 34, 1. UNGA, A/73/348, 2. UNHRC, A/HRC/47/25, 1.

تمثلات الحرب على غزة: مقارنة تركيبية نقدية للنزعة الاستعمارية في البحوث الإعلامية

Representations of the War on Gaza: A Critical, Integrative Approach to Colonial Tendencies in Media Research

* Nacer-Eddine Layadi – نصر الدين لعياضي

ملخص:

تبحث الدراسة سؤالاً إبستمولوجياً حول الطريقة التي يعتقد الباحثون أنهم قادرون من خلالها على معرفة التغطية الإعلامية للحرب على غزة، وكيف يُقدّمون هذه المعرفة لقرّاء بحوثهم في ضوء نظريات ومفاهيم الدرس الإعلامي. ويتلخّص هذا السؤال في: ماذا قدّمت بحوث الإعلام عن التغطية الإعلامية للحرب على غزة؟ وكيف أوّلت هذه التغطية؟ ولأجل ذلك قامت الدراسة بتحليل عيّنة قوامها 14 بحثاً وفق ما تقتضيه العينة المتاحة من الدراسات التي أنجزت عن الحرب، منذ السابع من أكتوبر/تشرين الأول 2023، وقبلها، انطلاقاً من وحدات: الموضوع، المادة، الإشكالية، المنهج، ونتائج البحث. وبيّنت الدراسة حدود منهج التحليل النقدي الذي استخدمته جُل بحوث العينة، والمتمثلة في تغليب التأويل على التفسير، والاعتماد على المعايير المهنية والأخلاقية لتقييم التغطية الإعلامية لهذه الحرب. وبرهنت الدراسة على أن التوجه ما بعد الكولونيالي هو الإطار النظري المناسب لفهم خلفيات التغطية الإعلامية للحرب على غزة. لذلك قامت بالتحليل الجينيولوجي لبعض المفاهيم التي بُنيت عليها النظريات الغربية المفسّرة للممارسة الإعلامية، مثل: حرية التعبير، والحق في الإعلام، والحياد، والموضوعية. ورافعت لصالح تحريرها من النزعة الاستعمارية بعد أن بيّنت الحدود الثقافية لبعض النظريات الغربية. وخلصت الدراسة إلى أن التغطية الإعلامية الغربية للحرب على غزة جاءت لتضّاف إلى بقية التجارب الإعلامية السالفة التي أكدت أن القيم المهنية والأخلاقية في الحقل الإعلامي تُعدّ تشكيلاً خطائياً وثمرّة بناء اجتماعي، وأن الممارسة الإعلامية تُحدّد محتوى هذه القيم وتُحدّده وليس العكس. ولذلك لا بد من مراجعة الدرس الإعلامي في المنطقة العربية وبحوث الإعلام عبر ممارسة النقد الجينيولوجي للمفاهيم المركزية التي تُعدّ رئة تتنفس من خلالها النظريات الغربية، والذي يؤدي إلى خوض غمار تحرير بحوث الإعلام من النزعة الاستعمارية.

* د. نصر الدين لعياضي، باحث في علوم الإعلام والاتصال.

كلمات مفتاحية: الانفكاك من الاستعمار، التحليل النقدي للخطاب، الموضوعية السياقية، صحافة الارتباط، الحياد.

Abstract:

This study examines an epistemological question concerning how researchers believe they are able to understand media coverage of the war on Gaza, and how they present this knowledge to readers of their research in light of media studies theories and concepts. This question can be summarised as follows: What have media studies contributed regarding the coverage of the war on Gaza? And how has this coverage been interpreted? To address this, the study analyses a sample of 14 research papers, selected from available studies conducted on the war since 7 October 2023, as well as prior to it. The analysis is based on the following units: topic, material, research problem, methodology and findings. The study identifies the limitations of the critical analysis approach employed in most of the sampled research, particularly its tendency to privilege interpretation over explanation, and its reliance on professional and ethical standards to evaluate media coverage of the war. It further demonstrates that a postcolonial orientation provides the most appropriate theoretical framework for understanding the underlying dynamics of media coverage of the war on Gaza. Accordingly, the study undertakes a genealogical analysis of key concepts underpinning Western theories that explain media practice, such as freedom of expression, the right to information, neutrality and objectivity. It argues for freeing these concepts from colonial bias after highlighting the cultural limitations of certain Western theories. The study concludes that Western media coverage of the war on Gaza adds to previous media experiences that have shown that professional and ethical values in the media field are discursive formations and the product of social construction. Media practice itself defines and continually reshapes the content of these values, rather than the reverse. Therefore, media studies in the Arab region must be re-examined through a genealogical critique of the central concepts that underpin Western theories, paving the way for the decolonisation of media research.

Keywords: Decolonisation, Critical Discourse Analysis, Contextual Objectivity, Journalism of Attachment, Neutrality.

مقدمة

ضاعفت الحرب على غزة متاعب الذين يُعانون من "الوعي الشقي" (1)، في أوساط قطاع واسع من أساتذة الإعلام وباحثيه في المنطقة العربية، وهم يُلاحظون حيرة وحتى غضبَ طلبتهم من تغطية العديد من وسائل الإعلام الغربية للحرب على غزة. لم يفهموا انحيازها المفضوح ضد الفلسطينيين ودفاعها المستميت عن إسرائيل.

ويُلخّص هذه الحيرة، بشكل صريح أو ضمني، السؤال الآتي: لماذا ندرس نظريات الإعلام والقيم المهنية في الصحافة، وأخلاقيات الإعلام، ونحن نلاحظ أن العديد من وسائل الإعلام الغربية ضربت بها عرض الحائط في تغطية الحرب على غزة، مما يدل على زيفها وبعدها عن الواقع؟

لتعميق هذا السؤال يمكن القول: هل استطاعت بحوث الإعلام التي تناولت تغطية وسائل الإعلام، خاصة الغربية، للحرب على غزة أن تُبدد حيرة هذا السؤال؟ وكيف نفهم موقف هذه الوسائل من الحرب استناداً إلى النظريات والمفاهيم التي يرى البعض عدم الجدوى من تدريسها في الجامعة؟

1. الإشكالية والمقاربة المنهجية

القول: إن لكل وسيلة إعلامية غربية موقفاً من حرب إبادة الفلسطينيين في غزة هو تحصيل حاصل قد يسدُّ الأفق الذي تطرحه هذه الأسئلة: كيف يتمثل خطاب أكثر وسائل الإعلام الغربية تأثيراً في المشهد الميدياكي المعولم الحرب في غزة؟ وما المنطق الذي اعتمدت عليه هذه الوسائل لـ"عقْلنة" خطابها وحشد تأييد جمهورها؟ وما الأدوات التي سخرتها لتحديد طبيعة الصراع في غزة بين الإسرائيليين والفلسطينيين والكشف عن أبعاده؟ إن الحقيقة تكمن دائماً فيما يُقال وليس فيما هو معروف. فدون الكلام والكتابة والتصوير لا توجد أي حقيقة. لذا يملك صراع السرديات عن الحرب على غزة أهمية بالغة في فهم حقيقة ما يجري ودلالته.

قدّم العديد من البحوث العلمية إجابات متقاربة، إن لم تكن متشابهة، عن تمثّل الإعلام الغربي للحرب على غزة، مُلخّصة ما يجب أن نعرفه عن صراع سردياتها. لكن السؤال الذي يتطلّب التصدي له هو: ماذا قدّمت بحوث الإعلام عن التغطية

الإعلامية للحرب على غزة؟ وكيف أوَّلت هذه التغطية؟ إنه سؤال إستراتيجي بامتياز. ونقصد بالإستراتيجي الطريقة التي يعتقد الباحثون أنهم قادرون من خلالها على معرفة التغطية الإعلامية للحرب على غزة، وكيف يُقدِّمون هذه المعرفة لقرء بحوثهم على ضوء نظريات ومفاهيم الدَّرسِ الإعلامي.

من الممكن تبسيط السؤال المذكور أعلاه بسؤال آخر: ما المقاربة النظرية والمنهجية التي وظَّفتها بحوث الإعلام للكشف عن سرديات الإعلام الغربي عن الحرب على غزة؟ إن الإجابة عن هذا السؤال تتطلب مراجعة بعض البحوث التي تناولت بالتحليل الخطاب الإعلامي عن هذه الحرب وتقييمها، والقيام بنقد جينولوجي لبعض المفاهيم التي استندت إليها بشكل صريح أو ضمني. لذا اختار الباحث عينة قوامها 14 بحثًا وفق ما تقتضيه العينة المتاحة التي لا تدعي تمثيلاً يعكس غزارة البحوث التي تناولت الحرب على غزة، منذ السابع من أكتوبر/ تشرين الأول 2023، ولكنها تشمل طائفة متنوعة من البحوث والدراسات العلمية المنشورة في مجلات علمية محكمة وأطروحات ورسائل ماجستير قُدِّمت في جامعات أجنبية. شارك فيها باحثون عرب وأجانب من جنسيات مختلفة، وغطت سنة كاملة، من يناير/ كانون الثاني 2024 إلى الشهر ذاته من السنة 2025. وأنجزت استنادًا إلى متن متنوع وثري من وسائل إعلام دولية تصدر باللغات: الإنجليزية، والعربية، والفرنسية، والإيطالية، والإسبانية، والعبرية. وتتضمن هذه العينة القسماات الكبرى التي تشترك فيها البحوث التي حلَّلت الخطاب الإعلامي عن الحرب على غزة.

إن الاطلاع على محتوى هذه البحوث حول أحداث السابع من أكتوبر وما بعدها، يؤكد أنها خضعت للشرط الزمني، أي قامت بتحليل عينة من المتون الصحفية التي غطت هذه الحرب في سياقها الراهن، دون ربطها بالخطابات الإعلامية السابقة عن الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي. ونقصد بها الانتفاضة الأولى (1987-1993)، والثانية (2000-2005)، وما تلاها من مقاومة للاستيلاء على الأراضي الفلسطينية وتهجير سكانها. وهذا ما أدى إلى الاستعانة بعينة أخرى قوامها سبعة بحوث حلَّلت التغطية الإعلامية في وسائل الإعلام العالمية للانتفاضتين المذكورتين وما تلاها من نزاع، للكشف عن الخيط الرابط بين سرديات الحرب الحالية وسرديات الانتفاضتين السابقتين.

لتحليل هذه المتون، استعان الباحث بـ"ميتا التحليل النوعي" (Qualitative meta-analysis)، وهي مقاربة منهجية تعاضم استخدامها في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية. وتسمح بتلخيص العديد من البحوث النوعية قصد فهم شامل للظاهرة المدروسة (2). وتفتح آفاقاً معرفية واسعة لفهم أفضل مرتكزات الخطاب الإعلامي عن الحرب على غزة، يتجاوز أفق الدراسة الواحدة. فـ"ميتا التحليل النوعي" سمحت للباحث بالاشتغال على النتائج الأولية التي تضمّنتها البحوث المنتقاة من جهة، والاشتغال بها، من جهة أخرى، أي تحويل نتائجها إلى معطيات أساسية لهذه الدراسة، واستغلالها لتسليط الأضواء النظرية على الظاهرة المدروسة أو نمذجتها نظرياً.

وانطلق الباحث من "الانفكاك من الاستعمار" إطاراً نظرياً لقراءة نتائج هذه الدراسة. ويُعدُّ هذا الإطار أحد مكونات الاتجاه ما بعد الكولونيالي، الذي يندرج تحت ما يُسمّى بـ"الإنسانيات الجديدة" (3)، والذي أرسى أسسه كل من فرانز فانون (Franz Fanon)، وإدوارد سعيد، وغاي تري سيفاك (Gayatri Spivak)، وهومي بابا (Homi Bhabha) وغيرهم، الذين يُعدُّونه "مقاومة نظيرية لفقدان ذاكرة الآثار الكولونيالية المُضَلَّة" (4). فانطلاقاً من رؤية ميشال فوكو (Michel Foucault) للمعرفة وارتباطها بالسلطة، يرى إدوارد سعيد أن كل معرفة بالشرق ترتبط ارتباطاً لصيقاً بالهيمنة التي مارسها الغرب عليه... فالنصوص المكتوبة عن الشرق لم تكن جزءاً من الهيمنة الأوروبية بل كانت في حدِّ ذاتها شكلاً من أشكال الهيمنة" (5).

تأسيساً على ما سبق، يمكن القول: إن الانفكاك من الاستعمار (Decolonization) يروم هدم أنظمة المعرفة المُكْرَسَة، التي تُعدُّ ثمرة رؤية المُستَعْمِر للعالم، أي المُدْعَمَة بأشكال التفكير وأنماط المعرفة الاستعمارية. فهو لا يتعامل مع طريقة "معرفة" العالم كمسألة، بل يُؤشِّكها، ويُشجِّع على الاجتهاد الإستمولوجي الذي يُعيد توجيه الإدراك والمعرفة واعتماد "الحقيقة" (6) في العديد من الحقول المعرفية، مثل التاريخ، والأنثروبولوجيا، واللغة، والثقافة، والميديا. ويدعو إلى تطبيق البراديجم الكولونيالي في الدراسات الإعلامية (7). لقد استلهمت بعض البحوث من هذا التوجه لإبراز التمثّل الإعلامي للحروب والنزاعات، مثل البحث الذي أعدته غادة المحروس، والذي بيّن فيه أن ما يُسمّى الإعلام البديل لم يتحرّر، هو الآخر، من علاقات القوة

والهيمنة والنزعة الاستعمارية في تغطيته للصراع الفلسطيني - الإسرائيلي إعلامياً، وفي الحرب على العراق في 2003(8).

قبل الشروع في دراسة المتن المختار في هذا البحث لابد من رفع لُبْسَيْن:

- اللُّبْسُ الأول: قام بعض الباحثين(9) بتبديد الغموض الذي يكتنف المفهومين: الانفكاك من الغربنة، نسبة إلى الغرب (De-westernization)، والتَّحَرُّر من الاستعمار (Decolonization)، والتمييز بينهما؛ إذ رأى أن المفهوم الأول يتسم بنوع من السداجة؛ لأنه لا يوحى بالاستغناء عن المنجز العلمي والمعرفي لعلماء الغرب فحسب، بَمَنْ فيهم الذين يُعارضون الفكر الاستعماري في المجال الإيستمولوجي، بل يشي بمحاربة كل ما هو غربي أيضاً. بينما يتضمن المفهوم الثاني الدعوة إلى الانعتاق من الاستعمار في شتى المجالات، والتقيد بمبديئي التنوع والشمول في المجال العلمي والمعرفي. وتُجادل الأكاديمية ويندي ويليمز (Wendy Willems)، أستاذة بقسم الإعلام والاتصال في كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية، بضرورة الغوص فيما هو أعمق، أي "التساؤل عن كيفية تأثير شمول وجهات النظر المختلفة على المناهج والمفاهيم النظرية السائدة، والتاريخ المُتداول، والنصوص المرجعية في مجال دراسات الإعلام والاتصال"(10). وهذا ما نسعى إليه في هذا البحث من خلال نقد بعض الأطر النظرية والنقد الجينولوجي لبعض المفاهيم التأسيسية التي تُؤطر دراسات الميديا، مثلما ذُكر آنفاً.

اللُّبْسُ الثاني: لابد من الحذر في الحديث عن الإعلام الغربي، وعدم السقوط في التعميم. فالإعلام الغربي لا يُشكّل كتلة واحدة متجانسة في المواقف والتصورات لهذه الحرب، كما يبيّن ذلك بعض التقارير والدراسات(11).

2. تفكيك سرديات الحرب على غزة في بحوث الإعلام

تؤكد بحوث الإعلام أن سرديات وسائل الإعلام الغربية الأكثر تأثيراً في المشهد الإعلامي العالمي، مثل "فوكس نيوز" (Fox News)، و"سي أن أن" (CNN)، و"بي بي سي" (BBC)، وصحيفة "نيويورك تايمز" (The New York Times)(12) عن حرب غزة اتسمت بما يلي:

1. خلّوها من أي عمق تاريخي وسياقي، وبداية التأريخ للصراع بالسابع من أكتوبر/ تشرين الأول 2023.
2. إبراز الصراع بوصفه يجري بين قوتين متكافئتين في العدد والعُدّة، مثلما تدل عليه عناوين: حرب إسرائيل-حماس، وحرب إسرائيل-غزة، دون الإشارة في الغالب إلى الفلسطينيين.
3. تُقدّم إسرائيل في حالة الدفاع عن النفس، وتُبرّر ما تقوم به باسم الحقّ في الوجود؛ مما يُسطح الصراع ويمحي بُعده التاريخي.
4. تختزل الحرب على غزة في الصيغة الآتية: "إسرائيل تقوم بأعمال عسكرية، أما الفلسطينيون فيقومون بأعمال عدوانية، بل بهجوم إرهابي" (13).
5. "تدرّم" -من الدراما- الأحداث بالتركيز على الضحايا الإسرائيليين؛ إذ تُخصّص، في بعض الأحيان، بورتريهات لكل ضحية، وتُوغل في إبراز تفاصيل القتلى والأسرى: سنّهم، ومهنتهم، وعلاقة القربى، وحالتهم الصحية، والظروف التي قُتلوا فيها أو اعتقلوا ليلة السابع من أكتوبر من أجل استردار عاطفة الجمهور. أما الضحايا الفلسطينيون، فيتحوّلون إلى مجرد أرقام أو "إرهابيي حماس".
6. تُثني على التعاطف الغربي مع إسرائيل، وتؤيّد "حقّها في الردّ دفاعاً عن وجودها"، وتُجرّم التعاطف مع الفلسطينيين وتنتعهم بـ"الإرهابيين ومعاديين السامية".
7. تُبرّر تأييد الدول الغربية السياسي لإسرائيل: الولايات المتحدة، فرنسا، بريطانيا، ألمانيا، إيطاليا باسم "الدفاع عن الديمقراطية والحضارة"، مع التستر على حجم المساعدات العسكرية والمالية واللوجستية ذات الأغراض التجسسية التي قدّمها هذه الدول لإسرائيل.
8. تُفرط في الاعتماد على المصادر الإخبارية الإسرائيلية، خاصة فيما يتعلق بعدد الضحايا الفلسطينيين، مقابل ضعف الاستناد إلى المصادر الفلسطينية مع التشكيك بوضوح أو بالتلميح في مصداقيتها، كالقول مثلاً: "حسب وزارة الصحة الغزوية التي تُسيطر عليها حماس".
9. تُعرض قصف المدنيين (أطفال، ونساء، وشيوخ)، وتدمير المنشآت القاعدية الأساسية (المدارس، والمستشفيات، والمساجد، وشبكات الكهرباء والمياه،

والإنترنت، وتفجير المساكن) وفق رواية الجيش الإسرائيلي، وتتجاهل الرواية الفلسطينية، أو تهميشها. وتستعمل صيغة المبني للمجهول في الإشارة إلى الضحايا الفلسطينيين، مع تنسب الضحايا الإسرائيليين إلى "الإرهابيين" الفلسطينيين.

10. تُحوّل الوقائع والحقائق التي تُثبت تعرّض سكان غزة إلى حرب إبادة وتطهير عراقي وتجويعهم، واستخدام الأسلحة الثقيلة ضد الفلسطينيين الذين ينتظرون الإغاثة في نقاط توزيع الغذاء، إلى مجرد دعاية فلسطينية (14) على الرغم من أن الهيئات المستقلة، والمنظمات الدولية، وثقتها، وأدانها بعض الإسرائيليين.

11. لا تُشير وسائل الإعلام الغربية، خاصة المرتبطة عضويًا باليمين المتطرف، إلى حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وتلتزم الصمت، في الغالب، إزاء استهداف متطوعي وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى ومنشأتها، وهيئة الإغاثة الإسلامية الفرنسية، والمنظمة العالمية للصحة، وأطباء العالم، هذا إن لم تتهمهم بالتعاون مع "الإرهابيين". وترى أن قيام إسرائيل بمنع الوكالة الأممية من توزيع الغذاء الفلسطينيين، في 400 مركز تابع لها، أمر طبيعي وضروري، وتعويضها بالمؤسسة الأميركية "غزة الإنسانية" التي جعلتها إسرائيل سلاح حرب.

12. لم تُعلن قرار المحكمة العليا الإسرائيلية بحظر وجود الصحفيين الأجانب في غزة، وتُشير بين الحين والآخر إلى تصفية الصحفيين الفلسطينيين العاملين في غزة الذين بلغ عددهم 262 صحفيًا، منذ 7 أكتوبر/ تشرين الأول 2023 إلى 8 أبريل/ نيسان 2026 (15)، بمن فيهم مصورون، ومراسلو وكالات أنباء وقنوات تلفزيونية أجنبية، بصيغ مبهمة لا تُدين إسرائيل، هذا إن لم تتهمهم بأنهم "مسلحون وإرهابيون".

استعانت البحوث المدروسة بعدد من الأدوات البحثية تتمثل في: تحليل المضمون، والمقابلة المعمقة مع الصحفيين ورؤساء التحرير، والتحليل النقدي للخطاب، خاصة النموذج ذا الأبعاد الثلاثية المتداخلة لنورمان فيركلوف (Norman Fairclough) (16)، من أجل تشخيص مرتكزات سرديات الإعلام الغربي عن الحرب على غزة، كما هو مُبيّن في الجدول رقم (1).

جدول (1): البحوث عن الحرب على غزة

منذ 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023

الموضوع	متن الدراسة	إشكالية/ فرضيات	المقاربة المنهجية	النتائج
القضية الإسرائيلية- الفلسطينية في الصحافة الدولية: تحليل نقدي ليومي السادس والسابع من أكتوبر/ تشرين الأول: الهجمات وحرب المعلومات (17).	الجزيرة، سي أن أن، بي بي سي، شينخوا، سبوتنيك.	كيف يؤدي الاختلاف في أيديولوجيا المؤسسات الصحفية إلى حرب معلومات بطريقة تزيد حدة الصراعات القائمة بين الإسرائيليين والفلسطينيين؟	التحليل النقدي للخطاب (توين فان دايك).	- وسائل الإعلام لا تنقل الأحداث التي جرت بل تستغل الأحداث لنشر أيديولوجيتها عبر الكلمات والصور المنتقاة. - الاتجاه الغالب يُبرز الفلسطينيين "إرهابيين". - الاختلاف الأيديولوجي يؤدي إلى حرب المعلومات مما يُوجج الحرب ويُطيل عمرها.
تمثلُ الحرب في غزة في كاريكاتير الصحف الباكستانية والتحليل سيميائي (18).	الصحف الباكستانية: "الداون" (The Dawn)، "نيوز إنترناشيونال" (The News International)، الصحف البريطانية: "التلغراف" (The Telegraph)، "إنديبننت" (The Independent).	ما الجوانب الأيديولوجية في كاريكاتير الصحف البريطانية والباكستانية عن الحرب في غزة؟ كيف استخدم الكاريكاتير بطرائق مختلفة في الحرب في غزة بالصحف البريطانية والباكستانية؟	التحليل النقدي للخطاب: النموذج التحليلي المتعدد الوسائط.	- الصحف الباكستانية تُبرز معاناة الفلسطينيين بوصفهم ضحايا، وتنقد الدعم الغربي لإسرائيل. - الصحف البريطانية تركز على العواقب القانونية والأخلاقية للحرب. - الصحف تعكس الخلفية السياسية والثقافية والاجتماعية لكل بلد.

<p>- تحيُّر القاتنين ضد الفلسطينيين. - استخدام المبني للمجهول في تسمية الفلسطينيين ورصد معاناتهم. - التغطية على ممارسات الجيش الإسرائيلي في غزة وإبرازه أكثر التزامًا بالأخلاق. - ربط الفلسطينيين بـ"الإرهاب والتطرف الإسلامي".</p>	<p>التحليل النقدي للخطاب.</p>	<p>تحليل مدى التزام قناتي "سي أن أن" و"بي بي سي" بالمعايير المهنية في تغطية الحرب في غزة، وتحديد موقفهما منها.</p>	<p>"سي أن أن"، "بي بي سي".</p>	<p>التحليل النقدي لخطاب "بي بي سي" و"سي أن أن" عن الحرب في غزة على ضوء إستراتيجيات فان دايك الحجاجية(19).</p>
<p>- إبراز الفلسطينيين بوصفهم "إرهابيين، وانتحاريين، ومتطرفين إسلاميين، وعدوانيين". - إبراز الإسرائيليين "أصحاب حقّ الدفاع عن النفس".</p>	<p>التحليل النقدي للخطاب.</p>	<p>إبراز كيف ينظر الإعلام الغربي إلى الحرب في غزة، وتحليل أشكال انحيازه إلى إسرائيل.</p>	<p>"نيويورك تايمز"، "الواشنطن بوست"، "بي بي سي"، "سي أن أن". قنوات اليوتيوب: "ناو ديس إمباكت Now This) (Impact، "ميدل إيست آي" Middle East) (Eye).</p>	<p>التحليل النقدي للخطاب المتحيز لوسائل الإعلام الغربية في الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني(20)</p>

<p>- استخدام المبني للمجهول للحديث عن ضحايا القصف الإسرائيلي لغزة. - الموقعان يُبرزان القصف ويُخَمِّلان الفلسطينيين المسؤولين. - أخبار مغلوبة عن الجانب الفلسطيني. - إبراز السرد الإسرائيلي للحرب. - النسخة الإنجليزية أفضل من العربية بحكم تدخل المراسلين والمحللين.</p>	<p>التحليل النقدي للخطاب.</p>	<p>مقارنة بين النسختين في تغطيتهما للحرب على غزة للكشف عن توازن منشوراتهما وتحيزهما.</p>	<p>موقعا القتاتين باللغتين العربية والإنجليزية.</p>	<p>تغطية "بي بي سي" للعدوان على غزة 2021: التحليل النقدي للخطاب في النسختين العربية والإنجليزية (21).</p>
<p>- كشف التحليل النوعي عن اختلاف في الموقفين: "بي بي سي" تتجنب ذكر أي اتهام لإسرائيل: الإبادة، التطهير العرقي، جرائم حرب، وتستعمل المبني للمجهول. - الجزيرة تُقدِّم تفاصيل عن قتل الفلسطينيين بصيغة المبني للمعلوم.</p>	<p>التحليل النقدي للخطاب.</p>	<p>مقارنة بين الموقعين للكشف عن موقفهما من الحرب في غزة.</p>	<p>دراسة موقعي الجزيرة الإنجليزية و"بي بي سي".</p>	<p>تغطية الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني: التحليل النقدي لخطاب موقعي الجزيرة الإنجليزية و"بي بي سي" عن حرب غزة 2023 (22).</p>

<p>- الاختلاف بين القناتين على الصعيد اللساني: الجزيرة تستعمل تعابير قوية للدلالة على مأساة الفلسطينيين، و"بي بي سي" تُوظف مصادر إسرائيلية متنوعة لتحميل الفلسطينيين مسؤولية وضعهم: الجوع، وتخريب المنشآت الصحية.</p> <p>- الاختلاف في استعمال الأفعال: المبنى للمعلوم في الجزيرة، والمبنى للمجهول في "بي بي سي".</p>	<p>التحليل النقدي للخطاب.</p>	<p>دراسة تَمَثُّلات الحرب في خطاب القناتين، وكيف أن الأيديولوجيا وديناميكية السلطة تبني تَمَثُّلات مختلفة للأحداث ذاتها.</p>	<p>قناة الجزيرة (عربية) و"بي بي سي نيوز" (إنجليزية).</p>	<p>التحليل النقدي للخطاب الإعلامي في تغطية الحرب الإسرائيلية- الفلسطينية في قناتين تليفزيونيتين (23).</p>
<p>- "الغارديان" تُعدُّ المحكمة الدولية محايدة وقراراتها شرعي، بينما التلغراف تعدها منحازة ضد إسرائيل.</p> <p>- تكشف التغطية عن البُعد الأيديولوجي في تأويل الحدث وتقنية تأطير الأخبار.</p>	<p>التحليل النقدي للخطاب.</p>	<p>تُحلَّل كيفية استخدام اللغة الإخبارية لإقناع القراء بمذكرة المحكمة الجنائية الدولية لاعتقال قادة إسرائيليين ومن حماس.</p>	<p>صحيفتا "الغارديان" و"التلغراف" البريطانيتين.</p>	<p>التحليل النقدي لخطاب المقالات الإخبارية: كيف تُستخدم اللغة لإقناع القراء في التغطية الإعلامية للصراع الإسرائيلي- الفلسطيني (24).</p>

<p>- الاختلاف في السرد المرئي واللساني لوقائع الحرب بين المواقع.</p> <p>- الجزيرة التزمت بقدر من التوازن في نقل الأحداث، بينما انحازت المواقع الأخرى إلى إسرائيل وشوّهت الطرف الفلسطيني.</p>	<p>تحليل مضمون الأخبار وفق نظرية التّأطير الإعلامي.</p>	<p>كشّف الكيفية التي تُقدّم بها هذه المواقع الحرب في غزة في شهرها الأول من خلال الاختيار اللساني والمرئي لسردها.</p>	<p>مواقع "الجزيرة"، "بي بي سي"، "صوت أميركا"، "فرانس 24".</p>	<p>دراسة تأطير الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني: التحليل النصي للأخبار في وسائل الإعلام الدولية(25).</p>
<p>- بين التحليل اللساني والسيماي خضوع الصحف لتوجهها السياسي والأيديولوجي.</p> <p>- انحازت "وول ستريت جورنال" و"التايمز" إلى إسرائيل، بينما تعاطفت الجزيرة مع الفلسطينيين.</p>	<p>التحليل النقدي للخطاب.</p>	<p>طرحت فرضيتين: 1. تغطية الصحف للصراع متحيزة إلى حدّ ما؛ لأنها تعكس أيديولوجياتها. 2. شكّل خطاب التغطية الصحفية حيزاً للصراع الأيديولوجي.</p>	<p>تحليل مقالات: "الغارديان"، "التايمز"، "الجزيرة الإنجليزية"، "وول ستريت جورنال"، "نيو يورك تايمز".</p>	<p>تأطير الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني للعام 2023: تحليل خطابي مقارنة لمجموعة مقالات من الصحافة الأميركية والعربية والبريطانية(26).</p>

<p>- نقد التغطية الإعلامية للحرب على غزة. - جعل العنف الممارس على الفلسطينيين أمراً طبيعياً. - إبراز الرواية الإسرائيلية للحرب، وتجنب الرؤية الفلسطينية للحرب. - إلغاء البُعد التاريخي للصراع. - إبراز الفلسطينيين بوصفهم غير عقلانيين ولا إنسانيين.</p>	<p>اعتمدت مقاربة نقدية للبحث عن أشكال رئيسية من العنف المعرفي، وهي: الاستطرادي، والشهادة، والهيكلية من خلال تحليل كيفية مساهمة هذه الممارسات في تأطير تصور وسائل الإعلام العربية للفلسطينيين وتمثيلهم.</p>	<p>كيف عرّفت الصحافة الغربية، "بي بي سي" تحديداً، الحرب على غزة؟ وكيف سردها؟ وما تمثّلاتها للحرب؟</p>	<p>دراسة وسائل الإعلام مع التركيز على "بي بي سي".</p>	<p>وسائل الإعلام التقليدية الغربية: مساءلة تواطؤها ضد الفلسطينيين في "الحرب" المعرفية(27).</p>
<p>عدم الالتزام بالمبادئ الأخلاقية والمهنية، مثل: الدقة والموضوعية والصدق والإنصاف والاستقلالية.</p>	<p>التحليل العام انطلاقاً من المحاور التالية: اللغة والأفكار، المسبقة، والموقف من إسرائيل.</p>	<p>كيف تجاوزت وسائل الإعلام الغربية المبادئ الأخلاقية في العمل الصحفي؟</p>	<p>تقديم أمثلة من "فوكس نيوز"، و"بي بي سي"، و"سي أن أن"، و"فرانس 24"، و"دويتشه فيله (Deutsche Welle)".</p>	<p>تغطية وسائل الإعلام الغربية للحرب في غزة(28).</p>

<p>- انحياز في مصادر الصحفيين: الاعتماد الكبير على المصادر الإسرائيلية، ثم الأميركية، ثم شخصيات دولية وشبه تجاهل المصادر الفلسطينية. - التركيز على التصور الإسرائيلي للأحداث في "نيويورك تايمز" أكثر من "وول ستريت جورنال"؛ مما يبني تصورًا منحرفًا للصراع.</p>	<p>التحليل النقدي للخطاب والتأطير الإعلامي.</p>	<p>ما التقنيات التي استخدمتها وسائل الإعلام الأميركية لتأطير الحرب في غزة وما تداعياتها؟</p>	<p>تحليل مواد صحفية "نيويورك تايمز"، و"وول ستريت جورنال".</p>	<p>حرب الكلمات: كيف تُشكّل وسائل الإعلام التصور عن غزة (2023-2024) (29).</p>
<p>معجم الصحف والقنوات التليفزيونية الغربية والإسرائيلية يحمل عبارات التحيز التي تُضلل وتُحرّف طبيعة الصراع، مثل: الإخلاء، الإبعاد، مقاومة، إفراغ غزة، الإرهاب والتطرف، أمن إسرائيل، ومعاداة السامية.</p>	<p>التحليل النقدي للخطاب.</p>	<p>ما الأيديولوجيا والنمّات المُبطّنة في تغطية وسائل الإعلام الغربية والإسرائيلية لحرب غزة؟ وكيف تصفها؟</p>	<p>صحف وقنوات تليفزيونية غربية وإسرائيلية: "سي أن بي سي" (CNBC)، "سي أن أن"، "نيويورك تايمز"، "بي بي سي"، "الغادريان"، "يورو نيوز" (Euro News)، "تايمز أوف إسرائيل" (The Times of Israel)،</p>	<p>حرب المصطلحات في الإعلام الإسرائيلي والغربي: التحليل النقدي لخطاب حرب إسرائيل وغزة (30).</p>

يمكن الإشارة إلى أن التحليل النقدي للخطاب يدرس العلاقة بين السلطة والخطاب بمقاربات مختلفة، منها مقارنة الأبعاد الثلاثة من منظور نورمان فيركلوف، وهي: التحليل النصي/ الوصفي الذي يركز على الخصائص اللسانية، والممارسة الخطابية (التأويل)، التي تتمحور حول مسار إنتاج الخطاب وتوزيعه واستهلاكه، والممارسة الاجتماعية (التفسير) التي تُدرج الخطاب في سياق اجتماعي وثقافي أوسع.

وبخصوص البعد الأول، سمح التحليل النقدي للخطاب بفحص كيف أسهمت اللغة في بناء آليات السلطة والحفاظ على علاقاتها بالأيديولوجيات في المجتمع، والاحتجاج عليها. ويَبين كيف تحوّلت اللغة إلى ميدان للمعركة وأداة النضال لفرض التّمثّلات اللسانية لهذه الحرب (31) التي تُوطّر سردياتها؛ مما يُفضي إلى تمثيل الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني، ومن ثم فهم طبيعته وغاياته.

يؤكد عدد من البحوث (32) أن بعض سرديات الإعلام الغربي عن الحرب على غزة استعارت معجمها من لغة "نيوسبيك" (Newspeak) الخيالية، التي ابتكرها جورج أورويل (George Orwell) في روايته المعروفة بـ"1984". فالفلسطينيون في غزة لم يعودوا مدنيين، بل دروعاً بشرية لحماس. أما المستوطنون الإسرائيليون المسلحون فهم مجرد مواطنين. والتهجير القسري للغزويين يتحوّل إلى إخلاء غزة حفاظاً على أرواح الغزويين. وهجوم الإسرائيليين على الفلسطينيين يتحوّل إلى دفاع، والإبادة الجماعية تتحوّل إلى العمل من أجل استتباب الأمن في المنطقة. إن الفلسطينيين يموتون في السرد الصحفي الغربي أو يُقتلون، مع التشديد على صيغة المبني للمجهول. أما الإسرائيليون فيُقتلون على يد الفلسطينيين الإرهابيين. وتجويع الغزويين، بوصفه سلاح حرب، يتحوّل إلى نقص الغذاء أو نفاذه أو أزمة غذاء للإيحاء بأن الأمر مجرد خلل في التوزيع أو سوء تنظيم دون شرح سبب هذه الأزمة. هذا إن لم تلجأ بعض وسائل الإعلام الغربية إلى ترويح المزاعم الإسرائيلية التي تنفى وجود المجاعة أصلاً، بينما وثقتها تقارير المنظمات الدولية (33)، ليس لتبرئة إسرائيل من تبعات جريمة حرب فحسب، بل أيضاً للقضاء على أي تعاطف إنساني مع المَجْرَعين (34).

3. سرديات الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني بين الثابت والمتحول

تتجلى حدود التحليل النقدي للخطاب في اكتفائه بما يمكن أن تدل عليه السرديات الإعلامية المدروسة والمدرجة في الجدول الأول (رقم 1) أو "تُحيل إليه في فضاء تأويلي لا تاريخي" (35)؛ إذ نادرًا ما تعود إلى سرديات الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي قبل السابع من أكتوبر.

هل يمكن القول: إن سرديات الإعلام الغربي عن النزاع الإسرائيلي-الفلسطيني قد تغيرت منذ الانتفاضة الفلسطينية الأولى، 1987، على الأقل، إلى غاية الآن؟ الإجابة الأصوب هي: نعم ولا في آن واحد؛ لأن هذه السرديات ارتبطت بالسياق الدولي. ففي الانتفاضة الأولى، التي أدت إلى عقد مؤتمر أوسلو الذي أحدث انقسامًا كبيرًا في صف المقاومة الفلسطينية، كان الإعلام الغربي أكثر تعاطفًا مع الفلسطينيين؛ إذ كان خطابه يُحيل إلى الاحتلال والاستعمار الإسرائيلي، والأراضي المحتلة. ولئن كان يُحجم عن تحميل الجيش الإسرائيلي مسؤولية تقتيل الفلسطينيين المدنيين، فقد كان يُشير إلى أنهم ضحايا "نيران صديقة" أو تبادل إطلاق النار" (36) مثلما كان الأمر مع محمد الدرة الذي أثار موجة من التعاطف العربي والدولي، وطرح تساؤلات حول أخلاقيات الإعلام ودور المؤسسات الإعلامية في تغطية الحروب والنزاعات. تغير هذا الأمر في السرديات الإعلامية الغربية بعد 7 أكتوبر/ تشرين الأول 2023، التي أضحت تُقدّم التبريرات تلو الأخرى لإقدام إسرائيل على تصفية الصحفيين الفلسطينيين، والكوادر الطبية في مستشفيات غزة، وموظفي الهيئات الأممية والمنظمات غير الحكومية لإغاثة الفلسطينيين بل حتى المواطنين العزل المنتظرين في مركز توزيع المواد الغذائية. إن الأمر تغير منذ التغطية الإعلامية للانتفاضة الفلسطينية الثانية. فعلى الرغم من أن إسرائيل ضربت بنود اتفاقية أوسلو عرض الحائط إلا أن صورة الفلسطينيين في الإعلام الغربي تغيرت من الإيجابي إلى السلبي، خلافًا لصورة الإسرائيليين. فالفلسطينيون تحوّلوا من ضحايا في الانتفاضة الأولى إلى معتدين في الانتفاضة الثانية، بل إلى إرهابيين، والسبب في ذلك يعود إلى أحداث 11 سبتمبر/ أيلول 2001، حسب بعض البحوث (37) التي استندت إلى شهادات الصحفيين في بعض وسائل الإعلام الغربية. وهكذا تخلت وسائل الإعلام الغربية، إلى الأبد، عن مصطلح الاحتلال والاستعمار، ليحلّ محله "حق إسرائيل

في الدفاع عن نفسها". وأضحى "الإرهاب الفلسطيني" السبب الأساسي للنزاع في الشرق الأوسط. فالقنوات التلفزيونية الأميركية، ووكالات الأنباء العالمية المهيمنة على الأخبار الدولية، حوّلت النزاع في الشرق الأوسط إلى "مقاومة الإرهاب"، وفرضته على أجندة وسائل الإعلام الغربية. إذن، يمكن أن نستشف الخيط الرابط بين سرديات الإعلام الغربي قبل السابع من أكتوبر/ تشرين الأول 2023 وبعده من خلال ما يبيّنه الجدول رقم (2).

جدول (2): بحوث عن الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني قبل السابع من أكتوبر/ تشرين الأول 2023

الموضوع	متن الدراسة	إشكالية/ فرضيات	المقاربة المنهجية	النتائج
التحليل النقدي لخطاب التقارير الإخبارية عن الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني في الصحف العربية والغربية (38).	تقارير: "نيويورك تايمز"، "الغادريان"، "أراب نيوز" (The Arab News).	- تغطية الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني لا تخلو من الأفكار المسبقة والقيم، وتعكس أيديولوجيا الصحف. - الخطاب عن أحداث الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني هو ساحة للمعركة بين مختلف الأيديولوجيات.	التحليل النقدي للخطاب.	- تمّ التحليل على مستوى: السرد، والعبور في اللسانيات لتمثيل الواقع والأحداث، والتحليل المعجمي. - البنية السردية للتقارير الإخبارية لها القدرة على إخفاء الآراء الأيديولوجية بمظهر الحياد والنزاهة. - التشابه بين الصحف الأربع: 1. تُمثّل جميع التقارير الصراع من منظور دولتين متحاربتين، مع تجاهل عدم تكافؤ القوة بين الجانبين. 2. التركيز على الحاضر: العنف والعنف المضاد، والمستقبل، دون شرح السياق العام والواسع للصراع. 3. حاولت الصحف تقديم وصف دقيق لنتائج العنف بين الجانبين. 4. السياقات التاريخية والسياسية للصراع تُعدّ قبيوذاً معينة على طريقة استخدام اللغة في جميع الصحف: إسرائيل دولة تقوم بعمليات عسكرية شرعية، والفلسطينيون يُمارسون العنف، والإرهاب لا شرعية له.

<p>- استعراض وجهة النظر الإسرائيلية لتمديد المستوطنات، والتي تتعارض مع اتفاقية أوسلو، وتجنب وجهة نظر الفلسطينيين.</p> <p>- ترديد انتقادات كلينتون للإدارة الفلسطينية في الانتفاضة.</p> <p>- إبراز "إجماع واشنطن" الدال على أن الإسرائيليين والفلسطينيين يتقاسمون المسؤولية.</p> <p>- إغفال المساعدات الأميركية لإسرائيل ودورها في استمرار الصراع.</p>		<p>تُعالج الدراسة التغطية الإعلامية لوسائل الإعلام الأميركية للصراع الإسرائيلي- الفلسطيني، وتبحث عن كيفية تحيزها لصالح إسرائيل.</p>	<p>الصحف الأميركية: "الواشنطن بوست"، وشيكاغو تريبيون"، و"الوس أنجلوس تايمز".</p>	<p>فقدان: التحيز الضمني في الغياب (39).</p>
<p>- انتقاء الصور وبناء السرد يكون في الغالب جاهزاً لتغليف الأيديولوجيا والتموقع الإثني.</p> <p>- الوسيلات تستعملان الصيغ اللسانية والسيمائية للتعبير عن الحدث ذاته بشكلين متباينين.</p>	<p>تحليل المحتوى متعدد الوسائط: النص والصورة.</p>	<p>كيف تؤثر المركزية الإثنية على التغطية الإعلامية للصراع؟</p>	<p>موقع "تايمز أوف إسرائيل" و"الجزيرة".</p>	<p>المركزية الإثنية في التغطية الإخبارية للنزاعات: تحليل تأطيري متعدد الوسائط لاحتجاجات غزة 2018 في "تايمز أوف إسرائيل" و"الجزيرة" (40).</p>

<p>تحليل المضمون وفق عينة من الأسبوع الاصطناعي للفترات 1987- 1988، 2000- 2001، بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر/ أيلول 2001.</p> <p>- الصحيفتان متحيزتان لإسرائيل، لكن "نيويورك تايمز" كانت أكثر تحيزاً وقد ازداد وضوحاً مع الوقت. - اعتمدت "نيويورك تايمز" على المصادر الإسرائيلية بضعفين ونصف تقريباً من المصادر الفلسطينية بعد أحداث 9/11. - "نيويورك تايمز" لا تذكر إلا بشكل عابر القتلى من الصحفيين، خلافاً لصحيفة "هآرتس"، لكن بنسبة أقل من الإسرائيليين.</p>	<p>مقارنة بين "نيويورك تايمز" و"هآرتس" للصراع الإسرائيلي- الفلسطيني من ناحية مصدر الأخبار والإخراج، وتفاصيل عن الضحايا والموضوعات.</p>	<p>"نيويورك تايمز" الأميركية و"هآرتس" الإسرائيلية.</p>	<p>محاولة في الموضوعية: تحليل لصحيفتي "نيويورك تايمز" و"هآرتس" وتصويرهما للصراع الفلسطيني- الإسرائيلي(41).</p>
<p>التحليل للمحتوى وفق الأطر الثلاثة: إطار النزاع بين قوتين، وإطار الأخلاق، والإطار التشخيصي للأحداث.</p> <p>- لا مفر من انحياز الصحف في تغطية النزاعات، خاصة الانتفاضة الفلسطينية. - الانحياز أكثر تجذراً وتعقيداً في الصحافة الأميركية. - "نيويورك تايمز" أكثر تحيزاً لإسرائيل من بقية الصحف، التي تبدو متوازنة، من خلال مصادر الأخبار، واختيار المبنى للمجهول عن الضحايا الفلسطينيين، وربط العنف بالفلسطينيين.</p>	<p>كيف يتجسّد التحيز في تغطية الصحافة الأميركية للانتفاضة الفلسطينية عام 2000.</p>	<p>الصحف الأميركية: "الواشنطن بوست"، و"شيكاغو تريبيون" مع التركيز على "نيويورك تايمز".</p>	<p>كيف يُشكّل التحيز الأخبار: التشكيك في مكانة "نيويورك تايمز" صحيفة مرجعية عن الشرق الأوسط(42).</p>

<p>- يوجد فرق بين الاستشراق الأميركي والأوروبي انعكس على تغطية الحدثين في القنوات التليفزيونية الأوروبية والأميركية.</p> <p>- "فوكس نيوز" تُقدّم فلسطين من وجهة نظر استشراقية في ظل غياب تسييق الأحداث.</p> <p>- اختزال الفلسطينيين في حماس وإسلاميين متطرفين، أما الإسرائيليون فأبناء الحضارة الغربية.</p> <p>- "سي أن أن" تُقدّم صورة للصراع أقل تحيزًا للإسرائيليين نظرًا لطبيعة جمهورها المختلف.</p> <p>- "بي بي سي" أكثر اعتدالاً في تغطية الهجوم.</p>	<p>تحليل المحتوى.</p>	<p>تحليل الهجوم الإسرائيلي على أسطول الحرية في مايو/أيار 2010، ومحاولة انتزاع الاعتراف الدولي بالدولة الفلسطينية في الأمم المتحدة أيلول/سبتمبر 2011.</p>	<p>"فوكس نيوز"، "سي أن أن"، "بي بي سي" "الجزيرة".</p>	<p>عين على الإعلام: الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني(43).</p>
<p>- التزمت الصحف بنوع من التوازن في تمثيل طرفي الصراع.</p> <p>- على الرغم من استمرار الاعتماد على المصادر الإسرائيلية أكثر من الفلسطينية إلا أن التغيير حدث في الانتفاضة الثانية؛ حيث انتقلت صفة الضحية من الفلسطينيين إلى الإسرائيليين والسبب في ذلك حسب الصحفيين يعود إلى السياق الدولي وأحداث الحادي عشر من سبتمبر/ أيلول 2001.</p>	<p>تحليل المضمون، مقابلات مع الصحفيين.</p>	<p>هل يوجد تحوّل في تمثيل الفلسطينيين والإسرائيليين في التغطية الإعلامية للانتفاضتين الأولى والثانية في الصحف الناطقة باللغة الفلامانية؟ وما رأي الصحفيين في ذلك؟</p>	<p>تحليل 537 مادة صحفية عن الانتفاضة الأولى، و389 مادة صحفية عن الانتفاضة الثانية في الصحف الناطقة باللغة الفلامانية.</p>	<p>الانحياز في الإعلام؟ تمثّل الفلسطينين والإسرائيليين في التغطية الإعلامية للانتفاضة الأولى والثانية(44).</p>

إن القاسم المشترك في السرد الإعلامي الغربي للصراع الفلسطيني-الإسرائيلي قبل أحداث 7 أكتوبر وما بعدها، كما عبّرت عنه البحوث المدروسة، يمكن تلخيصه في النقاط الآتية، على الأقل:

1. الخلط المتعمد بين الصهيونية بوصفها حركة قومية واليهودية ديانةً.

2. إلغاء مصطلحات الاحتلال والاستعمار والأراضي المحتلة من قاموس الإعلام الغربي.

3. تفضيل مصادر الأخبار الإسرائيلية على المصادر الفلسطينية مع التشكيك في مصداقية هذه الأخيرة، والاعتماد على حُجَّة القوة في سرد الأحداث بدل قوة الحجة.

4. تقديم تفاصيل عن "العنف الفلسطيني" الذي يُوصَف بـ"العدواني والإرهابي" دون ذكر أسبابه، بينما يتم توصيف ما تقوم به إسرائيل من قتل ونسف للبيوت وتخريب للمنشآت الحيوية بـ"أعمال عسكرية"، والتستر عليها بالقول: تجددت الاشتباكات التي تُقرن دائماً بالأسباب: رد العدوان، حق إسرائيل في الدفاع الذاتي.

5. تتناول وسائل الإعلام الغربية الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي من خلال الأحداث في آيتها دون ربطها بالمسار التاريخي للصراع الذي يُفسرها، ويكشف عن مُسبباتها، ولا تقف على حصار غزة منذ 16 سنة، ولا على تعنت إسرائيل، وضربها بالقرارات والمواثيق والقوانين الدولية عرض الحائط منذ 77 سنة.

ما يمكن استخلاصه من كل ما سبق، أن الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، اختفى في السرديات الإعلامية الغربية، واختفت معه بعض المصطلحات الأساسية، التي تُحدِّد فهم جوهر الصراع، بل اختُزل في الرد الإسرائيلي المتكرر على "العدوان" الذي يقوم به فصيل فلسطيني فقط، وفي "مكافحة الإرهاب" و"العمل من أجل استتباب الأمن" (45)؛ وكأن إسرائيل مثل أي دولة تستعمل القوة من أجل الحفاظ على الأمن أو كأن الأمر بمنزلة خلاف بين دولتين جارتين، يندلع بين الحين والآخر.

4. قصور أداة التحليل في بحوث الإعلام

تراجع التفسير أمام التأويل

يَتَكَيُّ التحليل النقدي للخطاب على عنصرين أساسيين: الشرح والتأويل. ويكون العنصر الأول في الغالب مَمَرًا لبلوغ الثاني. والنقد الذي وُجِّهَ إلى هذا التحليل وأجمع عليه بعض الباحثين المعاصرين (46) يكمن في جنوحه إلى التأويل أكثر من التفسير. والتأويل هو منح معنى أو إبراز دلالة البنية اللسانية للنص أو سياقه. لقد وُفِّق التحليل النقدي لسرديات الإعلام الغربي عن حرب غزة أيما توفيق في الكشف عن معاني ودلالات هذه السرديات ونوايا الساردين. لكنه بالمقابل فَرَطَ في التفسير،

ونعني به البحث عن أسباب الظواهر وتحليلها. وهي الأسباب التي تُعِيننا على معرفة لماذا ظل الخطاب الإعلامي الغربي عن النزاع الفلسطيني-الإسرائيلي محافظاً على ثوابته، والتي نوجزها فيما يلي:

- الدعم المادي السياسي والمؤسساتي والعسكري الذي تُقدّمه الولايات المتحدة الأمريكية، وأوروبا لإسرائيل، وتأييدها في حربها على غزة، تارة باسم "حقها في الدفاع الذاتي"، وطوراً في "حربها على الإرهاب"، وأحياناً "دفاعاً عن العالم الحر والحضارة الغربية". وامتدّ هذا الدعم إلى الجبهة الإعلامية. إن هذه الدول لا تتصرف تحت ضغط وسائل الإعلام المناصرة لإسرائيل فقط، بل تدفع أيضاً وسائل الإعلام المختلفة إلى تبني مواقفها، وعرض سرديات الحرب على غزة بما يُسائر رؤيتها للصراع الإسرائيلي-الفلسطيني. هذا إن لم تُوجّهها. فالخطاب الإعلامي الأمريكي والبريطاني يتماهى مع موقف الدولتين من الحرب على غزة (47) من خلال تبني خطابهما الرسمي. ولا يقتصر الأمر على إعلام هاتين الدولتين. فالصحفية لورا-جولي بيرولت (Laura-Julie Perreault)، المختصة في العلاقات الدولية في صحيفة "لابرس" الكندية، تؤكد من جهتها على تطابق التغطيات الإعلامية للحرب على غزة في الصحافة الكندية مع لغة السياسيين الكنديين من أجل التعقيم على جرائم إسرائيل، حتى في استعمال صيغة المبني للمجهول في الإشارة إلى الضحايا الفلسطينيين (48).

- لا شك أن ميزان القوى الدولي قد تغيّر، خاصة بعد وصول اليمين المتطرف إلى الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية، وبعض الدول الأوروبية، مثل: إيطاليا، والنمسا، والمجر، وهولندا، وتزايد ثقله في السياسات الداخلية والخارجية لبعض الدول، مثل فرنسا، والسويد، وبولندا، وكرواتيا، واليونان... فاليمين المتطرف، يستثمر عادة لغته فيما أصبح يُعرّف بـ "ما بعد الحقيقة" التي لا تعبأ بالوقائع والأفعال وتعدّها مجرد وجهة نظر، أو ادّعاءات خصومهم، مثل قتل الفلسطينيين العزل أمام مراكز توزيع الأغذية، أو نسف المستشفيات ومرافق الحياة في قطاع غزة. فالكثير من وسائل الإعلام الغربية يُعيد إنتاج خطاب الصحافة الرسمية الإسرائيلية، بتجدد القصف الإسرائيلي على غزة، مثل صحيفة "تايمز أوف إسرائيل" التي يُموّلها المعمرون الإسرائيليون والمرتبطة باليمين الإسرائيلي والأميركي (49). ليس هذا فحسب، بل وصل الأمر إلى الخلط بين الأحداث التاريخية التي لا صلة تجمعها،

مثل الربط بين أحداث 7 أكتوبر/ تشرين الأول 2023، وأحداث 11 سبتمبر/ أيلول 2001، وتنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، والانفجارات التي شهدتها أوروبا في تسعينات القرن الماضي.

- يؤكد الاقتصاد السياسي لوسائل الإعلام الغربية أن تمركزها في يد مجموعة صغيرة من رجال المال شكّل مصدر قلق منذ عقود؛ إذ لا يُعدّ انحرافاً اقتصادياً فقط بل يطرح مشكلاً أساسياً على الديمقراطية. فالسلطة الاقتصادية يمكن أن تتحوّل إلى سلطة سياسية (50) كما هو الأمر في الولايات المتحدة الأمريكية، وفرنسا، وإيطاليا، على سبيل المثال، التي تُمارس ضغطها من أجل توحيد الخط الافتتاحي لوسائل الإعلام المختلفة، وتُهدّد حرية التعبير، وتقضي على "سوق الأفكار الحرة". فههدف البرلمانى وصاحب الإمبراطورية الإعلامية الإيطالية، أنطونيو أنجيلوتشى (Antonio Angelucci)، على سبيل المثال، يكمن في إنشاء منظومة إعلامية مناصرة للحكومة، وطموحه هو استنساخ نموذج قناة "فوكس نيوز" الأمريكية في إيطاليا لتُسهم في صياغة الخطاب العمومي (51). ولا غرو إن حذاً تمركز وسائل الإعلام الأوروبية حذو هذه القناة التلفزيونية الأمريكية في تغطية الحرب على غزة.

- "لقد تحوّل الحذر إلى جبن؛ بي بي سي تخذل المشاهدين بتغطيتها لغزة" (52). هذا ما ذكرته الصحفية كريشما باتل (Karishma Patel) في استقالتها من هيئة الإذاعة البريطانية. هل هو حذر أو خوف؟ إنه الخوف مما تُمارسه المنظمات الصهيونية على الصحفيين والمؤسسات الإعلامية من ضغوط ومساومات من أجل دعم إسرائيل إعلامياً، مثل "أونست ريبورتينغ" (HonestReporting) (53)، ولجنة تحري الدقة في تغطية أخبار الشرق الأوسط في أميركا (CAMERA).

تُعد هذه المنظمات قطرة في بحر الإستراتيجية التي تستعملها إسرائيل باسم "الهسبارا" (Hasbara)، وهي الدعاية التي يُشارك في تنفيذها العديد من الوزارات والمؤسسات الإسرائيلية، وتتوسّل الميديا الاجتماعية ووسائل الإعلام التقليدية، وجماعات الضغط على الشركات التي تُموّل المؤسسات الإعلامية الكبرى. إن لم يكن الخوف من ضغط وتهديد هذه الجماعات وحكومات بعض الدول الغربية (54)، فبماذا نُفسّر تراجع وسائل الإعلام الغربية عمّا نشرته عن مأساة مستشفى الأهلي العربي (المعمداني) بغزة (55).

- لم تكتف إسرائيل بمنع دخول أي صحفي أجنبي إلى قطاع غزة ليتحرى فيما يجري في الواقع بل قامت بتصفية الصحفيين الفلسطينيين حتى تقضي على أي شاهد عيان على الإبادة التي يتعرّض لها الفلسطينيون. ومارست ضغوطها على قاعات التحرير، حتى المتعاطفة معها، لاستبعاد أي عبارة تُشير إلى إبادة الفلسطينيين في سردياتها عن حرب غزة(56).

يذكر ساري مقدسي، أستاذ الأدب الإنجليزي، بجامعة كاليفورنيا، أنه كان ضيفاً دائماً على هيئة الإذاعة البريطانية للحديث عن فلسطين، لكنها قاطعته مع بداية الحرب على غزة؛ لأنه أشار إلى أن محاوره يتجنّب طرح الأسئلة المهمة التي تتعلق بتاريخ الصراع وسياقه(57).

لم تقتصر رقابة السرديات الإعلامية عن الحرب على غزة على وسائل الإعلام التقليدية، بل شملت أيضاً الميديا الاجتماعية. لقد أثرت هذه الميديا على التغطية الإعلامية للحرب، حتى إن البعض ذهب إلى حدّ التأكيد أنها طعنت في سرديات وسائل الإعلام التقليدية، وفي بنى سلطتها(58). فعلاوة عن النقل الآني لمجريات الحرب، مما أجبَّج حرب السرديات الإعلامية في الفضاء الافتراضي نظراً للاستقطاب السياسي الذي تُحدثه، فقد منحت الفلسطينيين صوتاً للتعبير عن معاناتهم، والكشف عن ظروف حياتهم غير الإنسانية، ومكّنت مناصري القضية الفلسطينية من التعبير النشط عن تضامنهم عبر بعض الوسوم، مثل (#غزة تحت القصف)، و(#الحرية لفلسطين)، و(#وقف إطلاق النار الآن)، و(#تضامناً مع فلسطين) و(#حياة الفلسطينيين مهمة)(59)، قصد الضغط على الحكومات الغربية. لكن حواريات هذه الميديا لا تغذى من الاختيارات الشخصية لمستخدميها فحسب بل تخضع أيضاً لمنطقها الخاص، ورؤيتها للصراع الفلسطيني-الإسرائيلي. فلم يتردّد بعض الباحثين في تقديم الحجج الأمبريقية التي تتهمها بالقهر والتمييز العنصري(60). وبعض الدراسات(61)، فإن حواريات منصة "تويتر" (إكس حالياً) قد انحازت إلى اليمين، قبل أن يدفعها مالكة الجديد، إيلون ماسك، إلى اليمين المتطرف ويتخلى عن التحري في صحة ما نشره لتسرّب منها الأخبار المزيفة والمُضلّلة.

وبالإضافة إلى قيام إسرائيل بقطع التيار الكهربائي عن سكان قطاع غزة، وتوقيف خدمات الإنترنت لمنع وصول صوت الغزائين إلى العالم، سعت بعض مواقع

الشبكات الاجتماعية إلى حجب بعض الصفحات المناصرة لفلسطين، وإلغاء بعض الحسابات المنددة بإبادة الفلسطينيين في غزة؛ مما حدا ببعض النشطاء إلى استعمال الحيل في كتابة اسم فلسطين وغزة تجنباً للحظر. إن ما تقوم به هذه المواقع ليس وليد تداعيات أحداث 7 أكتوبر، كما يبدو للبعض؛ فقد اشتكى الصحفيون الفلسطينيون، يوم 21 مايو/ أيار 2011، من حظر حساباتهم في تطبيق "واتساب". ومُنِعَ وَسَمَ "القدس" من التداول، يوم 11 مايو/ أيار في السنة المذكورة، بعد أن اقتحمت الشرطة الإسرائيلية باحة المسجد الحرام. لقد وضعت مؤسسة "ميتا" مصفوفة للكلمات العربية التي يحظر استخدامها بوصفها معادية لإسرائيل. وبالمقابل، لم تر ضرورة لوضع مدونة مماثلة للكلمات العربية المعادية للفلسطينيين(62).

تحرير المعرفة الإعلامية من النزعة الاستعمارية

استطاع التحليل النقدي للخطاب أن يُقدِّم جوانب مفيدة جدًّا لفهم سرديات الإعلام الغربي على غزة. لم يتوقف عند دَحْض المزاعم التي تنفي انحياز وسائل الإعلام الغربية المهيمنة لصالح إسرائيل بعد أن رفع بعضهم صوته عاليًا مندداً بهذا الانحياز(63) ويطعن حتى في التبريرات التي قدّمها بعض الصحفيين الغربيين "لاحتمال انحيازهم" لعملمهم في ظروف مهنية صعبة تملي عليهم شروطها(64) أو لما أكَّده رئيس قسم صحيفة "نيويورك تايمز" في القدس، في قوله: من اليسير أن ينتقدنا الطرفان: الإسرائيليون والفلسطينيون. فالشغف بموضوع النزاع قوي جدًّا، ويُمارس ضغوطه إلى درجة أن الناس أصبحوا حسَّاسين لأدق التفاصيل: انتقاء الكلمات، واختيار القصص الإخبارية، وما يجب وما لا يجب أن نغطيه إعلامياً(65).

خَلَصَ هذا التحليل للبحوث التي تناولت تغطية وسائل الإعلام للحرب على غزة إلى نتائج مهمة، نذكر منها على وجه التحديد تبيان كيف أن لغة هذه الوسائل تُعرِّفنا بالواقع بدل نقله، وكيف أن الأيديولوجيا تُوجِّه قاعات التحرير في بناء واقع هذه الحرب وتُؤوِّلها عبر تقديم حيثياته الآتية خارج سياقها التاريخي، ومن ثم إفراغ الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي من محتواه السياسي، والانجرار وراء وجهات النظر وما تفرضه من مزايدات على حساب تقديم الأحداث من وجهة نظر من يتكبدون ويلاتهما يومياً نظراً للتعظيم على مصادر الأخبار الفلسطينية أو الطعن في مصداقيتها. لقد بيَّن التحليل النقدي للخطاب أن سلطة الأيديولوجيا في الخطاب الإعلامي عن

هذه الحرب لا يُنظر إليها من زاوية الإجابات التي سعت إلى تقديمها بل من منظور تلك التي تجنّبت طرحها.

لئن كان النقد الموجهً للتحليل النقدي للخطاب يُشكّل جزءاً من المتن النقدي المألوف للبحوث الكيفية، فإنه يُعاني في هذا المقام من إغفال العوامل السياقية لاستخدام اللغة (66) وتطورها، والتركيز على "الميكرو نموذج" الكامن في النص الذي يُحلّله فقط، ويفصله عمّا سبقه من نصوص عن الموضوع. هذا ما يمكن استشفافه من التغطية الإعلامية للصراع الفلسطيني-الإسرائيلي قبل أحداث 7 أكتوبر في قطيعته مع التغطية الإعلامية للانتفاضتين الفلسطينيتين.

لقد استطاع التحليل النقدي للخطاب تعرية مظاهر السلطة في التغطيات الإعلامية على حرب غزة والوعي بها انطلاقاً من قدرته التأويلية. لكن هذه القدرة حالت دون التعمّق بالقدر الكافي في المتغيرات التي دفعت وسائل الإعلام الغربية إلى إعادة إنتاج الخطاب الإسرائيلي عن حربه على غزة، باستثناء الإشارة إلى تأييد الدول الغربية لإسرائيل. ويعتقد الباحث أن التفكير المعمّق في هذه المتغيرات، يُساعد في الإجابة على الحيرة المذكورة في بداية الدراسة.

توحي هذه البحوث ضمناً بأن انحياز وسائل الإعلام الغربية لصالح إسرائيل في الحرب على غزة هو انزياح عن المعايير المهنية والأخلاقية للصحافة، مثل التوازن والإنصاف والموضوعية، أي إنه مجرد "عثرات مهنية وسقطات أخلاقية" (67). فأحد الباحثين برّر هذه التجاوزات المهنية بالقول: "تثير التغطية الإعلامية للأحداث في الغالب السؤال عن دقتها وحيادها. فعندما يقوم الباحثون بتحليل التغطية الإعلامية لموضوع يعرفونه جيداً، لأسباب شخصية، ويشعرون أنهم معنيون به، يمكنهم بسهولة اكتشاف الأخطاء المتعلقة بالوقائع. والتي ترجع في معظمها إلى القيود التي تفرضها بيئة مهنية غير مستقرة وليست بالضرورة نتيجة رغبة في تشويه صورة أحد الأطراف المعنية" (68).

إن هذا الرأي يتنافى مع الواقع المهني الذي يؤكد أن الصحفي في العديد من المؤسسات الإعلامية الغربية يعمل وفق خط تحريري معياري تفرضه المصلحة والمواقف السياسية، بدليل أن بعض قاعات التحرير وجّهت تعليمات إلى صحفييها، وزوّدتهم بدليل عمل لإرشادهم في تغطية أحداث هذه الحرب، يتضمن الحذر وحتى

الممنوعات، مثل عدم ذكر "إبادة الغزاويين، والتطهير العراقي للفلسطينيين"، وتجنب ذكر اسم فلسطين، والأراضي التي تحتلها إسرائيل، ومخيمات الفلسطينيين التي تُشير إلى تهجيرهم من أرضهم (69).

واستنتجت بعض البحوث (70) من السرديات عن الحرب على غزة رؤية مركزية عرقية ودينية للحرب، بمعنى أن وسائل الإعلام التي يملكها العرق الأبيض-الأوروبي، والأميركي، والكندي والأسترالي، تقف في صف إسرائيل وتُبرّر إبادة الفلسطينيين، بينما تُدافع وسائل الإعلام العربية والإسلامية عن الفلسطينيين بحكم الانتماء اللغوي والديني. إن خطورة هذا الاستنتاج لا تكمن في منح الشرعية لأطروحة صراع الحضارات فحسب، بل يُضلل فهم الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، ويطمس جوهره السياسي. فالفلسطيني يُباد بصرف النظر عن دينه. ويقفز على بعض الحقائق الأمبريقية، مثل وجود وسائل إعلام مناصرة لنضال الشعب الفلسطيني من خارج الدائرة العربية والإسلامية، لعل أبرزها صحيفة "لوموند ديپلوماتيك" (Le Monde diplomatique)، و"انترسبت" (The Intercept)، و"إلكترونيك انتفاضة" (The Electronic Intifada)، و"ميدل إيست آي" (Middle East Eye). يمكن أن نلاحظ أيضاً أن الكثير من البحوث المدروسة التي قامت بتحليل النقدي لخطاب الحرب على غزة -واعتمدت نظرية التأطير الإعلامي أو حللت مضمونه- تعاملت معه كخطاب سياسي، أي لم تأخذ بعين الاعتبار خصوصية بناء الخطاب الإعلامي، خاصة السمعي-البصري، وشروط إنتاجه. فلكل وسيلة إعلامية سياسة تحريرية، تتمظهر في عدة مستويات، منها: من يُمنَح حقّ القول، أي مع من تجري المقابلات، ونوع الأسئلة التي تُطرح عليه، والمصادر المعتمدة، وسلم الأولويات في ترتيب الأخبار، والأنواع الصحفية المستخدمة، وزوايا تصوير الأحداث، والارتهان للصورة. فالأحداث التي لا تُجسدها الصور لا تملك مقومات بثّها في التلفزيون أو تفقد قيمتها الإخبارية، ونظراً للرقابة الإسرائيلية على صور الحرب فإن الجيش الإسرائيلي يتحكم في إنتاج الصور ودلالاتها، كلها عوامل تتدخل في صياغة الخطاب فضلاً عن المونتاج الذي يفرض رؤية التلفزيون للحرب.

إن القبض على ما هو جوهرى وكفيل بتفسير استمرار هذه "العثرات والسقطات" على مدار تاريخ الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي والمذكورة أعلاه يتطلب إطاراً نظرياً

أكثر ثقلاً وعمقاً للمضي بالتحليل إلى أبعد من النتائج المذكورة في هذا البحث. ونعتقد أن الدراسات الرامية إلى تحرير بحوث الإعلام من النزعة الكولونيالية كفيلة بهذا الغرض.

وأولى الخطوات في هذا الاتجاه تبدأ من الاعتراض على المفاهيم التي فُرضت على البحث في مجال الميديا، وتحريرها من الاستعمار، أي إخضاعها إلى النقد الجينيولوجي، مثل حرية التعبير، والحياد، وتوازن الأخبار والموضوعية، لاستكشاف المسكوت عنه فيها. ولعل هذا النقد يكشف عن التناقض الذي سقط فيه التحليل النقدي للخطاب. فالكل يعلم أن هذا التحليل ينتمي إلى البحوث الكيفية التي تستند إلى المقاربة البنائية، لكن بعض النتائج التي يتوصل إليها الباحثون الذين يُوظفونه في مجال الإعلام، مثل "العثرات المهنية، والسقطات الأخلاقية لوسائل الإعلام" تتنافى مع المنطق البنائي، وذلك لأن النظريات المعيارية للإعلام تؤكد أن القيم المهنية والأخلاقية هي التي تقود الممارسة الصحفية؛ بمعنى أن القيم والمعايير هي متغيرات مستقلة والممارسة متغير تابع. لقد تبنت البحوث المدروسة هذا الطرح بشكل صريح أو متستر، بينما المنظور البنائي يرى أن القيم المهنية في الصحافة وأخلاقيات الإعلام هي تشكيل خطابي، ونتيجة لبناء الاجتماعي. وهذا الأمر تُثبته الحقائق الأمبريقية التي تُبين أن الممارسة المتجددة هي التي تُشكل القيم والمعايير المهنية، وتُحدّد محتوياتها المتغيرة حسب تطور السياقات. فحرية التعبير والصحافة ليست مبدأً كونيًا ومحايدًا. هذا ما يؤكد موقف الكثير من الحكومات الغربية من النشاط والمطالبين بوقف القتال في غزة. ويُثبته الاختلاف في التعامل مع الأديان في الصحافة الغربية. فحسب الباحثة روبيكا غولد (Rebecca Gould)، استُخدمت حرية التعبير بطريقة تُخرس أصوات المهمشين، خاصة الذين يُدافعون عن حقوق الفلسطينيين. فمحو الخطاب المناصر للفلسطينيين هو شكل من التصفية السياسية والمادية لفلسطين (71).

إن حرية التعبير والصحافة لا تُقيّم انطلاقاً من معايير أخلاقية بل انطلاقاً من فرص وقدرات البشر في التعبير في وسائل الإعلام، وفي الفضاءات العمومية، وذلك لأنها ببساطة لم تخضع تاريخياً للحق والعدالة بل ارتبطت دائماً بالمصلحة والمنفعة.

إن التعديل الأول لدستور الولايات المتحدة الأميركية الذي أقرَّ بحرية التعبير

والصحافة لا يُقصد به تمكين الجميع دون استثناء من ممارسة هذه الحرية، بل كان يرمي إلى عدم تدخل السلطات التنفيذية في نشاط الصحافة(72). فماذا عن تدخل البيت الأبيض الأميركي اليوم في نشاط وسائل الإعلام، والذي بلغ مستوى غير مسبوق؛ إذ فرض مصطلحات بعينها على وسائل الإعلام الأميركية، مثل الخليج الأميركي عوضاً عن الخليج المكسيكي الذي جرى على الألسن منذ عقود خلت. لقد أجمع الكثير من الباحثين على أن قانون الإعلام الفرنسي، الصادر في 1881، نقل الصحافة الفرنسية إلى عصر الحرية، لكنهم لم يلتفتوا إلى تأثيره في صحافة المستعمرات التي مارس عليها الاستثناء عبر قوانين زاجرة: الترخيص، والرقابة القبلية والبعديّة، ودفع مستحقات الطبع مسبقاً، والمصادرة في حالة نقد النظام الاستعماري. فحرية الصحافة في العهد الاستعماري تُكال بمكيالين. وكل سعي لنزع الطابع الاستعماري عن مفهوم حرية التعبير يتطلب الطعن في الفهم المكرس والعام له، والكشف عن الآليات المستعملة لديمومة البنى الاستعمارية وأشكال تكميم صوت المستعمرين(73).

فباسم حماية حرية التعبير، قرّر فيسبوك، في 2016، تعيين مُدقّقين محترفين من خارج المؤسسة لتحريّ الأخبار التي ينشرها(74). وباسم الحرية ذاتها استغنى عنهم، في يناير/ كانون الثاني 2025، ولجأ إلى نظام ملاحظات الجماعة (Community Notes) الذي مكّنه من حظر ما يشاء من منشورات وتعليقات في ظل الاستقطاب المُمارَس في مواقع الشبكات الاجتماعية، وحرّم استخدام العبارات المتعاطفة مع الفلسطينيين، وحتى ذكر فلسطين.

يتجلّى مبدأ حياد الصحافة والصحفيين بناءً خطابياً ومعيّاراً مهنيّاً مثلما أقرّته المواثيق الأخلاقية؛ إذ يتطلّب الاكتفاء بنقل الأحداث، والفصل بين الوقائع والرأي، وتقديم وجهات نظر جميع الأطراف دون تمييز. هل طُبّق هذا المبدأ في السرديات الإعلامية الغربية للحرب على غزة؟ فعلى الرغم من تقارير الهيئات الدولية، والمنظمات غير الحكومية، التي لا يمكن اتهامها بمحاباة الفلسطينيين، التي أثبتت أن ما يتعرض له أبناء غزة هو إبادة ممنهجة، إلا أن بعض المؤسسات الإعلامية الغربية لم تعتمد عليها ولم تستند إلى الوقائع في الميدان بل طرحت الأمر وكأنه مجرد اختلاف بين وجهتي نظر(76). الأولى تؤكد الإبادة، والثانية تنفيها. إنه مثال بسيط يؤكد التصور الواهم للحياد.

لعل مساهمات كل من بيير بورديو (Pierre Bourdieu)، ونعوم تشومسكي (Noam Chomsky)، ودانيال هيلين (Daniel Hallin)، في نقد الحياد الصحفي تُشكل مدخلاً لتحريره من النزعة الاستعمارية. لقد شرح دانيال هيلين الفضاءات المؤطرة للإعلام وحصرها في ثلاثة (77): فضاء التوافق، وفضاء السجال الشرعي، وفضاء الانحراف. ففي الفضاء الأول، تفترض المؤسسة الإعلامية أن هناك توافقاً في الرأي حول الأفكار والمواقف التي تبدو بديهية، والصحفي لا يُناقشها بل يعدها طبيعية. والفضاء الثاني، هو فضاء النقاش المشروع؛ حيث يلتزم فيه الصحفي بموقف الحياد، ويُبرز وجهات النظر المختلفة. وفي الفضاء الثالث يقوم الصحفي بجمع الأفكار، التي تبدو غير مقبولة وخارج دائرة مشروعية النقاش، ويَهْمُشُها ويحتقرها. ولو سحبتنا هذا التصنيف على التغطية الإعلامية للحرب على غزة لوجدنا أنها ظلت في حدود الفضاء الأول في أحداث 7 أكتوبر، ثم انتقلت مباشرة إلى الفضاء الثالث، وهو تهميش المصدر الفلسطيني واحتقاره. ويُمثل "الاحتقار شكلاً من العنف الاجتماعي البنيوي" (78).

يُعد مفهوم الموضوعية من المفاهيم التي أثارت وتُثير جدلاً واسعاً في الممارسة الصحفية. لذلك يجب تفكيكها وتحريرها من النزعة الاستعمارية. ويختلف الباحثون في تحديد السياق الذي ولج فيه المفهوم، لأول مرة في القرن 19، قاعات التحرير في الولايات المتحدة الأميركية. فالبعض يراه في انفصال الصحافة عن الأحزاب السياسية (79)، وهذا لا يعني بالضرورة حياد وسائل الإعلام وعدم التزامها بموقف سياسي معين؛ إذ يمكن لهيئة التحرير أن تلتزم بأي موقف بصرف النظر عن الحزب الذي يتبناه. والبعض الآخر يرى أن الموضوعية وليدة عامل تجاري فرضه الانتقال من صحافة الرأي إلى الصحافة الإخبارية التي تسعى إلى الاكتفاء بتقديم العناصر الأساسية للخبر وتنميط الإنتاج الإخباري، وفصل الحدث عن الرأي، من أجل بيع الأخبار لأكبر عدد من القراء (80).

وعلى الرغم من هذا الاختلاف في تحديد سياق ظهور الموضوعية في العمل الصحفي إلا أن هناك إجماعاً على عدها الممرّ الإخباري لبلوغ الحقيقة لما تتضمنه من قيم رسختها النظريات المعيارية التي تمنح شرعية للصحافة في المجتمع، مثل الصدق، والدقة، والإنصاف، والصرامة، والتوازن، والاعتماد على الحقائق دون غيرها، والتي يمكن التأكد من صحتها، والاستناد إلى المصادر الموثوقة، وغيرها

من القيم ذات الطابع المثالي، التي يصعب تجسيدها في الواقع. وأقرَّ الكثير من المهنيين بأن الاعتراف بهذه الصعوبة دلالة على حُسن نية الصحفيين في بلوغها حتى وإن بدت بعيدة المنال. لكن العمل في الصحافة ليس بالثبات. فالمخرج السينمائي السويسري، جون لوك غودار (Jean-Luc Godard)، يقول: إن "الموضوعية ليس أن نمسح دقيقة لهتلر وأخرى لمعتقلات الموت في الأخبار التلفزيونية" (81).

يعتقد البعض أن التحولات التي تعيشها الميديا في العصر الراهن تتطلب التخلي عن مفهوم الموضوعية والاعتماد على الشفافية بديلاً له. فالالتزام بشفافية المصدر يمكن أن يكون كفيلاً بالكشف عن زيف الأخبار، مثل تلك التي زعمت أن المقاومة الفلسطينية في غزة قتلت الرضع، وغيرها من الأخبار التي تُثير البلبلة وتنهك قدرة المرء على التمييز بين الصحيح والخاطئ من الأخبار. لكن مبدأ الشفافية لن يكون مرادفاً للموضوعية في التغطية الإخبارية للحروب والنزاعات المسلحة. ففي نظر الصحفيين الذي غطوا الحروب منذ ستينات القرن الماضي فإن الموضوعية غير مفيدة ودون أمل، بل تُشكّل عائقاً أمام الحقيقة (82). لذلك اقترحوا مفهوماً بديلاً، وهو صحافة الارتباط (The journalism of attachment). وقد تبناه العديد من الصحفيين، نذكر منهم مارتن بيل (Martin Bell)، وإد فوليامي (Ed Vulliamy)، وجون بليجر (John Pilger)، وروبرت فيسك (Robert Fisk). ويُقصد به رفض الوقوف موقف الحياد بين الضحية والجلاذ. ففي هذا الصدد يؤكد فوليامي "لو التزمت بالحياد في الحرب في يوغسلافيا سابقاً لما فهمتها، ولا فهمت لماذا يُعاني الناس ويلاتها بطريقة فظيعة، ولا أدركت الأكاذيب التي حُكيت عنها، ولا قصور ما نُسميه بالمجتمع الدولي وتفريطه في مسؤولياته" (83).

إن تفكيك مفهوم الموضوعية من النزعة الاستعمارية يتطلب إدراكه بوصفه بناءً خطابياً أنتج انطلاقاً من مواقف اجتماعية وسياسية وتاريخية مخصوصة. وهذا ما حدا بالباحثين، محمد النووي وعادل إسكندر، إلى اقتراح مفهوم "الموضوعية السياقية" (84) التي تأخذ بعين الاعتبار السياق الثقافي والسياسي لفهم الممارسات الإعلامية، ولا تزكي قراءة الممارسة الصحفية، خاصة في الحروب والنزاعات المسلحة، انطلاقاً من القيم المهنية التي كرّستها النظريات الغربية، بل من منظور تعدد الرؤيا للعالم وأحداثه، والإقرار باستمرار الإرث الاستعماري في الإنتاج الإعلامي.

إذن، إن تحرير الدراسات الإعلامية من النزعة الاستعمارية لا يقف عند النقد الجينيولوجي للمفاهيم بل يجب أن يشمل أيضًا النظريات والمناهج والتصورات لوسائل الإعلام التي ليست كونية بالضرورة، "وقد تكون قمعية في سياق ما بعد كولونيالي" (85)، وحتى إقصائية. ويمكن أن نذكر في هذا الصدد، مساهمة الباحث الياباني، يوشي إيتو (Youichi Ito)، على سبيل المثال، الذي بين الحدود الثقافية للعديد من النظريات في تفسير الممارسات الإعلامية خارج الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا (86). لقد رأى أن النماذج النظرية الأميركية للإعلام تميل إلى تفضيل المرجعية الفردية؛ فتقرأ الممارسة الإعلامية تأسيسًا على افتراض أن الفرد حرٌّ، ومستقل ذاتيًا، ويتخذ مواقفه بشكل منعزل، إلى حدٍّ كبير. بينما يستند النموذج الياباني للإعلام إلى النزعة الجماعية؛ لذا شدّد على مفهوم "الكوكي" (kuuki) الذي يقصد به "الجو أو البيئة"، أي التركيز على العامل الثقافي والضغط الاجتماعي الضمني، والامتثال للأنماط السائدة والسياق الذي يتدخل في الممارسة الإعلامية وتشكيل الرأي وتوجيه السلوك.

خلاصة

يمكن أن نستنتج من كل ما سبق أن التحليل النقدي للخطاب شكّل الأداة الفعّالة للكشف عن تمثّلات العديد من وسائل الإعلام للحرب على غزة، سواء على مستوى اللساني وانحيازه أو على المستوى الأيديولوجي ومراميه. وانتهى إلى نتائج واضحة وصحيحة مشفوعة بالحجج، تتمثّل في انزياحها عن المعايير والقيم المهنية والأخلاقية. وتظل هذه النتائج في تقدير الباحث غير كافية، ليس لأنها جلية وتكاد أن تندرج ضمن الحس المشترك لدى المستضعفين والمستعمرين فحسب بل لأنها تتقاطع مع النظريات المعيارية الليبرالية للإعلام، والتي تؤمن بأن المعايير المهنية والأخلاقية، مثل الموضوعية، والنزاهة، والإنصاف، والتوازن هي التي تقود الممارسة الإعلامية وتوجّهها. بينما جاءت التغطية الإعلامية الغربية للحرب على غزة لتُضاف إلى بقية التجارب الإعلامية السالفة التي أكدت أن القيم المهنية والأخلاقية في الحقل الإعلامي هي تشكيل خطابي وثمرّة بناء اجتماعي، وأن الممارسة الإعلامية هي التي تُحدّد محتوى هذه القيم وتُجدّده وليس العكس. لذا لا بد من مراجعة الدرس الإعلامي في المنطقة العربية وبحوث الإعلام بممارسة النقد الجينيولوجي للمفاهيم

المركزية التي تُعد رئة تتنفس من خلالها النظريات الغربية، والذي يؤدي إلى خوض غمار تحرير بحوث الإعلام من النزعة الاستعمارية.

المراجع

(1) لا يستخدم الباحث مفهوم الوعي الشقي في هذا المقام بالمضمون الإيجابي الذي منحه له فريدريش هيغل (Friedrich Hegel)، بل بمنظور محمد عابد الجابري الذي يرى أن هذا الوعي حالة من خصام المرء مع ذاته؛ لأنه يحب شيئاً ويكرهه في الوقت ذاته. فالذين يُعانون من الوعي الشقي في المنطقة العربية يُحبُّون الغرب؛ لأنه قدّم الطب والأدوية وسُبلًا تُيسِّر الحياة بفعل التكنولوجيا، لكن هناك جانب نكرهه فيه، وهو نزعته للهيمنة والاستعمار.

انظر: ماجد الأميري، "محمد عابد الجابري: نحن في وعي شقي مع الغرب والغرب في وعي شقي مع نفسه"، مجلة الحياة الثقافية (تونس، السنة 27، العدد 134، 1 يناير/ كانون الثاني 2002)، ص 86-91.

(2) Ladislav Timulak, "Meta-analysis of qualitative studies: a tool for reviewing qualitative research findings in psychotherapy," *Psychotherapy Research*, Vol. 19, Issue. 4-5, (July 2009): 591-600.

(3) ليلا غاندي، نظرية ما بعد الكولونيالية: مدخل نقدي، ترجمة لحسن أحمامة، ط 1 (القاهرة، صفحة سبعة للنشر والتوزيع، 2021)، ص 59.

(4) المرجع السابق، ص 20.

(5) توماس بريسون، انزياح المركزية الغربية: نقد الحداثة لدى مثقفي ما بعد الكولونيالية الصينيين والعرب والهنود، ترجمة جان ماجد جبور، (بيروت، مؤسسة الفكر العربي، 2019)، ص 225.

(6) David Coghlan, Mary Brydon-Miller, *The sage Encyclopedia of action Research*, (SAGE Publications, 2014), 633.

(7) أسهم العديد من الأسماء في تشكيل هذا التوجه في حقل الدراسات الإعلامية، مثل إليزابيث آن كنسبلا (Elizabeth Anne Kinsella)، وجورميندر بهامبرا (Gurminder K. Bhambra)، وريبيكا جاكسون (Jackson Rebecca)، وونبيني فاطمات محمد (Wunpini Fatimata) (Mohammed)، ويويشي إيتو (Youichi Ito)، وويندي ويليمز (Wendy Willems)، ووينستن مانو (Winston Mano)، وبروتشي تشيليك (Burçe çelik)، وأليت شون (Alette Schoon)، وهايوز ماويندي مابوزارا (Mawindi Mabweazara Hayes)، وغيرهم.

(8) انظر:

Gada Mahrouse, "The Compelling Story of the White/Western Activist in the War Zone: Examining Race, Neutrality, and Exceptionalism in Citizen Journalism," *Canadian Journal of Communication*, Vol. 34, No. 4, (2009): 659-674.

(9) انظر على سبيل المثال:

- Gholam Khiabany, Annabelle Sreberny, "Beyond Metropolitanism and Nativism Re-grounding Media Theory," *Asian Journal of Social Science*, Vol. 41, No. 5, (January 2014): 471-491.

(10) Wendy Willems, "Disrupting received histories of media and media studies," *blogs.lse.ac.uk*, November 18th, 2021, "accessed September 10, 2025". <https://tinyurl.com/2ubjku54>.

(11) انظر على سبيل المثال: الدراسة التي أنجزها مشروع (Get the Trolls Out)، وهو مشروع غير ربحي يسعى إلى مكافحة الكراهية والتمييز على أسس دينية، بعنوان: "النبعد المتصيدين في الفضاء الافتراضي" التي قيّمت التغطية الإعلامية التي أعدتها الصحف في ست دول أوروبية لأحداث هذه الحرب، منذ 7 أكتوبر/ تشرين الأول 2023 إلى غاية منتصف يوليو/ تموز 2024. David Tuller, "Couverture médiatique du conflit Israël-Gaza dans les pays d'opération de GTTO," *alda-europe.eu*, (September 2024), "accessed September 10, 2025". <https://tinyurl.com/4zfxea8w>.

(12) تؤثر صحيفة "نيويورك تايمز" بشكل كبير على الصحافة الأميركية؛ ما جعل بعض الباحثين يعتقد أنها تُملّي تحيّزها لصالح إسرائيل على الصحافة الأميركية إلى حدّ كبير. انظر:

Gregory Kent, Jerry Palmer, "Le conflit Israélo-Palestinien: médias occidentaux, "revendications de vérité et antisionisme"," *Questions de communication*, Issue. 11, (2007): 205-218.

(13) Desire' Maria Failla, Framing the 2023 Israeli-Palestinian conflict: a comparative corpus-based discourse analysis of the US, Arab and British press, (*Università degli Studi di Padova*, Academic Year 2023/24), 142.

(14) يمكن أن نذكر على سبيل المثال إدانة رئيس الحكومة الإسرائيلية السابق، إيهود أولمرت، للحرب على غزة بقوله: "لقد أدليت بأحاديث صحفية في بريطانيا، وإيرلندا، وهولندا، وإيطاليا، وغيرها من البلدان، أكدت فيها أن إسرائيل ترتكب جرائم حرب في غزة". انظر:

Ehoud Olmert, "Israël commet bien des crimes de guerre à Gaza," lemonde.fr, 4 juin 2025, "accessed September 10, 2025". <https://tinyurl.com/53jvzpts>.

ويؤكد سامي كوهين، أستاذ العلاقات الدولية وباحث مختص في الشأن الإسرائيلي، أن ردّ الجيش الإسرائيلي على أحداث السابع من أكتوبر/ تشرين الأول 2023 يتضمن الكثير من الثأر الذي غيّر السلوك الحربي. ففي السابق كان الجندي الإسرائيلي يُفكّر قبل أن يُطلق النار، الآن أصبح يُطلق النار أولاً ثم يُفكّر. في السابق كان تفجير مسكن يتطلب ترخيصاً من قيادة الأركان، الآن في غزة، يمكن لأي ضابط أن يتخذ قرار التفجير ويُنفّذه حالاً دون العودة إلى قيادته. لقد أُكِل إلى الجيش تأمين منطقة توزيع المواد الغذائية على الفلسطينيين، والحاصل أن الجيش أصبح يستعمل الأسلحة الثقيلة لفعل ذلك. يُطلق النار على الحشود التي تقف في انتظار دورها، دون أن يسأل للاستزادة، انظر:

Samy Cohen, "Dans l'action de l'armée israélienne à Gaza, il y a une dimension de vengeance," lemonde.fr, 22 juillet 2025, "accessed September 10, 2025". <https://tinyurl.com/24tp4a7s>.

ويُصبرُ الروائي الإسرائيلي، دافيد روسمان، في أحاديثه الصحفية، على أن إسرائيل ترتكب إبادة جماعية وعرقية في غزة.

David Grossman, "Je cherche à me ménager un accès direct au cœur de l'incendie," lemonde.fr, 14 août 2025, "accessed September 10, 2025". <https://tinyurl.com/54devb39>.

(15) "الإعلام الحكومي: ارتفاع عدد الشهداء الصحفيين إلى 262 بعد اغتيال محمد وشاح"، paltodaytv.com, 8 أبريل/ نيسان 2026، (تاريخ الدخول: 10 أبريل/ نيسان 2026)، <https://tinyurl.com/yj769mnr>.

(16) انظر:

- Hilary Janks, "Critical Discourse Analysis as a Research Tool," uv.es, "accessed September 10, 2025". <https://tinyurl.com/fhkwrjkn>.

- Hajar Mohammad Alasiri, Fairclough's Three-Dimensional Model: A Critical Discourse Analysis of Denzel Washington's Inspiring Commencement," November 2024, "accessed September 10, 2025". <https://tinyurl.com/8h9c6b93>.

- Yuhe Xing, "An exposition based on Fairclough's three-dimensional modeling," Clausius Scientific Press, Vol. 7, No. 4, (2024): 181-184.

- (17) Gizem Yildirim, Güngör Şahin, "Israel-Palestine Issue in the International Press: A Critical Analysis on October 6-7 Attacks and Information Warfare," *Savunma ve Savaş Araştırmaları Dergisi*, Vol. 34, Issue. 2, (2024): 217-242.
- (18) Somia Behzad Anwar, Zulekha Fajar, "Representation of Gaza War in Pakistani and British Newspapers Editorial Cartoons: A Semiotic Analysis. *Qlantic Journal of Social Sciences*, Vol. 5, Issue. 4, (2024): 1-8.
- (19) Zeina Hatem Salhab, *A Critical Discourse Analysis of BBC and CNN Coverage of the War in Gaza in Light of Van Dijk's Argumentation Strategies*, (Master's Degree in Applied Linguistics and the Teaching of English, College of Graduate Studies, Hebron University, Palestine, 2025).
- (20) Ahmad Hamad Kareem, Yaseen Mahmood Najm, "A Critical Discourse Analysis of the Biased Role of Western Media in the Israeli-Palestinian Conflict," *Journal of Language Studies*, Vol. 8, No. 6, (2024): 200-215.
- (21) Yousef Abu Hashish et al., "BBC Coverage of the Aggression on Gaza 2021: Critical Discourse Analysis of Arabic and English Versions," *Komunikator*, Vol. 15, No. 1, (May 2023): 54-67.
- (22) Kareem El Damanhoury et al., *Covering the Israeli-Palestinian Conflict: A Critical Discourse Analysis of Al Jazeera English and BBC's Online Reporting on the 2023 Gaza War*. *Journalism and Media*, Vol. 6, No. 1, (January 2025), "accessed September 10, 2025". <https://www.mdpi.com/2673-5172/6/1/9>.
- (23) Aya Mohamed, "Critical Discourse Analysis of Media Coverage of the Palestinian-Israeli War in Two News Channels," *International Journal of Social Science and Humanities Research*, Vol. 12, Issue. 3, (July-September 2024): 358-365.
- (24) Joshua Awome, "Critical Discourse Analysis of News Articles: How Language is Used to Persuade Readers in Coverage related to the Israel-Palestine," *diva-portal.org*, 2024, "accessed September 10, 2025". <https://tinyurl.com/yp3vvfv5>.
- (25) Abid Ali et al., *Examining The Framing of The Israel-Palestine Conflict: A Textual Analysis of International Media News Coverage, Migration Letters*, Vol. 21, No. S11, (June 2024): 1212-1223.
- (26) Maria Failla, *Framing the 2023 Israeli-Palestinian conflict*, op cit.

- (27) Dina Matar, "Habitual Media: Interrogating Western legacy Media's Complicity in the Epistemic 'War' against Palestinians," *Third World Quarterly*, (January 2025), "accessed September 10, 2025". <https://tinyurl.com/y76ueczh>.
- (28) Ibrahim Assalia, "Western Media Coverage of the Ongoing War in Gaza," *Journal of Artificial Intelligence General Science*, Vol. 4, Issue. 1, (May 2024): 319-324.
- (29) Savannah De Morais, *War of Words: How Media Shapes Perceptions of Gaza 2023, 2024*, (Master of Arts, Human Rights Studies, Columbia University, December 2024).
- (30) Sami Khalaf Al-Khawaldeh, Faysel Ahmad Alserhan, "War of Terminologies in Israeli and Western Media: A Critical Media Discourse Study of Israel and Gaza War," *International Journal of Arabic-English Studies*, Vol. 25, No.2, (June 2025): 21-40.
- (31) Samia bazzi, *Arab News and Conflict: A Multidisciplinary Discourse Study*, (John Benjamins Publishing Company, 2009), 53.

(32) انظر:

Richard Labévière, "Choc des civilisations, choc des représentations et ruses de la raison médiatiques," *Revue Hermès*, No. 55, (2009): 171-176.

(33) انظر على سبيل المثال:

Nations Unies, À Gaza, "les preuves de la famine s'accroissent," news.un.org, 29 juillet 2025, "accessed September 10, 2025". <https://tinyurl.com/yhx5sj86>.

(34) هذا ما يُثبتُهُ رُدُّ فعل رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، على شريط الفيديو الذي بَثَّتْهُ المقاومة الفلسطينية لأحد الأسرى الإسرائيليين وهو يُعاني من المجاعة التي يُعاني منها سكان غزة. "لقد قال: إنهم يجوعوننا مثلما جوعنا النازيون". وأكدت الصحيفة من الأرجح أن هذا الفيديو المهين والمذل يُبرَّر في عيون بعض الإسرائيليين الإستراتيجية التي تبنتها إسرائيل في غزة. انظر:

Luc Bronner, "Israël, le choc des images d'otages," lemonde.fr, 4 août 2025, "accessed September 10, 2025". <https://tinyurl.com/y8awhcb>.

(35) روث فوداك، وميشال ماير، مناهج التحليل النقدي للخطاب، ترجمة حسام أحمد فرج، غزة شبلي، ط 1 (مصر، المركز القومي للترجمة، 2006)، ص 9.

(36) Seth Ackerman, "Al-Aqsa Intifada and the U.S. Media," *Journal of Palestine Studies*, Vol. 30, No. 2, (December 2021): 61-74.

(37) Annelore Deprez, Karin Raeymaeckers, "Bias in The News? The Representation of Palestinians and Israelis in the Coverage of the First and Second Intifada," the International Communication Gazette, Vol. 72, No. 1, (2010): 91–109.

(38) Aziza Zaher, A Critical Discourse Analysis of News Reports on the Israeli/Palestinian Conflict in Selected Arab and Western Newspapers, (A thesis submitted in partial fulfilment of the requirements of Nottingham Trent University for the degree of Doctor of Philosophy, 2009).

(39) Marda Dunsky, "Missing the Bias Implicit in the Absent," Arab Studies Quarterly, Vol. 23, No. 3, (Summer 2001): 1-29.

(40) Bilal Doufesh, Holger Briel, "Ethnocentrism in Conflict News Coverage: A Multimodal Framing Analysis of the 2018 Gaza Protests in The Times of Israel and Al Jazeera International," Journal of Communication, 15 (2021): 4230–4251.

(41) Matt Viser, "Attempted objectivity: An analysis of The New York Times and Ha'aretz and their portrayals of the Palestinian–Israeli conflict," Harvard International Journal of Press/Politics, Vol. 8, No. 4, (September 2003): 114–120.

(42) Barbie Zelizer et., "How Bias Shapes the News: Challenging The New York Times' Status as a Newspaper of Record on the Middle East," Journalism, 3(3), 2002 pp. 283-307.

(43) Hafiza Arikat, Eye on the media: the Israel - Palestine conflict, (Master of Art in Sociology, California State University, 2011).

(44) Deprez, Raeymaeckers, "Bias in The News?," 91-109.

(45) Labévière, "Choc des civilisations, choc des représentations et ruses de la raison médiatiques,": 171-176.

(46) انظر على سبيل المثال:

- Henry Widdowson, "Discourse analysis: A Critical View," Language and Literature, Vol. 4, Issue. 3, (1995): 175–182.

- Henry Widdowson, "Review Article The Theory and Practice of Critical Discourse Analysis," Applied Linguistics, Vol. 19, Issue. 1, (1998): 136-151.

- Kieran O'Halloran, *Critical Discourse Analysis and Language Cognition*, (Edinburgh University Press, 2003), 288.

- Ruth Breeze, "Critical Discourse analysis and its Critics Pragmatics," *Pragmatics Quarterly Publication of the International Pragmatics Association*, Vol. 21, Issue. 4, (2011): 493-525.

(47) Mohammedwesam Amer, "Critical discourse analysis of war reporting in the international press: the case of the Gaza war of 2008–2009," *Palgrave Communications*, Vol. 3, Issue. 1, (October 2017): 1-11.

(48) Oona Barrett, "Guerre à Gaza : tensions et pressions dans les salles de presse québécoises," *pivot.quebec*, 22 février 2025, "accessed September 10, 2025". <https://tinyurl.com/2s4tbz36>.

(49) انظر على سبيل المثال:

Al-Khawaldeh, Alserhan, "War of Terminologies in Israeli and Western Media," 21-40.

(50) Werner A. Meier, "Media concentration governance: Une nouvelle plate-forme pour débattre des risques?," *Revue Réseaux*, Vol. 3, Issue. 131, (2005): 17-52.

(51) Allan Kaval, *En Italie, l'homme d'affaires Antonio Angelucci et le dessein d'un empire médiatique conservateur*, *lemonde.fr*, 13 juin 2025, "accessed September 10, 2025". urlr.me/KyuHcN.

(52) Karishma Patel, "Caution has turned to cowardice the BBC is failing viewers with its Gaza coverage," *The Guardian*, July 2, 2025, "accessed September 10, 2025". <https://tinyurl.com/532mj39z>.

(53) أنشئت هذه المنظمة في العام 2000 لمحاربة "الأفكار المسبقة" في الصحافة والميديا، والتي من شأنها التأثير على إسرائيل. لقد خاضت 570 حملة ضد المؤسسات الإعلامية خلال سنتي 2023-2024 شملت 384 صحفياً تنشر صورهم ونصهم المدين. لقد أكدت إحدى الصحفيات الكنديات أنها تعرضت إلى هذا الأسلوب الابتزازي؛ لأنها استعملت كلمة "مساكين" بدل الرهائن الإسرائيليين. انظر:

Barrett, "Guerre à Gaza : tensions et pressions dans les salles de presse québécoises," op cit.

(54) Abu Hashish et al., "BBC Coverage of the Aggression on Gaza 2021," : 54-67.

(55) تحت عنوان: "حرب حماس-إسرائيل: وكالة الأنباء الفرنسية، وهيئة الإذاعة البريطانية، وصحيفة نيويورك تايمز فوق صفيح ساخن"، كتبت مجلة "الوبوان" الفرنسية أن الصحيفة الأميركية تراجعت عمّا نشرته عن قصف إسرائيل لمستشفى الأهلي بغزة؛ لأنها اعتمدت على دعاية حماس من الميديا الاجتماعية علمًا بأنه من الصعوبة التأكد من مصداقية هذا المصدر. انظر:

Olivier Ubertalli, Laure Van Ruymbeke, Guerre Hamas-Israël: l'AFP, la BBC et le "New York Times" sur la sellette, lepoint.fr, Octobre 29, 2023, "accessed September 10, 2025". <https://tinyurl.com/2n9dyh84>.

(56) Barrett, Barrett, "Guerre à Gaza : tensions et pressions dans les salles de presse québécoises," op cit.

(57) Saree Makdisi, À Gaza, une guerre génocidaire avec la complicité de l'Occident," contretemps.eu, Octobre 31, 2023, "accessed September 10, 2025". <https://tinyurl.com/hs896yar>.

(58) انظر:

Bader Alakklouk, Birol Gülnar, "The Impact of Citizen Journalism in News Coverage of the Israeli Attacks on Gaza," South Asian Journal of Social Sciences and Humanities, Vol. 4, Issue. 4, (2023) : 76-100.

(59) ظهر هذ الوسم (#حياة الفلسطينيين مهمة) في الولايات المتحدة الأميركية، ونشره مناصرو النضال الفلسطيني للتأكيد على حقّ الفلسطينيين في الحياة في وطنهم وصيغ على منوال (#حياة السود مهمة) الذي يُطالب بحقوق الأفرو-أميركيين ومساواتهم في المجتمع.

(60) انظر:

Safiya Umoja Noble, Algorithms of Oppression How Search Engines Reinforce Racism, (New York University Press, 2018), 86.

(61) Nina Hossein, L'algorithm de Twitter amplifie plus les contenus de droite que ceux de gauche, slate.fr, 22 octobre 2021, "accessed September 10, 2025". <https://tinyurl.com/yjmcwsnv>.

(62) "Human Rights Due Diligence of Meta's Impacts in Israel and Palestine in May 2021," bsr.org, September 2022, "accessed September 10, 2025". <https://tinyurl.com/539e2mnm>.

(63) تُشير صحيفة "الواشنطن بوست"، في طبعتها الصادرة يوم 9 نوفمبر/ تشرين الثاني 2023، إلى أن أزيد من 750 صحفيًا من وكالة رويترز للأنباء، وصحيفة "الوس أنجيلوس تايمز"، و"بوسطن غلوب"، و"الواشنطن بوست"، وقَّعوا على عريضة تُندد بمقتل الصحفيين في غزة، وبمسؤولية غرف الأخبار في مؤسسات الإعلام الغربية عن الخطاب غير الإنساني الذي يُستخدم لتبرير "التطهير العرقي للفلسطينيين". ووجَّه أكثر من مئة موظف في هيئة الإذاعة البريطانية "بي بي سي" شكوى إلى مديرها، تيم دافي (Tim Davie)، يشتكون فيها من تحوُّل هذه الهيئة إلى ناطق رسمي باسم الدولة العبرية. انظر:

Owen Jones, BBC staff: we're forced to do pro-Israel PR, owenjones.news, July 2, 2025, "accessed September 10, 2025". <https://tinyurl.com/mv6wdb93>.

(64) أكد مدير الأخبار في وكالة الأنباء الفرنسية، فيل شتويند (Phil Chetwynd)، على سبيل المثال، أن وكالته تعمل على مدار اليوم دون توقف لمتابعة تطورات النزاع الفلسطيني-الإسرائيلي وفهمه؛ مما يجعلها عرضة للاتهام بالانحياز تارة للفلسطينيين، وطورًا للإسرائيليين. انظر:

Deprez, Raeymaeckers, "Bias in The News?," 91-109.

(65) Viser, "Attempted objectivity," 114-120.

(66) Breeze, "Critical Discourse analysis and its Critics Pragmatics," 493-525.

(67) هذا ما تؤكده بعض البحوث التي تُشير إلى أن الحرب على غزة أثارت نقاشًا حول أخلاقيات الإعلام في الحرب. انظر:

Nour Shreim, Simon Dawes, Mediatizing Gaza: An Introduction, Networking Knowledge, Vol. 8, No. 2, (2015), "accessed September 10, 2025". <https://tinyurl.com/4kentwr4>.

(68) Marc Lits, "La position du chercheur impliqué," Questions de communication, Vol. 9, (2006) : 207-220

(69) انظر على سبيل المثال إلى الدليل الذي وضعته صحيفة "نيويورك تايمز" لصحفيها:

Jeremy Scahill, Ryan Grim, Une note divulguée du New York Times sur Gaza demande aux journalistes d'éviter les mots "génocide", "nettoyage ethnique" et "territoire occupé", 18 avril 2024, "accessed September 10, 2025". <https://tinyurl.com/bdjbdrtty>.

(70) انظر على سبيل المثال:

- Doufesh, Briel, "Ethnocentrism in Conflict News Coverage," 4230-4251.

- Barbie Zelizer et al., "How bias shapes the news: Challenging the New York Times' status as a newspaper of record on the Middle East," *Journalism*, Vol. 3, No. 3, (December 2002): 283–307.

- Yuval Karniel et al., "The dream of statehood and the reality of conflict: Local and international coverage of the Palestinian United Nations bid for statehood," *Asian Journal of Communication*, Vol. 27, No. 1, (November 2016): 33–48.

- Viser, "Attempted objectivity,": 114–120.

(71) Rebecca Ruth Gould, "Decolonizing Free Speech, An inaugural lecture that never happened," *medium.com*, June 26, 2025, "accessed September 10, 2025". <https://tinyurl.com/eye4kfbv>.

(72) Sami Lebovic, *Free Speech and Unfree News: The Paradox of Press Freedom in America*, (Harvard University Press, 2016), 2.

(73) Ruth Gould, "Decolonizing Free Speech," *op cit*.

(74) Amber Jamieson, Olivia Solo, "Facebook to begin flagging fake news in response to mounting criticism," *theguardian.com*, December 15, 2016, "accessed September 10, 2025". <https://tinyurl.com/yy7smt78>.

(75) Joel Kaplan, "More Speech and Fewer Mistakes," January 7, 2025, *fb.com*, "accessed September 10, 2025". <https://tinyurl.com/yy7smt78>.

(76) نشر موقع "أورونيوز" حوارًا صحفيًا مع الأستاذ الإسرائيلي في أميركا، عمر برتوف، المختص في تاريخ الهولوكوست، أكد فيه أن إسرائيل بدأت في إبادة الغزائين، ثم نشرت في الوقت ذاته حوارًا صحفيًا مع الخبير في القانون الدولي، ستيفان تلمون، ينفي ذلك. انظر:

- Sophie Claudet, "Un génocide est en cours à Gaza et l'Europe a le devoir de l'arrêter, selon un universitaire israélien," 1 August 2025, "accessed September 10, 2025". <https://tinyurl.com/2jmpv7xb>.

- Maïa de La Baume, "l n'y a pas d'intention manifeste de commettre un génocide à Gaza, selon un éminent expert en droit international," *fr.euronews.com*, 1 August 2025, "accessed September 10, 2025". <https://tinyurl.com/bdkku3mh>.

(77) نقلًا عن:

Stuart Allan, *News as culture*, (Open University Press 2004), 63-64.

- (78) François Dubet, A propos de la Société du mépris et de la Réification d'Axel Honneth, aviedesidees.fr, 29 octobre 2007, "accessed September 10, 2025". <https://tinyurl.com/mv7dsees>.
- (79) Piotr Smolar, "Etats-Unis: les podcasts pro-Trump, fer de lance d'une contre-culture médiatique," lemonde.fr, 20 juillet 2025, "accessed September 10, 2025". <https://tinyurl.com/pv7hu9th>.
- (80) Sami Lebovic, Free Speech and Unfree News: The Paradox of Press Freedom in America, (Harvard University Press, 2016), 1166-1168.
- (81) Labévière, "Choc des civilisations, choc des représentations et ruses de la raison médiatiques,": 171-176.
- (82) Trevor Royle, War Report, (Harper Collins, 1989), 227-229.
- (83) Ed Vulliamy, "This war has changed my life," British Journalism Review, Vol. 4, Issue. 2, (1993): 5-11.
- (84) Mohammed El-Nawawy, Adel Iskandar, "The Minotaur of 'Contextual Objectivity': War coverage and the pursuit of accuracy with appeal," arabmediasociety.com, November 1, 2002, "accessed September 10, 2025". <https://tinyurl.com/u5c5jebb>.
- (85) Amna Iftikhar et al., "decolonizing the research and methodology in social sciences: Perspectives of University Teachers," international Journal of contemporary Issues In social sciences, Vol. 3, Issue. 3, (2024): 235-248.
- (86) Youichi Ito, "Mass Communication Theories from a Japanese Perspective," Médias, Culture & Société, Vol. 12, No. 4, (199a0): 423-464.

حل النزاعات في الإعلام: معضلة التوفيق بين أخلاقيات المهنة وخدمة الأجنادات

Conflict Resolution in the Media: The Dilemma of Reconciling Professional Ethics with Serving Agendas

* وفاء أبو شقرا – Wafaa Abu Chakra

ملخص:

تبحث الدراسة أداء وسائل الإعلام أثناء النزاعات التي تعصف بالعالم، والدور الذي يمكن أن تقوم به انطلاقاً من قدرتها على التأثير في الجمهور، من خلال تغطياتها للأحداث النزاعية وكيفية استخدامها للمفاهيم والمضامين المرتبطة بحل النزاعات. انطلقت الدراسة من فرضيات ترى أن الإعلام، وعلى مدار التاريخ، كان دائماً الصلة بالنزاعات والصراعات والحروب ومُوجَّهاً لها، وأن قدرته على المساهمة في تهدئة النزاعات وحلها محدودة جداً، باعتبار أن وسائل الإعلام كيانات غير مستقلة، وهي تتبَّع، بغالبيتها، لجهات فاعلة، محلية أو إقليمية أو دولية، وتتعامل مع أي نزاع تبعا لأجنادات الممولين ومصالح الجهات التي ترتبط بها. وتعتمد الدراسة المنهج الوصفي لتشخيص النزاع وتوصيفه وتحديد ملامحه ومظاهره، ومقاربة دور الإعلام في تغطيته للنزاعات ومعالجة العلاقة التفاعلية، على ضوءه، بين الإعلام والجمهور والنزاعات. وتتأسس أيضاً على المقاربة المعرفية للميديا بوصفها وسائل للبناء الاجتماعي للواقع، وتُحاول، على هذا الأساس، أن تبحث في العلاقة بين وسائل الإعلام والنزاعات من منظور النظرية البنائية ونظرية المسؤولية الاجتماعية. وخلصت الدراسة إلى أن وسائل الإعلام تؤدي أدواراً أساسية في معظم النزاعات في العالم، لكن لا تزال، في معظمها، غير قادرة على تقديم نموذج إعلامي مهني يهدف إلى الخدمة العامة والإسهام في خلق مساحة مشتركة للمتنازعين وتيسير عملية الحوار فيما بينهم. وعلى الرغم من بروز بعض الاتجاهات الصحفية المراعية للنزاعات، والتي أطلقت على نفسها مسميات تهدف إلى اقتراح الحلول والسلام، فإن هذه الاتجاهات بقيت تجارب مرتبطة بحالات موسمية وظرفية وبعيدة كل البعد عن الممارسة الإعلامية الدائمة.

كلمات مفتاحية: حل النزاعات، صحافة السلام، الصحافة الحساسة للنزاعات، صحافة الحلول، الصحافة البناءة، المبادرات الإيجابية.

* أ.د. وفاء أبو شقرا، أستاذة الكتابة الإذاعية والتلفزيونية، ورئيسة مركز الأبحاث في كلية الإعلام في الجامعة اللبنانية، لبنان.

Dr. Wafaa Abu Chakra, Professor of Radio and Television Writing and Head of the Research Center at the Faculty of Media, Lebanese University, Lebanon.

Abstract:

This study examines the performance of media outlets during conflicts affecting the entire world, and the role they can play by virtue of their capacity to influence audiences, through their coverage of conflict events and their use of concepts and content related to conflict resolution. It was based on the premise that the media, throughout history, has been closely intertwined with conflicts, disputes and wars, often fuelling them, and that its ability to contribute to de-escalation and resolution is highly limited. This is largely because media organisations are not independent entities; most are aligned with local, regional or international actors and approach conflicts according to the agendas of their funders and the interests of the parties to whom they are connected. The study adopts a descriptive methodology to diagnose and characterise conflicts, identify their features and manifestations, and examine the role of the media in covering them, as well as the interactive relationship—on that basis—between media, audiences and conflicts. It also draws on a cognitive approach to media, viewing it as a means of socially constructing reality. From this standpoint, it explores the relationship between media and conflict through the lens of constructivist theory and social responsibility theory. The study concludes that media outlets play essential roles in most conflicts around the world; however, they remain largely unable to offer a professional media model oriented toward public service—one that contributes to creating a shared space for conflicting parties and facilitates dialogue between them. Despite the emergence of certain strands of conflict-sensitive journalism, which present themselves as advancing solutions and peace, these have remained limited, situational experiments, far removed from sustained media practice.

Keywords: Conflict Resolution, Peace Journalism, Conflict-Sensitive Journalism, Solutions Journalism, Constructive Journalism, Positive Initiatives.

مقدمة

في تقديم كتابهما المشترك بعنوان "عنف العالم"، يركز اثنان من أبرز الفلاسفة وعلماء الاجتماع الفرنسيين، جان بودريار (Jean Baudrillard) وإدغار موران (Edgar Morin)، على موجة الأزمات والنزاعات والهجمات العشوائية والمذابح التي تجتاح معظم مناطق المعمورة. فقد تحوّل البشر -في منظورهما- من كل الأجناس والأمكنة وعن قصد أو غير قصد، إلى حلقات عنف، وكأن "ثمة لوثة (جينية) تجذرت في الداخل، وبدأ الجميع وكأنهم، ضد الجميع، كما لو أن الأنظمة والديكتاتوريات والنظم المعرفية قد زُحزحت عن مواقعها وتمّ تشفيرها بصورة مفاجئة، كما لو أن الذي حدث في التاريخ، قد جاء من خارج التاريخ" (1). بهذه المشهدية التي تضعنا أمام "ثورة كوبرنيكية"، من نوع مختلف، يرسم بودريار وموران صورة العالم في القرن الحادي والعشرين، مع ما يُقابلها من حالة عجز لدى المجتمعات المعاصرة عن إدارة اختلافاتها وخطاياتها، من دون اللجوء إلى العنف بأشكاله المتعددة (بدءاً من العنف النفسي وصولاً إلى الاحتكام للسلاح).

وفي بثّها، على مدار الساعة، أخبار الحروب والتفجيرات والصراعات، تبدو وسائل الإعلام وكأنها تعيش على إيقاع الكوارث، وتعتمد أن تجعل مجتمعاتنا "مجتمعات إدارة الخوف" مُحَوَّلَةً للمتلقين إلى "جمهور الموت"، بحسب تعبير الفيلسوف الفرنسي، ميشال سير (Michel Serres). وليس حضور الإعلام، بهذا الشكل، بالأمر الجديد، فقد كان إخبار الرأي العام بتطورات العمليات العسكرية، إحدى مهام الصحافة الشعبية الكبرى في القرن التاسع عشر. وسرعان ما أفرزت "هذه المهمة" شخصية "المراسل الحربي" الذي جسّده "الرحالة" ميشال ستروغوف (Michel Strogoff)، وهو يجوب سهول التارتاري باحثاً، بلا كلل، عن محطة تلغراف (2). لكن الأمر الجديد يتمثل في توظيف الإعلام في حل النزاعات وإخمادها، وهو ما ستركز عليه هذه الدراسة، من خلال البحث في مظاهر التداخل بين دور وسائل الإعلام وعملية حل النزاعات وبناء السلام، والتي تتم، عادةً، في الحقل الاجتماعي، وتقوم بها مؤسسات اجتماعية ومتخصصون في حل النزاع (3).

شهدنا، منذ نهايات القرن الماضي، على حجم تأثير وسائل الإعلام في تطور الكثير من النزاعات الدولية، وتحديد مساراتها والعنف المتأثري عنها، وعلى قيام

الفاعل الإعلامي بأدوار بالغة الفظاعة، كان أخطرهما، بلا ريب، التقليل من حساسية الناس تجاه العنف، وجعلهم أكثر تقبلاً له أو لا مبالين تجاهه؛ إذ إن الفعل المركز والمكرر للرسائل الإعلامية، يُسهم في "شحن" الميديا بقدرة هائلة على التأثير في السلوكيات والمعتقدات داخل المجتمعات، وفي اتجاهات الرأي العام ومزاج الناس سيكولوجياً(4). نواجهه، حالياً، نزاعات وسوء فهم على مستويات مختلفة: محلياً ووطنياً وإقليمياً وعالمياً: على المستوى الكلي، أي في المجالات الوطنية والعالمية، وفي المجال الاجتماعي والسياسي (الجماعة، والعرق، والقبيلة، والمعتقد... إلخ)، والاقتصادي والطبقي، وعلاقات الهيمنة الدولية والسيطرة لصالح الصراعات الإثنية والأيديولوجية (وهذا ما يُحاول الخطاب الدولي، إلى حد ما، تعميمه)؛ وعلى المستوى المتوسط، أي على مستوى المؤسسات والأعمال، وعلى المستوى الجزئي، أي على مستوى العلاقات الشخصية وداخل الروابط الأسرية.

من هنا، كانت ضرورة تحديد مفهوم النزاع في هذه الدراسة، والتمييز بينه وبين مصطلحات أخرى يتم مقاربتها وتعريفها وتحريها إجرائياً وكأنها مرادفات (النزاع، التنازع، الصراع، الأزمة، الحرب، المواجهات.. وغيرها)(5). من المهم التأكيد أن النزاع ظاهرة اجتماعية سياسية شديدة التعقيد والتشابك بسبب حركيتها وديناميكيته وتعدد أطرافها وتنوعهم بين الداخلي والخارجي؛ مما يؤدي إلى صعوبة متابعة تفاعلاتها. وإذا كانت جميع النزاعات تُعبّر عن حالة التعارض في أهداف الأطراف المعنية بها ومصالحهم، غير أن مستويات النزاع وأنواعها تتعدد، لكن أخطرهما هو، بالطبع، النزاع الذي يأخذ طابعاً عنيفاً. فالحروب التي شنتها أوروبا في القرنين، الخامس عشر والسادس عشر، مثلاً، لغزو العالم والسيطرة على موارد القارات الأخرى، تختلف عن النزاع بين إثيوبيا ومصر على مياه النيل، ومطالب الانفصال في جنوب السودان والأكراد عن دولهم، والصراع على السلطة في السودان أو ليبيا، وتختلف حتى عن النزاع بين أميركا ودول العالم الأخرى على الرسوم الجمركية.

وجميع هذه النزاعات تختلف، كذلك وجذرياً، عن الصراع العربي-الصهيوني أو الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، بوصفهما صراعاً بين احتلال وشعب يُقاومه، وبين كيان غاصب للأرض كجزء من مخطط للهيمنة الاقتصادية والسياسية على شرايين الاقتصاد العالمي، وبين منطقة (عربية) تسعى لأن تستعيد مكانتها (الاقتصادية

والسياسية) في العالم. ويجب التوضيح، في هذا الصدد، أن استخدام الباحثة لـ"مفهوم النزاع"، إنما هو استخدام إجرائي فرضه التداول في الأدبيات والنصوص، ومن ضمنها الورقة المفاهيمية لمؤتمر الدوحة (29-30 نوفمبر/ تشرين الثاني 2025)، من دون أن نُغفل حقيقة أن حرب الإبادة الجماعية، التي تشهدها إسرائيل على الشعب الفلسطيني، تتجاوز، بالتأكيد، مفهوم النزاع المعمّم خطأً.

ولذلك نصوص إشكالية الدراسة في هذا السؤال المحوري: إذا كانت هناك قوة دينامية في وسائل الإعلام للتركيز على أخبار النزاعات والأحداث السيئة، في أي بقعة في العالم، تطبيقاً للقاعدة المعروفة "إذا كانت هناك دماء ومصائب وخسائر وفضائح، فالخبر رئيسي"، فكيف يمكن لتلك الوسائل أن تدحض هذا "المبدأ" وتُضاعف من مساحة المحتوى الإيجابي* في معالجتها للأحداث النزاعية؟

1. الإطار النظري للدراسة ومنهجيتها

تسعى الدراسة إلى البحث في أداء وسائل الإعلام، عامة، وتحاول استكشاف قدرة الميديا في التأثير على الجمهور من خلال التغطيات والمعالجات الإعلامية للأحداث النزاعية، ومن ثم إبراز مدى استخدامها للمفاهيم والمضامين المرتبطة بحل النزاعات. وتنطلق من ثلاث فرضيات: الأولى ترى أن الإعلام كان، وعلى مدار التاريخ، دائم الصلة بالنزاعات والصراعات والحروب بل مُوجِّجاً لها، والفرضية الثانية ترى أن وسائل الإعلام، وبهدف "رفع شعبيتها"، تُسلِّع وتُرَوِّج الخوف (الشرط الأساسي لإدراك النزاع وإحدى أدوات التحكم السياسي في العصر الحالي). أما الفرضية الثالثة فتفترض أن عدم حيادية وسائل الإعلام ولا موضوعيتها، يحدان من قدرتها على المساهمة في تهدئة النزاعات وحلها.

تتأسس الدراسة على المقاربة المعرفية للميديا، بوصفها وسائل للبناء الاجتماعي للواقع، وإعادة تشكيل أحداث العالم وتحويل الموضوعات المجردة إلى معلومات ومعطيات ملموسة، تحتكم في بنيتها وتصوراتها إلى ذهنية جماعية. وتحاول، على هذا الأساس، أن تدرس العلاقة بين وسائل الإعلام والنزاعات من منظور النظرية البنائية التي تجعل من الخطاب الإعلامي أداة لـ"بناء الأحداث" و"صياغة الواقع" و"عملية إنتاج المعنى" بهدف صياغة الرأي العام وتوجيه إدراك الجمهور، بدلاً من

مجرد نقل المعلومات. كما تعتمد، في مجال آخر، على نظرية المسؤولية الاجتماعية التي تُبيّن وجوب تقيّد الصحفي وتقبُّله لمجموعة معينة من الالتزامات (خلال تغطية النزاعات)، ولاسيما بعض المعايير المهنية في نقل المعلومات إلى الجمهور. لقد استندت الدراسة إلى المنهج الوصفي لتشخيص النزاع وتوصيفه وتحديد ملامحه ومظاهره من منطلق أنه نتاج تفاعلات نشأت قبل ظهوره، ومقاربة دور الإعلام في تغطيته للنزاعات ومعالجة العلاقة التفاعلية بين الإعلام والجمهور والنزاعات(6).

أما مدونة البحث، فتألّفت من 62 مادة منشورة، منذ بداية عام 2000 وحتى نهاية 2025، وتناولت مواضيع ذات صلة بالإعلام والأزمات والحروب وأخلاقيات العمل الصحفي (دراسات وأوراق بحثية ومواجز سياسات ومعايير وقوانين وتقارير ومقالات تحليلية وأعمال صحفية). وتُشير الباحثة هنا إلى أن جَمَعَ نصوص هذه المدونة لا يهدف إلى نقدها أو تحليلها، فهي تُمثّل مصادر للمعلومات وخلفية معرفية للاطلاع على كيفية تناولها لدور وسائل الإعلام أثناء النزاعات. وبما أن الدراسة بحث نوعي، تستعين الباحثة بتقنية المقابلة من أجل وصف المشكلة وإعطاء تفسيرات لبعض المعلومات من قِبَل المعنيين بموضوعها(7). وقد بلغ أفراد العينة 24 مبحوثاً من الصحفيين الذين غطوا نزاعات مختلفة حول العالم(8)، وأستاذة في كليات الإعلام والاتصال والعلوم السياسية والحقوق والعلوم الاجتماعية(9).

وأجريت المقابلات مناصفةً بين الصحفيين والأكاديميين، خلال الفترة الممتدة بين 14 يوليو/تموز و14 أغسطس/آب 2025، عبر "زووم" أو "واتساب" أو "البريد الإلكتروني". وتُشير الباحثة في هذا الصدد إلى الجهود التي بذلتها لمحاورة صحفيين ومراسلين حربيين غربيين لكن دون أية استجابة أو تفاعل مهني، إما بسبب عدم التمكن من الوصول إليهم وإنجاز المقابلات ضمن المهلة المحددة لإعداد هذه الدراسة، وإما بسبب رفضهم إجراء المقابلة والإجابة على الأسئلة. ولسدّ هذا النقص، قامت الباحثة بمراجعة ما استطاعت إليه سبيلاً من كتب أصدرها مراسلون حربيون أجنب، وتضمنت تقارير وشهادات وانطباعات تكوّنت لديهم من خلال تغطياتهم في الميدان(10).

2. جيوبوليتيك الإعلام في زمن "فورة" المعلومات والنزاعات

منذ الحربين العالميتين، انتقلت وسائل الإعلام بوضوح من المحلية إلى العالمية بفضل التطورات التي حصلت في العالم والابتكارات والتغييرات المتعددة التي تربط الاتصالات بالرقمنة؛ مما أتاح الحصول على المعلومات، في أي مكان وزمان. وإذا كان من الجدير التذكير بإطار "أحوال" المعلومات في أوقات الحروب، فإن التطور الملحوظ يستحق الإشارة إليه، أيضاً، فيما يتعلق بكل حالة، بدءاً بـ"متلازمة فيتنام" التي قَصَّت مضجع الولايات المتحدة (في حربها الطويلة)، مروراً بالصراعات غير المتوقعة في يوغوسلافيا بعد 9 نوفمبر/ تشرين الثاني 1989، وصولاً إلى التداعيات الدولية لأحداث 11 سبتمبر/ أيلول 2001 (بعواقبها المتعددة بما فيها "حرب العراق"، عام 2003). ولقد دخلنا القرن الجديد بلا بوصلة، أيضاً، وكأن العالم يُعاني اختلالاً كبيراً جرّاء النزاعات والأزمات التي تجتاح المعمورة، وترتبط بحالة الإنهاك المتزامنة للحضارات كافة، وبخاصة المجموعتين الثقافيتين اللتين يدّعي العالم نفسه الانتماء إليهما، ألا وهما الغرب والمنطقة العربية(11).

صار العالم اليوم عالماً مُحارباً بامتياز، على كل الجبهات، ويعيش صراعاً شرساً على كسب الرأي العام حيال النزاعات التي تُخاض حول مواضيع الإرهاب والحدود والسلطة والنفوذ والاقتصاد والثروات الطبيعية والهيمنة وإعادة هندسة العالم... إلخ؛ ما أدى إلى إعادة تشكيل العلاقات بين الدول والشعوب، وفق عوامل ومعطيات يعجز الأفراد والمؤسسات، وحتى الأنظمة، عن التحكم بها. ولذلك، لا يمكن اعتبار النزاعات الدولية مجرد صراع بين الدول، وإنما مواجهة تُراقبها الشعوب ويُراقبها الإعلام، أيضاً، بالنظر إلى العلاقة البنوية والوظيفية التي تجمعها بالجمهير والرأي العام، وتجعله إما شاهداً على هذه النزاعات أو جزءاً منها(12). وإذا كانت النزاعات قد مثّلت، عبر التاريخ، محور العلاقات المركزية في ظهور الدولة واستمرارها، بكل أشكالها، فإن طبيعتها (النزاعات) قد شجّعت وأفرزت ظواهر سياسية واجتماعية. ومن هذه الظواهر، ما يمكن أن نُعدّه نظاماً رمزياً موازياً اصطُح على تسميته بـ"النظام الإعلامي" الذي عزّز من مكانة الوسائل الإعلامية والاتصالية، في التحولات السياسية وفي الحراك والتفاعل ضمن معطى المصالح والنفوذ(13).

في حقبة ثمانينات القرن الماضي، بدأ البُعد الجيوسياسي لوسائل الإعلام والاتصال

بالتبلور، مذ صار يُتَرَجَم انعكاسًا طبيعيًا للاضطرابات والصراعات العالمية (وخاصةً بين القوى الكبرى)، ونظامًا يتعامل مع دراسة العلاقات بين الأفراد والأقاليم، وبين الفضاء والسياسة؛ إذ تدرس جيوبوليتيك الإعلام العلاقة الجدلية المركبة بين كل تلك المكونات، وكيفية مساهمة الوسائل الإعلامية في تشكيل الوعي الجيوسياسي لدى الأفراد والمجتمعات، ومن ثم كيفية استخدام هذه الوسائل للتأثير في الرأي العام وتشكيل السياسات. وتكمن أهمية هذا الفرع من الجيوبوليتيك في كونه يركز على العلاقة بين الإعلام والجغرافيا والسلطة، وهو يتعمق في البحث في آليات التنافس على السلطة، في منطقة ما، وفي تمثيلات الصراعات القائمة (في أو حول تلك المنطقة) من أجل التأثير عبر وسائل الإعلام. فهذه الأخيرة، "باتت جزءًا من القوى المنغمسة في النزاعات ومرتبطة بالأطراف المتنازعة التي تستخدمها، بشكل مباشر أحيانًا، وسيلةً للتحريض والتجيش، كما حصل في روندا على سبيل المثال" (14)؛ إذ إن الوسائل الإعلامية "تملك القدرة على إنتاج الخطاب المهيمن، خاصة عندما تتحوّل، بشكل صريح، إلى أداة للدعاية السياسية والترويج لسردية ضد سردية أخرى" (15).

ليست الميديا والقنوات الاتصالية الرقمية مجرد ناقل للمعلومة والخبر إذن بل تُعد انعكاسات وعناصر فاعلة للتغيرات الجيوسياسية وتناقضات المجتمعات الإنسانية، ومن ثم للاختلالات الكبرى في عالم اليوم، بالنظر إلى طبيعة علاقة الإعلام بـ"الواقع" والتي يوجد حولها خلاف؛ إذ يعتقد بعض الباحثين أن الإعلام يعكس الواقع، ويعتقد آخرون أنه يخلق الواقع من خلال إدارته للمعتقدات السائدة. فوسائل الإعلام والاتصال، ولكونها تنقل "الرسائل" المتصلة بالعالم الخارجي، فهي قادرة على توجيه الأحداث والتأثير في السياسات، والقيام بدور حاسم في قلب موازين القوى وإعادة تشكيل الخريطة السياسية العالمية، وإدارة نظام دولي يتلاشى وآخر يتشكل من جديد. ولذلك، فإن الدول الغربية الكبرى، ولاسيما الولايات المتحدة وحلفاءها في أوروبا، وبناء على فهمها الموضوعي للخريطة التأثيرية للعالم، أدركت أن الإعلام سيكون أثناء النزاعات أحد المساندة الأساسية لخططها وإستراتيجياتها، فضلًا عن القوة الاقتصادية والعسكرية والدبلوماسية (16).

من هنا، نفهم السعي الحثيث لأنظمة تلك الدول ومؤسساتها، وخاصة المؤسسة العسكرية، لـ"وضع اليد" على قطاع الإعلام (أثناء النزاعات والحروب)، والتحكم في ما يُبَث ويُنَشَر. فهذا "الاستعمار الإعلامي" المنشود يعني العملية التي تتعرّض

فيها ملكية وسائل الإعلام وتركيبها ومضمونها، في دولة معينة، لضغوط خارجية من المصالح الإعلامية لدولة أخرى، والهيمنة على محتوى الرسائل الإعلامية من خلال امتلاك زمام أدوات هذه الهيمنة (من وكالات أنباء ومنظومات إعلامية ومراكز إنتاج سينمائي وشركات اتصال عملاقة مثل أمازون وآبل وغوغل وميتا)(17). من هنا، نفهم أهداف وطموحات الإعلام الغربي، الذي ينتقد كل تعاطف مع الدول النامية، وضخه يومياً كمّاً ضخماً من المعلومات والأخبار ذات المحتوى المُحَرَّف، والتي تُنقل إلى شعوب الجنوب المتلقية في صورة حقائق ومواقف (صادقة ودقيقة)، فيمارس عليها ما يمكن وصفه بـ"ديكتاتورية المعرفة" المُعتبرة سبباً في دعم عدم المساواة بين دول العالم(18).

وعلى أساس ما يضحّه هذا الإعلام من رسائل إعلامية، يتم تشكيل المضمون الإعلامي وفق القواعد التالية:

- خُلِقَ عقدة التفوق والهيمنة والشعور بالقوة والتميز لدى المواطن الغربي في مواجهة "تخلف" مواطني العالم النامي.

- تبرير عمليات الإبادة والقتل التي ترتكبها القوى الاستعمارية عبر تصوير الشعوب (التي تُباد) بوصفها أقل من مرتبة البشر.

- محاولة إقناع الناس، عبر "سيكولوجية الإيحاء العكسي"، لكي تدفع من ترديد إقناعه باتجاه ما تُضمّره من رغبات.

- تخويف الغربيين البيض "المتطورين" الذين بنوا الحضارة الغربية المتفوقة من "عنف" الشعوب الأخرى الملونة و"المتخلفة" بوصفهم برابرة يمكن أن يُدمروا الرفاهية التي يعيش فيها الغربيون(19).

لقد سلّطت بعض الأبحاث الإعلامية الضوء على بعض الاتجاهات المقلقة في ثقة الجمهور بدقة وموثوقية تغطية الصحفيين للنزاعات. ولذلك، كانت المؤسسات الإعلامية الكبرى تحرص، على الدوام، على الحفاظ على سمعتها بمصادر موثوقة ومعتمدة، فلا تُخاطر بنشر معلومات دقيقة، وتسعى إلى التزام أخلاقيات الممارسة الصحفية في النزاعات المسلحة، على وجه الخصوص، حتى ولو تعارضت مع سياسات دولها(20). لكن هذا الواقع تحطمت "جدرانها" في شوارع غزة؛ حيث أثار السقوط الأخلاقي في تغطية معظم وسائل الإعلام الدولية للحرب جدلاً كبيراً بشأن مسؤولية الصحفيين الذين لم يكونوا مجرد مُبلّغين عن العنف المنظم المُمارس بحق

الشعب الفلسطيني، فحسب، بل شهود عيان ومشاركين في تضليل الرأي العام عن إحدى أكبر عمليات إبادة المدنيين في التاريخ الحديث (تمزيقُ الصحفية والمصورة الكندية في وكالة رويترز، فاليري زينك (Valerie Zink)، بطاقتها الصحفية، في 25 أغسطس/ آب 2025، احتجاجاً على ما وصفته بـ"تورط الوكالة في تبرير جرائم الحرب الإسرائيلية في غزة"، دليلٌ ساطع على هذا الكلام).

ويمكن أن يؤدي الصحفيون دوراً مُعاكساً بالكامل، "فحين يلتزمون بالدقة في نقل المعلومات، ويُقدّمون تغطية نوعية متعمقة وغير انفعالية، يمكنهم من خلال السياقات التي يرسمونها أن يتحوّلوا إلى جسر يربط بين أطراف النزاع، وأن يقوموا بدور في بناء مساحات تواصل غير مباشرة وتهدئة أو إشعال الميدان" (21). وربما يكون أهم دور "يمكن للصحفي أن يقوم به في النزاعات، هو التلاعب بقلوب الجماهير وعقولها، إذا جاز التعبير، لكن ليس بصانعي القرار. وما نشهده، منذ قرابة العامين في غزة، هو أكبر برهان على صحة هذا القول" (22)؛ فقد استُخدم النظام الإعلامي الدولي لتحديد أجندة القضايا العالمية وأولوياتها، وفرض رؤية القوى الكبرى للعالم (الولايات المتحدة تحديداً) وتقسيمها له، وإدارتها للنزاعات العالمية وإشعال الحروب. ولذلك بنت وسائل الإعلام صورةً لـ"هذا العالم"، بحسب الرؤية الغربية لأهمية الدول، وتوزيع الموارد والثروات وطرق التجارة. وفي هذا الإطار، تتم عملية انتقاء الأخبار تبعاً للمعايير التي وضعتها الاحتكارات الإعلامية المسيطرة على صناعة المعلومات، وطبقاً للقيم الخبرية التي تُروّجها الأيديولوجيا الإعلامية الغربية (الخفية) (23).

3. بناء النصوص الإعلامية ومعالجتها لأخبار النزاعات

النزاعات مادة خصبة لوسائل الإعلام، وتُعد أحداثها جوهر الأخبار المؤثرة وتحظى بمساحات واسعة في التغطيات والمعالجات الصحفية التي تُشكّل تحدياً كبيراً أمام غالبية الصحفيين المتمرسين منهم والمبتدئين. وتُمثّل التغطية الإعلامية للنزاع (في الميدان أو في مكاتب التحرير)، حالة استثنائية في عمل الصحفيين؛ إذ تستنفر، كل وسيلة إعلامية، كافة طاقاتها وتحشد كل جهودها لمتابعة الأحداث، والتحري عن المعلومات والحقائق المتعلقة بتطورات النزاع، واكتشاف الاتجاه العام حيالها، وتوضيح المشاكل النابعة عنها، ورسم الاستنتاجات ذات الصلة بالموضوع. وتوجد

ثلاثة مستويات للدور الإعلامي أثناء تغطية النزاع، تتمثل في: (1) نقل المعلومات عبر الأخبار والتقارير والرسائل المباشرة، فضلاً عن التصريحات والبيانات المختلفة الصادرة عن الجهات المعنية بالنزاع (بشكل مباشر أو غير مباشر). (2) رصد ووصف وقائع الأحداث وتطوراتها المختلفة. (3) إبداء الرأي في إطار تحليلات وتعليقات يخرج محتواها عن مستوى النقل ليؤكد اتجاهًا أو موقفًا معينًا، سواء ما يتعلق بالأحداث عامة، أو بجزئية معينة منها.

فالخطاب الإعلامي ليس لغة عمومية فقط، ولكنه خطاب عمومي كذلك، لكونه مصدرًا وهدفًا موجهًا وموجهًا، في الآن عينه؛ إذ يعتمد هذا الخطاب أثناء النزاعات، وبشكل خاص، على النظرية البنائية لتشكيل الواقع الاجتماعي من خلال إستراتيجيات تشتغل على تأطير المعنى وترتيب الأولويات وليس على نقل هذا الواقع كما هو؛ إذ تقوم وسائل الإعلام باختيار وإبراز أحداث ورموز معينة وسياقات محددة تناسب مع سياستها التحريرية، وتحجب أحداثًا ورموزًا وسياقات أخرى على الأسس ذاتها؛ مما يؤدي إلى "بناء" نسخة خاصة من الواقع في أذهان الجمهور. أي بتعبير آخر، لا ينقل الإعلام "الحقيقة" مجردة، بل يُعيد إنتاجها بهدف بناء صور ذهنية نمطية، وتأطير القضايا لخدمة مصالح أصحاب المؤسسات الإعلامية (ومن يؤيدونهم من أطراف النزاع)؛ ما يجعل الجمهور يبني معانيه الخاصة بناء على هذا التشكيل (24).

من هنا، فإن تغطية النزاعات تتطلب فهمًا صلبًا للمواقف المتنوعة حول النزاع (الذي يُغطى)، وتحكمها معاملات شديدة الحساسية والدقة يتخللها الكثير من التفاصيل التي يجب ربطها، كلها، بالمسؤولية الاجتماعية في عمل الصحفي ومؤسسته؛ بدءًا من عرض الفكرة وإجراء البحث المعمق حولها، مرورًا بدراسة موقع الحدث النزاعي وترتيب أولويات الصحفيين فيه وحسابات المخاطر الجسدية والنفسية (على الصحفي)، وصولًا إلى أدوات الإنتاج والانتقاء المتكافئ والمنصف لمصادر المعلومات (بين أطراف النزاع)، والتعامل مع الانحياز اللاواعي والانتباه بشدة للحساسيات العسكرية والسياسية والأخلاقية المرتبطة بتفاصيل التغطية. وبلا شك، تؤثر معتقدات الصحفي وتوجهاته في انتقاء الأخبار وعرض التقارير والتحقيقات وبناء السرديات والروايات التي ينقلها للجمهور. كما تتعدّد سلوكيات الصحفيين أثناء التغطيات: فبعضهم، من ذوي التوجهات الأيديولوجية المتطرفة، يكونون أبقًا تُكرّر، عن عمد، ما تُمليه عليهم الجهات السياسية المسيطرة (في مكان التغطية)،

وهناك صحفيون يبيئون، من دون وعي، الدعاية المنشورة والمُروَّجَة عن الأحداث ولا يتحقّقون من المعلومات، إما بدافع الكسل، وإما بدافع الجبن، حتى لا يُناقضوا الرأي العام الإعلامي السائد(25).

وتعتمد العملية الإعلامية أثناء تغطية النزاعات على توافر جملة أمور، أهمها:

- تحديد الأهداف التي يتوخى الصحفي تحقيقها بدقة.
 - تحديد مواقف أطراف النزاع (والأصدقاء والأعداء) بكل موضوعية تجاه القضايا المستهدفة، وتحليل ردود فعلهم المتوقعة على ما سيُطرح من قضايا وآراء.
 - اختيار الأسلوب الإعلامي الأفضل والوسيلة الأنسب لمخاطبة الجماهير المختلفة، والتي يُراد كسبها أو تحييدها أو إحباطها (من خلال معالجة هذه القضية أو تلك).
 - تحديد الفئات النشيطة التي يُتوقع أن تؤدي دورًا أساسيًا في قيادة الجماهير وفي توجيه قرارات سياسية وغير سياسية ذات العلاقة الوثيقة بالموضوع المُعالج(26).
- وتعتمد الوسائل الإعلامية أثناء النزاعات (والأزمات عامة) على مجموعة من التقنيات لرفع سقف الزخم الإعلامي للموضوعات المعالجة، وجذب أكبر عدد ممكن من المتلقين. ومن أبرز هذه التقنيات تلك المعروفة بـ"الرافعة التواصلية"، وتعني القيام بعدد من الإضافات النوعية التي تركز على الحقول الدائرية للحدث الأساسي، من خلال ما نُسمّيه، بلغة الإعلام، "الإسقاط الأفقي والعمودي" للحدث والمعلومات الأساسية المتصلة به (مثل إعداد "تقارير خلفية" تستجلب معلومات وصورًا وفيديوهات من الأرشيف تتعلق بالمعلومات الخارجة من الحدث وتُعيد وضعها في سياق الحدث)(27).

هناك ثلاثة أنواع من المعالجات الإعلامية أثناء النزاعات:

- **المعالجة المشيرة:** وتميل في تغطيتها إلى التهويل والمعالجة السطحية، وينتهي اهتمامها بأخبار النزاع بانتهاء الحدث، لذا تُعدُّ معالجة مبتورة تتسبّب في تضليل وعي الجمهور وتشويهه. وتكون هذه المعالجة الإعلامية، عادةً، استجابة لما تفرضه اعتبارات السلطة في بعض الأنظمة أو احتياجات السوق الإعلامية، والتي تركز على الوظائف التسويقية للإعلام من دون النظر إلى وظائفه الأخرى.

■ **المعالجة الناقصة:** تناقض هذه المعالجة سابقتها، بالكامل؛ إذ لا تقوم على التهويل بل على التهوين، أي قد تُقلل من معلومات وأخبار ذات أهمية قصوى للمجتمع، مثل إبراز الأصوات الداعية إلى انتهاج الحوار السياسي حلاً للأزمة، أو تبالغ في اعتبار هذه الأصوات خطيرة على المجتمع.

■ **المعالجة المتكاملة:** وهي المعالجة التي تتعرض للأبعاد المتعددة للأزمة والنزاعات المختلفة (مواقف الأطراف المعنيين، الأسباب، السياق، التطورات، الآفاق.. إلخ). وتتسم هذه المعالجة (وهي الأفضل بطبيعة الحال) بالشمولية والعمق والمتابعة الدقيقة وباحترام الجمهور المتلقي.

غالبًا ما تتوسل وسائل الإعلام المعالجين، "المثيرة" و"الناقصة"، فلا تشرح للجمهور طبيعة النزاع ونوعيته وحجمه وخصوصية المرحلة الزمنية التي يمرُّ بها. وفي هذا السياق، تُشير الباحثة إلى أن البناء الإعلامي للحدث النزاعي لا يشترط طريقة من الوصف والنظر للواقع فقط، وإنما يتطلب بناء واقع جديد يتمُّ، في العادة، من خلال "إستراتيجية إعلامية موقفية" تعكس فلسفة الجهات المعنية بالنزاع، وترتكز على عدد من العناصر، كما يظهر في الجدول رقم (1).

جدول (1): أبرز عناصر بناء الإستراتيجية الإعلامية أثناء النزاعات

م	العنصر	المضمون
1	التشخيص	سرد الأحداث واختصارها عبر الشخصيات التي تعتقد وسائل الإعلام أنها تؤدي دورًا استثنائيًا في حدوثه.
2	الإثارة	تستند إلى القطيعة مع الوضع القائم والخروج عن المألوف والانحراف عن الاعتيادية.
3	الاقتتال	اللجوء إلى الاستعارات المستقاة من الحرب فقوِّلب الأحداث وتتمطُّ وتحوَّل إلى مادة للاقتتال لخلق اصطفاغ لدى الجمهور.
4	الأسطرة	توظيف الأساطير والسرديات لإعطاء معنى للأحداث، حتى وإن كان هذا التوظيف يؤدي إلى اختصارها وسجنها في صور نمطية.
5	خَلق الرعب المجتمعي	إعطاء النزاعات أبعادًا غريبة عنها والانسحاق وراء نظرية المؤامرة لتحويل أي حدث (محلِّي) بسيط إلى أزمة كبرى.
6	الترقب	بث معلومات غير مؤكدة وتكرارها باستمرار لترك الجمهور المتلقي في حالة قلق وانتظار(28).

سار معظم الإعلام في العالم على هدي بعض الأضاليل، مُتَسَلِّحًا بعناوين فضفاضة، مثل: الاستقلالية والموضوعية والحياد وحرية التعبير، وكان من مفاعيل هذا "النهج"، في معظم الأوقات، أن تمَّ العمل على تجهيل الفاعل، وتناوُل الأحداث خارج سياقاتها، واستخدام التعابير الاختزالية الجاهزة من دون تمييز معانيها، واستعمال الصيغ الإطلاقيه والتعميمية، وتكريس المنمَّطات والأحكام المسبقة، والاستعجال في حَسْم الأمور وتوقع النتائج، وشَخْصَنَة القضايا المعقدة، وشَيْطَنَة الخصم، وترك الأسباب والانشغال بالنتيجة، والتوقف عند سؤال الـ"كيف" وإغفال الـ"لماذا"، فضلًا عن بعض المفاهيم التي تُجَرُّ معها دلالات أخرى مراوغة (مثل طرح عنوان الحياد). (29).

ولا تتم التغطيات والمعالجات الإعلامية بالسهولة التي يعتقدونها غير العارفين بالجوانب الخفية في العمل الصحفي وحيثياته ومساراته؛ إذ يُعاني بعض الصحفيين من صعوبات كبيرة، ولاسيما العاملون منهم في وسائل إعلامية لا تتناسب سياستها التحريرية مع قناعاتهم (وهذا ما ظهر جليًا في تغطية وسائل الإعلام الغربية الرئيسية للحرب على غزة). وتُعبَّر صحفية سابقة في "بي بي سي" (BBC) قائلة: "كل يوم معركة، وكل يوم جدل، هل هم يحاولون أن يُنبتوا المستحيل كشوك على أطراف أصابعنا، لا أعلم، ولكن هذا ما أَحْسُسه مع مرور الأيام" (30). "فالحاصل اليوم، أن وسائل الإعلام صارت تتطاحن وتتنازع فيما بينها؛ إذ لم تُعد السردية وحدها العامل الأساسي في تكريس أداء الإعلام الانحيازي، وإنما التنافس السليبي الذي تقوم به المؤسسات الإعلامية لاعتبارات إدارية وسياسية وتجارية، وأحيانًا كثيرة شخصية" (31).

الخطاب الإعلامي، عامة، والخطاب الإعلامي الغربي، خاصة، هو -وكما حاولت الباحثة أن تُبيِّن- خطابٌ "مُبْنِي" يتشكَّل، وفق وجهتين: المقول والمسكوت عنه. أي، تُمارس وسائل الإعلام، وتبعًا لارتباطاتها بالأجندات السياسية المختلفة، انتقائيةً فيما تقول وتُصرِّح وتوحي، وفيما تُهمِّش وتُسكِّت عنه وتُقصِّيه. فالصمت الإعلامي، "وحين يترافق مع الانتقائية في التغطية أو التسطيح في المقاربة، يُصبح شريكًا غير مباشر في إدامة النزاع وتأجيجه" (32). وتكمن إشكاليات التأثير في البناء الإعلامي لتغطية النزاعات، في كونها لا تُحدِّد الأجندة العامة للنقاش السياسي (حول هذه النزاعات)،

لكنها، بالمقابل، تُبرز مظاهر مدى تبعية الوسيلة الإعلامية للُنخب الحاكمة (على أكثر من مستوى)، والتي تظهر في السيطرة على عملية تدفق المعلومات وتوظيفها، وفي مجموعة المفاهيم والمصطلحات التي يتم توظيفها وتمريها وتعميمها على الصحفي، قبل الجمهور المتلقي.

4. التضليل بالمصطلحات أثناء النزاعات

معلوم أن الإعلام هو أكثر الأنشطة الاجتماعية استخدامًا للغة، منطوقًا كانت أو مكتوبًا. واللغة التي يستخدمها، تُسمى "اللغة الإعلامية"، والتي ليس لها وجود مستقل عن اللغة في معناها الواسع، إنما تُعد جزءًا لا يتجزأ من العملية الاتصالية التي تُطْلَقُها وسائل الإعلام وتؤدي فيها اللغة وظائف أساسية لا تتجلى إلا من خلال فعل الاتصال، بمجمله، والظروف التي يحدث فيها، فضلًا عن سياق الكلام/الكتابة (أي المكان والوقت والأهداف الاتصالية والوضعية العائدة لقطبي العملية الاتصالية) (33). ولِلُّغة أسلحتها التي أجادت السلطات استخدامها (سلطة الحُكم أو سلطة العلم أو سلطة المال أو سلطة "رجال الدين" أو سلطة الإعلام)، من خلال إستراتيجيات المؤسسات التي تسعى لاحتكار ملكية التخاطب مُستَغَلَّةً في ذلك "التكتيكات" البلاغية لمزج القيم بالأراء، وتوسيع الجزئي في هيئة الكلي وتقليص الكلي ليبدو جزئيًا، والقفز إلى نتائج غير مُسندة من المقدمات، وإخفاء الغرض في أعلفة براءة من طقوس الكلام (34).

ما يهم في هذا المحور البحثي هو التعرف على كيفية تعاطي الصحفيين "مع اللغة" في تغطياتهم للنزاعات، وعلى ما يختارونه ويستخدمونه (في صياغتهم لموادهم) من تعابير ومصطلحات وأساليب، لها خصائصها ودالاتها ولفاتها التحليلية وخلاصاتها التركيبية، في لغة التداول الإعلامي. فمن دون أدنى شك، يُسهم الصحفي في صناعة المعلومة، ويتعمد، لإيصالها إلى الجمهور المتلقي، تَوَسُّلَ أسلوب مُحدَّد (غير عفوي)؛ فهو يُدرك أن وظيفته لا تكمن في الإخبار، فحسب، بل كذلك في توجيه الأذهان والتأثير في الجمهور، من خلال الترويج لأفكار دون أخرى، تخدم، في كثير من الأحيان، مصالح معينة (35). ولقد شكّلت قضية التعامل مع "المصطلح الإعلامي"، أحد أركان سياسة التأزيم في القضايا السياسية والاجتماعية والأمنية،

في البلدان التي تحتضن تلك القضايا. صحيح أن المصطلحات ليست شيئاً ثابتاً مستقرّاً، بل يعتمدها الاختلاف والتغيير والتبدل بين فترة وأخرى وبحسب التطورات والمستجدات غير أن انتقاء المصطلحات والتلاعب المقصود فيها، يُعدّان أحد أبرز أنماط التحيز الإعلامي، وخاصة في السياقات التي تتقاطع فيها الكوارث الإنسانية والنزاعات والأزمات مع حسابات السياسة والاقتصاد المعقدة (36).

نميل في العمل الصحفي، غالباً، إلى الاعتماد على جمل وتعابير اعتيادية لإيصال الرسالة الإعلامية إلى المتلقي، ويسود هذا النهج بصورة أوسع عندما يكون هناك ضغط، أثناء الأزمات والنزاعات، لتقديم تقرير إخباري أقوى وأشدّ وقعاً. لذا يجب أن يحرص الصحفي على اختيار المصطلحات والتعابير التي يضمن أنها لن تُعطي الجمهور نظرة متناغمة خاطئة عن المجتمعات المنغمسة في النزاع (37). من هنا، فإن الصحفي لا يختار "ما يقوله" "وكيف يقوله" بطريقة عشوائية أو كيفما اتفق، بل ينتقي كلماته ومفرداته وتعابيره بشكل يرسم من خلاله، وإلى حدّ كبير، إطار رسائله المبنية للمتلقي، لكي تخلق صورة ذهنية مُحدّدة وتُعبّر عن مضامين ومفاهيم وأفكار معينة وذات أهداف واضحة (كامنة غالباً).

من هنا، كان لتحديد المصطلحات وتحريرها في البناء الإعلامي للنصوص الصحفية أهمية خاصة، ولاسيما عندما يكون المصطلح متعدّد الدلالات وذا قابلية للاختلاط بغيره من المصطلحات (مثل: مصطلح النزاع الذي يستخدمه الصحفيون مرادفاً أحياناً للصراع أو الأزمة أو المواجهة أو الحرب أو حتى أعمال الشغب... وغيرها) (38). ولكل وسيلة إعلامية ما نُسَمِّيهِ، بلغة المهنة، "دفتر يوميات" أو "سجل التحرير"، وعبره يُعمّم على الصحفيين ما يجب استخدامه من مصطلحات وتوصيفات تتناغم بطبيعة الحال، مع السياسة التحريرية للمؤسسة الإعلامية، وتعكس أفكارها وميولها واتجاهاتها وأهدافها (مثلاً، كأن يتم الاختيار بين مصطلح ثورة أو انتفاضة أو تمرد أو احتجاج أو تجاوزات، وبين مصطلح اجتياح أو غزو أو عدوان أو تدخل عسكري أو إعادة انتشار، وبين شهيد وقَتيل وضحية... إلخ).

وفي تعاملها مع النزاعات والحروب، تُخطّط وسائل الإعلام للتغطيات ولتأمين لوجيستي لفرق العمل الميداني، وتتبارى في إرسال صحفييها إلى مناطق الأحداث وفتح هوائها لأيام وأسابيع. لكن اهتمامها يظل محدوداً للغاية، كما يؤكد معظم

الصحفيين الذين التقيناهم، فيما يخص التدقيق فيما يجب أن يختاره أو يتجنبه الصحفي من مصطلحات لتوصيف هذا النزاع أو ذلك، أو الأسس التي يتم الاستناد إليها في اعتماد مصطلح ما، أو المعايير التي تضبط استخدام تلك المصطلحات (39). ومن خلال بعض التسميات والمصطلحات، يأخذ الخطاب الإعلامي على عاتقه مهمة تصنيف الأحداث ويتدخل، بشكل مباشر، في إدراك المتلقين للوقائع والحقائق، وفي عملية تكوين صورة عن الحدث أو القضية أو النزاع في أذهانهم. ما يعني، مساهمة الإعلام، مساهمة عضوية، في تكوين الرأي العام وتوجيهه من خلال تبنيه لبعض المصطلحات دون سواها، وتبنيه للقناعات والخلفيات التي قام من أجلها ذلك الصراع أو تلك الحرب.

بكلام أدق، تتنوع المصطلحات وتتخذ أشكالاً مختلفة وتنتقل من خطاب إلى خطاب، بين دول العالم، فتضطرب تحديداتها وتفقد أحياناً هويتها، وتصبح قناة تمرر من خلالها تصورات أصحابها بطريقة تعسفية؛ ما يُفْضِي إلى ما يمكن وصفه بـ"فوضى استخدام المصطلح"، وأخطر تمثلاتها يتجلى في تحوّل هذه الفوضى إلى ما بات يُوصَف بـ"حرب المصطلحات" التي أصبحت إحدى سمات العصر الحالي، وحيث يصبح لعنف اللغة الممارس (بهدف الإقناع) فعل تدميري (40). ماذا يعني ذلك؟

بالنظر إلى عوامل عديدة، بيئية وثقافية ومعرفية، يُشير العديد من الباحثين إلى جملة من الإشكاليات التي تعترض تَوَسُّل الإعلام للمصطلحات، عبر تصنيعها ونحتها وتسويقها ونشرها بما يتناسب مع مصالح القوى المالكة للمؤسسات الإعلامية، والتي تؤدي (من خلال المصطلحات) دوراً مركزياً في بناء المفاهيم أو تغييرها، وفي كسب المواقف أو تبديلها. وتزداد أهمية هذا الدور وقوة تأثيره أثناء الأزمات والنزاعات، ولاسيما في المناطق غير المستقرة في العالم، وتحديدًا تلك التي تشهد صراعات مسلحة؛ إذ تتأثر المفاهيم والمصطلحات، بشكل أو بآخر، بالحقب السياسية والفكرية ذات التأثير المباشر في حياة المجتمعات، وتنعكس على مفردات الإعلام، بعامه. فهذا ما حدث، مثلاً، خلال فترة ما قبل الغزو الأميركي للعراق، في مارس/ آذار 2003، وما رافق ذلك من تحولات في "الثقافة الإعلامية"؛ إذ لم تعد لغتنا مجرد حليف ذليل (للصحفيين)، بل شريكاً لفظياً كاملاً في لغة الحكومات والجيش والجنرالات والأسلحة" (41).

وما حصل في الحرب على العراق، تكرر في أماكن أخرى من العالم خلال أربعة عقود الماضية؛ إذ أغرق الإعلام بأخبار كان يتم اختيارها وصياغة مفرداتها، وفقاً لمعايير اجتماعية وسياسية تُحاول تمرير العبارات والمصطلحات ذات المضامين المعينة، وكان هناك انسياق لافت لتبنيها، من دون الانتباه إلى أنها صُنعت وصيغت في سياق غربي ينطلق من موقف القوة والهيمنة الذي تتمتع به "الدول الكبرى". ويُبين الجدول رقم (2) نماذج من هذه المصطلحات.

جدول (2): عينة من المصطلحات المتداولة في الإعلام الدولي

م	المصطلح الأصلي	المصطلح المتداول
1	الأراضي الفلسطينية	الأراضي المتنازع عليها
2	المستعمرات الإسرائيلية	المستوطنات (أو الأحياء اليهودية)
3	وفيات المدنيين	أضرار جانبية
4	قصف	ضربات دقيقة
5	الغزو الأميركي للعراق	تحرير العراق
6	السلاح العراقي	أسلحة الدمار الشامل
7	الرئيس صدام حسين	هتلر دجلة
8	حرب أفغانستان	عملية الحرية الدائمة

الخطاب الإعلامي ليس لغةً عمومية فقط، ولكنه خطاب عمومي كذلك، لكونه مصدرًا وهدفًا مُوجَّهًا ومُوجَّهًا. والخطير في الأمر أن الناس (الجمهور) غالبًا ما ينظرون إلى خطاب وسائل الإعلام بوصفه أبرز الأدوات التي تعكس العالم المحيط بهم، وأهم راصد ومتابع لحركة أي مجتمع من المجتمعات. وفي المقابل، تتحدّد قوة الوسيلة الإعلامية، وقبل أي عامل آخر، بقدرتها على الوصول إلى أكبر عدد ممكن من المتابعين واختراق أغلب شرائح المجتمع و"هندسة" ردود أفعالها.

5. الإعلام بين تاجيج النزاعات وتهديتها

لا يمكن اتهام الإعلام بأنه وراء اندلاع الأزمات والنزاعات والحروب، أو يُخطّط لشن المواجهات العسكرية واختراق حدود البلدان أو اجتياحها؛ لأنه لا يمكن له، ومهما كانت قوته، أن يكون مَنبَع الأحداث إلا في حالات نادرة واستثنائية، مثل إطلاق إشاعة أو خبر مُلَقَّق. لكن تواطؤ الإعلام المكشوف مع "المعتدي"، في حربي

العراق ومقتلة غزة تحديداً، يُبيّن أن الخطط الحربية صارت تتضمن خطأً إعلامية، أيضاً، لتشكيل تصورات الجمهور المُستَهْدَف وتوجيه الانتباه الجماعي. فقد أضحى الإعلام "ركناً أساسياً في إدارة الحروب والنزاعات المعاصرة، سواء عبر ما يختار تسليط الضوء عليه أو ما يتجاهله أو حتى عبر ما يُكرِّره (من معلومات)، لكي يُصبح طبيعياً في وعي الناس. من هنا، فالقول: إن الإعلام طرف منغمس في النزاعات لا يُعدُّ اتهاماً بل توصيفاً لوظيفته المركّبة التي لا تعكس الواقع فقط، بل تصوغه" (42).

تُشكّل النزاعات، ولاسيما الحروب، نقطة تكثيف إعلامي تتمحور حولها حركة اتصالية كبيرة لدى الصحفيين. فزاهم ينقلون المعلومات وأنباء التحضيرات والاستعدادات للمواجهة، ويُحاولون تقديم تحليلات سياقية وسببية أو استشعارية للحدث المرتقب. كما يُبيحون لأنفسهم، في بعض الأحيان، وضع سيناريوهات افتراضية لما يمكن أن يحدث في الميدان أو في كواليس المفاوضات، التي تسبق أو تواكب أو تعقب المعارك، فضلاً عن توقع النتائج والترتيبات الجديدة للحقل المعني. وبطبيعة الحال، تزداد لدى الصحفي تعقيدات بناء الحدث ومعالجته واتخاذ موقف من "صنّاعه"، في المجتمعات التي شهدت (أو تشهد) نزاعات متأصلة وكفاحات وجودية، مثلما هي حال الصحفيين في فلسطين المحتلة أو لبنان أو العراق، وبمستوى أقل في البلدان حيث تطغى سمة النزاعات العابرة والظرفية، كما هي الحال في بعض دول أوروبا والساحل الإفريقي (43).

تواجه الممارسة الإعلامية في النزاعات المختلفة رهانات وتحديات عديدة تُصبح جزءاً لا يتجزأ من النزاع نفسه، وتؤدي دوراً مزدوجاً: إما المساهمة في التهدئة والتخفيف من حدة أي نزاع يطرأ، من خلال تقديم تغطية متوازنة ونزيهة وغير منحازة للأحداث (في الميدان وبعيداً عنه)، فتشرحها وتُفسّر بدقة أبعادها ونتائجها وتداعياتها المتوقعة، من دون أي خلفية تحكّم أداء الصحفيين، وإما المساهمة في التأجيج والتحريض والتعبئة، من خلال تضخيم الخلافات بين أطراف النزاع ونشر المعلومات المُضلّلة عنه، واختيار التركيز على موضوعات وقضايا مُحدّدة، دون سواها، بهدف تحقيق بعض المصالح والأهداف للقائمين على الوسائل الإعلامية (44).

وللتأكيد على دور الإعلام الملحوظ في تأجيج النزاعات، يكفي أن نأخذ مثلاً لما حدث في حرب "طوفان الأقصى". فقد شهدنا "بحراً" من التفسيرات والتحليلات والطروحات (ولا يُبالغ في التشبيه)، من جانب متحدّثين ومعلّقين ومحلّلين وخبراء

(معظمهم لا علاقة له بالتحليل الصحفي)، استُخدموا، في بعض الوسائل الإعلامية العربية ومعظم الميديا الدولية، أداة لتسريب معلومات مغلوبة أجبّت الأوضاع. وفي إسرائيل، أسهمت وسائل الإعلام، بشكل كبير، في إدامة الحرب "بسبب تجاهلها المطلق لحقيقة الوضع، ولما يُنفّذه الجيش الإسرائيلي من مذابح بحق الفلسطينيين. ولم يستفد هذا الإعلام، إلا في شهر يوليو/ تموز 2025 (أي بعد مرور 21 شهراً على الحرب) في صحوة خجولة دفع إليها إعلان عدد من الصحفيين الإسرائيليين قرارهم نشر حقيقة ما يحدث في غزة وعدم استمرارهم في الصمت" (45).

وفي المقابلات التي أجرتها الباحثة مع الاثني عشر صحفياً، ركّز معظمهم على أن تغطية الحرب على غزة كانت الاستثناء، في كل تغطياتهم؛ إذ اختلف فيها أداؤهم عن سائر تغطياتهم للنزاعات المختلفة حول العالم (في: فلسطين، لبنان، سوريا، العراق، اليمن، ليبيا، تونس، الجزائر، الصحراء الغربية، السودان، الصومال، أفغانستان، الشيشان، ناغورنو قره باغ، جورجيا، أوكرانيا، البوسنة والهرسك، كوسوفو، كمبوديا/ تايلاند، الهند/ باكستان، مالي، الكونغو، فنزويلا).

جدول (3): أداء صحفيي العينة أثناء تغطية النزاعات

السؤال	نعم	كلا	نوعاً ما	بحسب النزاع	تفادي التغطية	لا جواب
خلال النزاع، هل كانت مؤسستك تُؤيّد طرفاً من أطراف النزاع؟	3	1	2	5	-	1
هل كانت توجهاتك تتنجم مع موقف المؤسسة حيث تعمل (أو كنت)؟	3	-	2	6	-	1
إذا حصل تباين في المواقف، هل كان ينعكس على تغطيتك؟	-	2	2	-	4	4
هل حصل وتغيّر موقفك من "نزاع ما" أثناء التغطية في الميدان؟	3	7	-	-	-	2

تبيّن نتائج الجدول رقم (3) أن طبيعة النزاع تفرض على الصحفيين كيفية التعامل مع تغطيتهم، والتي تكون محكومة مسبقاً بموقف الصحفي "الثابت" من النزاع وأطرافه (سلبياً أو إيجابياً)؛ إذ لا تؤثر مجرياته على تغيير موقفه. ولاحظت الباحثة الحذر في

الردود والحرص على: إما إظهار التماهي بين الصحفيين والمؤسسات التي يعملون فيها حيال موقفهم من النزاع، أو الامتناع عن الإجابة في حال حدوث تباين في الاتجاهات والأفكار والمواقف. ومن الجدير قوله، في هذا الإطار: إن الممارسات الصحفية خلال النزاعات لا تختلف، غالباً، بين نظام إعلامي وآخر ولا بين نظام سياسي وآخر، بل تُصبح تلك الممارسات متشابهة. ويُصبح الإعلام أداةً في النزاع (على أنواعه)، ويمكن له تعميق الانقسامات والتحريض على العنف من خلال تزييف الوعي والتلاعب بالحقائق ونشر الدعاية وتشويه القصص وتصوير الخصوم بوصفهم أشراراً أو أقل من البشر (حدث ذلك بشكل فاقع في حربي الإبادة في غزة ورواندا).

فخلال النزاعات (المسلحة خصوصاً)، غالباً ما يقع الصحفيون في مأزق الحيرة للاختيار بين تَبَنِّي وجهة نظر الفاعلين الأساسيين في الأحداث وقناعاتهم الشخصية. وقد تُشَلُّ قدرة الصحفيين على التزام الحياد والموضوعية، ويتوارى ذلك الخيط الرفيع الذي يفصل الإعلام عن الدعاية المعتبرة الابنة الشرعية للحروب، والتي غيّرت أدوار وسائل الإعلام فدفعتها للجنوح نحو الدعاية أكثر من الإعلام (46). ومنذ القرن الماضي، فشلت اتحادات الصحفيين والنقابات المهنية، في وضع الضوابط والقواعد والمواثيق التي تحمي الصحفيين، أثناء تغطياتهم، من مخاطر الانزلاق إلى الدعاية والغوائية والتحريض. وبدورهم، فشل المنظرون لممارسة الإعلام، في المجتمعات المختلفة، فشلاً كبيراً، في وضع معايير وأسس لشرح سلوك المؤسسات الإعلامية والصحفيين أثناء تغطية الأزمات والحروب، والتي من شأنها أن تحفظ مصالح المجتمع والجماعات من مزالق وانحرافات تُفقد الإعلام صدقيته، وتترك آثاراً في غاية السلبية والخطر على الوحدة الاجتماعية وتماسكها، فضلاً عن الترويج للحروب والتناؤد وتغذية مشاعر الحقد والكراهية (47).

نورد فيما يلي، أبرز تلك الآثار السلبية:

- غياب فرص السلام والتعايش بين المواطنين؛ ما يخلق بينهم أجواءً أكثر عنفاً وتئمراً وعنصرية.
- تهديد التماسك الاجتماعي، ومن ثم التأثير سلبياً في الهوية الوطنية عند المتلقين.
- زيادة التكهّنات لدى الجمهور المتلقي، نظراً لعدم دقة الروايات الإخبارية؛ الأمر

الذي يُعزِّز نظرية المؤامرة، ويُعمِّق حالة الإحباط (وكان الحرب مصير محتوم لا سبيل من النجاة منها).

- التأثير العاطفي على سلوك المتلقي من خلال خَلْق صور نمطية وذهنية، تستهدف القيم وتبذل الإحساس بالآخر، فتطغى المصالح الشخصية على المصالح العامة.

- أخبار القمع والحرب والدمار والقتال تصنع مجتمعاً عنيفاً مستهلياً للأخبار وصانعاً لها، في آنٍ معاً، ويُصبح العنف وكأنه بطولة.

- تَفَاقُم الصراع وغياب الحلول والمساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان من جانب أطراف النزاع، وعدم توافر إحصائيات وأرقام دقيقة بمخاطر استمرار النزاع والحرب.

- التركيز على النخبة السياسية والانتصارات العسكرية، ومنع سرد قصص الأقليات والنازحين والمتضررين من الحرب(48).

وإذا كان قرار إنهاء أي نزاع، ومهما كانت طبيعته، يعود للمستويين، السياسي والعسكري، فإن الدور الذي يمكن أن تقوم به وسائل الإعلام هو المساهمة في "ممارسة" التهذئة لتخفيف حدة النزاعات والتأثير في صانعي القرار؛ إذ أصبحت وسائل الإعلام والاتصال قادرة، وفي لحظة واحدة، على ضبط إيقاع الاهتمام بين الناس العاديين، في شتى أنحاء الأرض، وبين "صانعي" الأزمات والنزاعات.

6. مساهمة الإعلام في حل النزاعات

يرى الفيلسوف وعالم الاجتماع الفرنسي، ريمون آرون (Raymond Aron)، أن التنافس الأيديولوجي والسياسي يجعل إمكانية تحقيق سلام دائم بين الدول هدفاً صعب التحقيق، معارضاً فكرة أن الحروب يمكن أن تؤدي إلى حلول نهائية للصراعات؛ لأنها لا تُؤكِّد إلا المزيد من العنف والكرهية(49). وهل ما يزيد من هذا العنف وهذه الكراهية أكثر من الخطاب الإعلامي؟

لابد من فتح قوسين، بدايةً، للتأكيد على أن كل الكلام عن مبادرات إيجابية يمكن أن تطرحها الميديا في التداول الإعلامي بهدف تهدئة النزاعات والمساهمة في إيجاد حلول لها، لا يمكن أن يسري ويُطبَّق على ما تشهده غزة وفلسطين. فما يحصل هناك ليس "نزاعاً" يُدرَج في خانة النزاعات العادية المعروفة في العالم، ولا يُشبهه،

كذلك، ما ارتكبه النازيون في ألمانيا والفاشيون في إيطاليا والستالينيون في الاتحاد السوفيتي السابق، بل هو "واقع" لم يجترح له المؤرخون، حتى اللحظة، تعريفاً أو توصيفاً. ونعود إلى الإعلام وحل النزاعات. إن مفهوم "حلّ النزاع" هو مفهوم إشكالي، وإشكاليته تتبّع من ارتباطه بالسياق الذي يُطرح فيه. ويمكن الإشارة، في هذا الصدد، إلى سياقين: الأول يتصل بطبيعة أطراف النزاع، وما إذا كانت قوى داخل المجتمع الواحد، أو بين قوى خارجية تعمل للسيطرة والهيمنة على هذا المجتمع. أما السياق الثاني، فيرتبط بمن يطرح موضوع حلّ النزاع، أي يختلف الموضوع، إذا كانت الدعوة تأتي من قبل قوى متصارعة داخل المجتمع الواحد، أو من قوى وجهات سياسية على المستوى العالمي.

وإذا كانت وسائل الإعلام لا تقوم، عادةً، بمبادرات لحلّ النزاع، بل تقوم بها جهات ومؤسسات متخصصة في آليات حلّ النزاعات؛ "غير أن تلك الجهات والمؤسسات تعمل مع وسائل الإعلام والعاملين فيها، بهدف تبنيهم خطاباً يخدم التهدئة واستعمال مصطلحات تفيده والإضاعة على قضايا تُساعد توجهاتها في حلّ النزاعات، تبعاً للمصالح التي تنطلق منها" (50). وهنا، يبرز ما عُرف بـ "مدرسة حلّ النزاع" التي شكّل عالم الاجتماع النرويجي، يوهان غالتونغ (Johan Galtung)، أحد أهم منظريها بطرحه مفهوم "صحافة السلام". فهو يرى أن النزاع حالة من التعارض بين أطراف حول أهداف أو مصالح أو قيم، ويمكن أن يكون ظاهراً أو كامناً، ويميّز بين العنف المباشر (حرب، قتل) وبين العنف البنوي (فقر، تهميش، لا مساواة) والعنف الثقافي (أفكار تُبرّر العنف). وفي هذا السياق، يركز غالتونغ على الدور المؤثر الذي يضطلع به الإعلام في الصراع؛ إذ يعدّه عنصراً أساسياً يمكن أن يُسهّم في تصعيد النزاع أو تحويله نحو مسارات سلمية عبر ترسيخ الصور النمطية والخطابات التبريرية لأطراف النزاع (51).

صحيح أن مهمة الإعلام هي طرح القضايا وليس بالضرورة إيجاد حلول لها، ولكن مجرد طرح القضية هو إثارة لواقع يحتاج لمعالجة. وتتم هذه المعالجة، بالدرجة الأولى، من خلال تنوير الرأي العام بتشعبات القضية وخلفياتها، ووجود جهة قادرة على طرح القضايا وليس بهدف الإثارة، فحسب. كما ينتج عن طرح وسائل الإعلام للقضايا، وفي مقدمها مواضيع النزاعات التي ينشغل بها الجمهور أكثر من سائر

المواضيع، إزالة الأحكام المسبقة أو التقديرات الخاطئة حيال هذا النزاع أو ذاك. وعندما نتحدث عن دور للإعلام في حل النزاعات، يبدو هذا الحديث في بعض "الحالات" مستحيلًا؛ "لأن الحروب لا تنشب، غالبًا، من دون ثنائية الحق والباطل. ولكي يلعب الإعلام دورًا، قد يحتاج إلى التغاضي عن هذه الثنائية ومعاملة الطرفين بتوازن، وفي هذا الأمر غيابٌ للمهنية، عدا عن أنه ظلم. فإذا كان الإعلام قادرًا، مثلًا، على الدعوة إلى حوار، سيفشل في حالة فلسطين؛ لأن أي حوار بين الطرفين لن يمضي قدمًا في ظل وجود طرفٍ يجب أن يُسمَّى احتلالًا، وفي هذه الحالة قد ينتهي الحوار قبل أن يبدأ. وإذا كان الإعلام قادرًا على تغطية قصص إنسانية تكشف آثار النزاع على الطرفين، وليس على طرفٍ دون آخر، فهذا، أيضًا، أمرٌ صعب في غزة مثلًا؛ حيث تُشنُّ حربٌ للإبادة، لا توازن فيها بين الطرفين" (52). ولكن، ماذا عن حل النزاعات "العادية"؟

بمجرد نشوب أي نزاع، يتوارى الدور السياسي أو الدبلوماسي، بينما تتعاضد أهمية البُعد الإعلامي في إدارته، وتتقدّم الميديا إلى خط التماس الأول للتعامل مع النزاع، منذ مرحله الأولى، وتُصبح طرفًا فاعلًا فيه، وتتموضع بحسب موقعها من أطرافه وطروحاتها، تبعًا لانتماءاتها وولاءاتها وأجنداتها السياسية والاقتصادية وغيرها" (53). وتُعدُّ مواجهة النزاعات، أحد التحديات المفروضة على المؤسسات الإعلامية؛ إذ ترتبط، وبشكل أساسي، بكفاءة الاتصال التي تتطلبها تلك المواجهة، من فهم لطبيعة النزاع، من جهة، ومن ثم ترشيد التعامل معه، من جهة ثانية. فتغطية النزاع تتضمن، حتمًا، أخبارًا مفزعة وتضاربًا في التصريحات وعدم دقة في البيانات وقلة الوقت اللازم للتأكد من المعلومات وتحديد المسؤوليات من خلال بعض الاعتبارات، مثل: استيعاب دروس النزاعات السابقة، وتقديم الحقيقة بما يخص مجريات النزاع، ومخاطبة الجمهور بما يُريد سماعه، وجعل النزاع فرصة لعدم تكراره، ومحاولة طرح الحلول الممكنة لإنهائه.

لا أحد، بالطبع، يستطيع تقديم الضمانات حول الأفعال (الإعلامية) التي ستُساعد على الخروج السريع من النزاع؛ لكن هناك شيء واحد أكيد، وهو أن الصحفيين غير المهنيين أو غير الكفوئين، لن يتمكنوا من مجرد التفكير في كيفية التعامل مع أخبار النزاع ومساره وتطورات، ولا الطريقة الأنجع لنقل الرسائل الإعلامية إلى

الجمهور (54). فتحتاج إدارة النزاع ومواجهته، إعلامياً، إلى وضع الخطط للتغطيات المطلوبة من جانب المؤسسات والصحفيين الموكلة إليهم تلك المهمة، والمعالجة الإعلامية المتكاملة (التي أشرنا إليها في إطار البناء الإعلامي للنزاعات)، وتعني التعرُّض للجوانب المختلفة للنزاعات (مواقف الأطراف المعنيين، الأسباب، السياق، التطورات، الآفاق.. إلخ)، و"تبيان مدى خطورتها على الأفراد والمجتمعات، والتركيز على أن الحوار هو المدخل الطبيعي لأي حل بين الأطراف المتنازعة، وتشجيع الحلول السلمية بدلاً من أسلوب تأجيج الصراعات وتبني خطاب الكراهية" (55). كيف تنظر عينة الدراسة إلى دور الإعلام ومبادراته أثناء النزاعات؟

كان لافتاً إجماع عناصر العينة الأربعة والعشرين (صحفياً وأكاديمياً)، على اعتبار وسائل الإعلام "منغمسة"، بشكل شبه كامل، في النزاعات القائمة في العالم، بل ومسؤولة، إلى حد بعيد، عن إذكاء نار معظم الأزمات التي نشهدها، ولاسيما عندما تكون هذه الأزمة نزاعاً مسلحاً أو حوادث عنف وإرهاب.

جدول (4): رأي صحفي وأكاديمي العينة في دور الإعلام في النزاعات

السؤال	نعم	كلا	لا جواب
هل يمكن لوسائل الإعلام أن تُخَفِّف من حدة النزاعات؟	17	4	3
هل الإعلام طرفٌ معنيٌ بحلّ النزاعات؟	14	6	4
هل يُقَدِّم الإعلام مبادرات إيجابية لحلّ النزاعات؟	0	12	12

يتبيّن -من خلال نتائج الجدول رقم (4)- كيف يتفق الصحفيون والأكاديميون على أن وسائل الإعلام طرفٌ معنيٌ بحلّ النزاعات، ولديها القدرة الكبيرة على التأثير للتخفيف من حدّتها وخلق مناخ إعلامي إيجابي (هذا في حال تمكّنها من فك ارتباطها بالمصالح والأجنداث التي تُعبّر عنها هذه الوسيلة أو تلك). لكن اللافت في إجابات الصحفيين والأكاديميين أن نصف أفراد العينة لا يرون أن الإعلام يُقدِّم مبادرات إيجابية لحلّ النزاعات، في حين امتنع نصفهم الآخر عن تقديم إجابة. ونعني بالمبادرات الإيجابية في الإعلام القدرة أو الميل المطلوب لبدء "شيء ما" يحكمه التفكير الإيجابي المتفائل والعملية لتنفيذ العمل المقترح الهادف إلى المنفعة، من دون مماطلة، على أن تندرج ضمن المبادرات اقتراحات للحلول (56).

جدول (5): رأي صحفي وأكاديمي العينة في مساهمة الإعلام في حل النزاعات

العنوان الوظيفي	الأفكار
اختيارات تحريرية	<p>- نقل الحقائق وتقريب وجهات النظر ومساءلة الخطابات المسيطرة.</p> <p>- التخفيف من بِنِّ الأخبار والمعلومات والأفكار والمشاهد التي تُوجِّج النزاع، والتزام خطاب التهذئة.</p> <p>- تجنُّب الانتقائية في التغطية والتسطيح في المقاربة.</p> <p>- التركيز على ضحايا النزاعات لإعادة الطابع الإنساني للأحداث والتذكير بها.</p> <p>- كشف ممارسات كل أطراف النزاع وأصحاب النفوذ والقرار فيه من دون مواربة، وتحميل أصحابها المسؤولية بوضوح.</p>
انتقاء زوايا المعالجة الصحفية	<p>- تحليل المشكلة بناءً على موقف الآخرين وسلوكهم وليس موقف الإعلام منهم.</p> <p>- إتاحة المجال لمختلف أطراف النزاع للتعبير عن رأيها، ونقل وجهات نظر مُعَيَّنة.</p> <p>- إتاحة المجال لإيصال أصوات النخب المعتدلة المالكة لمقاربات عقلانية.</p> <p>- التركيز على المسائل الإيجابية التي تجمع أطراف النزاع والفائدة المشتركة (في حال التوافق).</p> <p>- تقديم سرديات تاريخية (أو راهنة) تركز على أهمية التصرف بعقلية "تسوية" وتُبْرِز مخاطر الاستمرار بالنزاعات وإيجابيات التصالح والسلام.</p>
آليات الاستجابة لحل النزاعات	<p>- التركيز على الوساطات المطروحة لحلِّ النزاعات، والخضُّ على التجاوب معها.</p> <p>- تعبئة رأي عام مؤيد لفكرة حلِّ النزاعات بواسطة الدبلوماسية.</p> <p>- التركيز على أطر الحلول ومبادرات التسوية والمقترحات التي تُخَفِّف حدة النزاع.</p> <p>- إبراز وتحفيز أنشطة ومبادرات إيجابية يقوم بها أفراد أو جمعيات أو منظمات.</p> <p>- تسليط الضوء على مبادرات السلام وحركات التضامن الإنساني.</p>

لا يمكن فصل العمليات الاتصالية والإعلامية، في سياق النزاع، عن القضايا والمصالح السياسية الكامنة وراءه، والجهات الفاعلة التي تُشكِّله. لذا "لا يمكن مقارنة وسائل الإعلام باعتبارها كيانات مستقلة في دورها ولها خياراتها واتجاهاتها الخاصة، بل وسائل تُتَّبَع، في غالبيتها، لجهات فاعلة محلية أو إقليمية أو دولية، ومثلما تُكَلِّف

بالانغماس في النزاعات (لتوظيف انغماسها باتجاه دول أو جهات معينة)، يُوعز إليها للترويج لمناخ إعلامي يُسهّم في حلّ النزاعات. وهنا ندخل، في الحقيقة، في حلقة مفرغة؛ لأن وسائل الإعلام، وكي تكون قوية ومؤثرة، يجب أن تكون مدعومة بالمال والنفوذ؛ الأمر الذي لا يمكن تحقيقه من دون أن تكون لها مرجعيات سياسية كبرى (دول أو أحزاب أو غيره)"(57).

إذن، تسعى الأطراف المتنازعة إلى استخدام وسائل الإعلام لرفع أو خفض نبرة التغطية الإعلامية، وتتنافس على الأدلة والأطر والأجنداث الرئيسية. ورغم أن الجهود، قصيرة المدى، للتأثير في التغطية الإعلامية للنزاعات من غير المرجح أن تُثير التفاؤل، لكن يبدو أن برامج دعم الإعلام، في هذا الإطار، يمكن أن تُحدث تأثيراً إيجابياً (ولو محدوداً) في حال صُمّمت لكي تُناسب ظروف كل بلد وكل نزاع، وأدّمت في إستراتيجية مستدامة أوسع لتغطية النزاعات الجارية. ولذلك ظهرت مفاهيم واتجاهات جديدة في العمل الصحفي الحساس للنزاعات، تبحث في أسباب نشوبها ومدى تأثيرها على حياة المواطنين.

7. حل النزاعات والاتجاهات الصحفية الجديدة

تؤكد منظمة اليونسكو الدولية، في مقدمة دستورها، أن "الحروب تبدأ في عقول الناس، وفي عقول الناس يجب أن تُبنى حصون السلام". ومنذ صدور "مرسوم السلام"، في 8 نوفمبر/ تشرين الثاني 1917، الذي عدّه المؤرخون بدايةً موصوفة في تقنين قواعد الشرعية الدولية والوطنية، يتأرجح العالم بين قمم حوار وسلام نادرة، وهاويات حروب كثيرة متلاحقة. ولأن معظم وسائل الإعلام تعيش على إيقاع الكوارث وتؤدي الوظائف المُؤجّجة للفتن والانقسامات والتمييز والعنف، بادر بعض المعنيين بالشأن الإعلامي إلى "اجتراح" أنماط واتجاهات جديدة في عالم الصحافة والإعلام. أنماط، حاولت كسر مقولة ترسخت على مدى عقود من الممارسات الصحفية تؤكد أن سرّ النجاح في مجال الإعلام يكمن في مقدار ما يحمله من الغرابة والإثارة وأخبار العنف والفضائح، وأنه ما لم يكن هناك صراع أو خلل أو فساد أو خطأ أو مشكلة، فلن يستطيع الصحفي بناء قصة صحفية تخلق قراءً ومستمعين ومشاهدين ومتابعين أوفياء(58). لكن الواقع الذي آلت إليه حال هؤلاء "المتلقين والمتابعين الأوفياء المفترضين" أفضى إلى تفكير جديد في عالم الصحافة.

فمنذ تسعينات القرن الماضي، طرح أهل الصحافة والإعلام تساؤلاً إشكالياً كبيراً، هو: لماذا لا يُقدّم الصحفيون، الذين هم "على تماسٍ" مع النزاعات أكثر من غيرهم، الحلول مثلما يطرحون المشاكل؟ وتَعَزَّزَ هذا التساؤل، عندما أشارت تقارير بعض مراكز دراسات الجمهور إلى بروز حالة من السلبية والنفور والرغبة في عدم التعرُّض للوسائل الإعلامية لدى الجمهور المتلقي، منذ نهايات القرن الماضي (59). وهذا العزوف عن متابعة وسائل الإعلام، ترك آثاره، بطبيعة الحال، على الصحفيين والمؤسسات الإعلامية والجهات التي تملكها وتُموِّلُها؛ إذ صار لديهم هاجس الوصول إلى الجمهور، لما في ذلك من تأثير على "عمليات إنتاج" الأخبار وتسويقها، وخاصة في أوقات الذروة، أثناء الأزمات والكوارث والنزاعات. وفي هذه الأجواء السلبية،

دخلت مفاهيم جديدة إلى الفضاء الاتصالي، اعتباراً من سبعينات القرن الماضي، أسَّست لما يمكن أن ندرجه ضمن خانة "الصحافة الإيجابية" التي يقول القائمون عليها إنها تهدف إلى بناء قدرات الفاعلين الإعلاميين في مجالات منع النزاعات ومحاولة المشاركة في إيجاد حلول للنزاعات. وثمة أكثر من مسمى أُعطي لـ"صحافات" تتشارك في أسسها وأهدافها وآليات عملها، وأبرزها بحسب تاريخ ظهورها:

■ **صحافة السلام:** وهي ممارسة صحفية تهدف إلى تحسين تغطية النزاعات من خلال مفهوم إصلاح حي للعمل الصحفي، يَرُدُّه إلى طريقه الحقيقي الذي يركز على الأخلاقيات والمبادئ ويصحح التحيزات ويخلق جواً يُفضي إلى السلام. وفي هذه الصحافة، يلجأ المحررون والمراسلون إلى خيارات تعمل على تحسين احتمالات السلام، وتدعم المبادرات وصانعيها وحلول اللاعنف والمقترحين لها وتمنحهم صوتاً. ويرى منظرو "صحافة السلام" أن هذا النموذج يقوم على أربعة مبادئ؛ الأول: صحافة حساسة للنزاع وقادرة على فهمه والتعريف بخطورته والتنبؤ بإمكانية حدوثه. والثاني: صحافة موجهة إلى الناس وتُعبّر عن هواجسهم ومشاكلهم والفئات المهمشة. أما المبدأ الثالث، فإن هذه الصحافة تُعنى بالحقائق وتبتعد عن الأخبار الزائفة والأجندات السياسية والدعاية الحربية. ثم المبدأ الرابع والأخير، ويتمثل في اعتماد "صحافة السلام" مفهوم الحلول، ليس عبر تقديم حلول للنزاعات بل عبر عرض آراء خبراء لديهم حلول حقيقية لها (60).

■ **الصحافة البّناءة:** تقوم على قاعدة تقديم أخبار وتقارير متوازنة تزيد من مستوى مشاركة الجمهور، وتسعى إلى تحسين المجتمع وتشجيع المواطنين على أن يكونوا أكثر تفاعلاً تجاه بيئتهم. ولا يمكن تنفيذ أهداف هذا النموذج الصحفي من دون تحوّل في عقلية أصحاب وسائل الإعلام، وإبداء استعداد للاستفادة من الأدوات التكنولوجية الجديدة. ويرى منظرو "الصحافة البّناءة" أن هذا النموذج يقوم على ثلاثة أسس؛ الأول: هو تمكين المواطن من خلال المتابعة والإيمان بحقّه في المعرفة. والثاني: العمل على توفير المعلومات والبيانات، وزيادة وعي المواطنين بأهمية المشاركة في الحياة المدنية والسياسية والتركيز على مراقبة أداء الحكومة. أما الأساس الثالث، فهو إحداث المعرفة في ظل انتشار الشبكات الاجتماعية والمدونات والتدفق المطلق للمعلومات، والتحقّق من هذه المعلومات والحدّ من الفوضى والشائعات وإغراق الجمهور بالأخبار السلبية التي قد تدفعه إلى اتخاذ قرارات ذات طبيعة تشاؤمية(61).

■ **صحافة الحلول:** يُساعد نهج هذه الصحافة الصحفيين على استكشاف المواضيع وإعداد تقارير عن قصص معقّدة أو مثيرة للاستقطاب أو الجدل وعرض حلول لها لم توجد بعد. ولـ"صحافة الحلول" أربع ركائز تتمثّل في:

- عرض المشكلة وتوضيح جذورها وأسبابها وسياقها.
- توضيح خطوات الاستجابة للحلّ (المقترح) والفئات التي استهدفها والتكلفة والمدة الزمنية وكل تفاصيل الحلّ.

- تقديم الأدلة، من بيانات أو بحوث علمية أو مصادر بشرية وتجارب سابقة (أي الشبيهة للمشكلة المطروحة)، بغية الإجابة على سؤال: "لماذا هذا الحلّ سيكون ناجحاً؟"

- تحديد ما إذا كان الحلّ يصلح لفئة معينة فقط، أم سيكون مستداماً، أم محدود الزمان والمكان؟(62).

■ **الصحافة الحساسة (أو المراعية) للنزاعات:** وهي الممارسة التي تُمكن الصحفيين من أن يكونوا على دراية بالتداعيات التي تُخلفها التغطية والتقارير التي يُعدونها في المناطق المتضررة من النزاعات (أو فيما يتعلق بها)، وأن يكونوا مراعيين لها. وتُساعد "الصحافة الحساسة للنزاعات" في:

- فهم طبيعة النزاعات والأثر الذي يتركه أداء وسائل الإعلام على مختلف الفئات المعنية.

- إدراك أهمية الحفاظ على المعايير الأخلاقية في العمل الصحفي، والدقة في نقل المعلومات ونشرها.

- توفير معلومات شاملة وغير متحيزة حول النزاعات الدائرة.

- تعزيز الحوار البنّاء بين جميع الأطراف المتنازعة وعكسه في وسائل الإعلام.

- رفع مستوى الوعي حول التكلفة التي يتكبدها البشر جرّاء النزاعات وحاجة الوصول إلى حل سلمي (63).

ويُظهِر التقيُّص في القصص الصحفية التي تنشرها الأنواع الأربعة من الصحف المذكورة أن صحفييها ينتقون ما يجب الكتابة عنه، ويكتبونه بأسلوب يتجنب اتخاذ ردود فعل عنيفة، وذلك اعتماداً على تحليل النزاعات لتحديث مفاهيم التوازن والعدالة والدقة في إعداد المواد الصحفية (أخبار وتقارير وتحقيقات ومقالات.. إلخ). بتعبير آخر، لا يعتمد هؤلاء الصحفيون على تغطية الأخبار، فحسب، بل يتجاوزون هذا الحدّ، من خلال دَمَج الجماهير في التوصية بالحلول أو عرض نماذج استطاعت أن تتغلب على تحديات مماثلة. فيقومون، مثلاً، بنقل القصص الإخبارية ذات المضامين الهادئة وحسنة النية والمصطلحات الدقيقة التي لا تُشوّش على المعلومة (من خلال حملها معاني مشحونة بالأحكام القيمة والمثيرة للجدل)، وعلى الرسائل التي تُظهِر التفاعل الإيجابي بين الأفراد والجماعات المختلفة، وتُبَدِّد المعتقدات الخاطئة وتنشر الوعي في مجتمعات النزاع بعيداً عن "البروباغندا" التي تُعدُّ، في "صحافة العنف والحرب" أداةً فعّالة قادرة، وبسهولة مطلقة، على تحويل الأفراد العاديين المسالمين إلى قتلّة متعطشين للدماء وشهداء متحمسين (64).

برأي الخبراء، فإن هذا النوع من الصحافة قد يكون حاجةً ملحةً تطوي على أهمية كبيرة، وخاصة خلال الأوقات الانتقالية وفي فترة ما بعد النزاعات؛ حيث تبدأ مرحلة ما يُسمّى "فرض الاستقرار"، عبر محاولة تثبيت النتائج السياسية للحرب (غالباً من جانب المنتصر في حال وجوده). ففي هذه المرحلة، تدخل المجتمعات المعنية في قصص المصالحة والعدالة الانتقالية وإعادة الإعمار وترميم الشبكات الاجتماعية، كي يستطيع الناس التواصل فيما بينهم، أما دور الإعلام، فيظهر تبعاً

لانتماؤه إلى شبكة مصالح مُحدَّدة ومشروع سياسي مُحدَّد، فيتموضع (كل إعلام) على هذا الأساس. "فإذا كانت هناك مرحلة مصالحة (بعد النزاع)، يؤدي الإعلام دورًا كبيرًا يتمثل في مساهمته بإعادة ترميم الهوية الوطنية، وتعزيز الوعي المجتمعي من خلال محاربة الأفكار المتطرفة ونقضها وتبيان الحقائق قدر المستطاع، والتأكيد على المحاسبة وفضح أي انتهاكات متجددة، والإضاءة على مسألة العدالة وتمثيل كل الأصوات، والتركيز على المبادرات والنجاحات الدبلوماسية (الرسمية وتلك التي تقودها شخصيات غير دبلوماسية)" (65). فلإعلام وظيفة مهمة في مواكبة السعي الإيجابي للأطراف التي تسعى إلى تفكيك النزاع وحله بشكل بناء يصل الجسور، و"يمكن لوسائل الإعلام، في مثل هذه الحالات، أن يكون لها دور في مراقبة عمليات حل النزاعات ولاسيما ما يتعلق منها بضمان الشفافية والمساءلة" (66). هل يمكن للصحافة الحساسة للنزاعات أن تنجح؟

في الحقيقة، تبقى تجربة هذه الاتجاهات الصحفية محدودة جدًّا، ولم تستطع حتى الآن إثبات وجودها والوصول إلى المتلقي. فـ"صحافة الحرب"، بمعنى غير الحساسة للنزاعات، هي التي تُسيطر على المشهد الإعلامي اليوم، وإن كان هناك بعض المضمون المتطابق مع المعايير والمبادرات والمقترحات التي تطرحها "صحافة السلام" وتبقى "مجهولة"، ربما، لدى غالبية الصحفيين. لذا تعمل الجهات القائمة على هذا الاتجاه الصحفي على "مأسسة هذا المفهوم ونشره، والتشبيك مع منظمات محلية ودولية للترويج له وجذب الانتباه إلى أهمية دور وسائل الإعلام في بناء السلام، وخلق مساحة فكر ونقاش، ويتم ذلك، عبر تنظيم منتديات ومؤتمرات وورش عمل تبحث، أكاديميًا واجتماعيًا وإعلاميًا، في كيفية تعزيز هذا الإعلام الهادف" (67).

وفيما يلي، بعض التحديات التي تُواجه الأنماط الصحفية الجديدة:

- عدم وجود دراسات كافية وأبحاث متخصصة لتطبيق منهجية "صحافة السلام" وتدريب الصحفيين عليها.
- ندرة مصادر الأخبار أثناء النزاعات، وزيادة إمكانية التضييل في أرقام الانتهاكات وإحصائيات وتبعات الحروب الكارثية.

- سهولة انتشار الأخبار المزيفة؛ ما يصعب على "صحافة السلام" تفكيك المصادر وتحليلها وتتبع مصداقيتها.

- الاختلاف في تفسير مفهوم السلام من قبل المواطنين العادي (الذي يراه وكأنه أحياناً دعوة للاستسلام)، ومن قبل أطراف النزاع (الذين يُفسّرونه بما يتناسب مع رؤيتهم).

- القمع وتضييق الحريات الصحفية، في أغلب النزاعات؛ ما يؤثر على أداء الصحفيين.
- تباين أجنادات أطراف النزاع، وفقاً للمناطق التي تُسيطر عليها؛ الأمر الذي يُصعب استقطاب صحفيين مستقلين.

- عدم توافر الدعم الكافي والميزانيات التشغيلية لإعلام مستقل ينشد السلام، على غرار ما يتوافر لـ"صحافة الحرب والعنف" من تمويل هائل من جانب أطراف النزاع(68).

وفي الخلاصة، يتبين أن النزاع والسلام يتكوّنان إثر تفاعلات مركّبة بين مجموعة من العناصر، وهما لا ينشآن بطريقة مفاجئة، بل تفصل بينهما مجموعة من المراحل(69). وإذا كانت بعض النزاعات لا تصل إلى مرحلة المواجهة العسكرية، غير أن بعضها يمكن أن يشهد، للحسم، عنفاً اقتصادياً أو أمنياً أو سياسياً (عقوبات، حصار اقتصادي، عزل من مؤسسات دولية وإقليمية...إلخ). من المؤكد أن الإعلام لا يستطيع أن يجد حلولاً للنزاعات؛ لأنه، ببساطة، لا يملك قوة القرار والإقرار بشأنها، ولكونه إحدى أدواتها. لكن بإمكان الإعلام، وانطلاقاً من المصالح التي يُمثّلها، أن يُبرز الإيجابيات (من خلال تغطياته)، وأن يؤدي دوراً أساسياً في الترويج للحلول المقترحة، وفي نشر المبادرات، وفي المساهمة في تقريب وجهات النظر بين الكتل الاجتماعية المتنازعة. من هنا، فإن الدعوة إلى "إعلام مسؤول" في زمن الأزمات والنزاعات والحروب، ليست دعوةً تقنية بل هي دعوة سياسية وأخلاقية تتعلق بموقع السلطة الرمزية في إنتاج العدل والسلم.

خاتمة

حاولت الدراسة أن تقوم بمراجعة نقدية لدور الإعلام خلال النزاعات، والتعرف على مدى مساهمة تغطياته في عرض قضايا واعتماد لغة تساعدان على تخفيف حدة المواجهات، تمهيداً لإنهائها، وإيجاد حلول مستدامة لها. ولقد طرحت الإشكالية على خلفية التنامي الحاد، منذ نهايات القرن الماضي، للاتقادات الموجهة للأداء الذي تواكب به معظم وسائل الإعلام، المحلية والإقليمية والدولية، الأزمات والنزاعات والحروب التي تعصف بالعالم. أداءً، يكشف الوظائف الخطيرة التي تؤديها غالبية المؤسسات الإعلامية، خلال النزاعات وقبلها وبعدها، خدمة لمصالح وأجنادات الممولين والأهداف العسكرية والسياسية لأطراف النزاع. ويتمثل أبرز تلك الوظائف، في منح المتنازعين شرعية الدخول في النزاع، عبر تقديم الإعلام مسوغات تُبرر مشاركة هؤلاء أخلاقياً (الدفاع عن النفس، الحماية من الإرهاب، بث أكاذيب من قبيل أسلحة الدمار الشامل في العراق أو وجود مخازن أسلحة للمقاومة بين بيوت المدنيين.. إلخ).

من هنا، فإن التأكيد على انغماس الإعلام في النزاعات، لا يعد اتهاماً إنما هو أقرب إلى توصيف لدوره المركب؛ فالميديا لا تعكس الواقع فقط، بل تصوغه، وغالباً ما تسعى إلى تسخين النزاع وتأجيجه وإدامته عبر تحشيد الرأي العام والتعبئة له، ونادراً ما تكون "وسيطاً" أو "منصة" للتقريب والتفكيك النقدي للانقسامات (جزء النزاعات). ولتغيير هذا الاتجاه السلبي السائد، لدى معظم المنظومات الإعلامية في العالم، أُدخلت مفاهيم واتجاهات جديدة إلى الفضاء الاتصالي أُسسَت لما يمكن أن نُدرجه ضمن خانة "الصحافة الإيجابية"، والتي تؤكد أدبياتها طموحاتها إلى بناء قدرات الفاعلين الإعلاميين في مجالات منع النزاعات، وتعزيز ما يمكن توصيفه بـ"الصحافة المراعية للنزاعات". ولذلك، يصير الدور المحدد الذي تقوم به وسائل الإعلام يعتمد، وبشكل أساسي، على كيفية تحويل ادعاءات وتفسيرات ووصفات الجهات الفاعلة في النزاع إلى محتوى يتخذ مقاربة أكثر إيجابية في التعامل مع الأخبار وصوغ سرديات جديدة، تذهب إلى حدّ تغطية ما يمكن عدّه حلاً ممكنة للنزاعات. ونورد، فيما يلي، أبرز ما خلصت إليه الدراسة:

- لا تزال معظم وسائل الإعلام غير قادرة على تقديم نموذج إعلامي مهني، يهدف إلى الخدمة العامة والإسهام في خلق مساحة مشتركة للمتنازعين وتيسير عملية الحوار بينهم.

- أثناء النزاعات، يتحوّل الإعلام، وأينما وُجد، إلى مزيج من الأخبار والعلاقات العامة والحرب النفسية وثقافة الإقصاء بين الشعوب والأمم.
- ينغمس الإعلام، كلياً، في معظم النزاعات في العالم ويقوم بأدوار أساسية فيها، وتتجاوز وظائفه مجرد نقل الأحداث إلى صناعتها وتشكيل سرديات متنافسة تعكس تصورات الأطراف المتنازعين وتخدم إستراتيجياتهم ومصالحهم.
- صحافة الحرب (بمعنى غير الحساسية للنزاع) هي التي تُسيطر على المشهد الإعلامي اليوم، ويظهر أداؤها، في معظم الأحيان، بوصفه فعلاً دعائياً أكثر منه ممارسة أخلاقية ومهنية.
- يستطيع الإعلام طرح المبادرات الإيجابية لحلّ النزاعات، غير أن هذه المبادرات ليست إلا استكمالاً للنزاعات، إنما بطرقٍ سلمية تُكرّس وجهة نظر المنتصر.
- لا تُعبّر الاتجاهات الصحفية التي برزت تحت عنوان "صحافة السلام والحلول والمراعية للنزاعات" عن أداء إعلامي قائم على قناعة حقيقية بـ"دور الإعلام" في حلّ النزاعات، وبقيت تجارب مرتبطة بحالات موسمية وظرفية بعيدة، كل البعد، عن الممارسة الإعلامية الدائمة.
- كلمة أخيرة. قد لا يحقّ للصحفي الإشارة في نصوصه إلى حلول للنزاعات؛ لأن "اجتراح" تلك الحلول ليس من اختصاصه، بل هو من مسؤولية الأطراف المتنازعين واللاعبين الحكوميين والمنظمات الدولية ومجموعات المصالح الخاصة وبعض قوى الضغط، أيضاً. لكن يمكن للإعلام، وبقدرته الاستثنائية على التأثير في الرأي العام، أن يؤدي دوراً في إحقاق الحق، وإبراز ما يخدم مصالح المجتمعات المعتدى عليها، بما يُساعد في تشكيل رأي عام، داخلي وخارجي، يُسهّم في وقف أي نمطٍ من الاعتداء، ويؤدي إلى إحلال السلام. ولذلك، فإن الدعوة إلى إعلام مسؤول، في زمن النزاعات، ليست دعوة تقنية وإنما هي دعوة سياسية وأخلاقية بامتياز تتعلق بموقع السلطة الرمزية في إنتاج العدل والسلم.

المراجع

(1) جان بودريار، إدغار موران، عنف العالم، ترجمة عزيز توما، ط 1 (سوريا، دار الحوار للنشر والتوزيع، 2005)، ص 9-10.

(2) "ميشال ستروغوف" (Michel Strogoff) رواية من تأليف الروائي الفرنسي جول فيرن (Jules Verne) صدرت عام 1876، وتُعدُّ من سلسلة روايات المغامرة والخيال التاريخي. تقوم قصتها الرئيسية على تعاقب الأحداث التي يعيشها البطل ستروغوف، وتنطوي على الإثارة والمجازفة والخطر الجسدي. وصفها العديد من النقاد بأنها إحدى أفضل أعمال فيرن وأكثرها إثارة على الإطلاق، وتم اقتباس الرواية عدة مرات في الأفلام والمسلسلات التلفزيونية والكرتونية.

(3) طوني جورج عطا لله، نزاعات الداخل وحروب الخارج، (بيروت، المكتبة الشريفة، 2007)، ص 30.

(4) Patrick Charaudeau, Les médias et l'information, (Bruxelles: de boeck, 2005), 214.

- Benoit Lafon (dir), Médias et médiatisation. Analyser les médias imprimés, audiovisuels, numériques, (Grenoble: Presses Universitaires de Grenoble, 2019), 191.

(5) تكمن إشكالية تحديد مفهوم النزاع في أنه لا يوجد تعريف موحد له، إن كان لدى الأمم المتحدة التي تتسم تعريفاتها بالعمومية وتقتصر على تعريفات إجرائية ترتبط بطبيعة المهام المحددة لكل وكالة من وكالاتها، أو لدى علماء الاجتماع الذين عرّفوه تعريفات سوسولوجية كلاسيكية. ففي خطاب مجلس الأمن، يرتبط التعريف بالصراع بين الدول:

United Nations, An Agenda for Peace: Preventive Diplomacy, Peacemaking and Peace-keeping, 1992.

وفي خطاب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يرتبط بعملية الإدراك لتهديد المصالح بين الجماعات، ويشمل الهوية والقيم وليس فقط المصالح:

UNDP Conflict-Related Development Analysis (CDA), Bureau for Crisis Prevention and Recovery, (2003), 2.

أما بالنسبة لإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام في الأمم المتحدة، فإنه يميز بين النزاع وبين الحرب، أي تحوُّل النزاع إلى عنف:

United Nations Guidance for Effective Mediation, Department of Political Affairs, (2012), 2.

ويبقى أخيراً تعريف اليونيسيف الذي يبسط النزاع إلى علاقة بين طرفين أو أكثر، لديهم أهداف غير متوافقة أو متعارضة:

UNICEF Conflict Sensitivity and Peacebuilding Programming Guide, (2012), 12.

أما بالنسبة إلى المفكرين السوسيولوجيين، فنجد أن كارل ماركس (Karl Marx) تحدث عن الصراع الطبقي بوصفه مواجهة تاريخية وبنوية بين الطبقات الاجتماعية ذات المصالح المتناقضة يمكن أن يتبلور عندما يتشكل الوعي الطبقي فتبدأ المواجهة المنظمة. وبالنسبة إلى ماكس فيبر (Max Weber)، فيُعرّف النزاع بأنه علاقة اجتماعية يسعى فيها الفاعل إلى فرض إرادته رغم مقاومة الآخرين، وبهذا المعنى فهو ليس اقتصادياً فقط، بل هو صراعٌ على السلطة والمكانة الاجتماعية والنفوذ. أما بيير بورديو (Pierre Bourdieu) فلا يستخدم مفهوم النزاع بل الصراع؛ إذ يرى أن المجتمع يتكون من حقول (Fields) وكل حقل هو مجال صراع بين الفاعلين من أجل السيطرة على الرأسمال (الاقتصادي، الثقافي، الاجتماعي، الرمزي) والشرعية.

* نعني بالمحتوى الإيجابي ذلك الذي يركز على البناء والتطور والحلول، ويُقدّم معلومات ذات مصداقية، ويحترم المعايير الأخلاقية للمهنة، ويُنَبِّئ على أساس المصالح الوطنية دون سواها، بدلاً من التركيز على الإثارة والأزمات فقط.

(6) Paul Attalah, Théories de la communication-Histoire, Contexte, Pouvoir (Canada: PU QUEBEC, 2005), 255-256.

(7) منير بوراس، "المنهج الوصفي في الدراسات الإنسانية والاجتماعية: العلوم القانونية نموذجاً"، مجلة النبراس للدراسات القانونية (جامعة العربي التبسي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، المجلد 6، العدد 4، 21 أبريل/نيسان 2023)، ص 184-193.

(8) الصحفيون هم، بحسب التسلسل الأبجدي: آمال شحادة، مراسلة قناة المؤسسة اللبنانية للإرسال الدولية المعروفة باسم (LBCI) وإندينت-عربية. ديانا مقلد، سكرتيرة تحرير موقع "درج" وشريكة مؤسسة فيه (مراسلة حربية سابقة). سلطان سليمان، صحفي وكاتب سياسي في موقع "180 بوست" (مراسل حربي سابق في وكالة رويترز). صفاء كنج، صحفية ومراسلة في وكالة الصحافة الفرنسية. علي هاشم، مراسل حربي وكاتب صحفي. فانيسا باسيل، الخبيرة الدولية في صحافة السلام ومؤسسة ورئيسة "منظمة إعلام للسلام" (MAP). كارمن جوخدار، مراسلة قناة الجزيرة في بيروت. مازن عباس، صحفي مستقل (مراسل حربي سابق). محمد فرحات، كبير مراسلي قناة "فرانس 24". منى فرح، كاتبة صحفية في موقع "180 بوست" (مراسلة سابقة لتلفزيون "المستقبل" ومجلة "لوموند ديبلوماسيك" وصحيفة "القبس"). نظير مجلي، كاتب صحفي متخصص في الشؤون الإسرائيلية. نور صفى الدين، مدربة متخصصة في التنمية الإعلامية في أماكن النزاع وحالات الطوارئ في غزة والسودان.

لقد طرحت الباحثة على الصحفيين مجموعة أسئلة تمحورت حول: أبرز النزاعات التي غطوها وأخطر المواقف التي تعرضوا لها أثناء تغطياتهم، وكيفية تصرفهم في حال حصول تباين بين أفكارهم وتوجهاتهم حيال النزاعات (موضوع التغطية) وبين موقف المؤسسة التي يعملون فيها (أو كانوا يعملون فيها)، وما إذا كانوا يعتقدون بوجود دور للوسائل الإعلامية في التخفيف من حدة النزاعات وإنهاءها، والشروط التي يجب أن تلتزم بها وسائل الإعلام لكي تستطيع المساهمة في حل النزاعات.

(9) الأكاديميون هم بحسب التسلسل الأبجدي: أسعد صدقة، رئيس قسم الإعلام في الجامعة اللبنانية الدولية. حسام مطر، أكاديمي متخصص بالعلاقات الدولية. جوسلين نادر، عميدة كلية الإعلام في الجامعة اللبنانية. العميد الركن حسن جوني، أستاذ جامعي في العلوم السياسية. زاهرة حرب، أستاذة الإعلام في جامعة سبتي - بريطانيا (صحفية ومراسلة حربية سابقاً). شهيرة بن عبد الله، أستاذة في معهد الصحافة وعلوم الإخبار، جامعة منوبة - تونس. عبد الله محيي الدين، منسق مختبر الاقتصاد والتنمية في مركز أبحاث معهد العلوم الاجتماعية في الجامعة اللبنانية. علي مراد، خبير قانوني وأستاذ محاضر في القانون العام، جامعة بيروت العربية. محمد القاسمي، مدير مختبر الدراسات الأدبية واللغوية وعلوم الإعلام والتواصل، جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس - المغرب. مهى زراقت، مديرة مختبر علوم الإعلام والاتصال في مركز أبحاث كلية الإعلام في الجامعة اللبنانية (صحفية سابقة). نبيل الخوري، أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية في جامعة الحكمة. نزار أبو جودة، منسق مختبر علم النفس الاجتماعي في مركز أبحاث معهد العلوم الاجتماعية في الجامعة اللبنانية.

تركزت أسئلة المقابلات للأكاديميين على: رأيهم فيما إذا كان الإعلام أحد الأطراف المعنيين بحل النزاعات في العالم، وحدود الدور والمسؤولية التي تترتب على الوسائل الإعلامية في هذا الإطار، والمعنى المقصود بالمبادرات الإيجابية في التغطيات الإخبارية لوسائل الإعلام لحل النزاعات، والجهات (بخاصة الإعلام) التي يقع على عاتقها طرح الأفكار المؤسسة لمرحلة ما بعد النزاعات والحروب.

(10) فيما يلي بعض عناوين لتلك الكتب: "حروب قدرة" لجيريمي سكاويل، "ملاك غروزني - بارقة أمل في ظلمة الشيشان" لآسني سييرستاد، "صحفيون تحت النار - الأخطار النفسية لتغطية الحرب" لآنتوني فاينشتاين، و:

"Profession reporter" par Jacques Merlino, "Profession reporter" par François Naud, "Grands reporters" recueil de 100 reportages rassemblé par "la plus belle rédaction de France", "Le reportage à la télévision" par Stéphanie Brabant, "Priorité au direct" par Guillaume Dubois.

(11) Amin Maalouf, *Le dérèglement du monde- Quand nos civilisations s'épuisent*, (Paris: Grasset, 2009), 11.

(12) جيمس فيرون، "بين التراجع والمواجهة: كيف تصنع الجماهير مسارات الأزمات؟"، موقع الخنادق، 30 يوليو/تموز 2025 (تاريخ الدخول: 6 أغسطس/آب 2025)، <https://tinyurl.com/ym3wwt3z>.

(13) صباح ياسين، الإعلام حرية في انهيار، ط 1 (بيروت، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2010)، ص 121.

(14) مقابلة أجرتها الباحثة مع الدكتورة زاهرة حرب، أستاذة الإعلام في جامعة سبتي- بريطانيا (صحفية ومراسلة حربية سابقاً)، لندن، 30 يوليو/تموز 2025.

(15) مقابلة أجرتها الباحثة مع الدكتور نبيل الخوري، أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية في جامعة الحكمة، بيروت، 15 يوليو/تموز 2025.

(16) Philippe Boulanger, *Géopolitique des médias- Acteurs, Rivalités et conflits*, (Paris: Armand Colin, 2014), 225-226.

(17) عبد الناصر العبري، الإعلام والحرب في بيئة أمنية متغيرة: توازنات إستراتيجية وفاعلون جدد، ط 1 (بيروت، رياض الريس للكتب والنشر، 2021)، ص 139.

(18) جونانان فينبي، الإعلام الدولي، (الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 2008)، ص 31.

(19) سليمان سالم صالح، الاتصال الدولي ومستقبل النظام الإعلامي العالمي، ط 1 (عمان، دار الفكر، 2017)، ص 98-101.

(20) Laurent Teisseire, "Place et rôle des médias dans les conflits", *Revue internationale et stratégique*, 2010/2 n0 78, "accessed September 12, 2025". <https://tinyurl.com/4ana8htp>.

(21) مقابلة أجرتها الباحثة مع علي هاشم، مراسل حربي وكاتب صحفي، بيروت، 24 يوليو/تموز 2025.

(22) مقابلة أجرتها الباحثة مع سلطان سليمان، صحفي وكاتب سياسي في موقع "180 بوست" (مراسل حربي سابق في وكالة رويترز)، 14 يوليو/تموز 2025.

(23) Jean-Paul Marthoz, *Journalisme international*, 2e éd, (Bruxelles: de boeck, 2012), 22-34-41.

- (24) نور الدين هميسي، "النظرية البنائية في بحوث الاتصال: المرجعيات، الأسس والتيارات"، مجلة العلوم الإنسانية (جامعة أم البواقي، الجزائر، المجلد 7، العدد 3، ديسمبر/ كانون الأول 2020)، ص 243-244 .
- (25) Michel Collon, Israël, parlons-en!, (Bruxelles: Couleur livres, 2011), 310.
- (26) بشرى حسين الحمداني، مصداقية وسائل الإعلام بين الحقائق وتطمس الأكاذيب، ط 1 الإمارات العربية المتحدة، دار الكتاب الجامعي، (2018)، ص 32-33.
- (27) Yves Agnès, Manuel de journalisme, (Paris: La Découverte, 2008), 374-375.
- (28) سهام الشجيري، البناء الإعلامي للأزمات: إشكاليات العرض والتناول، ط 1 (الإمارات العربية المتحدة، دار الكتاب الجامعي، 2018)، ص 171-173.
- (29) نهوند القادري عيسى، "إسهامات الإعلام في تعميق الأزمات: نحو مقاربة جديدة"، مركز دراسات الوحدة العربية، 24 أغسطس/ آب 2023 (تاريخ الدخول: 11 أغسطس/ آب 2025)، <https://tinyurl.com/9wsew2td>.
- (30) سعاد قطناني، BBC انكسار الصورة، ط 1 (بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2018)، ص 36.
- (31) مقابلة أجرتها الباحثة مع نور صفي الدين، مدربة متخصصة في التنمية الإعلامية في أماكن النزاع وحالات الطوارئ في غزة والسودان، صور-لبنان، 21 يوليو/ تموز 2025.
- (32) مقابلة أجرتها الباحثة مع نظير مجلي، كاتب صحفي متخصص في الشؤون الإسرائيلية، الناصرة-فلسطين، 19 يوليو/ تموز 2025.
- (33) أندرية مارتينه، وظيفة الألسن وديناميتها، ترجمة نادر سراج، ط 1 (بيروت، المنظمة العربية للترجمة، 2009)، ص 101.
- (34) محمود خليل ومحمد منصور هيبية، إنتاج اللغة الإعلامية في النصوص الإعلامية، (القاهرة، مركز جامعة القاهرة، 2002)، ص 23-24.
- (35) Florence Aubenas, Miguel Benasayag, La fabrication de l'information: les journalistes et l'idéologie de la communication, (Paris: La Découverte, 1999), 9.
- (36) Ingrid Riocreux, La langue des Médias, (Paris: l'Artilleur, 2016), 58-60.

(37) "دليل الصحافة المهنية في مناطق الصراع"، (القدس، سيرش فور كومون جراوند، د.ت)، ص 42.

(38) Laura Calabrese Steimberg, L'acte de nommer: nouvelles perspectives pour le discours médiatique, (Bruxelles : Langage et société, 2012/2 n° 140), "accessed August 6, 2025". <https://tinyurl.com/54caezsa>.

(39) في قراءة متأنية لصفحات جريدة أو موقع إلكتروني، وفي متابعة لنشرة إخبارية أو برامج حوارية أو، أيضاً، الرسائل المباشرة للمراسلين من ساحات المواجهات والحروب، يتكشف للمتلقي العربي، مثلاً، ما يحصل من "توطين للمصطلح" عبر استهلاك وسائل إعلامنا للكثير من المصطلحات التي جرى الترويج لها عبر الإعلام الغربي وتوجيهها للعالم الخارجي. تستخدم هذه الوسائل، غالباً، المصطلحات الإعلامية الجاهزة المترجمة من الإعلام الغربي، بشكل حرفي، ومن دون مراعاة للسياق اللغوي العربي، فيقرؤها من خلفيتها الثقافية والحضارية (انظر: بدر حسن شافعي، "الإعلام وأزمة المصطلحات أثناء الصراعات والحروب"، مجلة الصحافة (معهد الجزيرة للإعلام، الدوحة، 15 مارس/ آذار 2022) (تاريخ الدخول: 30 يوليو/ تموز 2025)، // <https://tinyurl.com/49xmrrc>.

(40) جان جاك لوسركل، عنف اللغة، ترجمة محمد بدوي، ط1 (بيروت، المنظمة العربية للترجمة، 2005)، ص 401.

(41) Robert Fisk, "Fighting Talk: The new propaganda", The Independent, June 21, 2010, "accessed August 8, 2025". <https://tinyurl.com/mwrmfke5>.

(42) مقابلة أجرتها الباحثة مع الدكتور علي مراد، خبير قانوني وأستاذ محاضر في القانون العام، جامعة بيروت العربية، بيروت، 16 يوليو/ تموز 2025.

(43) Jean-Claude Abric, Psychologie de la communication, (Paris: Duno, 2019), 142-143.

(44) Daniel Cornu, Journalisme et vérité, (Genève : Labor et Fides, 2009), 32-33.

(45) مقابلة أجرتها الباحثة مع آمال شحادة، مراسلة قناة المؤسسة اللبنانية للإرسال الدولية المعروفة باسم (LBCI) وصحيفة "إندبندنت- عربية"، حيفا-فلسطين، 10 أغسطس/ آب 2025.

(46) شهيرة بن عبد الله، الحرب في وسائل الإعلام: آليات بناء المعنى وإنتاج المعرفة، (بيروت، دار النهضة العربية، 2019)، ص 120-121.

(47) حسين سعد، "الإعلام والأخلاق: نماذج من انحرافات الإعلام الأميركي والبريطاني خلال الحرب على العراق"، في الإعلام وتشكيل الرأي العام وصناعة القيم، تحرير: عبد الإله بلقزيز، ط 1 (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2013)، ص 331.

(48) انظر: مقالة في صحافة السلام بعنوان "لماذا يُوجج الإعلام النزاعات؟"، peacejournalism.co.uk، 30 يناير/كانون الثاني 2025 (تاريخ الدخول: 7 سبتمبر/أيلول 2025)، // <https://tinyurl.com/5cxherf7>.

(49) Raymond Aron, Paix et guerre entre les nations, (Paris: Calmann-Lévy, 1962), 58-59.

(50) مقابلة أجرتها الباحثة مع الدكتور عبد الله محيي الدين، منسق مختبر الاقتصاد والتنمية في مركز أبحاث معهد العلوم الاجتماعية في الجامعة اللبنانية، بيروت، 19 يوليو/تموز 2025.

(51) Johan Galtung, "Peace Journalism and Reporting on the United States", Vol. 22, N. 1, (Winter 2015), "accessed March 28, 2026". <https://tinyurl.com/ytzbr9xx>.

(52) مقابلة أجرتها الباحثة مع الدكتورة مهى زراقت، مديرة مختبر علوم الإعلام والاتصال في مركز أبحاث كلية الإعلام في الجامعة اللبنانية (صحفية سابقة)، بيروت، 27 يوليو/تموز 2025.

(53) مقابلة أجرتها الباحثة مع الدكتور أسعد صدقة، رئيس قسم الإعلام في الجامعة اللبنانية الدولية، بيروت، 4 أغسطس/آب 2025.

(54) حسن عماد مكاوي، الإعلام ومعالجة الأزمات، ط 2 (القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، 2009)، ص 57-60-63.

(55) مقابلة أجرتها الباحثة مع الدكتور محمد القاسمي، مدير مختبر الدراسات الأدبية واللسانية وعلوم الإعلام والتواصل في جامعة سيدي محمد بن عبد الله، بفاس، المغرب، 18 يوليو/تموز 2025.

(56) انظر: جورج صدقة وآخرون، "رصد المبادرات الإيجابية في التغطيات الإخبارية لوسائل الإعلام"، مؤسسة مهارات، 31 مايو/أيار 2016 (تاريخ الدخول: 15 سبتمبر/أيلول 2025)، <https://tinyurl.com/4hntytnx>.

(57) مقابلة أجرتها الباحثة مع العميد الركن الدكتور حسن جوني، أستاذ جامعي متخصص في العلوم السياسية، الدوحة، 17 يوليو/تموز 2025.

(58) Régis Revéret, Jean-Nicolas Moreau, Les Médias et la Communication de Crise, (Paris : Economica, 1997), 9-10.

(59) للتوسع، انظر:

“Reuters institute- Digital News Report 2019”, “accessed September 16, 2025”. <https://tinyurl.com/5953x5yt>.

(60) Andi Faisal Bakti et al., (dir.), “Journalisme pour la paix et résolution de conflit dans les médias”, tome I, (Paris: Les Éditions de l’Immatériel, 2018), 14-15.

(61) رشسا علام، "دور الصحافة البناة وقت الأزمات"، 17، arabmediasociety.com، فبراير/ شباط 2018 (تاريخ الدخول: 18 سبتمبر/ أيلول 2025)، <https://tinyurl.com/fmffy2y8>.

(62) انظر: وفاء خيرى، "مقدمة إلى صحافة الحلول"، شبكة الصحفيين الدوليين، 9 مايو/ أيار 2024 (تاريخ الدخول: 17 سبتمبر/ أيلول 2025)، <https://tinyurl.com/33vvdky4>.

(63) Philippe Breton, L’argumentation dans la communication, 5e éd, (Paris: La Découverte, 2016), 62-63.

(64) سينيشا مالشيفيتش، سوسيولوجيا الحرب والعنف، ترجمة طارق عثمان، ط 1 (بيروت، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2022)، ص 279.

(65) مقابلة أجرتها الباحثة مع الدكتور حسام مطر، أكاديمي متخصص في العلاقات الدولية، بيروت، 15 يوليو/ تموز 2025.

(66) مقابلة أجرتها الباحثة مع الدكتور نزار أبو جودة، منسق مختبر علم النفس الاجتماعي في مركز أبحاث معهد العلوم الاجتماعية في الجامعة اللبنانية، بيروت، 25 يوليو/ تموز 2025.

(67) مقابلة أجرتها الباحثة مع فانيسا باسيل، الخبيرة الدولية في صحافة السلام ومؤسسة ورئيسة "منظمة إعلام للسلام" (MAP)، بيروت، 17 يوليو/ تموز 2025.

(68) مقالة "لماذا يؤجج الإعلام النزاعات؟"، مرجع سابق.

(69) انظر: دراسة بعنوان "أنواع الصراع ومفهومه"، الجزيرة نت، 3 أكتوبر/ تشرين الأول 2004 (تاريخ الدخول: 18 سبتمبر/ أيلول 2025)، <https://n9.cl/l9mvh>.

الخطاب الدعائي الإسرائيلي وتحولاته في الحروب على غزة (2008-2025)

Israeli Propaganda Discourse and Its Evolution During the Wars on Gaza (2008-2025)

* عبد الله بخاش – Abdullah Bakhsh

ملخص:

تبحث الدراسة سرديات الدعاية الإسرائيلية وتحولاتها وإستراتيجياتها في الحرب على غزة في الفترة الممتدة بين 2008 و2025، من خلال تحليل نوعي من المستوى الثاني للدراسات العلمية التي تناولت خمس حروب كبرى، وهي "الرصاص المصوب" (2008-2009)، و"عمود السحاب" (2012)، و"الجرف الصامد" (2014)، و"حارس الأسوار" (2021)، و"السيوف الحديدية" (2023-2025). وتستكشف الدراسة تحولات الدعاية الإسرائيلية عبر مقارنة أربعة مداخل: السرديات المركزية، والسياقات السياسية، والوسائط الاتصالية، والجماهير المستهدفة. وتتكوّن عيّنة التحليل من 36 دراسة عربية وأجنبية، جُمعت من خلال البحث في قواعد البيانات العلمية الرقمية، واستُعمت بأداة تحليل المحتوى لتجميع نتائج الدراسات وتحليلها. ويكشف تتبُّع الخطاب الدعائي الإسرائيلي عن تحولات في السردية الإسرائيلية والإستراتيجيات الدعائية بشكل يعكس تكيفها مع المتغيرات السياسية والتكنولوجية. فقد انتقلت من خطاب عسكري أمني إلى خطاب إنساني تبريري، وصولاً إلى خطاب المظلومية، بما يعكس تكيفها المستمر مع السياقات الدولية وتغيّر اتجاهات الرأي العام. كما تُظهر النتائج تطور إستراتيجيات الدعاية الإسرائيلية من الرسائل الإعلامية التقليدية التي تُسيطر عليها الدولة إلى حرب معلومات متعددة المنصات انصبّ التركيز فيها باستمرار على تقديم إسرائيل ضحية لـ "الإرهاب" وتبرير العمليات العسكرية بوصفها "دفاعاً عن النفس". ومع مرور الوقت، تحوّلت الأساليب لتشمل حملات فورية على وسائل التواصل الاجتماعي، وإدارة التضليل الإعلامي. ويتضح من نتائج التحليل أن الدعاية الإسرائيلية ارتبطت بشكل وثيق بتحولات السياق السياسي والدولي، وتكيّفت مع كل مرحلة لإعادة إنتاج روايتها بما يخدم مصالحها الإستراتيجية. كما تغيّرت وفقاً لذلك نوعية الجماهير المستهدفة؛ إذ انتقلت من الجمهور الإسرائيلي المحلي إلى استهداف الجماهير الغربية والدولية، ثم إلى مخاطبة الجمهور العربي، وصولاً إلى الجمهور العالمي المتنوع، في سعي لإعادة تشكيل صورتها عبر مستويات متعددة من الرأي العام. ولبلوغ ذلك، تبنت الدعاية الإسرائيلية منظومة اتصالية هجينة تجمع بين الوسائل

* د. عبد الله بخاش، أستاذ الاتصال السياسي المساعد ورئيس قسم الإعلام بجامعة المهرة في اليمن.

التقليدية والرقمية والذكاء الاصطناعي؛ ما يعكس مجاراتها المستمرة للتحويلات في بيئة الاتصال العالمي.

كلمات مفتاحية: الدعاية الإسرائيلية، هسبارا 2.0، الدبلوماسية الرقمية، صراع السرديات، الحرب على غزة.

Abstract:

This study examines Israeli propaganda narratives, their transformations and their strategies in the war on Gaza during the period spanning 2008 to 2025 through a second-order qualitative analysis of academic studies addressing five major wars: the Battle of al-Furqan (or Operation Cast Lead) (2008–2009), Operation Stones of Baked Clay (or Operation Pillar of Defence) (2012), the Battle of the Withered Grain (or Operation Protective Edge) (2014), the Battle of the Sword of Jerusalem (or Operation Guardian of the Walls) (2021), and Operation Tufan al-Aqsa (the Iron Swords War) (2023–2025). The study explores shifts in Israeli propaganda through four analytical approaches: central narratives, political contexts, communication media and target audiences. The analytical sample consists of 36 Arab and foreign studies collected through searches in digital academic databases. The study employs content analysis to compile and examine the findings of these studies. Tracing Israeli propaganda discourse reveals transformations in Israeli narratives and propaganda strategies that reflect adaptation to political and technological changes. The discourse shifted from a military-security framework to a humanitarian and justificatory one, eventually evolving into a discourse of victimhood, reflecting its continuous adaptation to international contexts and changing trends in public opinion. The findings also demonstrate the evolution of Israeli propaganda strategies from traditional state-controlled media messaging to a multi-platform information war. The focus consistently remained on portraying Israel as a victim of “terrorism” and justifying military operations as “self-defence”. Over time, these methods expanded to include real-time social media campaigns and the management of media disinformation. The analysis further indicates that Israeli propaganda has been closely tied to shifts in the political and international context, adapting at each stage to reproduce its narrative in ways that serve its strategic interests. Accordingly, the nature of target audiences also evolved: from the domestic Israeli public to Western and international audiences, then to Arab audiences, and ultimately to a diverse

global audience, in an effort to reshape Israel's image across multiple levels of public opinion. To achieve this, Israeli propaganda adopted a hybrid communication system combining traditional and digital media with artificial intelligence, reflecting its ongoing adaptation to transformations in the global communication environment.

Keywords: Israeli Propaganda, Hasbara 2.0, Digital Diplomacy, Narrative Conflict, War on Gaza.

مقدمة

تُمارس إسرائيل، منذ عقود من الزمن، عمليات عدوان مُمنهجة ومُتكررة في حقّ الشعب الفلسطيني، استخدمت فيها أحدث أدوات القتل والدمار وأشدّها فتكاً، وشنت سلسلة من الحروب على قطاع غزة، منذ نهاية العام 2008، وذلك بعد فوز حركة المقاومة الإسلامية (حماس) بأغلبية مقاعد المجلس التشريعي الفلسطيني في انتخابات عام 2006، وسيطرتها الكاملة على القطاع، في يونيو/حزيران 2007، وما استتبعه من قلقٍ إسرائيليٍّ وغربيٍّ من وصولها إلى الحكم. وقاد ذلك إلى إعلان إسرائيل، في سبتمبر/أيلول 2007، قطاع غزة "كياناً معادياً" (1)، وفرضت عليه حصاراً خانقاً عزله عن العالم.

لقد شهد قطاع غزة خلال الحروب المتعاقبة دماراً واسعاً للبنية التحتية، واستهدافاً للمدارس والمستشفيات والمساكن وحتى مخيمات النزوح، فضلاً عن سقوط آلاف الضحايا من المدنيين، وتشريد آخرين، جُلهم من الأطفال والنساء والمسنين، وتضييق الخناق عليهم بسياسات التجويع والحصار. وبالتوازي مع جرائم الحرب والإبادة، كان هناك نوع آخر من الحرب تُمارسه إسرائيل عبر تجهيزها الدعائية لتحقيق الاغتيال المعنوي للشعب الفلسطيني في قطاع غزة، وكسر صلابته النفسية، وتحطيم روح المقاومة، وطمس الحقيقة، وإبادة الشهود على جرائم الاحتلال.

تمثّل الدعاية الإسرائيلية ميدانَ حرب موازياً لجبهات القتال والمواجهات العسكرية لا تقلُّ أهميةً أو ضراوةً عنها. وقد شرعت إسرائيل تاريخياً في الاستثمار في جهود الدعاية والحرب النفسية في كل عملياتها العسكرية لتسويق روايتها للحرب وشرعنة ما يقوم به الجيش الإسرائيلي من جرائم ضد الإنسانية، وإقناع العالم بدعم إسرائيل واستمرار توسّعها الاستيطاني في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وفي هذا السياق، تسعى الدراسة إلى مراجعة التراث العلمي المتعلق بالدعاية الإسرائيلية في الحروب الخمس، التي استهدفت قطاع غزة منذ عام 2008 وحتى 2025، وهي: "الرصاص المصبوب" (2008-2009)، و"عمود السحاب" (2012)، و"الجرف الصامد" (2014)، و"حارس الأسوار" (2021)، وأخيراً "السيوف الحديدية" (2023-2025). وتستكشف الدراسة التحولات التي طرأت على آليات

الدعاية الإسرائيلية وإستراتيجياتها الخطابية في الحروب الإسرائيلية على غزة. تُفيد هذه المراجعة التحليلية، التي تستند إلى تحليل نتائج الدراسات العلمية، في تتبع مسار تطور الدعاية الإسرائيلية ورصد تحولاتها، خلال الفترة الممتدة بين 2008 و2025، والبحث في العلاقات الارتباطية بين تلك التحولات والسياقات السياسية. كما تسعى أيضاً إلى النظر في تطور السردية الإسرائيلية، من حيث مركزية الرسائل الدعائية، والحوامل الاتصالية المستخدمة، والجماهير المستهدفة، وإستراتيجيات النشر. وبذلك، تُمثّل الدراسة محاولة علمية لفهم ديناميات الدعاية الإسرائيلية في سياق حرب إبادة متواصلة على الشعب الفلسطيني في قطاع غزة.

تبرز أهمية الدراسة بوصفها دراسة ممتدة زمنياً؛ إذ لا تكفي بتحليل حملة دعائية منعزلة بل توفر رؤية تراكمية على مدى 17 عاماً تُظهر تحولات الدعاية الإسرائيلية خلال الحروب المذكورة على قطاع غزة. بالإضافة إلى ذلك، فإن الدراسة تبحث في الأنماط المتغيرة في الدعاية الإسرائيلية؛ مما يسمح بكشف الثابت والمتحول خلال تلك الفترة، وكيف تكيفت مع التحولات التكنولوجية والسياسية. ويُساعد ذلك في تفكيك أسطورة "الآلة الدعائية الإسرائيلية" عبر كشف نقاط ضعفها وفهم طريقة اشتغالها. ومن جانب آخر، فإن الاهتمام البحثي بهذا الموضوع يمنح الدراسة طابعاً إستراتيجياً لسعيها إلى ربط الماضي بالحاضر، وربط الإستراتيجيات الدعائية بالسياقات السياسية؛ مما يُقدّم إطاراً لفهم الدعاية الإسرائيلية في الحروب المستقبلية، ويُساعد في استشراف آفاق المستقبل في تحليل الصراع الإعلامي مع آلة الدعاية الإسرائيلية.

وتكمن إشكالية الدراسة في محاولة التعرف على التحولات في إستراتيجيات الدعاية الإسرائيلية خلال الحروب التي شنتها إسرائيل على غزة بين 2008 و2025. ولبلوغ ذلك، تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- الكشف عن تحولات خطاب الدعاية الإسرائيلية والإستراتيجيات الدعائية خلال الحروب الإسرائيلية على غزة.

- الكشف عن تحولات الإستراتيجية الدعائية الإسرائيلية في ضوء متغيرات السياق السياسي والدولي خلال الحروب الإسرائيلية على غزة.

- الكشف عن تبدُّل الجمهور المستهدف من خطاب الدعاية الإسرائيلية خلال الحروب الإسرائيلية على غزة.
- الكشف عن تطور الإستراتيجية الدعائية الإسرائيلية وتكيفها مع التحولات الاتصالية خلال الحروب الإسرائيلية على غزة.

1. اعتبارات منهجية ونظرية

الإستراتيجية المنهجية

تنتمي الدراسة إلى البحث النوعي الكيفي الذي يهدف إلى فهم الواقع الاجتماعي وتفسيره (2) بدراسة الأشياء في بيئاتها الطبيعية، من خلال ممارسات منهجية تفسيرية تجعل العالم مرئياً (3). ويعتمد التحليل الكيفي على المنهج المقارن، الذي يكشف أوجه الشبه والاختلاف بين الظواهر الاجتماعية وإبراز أسبابها وفقاً لبعض المعايير التي تجعل هذه الظواهر قابلة للمقارنة (4)، وجرى توظيفه في هذه الدراسة للتعرف على أوجه الاختلاف في الإستراتيجيات الدعائية الإسرائيلية المستخدمة في الحروب على غزة، وما طرأ عليها من تحولات خلال 17 عاماً في مستوى الخطاب والسياق والإستراتيجيات والجمهور المستهدف والوسائط المستخدمة. وتعتمد الدراسة أسلوب التحليل من المستوى الثاني (Second-level analysis) باستخدام طريقة تحليل ميتا النوعي (Meta-synthesis)، وهو نوع من المراجعة المنهجية التي تدمج نتائج الأبحاث النوعية المتعددة في موضوع معين لتوليد تفسيرات جديدة تتجاوز ما توصلت إليه الدراسات الفردية (5).

مجتمع الدراسة وعيِّته

يتمثل مجتمع الدراسة في الدراسات العلمية التي بحثت موضوع الدعاية الإسرائيلية والدبلوماسية العامة الإسرائيلية "هسبارا" في خمس حروب إسرائيلية على غزة خلال الفترة (2008-2025) تُعدُّ محطات مفصلية في مسار الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، بما يُساعد على فهم سياق الدعاية الإسرائيلية وتحولاتها عبر الزمن. وهي على النحو الآتي:

1. الرصاص المصبوب/ معركة الفرقان (2008-2009): اندلعت في 27 ديسمبر/ كانون الأول 2008، إثر انهيار التهدئة بين إسرائيل وحركة حماس، واستمرت

23 يومًا؛ حيث توقفت في 18 يناير/ كانون الثاني 2009. وأسفرت الحرب، التي استخدمت فيها إسرائيل أسلحة محرمة دوليًا مثل الفوسفور الأبيض واليورانيوم المنضب، عن استشهاد أكثر من 1400 فلسطيني، معظمهم من المدنيين، إضافة إلى دمار واسع في البنية التحتية. تذرّعت إسرائيل بأن أهدافها من العملية تتمثل في وقف إطلاق الصواريخ من غزة وتدمير البنية التحتية العسكرية لحماس، وإنهاء حكمها في القطاع، والوصول إلى مكان احتجاز الأسير الإسرائيلي، جلعاد شاليط.

2. عمود السحاب/ حجارة السجيل (2012): أطلقت إسرائيل عملية عسكرية جديدة على قطاع غزة في نوفمبر/ تشرين الثاني 2012، وبرّرتها بأنها ردًّا على إطلاق الصواريخ على بلداتها الجنوبية وتستهدف تدمير المواقع التي تُخزّن فيها المقاومة صواريخها. وانطلقت العملية باغتيال أحمد الجعبري، قائد كتائب عز الدين القسام، واستمرت 8 أيام، وأدّت إلى استشهاد نحو 180 فلسطينيًا. وكانت هذه الحرب الأولى التي يختبر فيها نظام "القبة الحديدية" فعاليته أمام صواريخ المقاومة الفلسطينية. وقد قامت مصر بدور الوسيط في التوصل إلى وقف إطلاق النار؛ مما عزّز مكانة القاهرة طرفًا إقليميًا فاعلاً.

3. الجرف الصامد/ العصف المأكول (2014): شنت إسرائيل حربًا واسعة على غزة، في يوليو/ تموز 2014، استمرت 51 يومًا لتصبح الأطول والأكثر عنفًا حتى ذلك الحين. بدأت العملية على خلفية إطلاق المقاومة الفلسطينية الصواريخ من غزة، ردًّا على اغتيال إسرائيل 6 من أعضاء حركة حماس وإحراق طفل فلسطيني. وتزامنت مع تصاعد حدة التوتر عقب اختطاف ثلاثة مراهقين إسرائيليين في الضفة الغربية. وقد برّرت إسرائيل هذه العملية بتدمير الأنفاق الهجومية وإضعاف حماس. وأدّت إلى استشهاد أكثر من 2300 فلسطيني، بينهم مئات الأطفال، وألحقت دمارًا واسعًا في غزة.

4. حارس الأسوار/ سيف القدس (2021): اندلعت المواجهات، في مايو/ أيار 2021، عقب استيلاء مستوطنين على بيوت مقدسين في حي الشيخ جراح، وكذا اقتحام القوات الإسرائيلية للمسجد الأقصى خلال شهر رمضان. ردّت حماس بإطلاق صواريخ وصلت القدس وتل أبيب، ثم شنت إسرائيل عملية حارس الأسوار. امتدت الحرب 11 يومًا وأسفرت عن استشهاد أكثر من 250 فلسطينيًا. كما قصفت إسرائيل

عدة أبراج سكنية، وأعلنت تدمير نحو 100 كيلومتر من الأنفاق في غزة. وقد توقف إطلاق النار بعد وساطات وضغوط دولية.

5. السيوف الحديدية / طوفان الأقصى (2023-2025): شنت حماس عملية عسكرية غير مسبوقه أسمتها "طوفان الأقصى"، في السابع من أكتوبر/ تشرين الأول 2023، داخل مستوطنات إسرائيلية في غلاف غزة. ردّت إسرائيل بإعلان حرب شاملة على غزة، شملت قصفًا مكثفًا وحصارًا كاملاً. وقد تجاوز عدد الشهداء 72 ألفًا، غالبيتهم من النساء والأطفال، وتعرض القطاع لأزمة إنسانية غير مسبوقه.

تألّفت عيّنة التحليل من 36 دراسة عربية وأجنبية تناولت موضوع الدعاية الإسرائيلية للحرب على غزة خلال الفترة الزمنية الممتدة بين 2008 و2025، جُمعت بطريقة العيّنة المتاحة من خلال البحث في قواعد البيانات العلمية الرقمية مثل، "أكاديميا" (Academia)، "ريسرش غيت" (ResearchGate)، و"غوغل سكولار" (Google Scholar)، ومحرك الباحث العلمي؛ إذ تمّ تمثيل كل حرب بعينة من تلك الدراسات كما يبدو في الجدول رقم (1).

جدول (1): توزيع عينة الدراسة حول الحروب الإسرائيلية على غزة (2008-2025)

م	الحروب الإسرائيلية على غزة	الدراسات والبحوث	
		التكرار	النسبة
1	الرصااص المصبوب (2008-2009)	1	2.8
2	عمود السحاب (2012)	3	8.3
3	الجرف الصامد (2014)	13	36.1
4	حارس الأسوار (2021)	5	13.9
5	السيوف الحديدية (2023-2025)	14	38.9
	المجموع	36	100

وقد استعانت الدراسة بأداة تحليل المحتوى لتجميع نتائج الدراسات (عينة الدراسة) وتحليلها ومقارنتها، من خلال بناء جدول تراكمي بمحاور تطور الدعاية الإسرائيلية في الحروب على غزة. وقد تضمنت الاستمارة فئات تحليل الدعاية الإسرائيلية لكل حرب على حدة؛ إذ تشمل السرديات المركزية، والسياق السياسي والدولي، والجمهور المستهدف، والوسائط المستخدمة، وذلك بما يوفر بيانات علمية أولية

تُمكن من المقارنة والتتبع الزمني لأي تحولات، وتقديم قراءة علمية لدلالات التحول في إستراتيجيات الدعاية الإسرائيلية خلال الحرب على غزة.

تقييم جودة العينة وقياس التجانس والتحيز

يُعد تقييم جودة العينة، في إطار التحليل النوعي الثانوي، وقياس تجانسها وتحيزها المحتمل إجراءً منهجيًا مهمًا لضمان مصداقية النتائج واستخلاص استنتاجات سليمة.

أ- تقييم جودة الدراسات (عينة التحليل)

تمتاز الدراسات العلمية (عينة التحليل) بالثراء النوعي والتنوع المنهجي؛ إذ توفر رؤى علمية عميقة عن موضوع الدعاية الإسرائيلية في الحروب على غزة، باستنادها إلى عدّة منهجية متعددة، مثل: تحليل الخطاب، وتحليل المحتوى، وتحليل الإطار، بالإضافة إلى ذخيرة متنوعة من الأطر والمقاربات النظرية؛ مما يسمح بتهيئة مساحة بحثية غنية بالنتائج العلمية لانطلاق هذا التحليل النوعي المتعمق. كما أن تنوع التصاميم البحثية بين الدراسات الكمية والنوعية، والدراسات المحكمة والرسائل العلمية (ماجستير، دكتوراه) الممتدة عبر جغرافيا المكان والزمان، توفر زوايا تحليل متعددة للظاهرة المدروسة عبر فترة ممتدة زمنيًا (2008-2025)، وتُتيح تتبّع التحولات في الدعاية الإسرائيلية خلال خمس حروب كبرى؛ مما يسمح بإجراء تحليل تطوري طويل المدى.

ونظرًا لطبيعة هذه الدراسة بوصفها تحليلًا ثانويًا فإن من المهم الإشارة إلى تفاوت الجودة بين عينة التحليل؛ إذ قد تختلف الدقة المنهجية وعمق التحليل بين دراسة وأخرى. كما أن محدودية الوصول إلى بعض الدراسات المدفوعة (على محدوديتها) والاعتماد على ملخصاتها المنشورة قد يفوّت بعض النتائج التفصيلية الواردة في متن الدراسة.

ب- قياس التجانس والتحيز

تتناول جميع الدراسات بشكل مباشر موضوع "الدعاية الإسرائيلية" و"الصراع في غزة"، مما يخلق تجانسًا موضوعيًا مرتفعًا وإطارًا موحدًا للتحليل. كما أن تركيزها على نفس السياق الجيوسياسي (الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني) ونفس الأحداث

الرئيسية (الحرب على غزة) يمنحها إطاراً زمنياً ومكانياً متماسكاً. ويُعبّر ذلك عن التجانس الزمني والجيوسياسي لموضوع التحليل، فضلاً عن وجود تجانس في لغة النشر، من خلال ملاحظة هيمنة اللغة الإنجليزية لغةً للنشر الأكاديمي، وهو انعكاس طبيعي لسيطرة هذه اللغة على النشر العلمي العالمي. ولا يمكن النظر إلى الهيمنة اللغوية في هذا التحليل بأنها تعكس تحيزاً جغرافياً أو ثقافياً في العينة؛ حيث يكشف تحليل هويات الباحثين وجهات الانتماء عن تنوع جيوسياسي ملحوظ. وهذا يعني أن المنظور النقدي أو التحليلي للدعاية الإسرائيلية في عينة الدراسة لا ينبع من ثقافة أو موقع جغرافي واحد بل هو ظاهرة عابرة للحدود، يُجمع عليها باحثون من خلفيات متعددة، بما في ذلك باحثون من المنطقة المتأثرة مباشرة بالصراع (فلسطين، الأردن) إلى جانب باحثين آخرين من أوروبا وأميركا وآسيا وإسرائيل. عدا ذلك، فإن ما يمكن اعتباره مصدر تحيز محتملاً ووحيداً في عينة التحليل، هو تركيز الدراسات على تحليل وسائل الإعلام التقليدية ومنصات التواصل الاجتماعي، مع إغفال تحليل قنوات دعائية أخرى، مثل البيانات الرسمية للحكومة الإسرائيلية، وخطابات السياسيين، والحملات الدعائية المدفوعة.

وإجمالاً، يمكن القول: إن هذا التحليل النوعي اعتمد على عينة غنية ومتنوعة من الدراسات العلمية تميزت بتجانس موضوعي وزمني عالٍ؛ مما أتاح تتبّع التحولات في الدعاية الإسرائيلية عبر الحروب المتعاقبة على غزة بتماسك تحليلي. ورغم ذلك، فإن النتائج يجب أن تُفهم في ضوء القيود المنهجية المرتبطة بالتحليل الثانوي أنفة الذكر.

الإطار النظري: خلفية معرفية وتاريخية عن الدعاية الإسرائيلية

تُعرّف الدعاية وفقاً لقاموس أكسفورد بـ"النشر المنهجي للمعلومات بطريقة منحازة أو مُضَلَّلَة من أجل الترويج لقضية سياسية أو وجهة نظر" (6). ووفقاً لموسوعة الاتصال السياسي، فإن الدعاية "تقنية تواصل تسعى للتلاعب بأراء الجمهور المستهدف وتحويل مواقفهم إلى أخرى مُحدّدة تجاه موضوع متداول" (7). وتُشير أيضاً إلى "شكل من أشكال الإقناع، يعتمد على حملة إعلامية جماهيرية، ويهدف إلى تثبيط العزيمة وتحييد التفكير العقلاني وطمس الأدلة أو إخفائها" (8).

وتُشكّل الدعاية الإسرائيلية ركيزة أساسية في سياسات الدولة، وعنصرًا مركزيًا في الإستراتيجية العسكرية الإسرائيلية لإدارة السردية بشأن الصراع العربي-الإسرائيلي منذ

إعلان قيام دولة إسرائيل على الأراضي العربية عام 1948. وهي مزيجٌ من دبلوماسية عامة وتسويق سياسي وعمليات نفسية ورقمية متطورة تتداخل معاً في إطار تهدف من خلاله إسرائيل إلى تشكيل صورة دولية تُبرّر سياساتها وتُحصّن شرعيتها أمام المجتمع الدولي(9).

لقد سعت إسرائيل في عقودها الأولى (1948-1967) إلى تأسيس سرديّة الدولة، التي حاولت عبر سرد سياسي ودبلوماسي تقديم نفسها في صورة "دولة ضحية"، ومبررةً لوجودها بعد المحرقة والتهجير. ومنذ بداياتها، ركزت الدعاية الإسرائيلية على اتهام المنتقدين بمعاداة السامية، وهي تقنية دعائية لا تزال حاضرة وبفاعلية. وكانت وسائل الإعلام التقليدية هي القنوات الرئيسة المستخدمة لنشر هذه الرواية. ومع حرب 1967 وامتداداتها السياسية، ازدادت حاجة إسرائيل إلى تبرير سياساتها الإقليمية كردّ فعل على التهديدات التي تُواجه الوجود الإسرائيلي. وبحلول الألفية الجديدة، استفاد جهاز الدعاية الإسرائيلية الذي يُعرّف عبرياً باسم "هسبارا" (Hasbara) من تحولات البيئة الاتصالية في رقمته سرديتها والتحوّل إلى شكلها الرقمي الجديد "هسبارا 2.0" للوصول المباشر إلى الجمهور العالمي المعولم(10).

وتُعدّ الدعاية في النظرية العسكرية المعاصرة بعداً أساسياً من أبعاد الصراع، يتجاوز استخدام القوة المادية إلى استهداف الوعي والرأي العام. وفي ضوء ذلك، تدمج إسرائيل جهود الدعاية وإستراتيجيات التأثير الإعلامي ضمن عملياتها العسكرية والأمنية، فتصبح جزءاً مما بات يُعرّف بالبعد المعلوماتي أو الإستراتيجية المعرفية، وتولي اهتماماً خاصاً لحرب السرد وتدرّجه ضمن خطط الاستعداد والتخطيط الأمني والدبلوماسي معاً(11).

وتتولى وزارة الشؤون الإستراتيجية في الحكومة الإسرائيلية رسمياً إدارة معارك السرد وحملات الدعاية دولياً. وتُنسّق جهودها مع وزارة الخارجية ومكتب رئيس الوزراء ودوائر الأمن الوطني. لكن في فترات تغيّر الحكومة تُحوّل بعض صلاحيات جهاز الدعاية الإسرائيلي إلى وزارة الخارجية(12).

وتُظهر الدراسات الحديثة أن إسرائيل تتجه نحو نموذج إستراتيجية عسكرية مختلطة تقوم على الجمع بين القوة العسكرية والعمل الاستخباراتي والإجراءات الأمنية والسياسات الإعلامية. ويُنظر عادةً إلى الإعلام والدعاية في إطار عمليات "إسرائيل

والإستراتيجية العسكرية المختلطة" مكوناً أساسياً وجزءاً لا يتجزأ من "العمليات المختلطة"(13).

وتستخدم إسرائيل الدعاية لشُرْعنة عملياتها العسكرية وما يترتب عليها من جرائم وانتهاكات جسيمة أمام الرأي العام الدولي لتجنّب أي إدانات قانونية، أو ضغوط دولية. فهي على سبيل المثال، تدّعي أن "إسرائيل تُدافع عن نفسها"، أو أن "الأهداف المدنية أو البنية التحتية التي تُدمّر تُستخدم مواقع عسكرية". كما تُوظّف إسرائيل الدعاية أيضاً لتقويض دعم الخصوم وإظهارهم بأنهم لا يلتزمون بالقوانين الدولية، أو يستخدمون المدنيين دروعاً بشرية؛ مما يؤثر بشكل كبير في الرأي العالمي(14).

ورغم أن الدبلوماسية العامة الإسرائيلية تستند إلى فكرة إثبات أن إسرائيل تتجاوز الصراع والتوتر ومكافحة الإرهاب لتواجه الصور النمطية السائدة إلا أن هذا النموذج قد شهد في الآونة الأخيرة تحولاً جذرياً؛ إذ لم يُعد الخطاب يدور حول حقّ إسرائيل في الوجود على الساحة الدولية، بل أصبح يركز على ما فعلته إسرائيل وما تواصل فعله بوصفها دولة قائمة للحفاظ على وجودها(15).

وقد ضاعفت إسرائيل جهود الدعاية على المستويات العالمية والرقمية بعد 7 أكتوبر/ تشرين الأول 2023، وأطلقت قنوات إعلامية بلغات مختلفة، كما أرسلت فرقاً إعلامية إلى الخارج، وسعت لاستقطاب المؤثرين، وردّت على الادّعاءات بسرعة، وطلبت إزالة المحتوى المسيء لها من منصات التواصل. وهذه الأمثلة تُظهر تزامن العمل الإعلامي مع العمليات العسكرية والميدانية(16).

2. أنماط الدعاية الإسرائيلية وتحولات سردياتها وإستراتيجياتها

يجمع هذا التحليل بين نتائج دراسات من تخصصات متعددة (علوم سياسية، لغات، إعلام، اتصال، دراسات ثقافية) لتقديم صورة شاملة ومتطورة للأساليب والإستراتيجيات والموضوعات والتحديات التي ميّزت الدعاية الإسرائيلية عبر خمس حروب كبرى، هي: "الرصاص المصبوب" (2008-2009)، و"عمود السحاب" (2012)، و"الجرف الصامد" (2014)، و"حارس الأسوار" (2021)، و"السيوف الحديدية" (2023-2025).

ارتبطت الحروب الإسرائيلية على غزة منذ عام 2008 بتحويلات لافتة في أسلوب الدعاية الإسرائيلية، سواء من حيث الخطاب المستخدم أو الإستراتيجيات الدعائية

أو الوسائل الإعلامية المعتمدة أو الجمهور المستهدف. كما تفاعلت مع التحولات السياسية والتقنية والإقليمية والدولية. ويمكن تتبُّع تلك التحولات في ضوء ما أفرزته نتائج هذه الدراسة، انطلاقاً من المحاور الآتية.

تحولات الخطاب: من هيمنة السرد إلى أزمة الثقة

يكشف تتبُّع الخطاب الدعائي الإسرائيلي، في الحروب التي شنتها إسرائيل على غزة (2008-2025)، عن تحولات ملحوظة في السردية الإسرائيلية والإستراتيجيات الدعائية بشكل يعكس تكيفها مع المتغيرات السياسية والتكنولوجية. ففي حرب "الرصاص المصبوب"، عام 2008، هيمن الخطاب الأمني-الوجودي الذي ركز على تبرير العمليات العسكرية بوصفها "دفاعاً عن النفس" في مواجهة تهديد حماس، ويُقدِّمها بوصفها استجابة لتهديد أمني و"حماية للمدنيين الإسرائيليين" و"رداً على الصواريخ" (17). وهو خطاب استند بدرجة أساسية إلى سردية الخطر الوجودي، واستُخدم داخلياً لتعبئة الرأي العام الإسرائيلي وخارجياً لكسب دعم الحكومات الغربية. واستمر الخطاب الأمني أيضاً في حرب "عمود السحاب"، عام 2012، لكن أضيفت له صيغة "الردّ المشروع" لتأطير العملية بوصفها ضرورية لإعادة الردع (18).

وجدت الدراسات العلمية أن وسائل الإعلام الإسرائيلية استخدمت إستراتيجيات خطابية تنطلق من الأيديولوجيا الصهيونية المهيمنة والأيديولوجيات الفرعية في المجتمع الإسرائيلي (19) غير أن هذا الخطاب أخذ طابعاً مختلفاً في حرب "الجرف الصامد"، عام 2014؛ إذ برزت إستراتيجيات خطابية تُبرِّر الهجمات الإسرائيلية عبر اتهام حماس باستخدام المدنيين دروعاً بشرية، وهو ما مثَّل تحولاً تكتيكياً في السردية الإسرائيلية باتجاه خطاب إنساني-تبريري يهدف إلى احتواء الانتقادات الحقوقية الدولية المتصاعدة ضد الانتهاكات الإسرائيلية، وتقليل الانزياح السلبي في التغطية الدولية، وهو تحوُّل واضح رصدته عدد من الدراسات العلمية (20)(21)(22). وقد أثرت الدعاية الإسرائيلية بشكل كبير في الرواية التي قدّمتها وسائل الإعلام الغربية عن الحرب على غزة، عام 2014، والتي اتسمت بالانتقائية، والتحيُّز في التأطير، والميل إلى تجريد الضحايا الفلسطينيين من إنسانيتهم وشيطنتهم (23). وغالباً تُلقى اللوم على الفلسطينيين وتُحمَّلهم مسؤولية الحرب وسقوط الضحايا (24). وخلال الحرب على غزة في العام 2014، قامت وزارة الخارجية الإسرائيلية بإنتاج ثنائية أخلاقية بين

حماس وإسرائيل. ففي حين وُصِفَت حماس بأنها "امتداد لداعش" وترتكب جرائم حرب، وُصِفَت إسرائيل بأنها تسلك "الطريق الأخلاقي" بفتح نوافذ إنسانية وبناء مستشفى ميداني خارج غزة، واستخدمت على نحو متكرر صوراً لطيارتي سلاح الجو الإسرائيلي وهم يرفضون إطلاق النار على أهداف قريبة من المدنيين(25).

وفي حرب "حارس الأسوار"، عام 2021، وما تلاها، اتجه خطاب الدعاية الإسرائيلية نحو البُعد السيبراني-الرقمي؛ إذ جرى تقديم المقاومة الفلسطينية بوصفها تهديداً إرهابياً إلكترونيًا في محاولة لربطها بخطابات "الإرهاب الرقمي" و"التضليل على الإنترنت" و"الأمن السيبراني" العالمية(26)(27). كما اعتمدت الرواية الإسرائيلية على إستراتيجية تحويل اللوم إلى الآخر(28)، وعلى أساليب التنميط والتأطير لتعميق الفجوة بين المقاومة الفلسطينية والرأي العام العربي، من خلال وُصَم المقاومة الفلسطينية بـ"الإرهاب"(29)، بالإضافة إلى أساليب تشويه المقاومة وشيختتها، وإطلاق الشعارات، والاختزال والتهويل والتهوين(30). رغم ذلك، وجدت الدعاية الإسرائيلية نفسها تواجه نقاشاً علنيًا حادًا في واشنطن؛ مما أوجد بيئة إعلامية معادية لها جزئيًا؛ إذ كانت سردية "الدفاع عن النفس" تواجه بأسئلة صعبة عن التطهير العرقي في الشيخ جراح.

وأخيرًا، برز في سياق حرب "السيوف الحديدية"، عام 2023، خطاب يقوم على قلب الأدوار؛ إذ تسعى إسرائيل إلى إعادة إنتاج نفسها بوصفها ضحية ضمن سردية "المظلومية الإنسانية"، مركزة على صور الأسرى والضحايا الإسرائيليين لتبرير ردّها العنيف، الذي فضحته صور المجازر والدمار التي تتناقلها المنصات الرقمية عالميًا عن حرب الإبادة الجماعية للشعب الفلسطيني في قطاع غزة. واستخدمت إسرائيل تقنيات دعائية لتضليل الرأي العام وتشويه الحقائق إلى جانب استعراض القوة العسكرية الإسرائيلية(31). وقد أسهمت وسائل الإعلام الأوروبية والأميركية أيضًا في نشر دعاية إسرائيل لدعم الإبادة الجماعية التي ترتكبها في غزة، وتغيب الحقائق عنها، واستخدام خطاب مُضلل لربط حركة حماس بـ"الإرهاب"(32). لكن الدراسات العلمية أظهرت تراجع فاعلية هذا الخطاب أمام اتساع الانتقادات الدولية؛ مما وضع الرواية الإسرائيلية في مواجهة تحدٍّ كبير في ساحة التعاطف الدولي(33).

جدول (2): تحولات الدعاية الإسرائيلية في الحرب على غزة بحسب السردية

الدلالة	السمات	السردية المركزية	التحول الحرب
شرعنة الحرب أمام المجتمع الدولي.	خطاب تبريري بسيط.	إسرائيل ضحية لصواريخ حماس، وهجومها دفاع عن النفس.	الرصاصة المصوب (2008-2009)
تقديم صورة "الجيش المنضبط".	الرد الدفاعي المحسوب وإبراز التحكم في التصعيد.	إبراز "الدقة" العسكرية وإضفاء طابع إنساني على الجنود، و"استهداف الإرهابين، لا المدنيين".	عمود السحاب (2012)
تأكيد الامتثال للقانون الدولي.	الدفاع عن النفس ودقة الضربات مع نزع الشرعية عن حماس.	حماس مُتهمة باستخدام الفلسطينيين "دروعاً بشرية"، وإسرائيل تُقدّم طرفاً أخلاقياً مُجبراً على الحرب.	الجرف الصامد (2014)
تكييف الرسالة حسب الجمهور الدولي.	سردية متعددة اللغات/ الجماهير.	مواجهة تهديد أمني عبر تقديم الاحتجاجات الفلسطينية بوصفها إرهاباً، والتأكيد على التهديد الوجودي.	حارس الأسوار (2021)
أزمة سردية بين الشرعية الدولية والتعبئة الداخلية.	تناقض: سرد إنساني مقابل خطاب متطرف.	عودة السرديات القديمة: الضحية، شَيْطَنَة حماس والفلسطينيين، التفوق الأخلاقي.	السيوف الحديدية (2023-2025)

يُبرز هذا المسار من التحولات كيف انتقلت الدعاية الإسرائيلية من خطاب عسكري أمني إلى خطاب إنساني تبريري، ثم إلى خطاب التهديدات الأمنية السيبرانية، وصولاً إلى عودة خطاب المظلومية وسردية الضحية. ويُلاحظ الباحث أن خطاب المظلومية والضحية هو سردية إسرائيلية تقليدية ذات امتدادات تاريخية، تتصل بنشأة إسرائيل ومسألة اضطهاد اليهود على يد النازية. كما يُظهر التحليل أيضاً تحولات مهمة على مستوى السردية المركزية والأطر المستخدمة في الدعاية الإسرائيلية، التي تحولت

من خطاب دفاعي تقليدي إلى خطاب هجومي أكثر عدوانية وأخلاقية. ويُلاحظ التركيز على استخدام إطار التهديدات الوجودية من الفلسطينيين؛ مما يُولد إلحاحًا بحشد التعاطف والدعم الدوليين للعمليات العسكرية الإسرائيلية. كما أن توظيف التأطير الإنساني بإثارة المخاوف الإنسانية المتعلقة بالرهائن، ومقارنة ذلك بتصوير الفلسطينيين كتهديد جماعي، يصب أيضًا في خانة التعاطف الدولي.

جدول (3): تحولات الدعاية الإسرائيلية في الحرب على غزة بحسب الأطر والإستراتيجيات

التحول الحرب	الأطر المركزية	الإستراتيجيات	الدلالة
الرصاصة المصبوب (2008-2009)	إسرائيل دولة ديمقراطية تتعرض للقصف من جماعة متطرفة.	- إسناد الأدوار (فاعل مقابل ممانع). - بناء "هوية جماعية" (نحن الديمقراطية، نحن اليهود).	الدبلوماسية العامة أبرزت الصورة الاستعمارية لإسرائيل.
عمود السحاب (2012)	إسرائيل "مقاتل يُدافع عن نفسه" و"مستعد للحل" الدبلوماسي	المفاضلة الأخلاقية وَسَيْطَنَةُ الخصم وشرعة السياسات الإسرائيلية.	تقديم صورة "الجيش المنضبط".
الجرف الصامد (2014)	حماس "امتداد لداعش" ارتكبت "جرائم حرب" بينما إسرائيل تتبّع "الطريق الأخلاقي" السامي.	- بناء ثنائية أخلاقية. - التأطير المتعدد. - استخدام الدعاية البصرية.	تحول الخطاب من الدفاع عن الفعل إلى الدفاع عن الأخلاقيات والشرعية الأوسع للدولة.
حارس الأسوار (2021)	تنميط، ووصم المقاومة بـ"الإرهاب".	دبلوماسية رقمية موجهة، وتأثير عاطفي، ومخاطبة احتياجات الغرب.	تكيف الرسالة حسب الجمهور الدولي.
السيوف الحديدية (2023-2025)	شر مطلق (حماس النازية الجديدة) مقابل خير مطلق (إسرائيل الضحية)، والتركيز المطلق على هجوم 7 أكتوبر لتبرير الرد العسكري غير المتناسب.	- نزع الشرعية المطلقة، وسردية الضحية، وحرب تأثير بدل التفسير. - تركيز على الرد السريع.	أزمة سردية بين الشرعية الدولية والتعبئة الداخلية.

تحولات السياق السياسي: بين الدوافع الداخلية والضغط الدولية

تُظهر دراسة السياق السياسي والدولي المحيط بالدعاية الإسرائيلية في الحرب على غزة (2008-2025) أن الإستراتيجيات الدعائية الإسرائيلية لم تكن منفصلة عن البيئة الجيوسياسية العالمية بل تأثرت بها بعمق. ففي حرب "الرصاص المصبوب"، 2008، جرى توظيف الخطاب ضمن سياق ما بعد حرب لبنان الثانية، عام 2006، حيث تراجعت صورة إسرائيل عالمياً، بالنظر إلى الخسائر العسكرية التي تكبدتها مقابل التوقعات، وتزايد حدة الانتقادات الداخلية والخارجية. وتزامن ذلك أيضاً مع نهاية إدارة الرئيس الأميركي الجمهوري، جورج بوش الابن، والتي ساندت الموقف الإسرائيلي وتبنت سرديته في إطار سياسات "الحرب على الإرهاب". غير أن سياسات الرئيس الديمقراطي، باراك أوباما، أربكت جهود الدعاية الإسرائيلية، بسبب اختلاف الأجندة الأميركية، وصعود خطاب حقوق الإنسان والدبلوماسية؛ ما أدّى إلى تزايد النقد الدولي لإسرائيل. فقد مارست إدارة أوباما ضغوطاً على رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، لوقف الاستيطان، عام 2009 (35). علاوة على ذلك، اتهمها تقرير لجنة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق برئاسة القاضي، ريتشارد غولدستون (2009)، بارتكاب انتهاكات للقانون الدولي الإنساني (36).

وفي حرب "عمود السحاب"، 2012، التي جاءت في ظل بيئة إقليمية متغيرة بفعل ثورات الربيع العربي، لاسيما مع صعود تيارات إسلامية إلى الحكم في مصر وتونس، وما حمله من تغيرات في المزاج الشعبي العربي بعد انتفاضات 2011، حاولت إسرائيل تقديم نفسها جزءاً من جبهة "مكافحة الإرهاب" في مواجهة الفوضى الإقليمية في المنطقة، وإظهار نفسها بأنها لا تتسامح مع استهداف مدنيها، وتحافظ بخيار الردّ القوي. وفي حرب "الجرف الصامد"، 2014، تزامنت الإستراتيجية الدعائية مع انهيار المفاوضات الفلسطينية-الإسرائيلية، واحتدام الأزمات الإقليمية، لاسيما مع الحرب في سوريا وصعود تنظيم "الدولة الإسلامية" في العراق، واستمرار الفوضى الإقليمية وتعاضم حضور الفاعلين، بالإضافة إلى التوترات في الضفة والقدس والتي انعكست بدورها على مشاعر الفلسطينيين؛ الأمر الذي منح إسرائيل فرصة لتقديم حماس تهديداً يتجاوز الحدود الوطنية. لكنها بالمقابل، واجهت انتقادات دولية كبيرة بسبب استهدافها المدنيين، وانتهاك القانون الدولي الإنساني. فقد أوضحت حرب

2014 أن "الهسبارا" أبرزت إسرائيل قوة استعمارية متورطة في احتلال عنيف؛ مما تسبب في زعزعة استقرار الدبلوماسية الإسرائيلية(37).

أما حرب "حارس الأسوار"، 2021، فقد جاءت في سياق المنافسة على انتخابات الكنيست وأزمة الحكم في إسرائيل؛ إذ سعى من خلالها القائم بأعمال رئيس الوزراء آنذاك، يائير لابيد، ووزير الدفاع، بيني غانتس، للبحث عن شكل من أشكال النصر يسبق انتخابات الكنيست في أكتوبر/ تشرين الأول 2022(38). وأكد محلل الشؤون الإسرائيلية، أنطوان شلحت، أن الدافع الرئيسي للحملة العسكرية على غزة آنذاك كان انتخابات الكنيست والأزمة السياسية التي تواجهها الحكومة الإسرائيلية(39).

وفي الجانب المقابل، جاءت هذه الحرب في ظل انتقال الإدارة الأميركية من دونالد ترامب إلى جو بايدن، وكان ذلك بمنزلة صدمة للدعاية الإسرائيلية؛ إذ انتقلت من بيئة داعمة بشكل غير مشروط في عهد ترامب إلى بيئة داعمة ولكن ناقدة في عهد بايدن؛ مما أجبر الدعاية الإسرائيلية على مغادرة منطقة الراحة التي أوجدها ترامب، وضرورة التكيف مع السياسات الجديدة للإدارة الأميركية في عهد بايدن، والتخلي عن جزء من الصلابة، وتبني خطاب أكثر مرونة لتبرير أفعالها والدفاع عن سرديتها.

وفي حرب "السيوف الحديدية" 2023، تداخلت الدعاية الإسرائيلية مع سياقات أكثر تعقيداً، مثل الحرب الأوكرانية، والاستقطاب بين الولايات المتحدة وروسيا، وصعود الصين فاعلاً عالمياً، و بروز محور المقاومة؛ ما دفع إسرائيل إلى إعادة مواءمة خطابها بما يتناسب مع التحولات الجديدة في النظام الدولي. كما أثرت القرارات الدولية، مثل مذكرات التحقيق/الاعتقالات بحق القيادات الإسرائيلية، على مصداقية السردية الإسرائيلية بعد 2023(40)(41)، فضلاً عن تزايد الانتقادات الدولية لإسرائيل بسبب حجم الضحايا المدنيين والدمار الهائل في غزة، واتهامات لها باستخدام القوة المفرطة. ومن خلال هذا التتبع، يتضح أن الدعاية الإسرائيلية ارتبطت بشكل وثيق بالتحولات السياسية والدولية، وتكيفت مع كل مرحلة لإعادة إنتاج روايتها بما يخدم مصالحها الإستراتيجية.

جدول (4): تحولات الدعاية الإسرائيلية في الحرب على غزة بحسب السياق السياسي

العام	السياق	وضع الدعاية الإسرائيلية
2009-2008	حرب "الرصاص المصبوب": نهاية فترة إدارة الرئيس بوش الابن، وبداية إدارة الرئيس باراك أوباما.	- واجهت نقدًا دوليًا واسعًا بسبب استهداف المدنيين. - وصول باراك أوباما إلى الإدارة الأميركية خفف من الانسجام الأميركي-الإسرائيلي مقارنة بعهد جورج بوش الابن.
2010	تقرير القاضي غولدستون عن جرائم الحرب في غزة.	إسرائيل تواجه أزمة دعائية، وتشن حملة لتشويه التقرير وتعدده منحازًا، لكنها تتعرض لضغط دولي متزايد.
2011	انتفاضات الربيع العربي وسقوط أنظمة عربية.	- تحاول الدعاية الإسرائيلية استغلال الفوضى لتأكيد سرديتها. - تراجع الاهتمام الدولي لصالح متابعة الثورات العربية.
2012	حرب "عمود السحاب"	ركزت إسرائيل على خطاب "حقّ الدفاع عن النفس"، وتحسّنت الدعاية الإسرائيلية نسبيًا مع الدعم الغربي.
2014	حرب "الجرف الصامد"	- صورة إسرائيل تواجه أزمة عالميًا بانتشار صور التدمير والضحايا المدنيين في غزة عبر فيسبوك وتويتر (إكس حاليًا). - هيمنة إسرائيل على الإعلام الغربي تُكسر جزئيًا.
2015	الاتفاق النووي الإيراني (إدارة أوباما)	إسرائيل تشن حملة دعائية مكثفة ضد الاتفاق، وتصف إيران بالتهديد الوجودي، لكنها تفشل في إقناع الإدارة الأميركية.
2016	قرار مجلس الأمن 2334 بإدانة الاستيطان.	- هزيمة دعائية لإسرائيل بعد امتناع إدارة أوباما عن استخدام الفيتو. - إسرائيل ترد بحملة ضد الأمم المتحدة.
2019-2017	وصول الرئيس دونالد ترامب إلى الإدارة الأميركية.	- استعادة قوة الدعاية الإسرائيلية، ونقل السفارة الأميركية إلى القدس (2018)، وشرعنة الاستيطان، وبروز خطاب "محور الشر". - الدعاية الإسرائيلية تنسجم بالكامل مع الإدارة الأميركية.

إسرائيل تُقَدِّمُ نفسها دولة "سلام وتطبيع" مع دول عربية. وترتكز الدعاية على الانفتاح الاقتصادي والتعاون الإقليمي.	اتفاقات تطبيع مع دول عربية.	2020
- انتشرت صور القصف على غزة عالمياً، وتساعد وسم (#أنقذوا حي الشيخ جراح). - الرأي العام الغربي يتبنّى السردية الفلسطينية بشكل واسع.	حرب "حارس الأسوار"	2021
الدعاية الإسرائيلية تُواجه تحديات بسبب سياسات اليمين الديني. كما أن الاحتجاجات الداخلية تُضعف صورة إسرائيل بوصفها دولة "ديمقراطية".	حكومة نتنياهو المتطرفة اقتحامات المسجد الأقصى	2023-2022
انهيار شبه كامل لصورة إسرائيل في العالم لارتكابها الإبادة الجماعية في غزة، والرأي العام العالمي ينقلب ضد إسرائيل.	حرب 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023.	2024-2023
الدعاية الإسرائيلية في أزمة وجودية؛ إذ تحاول استعادة خطاب "مكافحة الإرهاب" وربط حماس بتنظيم "الدولة الإسلامية" (داعش)، لكن صورة إسرائيل باتت مرتبطة في المخيال العالمي بجرائم الإبادة.	قضايا الإبادة في محكمة العدل الدولية.	2025

تحولات الجمهور: من التوجه غرباً إلى مخاطبة العالم العربي

أظهر تحليل الدعاية الإسرائيلية في الحرب على غزة (2008-2025) تحولات متدرجة في طبيعة الجمهور المستهدف، وتمايزاً واضحاً في الخطاب الإسرائيلي نحوه. ففي حرب "الرصاص المصبوب"، 2008، كان التركيز الأساسي مُوجَّهًا نحو الجمهور الداخلي الإسرائيلي، من خلال خطاب توحيدي يعمل على تأكيد الوحدة الوطنية، وتماسك الجبهة الداخلية، وشرعية العمليات العسكرية في قطاع غزة. كما استهدف الجماهير في الغرب لكسب تعاطفهم وتأييد حكوماتهم، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا، وتوجه إليهم بخطاب يركز على القيم المشتركة، (مثل: الديمقراطية، ومكافحة الإرهاب، وحقوق الإنسان) مع تمثيل الفاعلين السياسيين بإسناد دور فاعل ونشط لإسرائيل في السعي لوقف إطلاق النار، بينما يُقدِّم الجانب الفلسطيني بوصفه مُتَمَنِّعًا ومُتَسَبِّبًا في استمرار العنف(42).

وفي سياق حرب "عمود السحاب"، 2012، اتَّجه الخطاب الإسرائيلي إلى مخاطبة

الرأي العام الغربي، خصوصًا الأمريكي، من خلال إبراز تهديد الصواريخ الفلسطينية للأمن الإقليمي، والترويج لفكرة "إسرائيل تحت النار". واعتمد على أربع إستراتيجيات للرسائل الدعائية الموجهة، وهي: 1. لإسرائيل الحق في الدفاع عن نفسها، 2. "ماذا ستفعل لو كنت في نفس الموقف؟"، 3. دحض دعاية حماس، 4. تحرير غزة من حماس. وأظهرت دراسة موران يارشي (Moran Yarchi) وزملائها (43) أن الرسائل التي تطلب من الجمهور الغربي وضع نفسه مكان الإسرائيلي ("ماذا ستفعل؟") كانت أكثر فاعلية. وهذا يُشير إلى تحوُّل من الخطاب التفسيري (هسبارا) إلى خطاب التأثير العاطفي، سعيًا إلى إنتاج هوية مشتركة مع الجمهور المستهدف (44).

وفي ظل انتشار وسائل التواصل الاجتماعي، برز جمهور جديد، هو الجماهير العربية؛ مما يُشير إلى التحول الإستراتيجي في الخطاب الإسرائيلي نحو العالم العربي؛ إذ أنشأت إسرائيل صفحات مُخصَّصة لمخاطبة الشعوب العربية، مثل "إسرائيل تتحدث بالعربية" على فيسبوك (45). واستخدمت هذه الصفحات خطابًا دبلوماسيًا رقميًا، ركزت فيه على "الاحتياجات والرغبات الاجتماعية" للفلسطينيين والعرب (مثل العمل والحركة) في محاولة للتأثير على الرأي العام العربي، وعزل المقاومة عن عمقها بشيْطنتها ووصفها بـ"الإرهاب" (46).

أما في حرب "الجرف الصامد"، 2014، فقد أصبح الجمهور الدولي الأوسع، بما فيه المنظمات الحقوقية ووسائل الإعلام العالمية، محورًا رئيسًا للاستهداف، نتيجة تصاعد الانتقادات الدولية للعنف الإسرائيلي المفرط وسقوط أعداد كبيرة من الضحايا المدنيين (47). ومع اندلاع حرب "حارس الأسوار"، 2021، توسَّع خطاب الدعاية الإسرائيلية ليشمل شرائح الشباب في العالم عبر المنصات الرقمية، في محاولة لمجاراة صعود الإعلام الجديد ساحة رئاسة للرأي العام العالمي. وكشفت الدراسات العلمية عن إستراتيجيات دعائية إسرائيلية مُوجَّهة للمتلقين العربيين باللغة العربية عبر المنصات الرقمية والمحتوى المرئي في حرب 2021 (48)(49)(50). ويأتي تركيز الدعاية الإسرائيلية على الجمهور العربي بشكل مباشر في هذه المرحلة لمحاولة كسر الرواية الفلسطينية في عمقها الإستراتيجي.

وفي حرب "السيوف الحديدية"، 2023، بدا واضحًا أن إسرائيل تسعى للتأثير في الرأي العام العربي، خاصة في الدول المُطبَّعة، والرأي العام الغربي، إضافة إلى

الرأي العام في الجنوب العالمي الذي بدأ يتبني خطاباً أكثر انتقاداً لإسرائيل. كما حاولت أيضاً جذب الجمهور الفلسطيني من خلال التركيز على الاحتياجات والرغبات الاجتماعية، وحاجته إلى فرص عمل آمنة وجيدة، وإلى الحرية وسهولة الحركة، لتشكيكه في أن ما أنتجته عملية طوفان الأقصى هو عمل إرهابي بحت (51) غير أن فاعلية رسائل الدعاية الإسرائيلية تراجعت أمام قوة الرواية الفلسطينية (52) (53). وهكذا يتضح أن الدعاية الإسرائيلية انتقلت من الجمهور الداخلي المحلي إلى الجمهور الغربي والدولي، ثم إلى الجمهور العربي، فالجمهور العالمي المتنوع، في محاولة متواصلة لإعادة تشكيل صورتها عبر مستويات متعددة من الرأي العام.

جدول (5): تحولات الدعاية الإسرائيلية في الحرب على غزة بحسب الجمهور المستهدف

المبررات الإستراتيجية	الجمهور المستهدف	الحرب / التاريخ
<ul style="list-style-type: none"> - تأكيد الوحدة الوطنية، وشرعية العمليات العسكرية في غزة. - كسب الدعم السياسي والعسكري من الحكومات الغربية. - شرعنة العمليات العسكرية في غزة بوصفها دفاعاً عن النفس. 	الجمهور الإسرائيلي، والجمهور الغربي (الأميركي والأوروبي).	الرصاص المصبوب (2008-2009)
<ul style="list-style-type: none"> - خلق هوية مشتركة مع الشعوب في الخارج. - مواجهة انتشار الرواية الفلسطينية على المنصات الرقمية. - الحفاظ على الدعم الغربي في ظل مشاهد الدمار في غزة. 	الجمهور الغربي والجمهور العربي.	عمود السحاب (2012)
<ul style="list-style-type: none"> - محاولة كسر العزلة الإعلامية وكسب الشرعية في المنطقة. - تطبيع صورة إسرائيل بشكل مبدئي. - مواجهة الانزياح في الرأي العام العالمي مع تزايد الانتقادات لإسرائيل. 	الجمهور العالمي (خاصة الشباب)، بالإضافة إلى الجمهور التقليدي.	الجرف الصامد (2014)

<p>- التأثير في الرأي العام العربي وتسهيل سياسة التطبيع لتقبُّل وجود إسرائيل.</p> <p>- خسارة التميز الرقمي لصالح السردية الفلسطينية.</p> <p>- تقويض الدعم الشعبي للمقاومة بتقديمها مصدرًا للفوضى.</p> <p>- إدارة الصراع على جبهة جديدة تتمثل في الوعي العربي.</p>	<p>الجمهورية العربية</p>	<p>حارس الأسوار (2021)</p>
<p>وقف تآكل الدعم الأميركي والأوروبي، مع محاولات يائسة للتأثير في الرأي العام العالمي الأوسع.</p>	<p>أولوية الجمهور الغربي، والجمهور في الجنوب العالمي.</p>	<p>السيوف الحديدية (2023-2025)</p>

تحولات الوسائط: من الوسائل التقليدية إلى المنصات الرقمية

شهدت الوسائل الإعلامية التي اعتمدت عليها الدعاية الإسرائيلية في الحرب على غزة (2008-2025) تحولات جوهرية ارتبطت بتطور بيئة الاتصال العالمية. ففي حرب "الرصاص المصبوب"، 2008، ظل الاعتماد قائمًا على وسائل الإعلام التقليدية، مثل الصحف والقنوات التلفزيونية والبيانات العسكرية الرسمية؛ حيث كان الخطاب مُوجَّهًا بصورة مركزية عبر الإعلام الرسمي للدولة (54)(55)، بالإضافة إلى عمليات الاختراق لموجات البث الإذاعي لإذاعتي الأقصى والقدس المحليتين وبث بيانات إسرائيلية عبرها للتأثير في معنويات المواطنين الفلسطينيين (56). وكانت الدعاية الإسرائيلية وقتها تعتمد بشكل كبير على تناغمها مع وسائل الإعلام الغربية التقليدية، مثل "نيويورك تايمز" (The New York Times)، و"الغارديان" (The Guardian)، و"وول ستريت جورنال" (The Wall Street Journal)، و"بي بي سي" (BBC)، و"سي أن أن" (CNN)، و"فوكس نيوز" (Fox News)، و"سكاي نيوز" (Sky News)، التي كانت تُعيد إنتاج روايتها والأطر المؤيدة لإسرائيل (57)(58)(59)(60).

وامتدت الدعاية الإسرائيلية لاحقًا إلى الوسائط الرقمية الجديدة، مثل "يوتيوب" و"فيسبوك" و"المدونات"؛ إذ قرّرت قيادات الاحتلال الإسرائيلي العسكرية والسياسية

إيصال رسائلها لكل مستخدمي الإنترنت. وفي سبيل ذلك، أنشأ الجيش الإسرائيلي حساباً على "يوتيوب" يعرض فيه لقطات فيديو لعمليات القصف الجوي للبنية التحتية لحماس (61). ويحظى هذا الحساب، الذي أُطلق في 29 ديسمبر/ كانون الأول 2008، بمتابعة 1.45 مليون مشترك، ويضم 2.266 مادة فيديو، حققت أكثر من 361 مليون مشاهدة حتى تاريخ 3 أكتوبر/ تشرين الأول 2025 (62).

وفي هذا السياق، تأتي حرب "عمود السحاب" 2012 لتُشكل نقطة الانعطاف البارزة في مسار الدعاية الإسرائيلية؛ إذ يكون بمقدورها تجاوز النخب الإعلامية والسياسية والوصول مباشرة إلى الجماهير العالمية. وفي سبيل ذلك، بدأت إسرائيل باستخدام "تويتر" (إكس حالياً) و"يوتيوب" لنشر مقاطع مصورة عن استهداف الصواريخ الفلسطينية وتقديم روايتها في الزمن الفعلي، بالإضافة إلى نشرها صوراً لضربات دقيقة (63)(64). كما أنشأت وحدة متخصصة للتواصل الرقمي باللغة العربية، عام 2011، تُدير شبكة من منصات الإعلام الرقمية الموجهة إلى الجمهور العربي (65). ويعكس ذلك تحولاً وسائلياً مهماً بالانتقال من هيمنة الإعلام التقليدي إلى هيمنة المنصات الرقمية.

ومع حرب "الجرف الصامد" 2014 اتسع نطاق هذا التحول ليشمل إستراتيجيات أكثر تكاملاً في وسائل التواصل الاجتماعي؛ إذ ظهرت حملات إعلامية رقمية تفاعلية استهدفت الرأي العام الدولي، ولاسيما المنظمات الحقوقية والإعلام العالمي (66)(67). وكان ملاحظاً خلال حرب 2014 تعدد الأشكال الرقمية، وبروز الدعاية البصرية بشكل لافت، بالإضافة إلى انتشار "الدعاية الفيروسية التحريضية" باستخدام الميمات، والإنفوغراف، والفيديوهات القصيرة، بهدف جذب الانتباه في فضاء الإنترنت (68). وتحولت المنصات الرقمية، مثل "تويتر" إلى ساحات لمعارك السرد بين المؤيدين لإسرائيل والفلسطينيين (69). كما استخدمت الوزارات الحكومية والحسابات الرسمية الأخرى بعض المنصات مثل "إنستغرام" (70) و"فيسبوك" لنشر صور دعائية.

ودخلت إسرائيل في سياق حرب "حارس الأسوار"، 2021، مرحلة حرب المعلومات والهيمنة البصرية والتكثيف الرقمي، مستفيدة من مزايا المنصات المرئية القصيرة الجديدة، مثل "تيك توك"، والهاشتاغات الموجهة، وتقنيات تحليل البيانات الضخمة

لتعزيز انتشار رسائلها (71)(72). فقد أصبح "تيك توك" المنصة الأبرز في حرب 2021، غير أن المقاومة الفلسطينية والمؤيدين لها نجحوا في إحداث التفاعل مع الرواية الفلسطينية بشكل أكبر من الدعاية الإسرائيلية (73).

أما حرب "السيوف الحديدية"، 2023، فقد كانت "حرب الصورة الرقمية" بامتياز؛ إذ فشلت الدعاية الإسرائيلية المركزة في مواجهة تدفق المحتوى المرئي من داخل غزة على المنصات الرقمية، مثل "تيك توك" و"إنستغرام". وفي الجانب المقابل، أصبح الذكاء الاصطناعي والوسائط الافتراضية جزءاً من ترسانة الدعاية الإسرائيلية في هذه الحرب؛ إذ استخدمت تقنيات التزييف لإعادة إنتاج الصور والفيديوهات بما يخدم روايتها، بالتوازي مع استمرار حملاتها الإعلامية عبر المنصات الرقمية، مثل "إنستغرام" و"تويتر"، وهو ما وثّقه دراسات عن استخدام التزييف العميق في النزاعات (74). وقد أدّى الانزياح في البيئة الإعلامية نحو المنصات البصرية (مثل تيك توك)، ونجاح الرواية الفلسطينية في الانتشار العالمي وتوثيقها جرائم الإبادة الإسرائيلية والدمار الهائل في غزة إلى كسر هيمنة الدعاية الإسرائيلية، وانهيار أسلوب لعب دور الضحية والتفوق الأخلاقي التقليدي أمام رواية مضادة لا مركزية، أسقطت كل الادّعاءات الزائفة وفضحتها بالصوت والصورة الفورية؛ مما يُشير إلى تحول تاريخي مهم في معركة السرديات الإعلامية في حرب غزة.

جدول (6): تحولات الدعاية الإسرائيلية في الحرب على غزة بحسب الوسائط الاتصالية

التحديات الجديدة	التحول الاتصالي	الحرب / التاريخ
محدودية الوصول المباشر للجمهور العالمي.	هيمنة الوسائط التقليدية: التلفزيون والصحافة الدولية والبيانات الرسمية.	الرصاصة المصوب (2008-2009)
سرعة انتشار الروايات المضادة.	صعود تويتر منصة للحرب الدعائية.	عمود السحاب (2012)
صعوبة إدارة الرواية الإسرائيلية أمام صور الدمار الميداني التي ينشرها الصحفيون والمدونون.	- ذروة استخدام الدعاية البصرية عبر الوسائط المتعددة. - صعود الدبلوماسية الرقمية.	الجرف الصامد (2014)

فقدان السيطرة على السردية الإسرائيلية عبر المنصات الرقمية، مع هيمنة دور النشطاء الفلسطينيين والمؤيدين.	تعدد المنصات الرقمية القصيرة وتكريس دور "المؤثرين" والتحكم الخوارزمي.	حارس الأسوار (2021)
الرواية الإسرائيلية في أزمة مصداقية، فجوة بين الخطاب الرسمي والتغطية الميدانية.	توظيف الذكاء الاصطناعي والتزييف العميق.	السيوف الحديدية (2025-2023)

ومن خلال هذا المسار، يمكن القول: إن الدعاية الإسرائيلية انتقلت من الاعتماد على الإعلام التقليدي في 2008 إلى استخدام مكثف للصور عبر "تويتر" في 2012 و"إنستغرام" و"فيسبوك"، والوسوم (الهاشتاغات) في 2014، ثم "تيك توك" والمنصات القصيرة والتحكم الخوارزمي (2021)، وصولاً إلى توظيف الذكاء الاصطناعي والتزييف البصري في 2023 (75)(76)(77)(78). ويُعبر ذلك عن تبني الدعاية الإسرائيلية منظومة اتصالية هجينة تجمع بين الوسائل الرقمية المتقدمة والذكاء الاصطناعي، وهو ما يعكس محاولتها المستمرة لمجاراة التحولات في بيئة الإعلام العالمي.

خاتمة

يتبين من خلال التحليل أن سرديات الدعاية الإسرائيلية خلال الحروب المتعاقبة على غزة (2008-2025) لم تتحرك بمعزل عن السياقات السياسية والتكنولوجية. فبينما كان الخطاب الأمني كافيًا في 2008 سرعان ما اضطرت إسرائيل إلى تطوير خطابها ووسائلها مع تصاعد النقد الدولي الموجه إليها وتطور بيئة الإعلام الرقمي. وبحلول 2023، واجهت إسرائيل تحديًا غير مسبوق في الحفاظ على فاعليتها الدعائية رغم توظيفها أحدث التقنيات؛ ما يؤشر إلى بداية تراجع "هيمنة السردية الإسرائيلية" في الفضاء العالمي. وقد أظهرت الدراسات تحيُّز الإعلام الغربي في تغطيته للحروب الإسرائيلية على غزة، وتبني الرواية الإسرائيلية، بينما يتجاهل معاناة الفلسطينيين أو تُقلل منها.

كما يمكن ملاحظة تحول إستراتيجي آخر يتَّمل في هدف الدعاية الإسرائيلية بانتقالها من تفسير الأفعال وإقناع العقل بها إلى استثارة العواطف وبناء هوية جماعية. وضمن هذا التحول الإستراتيجي، تتم تجزئة الجمهور المستهدف بدلاً من التعامل معه كتلة واحدة، كما يتم تخصيص الخطاب الدعائي وتوجيهه وفقاً لخصائص الجمهور

المستهدف (غربي، عربي، دولي). وتبيّن النتائج أيضًا كيف تطورت الدعاية الإسرائيلية بانتقالها من الاعتماد على الإعلام التقليدي إلى الدعاية البصرية فالدعاية الرقمية وصولاً إلى توظيف الذكاء الاصطناعي والتزييف البصري.

ويبرز التحول الجوهري في إستراتيجيات الدعاية الإسرائيلية بتجاوزها مركزية الأداء إلى اللامركزية؛ إذ لم تُعد تُدار عبر جهاز مركزي واحد أو من خلال قناة واحدة بل عبر منصات متعددة وبأصوات متنوعة (رسمية، ومدنية، ومواطنين، ومؤثرين) وبلغات ولهجات متنوعة تستهدف الوعي والرأي المتنوع عالمياً. وهذا يعني تخطي زمن التحكم في الرسالة إلى المنافسة في الفضاء الرقمي المفتوح، وهو ما فشلت فيه إسرائيل بشكل كبير خلال حرب 2023؛ مما يُشير إلى أزمة إستراتيجية في نموذجها الدعائي الحالي تُظهر أن الدعاية الإسرائيلية وصلت إلى نقطة تحول حرجة؛ إذ لم تُعد الأدوات والتكتيكات كافية لاحتواء تأثير الصورة الخام والرواية الفلسطينية المباشرة بإمكانياتها المحدودة من الوصول العالمي، وقدرتها على كسر هيمنة الدعاية الإسرائيلية في العصر الرقمي.

المراجع

- (1) "إسرائيل تعتبر قطاع غزة كياناً معادياً"، وكالة معاً الإخبارية، 19 سبتمبر/أيلول 2007، (تاريخ الدخول: 17 أغسطس/آب 2024)، <https://tinyurl.com/284m8s9a>.
- (2) Alan Bryman, Quantity and Quality in Social Research, (London: Unwin Hyman, 1988), 8.
- (3) Norman Denzin, Yvonnas Lincoln, Handbook of Qualitative Research, 3rd ed, (Thousand Oaks, CA: Sage. 2000), 3.
- (4) عاطف علي، المنهج المقارن مع دراسات تطبيقية، (بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2006، ص 133.
- (5) Jonathan Lachal et al., "Metasynthesis: An Original Method to Synthesize Qualitative Literature in Psychiatry," Front. Psychiatry, Vol. 8. (December 1, 2017), "accessed August 17, 2024". <https://tinyurl.com/5cjdsp6y>.
- (6) "Propaganda," oxfordlearnersdictionaries.com, "accessed August 17, 2024". <https://tinyurl.com/bdzfdw7>.

- (7) Thymian Bussemer, "propaganda," in Encyclopedia of political communication, eds. Lynda Lee Kaid, Christina Holtz-Bacha, (California: SAGE Publications, Inc., 2008), 658.
- (8) Thomas M. Steinfatt, "Propaganda Theory," in Encyclopedia of Communication Theory, eds. Stephen W. Littlejohn, Karen A. Foss, (London: SAGE Publications, Inc., 2009), p. 804.
- (9) Lucía Martínez Plazas, Uncovering Israel's public diplomacy strategies after October 7th, (Master thesis, Erasmus School of History, Culture and Communication, 2024), 10.
- (10) Ibid, 12-13.
- (11) Omer Dostri, "Israel's Struggle with the Information Dimension and Influence Operations during the Gaza War: The Truth, the Whole Truth, and Nothing but the Truth," Military Review, June 2024, "accessed August 17, 2024". <https://tinyurl.com/mvpya9hs>.
- (12) Muhammad Hussain Baqeri, "Hasbara: Israel's propaganda strategy, iqbalforum.org, February 6, 2025, "accessed February 17, 2025". <https://tinyurl.com/3p6naanu>.
- (13) Oren Barak et al., "The shift to Defence in Israel's hybrid military strategy," Journal of Strategic Studies, Vol. 46, No. 2, (June 2020): 345-377.
- (14) Baqeri, "Hasbara: Israel's propaganda strategy," op, cit.
- (15) Karolina Jędrzejewska, "Hasbara: Public diplomacy with Israeli characteristics," Torun International Studies, Vol. 1, No. 13, (May 10, 2020): 105-118.
- (16) Dostri, "Israel's Struggle with the Information Dimension and Influence Operations during the Gaza War," op, cit.
- (17) Mohammed wesam Amer, "Critical discourse analysis of war reporting in the international press: the case of the Gaza war of 2008-2009," Palgrave Communications, Vol. 3, No. 1, (October 21, 2017), "accessed February 17, 2025". <https://tinyurl.com/4w238a7r>.
- (18) Hyunjin Seo, "Visual Propaganda in the Age of Social Media: An Empirical Analysis of Twitter Images during the 2012 Israeli-Hamas Conflict." Visual Communication Quarterly, Vol. 21, No. 3, (November 2014): 150-161.

(19) Rami Qawariq, "Political and Ideological Tensions in Israel: A Critical Language Analysis of News Reporting of the 2014 Gaza War," *An-Najah University Journal for Research - B (Humanities)*, Vol. 36, No. 7, (September 28, 2022): 1531–1556.

(20) Elisabeth Siegel, "Ideology through Subliminal Propaganda: A Critique of Portrayals of Palestine and Palestinians in Israeli and Western Online News Media during Operation Protective Edge," *The Yale Review of International Studies*, (March 31, 2017), "accessed August 17, 2024". <https://tinyurl.com/mtxdsb5p>.

(21) Qawariq, "Political and Ideological Tensions in Israel,": 1531–1556.

(22) Raed Qaddoura, "Israel's propaganda strategies: case study of the protective edge operation in Gaza 2014," *International Journal of Development Research*, Vol. 7, No. 12, (2017): 17938-17950.

(23) Tamara Tamimi, Daniela Suárez Vargas, "Propaganda vs. truth: Israeli propaganda and Palestinian demonization," *E-International Relations*, February 13, 2024, "accessed August 17, 2024". <https://tinyurl.com/bdfs2nzf>.

(24) Diana Buttu, "Blaming the Victims," *Journal of Palestine Studies*, Vol. 44, No. 1, (2014): 91-96.

(25) Ilan Manor, Rhys Crilley, "Visually framing the Gaza War of 2014: The Israel Ministry of Foreign Affairs on Twitter," *Media, War & Conflict*, Vol. 11, No. 4, (2018): 369-391.

(26) Izzeddin Alrantisi et al., "Utilizing Digital Diplomacy in the Israeli Discourse to Influence Arab Public Opinion during the Israeli Aggression on Gaza 2021," *Baltic Journal of Law & Politics*, Vol. 15, No. 1, (2022): 736-753.

(27) Ofer Fridman et al., "From Hasbara (Public Diplomacy) to Influence in the Gaza War," *War Studies*, No. 1783, (November 8, 2023), "accessed August 17, 2024". <https://tinyurl.com/2mw9c5mn>.

(28) أحمد عبده محمد محمود، "الإستراتيجيات الاتصالية للدبلوماسية العامة الفلسطينية والإسرائيلية عبر فيسبوك أثناء أزمة الشيخ جراح وحرب غزة: دراسة تحليلية"، مجلة البحوث الإعلامية (جامعة الأزهر، كلية الإعلام، القاهرة، المجلد 3، العدد 61، 30 أبريل/نيسان 2022)، ص 1577-1628.

(29) Alrantisi et al., "Utilizing Digital Diplomacy in the Israeli Discourse to Influence Arab Public Opinion during the Israeli Aggression on Gaza 2021,": 736-753.

(30) محمد مصطفى رفعت، "الخطاب الدعائي الصهيوني عبر موقع تويتر أثناء الحرب الرابعة على غزة 2021: دراسة تحليلية"، المجلة المصرية لبحوث الإعلام (جامعة القاهرة، كلية الإعلام، القاهرة، العدد 78، 31 مارس/آذار 2022)، ص 491-532.

(31) أحمد عبد المجيد، حنين سعد سلمان، "أساليب الدعاية الإسرائيلية في تغريدات (أفيخاي أدرعسي) على منصة (X) أثناء عملية طوفان الأقصى: دراسة تحليلية"، مجلة معهد العلمين للدراسات العليا (العدد 15، 2024)، ص 31-50.

(32) Fadhil Wafi, Maryolanda Zaini, "European Media Propaganda in Support of Israeli Genocide in Palestine 2024," The Journal of Society and Media, Vol. 9, No. 1, (April 15, 2025): 302-319.

(33) Tarek Cherkaoui, "Framing the Gaza Conflict: Media Bias, Violence, and the Battle of Narratives," The Political Economy of Communication, Vol. 11, No. 1, (April 29, 2025): 85-99.

(34) Basim Tweissi, "How Israel Lost the 2023 Gaza Propaganda War," Al-Muntaqa: New Perspectives on Arab Studies, Vol. 7, No. 1, (January 2024): 127-141.

(35) "إسرائيل تتهم أوباما بالانحياز للفلسطينيين"، الجزيرة نت، 1 يونيو/حزيران 2009، (تاريخ الدخول: 29 سبتمبر/أيلول 2025)، <https://aja.me/y9rt5>.

(36) "مجلس حقوق الإنسان يعتمد قرارًا يدين إسرائيل بارتكاب انتهاكات في غزة"، news.un.org، 16 أكتوبر/تشرين الأول 2009، (تاريخ الدخول: 17 أغسطس/آب 2024)، <https://tinyurl.com/4c23445p>.

(37) Miriyam Aouragh, "Hasbara 2.0: Israel's Public Diplomacy in the Digital Age," Middle East Critique, Vol. 25, No. 3, (June 1, 2016): 271-297.

(38) Nouredine Miladi, Aaya Miladi, "Digital media and the war of narratives in reporting the Palestinian-Israeli conflict," in Global Media Coverage of the Palestinian-Israeli Conflict, ed. Nouredine Miladi, (London: I.B. Tauris, 2023): 11-31.

(39) محمد وتد، "الفجر الصادق" وجه آخر لـ"حارس الأسوار".. غزة تدفع ثمن أزمة الحكم في إسرائيل"، الجزيرة نت، 5 أغسطس/آب 2022، (تاريخ الدخول: 17 أغسطس/آب 2024)، <https://aja.me/i5bei1>

(40) Cherkaoui, "Framing the Gaza Conflict,": 85-99.

(41) Fridman et al., "From Hasbara (Public Diplomacy) to Influence in the Gaza War," op, cit.

(42) Amer, "Critical discourse analysis of war reporting in the international press," op, cit.

(43) Moran Yarchi et al., "Facebook users' engagement with Israel's public diplomacy messages during the 2012 and 2014 military operations in Gaza," Place Branding and Public Diplomacy, Vol. 13, (April 5, 2017): 360-375.

(44) Fridman et al., "From Hasbara (Public Diplomacy) to Influence in the Gaza War," op, cit.

(45) صالح مشاركة، "الدعاية الإسرائيلية المضللة التي نشرت على صفحة "إسرائيل تتكلم بالعربية" أثناء الحرب على غزة: دراسة تحليلية نقدية"، جامعة بيرزيت، 11 يوليو/تموز 2024، (تاريخ الدخول: 17 أغسطس/آب 2024)، <https://tinyurl.com/38prnkbz>

(46) Alrantisi et al., "Utilizing Digital Diplomacy in the Israeli Discourse to Influence Arab Public Opinion during the Israeli Aggression on Gaza 2021,": 736-753.

(47) Keren Greenberg, "The 2014 Israel-Gaza Conflict: Exploring the representation of 'Israel' in the Israeli media using a triangulation of corpus-based critical discourse analysis and discourse-based interviews, (PhD Thesis, Swinburne University of Technology, January 2022).

(48) Fridman et al., "From Hasbara (Public Diplomacy) to Influence in the Gaza War," op, cit.

(49) Alrantisi et al., "Utilizing Digital Diplomacy in the Israeli Discourse to Influence Arab Public Opinion during the Israeli Aggression on Gaza 2021,": 736-753.

(50) Moran Yarchi, Lillian Boxman-Shabtai, "The Image War Moves to TikTok Evidence from the May 2021 Round of the Israeli-Palestinian Conflict," Digital Journalism, Vol. 13, No. 1, (December 13, 2023): 115-135.

(51) ياسين طه موسى، "مضامين الدعاية الإسرائيلية اتجاه عملية طوفان الأقصى لموقع تايمز أوف إسرائيل: دراسة تحليلية"، مجلة آداب الفراهيدي (جامعة تكريت، كلية الآداب، العراق، المجلد 16، العدد 57، 2024)، ص 114-129.

(52) Fridman et al., "From Hasbara (Public Diplomacy) to Influence in the Gaza War," op, cit.

(53) Tweissi, "How Israel Lost the 2023 Gaza Propaganda War,": 127-141.

(54) Lara Ingram, Media under the Influence? A Comparative Analysis of Israeli and Palestinian News Coverage of the Israel-Palestine Conflict, (Master Thesis, SOAS University of London, Department of the Languages and Cultures of the Near and Middle Eastern Studies, 2016).

(55) Omar Abu Arqoub, Israeli media coverage of the war on Gaza 2014: Yedioth Ahronoth newspaper as a case study, (Master Thesis, Eastern Mediterranean University, Turkey, 2015).

(56) "حرب ثانية على الإنترنت بين إسرائيل وحماس"، الجزيرة نت، 2 يناير/ كانون الثاني 2009، (تاريخ الدخول: 18 سبتمبر/ أيلول 2025)، <https://aja.me/6vbzg>.

(57) Mehmet Akif Günay, "International media framing of the palestinian-israel war," The Turkish Online Journal of Design Art and Communication, Vol. 15, No. 2, (April 1, 2025): 526-542.

(58) Cherkaoui, "Framing the Gaza Conflict,": 85-99.

(59) Savannah De Morais, War of Words: How Media Shapes Perceptions of Gaza 2023-2024, (Master Theses, Columbia University, Barnard College, 2024).

(60) Mohamad Hamas Elmasry, "Images of the Israel-Gaza War on Instagram: A Content Analysis of Western Broadcast News Posts," Journalism & Mass Communication Quarterly, Vol. 102, No. 3, (2024): 695-721.

(61) "حرب ثانية على الإنترنت بين إسرائيل وحماس"، الجزيرة نت، مرجع سابق.

(62) Israel Defense Forces, YouTube, December 29, 2008, "accessed September 18, 2025". <https://tinyurl.com/4tb6csu7>.

(63) Yarchi et al., "Facebook users' engagement with Israel's public diplomacy messages during the 2012 and 2014 military operations in Gaza,": 360-375.

- (64) Seo, “Visual Propaganda in the Age of Social Media: An Empirical Analysis of Twitter Images during the 2012 Israeli– Hamas Conflict.”: 150–161.
- (65) “Israel using social media to win Arabs’ ‘hearts and minds’,” The Arab Weekly, January 13, 2021, “accessed September 18, 2025”. <https://tinyurl.com/5n6bh8j3>.
- (66) Manor, Crilley, “Visually framing the Gaza War of 2014: The Israel Ministry of Foreign Affairs on Twitter,”: 369-391.
- (67) Chris Rodley, “FCJ 200 When Memes Go to War: Viral Propaganda in the 2014 Gaza-Israel Conflict,” The Fibreculture Journal, No. 27, (2016), “accessed September 18, 2025”. <https://tinyurl.com/uufr8zdh>.
- (68) Ibid.
- (69) Shahirah Elaiza Wan Hassan, “Hashtag Wars: Twitter as a Discursive Space in the ‘Battle of Narratives’ between pro-Israelis and pro-Palestinians, (Master Thesis, University of Wellington, 2016).
- (70) Ayelet Kohn, “Instagram as a naturalized propaganda tool: The Israel Defense Forces Web site and the phenomenon of shared values,” *Convergence*, Vol. 23, No. 2, (2015): 197-213.
- (71) Yarchi et al., “Facebook users’ engagement with Israel’s public diplomacy messages during the 2012 and 2014 military operations in Gaza,”: 360–375.
- (72) Alrantisi et al., “Utilizing Digital Diplomacy in the Israeli Discourse to Influence Arab Public Opinion during the Israeli Aggression on Gaza 2021,”: 736-753.
- (73) Yarchi et al., “Facebook users’ engagement with Israel’s public diplomacy messages during the 2012 and 2014 military operations in Gaza,”: 360–375.
- (74) Mohamad Hamas Elmasry, “Images of the Israel-Gaza War on Instagram,”: 695-721.
- (75) Manor, Crilley, “Visually framing the Gaza War of 2014,”: 369-391.
- (76) Elmasry, “Images of the Israel-Gaza War on Instagram,”: 695-721.
- (77) Yarchi et al., “Facebook users’ engagement with Israel’s public diplomacy messages during the 2012 and 2014 military operations in Gaza,”: 360–375.

(78) Seo, "Visual Propaganda in the Age of Social Media: An Empirical Analysis of Twitter Images during the 2012 Israeli-Hamas Conflict.": 150-161.

المعجم الإعلامي الحديث

مساهمة بحثية في مشروع المعجم الإعلامي الحديث

Research Contribution to the Modern Media Dictionary

* Mohamed A. Ibrahim – محمد أحمد إبراهيم

توطئة:

يُمثِّل مشروع المعجم الإعلامي الحديث، الذي يُصدِّره مركز الجزيرة للدراسات، إسهامًا معرفيًا في صناعة معجمية تحقق التراكم المعرفي الإعلامي، بوصفها وسيطًا علميًا يوثق الصلة بمجال اشتغاله، ويكسب المتلقي أيضًا وعيًا عميقًا بالكيفية التي يُعبّر بها النسق المعجمي عن صيرورة الظواهر والقضايا التي يعالجها من خلال البحث في أصول الكلمات، وتَشكُّل المصطلحات، وبلورة المفاهيم واستقصاء تطورها التاريخي. سيكون هذا المعجم الإلكتروني منطلقًا لفهم الطبيعة التاريخية لمصطلحات الإعلام، والسياقات المختلفة التي تبلورت فيها، والقضايا والإشكاليات التي تُعبّر عنها في علاقتها بالتحويلات الاجتماعية والسياسية والفكرية والفلسفية، وتأثيرها على التفكير الإنساني في تلك القضايا، لأن المصطلحات لا يمكن عزلها عن هذه البنى التي أنتجتها (الاجتماعية والتاريخية والسياسية...)، كما أن بعض العمليات الاجتماعية والتاريخية تحدث من داخل المصطلحات نفسها. وفي هذا العدد، يُشارك الدكتور محمد أحمد إبراهيم بهذه المادة العلمية التي أعدها ضمن سلسلة المعجم الإعلامي الحديث مساهمًا في بناء لبناته ومنظومته.

Foreword:

Published by Al Jazeera Centre for Studies, the Modern Media Dictionary is an epistemic contribution to the lexical industry that achieves an accumulation of media knowledge as a scientific means of documenting the connection to its field of work, giving readers a deep awareness of how the lexical system expresses the process of phenomena and the issues that it deals with through research on the origins of words, forming vocabulary and concepts, and investigating their historical development. This electronic dictionary will be the starting point for understanding the historical nature of media terminology; the different contexts in which they were formed; the issues and problems that it portrays in its relationship with social, political, intellectual and philosophical transformations; and their effect on human thought on

* د. محمد أحمد إبراهيم، باحث أكاديمي.

these issues. This is because terminology cannot be isolated from the social, historical and political structures that produced it. In addition, some social and historical operations occur from within the terminology (e.g. cyberspace, social media networks). This issue features a scientific article prepared by Dr. Mohamed Ahmed Ibrahim as part of the Modern Media Dictionary series, and a contribution to its construction and system.

إشكالية (Problematic, Problématique)

يُعد مفهوم "الإشكالية" من المفاهيم الرئيسة في البحث العلمي، من حيث قدرته على تشكيل بنية البحث وتوجيه مساراته. ومصطلح إشكالية لغةً اسم مُشتقٌّ من الفعل أَشَكَلَ ومصدره إشكال. وأشكَل الأمرُ أي التبس، كَشَكَلَ وشَكَلَ (1)، وأمورٌ أشكالٌ أي ملتبسة، وبيْنَهُم أَشْكَالَةٌ أي لَبَسٌ (2). وإشكال الأمر التباسه (3). وترد أشكَل بمعنى اختلط، والأشكَل من سائر الأشياء الذي فيه حمرة وبياض قد اختلط. وثمة معنى آخر يُفيد في توسعة مفهوم الإشكالية، مستمد من صيغة شَكَلَ أو شَكَل أو تَشَكَلَ أي نَضَجَ (تَشَكَلَ العنبُ إذا اسودَّ ونَضَجَ). وتدل شَكَلَ على معنى التقييد المفضي إلى التجويد: شَكَلْتُ الكتابَ أَشْكَلُهُ فهو مَشْكُولٌ إذا قَيَّدْتَهُ بالإغراب؛ وَأَشْكَلْتُ الكتابَ بالألف كأنك أزلت به عنه الإشكال والالتباس (4). والإشكالية مصدر اصطناعي، وهي قضية تتضمن التباسًا وغموضًا، وهي بحاجة إلى تفكير وتأمل ونظر لإيجاد حل لها (5)

هكذا يبدو مفهوم الإشكالية في المعاجم العربية متضمنًا لمعني الالتباس الناتج عن التشابه والاختلاط بين مختلفين وإزالتها عبر التقييد؛ ذلك أن إشكالية البحث تتساءل عن التباسات القضية وعن إمكانية إزالتها عبر الإجراءات اللازمة. أما في اللغة الإنجليزية، فإن مصطلح (Problematic) يرد صفةً واسمًا للدلالة على ما يصعب حله أو اتخاذ قرار بشأنه، أو غير المؤكد الذي يُثير التساؤل (6). ويُستخدم لوصف الأمر الذي تكثر فيه المشاكل أو الصعوبات أو الضرر (7). وفي اللغة الفرنسية، فإن مصطلح (Problématique) يرد اسم مؤنث، ويُشير إلى مجموعة الأسئلة والمشاكل المتعلقة بمجال معرفي أو التي تطرحها حالة معينة، أو صفة لما يصعب فهمه وتفسيره أو مشكوك فيه (8).

أما مفهوم الإشكالية في البحوث العلمية فيستمد دلالاته من المعاني المعجمية ويستبطن بعضها عند النظر إليه إجرائيًا، ويصبح قرينًا بمفهوم البحث من حيث طرح التساؤلات والبحث عن المفقودات وإزالة الالتباسات وحل المشكلات. ويمكن تعريف إشكالية البحث بحصيلة الدعاوى والتساؤلات التي تُؤسس القضية التي يتناولها البحث ويتحدد بموجبها الإطار النظري المُستند إليه والمنهج المُتبع والإجراءات التي تقود إلى عرض النتائج وتحليلها وتفسيرها. وهي من أولى الخطوات التنفيذية في إعداد البحوث، والتي يبرز فيها عمق البحث وأهميته وأصالته.

ثمة من يتعاطى مع إشكالية البحث بوصفها مشكلة البحث دون تمييز مفاهيمي دلالي ينظر إلى الإشكالية كبنية أولية مُحدَّدة تتفرَّع منها مكونات البحث، وليس مجرد مشكلة تحتاج إلى حل. فالإشكالية تتضمن المشكلة وتزيد عليها بالتحاوُر الداخلي والجدل الذي يُبيِّن إلى أي مدى يحتاج موضوع البحث إلى النظر المتعمِّق والإجراءات اللازمة والقيم الكفيلة بالوصول إلى نتائج علمية تؤكد أصالة البحث ومهنية الباحث. وهناك من يختزل مشكلة البحث في السؤال الرئيس المستمد من عنوان البحث. وعلى الرغم من أن السؤال -بمختلف صيغته- كامن في مفهوم البحث، إلا أن الإشكالية تنتقل من مستوى السؤال إلى التساؤل (أي تستحضر التفاعل) الذي يفتح آفاقاً علمية وفلسفية أوسع.

وتعود بدايات تشكُّل مفهوم إشكالية البحث إلى مساهمات أرسطو في إرساء علم المنطق في نتاجه الأورغانون؛ حيث ميَّز بين "المشكلة" (المسألة) كقضية جدلية و"المقدمة" كقضية يقينية(9). وفي القرن السابع عشر حدث تحوُّل نحو ارتباط الإشكالية بالبحث العلمي عندما ركَّز رينيه ديكارت (René Descartes) في كتابه: "المقال عن المنهج" على تقسيم المعضلة إلى أجزاء صغيرة، وهي البذرة الأولى لفك ارتباط الإشكالية بالغموض المطلق وتحويلها إلى تساؤل منهجي(10). أما غاستون باشلار (Gaston Bachelard) الذي عُرف باهتماماته بالإستمولوجية، فيعود له الفضل في إرساء المفهوم المعاصر للإشكالية في كتابه: "تكوين العقل العلمي" (La formation de l'esprit scientifique) الصادر عام 1934. وأكد باشلار أن "الروح العلمية تمنعنا من إبداء رأي في مسائل لا نفهمها، أو في مسائل لا نستطيع صياغتها بوضوح. وقبل كل شيء، يجب أن نعرف كيف نطرح المشكلات. ومهما قيل، فإن المشكلات في الحياة العلمية لا تنشأ تلقائياً. إن هذا الإحساس بالإشكالية هو ما يُميِّز العقل العلمي الحقيقي. بالنسبة للعقل العلمي، كل معرفة هي إجابة لسؤال؛ فإذا لم يكن هناك سؤال، فلا يمكن أن توجد معرفة علمية. لا شيء بديهي، ولا شيء مُعطى، بل كل شيء مُشيد"(11).

وهنا، انتقلت الإشكالية من كونها مشكلة واجهت الباحث يسعى إلى حلها، إلى بناء نظري. أي إن الباحث هو من يصنع إشكاليته من خلال هدم المعارف السائدة وبناء تساؤلات علمية. وفي منتصف القرن العشرين، أصبح المصطلح أكثر عمقاً مع لويس ألتوسير (Louis Althusser)، الذي استخدم مصطلح الإشكالية، في

كتابه: "قراءة رأس المال"، لوصف الحقل النظري الذي يُحدّد نوعية الأسئلة التي يمكن طرحها داخل أيديولوجيا معينة(12). وطوّر ميشيل فوكو (Michel Foucault) مفهوم الإشكالية ليدل على الطريقة التي يدخل بها شيء ما في دائرة الضوء كمشكلة تستوجب التفكير، وكيف يتم تنظيم الخطاب حولها(13).

إذا كان ظهور مفهوم الإشكالية مرتبطاً بالحقول الفلسفية، فإنه سرعان ما ارتبط بمختلف العلوم الإنسانية والطبيعية، والتي تفرّعت بدورها من الفلسفة: ويمكن القول: إن المفهوم أصبح جزءاً لا يتجزأ من بنية أي علم من العلوم التي تتطور عبر تراكم البحوث. ذلك أن العلم يكتسب صفته الرئيسة من قدرته على التطور وحاجته الدائمة إلى مزيد البحوث؛ لأن إشكالياته لا تنفد بل بحث يتناول إشكالية ما تتولّد عنه إشكاليات جديدة تحتاج إلى بحوث جديدة، أي إن الإشكاليات لا تتولّد فقط عن المواضيع التي تتناولها البحوث، بل كذلك من المناهج المُتبَّعة في إجراء تلك البحوث. فعلى سبيل المثال، تحضر الإشكالية بقوة في البحوث الإعلامية والتواصلية بسبب الطبيعة الإشكالية للظواهر والقضايا التي تتناولها تلك البحوث.

أساليب صياغة الإشكالية

تتعدّد أساليب صياغة إشكالية البحوث وفقاً لتعدّد المجالات ومناهج البحث المُتبَّعة، ووفقاً لمستويات البحوث من حيث البساطة والتعقيد. ومن أبرز أساليب صياغة إشكالية البحث: الأسلوب الوصفي، والأسلوب الاستفهامي، والأسلوب الحجاجي. أولاً: الأسلوب الوصفي: يقوم الأسلوب الوصفي على تقديم القضية المدروسة بوصفها دعوى تحتاج إلى تدليل، أو وصف لها وما تنطوي عليه من مشكلات تحتاج إلى حلول (مثال: صياغة إشكالية لبحث حول "استخدام الإيماءات الرامزة للتعبير عن العواطف والمشاعر لدى الشباب العربي عبر شبكات التواصل الاجتماعي": "يكثر استخدام المتواصلين عبر شبكات التواصل الاجتماعي للإيماءات الرامزة والأيقونات التي تُوفرها الشبكات لمستخدميها بغرض تسهيل عملية التفاعل والتحاور دون الاضطرار للاستخدام المكثّف للغة المكتوبة؛ الأمر الذي يُثير إشكالية قدرة هذه الرموز على التعبير عن العواطف والمشاعر، أخذاً في الاعتبار الدلالة العامة للرمز والحمولة التي يُضفيها المستخدم وفقاً لبيئته المحلية وثقافته...).

ثانياً: الأسلوب الاستفهامي: أما الأسلوب الاستفهامي، فهو الأكثر استخداماً لوضوحه وطابعه العملي؛ حيث تتحوّل الإشكالية إلى سؤال أو أسئلة قابلة للإجابة عنها (مثال: صياغة إشكالية لبحث حول "فاعلية استخدام الإيماءات الرمزية للتعبير عن العواطف والمشاعر لدى الشباب العربي عبر شبكات التواصل الاجتماعي": "يتعاضد استخدام الشباب للإيماءات الرمزية والأيقونات التي تُوفرها شبكات التواصل الاجتماعي للمستخدمين، وهو ما يستدعي البحث في فاعليتها من خلال هذا السؤال المركّب: ما مدى قدرة هذه الرموز على التعبير عن العواطف والمشاعر؟ وإلى أي مدى يتم استخدامها بكيفية فعّالة انطلاقاً من البيئة التواصلية والخصوصية الثقافية؟).

ثالثاً، الأسلوب الحجاجي: يركز الأسلوب الحجاجي على المقابلة بين الأفكار أو الوقائع أو الظواهر، وتبيان التضاد أو التناقض أو الجدل القائم فيما بينها (مثال: "على الرغم من الطروحات التي تُروّج للإيماءات الرمزية أداةً ثوريةً لتعويض غياب الجسد في التواصل الرقمي وإضفاء قدر من الأنسنة على النصوص الجافة، إلا أن الممارسة التواصلية لدى الشباب العربي تكشف عن مفارقة حادة؛ إذ تحوّلت هذه الرموز من أدوات للتعبير إلى أدوات للتنميط.

وتكمن إشكالية البحث في محاجة الفرضية القائلة بفاعلية هذه الإيماءات في نقل المشاعر العميقة، عبر إثبات أن الاستخدام المكثف لها أدّى إلى نوع من التسطّيح العاطفي واختزال التعقيد الشعوري في قوالب بصرية جاهزة ومكررة. ويجادل البحث بأن هذه الإيماءات، على الرغم من وفرتها، باتت تُمارس دوراً تضليلياً في أحيان كثيرة؛ إذ تُستخدَم لإخفاء المشاعر الحقيقية أو لتقديم استجابات اجتماعية باردة تحت غطاء أيقونات دافئة؛ مما يضع كفاءة التواصل الوجداني لدى الشباب العربي أمام مأزق الهوية العاطفية بين الواقع الافتراضي والواقع الفيزيائي".

مراحل كتابة الإشكالية

تمر كتابة إشكالية البحث المحكمة بأربع مراحل (14):

1. صياغة أولية للإشكالية تأخذ في الاعتبار المجال العام للدراسة وسياقها: في هذه المرحلة، تُتخذ خطوات تمهيدية لتنشيط عملية التفكير. وتتلق هذه المرحلة الأولى بأساسيات كتابة الإشكالية. لذا ينبغي التركيز على صياغة علاقة السبب والنتيجة في بيان إشكالية البحث.

2. حصر التركيز من خلال إيجاد الكلمات المفتاحية: تتمثل الاقتراحات هنا في مراجعة ما كُتِبَ في المرحلة الأولى والتوسع فيه، من خلال البحث عن الكلمات المفتاحية. وبمجرد تحديد الكلمات المفتاحية، يمكن مواصلة التوسع والمناقشة. كما يمكن أن يساعد استخدام أسلوب سقراط في طرح الأسئلة على تحفيز التفكير النقدي بشكل أكبر.

3. تحديد الفجوة من خلال الإشارة إلى ما لم تتم دراسته سابقاً أو ما يحتاج إلى إعادة نظر، وذلك بتطبيق منهجية تقوم على تناول كل نقطة من النقاط، وتقديم دليل على ما تقوله، وشرحها بتفصيل أكبر، ثم ربطها معاً لتكوين بيان إشكالية جدير بالبحث.

4. الصياغة النهائية: وهي مرحلة وضع اللمسات الأخيرة، وتتضمن دعم البيان بالبيانات والنظر إلى الكتابة المستقبلية وكيفية ارتباط الإشكالية بالأقسام الأخرى للبحث. وقد ينتج عنها السؤال المحوري الذي سيجيب عنه البحث.

أبعاد الإشكالية

ويُقصد بها تعيين جوانب الإشكالية بهدف المزيد من التحديد والتوجه نحو الفرض الرئيس للإشكالية. وتُحدّد إشكالية البحث، بشكل غير مباشر، الإطار الذي يربط بين المفاهيم، ومن ثم هدف البحث (15). وتختلف صياغة إشكالية البحث عن القضية التي يتناولها. فإذا كانت القضية فجوة بين الواقع والمتوقع، فإن صياغة الإشكالية تصبح تساؤلاً يُطرح استناداً إلى البيانات والمعلومات التي يتم جمعها. ومع ذلك، ثمة علاقة وثيقة بين القضية المدروسة وصياغة الإشكالية؛ لأن كل صياغة لإشكالية بحث يجب أن تستند إلى قضية أو مشكلة (16).

وتتكون إشكالية البحث من جزأين أساسيين: الوضع أو الحالة، والعواقب غير المرغوب فيها لتلك الحالة (17).

ويرى بعض الباحثين أن تحديد أبعاد إشكالية البحث يقتضي طرح أربعة أسئلة رئيسية: لماذا نهتم بهذا الموضوع؟ (أي تحديد القصد الذي يجعلنا نختار موضوعاً دون آخر)، وما الذي نطمح بلوغه؟ (أي تحديد الهدف من البحث)، وماذا نعرف إلى حدّ الآن؟ (أي الشروع في تقييم المعلومات عن الموضوع التي تم جمعها من خلال

الاطلاع على الأدبيات)، وأي سؤال بحث سنطرح؟ (أي صياغة السؤال الذي يُؤسّس لبناء الإشكالية) (18).

وتُعدّ الإشكاليةُ أساس البحث ومدلوله ومداه: فهي تُشكّل الأساس الذي يقوم عليه البحث ويتطور، وبما أنه يمكن إنجاز عدد من البحوث حول موضوع واحد، فإن الإشكالية الخاصة بكل بحث هي التي تُميّز هذا البحث عن بقية البحوث الأخرى. فالإشكالية تصف وجهة النظر التي تتم انطلاقاً منها معالجة المشكلة. ووجهة النظر هذه تُحدّد اتجاه البحث، وبالتالي فهي قاعدة البحث أو أساسه. وعندما يتم التأكيد أن الإشكالية هي مدلول البحث، فإن هذا يعني بوضوح أن تعريف الإشكالية يُشير إلى ماهية السؤال في هذا البحث، وبالتالي فإن الإشكالية هي الوحدة المركزية ذات المعنى في أي بحث كان. وبما أن الإشكالية تُحدّد مدى البحث، فذلك يعني أن تحديد إشكالية بحث ما تُعدّ نتاج مسار فكري ونشاط عقلي وإجراء خاص بالذهن من شأنه أن ينتهي إلى تفاعل مع الوضعية التي يجب معرفتها (19).

إن صياغة إشكالية بحثية فعّالة محفوفة بالتحديات، أبرزها الغموض الذي يحفُّ طبيعة الموضوع، وهناك تحديد النطاق المناسب لإشكالية البحث. فقد يجد الباحثون صعوبة في تحقيق التوازن بين التحديد الواسع جداً أو الضيق جداً لإشكالية البحث؛ الأمر الذي يؤثر في عمق البحث ومدى ملاءمة النتائج، وثمة التأصيل النظري الذي قد يغيب عن صياغة الإشكالية البحثية؛ مما يتسبب في نقص في التعاطي مع السياق والأساس المنطقي في ارتباط بالدراسات السابقة. ويُعدّ عدم كفاية التبرير لإشكالية البحث من بين التحديات التي يُواجهها الباحث، وعلاوة على ذلك، تُشكّل الخيارات اللغوية في صياغة الإشكالية تحدياً؛ إذ يُعيق استخدام المصطلحات التقنية أو اللغة المعقدة للغاية فهمها لدى مختلف الفئات المستهدفة، وقد يجد الباحث صعوبة في إيصال جوهر الإشكالية بفاعلية؛ مما يؤثر على سهولة فهم موضوع البحث (20).

إشهار (Advertising, Publicité)

الإشهار لغةً اسم، وهو مصدر الفعل أَشْهَرَ رباعي الفعل شَهَرَ. والشين والهاء والراء أصل صحيح يدل على وضوح في الأمر. وشَهَرَ فلان في الناس فهو مشهور (21). وقد شَهَرَ يَشْهَرُهُ شَهْرًا وشَهْرَةً فَاشْتَهَرَ وشَهْرَهُ تَشْهِيرًا واشْتَهَرَهُ فَاشْتَهَرَ. ورجل شَهِير

ومشهور: معروف المكان المذكور، ورجل مشهور ومُشهر. ومن بين معاني الشُّهرة الفضيحة(22). وأشهر الأمر: أظهره وصيِّره شهيراً. ويشهر المصنوعات: يُعلن عنها لتصير معروفة فتقتنى(23).

وفي اللغة الإنجليزية تُشير مفردة (Advertisement) إلى المعاني التالية: إعلان عام، وبصفة خاصة: إعلان مدفوع الأجر يُنشر أو يُبثُّ لجذب العملاء أو لتقديم معلومات ذات أهمية عامة، أو هو فعل أو عملية الإعلان عن شيء ما، أو شيء يُشبه الإعلان (كما في تنبيه شخص ما إلى شيء ما)، وبصفة خاصة: هو شخص أو شيء يُظهر مدى جودة أو فاعلية شيء ما(24). وهو إعلان مدفوع الأجر يُخبر الناس عن منتج أو خدمة(25). أما في اللغة الفرنسية، فيشير مصطلح (Publicité) إلى صفة الشهرة والسمعة السيئة والدعاية. كما يُشير إلى صفة القيام بشيء ما أمام الجمهور (أي الطابع العلني)، وهو نشاط يهدف إلى الترويج لعلامة تجارية، وتشجيع الجمهور على شراء منتج أو استخدام خدمة، بالإضافة إلى مجموعة الوسائل والتقنيات المستخدمة لهذا الغرض. ويُشير إلى إعلان، أو ملحق، أو فيلم، وما إلى ذلك، مُصمَّم للترويج لمنتج أو خدمة. ويشمل المصطلح صناعة الإعلان بأكملها (وكالات الإعلان، والمعلنين...)، وأخيراً هو نظام تسجيل تُنظِّمه السلطات العامة لإبلاغ الأطراف الثالثة المعنية ببعض الإجراءات القانونية (أي الإعلان الرسمي)(26).

ويشير استخدام مصطلح "الإشهار" في أدبيات الاتصال والإعلام في المغرب العربي، بينما يرد مصطلح الإشهار في أدبيات الاتصال والإعلام في المشرق العربي باسم "الإعلان"، ترجمة للمصطلحين، الفرنسي (Publicité) والإنجليزي (Advertisement)، إلا أن تتبَّع المفهوم عبر دلالاته في اللغة العربية واللغات الأخرى يميل لتغليب مصطلح الإشهار. فعلى سبيل المثال، نجد في المجال التجاري أن الممارسة الإشهارية أكثر ارتباطاً بالشهرة والتشهير الإيجابي بالسلعة، أي إنه لا يكتفي بإظهار السلعة بل يجعلها شهيرة من خلال اتباع مزيج من الإستراتيجيات والآليات التي تستهدف المتلقين.

والإشهار اصطلاحاً، هو مجموعة الرسائل التواصلية التي يتم إعدادها وإنتاجها ونشرها عبر وسائل الإعلام التقليدية والرقمية، والتي تهدف للترويج للأشياء والسلع والأشخاص، والتأثير على المتلقين بكيفية مقصودة.

خصائص الإشهار

يختص الإشهار، بوصفه رسائل وصناعة تواصلية قائمة بذاتها، بمجموعة من الخصائص، أبرزها:

1. تحتاج صياغة الرسائل التواصلية الإشهارية إلى مهارات عالية وقدرات إبداعية كبيرة في ترميز الرسائل التواصلية من حيث أصالة الصياغة ودقة الأسلوب وجودة العناصر وقدرتها على لفت الانتباه، ومن حيث مواءمة الخطاب والأسلوب لطبيعة الجمهور المستهدف.

2. يهتم الإشهار اهتماماً كبيراً بالجوانب الإخراجية للرسائل التواصلية، باعتبار وحدة الشكل والمضمون والتكامل بينهما، وقدرة الشكل على جذب المتلقين تمهيداً لقيام المضمون بتكملة العملية الإقناعية.

3. يستغل الإشهار كافة الوسائط التواصلية لإيصال رسائله وفقاً للجمهور المستهدف والإمكانات المتاحة. فقد يكتفي الإشهار بوسيط واحد كالنص أو الصورة أو الصوت فيوظفه توظيفاً فعالاً يستفيد من القدرات التوصيلية لهذا الوسيط، أو يوظف الوسائط المتعددة ويستفيد من قدراتها الكامنة، والتي توفر للرسائل التواصلية فرصاً أكبر في الوصول إلى المتلقي.

4. تنتقي الصناعة الإشهارية الوسائل التي تُوصل الرسائل إلى المتلقين بعناية فائقة آخذة في الاعتبار خصائص كل وسيلة وقدرتها على بلوغ الجمهور المستهدف وتناسب تكلفتها المادية والميزانية المرصودة من لدن الجهة المشهورة. وتفضل الرسائل الإشهارية الوصول إلى الجمهور من خلال وسائل الإعلام التقليدية والجديدة، ووسائل الاتصال البين-شخصي، والفضاءات العامة، سواء داخلية أو خارجية.

5. تميل صناعة الإشهار المعاصرة إلى الترويج لسلعة أو خدمة أو شخص ما من أجل أن يسهم هذا الترويج في خدمة المجتمع من خلال تنمية الاقتصاد وتوعية الجمهور أو تسليته وإمتاعه (27).

6. قد يكون الإشهار صريحاً، كذلك الذي يتم بثه فاصلاً بين البرامج التليفزيونية، أو فاصلاً داخل دراما تليفزيونية؛ أو ذلك الذي يُنشر على صفحات الصحف والمجلات،

أو يكون ضمناً يظهر ضمن سيناريو دراما تليفزيونية أو سينمائية، أو يتم تقديمه مطبوعاً كمادة تحريرية، أو يتم تقديمه كمحتوى رقمي بواسطة مؤثري شبكات التواصل الاجتماعي.

7. يختلف الإشهار عبر وسائل الإعلام التقليدي عن وسائل الإعلام الجديد، من حيث القدرة على استهداف الجمهور. فالإعلام التقليدي يستهدف جمهوراً مفترضاً بكيفية جماعية، بينما تستفيد وسائل الإعلام الجديد -خاصة عبر الويب- من استخدام الذكاء الاصطناعي في إيصال الإشهار لمستهلك مخصوص؛ الأمر الذي يضمن فاعلية التأثير. كما يختلف الإشهار عبر الإعلام الجديد عن الإشهار عبر وسائل الإعلام التقليدية في جوانب عديدة، منها إمكانية إرسال الرسائل التواصلية بلا حدود زماناً ومكاناً. ولعل أبرز هذه الاختلافات هو تفاعلية الإشهار عبر الويب؛ حيث تُتيح هذه التفاعلية للمستخدمين اختيار الإشهارات التي تعجبهم والتفاعل معها(28).

وظائف الإشهار

للإشهار مجموعة من الوظائف والاستخدامات المستمدة من الترويج التجاري وغير التجاري، أبرزها:

1. الوظيفة الإعلامية: يقوم الإشهار بتقديم معلومات أولية للمتلقي عن السلع والخدمات والأشياء والأشخاص، مثل التعريف بالاسم والهوية والشكل والوظيفة والأهمية وغيرها من المعلومات التي تُمهّد للوظائف الإشهارية الأخرى.

2. الوظيفة الترويجية: تهتم بجعل المحتوى الإشهاري متاحاً لأكبر قدر من المتلقين من حيث المكان والزمان. وفي المجال التجاري، يحتل الإشهار مكان الصدارة ضمن المزيج الترويجي للسلع والخدمات. وتقتضي الوظيفة الترويجية الاستناد إلى الوظيفة الإعلامية وتدعيمها بعناصر شدّ الانتباه والإبهار وصولاً إلى إدراكات المتلقين.

3. الوظيفة الإقناعية: وهي أكثر الوظائف أهمية وأكثرها تحقيقاً لأهداف المعلين وغاياتهم؛ لأنها تُمهّد الطريق للأفعال الإيجابية المتمثلة في شراء السلعة أو الخدمة المُعلن عنها، أو تبني الأفكار التي يَحْتُ الإشهار على تبنيها، أو الكف عن الأفعال التي ينهى الإشهار عنها.

4. الوظيفة العاطفية: يستخدم الإشهار العديد من الميكانيزمات النفسية والاجتماعية التي تقود إلى بناء علاقة عاطفية-إدمانية بين المستهلك والسلعة. ومن بين هذه الميكانيزمات: تكرار عرض المُنتج، وربطه بشعارات نصية قوية، والتوكيد على تفرّده واستحقاقه للاحترام والتقدير، والإيحاء الدائم بقدرته على تلبية حاجيات المستهلك وطموحاته وقدرته على إسعاده من خلال جمال الشكل والموسيقى واللغة الشعرية المستندة إلى رؤية إخراجية مبدعة.

نظرة تاريخية عن الإشهار

تُشير المصادر إلى أن الملصقات والرسومات الجدارية واللافتات البصرية، ورموز التجارة التي تدل على مواقع المنتجات أو الخدمات وتوافرها، وتوظيف مناديين للإعلان عن توافر البضائع، كانت من أكثر أشكال الإشهار شيوعاً في الحضارات القديمة. ومن أقدم الرسوم على الجدران تلك التي ظهرت في الهند ويعود تاريخها إلى حوالي 4000 سنة قبل الميلاد(29). وبعد فترة وجيزة من اختراع الكتابة في أبسط صورها استُخدمت للإعلان عن الأحداث. فقد عُثِر على برديات من أطلال طيبة في اليونان تحمل مكافآت وأوصافاً للعبيد الهاربين يعود تاريخها إلى أكثر من ثلاثة آلاف عام(30). وكان الإغريق يستخدمون مُنادي الشوارع للإعلان عن وصول السفن وحمولتها من المعادن والتوابل. وفي بابل، استخدموا ألواحاً من التراب عليها نقوش عن الباعة وصانعي الأحذية والكتّبة. أما في روما، فقد اتّبَعوا نهجاً مختلفاً، فقد استخدموا أول إعلان سياحي لحانة. ففي بومبي، كُتِب على جدار حجري: "أيها المسافر، إذا ذهبت من هنا إلى البرج الثاني عشر، ستجد حانة سارينوس، ندعوك للدخول والشراء".

أيضاً في روما، كانت هناك وسيلة إعلامية مهمة تُعرَف باسم "الألبوم"، وهي عبارة عن لوحة جدارية بيضاء تُنشر عليها المراسيم والقوانين، بالإضافة إلى إعلانات عن مباريات المصارعين والعروض المسرحية. ومن الوسائل الأخرى "الليليوس"، المصنوع من ورق البردي، وهو نوع من الملصقات يُعلن عن بيع الممتلكات وبرامج العروض(31).

وفي العصور الوسطى، ظهرت العلامات التجارية على المنتجات، جنباً إلى جنب

الباعة المتجولين، لتمييز صانعيها؛ مما منحها سمة التفرد عن غيرها، وسمح بالتمييز. وفي تلك الفترة، كان عدد كبير من الناس أميين. لذا، كانت اللافئات التي تُستخدم اليوم للدلالة على صانع أحذية أو طحان أو خياط أو حداد، تستخدم صوراً مرتبطة بمهنتهم، (مثل حذاء أو قبعة أو ساعة...).

وربما يعود تاريخ أول إشهار، بوصفه رسالة تواصلية ترويجية لسلعة تجارية في الحضارة العربية إلى الشاعر ربيعة بن عامر بن أنيف الدارمي التميمي، المعروف بـ"مسكين الدارمي"، الذي عاش في القرن السابع الميلادي وبدايات القرن الثامن. فقد أورد ابن عبد ربه في كتابه "العقد الفريد" عن الأصمعي قال: "قدم عراقي بعدل من حُمِر العراق إلى المدينة فباعها كلها إلا السُّود. فشكا ذلك إلى الدارمي، وكان قد تنسك وترك الشعر ولزم المسجد. فقال: ما تجعل لي على أن أحتال لك بحيلة حتى تبيعها كلها على حكمك؟ قال: ما شئت، قال: فعمد الدارمي إلى ثياب نسكه، فألقاها عنه وعاد إلى مثل شأنه الأول، وقال شعراً ورفعه إلى صديق له من المغننين فغنّى به، وكان الشعر:

قل للمليحة في الخمار الأسود	ماذا فعلت بزاهد متعبد
قد كان شمر للصلاة ثيابه	حتى خطرت له بباب المسجد
ردّي عليه صلاته وصيامه	لا تقتليه بحق دين محمد

فشاع هذا الغناء في المدينة وقالوا: قد رجع الدارمي وتعشّق صاحبة الخمار الأسود. فلم تبق مليحة بالمدينة إلا اشترت خماراً أسود، وباع التاجر جميع ما كان معه. فجعل إخوان الدارمي من الثسّاك يلقون الدارمي فيقولون: ماذا صنعت؟ فيقول: ستعلمون نبأه بعد حين. فلما أنفذ العراقي ما كان معه رجع الدارمي إلى نسكه ولبس ثيابه" (32).

ومع اختراع غوتنبرغ للمطبعة، عام 1438؛ أصبح بالإمكان إنتاج المواد المطبوعة بكميات كبيرة؛ الأمر الذي أدّى إلى ظهور الصحف في بدايات القرن السابع عشر. فقد طبع أحد سكان لندن أول صحيفة إنجليزية، عام 1622، باسم "الأخبار الأسبوعية" (Weekly News)، ونشرت أول إشهار عام 1625 (33).

لقد تطور حتى أصبح صناعة قائمة بذاتها في القرن الثامن عشر الميلادي. ففي عام

1841، أصبح الأميركي، فولني بالمر (Volney Palmer)، من فيلادلفيا أول وكيل مبيعات إشارات صحفية، والذي كان يعمل سابقاً في إحدى الصحف؛ حيث كان يبيع مساحات إخبارية، لكنه أدرك فوائد شراء وإعادة بيع مساحات إخبارية مميزة في الصحف بشكل مستقل. لذلك، افتتح أول وكالة إعلانية. وفي عام 1875، أصبحت وكالة "إن. دبليو. آير" (N. W. Ayer)، التي أسسها فرانسيس آير (Francis Ayer) أول وكالة إخبارية تتقاضى عمولة بناءً على "صافي تكلفة المساحة". وبحلول نهاية القرن التاسع عشر، بدأت وكالات إخبارية مثل جيه. والتر تومسون ولورد آند توماس في تطوير وإنتاج إشارات لعملائها(34).

وبعد أحداث مايو/أيار 1968 في فرنسا، ظهرت مجموعة من وكالات الإشهار التي تتبنى نهجاً جديداً يقوم على عدم الاعتماد على الخصائص الموضوعية للمنتجات والخدمات من أجل إقناع المستهلك، باتباع نهج نوعي مخيالي وفني فرجوي (من الفرجة). ففي عام 1968، أسس جان فيلدمان (Jean Feldman) وفيليب كالو (Philippe Calleux) وكالة FCA؛ وفي سنة 1969 ظهرت وكالة RSCG التي أسسها بيرنار رو (Bernard Roux) وجاك سيغيلا (Jacques Seguila)(35).

أما في الولايات المتحدة الأميركية التي عُرِفَتْ بشهرة وكالاتها الإخبارية وهيمنتها على الأسواق العالمية، فقد شهدت فيها صناعة الإشهار في ثمانينات وتسعينات القرن العشرين تغييرات كبيرة؛ حيث اندمجت الوكالات الكبيرة مع وكالات أخرى ومنظمات دعم أو استحوذت عليها لتشكيل منظمات إخبارية كبيرة، أو وكالات عملاقة. ويتسم سوق وكالات الإشهار في الولايات المتحدة بالتركيز الشديد، حيث تستحوذ أفضل 500 وكالة على ما يقرب من ثلثي الإيرادات المحلية. وتستحوذ 10 وكالات أميركية فقط على ما يقرب من 30٪ من إجمالي حجم الأعمال التي تقوم بها أفضل 500 وكالة في الولايات المتحدة. كما تمتلك هذه الوكالات الكبرى فروعاً خارجية تُدرُّ عليها إيرادات ودخلاً كبيراً(36).

أنواع الإشهار

تعدّد أنواع الإشهار وفقاً للأهداف التواصلية، وطبيعة المُعلن، والوسيلة التواصلية المستخدمة، والجمهور المستهدف، والنطاق الجغرافي.

أولاً: الإشهار وفقاً للأهداف التواصلية

إشهار إخباري (Informative advertising, Publicité informative)

يَتَّبَعُ أساليب التواصل الإعلامي في إخبار المتلقين عن سلعة أو خدمة أو فعالية في الأزمان الثلاثة (الماضي أو الحاضر أو المستقبل)، مع الحفاظ على أشكال الإشهار التقليدية وتمظهره في الحيزين، الزماني والمكاني. وقد يستخدم صيغة "الآن في الأسواق" أو "ترقبوا" أو ما شابههما بما وُجِدَ ويوجد وما سيوجد أو سيحدث. ويُعد الإشهار الإخباري من الإشهارات الضمنية التي تبدو خبراً يصف حدثاً، ولكنه في الوقت ذاته يُرَوِّج لجهة أو شخص أو سلعة أو خدمة ما(37). ومن المهم الإشارة إلى أن هذا النوع من الإشهارات قد لا يتعلق بالبيع بل باستخدام الإشهار لترسيخ صورة العلامة التجارية كمؤسسة مسؤولة اجتماعياً(38).

إشهار إرشادي (Guiding advertising, Publicité directive)

يسعى هذا النوع من الإشهارات إلى تقديم محتوى إرشادي عن سلوك أو ممارسات أو حدث أو بيئة يحتاج فيها المتلقي لبعض الإرشادات التي تُساعده على التعاطي معها بكيفية صحيحة وفعّالة. وقد يكون الإشهار إرشادياً كاملاً أو جزئياً من خلال تضمين الإشهار بعض الإرشادات التي تقود إلى محتوى تفصيلي عن السلعة أو الخدمة أو الحدث. وفيما يتعلق بالترويج للسلع، فهو يهتم بالسلع والخدمات الجديدة التي لا يعرف عنها المستهلكون ما يكفي من المعلومات المتعلقة بكيفية استهلاكها أو استخدامها، فضلاً عن المعلومات الخاصة بالحصول عليها(39).

إشهار إقناعي (Persuasive advertising, Publicité persuasive)

يهدف إلى إقناع المستهلكين بالشراء من خلال تسليط الضوء على مزايا المنتج أو الخدمة المُعلن عنها. وبينما تستخدم الإشهارات الإعلامية الحقائق والأرقام غالباً لتقديم المنتج، تركز الإشهارات الإقناعية بشكل أكبر على مشاعر الجمهور. على سبيل المثال، عندما تُعلن شركة سيارات عن إحدى علاماتها التجارية لسيارات الدفع الرباعي، فقد تُضَمَّن مشهداً لعائلة وتركز على سلامة السيارة، وهذه محاولة لعرض مزايا السيارة للمستهلك على المستوى العاطفي. ويندرج ضمن هذا النوع من الإشهارات، تلك التي تستدعي العواطف من أجل التأثير في المستهلك وحثه

على الشراء. فقد بينت إحدى الدراسات أن الإشهارات ذات الطابع العاطفي لها تأثيرات مختلفة على سلوك المستهلكين الشرائي تبعاً لأعمارهم، وربما تؤثر عليهم سلبياً، وقد يُنشئ استخدام الطابع العاطفي في الإشهارات رابطاً عاطفياً مع العلامة التجارية. كما أظهرت أن الاتجاهات المعاصرة في تأثير الطابع العاطفي قد تُشجّع على سلوكيات الشراء الاندفاعية وغير العقلانية. وبالتالي، يصبح المستهلكون جزءاً من العلامة التجارية، مما يُنشئ رابطاً عاطفياً بينهما؛ مما يؤدي إلى قرارات شراء إيجابية(40).

إشهار تثقيفي (Public Awareness advertisement, Publicité éducative)

يُستخدم غالباً عند عرض منتج جديد في السوق. ويهدف هذا النوع من الإشهار إلى زيادة الوعي بالمنتج من خلال التواصل التثقيفي، ومن ثم زيادة الطلب عليه. لا يمكن لأي منتج جديد أن ينجح إلا إذا عرّف الناس بوجوده وأسباب وجوده. وتختلف الرسائل الإشهارية التثقيفية باختلاف المنتج أو الخدمة؛ إذ يُعد عرضاً تشويقياً بسيطاً لمنتج جديد فعلاً لبعض المنتجات، بينما قد يتطلب البعض الآخر معلومات أكثر تفصيلاً ليفهم الجمهور المنتج. وبخصوص العلامات التجارية الراسخة، يُجدي هذا الأسلوب نفعاً لأن المستهلكين على دراية مسبقة بالعلامة التجارية. في المقابل، عند طرح منتج جديد كلياً في السوق قد لا يكون المستهلكون على دراية به، قد يكون من الضروري تضمين المزيد من المعلومات في الرسالة الإشهارية(41).

إشهار تذكيري (Reminder advertising, Publicité de rappel)

يهدف إلى إعادة المنتج إلى صدارة اهتمامات المستهلك. عادةً ما يُستخدم هذا النوع من الإشهار خلال مرحلة نضج المنتج في دورة حياته. بالنسبة لأي علامة تجارية راسخة، تُعد معظم الإشهارات ذات طابع تذكيري، إلا إذا كانت العلامة التجارية تُطلق مُنتجاً جديداً أو تُجري تغييراً على منتج قائم(42). ويؤدي الإشهار التذكيري مجموعة من الوظائف، أبرزها: الحفاظ على علاقات العملاء، وتذكير المستهلكين بأماكن شراء المنتج، وتذكيرهم باحتمالية حاجتهم للمنتج في المستقبل القريب، وإبقاء العلامة التجارية حاضرة في أذهان العملاء خلال فترات الركود(43).

إشهار تعليمي (Educational Advertising, Publicité pédagogique)

يَتَّبَعُ الوسائل والآليات البيداغوجية في تقديم المعلومات المتعلقة بالمنتج أو الخدمة، وصولاً إلى غاية تعليمية رئيسة أو ثانوية. وعلى الرغم من أن الإشهارات التجارية غالباً ما تستخدم أنواعاً أخرى في تحقيق أهدافها التواصلية، إلا أنها تلتقي مع هذا النوع الإشهاري في الحقائق العلمية أو المعلومات التاريخية والجغرافية والاقتصادية التي تُدرجها في محتوى الرسالة التواصلية الإشهارية وفي شكلها. ويسعى هذا النوع من الإشهار إلى تعليم المستهلكين منافع السلع الجديدة أو الموجودة في الأسواق(44).

إشهار تنافسي (Competitive Advertising, Publicité concurrentielle)

يقوم على عقد المقارنات بين السلعة أو الخدمة المستهدفة ومنافسيها؛ إذ يُبرز بجلاء تفوقها على المنافسين؛ الأمر الذي يُشجع المتلقي على اتخاذ قرار إيجابي نحوها سواء بالشراء أو الاستخدام. وقد بيّنت إحدى الدراسات حول تأثير المعلومات المضمّنة في الإعلان التنافسي على المستهلك، خاصة عندما تكون المنافسة شديدة، أنه عندما يكون هناك العديد من المنافسين، يكون احتمال فوز كل شركة بمستهلك منخفضاً. وفي هذه الحالة، من الأفضل للشركة أن تُقدّم جميع معلومات المنتج ضمن إشهارها، ومن ثم خدمة عدد قليل على الأقل من المستهلكين المخلصين بدلاً من تقديم قيمة مُخفّفة للمستهلكين عن طريق إخفاء بعض معلومات المنتج، وخسارتهم جميعاً(45).

إشهار مُقارن (Comparative Advertising, Publicité comparative)

يُبرز مزايا وقيمة مُنتج ما مقارنةً بمنافسيه(46)، ويتميّز الإشهار المقارن بمجموعة من الخصائص التي تجعله مفضلاً في بعض الحالات الإشهارية، من أهمها ما يلي:

1. يُوفّر معلومات وافيةً عن العلامات التجارية والمنتجات المتاحة والأسعار في السوق.

2. يُساعد المنافسين الجدد، الذين قد يكون موقعهم غير معروف في السوق، على اقتناص مكانة مميزة قريبة من علامة تجارية معروفة وذات سمعة طيبة.

3. يُقلل من التباس الجمهور حول السمات المهمة للسلعة أو الخدمة.
4. يُحفز المسوّقين على تحسين جودة منتجاتهم، كما أنه إستراتيجية فعّالة لتقليل عوائق دخول السوق.
5. يُحفز المستهلكين على تخصيص المزيد من الوقت لمعالجة الإشهارات المُقارَنة لاعتقادهم بأنها تُحقّق نتائج أفضل.
6. أكثر فاعلية في تحديد موقع المنتج.
7. يُولّد تصورات ذهنية متباينة بين علامتين تجاريتين متنافستين.
8. يُؤدّي إلى استقطاب مواقف المستهلكين تجاه العلامتين التجاريتين المتنافستين.
9. يزيد من نوايا الشراء وسلوك الشراء (47).

ثانياً: الإشهار وفقاً لطبيعة صاحبه (المُعلن)

تختلف المؤسسات والكيانات والجهات التي تنتهج إشهارات من أجل ترويج منتجاتها وخدماتها وأفكارها، وفقاً لطبيعة ملكيتها أو وضعها القانوني أو غاياتها الربحية.

إشهار خاص (Private Advertising, Publicité privée)

تُنشِجُه المؤسسات التي تنتمي للطاع الخاص وتهدف إلى الربح، مثل الشركات التجارية، والتجار، وأصحاب المهن الحرة. وهو أكثر أنواع الإعلان شيوعاً؛ لأنه يتناول كافة السلع والخدمات التي يدخل الربح في تسعيرها. وبحكم أن منتجات الشركات الخاصة كثيرة ومتجددة بفعل الابتكار وتوسيع الأسواق، فإن الإشهارات الخاصة تجوب كافة الفضاءات، وتستفيد من علم الإشهار ومستحدثاته في الحفاظ على التأثير.

إشهار مؤسساتي (Institutional Advertising, Publicité institutionnelle)

تقوم به المؤسسات للترويج لصورها الذهنية وسمعتها وأنشطتها ورؤيتها ورسالتها وأهدافها. وهذا النوع من الإشهار ينطبق على كافة أنواع المؤسسات سواء خاصة

أو عامة، ربحية أو غير ربحية. يتخذ الإشهار المؤسسي شكلاً ضمنياً من خلال محتوى صفحة "من نحن" المدرجة ضمن موقع المؤسسة عبر الويب، بالإضافة إلى أنشطة التسويق الاجتماعي التي تُروّج للمؤسسة من خلال خدمة المجتمع ورعاية الفعاليات، وشكلاً صريحاً كإشهار مدفوع الثمن يتم نشره عبر وسائل التواصل الجماهيري التقليدية والجديدة، والوسائل الأخرى.

إشهار منظمات غير ربحية (Non-Profit Advertising, Publicité des ONG)

وهو الإشهار الذي يُروّج للأنشطة والفعاليات والنداءات التي تدخل ضمن نطاق اختصاص المنظمات والكيانات غير الربحية، مثل الجمعيات الخيرية والأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني الأخرى. يغلب على هذا النوع من الإشهارات، المحتوى الإخباري أو التثقيفي أو الإرشادي أو التثقيفي، مع ضرورة إبراز الشعار الرسمي للمنظمة صاحبة الإشهار.

إشهار حكومي (Government Advertising, Publicité gouvernementale)

يتراوح الإشهار الحكومي بين الإعلانات المبوّبة التي يقتضيها القانون، مروراً بالإشهارات التي تُخبر عن فعاليات، وصولاً إلى الإشهارات التوعوية التي تُوظف المشاهير والأفكار من أجل التأثير في الجماهير. ومن أبرز المؤسسات الحكومية التي تستخدم الإشهار: المؤسسات التابعة لوزارة الصحة والداخلية (إدارة المرور مثلاً) والتربية والبيئة.

ثالثاً: الإشهار وفقاً للوسيلة التواصلية المستخدمة

يتأثر الإشهار بالوسيلة التواصلية التي يُنشر عبرها إلى المتلقين، سواء كانت وسيلة شخصية أو جماهيرية أو طبيعية (كالهواء الذي يتنقل عبره الصوت المباشر للمتكلمين، أو الضوء المباشر الذي يرى بواسطته المتلقين) أو إلكترونية رقمية، أو مكتوبة-مطبوعة أو مسموعة أو مرئية أو مسموعة-مرئية، أو من حيث الصفة الدورية، والتعاطي مع الحيزين، الزماني والمكاني.

إشهار صحافي (Press advertising, Publicité de presse)

تعد وسائل التواصل الجماهيري الورقية (الكتاب والصحيفة والمجلة) من أقدم وأشهر الوسائل التواصلية التي استخدمت لنشر الإشهارات. فمنذ ظهور الطباعة الآلية في القرن الخامس عشر الميلادي، تهيأت للإشهار فرص كبيرة للانتشار، خاصة عندما أصبح النشر يتم بمقابل مالي لدرجة أصبح الإشهار من أهم مصادر دخل الصحف والمجلات. وتعد الصحف وسيلة فعّالة لاستهداف الأفراد الذين هم في مرحلة اتخاذ قرار الشراء أو على وشك اتخاذه. أما المجلات، فمن خلال مقالاتها وصورها، تُقيم علاقات مع قرائها غالبًا ما تدوم مع مرور الوقت (48). وتكمن القيمة الأساسية للمطبوعات الدورية، من وجهة نظر إعلانية، في غريزة الفضول المتأصلة في الطبيعة البشرية وميل القراء الذين اشتروا الدوريات من أجل قراءة محتوى الصفحات، إلى توسيع نطاق فضولهم واهتمامهم ليشمل الإشهارات (49).

إشهار سينمائي (Cinema Advertising, Publicité cinématographique)

وهو إشهار متعدد الوسائط يُوظف الصوت والصورة والحركة بكيفية رئيسة، ويُقدّم للمشاهدين قبل عرض الفيلم وبين عرض الفيلم إن كان برنامج المشاهدة يتضمن فيلمين. ومن بين نقاط قوة السينما كوسيلة لعرض الإشهار، جودة العرض العالية ودقته العالية، والجانب الاجتماعي لارتداد السينما، الذي يضمن مشاهدة صانعي القرار للإشهارات بصحبة المؤثرين في قرارات الشراء، والبيئة الحصرية للسينما، وقلة التشويش الذي يؤثر في هذه الوسيلة (50).

إشهار إذاعي (Radio Advertising, Publicité radiophonique)

على الرغم من أن الإشهار الإذاعي يتسم بأحادية الوسيط التواصلية (الصوت فقط)، إلا أنه يستنهض كافة خصائص هذا الوسيط وفعالياته التواصلية، من خلال توظيف الكلام والموسيقى والمؤثرات الصوتية الطبيعية والاصطناعية والخصائص غير اللفظية للغة. وعلى الرغم من قلة الأبحاث المتاحة حول الإشهارات الإذاعية وتأثيرها الاجتماعي والاقتصادي، إلا أن ما توافر منها يُشير إلى أن للإشهارات الإذاعية أثرًا إيجابيًا على قرارات الشراء لدى المستهلكين. وتُشكل ميزانية الترويج للمنتجات والخدمات حوالي 12٪ من الميزانيات التشغيلية للمتاجر الكبرى والأسواق المركزية

والمراكز التجارية الضخمة. وفيما يتعلق ببدايل الإشهار المختلفة، مثل توليد مزيج تواصلية مناسب وصياغة الرسائل التسويقية، تبيّن أن الإشهار الإذاعي هو العنصر الترويجي الأكثر استخداماً (51).

إشهار تلفزيوني (TV Advertising, Publicité télévisée)

يُعد من أكثر أنواع الإعلان تأثيراً وتكلفة، وذلك بفضل التلفزة بوصفها أكثر وسائل التواصل الجماهيري التقليدية شهرة وجماهيراً وتأثيراً. وهو إشهار متعدد الوسائط يُوظف كافة الوسائط التواصلية (النص والصورة والصوت والحركة والفيديو واللون). ويوجد طريقه إلى المشاهدين والمستمعين في معظم ساعات البث التلفزيوني بين محتويات البرامج أو يتخلل المحتوى ضمن فواصل إشهارية، وقد يأتي مُضمّناً في بعض المحتويات الدرامية. وعلى الرغم من ظهور شبكة الإنترنت وسيلة تواصلية عالمية الانتشار، إلا أن التلفزة لا تزال أسرع وسيلة لبناء الوعي العام بعلامة تجارية جديدة أو حملة جديدة. ونادراً ما تصل علامة تجارية جديدة أو حملة جديدة تعتمد فقط على وسائل التواصل الجماهيري الأخرى، دون استخدام التلفزة، إلى مستويات عالية من الوعي العام بسرعة كبيرة (52).

إشهار فضاءات عامة (Out-of-home [OOH] advertising, Publicité) (extérieure)

يُقصد به الإشهار المطبوع أو الإلكتروني الذي يعرض على الشوارع والطرق والجسور وعلى جُدرّ بنايات والأسوار والساحات والردهات وغيرها من الأماكن التي تُعتبر فضاءات عامة ترتادها جماهير غفيرة. وهذا النوع من الإشهارات أكثر ارتباطاً بالبيئات المدنية؛ حيث يكثُر الناس في الفضاءات العامة. ومن أبرز أشكال هذا النوع من الإشهارات: اللوحات الإعلانية، والملصقات، والإشهارات على وسائل النقل، ومقاعد الحدائق، وهي مفيدة في تقديم رسالة تواصلية سهلة الإدراك من خلال لمحة عابرة، وتفيد كحملة إشهارية ثانوية معززة (53). وهناك من يُصنّف أشكال إشهارات الفضاءات العامة إلى 14 شكلاً تتنوع بين الملصقات والمعلقات والمعروضة عبر الشاشات، والتي يمكن اعتبارها مثل الأثاث الذي يُزيّن المدن (54).

وتُعاني الإشهارات الخارجية من بعض التحديات، أولها فاعلية التفاعل؛ إذ تكتفي بعض الإشهارات الخارجية بتطبيق التكنولوجيا الرقمية بشكل سطحي، دون دمج محتواها بشكل كامل؛ مما ينتج عنه إعلانات غير مناسبة؛ الأمر الذي يُقلل بشكل كبير من فاعلية التفاعل والتواصل، ويؤدي إلى هدر موارد ونفقات الإشهار. ثانيًا: دقة استهداف الجمهور. فالإشهارات الخارجية، تواجه جماهير متنوعة ومعقدة، لذا فإن الطرق التقليدية لعرضها غير دقيقة. على الرغم من قدرة الإعلانات الخارجية الرقمية على التعرف على المعلومات الأساسية للجمهور، كالجنس والعمر والوضعية، وجمع بيانات مثل التفاعل بين الجمهور والإشهار، ومدة المشاهدة، والحالة المزاجية، إلا أنها لا تستطيع تطبيق تقنيات البيانات الضخمة لتحليل المستخدمين بشكل فردي كما هي الحال في الإعلانات عبر الإنترنت. أما التحدي الثالث، فهو رصد وتقييم أثر الإشهار، والذي يُعد عائقًا مهمًا أمام تطوير الإشهارات الخارجية؛ إذ يتميز جمهورها المستهدف بحركته الكبيرة وتدفعه الواسع؛ مما يزيد من صعوبة رصد وتقييم أثرها(55). ويستخدم أصحاب السلع، التي تتمتع بهذا التوزيع والبيع العام، الإشهارات الخارجية للأسباب التالية: انتشارها العام الذي يتحقق من خلال الحجم واللون والتصميم والموقع المناسب، وانخفاض تكلفتها، واستمراريتها وقيمتها التكرارية العالية(56).

إشهار عبر الإنترنت (Online advertising, Publicité en ligne)

يستمد هذا النوع من الإشهار، خصائصه من خصائص شبكة الويب، مثل: الفورية وتوظيف الوسائط المتعددة وعالمية الانتشار والتفاعلية، فضلًا عن الرقمنة. هكذا تسمح فضاءات الويب المتعددة بنشر كافة أنواع الإعلانات سواء تم تقديم محتواها باستخدام وسيط تواصلية منفرد أو باستخدام وسائط متعددة. وقد بدأت إشهارات الويب تغطي على إشهارات وسائل التواصل الجماهيري التقليدية، بفضل رخص أسعارها وسرعة انتشارها وفعاليتها التواصلية، خاصة بعد أن أصبحت تستفيد من تطبيقات الذكاء الاصطناعي التي تجعل الإشهار يتعاطى مع المتلقي المناسب في الوقت المناسب ويلبي حاجاته الفعلية. لقد بينت إحدى الدراسات أنه على الرغم من نجاح الإشهار عبر الإنترنت في زيادة وصول الجماهير إلى المنتجات، ورفع مستوى وعيهم، إلا أنه لم يتمكن سوى عدد قليل من المشاركين من تذكر الإشهارات التي

شاهدوها على الإنترنت، على الرغم من تنوع استخدام الإنترنت والتفاعل مع مختلف أنواع الإشهارات. ويُشير هذا إلى أن الإشهار عبر الإنترنت ليس موثوقاً به تماماً. ووجدت الدراسة أن الإشهار التلفزيوني أكثر موثوقية من الإشهار عبر الإنترنت. ووفقاً للدراسة، تأثرت قرارات الشراء لدى نصف المشاركين تقريباً فقط؛ مما يعني أن للإشهار عبر الإنترنت تأثيراً متوسطاً على قرارات الشراء لدى المستهلكين. ومع ذلك، ولأن المشتريين ينظرون إلى الإشهار عبر الإنترنت بوصفه حلقة وصل بينهم والشركة التي يشترون منها، فإنه يقوم بدور مهم في تحديد قراراتهم الشرائية (57).

رابعاً: الإشهار وفقاً للجمهور المستهدف

إشهار استهلاكي (Consumer Advertising, Publicité de consommation)

يشمل كافة الإشهارات التي تستهدف المستهلكين وتحثهم على اقتناء السلع الاستهلاكية بكيفية مستدامة. وهذا النوع من الإشهار غالباً ما يستند إلى إستراتيجيات تخفيض الأسعار التي تُغري بالاستهلاك السريع، وترقب مواسم التخفيضات القادمة من أجل اقتناء السلعة. ويسعى هذا النوع من الإشهارات إلى تلبية حاجيات الجمهور/المستهلك، سواء كانت حيوية أو نفسية أو اجتماعية أو عملية، وصولاً إلى جعل الاستهلاك أسلوب حياة وضرورة اقتصادية لا غنى عنها.

إشهار تجاري (Commercial Advertising, Publicité commerciale)

يُخاطب التجار بوصفهم جمهوراً يتوسط بين السلع والخدمات والمستهلكين النهائيين. وهنا، يخاطب الإشهار التجار بصفتهم أفراداً طبيعيين أو اعتباريين (يُمثلون مؤسساتهم)، ويتبع إستراتيجيات تسويقية تسبق فيها الاعتبارات الموضوعية الاعتبارات العاطفية التي تكثر في الإشهارات الاستهلاكية. وبما أن جمهور الإشهار التجاري يصعب التأثير فيهم مقارنة بالمستهلكين النهائيين، فإن الإشهار يكتفي بتمهيد الطريق إلى الوصول إلى مزيد المعلومات والتجارب التي على ضوءها يتم اتخاذ قرار الحصول على السلعة أو الخدمة.

إشهار صناعي (Industrial Advertising, Publicité industrielle)

يستهدف جمهور الصناعيين من خلال الترويج للسلع والخدمات التي تُساعد في التصنيع والإنتاج الذي يقود إلى مخرجات تصلح للتداول التجاري. ويتميز محتوى هذا النوع من الإشهارات بتقديمه للمعلومات التقنية المستهدفة من لدن جمهور الصناعيين، وهي معلومات أكثر تخصصية وعمقاً من تلك التي يحتاجها جمهور الإشهار التجاري. وعلى الرغم من أن الإشهار الصناعي قد يستخدم وسائل الترويج الجماهيرية التقليدية منها والجديدة، فإنه غالباً ما يركز على وسائل أكثر ملاءمة لتقديم المعلومات التخصصية التقنية، مثل الكتيبات ودلائل الاستخدام والبريد الإلكتروني وقواعد البيانات ومواقع الويب، بالإضافة إلى المعارض التي تتضمن السلع الحقيقية أو مجسماتها التناظرية أو الرقمية ثلاثية الأبعاد. ويستهدف الإشهار الصناعي مَنْ يشترون لأغراض صناعية، لذا فهو مُوجَّه إلى فئات محددة من الناس. وتختلف هذه الفئات باختلاف وظائفهم. وأول ما يتم تحديده في أي حملة إشهارية صناعية هو تحديد الأشخاص الذين يمكنهم الاستفادة من المُنتج في عملهم اليومي، وفي معظم الحالات، يكون هذا الأمر قد حُدِّد مسبقاً. كما أن الإشهار الصناعي قد يُستخدم لأغراض أخرى غير عرض المنتج وبيعه. فهو يُستخدم في كثير من الأحيان لتحديد سياسات الشركة، والمساهمة في العلاقات المجتمعية أو العمالية، وتعزيز السلامة، وغيرها من الأهداف المشابهة. ورغم ذلك، فإن الهدف الرئيس للإشهار الصناعي هو عرض المنتج على مستخدميه في عملهم (58).

إشهار مهني (Professional advertising, Publicité professionnelle)

يتوجَّه إلى أصحاب المهن لتلبية حاجياتهم على مستويات السلع والخدمات والمعلومات والتدريب والاستثمار. كما يتوجَّه، بكيفية غير مباشرة لزبائن أصحاب المهن من خلال إبراز التطور الذي وصلوا إليه باقتنائهم لسلع تكنولوجية متطورة ومبتكرات. ويندرج هذا النوع من الإشهار ضمن الإشهارات المتخصصة، مع العلم بأن جمهور المهنيين عريض خاصة في البيئات المدنية.

إشهار اجتماعي (Social advertising, Publicité sociale)

ينتقي جمهوره من بين فئات المجتمع ويخصُّها برسائل تتعلق بالروابط الاجتماعية أو الظواهر والمشكلات الاجتماعية. وبحكم أن الفئات المجتمعية يوجد ضمنها ما

هو استهلاكي أو تجاري أو صناعي أو سياسي، فإن الإشهار الاجتماعي كثيرًا ما يتوجّه إلى جمهور هجين، ويحتاج تحديده إلى إضافة بُعد المحتوى وبُعد الأهداف التواصلية، فضلًا عن إمكانية نشره عبر كافة وسائل التواصل الجماهيرية والشخصية التقليدية منها والجديدة. ولا يرتبط الإشهار الاجتماعي تحديدًا بزيادة مبيعات مُنتج معين أو دعم أفكار تجارية مُحدّدة، بل يهدف إلى تحفيز الجمهور المستهدف على القيام بمسؤولية اجتماعية، وتعزيز التغيير الإيجابي في المجتمع. وهنا، يبرز الفرق الرئيس بين الإشهار الاجتماعي والإشهار التجاري، والذي يتمثل في التأثير العاطفي والدافع لاتخاذ القرار. وبما أن التركيز الأساسي ينصب على الجانب العاطفي، فإن الإشهار التجاري يعمل على نطاق قصير، ويتطلب نتائج سريعة ودقيقة، خلافًا للإشهار الاجتماعي الذي يتطلب وقتًا طويلًا (59).

إشهار سياسي (Political Advertising, Publicité politique)

يستهدف هذا النوع من الإشهار السياسيين المحترفين وقواعدهم الجماهيرية سواء في الأوقات العادية أو في المواسم السياسية (الانتخابات والاستفتاءات). ففي الأوقات العادية، يهتم الإشهار السياسي بالترويج للأنشطة السياسية، مثل الندوات والمؤتمرات والمحاضرات والمعارض والحملات، بالإضافة إلى التعاطي مع المقرّات السياسية (دور الأحزاب) منصات إخبارية دائمة. وغالبًا ما يُصنّف جمهور الإشهار السياسي وفقًا لاتجاهاته: مؤيّد أو معارض أو مُحايد. كثيرًا ما يستخدم السياسيون الإشهارات السياسية لإقناع الناس بالتصويت لهم. لذا فهي جزء مهم من العملية السياسية في الدول التي تسمح للمرشحين بالإشهار والترويج لأنفسهم. ويخشى بعض النقاد من ميل الإشهارات السياسية إلى التركيز على الصور أكثر من القضايا، وهو ما يُعرّف غالبًا بتسويق العلامة التجارية الشخصية للمرشح (60).

خامسًا: الإشهار وفقًا للنطاق الجغرافي

قد تختلف الإشهارات وفقًا للحيّز الذي تتوجّه له، وكذلك اللغة التي تُرمّز بها الرسالة التواصلية، أو يتغيّر الأشخاص المشاركون في سيناريو الإشهار، أو يتغير المحتوى من حيث تناوله للعموميات أو الخصوصيات. هكذا يمكن تقسيم الإشهار وفقًا للحيّز المحلي أو الوطني أو الإقليمي أو العالمي.

إشهار محلي (Local Advertising, Publicité locale)

يتوجّه إلى جمهور وحدة إدارية داخل الدولة، مثل الولاية أو المحافظة أو البلدية أو المدينة، مستخدمًا رسالة تواصلية ثلاثية خصوصية هذه الوحدة، وعبر وسيلة تواصلية ثلاثية تلقّي الجمهور. فقد يستخدم الإشهار المحلي رموزًا أكثر تداولًا بين الجماهير المحلية، وينتقي الحيزين، المكاني والزمني، أخذًا في الاعتبار الخصوصية المحلية وصولًا إلى الفاعلية المطلوبة.

إشهار وطني (National Advertising, Publicité nationale)

يتوجّه هذا النوع إلى كافة ربوع الوطن ويُعطي الأولوية في المخاطبة للمواطنين من حيث استخدام اللغة الوطنية السائدة، والرموز والصور والموسيقى التي يسهل تلقيها وإدراكها على الصعيد الوطني. ويُحتم الطابع الوطني على صانع الإشهار التعاطي مع جمهور أكثر تنوعًا من الجمهور المحلي، وانتقاء المحتوى الأكثر تعبيرًا عن الوطن، سواء أخذت عناصره من الماضي الحضاري والثقافي للبلد أو الحاضر أو التطلعات المستقبلية.

إشهار إقليمي (Regional Advertising, Publicité régionale)

يستهدف منطقة جغرافية تشمل مجموعة دول، مثل القارة أو الحلف الدولي السياسي أو الديني أو الإثني أو التجاري. ويتوقف محتوى هذا الإشهار وشكله على مدى التناغم بين مكونات الإقليم، خاصة من الناحية اللغوية والإثنية والدينية. ويعتمد انتشار الإشهار الإقليمي على وسائل التواصل الجماهيري القادرة على الوصول إلى جماهير الإقليم، مثل القنوات التلفزيونية الفضائية والصحافة المطبوعة، وشبكة الويب بوصفها الأكثر انتشارًا. ولكي تصبح الرسالة التواصلية الإشهارية أكثر ملاءمة للجمهور الإقليمي، يحتاج صانع الإشهار إلى انتقاء العناصر المعروفة إقليميًا حتى تحقّق الأثر المطلوب.

إشهار عالمي (Global Advertising, Publicité internationale)

يتوجّه الإشهار العالمي إلى كافة الجماهير المعنية على نطاق العالم؛ لأن الشيء المراد ترويجه عبر الإشهار ذو طابع عالمي أو يطمح للعالمية، ومن ثم تكون

الوسائل التواصلية المستخدمة عالمية الطبع (شبكة الويب وبعض القنوات التلفزيونية العالمية)، أو يتم نشره عبر أكبر عدد ممكن من الوسائل الوطنية حتى يصل إلى جمهور قادر على فهم الرموز التواصلية المشهورة ذات الطابع العالمي. وهذا النوع من الإشهار هو الأكثر تكلفة والأكثر تأثيراً، ويُناسب المستوى العالمي من حيث الإنتاج والعناصر المستخدمة في المحتوى. وتواجه الشركات العالمية التي تُروِّج منتجاتها عبر الإشهارات العالمية العديد من القضايا والتحديات في السوق العالمية شديدة التنوع والديناميكية، بما في ذلك اختلاف الثقافات والثقافات الفرعية وتناقضها، وتنوع عادات الشراء لدى المستهلكين، والأنظمة الاقتصادية، والقوى الشرائية، والأيديولوجيات السياسية، والشركات المتنافسة بمختلف أحجامها، وأنظمة التسويق، والهياكل الاجتماعية، والقوانين واللوائح الحكومية، وأنماط الحياة. ويُعقد هذا التنوع في الأسواق وبيئاتها تخطيط وتنفيذ الحملات الإشهارية العالمية (61).

المراجع

- (1) مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، القاموس المحيط، (القاهرة، دار الحديث، 2008)، ص 881.
- (2) ابن منظور، لسان العرب، (بيروت، دار صادر، 1883)، المجلد 11، ص 357.
- (3) أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، معجم مقاييس اللغة، (بيروت، دار الفكر، 1979)، ج 3، ص 205.
- (4) ابن منظور، لسان العرب، مرجع سابق، ص 358.
- (5) عبد الغني أبو العزم، معجم الغني، (دبي، دار مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة للنشر والتوزيع، 2023)، ص 716.
- (6) “problematic,” merriam-webster.com, May 25, 2026, “accessed May 25, 2026”. <https://tinyurl.com/bdzk9umb>.
- (7) “problematic,” dictionary.cambridge.org, “accessed May 25, 2026”. <https://tinyurl.com/yvtby7fz>.
- (8) “problématique,” cnrtl.fr, 2012, “accessed May 25, 2026”. <https://tinyurl.com/3p8nknb6>.

- (9) أرسطو، منطق أرسطو، ترجمة عبد الرحمن بدوي، ط 1 (الكويت، وكالة المطبوعات، 1980)، ج 2، ص 494.
- (10) رينيه ديكرت، مقال عن المنهج، ترجمة محمود محمد الخضير، ط 2 (القاهرة، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، 1968)، ص 131-135.
- (11) Gaston Bachelard, *La formation de l'esprit scientifique*, 5e éd, (Paris: Librairie philosophique J. VRIN, 1967), 17.
- (12) لويس ألتوسير وآخرون، قراءة رأس المال، ترجمة تيسير شيخ الأرض، (دمشق، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، 1972)، ص 25-33.
- (13) ميشيل فوكو، تاريخ الجنسانية 2: استعمال الذات، ترجمة سلمان حرفوش، (بيروت، دار التنوير للطباعة والنشر، 2021)، ص 13-25.
- (14) Azad Ali, Shardul Pandya, "Using analytical thought process to develop instructional rubrics in writing doctoral dissertation research problem statement – A follow-up study," *International Journal of Doctoral Studies*, Vol. 17, (2022): 385-399.
- (15) Mahyuddin Nasution et al., "Design of the research problem statement, *Journal of Physics Conference Series*, Vol. 1235, No. 1, (June 2019): 012115.
- (16) Leli Nirmalasari et al., "Implementation of Problem Formulation Management in Improving the Quality of Research in Higher Education," *APTISI Transactions on Management*, Vol. 2, No. 1, (2018): 20-27.
- (17) Wayne Booth et al., *The Craft of Research*, Chicago, 2nd ed, (The University of Chicago Press, 2003), 60.
- (18) مورس أنجرس، منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية: تدريبات عملية، ترجمة بوزيد صحراوي وآخرون، (الجزائر، دار القصة للنشر، 2006)، ص 142-143.
- (19) ألان لارامي، برنارد فال، البحث في الاتصال: عناصر منهجية، ترجمة ميلود سفاري، (قسنطينة، مخبر علم اجتماع الاتصال للبحث والترجمة، جامعة منتوري، 2009)، ص 123-124.
- (20) Abubakar Gidado, Usman Bappi, "Statement of the Problem: An Examination of the Common Pitfalls and the Way Forward," *Nigerian Journal of Public Sector Management (NJPSM)*, Vol. 7, (June 2024): 35-46.
- (21) ابن زكريا، معجم مقاييس اللغة، مرجع سابق، ص 222.

- (22) ابن منظور، لسان العرب، مرجع سابق، المجلد 4، ص 432.
- (23) أبو العزم، معجم الغني، مرجع سابق، ص 718.
- (24) “advertisement,” www.merriam-webster.com, May 24, 2026, “accessed May 25, 2026”. <https://tinyurl.com/5n745thb>.
- (25) “advertisement,” dictionary.cambridge.org, “accessed May 25, 2026”. <https://tinyurl.com/b624eyjf>.
- (26) “publicité,” larousse.fr, “accessed May 25, 2026”. <https://tinyurl.com/23f5458j>.
- (27) محمد الأمين موسى، التواصل الفعال: الأسس العلمية والمجالات التطبيقية، (الشارقة، كلية الدراسات العليا بجامعة الشارقة، 2012)، ص 352-353.
- (28) Sung-Joon Yoon, Joo-Ho Kim, “Is the Internet More Effective Than Traditional Media? Factors Affecting the Choice of Media,” Journal of Advertising Research. Vol. 41, No. 6, (November/December 2001): 1-6.
- (29) Fazal ur Rehman et al, “What is Advertising? A Short Review of Historical Development,” Academic Research International Vol. 10, No. 4, (December 2019): 130.
- (30) Henry Sampson, A History of Advertising from the Earliest Times, (London: Chatto and Windus, 1874), 34.
- (31) Daymette Montenegro Morales, “The history of advertising,” University of Matanzas “Camilo Cienfuegos”, (2012): 4.
- (32) ابن عبد ربه الأندلسي، أحمد بن محمد، العقد الفريد، (القاهرة، مطبعة الاستقامة، 1953)، ج 7، ص 13-14.
- (33) Hallel Onoh, “History of Advertising, Studies in the Fundamentals of Public Relations and Advertising Journal, (November 2019): 9.
- (34) Jef Richards et al, Advertising History, in Encyclopedia of Journalism, Christopher H. Sterling (Ed.), (Thousand Oaks, CA: Sage Publications, 2009, Vol. 2), 20.
- (35) بيرنار كاتولا، الإشهار والمجتمع، ترجمة سعيد بنكراد، (اللاذقية، دار الحوار للنشر والتوزيع، 2012)، ص 23-24.

(36) George E. Belch, Michael A. Belch, Advertising and Promotion: An Integrated Marketing Communications Perspective, 6th Ed, (MacGraw-Hill, 2003), 77.

(37) علي فلاح الزعبي، عبد العزيز مصطفى أبو نبعه، هندسة الإعلان الفعال: مدخل صناعة الإعلان، (العين، دار الكتاب الجامعي، 2014)، ص 111-112.

(38) Emmanuel Mogaji, Introduction to Advertising Understanding and Managing the Advertising Process, (London: Routledge, 2021): 16.

(39) زكريا أحمد عزام وآخرون، مبادئ التسويق الحديث بين النظرية والتطبيق، ط 2 (عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2009)، ص 370.

(40) David Vrtana, Anna Krizanova, "The Power of Emotional Advertising Appeals: Examining Their Influence on Consumer Purchasing Behavior and Brand-Customer Relationship," Sustainability 2023, Vol. 15, No. 18, (September 6, 2023): 13337.

(41) Maria Gomez Albrecht et al., Principles of Marketing, (Houston, Texas: Rice University, 2023), 478-479.

(42) Ibid.

(43) Philip Kotler, Gary Armstrong, Principles of Marketing, 17th Ed, (London: Pearson, 2018), 453.

(44) عزام وآخرون، مبادئ التسويق الحديث بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص 370.

(45) Ilwoo Hwang et al, Competitive Advertising and Pricing, June 5, 2019, "accessed on April 23, 2026". <https://tinyurl.com/yejdde4s>.

(46) Albrecht et al, Principles of Marketing, op, cit.

(47) Kaylene Williams, Robert Page, "Comparative Advertising as a Competitive Tool," Journal of Marketing Development and Competitiveness, Vol. 7, No. 4, (January 2013): 51.

(48) Yakup Durmaz, "A Theoretical Approach to the Concept of Advertising in Marketing," International Journal of Economics and Research (IJER), Vol. 2, No. 6, (November- December 2011): 3.

(49) Harry Tipper et al, The principles of Advertising: A Text-book, (New York: The Ronald Press, 1920): 300.

- (50) Keith Johnson, "Cinema Advertising," *Journal of Advertising*, Vol. 10, No. 4, (1981): 11–19.
- (51) Khowanas Saeed Qader et al, "Analyzing different types of advertising and its influence on customer choice," *Journal of Humanities and Education Development*, Vol. 4, Issue. 6, (November- December 2022): 11.
- (52) Winston Fletcher, *Advertising: A Very Short Introduction*, (Oxford: Oxford University Press, 2010): 58.
- (53) Edmond Bruneau, *RX for Advertising*, (Boston: Boston Books, 1986), 101-102.
- (54) Dilan Çiftçi, Büşra Betül Karabulutlu, *Outdoor Advertising as Visual Communication: The Example of Ankara*, *Journal of History Culture and Art Research*, Vol. 9, No. 2, (June 2020): 434-435.
- (55) Xiaodie Xie, "Research on Outdoor Advertising Creativity and Communication Strategy Under the Background of 5G," *Media and Communication Research*, Vol. 2, (2021): 3.
- (56) *Outdoor Advertising: the Modern Marketing Force*, (Outdoor Advertising Association of America, 1928), 23.
- (57) E. Karthika and T. Maheswari, "The Effectiveness of Internet Advertising on Consumer Behavior," *International Journal of Scientific Development and Research (IJS DR)*, Vol. 8, Issue. 7, (July 2023): 967.
- (58) William Beard, "Introduction to Industrial Advertising," in *Industrial Advertising Handbook*, ed. Julian Boone, (New York: McGraw-Hill, 1953), 2-3.
- (59) Aivars Gabriel Helde, *Social advertising*, Thesis for: Doctor of Philosophy in Psychology, (RISEBA University of Applied Sciences, 2014), 166-167.
- (60) Monle Lee, Carla Johnson, *Principles of Advertising: A Global Perspective*, 2n ed, (New York: Routledge, 2005), 7.
- (61) Hany Makhlof, "Global Advertising Issues and challenges," *American International Journal of Business Management (AIJBM)*, Vol. 2, Issue. 6 (June 2019): 87-88.

قراءة في كتاب

ترخيص بالقتل غزة: إبادة جماعية، إنكار وهسبارا

Permis de tuer Gaza: génocide, négationnisme et hasbara

* Mohamed Ourya – محمد أوريا

ملخص:

يتناول هذا التحليل النقدي كتاب باسكال بونيفاس "ترخيص بالقتل-غزة: إبادة جماعية، إنكار وهسبارا"، الذي يسعى إلى تفكيك الآليات السياسية والإعلامية والقانونية المنتجة لـ"ترخيص ضمني" يمنح إسرائيل الإفلات من العقاب في حربها على غزة. يعتمد الكتاب على ثلاث ركائز: الإفلات الدبلوماسي (عبر الفيتو الأميركي)، والإفلات الإعلامي (عبر إستراتيجية "الهسبارا")، والإفلات المعياري (عبر تطبيق القانون الدولي بشكل انتقائي). ورغم قوة أطروحته في فضح التناقض الأخلاقي الغربي (بيكي أوكرانيا ويتجاهل غزة)، وصياغة مفاهيم تحليلية مؤثرة، إلا أن الكتاب يعاني بعض الثغرات الإبستمولوجية مثل غياب التحليل الاقتصادي-السياسي، وإهمال الجيوسياسية الإقليمية. ويخلص التحليل إلى أن الكتاب ينجح في طرح السؤال الوجودي الأعمق حول انهيار الضمير الإنساني، ويبقى أداة فكرية ضرورية في زمن التطبيع مع الإبادة.

كلمات مفتاحية: ترخيص بالقتل، هسبارا، إفلات من العقاب، فلسفة العنف، نفاق غربي، غزة.

Abstract:

This critical analysis examines Pascal Boniface's Permis de tuer- Gaza: génocide, négationnisme et hasbara, which seeks to deconstruct the political, media and legal mechanisms producing an 'implicit license' granting Israel impunity in its war on Gaza. The book rests on three pillars: diplomatic impunity (via the US veto), media impunity (via the "Hasbara" strategy) and normative impunity (via selective application of international law). Despite its strength in exposing Western moral contradictions (such as mourning Ukraine while ignoring Gaza) and formulating influential analytical concepts, the book suffers from certain epistemological gaps, such as the absence

* د. محمد أوريا، أستاذ العلوم السياسية بجامعة لوسيل، قطر.

of political-economic analysis and the neglect of regional geopolitics. The analysis concludes that the book succeeds in raising the deeper existential question about the collapse of human conscience, and remains an essential intellectual tool in an era of the normalisation of genocide.

Keywords: License to Kill, Hasbara, Impunity, Philosophy of Violence, Western Hypocrisy, Gaza.

بطاقة تعريفية بالكتاب

ترخيص بالقتل

غزة: إبادة جماعية، إنكار وهسبارا

Permis de tuer

Gaza: génocide, négationnisme et hasbara

المؤلف: باسكال بونيفاس (Pascal Boniface)

دار النشر: ماكس ميلو (Max Milo)

عدد الصفحات: 283

تاريخ النشر: 2025

الطبعة: الأولى

اللغة: الفرنسية

تمهيد

لا يندرج كتاب: "ترخيص بالقتل-غزة: إبادة جماعية، إنكار وهسبارا"، للباحث الفرنسي المتخصص في الجيوبوليتيك، باسكال بونيفاس(1)، في خانة الكتابة الأكاديمية المحايدة فحسب، بل هو محاولة جريئة لتفكيك ما يراه الكاتب نسقاً معرفياً وسياسياً متكاملًا يُنتج "ترخيصاً ضمناً" لممارسة العنف الاستثنائي. يقع الكتاب في تقاطع جيوسياسيٍ حادٍّ بين فلسفة الأخلاق ونقد الخطاب الإعلامي ونظرية العلاقات الدولية النقدية. وتنبع قيمته من كونه محاولة لقراءة الواقع نسقاً من التبريرات والتضفير المعرفي الذي يُحوّل القوة الغاشمة إلى فعل مشروع، والإفلات من العقاب إلى بنية نظامية.

ويبقى السؤال المركزي هنا متجاوزاً بذلك تقديم الكتاب وتقييمه، هو: كيف يمكن لعالم تُهَيِّمُ عليه السلطة والمعرفة والأنظمة الإعلامية أن يخلق "اللامفكر فيه" ويجعله سياقاً طبيعياً وبديهياً للصراع؟ وكيف تُصبح الفظائع أمراً عادياً، والموت الجماعي رقماً في نشرات الأخبار، والإبادة "خياراً إستراتيجياً"؟ وكيف يُمارَس العنف تحت غطاء "الدفاع عن النفس"، وتُقدّم الإبادة باسم "الحضارة"؟ هذه الأسئلة الوجودية والأخلاقية هي ما يُحاول بونيفاس الاقتراب منها، وإن كان بوسائل لا تخلو من بعض الإشكالات المنهجية. فهو يسأل، في العمق: كيف يمكن لدولة ديمقراطية حديثة، تنتسب إلى القيم الغربية للتنوير (أو على الأقل هكذا تبدو مكانة إسرائيل في المخيال السياسي الغربي)، أن تُمارس ما تُمارسه دون أن تُفقد شرعيتها في عيون رعاياها وحلفائها؟ الجواب، من وجهة نظره، يكمن في قدرة هذا النظام على إنتاج "ترخيص" أخلاقي ومعرفي مسبق. وستسعى الورقة لتفكيك هذه المعضلة عبر ثلاثة محاور كبرى:

الأول: تحليل الأطروحة المركزية وغاياتها الأنطولوجية والغائية، مع محاولة تفكيك مفهوم "الترخيص بالقتل" باعتباره بنيةً متعاليةً وليس مجرد غياب للعقاب.

الثاني: نقد البنية الحجاجية والمنهجية، وفحص نسقية الأدلة التي يعتمد عليها بونيفاس، وصولاً إلى تقييم إستمولوجي لمصداقية المنهج وحدوده.

الثالث: كشف بعض الثغرات المعرفية والجيوسياسية والتاريخية في التحليل، ثم فتح آفاق جديدة للتفكير النقدي في علاقة الإعلام بالسلطة، وفي آليات إنتاج مفاهيم

مثل "الضحية المؤهلة" و"الجلاد المشروع"، ومحاولة تجاوز ثنائية "ضد/مع" نحو تفكيك أوسع.

1. الأطروحة والغاية: في تفكيك "الترخيص" بنيةً متعالية

قبل الخوض في تفصيل الأطروحة المركزية للكتاب، تجدر الإشارة إلى السياق الذي يضع فيه بونيفاس تحليله؛ ف"الترخيص بالقتل"، بالإضافة إلى وصفه للأحداث، يتبنى أداة مفاهيمية تهدف إلى كشف البنى الأخلاقية والمعرفية التي تسمح باستمرار العنف وتقديمه أمرًا طبيعيًا أو مشروعًا. من خلال هذا الإطار، يسعى الكتاب إلى تحليل الصمت الدولي، والتضليل الإعلامي، والإفلات القانوني والسياسي، لفهم هذه الظاهرة أولاً، ثم لتحديد أبعادها الوجودية والأخلاقية، وإبراز مسؤولية المثقف شاهداً وفاعلاً في مواجهة الانتهاكات المستمرة للضمير الإنساني.

1.1. الترخيص بالقتل: ميتافيزيقا القوة

تتمثل الأطروحة المركزية التي يبني عليها بونيفاس صرح كتابه: "ترخيص بالقتل" في أن العنف الإسرائيلي في غزة لا يعمل في فراغ أخلاقي أو قانوني بل في فضاء مشحون بـ"تصريح ضمني" بالقتل والإفناء. هذا "الترخيص" ليس مجرد غياب للعقاب - وهو ما يُعرِّفه الفقه القانوني بـ"الإفلات من العقاب" - بل هو بنية فعالة وإيجابية تنتج المعرفة، وتُشكّل الضمير العام، وتُعيد تعريف حدود الأخلاقي وغير الأخلاقي. بونيفاس هنا لا يتحدث عن "إباحة" قانونية مباشرة (فالقانون الدولي، نظريًا، يحظر ما يحدث) بل عن نظام خطابي يجعل العنف الإسرائيلي يبدو دفاعيًا ومتناسبًا بل وضروريًا بينما يُقرأ العنف الفلسطيني برّمته بوصفه "إرهابًا عبثيًا وغير عقلائي". وفي هذا السياق يعود إلى ما أكده الفيلسوف والإعلامي الشهير، برنار هنري ليفي (Bernard-Henri Lévy)، الذي كتب عن ضرورة إلغاء المحكمة الجنائية الدولية؛ لأنها "تُشوّه القانون الدولي" حسب رأيه، ويُضيف بونيفاس مُتَهَكِّمًا: "بالنسبة لبرنار هنري ليفي إذا كانت إسرائيل تنتهك القانون، فعلينا تغيير القانون". وهو نفس التوجه لدى الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، الذي أصدر أمرًا تنفيذيًا، في 6 فبراير/ شباط 2025، يسمح بفرض عقوبات على المحكمة الجنائية الدولية وحظر دخول مسؤولين وموظفين في المحكمة بسبب اتخاذهم إجراءات قضائية ضد الولايات

المتحدة وإسرائيل. وفي المقابل، كل ما تقوم به حماس يُعدُّ جرائم حرب (2).
 يمكننا قراءة "الترخيص" عند بونيفاس، في ضوء فلسفة ميشيل فوكو (Michel Foucault)، بأنه ليس مجرد منع أو إذن بل هو أحد "تقنيات السلطة متعددة الأشكال" (3)؛ لأنه جهاز خطابي ومؤسساتي يُنتج "حقيقة" معينة عن الصراع، ويُصنّف الأطراف في خانتي "الضحية الشرعية" و"الإرهابي غير العقلاني"، ويُمارس سلطة معرفية تجعل من الصعب، بل من "غير اللائق" أخلاقياً، انتقاد الطرف الأول. هذا "الترخيص" يعمل بشكل أفضل عندما لا يُذكر، عندما يُصبح حدساً أخلاقياً تلقائياً، وعندما يُصبح الحديث عن "حقّ إسرائيل في الدفاع عن نفسها" وكأنه قانون طبيعي، بينما يُعد أي حديث عن "حقّ الفلسطينيين في المقاومة" خرقاً للقانون الأخلاقي العالمي. وي طرح بونيفاس ثلاث ركائز لهذا "الترخيص"، وهي تُشكّل معاً ما يمكن تسميته "الحلقة الميتافيزيقية للإفلات".

أولاً: الإفلات السياسي والدبلوماسي (أو الاستثناء السيادي). وهنا، يتمتع الفاعل الإسرائيلي بغطاء سياسي (خاصة عبر الفيتو الأميركي في مجلس الأمن) يُحوّله إلى "استثناء سيادي" في نظام دولي يُفترض فيه عالمية القانون (4). هذا الإفلات ليس مجرد ثغرة أو خلل في النظام، بل هو عنصر تأسيس في بنية النظام الدولي نفسه. فالدول العظمى، وفي مقدمتها الولايات المتحدة، تُمارس سياسة المعايير المزدوجة: قانون دولي للضعفاء أو الأعداء وإفلات للأقوياء والحلفاء، وما الفيتو الأميركي إلا إعلان صريح بأن إسرائيل "فوق القانون"، أو بتعبير كارل شميت (Carl Schmitt)، إنها صاحبة السيادة التي تُقرّر متى يتم تطبيق القانون ومتى يتم تعليقه (5). يخلق هذا الإفلات الدبلوماسي بيئة من "الإفلات البنوي"؛ إذ تُصبح إسرائيل واثقة من عدم وجود عقاب؛ مما يُشجّعها على المزيد من العنف.

ثانياً: الإفلات الإعلامي (أو إنتاج الحقيقة). وفي هذا السياق، تُنتج خطابات "الهسيبارا" (6) واقعاً افتراضياً تُصبح فيه الضحية جالداً، ويختفي فيه سياق الاحتلال (وهو سبب جذري للعنف) ليحلّ محلّه سرد "الصراع الأبدي" بين "شعب الأنوار" اليهودي و"شعب الظلمات" الفلسطينيين [بين "الحضارة" و"الهمجية" (7)]. ويُحلّل بونيفاس آليات هذا الإفلات على مستوى الآليات الدقيقة للخطاب الإعلامي: اختيار الكلمات ("مقاتل" مقابل "إرهابي"، "قتيل مدني" مقابل "شهيد")، وتضخيم المعاناة

الإسرائيلية وتهوين المعاناة الفلسطينية (الأرقام "مبالغ فيها"، والضحايا "أدوات دعائية") (8)، ومن ثم إعادة إنتاج الصور النمطية عن العربي "العدواني" واليهودي "الضحية الأبدية". هذا الإفلات الإعلامي ليس مجرد تحييز بل هو "إستمولوجيا استعمارية": أي طريقة في المعرفة تُنتج الحقائق وتُصنّف البشر، وتجعل بعض الأرواح "قابلة للبكاء" وأخرى "غير قابلة للبكاء" بمفهوم جوديث بتلر (Judith Butler) (9).

ثالثاً: الإفلات المعياري (القانوني أو أخلاق القانون). وهنا، يُطبّق القانون الدولي بشكل انتقائي لدرجة أن "نية" الإبادة تُصبح مستحيلة الإثبات في سياق الإبادة الجماعية المعلنة، بينما تكون حاضرة دائماً وفي كل مكان في تهميش الفلسطيني وتجريم مقاومته. بونيفاس يُظهر كيف أن المؤسسات القانونية الدولية، مثل المحكمة الجنائية الدولية، تُعاني من شلّ هيكليّ عندما يتعلق الأمر بإسرائيل، بسبب الضغوط السياسية والتهديدات المباشرة (مثل تهديد مسؤولين أميركيين وإسرائيليين للمحكمة) (10)، وكأننا في حالة "ما بعد القانون"؛ إذ تُصبح القوة هي القانون الوحيد، ولكن مع استمرار استخدام الخطاب القانوني غطاءً أخلاقياً. هذا هو التناقض الأعمق: القوة تَسْتخدِم القانون عندما ينفعها، وتَتجاهله عندما يضرُّها، ولكنها في كلتا الحالتين تزعم أنها "دولة قانون"، بل هي أيضاً امتداد للغرب "المخترع والمطبّق" لمبادئ القانون الدولي. وهذا الإفلات المعياري هو ما يُنتج "فجوة الإفلات": فجوة بين ما يقوله القانون وما يحدث على الأرض، وهذه الفجوة تُمثّل بالضبط مساحة عمل "الترخيص بالقتل" التي تنعم بها إسرائيل.

هذه الركائز الثلاث لا تعمل بمعزل عن بعضها؛ بل تُشكّل حلقة مفرغة من التبرير والتأكيد الذاتي: الإفلات الدبلوماسي يسمح باستمرار العنف وتوسيعه، والإفلات الإعلامي يمنع تشكيل رأي عام قادر على التأثير في السياسات، والإفلات القانوني يُعطل أي مساءلة قضائية؛ مما يُعزّز ثقة الدولة في استمرار الإفلات؛ إذ يُصبح ما هو غير قانوني وغير أخلاقي أمراً عادياً، مقبولاً، بل محتوماً وحتمياً. وهذا النوع من التطبيع هو أخطر نتائج "الترخيص"؛ لأنه يُحدِث تغييراً في البوصلة الأخلاقية الجماعية.

1.2. غائبة النص من الوصف إلى الأخلاق

يكشف بونيفاس عن ضرورة تحوُّل جذري في منهجية المثقف الغربي: خروجه من عباءة "العالم المحايد" أو "المراقب الموضوعي" التي تفرضها العلاقات الدولية الكلاسيكية (بنزعتها الوضعية)، إلى فضاء "المثقف العضوي" بالمفهوم الغرامشي، أو "المثقف الشاهد" بالمفهوم الأدبي. ويعلن ذلك بصراحة غير معتادة في حقل العلاقات الدولية: "لن أصمت" (11). هذا التصريح ليس مجرد انفعال عاطفي أو نزوة شخصية بل هو بيان منهجي وإعلان أن الحياد المعرفي في وجه الشر التاريخي المتواصل ليس مستحيلاً فقط (وهو نقاش قديم في العلوم الاجتماعية)، لكنه شكل من أشكال التواطؤ.

لهذا يظل هدف الكتاب ليس فقط فهم العالم، وهو الهدف الكلاسيكي للعلوم الاجتماعية، بل تغييره من خلال كسر جدار "الصمت المنظم". هذا الهدف يمنح النص طابعاً وجودياً؛ إذ يُمثَّل صرخة ضد ما يُعدُّه "فشلاً أخلاقياً جماعياً" للإنسانية، يشمل فشل إسرائيل والمجتمع الدولي والنخب الفكرية والإعلامية الغربية على حدِّ سواء. إذ يُوجِّه بونيفاس انتقاده الصريح إلى ثلاث جهات مترابطة:

أولاً: النخب السياسية المتواطئة بصمتها ودعمها المطلق، التي تستنكر الحرب في أوكرانيا بوصفها خرقاً للقانون الدولي بينما تُصَفِّق لحرب غزة تحت شعار "الحق في الدفاع عن النفس" (12)، وهو التناقض الذي يُشكِّل قلب الأطروحة.

ثانياً: الإعلام الذي يُمارس "التضليل المنظم" أو "الهسبارا" كنظام متكامل، وليس مجرد أخطاء عابرة؛ إذ يُقدِّم الرواية من زاوية واحدة، ويُعيِّب السياق، ويُجرِّم الضحية، كما تمت الإشارة إلى ذلك سابقاً.

ثالثاً: المثقفون والأكاديميون الذين يخافون من "عاصفة نارية" واتهامات معاداة السامية، فيختارون الصمت حفاظاً على مواقعهم أو لتجنُّب المشاكل، رغم معرفتهم بالحقائق، باستثناء بعض المثقفين، مثل آلان غريش (Alain Gresh)، ودومينيك فيدال (Dominique Vidal)، وروني برومان (Rony Brauman)، الذين لا تستضيفهم القنوات التلفزيونية والمحطات الإذاعية رغم تخصصهم في مسألة الشرق الأوسط (13).

من ناحية أخرى، ومن حيث غايته، فإن الكتاب يحمل أبعاداً أربعة تجعل من قراءته تجربة مركبة: فهناك البُعد التحليلي، الذي يكشف آليات إنتاج الترخيص "بالقتل" ويُخضعها للتشريح المنهجي، وثمة البُعد التربوي، الذي يبني جسراً معرفياً بين المواطن العادي وتعقيدات التضليل الإعلامي والضغط السياسي. وهناك البُعد الجدلي الصراعى، الذي يُهاجم بنية "الإنكار الموسع" ويخوض سجالاتاً مباشرة مع الخصوم، أما البُعد الأخلاقي الوجودي، فهو يُحوّل القراءة إلى موقف ويجعل من المستحيل البقاء متفرجاً، واضعاً القارئ أمام مسؤوليته الأخلاقية. وهذا الجانب الأخير هو ما يُثير الجدل الفلسفي الأعمق حول الكتاب: هل يمكن للمحلل السياسي أن يكون "ملتزماً" بهذه الدرجة دون أن يفقد "موضوعيته" أم أن "الحياد" هنا، كما يقترح بونيفاس ضمناً، هو شكل من أشكال التواطؤ مع الجلاد؟ والكتاب يتبنى بقوة الخيار الثاني، بمعنى أن عدم الاختيار في هذا السياق هو اختيار لدعم الوضع القائم، وهو بالضرورة لصالح المعتدي المتفوق عسكرياً.

1.3. الجينياولوجيا الفكرية: نقد الميتا-سرديّة

لا يصدر طرح بونيفاس من فراغ فكري أو تاريخي. فهو يقع في مفترق طرق مركّب يجمع بين أربعة تيارات كبرى من النقد الغربي المعاصر. وسيُساعد فهم هذه الجينياولوجيا على تقدير عمق الكتاب وحدوده في نفس الوقت.

أولاً: مع نعوم تشومسكي - نقد "المثلث المشؤوم" وتحديثه: يمكن القول: إن بونيفاس يستعير من تشومسكي النقد البنيوي لدور الإعلام والجامعة والمؤسسات الفكرية في خدمة القوة. فقد أظهر تشومسكي كيف تعمل آليات "صناعة الموافقة" (14) في المجتمعات الديمقراطية لخدمة أهداف الدولة، ليس بالقمع المباشر بل عبر الإقصاء اللطيف للأراء المخالفة (15). ويقوم بونيفاس بتحديث هذا التحليل ليشمل شبكات التواصل الاجتماعي والحرب الرقمية الحديثة، حيث لم تُعد "صناعة الموافقة" تتم في غرف التحرير فقط بل من خلال خوارزميات "تيك توك" و"فيسبوك". لكنه يتعد عن المادية اللسانية التشومسكية، التي ترى أن بنية اللغة تُحدّد الفكر لِيَتَّجِه إلى التحليل الثقافي الأوسع كما رأينا.

ثانياً: مع ميشيل فوكو - السلطة والمعرفة والخطاب: وهي الجينياولوجيا الفلسفية الأكثر عمقاً وحضوراً في الكتاب، وإن كان ضمناً؛ إذ يُطبّق بونيفاس نظرية فوكو

في "السلطة/المعرفة" على حالة غزة. ف"الهسيبارا" ليست مجرد دعاية بل "خطاب" بالمعنى الفوكوي: أي نظام من العبارات والممارسات والمؤسسات الذي يُنتج "الحقيقة" ويُظَم ما يمكن قوله وما لا يمكن قوله. فمن يمتلك القدرة على تسمية "الإرهاب" يمتلك القدرة على إنتاج الواقع. علاوة على ذلك، يمكن قراءة مفهوم "الترخيص بالقتل" بوصفه تطبيقاً لتحليل فوكو لـ "العنف السيادي" و"البوبوليتيك" (إدارة الحياة والسكان)(16): وبهذا المعنى تُمارس إسرائيل بوبوليتيكاً تمييزياً، وتُحافظ على حياة المستوطنين وتُعرض حياة الغزائين للموت. من هذا المنظور الفوكوي، يمكن اعتبار غزة فضاءً يستمر فيه منطق القتل السيادي داخل إطار بيوسياسي حديث؛ حيث يتعايش "الحق في الإبادة" مع آليات الضبط والانضباط.

ثالثاً: مع إدوارد سعيد- تفكيك الاستشراق في زمن الإعلام: من جهة أخرى، يشترك بونيفاس مع إدوارد سعيد في تفكيك "الاستشراق" بوصفه بنية معرفية استعمارية، لكنه يُطبِّقها على "تغطية الإسلام" والحرب الإعلامية المعاصرة بدلاً من الأكاديمية الكلاسيكية. وكان سعيد في "تغطية الإسلام" قد أظهر كيف تُنتج وسائل الإعلام الغربية صورة نمطية عن الإسلام بوصفه خطراً دائماً وجوهرياً، وكيف يتم تغييب أي صوت إسلامي/عربي يُقدِّم رواية مختلفة(17). وبونيفاس يقرأ غزة كما قرأ سعيد فلسطين: منتجاً خطابياً للغرب. ويُظهر كيف أن "الإرهابي الفلسطيني" هو إعادة إنتاج لـ "الشرقي الخطير" في منظور سعيد. لكن بونيفاس يُضيف بُعداً جديداً لم يتناوله سعيد بقوة، وهو دور "العار الأوروبي" أو عقدة الذنب إزاء الهولوكوست في تشكيل هذه الصورة النمطية الجديدة(18).

رابعاً: مع جاك دريدا- تفكيك الثنائيات: وهنا يكمن ربما العمق الفكري الأكثر دقة؛ إذ يمكن اعتبار كتاب بونيفاس تطبيقاً عملياً لـ "التفكيك" على خطاب الحرب والصراع. فلا يكتفي بونيفاس بنقد محتوى الخطاب الإعلامي (أي لا يكتفي مثلاً بقول: "هذا الخبر كاذب")، بل يُفكِّك الثنائيات الأساسية التي يقوم عليها هذا الخطاب: ثنائية ضحية/جلاد، دفاع/عدوان، قانوني/غير قانوني، إنساني/وحشي، عقلاني/غير عقلاني. ويُبرز كيف أن هذه الثنائيات ليست طبيعية ولا أبدية بل يتم إنتاجها خطابياً عبر إستراتيجية "الهسيبارا" التي تقلب الأدوار براءة: يجعلون القوي يبدو ضعيفاً، والمحتل يبدو محاصراً، والمعتدي يبدو مدافعاً(19). كما يسعى النص إلى تفكيك "الترخيص" عبر إظهار التناقضات الداخلية، ومنها الأخلاقي الغربي الذي

بيكي أوكرانيا بحرقه ويتجاهل غزة بنفس اللحظة. وهذه هي النقطة الأساسية التي يستغلها بونيفاس بذكاء؛ إذ كيف يكون الألم "الأبيض" ألماً مُقدَّساً، والألم "الملون" ألماً مشبوهاً؟

وهذا المزج بين تشومسكي (التحليل السياسي المادي)، وفوكو (تحليل السلطة/ المعرفة)، وسعيد (نقد الاستشراق)، ودريدا (تفكيك الثنائيات)، منح الكتاب عمقه النظري، رغم أنه يخلق أيضاً توترات منهجية (بين المادية والتفكيك، بين البنيوية وما بعد البنيوية) لا يحلها بونيفاس بشكل صريح.

1.4. الجمهور والإقناع: مفارقة الخطاب

يتوجّه بونيفاس في كتابه إلى جمهورين متناقضين في نفس الوقت، وهذه هي المفارقة الأساسية التي تُحدّد نجاحه النسبي وحدوده أيضاً: فالجمهور الأول يضم المثقف الناقد بوصفه قارئاً يبحث عن سلاح نظري وتطبيقي لتفكيك الرواية المهيمنة، ومفاهيم جديدة يستخدمها في جدالاته اليومية. وهذا القارئ يجد في الكتاب مجموعة غنية من المفاهيم (الترخيص، الهسبارا، الإنكار الموسع، صناعة الموافقة، الإفلات البنيوي) وأمثلة تطبيقية حية من الإعلام والسياسة. فبالنسبة لهذا القارئ، يُعدّ الكتاب تأكيداً وتنظيراً لما كان يشعر به حدسياً ويُفكر فيه يومياً. أما الجمهور الثاني فيتكوّن من المواطن العادي "المنوّم مغناطيسياً" بالإعلام التقليدي. وهذا هو القارئ الذي يفترض بونيفاس أنه ضحية للتضليل المُنظّم، ويحتاج إلى "فطام معرفي" و"إعادة تثقيف". وقد شاهد هذا القارئ صور الحرب على شاشات التلفزيون، وسمع عن تعقيدات الصراع، وهو في حالة من الارتباك الأخلاقي. وبونيفاس يريد أن يُقدّم له هذا الكتاب مفتاحاً لفك شفرة الواقع.

لكن ورغم قوة الأطروحة ووضوحها، إلا أن لغة الكتاب، التي تجمع بين التحليل الأكاديمي أحياناً، والخطاب السياسي المشحون أحياناً أخرى، والإحصائيات الكثيرة، قد تُشكّل عائقاً أمام هذا الجمهور الثاني. فالجمهور المستهدف من قِبَل "الهسبارا" اليوم لا يقرأ كتباً نقدية من حوالي 300 صفحة؛ لأنه يعيش في سردية مغلقة تُغذيها مشاهد فيديو مدتها دقيقة واحدة على "تيك توك"، وعناوين رئيسية أكثرها موجه كما تقتضيه السياسات الإعلامية، وخطابات سياسية متكررة. وهذا الجمهور يحتاج

إلى أدوات مختلفة: فيديوهات وتحليلات سريعة، وليس كتاباً أكاديمياً. وهنا تظهر مفارقة "الحقيقة المؤجلة": الحقيقة التي يحتاجها الجمهور العادي تأتي متأخرة جداً وبشكل لا يصل إليه.

من جهة أخرى ومن منظور فلسفي، يُعيد الكتاب طرح ما يمكن قراءته بوصفه معضلة ماركوزية (نسبة إلى الفيلسوف الألماني هيربرت ماركوز) في "الإنسان ذو البُعد الواحد": كيف يمكن إقناع أفراد شُكّل أفق تفكيرهم ذاته على نحو يستبعد شروط الإقناع من الأصل؟ إذ يُبيّن ماركوز أن المجتمع الصناعي المتقدّم (الغربي) يُقيّد "مجال التفكير والسلوك" بما يتوافق مع النظام القائم (20)، في حين يخترل الوظيفة النقدية للعقل إلى مجرد تأكيد للواقع (21). في مثل هذا السياق، يغدو الإقناع مفارقة؛ إذ إن اللغة والعقلانية اللتين يستند إليهما قد جرى استيعابهما مسبقاً داخل النظام المهيمن. فكيف إذن تُخاطب مَنْ يعيش في "عالم معكوس"؛ حيث الشهيد إرهابي والجلاد ضحية، والاحتلال دفاع عن النفس، والمقاومة إرهاب؟ هذا هو التحدي الأكبر الذي لا يدعي بونيفاس حله، لكنه يكتفي بطرحه بوضوح. والكتاب في النهاية يُخاطب المقتنعين أصلاً، ويُعزّز قناعاتهم، لكنه يفتقر إلى مفاتيح دخول عقل المُنكر المعاصر الذي يتغذى على مقاطع الفيديو القصيرة والعناوين الصادمة.

2. من نسقية الأدلة إلى أخلاق المسؤولية

قبل الخوض في تفصيل نسقية الأدلة التي يعتمد عليها باسكال بونيفاس، ينبغي تحديد موقعه ضمن إطار أوسع يجمع بين سوسولوجيا المعرفة الإعلامية وإبستمولوجيا الشهادة. وفي كتابه، لا يكتفي المُؤلف بتجميع الحقائق، بل يُقدّم قراءة نقدية لأنظمة الحقيقة التي تُشكّل النقاش حول غزة. ومن خلال تقاطع الأدلة الدبلوماسية (الفيتو الأميركي)، والتحليلات الخطابية للإعلام، والحجج القانونية، والبيانات الإحصائية، يسعى بونيفاس إلى كشف آلية "التضفير المعرفي" التي تُحوّل الصدمة التاريخية الأوروبية إلى ترخيص أخلاقي معاصر. وتتناول هذه الجزئية من الورقة تماسك هذا البناء الحجاجي وحدوده، من خلال استجواب قوته البرهانية في الوقت نفسه الذي تفحص فيه بعض ثغراته المنهجية.

2.1. نسقية الأدلة: من الوثيقة إلى الحدث

يعتمد بونيفاس على منظومة متنوعة ومتراصة من الأدلة، ولكنه يُخضعها لمنطق محدد يتجاوز مجرد التجميع الإخباري أو الاستشهاد.

أولاً: الدليل الدبلوماسي (القوي والموضوعي) - استخدام الفيتو الأميركي. يعمل هذا الدليل حجر الأساس في البرهان البونيفاسي (22)؛ لأنه موضوعي وقابل للتحقق والتوثيق من أي جهة، بما في ذلك من خصومه. ويُثبت هذا الدليل أن النظام العالمي لا يقوم على مبادئ حقوق الإنسان العالمية التي يُعلنها بل على ميزان القوى. ويبقى إثباتاً تجريبيّاً لـ "استثناء إسرائيل" بوصفه بنية نظامية وليس مجرد حادث عرضي (لأنها لا تلتزم بأي قرار أممي حتى لو لم تستخدم الولايات المتحدة الفيتو لصالحها). وهذا الدليل يُعد "قاطعاً" في البرهان المنطقي؛ لأنه ينتمي إلى عالم الوقائع الثابتة.

ثانياً: الدليل الإعلامي (المثير للإشكال منهجياً ولكنه الأكثر ثراءً). يُحلّل بونيفاس "اللغة الإعلامية" و"الاختيارات التحريرية" و"بنية التغطية" بوصفها ممارسة خطابية يومية. يُقدّم أمثلة صارخة لا يمكن تجاهلها: تفضيل ظهور المتحدثين المؤيدين لإسرائيل بشكل كبير في البرامج الحوارية الفرنسية (كارولين فوريسست (Caroline Fourest)، ورافائيل إينتهوفن (Raphaël Enthoven) (23)، أو استخدام قنوات "أل سي سي آي" (LCI) و"بي أف أم" (BFM) لتبرير ردّ فعل الجيش الإسرائيلي على 7 أكتوبر (24)، أو إعجاب رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، بتغطية "سي نيوز" (CNews) للحرب على غزة بوصف القناة محاربة من أجل الحضارة اليهودية-مسيحية (25).

وقد يقول قائل: إن بونيفاس وقع في فخّ التحليل النوعي غير الكميّ، وهذا يمكن عدّه نقطة ضعف منهجية هنا. فهو يصف من الناحية الفينومينولوجية (الظواهرية) التجربة الإعلامية كما تبدو له هو، لكنه لا يُقدّم مثلاً إحصاءات دقيقة لزمان البث أو مساحة التغطية أو تحليل الخطاب للعناوين. كما أن قصة واحدة عن تحييز قناة لا تُثبت بالضرورة تحييز النظام الإعلامي بأكمله. هذا النوع من الأدلة يظل مقنعاً أخلاقياً، ولكنه غير قاطع علمياً. ومع ذلك، يمكن القول: إن تكرار هذه "الشهادات" عبر عشرات الصفحات، كما يُلاحظ الباحث، يخلق تراكمًا كميّاً غير مباشر، ومن ثم فإن وفرة الشواهد تُحوّل الظاهرة إلى نمط قابل للرصد.

ثالثاً: الدليل القانوني (النسبي والمتنازع عليه). يعتمد بونيفاس بشكل كبير على تقارير الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية، ورأي محكمة العدل الدولية الاستشاري لسنة 2024. ويثبت من خلال هذه الأدلة أن القانون ليس محايداً ولا مستقلاً، بل هو جزء من ساحة المعركة السياسية (26)، لكن بونيفاس يغفل ذكر نقاط ضعف هذه التقارير: مثلاً اتهام إسرائيل وحلفائها المتكرر لمجلس حقوق الإنسان بالتحيز المنهجي المناهض لإسرائيل. فاستخدام هذه التقارير دون سياق نقدي كافٍ يجعل الحجة عرضة للاختراق من الخصوم الذين يمكنهم بسهولة تجاهل كل محتوى التقرير بحجة تحيز مصدره.

2.2. جدة الطرح: التواطؤ المعرفي والضحية المقدسة

رغم بعض النقد المنهجي الذي يمكن توجيهه للكتاب، يُقدّم بونيفاس جديداً حقيقياً ومهماً لا يمكن إنكاره، وهو ما يُبرّر قراءته ويجعله عملاً مرجعياً في مجاله؛ وذلك لعدة أسباب يمكن اختصارها في:

أولاً: ربط "الهسبارا" بـ"العار الأوروبي": يشرح بونيفاس كيف أن جراح الهولوكوست الأوروبية (التي هي جراح شبه "مقدسة" في الضمير الغربي) تحوّلت من درس في الإنسانية (شعار "لن يحدث مرة أخرى") إلى "ترخيص" أخلاقي للقمع والتقتيل في الشرق الأوسط. هذا هو البُعد ربما الأعمق والأكثر إبداعاً في الكتاب: كيف يتحوّل الألم التاريخي إلى أداة سلطة معاصرة؟ كيف يُصبح ضحية (الأمس) جلاًداً (اليوم)؟ وكيف يستغل هذه الهوية المزدوجة لإنتاج الإفلات من العقاب أو حتى من التائب؟ ويصف بونيفاس ما يمكن تسميته بـ"ميثافيزيقا الضحية المقدسة". وفي هذه "الميثافيزيقا"، اليهودي (الإسرائيلي) ليس مجرد إنسان عادي له حقوق وعليه واجبات، بل أصبح أيقونة أخلاقية، تتجسّد فيها المعاناة المطلقة، وأي نقد لإسرائيل لا يُقرأ على أنه نقد سياسي-أخلاقي عادي، بل يُقرأ تلقائياً على أنه تدنيس لهذه "الأيقونة المقدسة"، وإنكار للمحرقة (أو على الأقل تشكيك فيها)، ومعاداة للسامية (كراهية لليهودي بصفته يهودياً، وليس بوصفه كائناً سياسياً-أخلاقياً). وهذا التحليل يُفسّر لماذا يمكن للدولة الإسرائيلية أن تقصف المستشفيات والمدارس دون أن تُفقد دعمها الغربي، بينما لو فعلتها روسيا أو الصين لكانت العقوبات جاهزة. وهذا ليس مجرد "نفاق غربي" بل هو بنية أخلاقية-نفسية عميقة لها جذورها في المسيحية (27)

(اليهودي بوصفه "شاهدًا" على العهد القديم، وبصفته "ضحية أبدية") وفي الحداثة الأوروبية (العار من المحرقة).

ثانيًا: مفهوم "الترخيص بالقتل" أداة تحليلية جديدة. حتى لو كان هذا المفهوم يحتاج إلى تطوير منهجي (كما تمت الإشارة إليه)، فإن قيمته الكبرى تكمن في قدرته على الربط بين مستويات التحليل المختلفة: الدبلوماسية، والإعلامية، والقانونية، والأخلاقية، والنفسية. ومن ثم، بالإمكان اعتباره "مفهومًا جامعًا" يسمح للباحث أن يدرس هذه الظواهر بشكل متكامل.

ثالثًا: فضح تناقض "القانون الدولي الانتقائي": يُقدّم بونيفاس حجة قوية ومؤثرة حول كيفية استخدام الغرب للقانون الدولي سلاحًا سياسيًا: يُطبّقه بقسوة على أعدائه (روسيا، الصين، دول الجنوب)، ويُعلّقه أو يُخفّفه على حلفائه (إسرائيل على الخصوص). وهذا ليس مجرد ادّعاء، بل هو مُوثّق بالوقائع والأرقام والتقارير. ويُقدّم كتاب بونيفاس، كما ذُكر آنفًا، شهادة قوية على أن النظام العالمي، الذي يفترض أنه يقوم على القانون، هو في الواقع نظام قائم على الهيمنة.

2.3. نقد إبستمولوجي مزدوج

بعد الحديث عن البناء الحجاجي للكتاب والوقوف عند بعض حدوده المنهجية التي تبقى مفهومة في السياق الحالي، يُصبح من الضروري الانتقال إلى مستوى آخر من التحليل يستهدف مساءلة الأسس المعرفية التي يقوم عليها، في إطار ما يمكن تسميته بـ"نقد النقد". ومن هذا المنطلق، تكشف القراءة الإبستمولوجية عن ثغرات بنيوية تُحدّد أفق تحليل المؤلّف وتوجه نتائجه، خاصة عندما يُفصّل الخطاب عن شروط إنتاجه المادية بما يؤدي إلى اختزال يُضعف تفسير ديناميات القوة. وأولى هذه الثغرات تتجلى في غياب المادية التاريخية؛ حيث يتعامل التحليل مع الخطاب والتمثيلات والإعلام بوصفها كيانات مستقلة منفصلة عن المصالح الاقتصادية والبنى الإنتاجية. غير أن المنظور الماركسي يُبيّن، كما هو معلوم، أن الوعي لا يُحدّد الواقع بل العكس (28)؛ إذ تتشكل الأفكار ضمن شروط مادية محددة. وبهذا المعنى، يُغفل التحليل مثلاً دور المجمع الصناعي-العسكري؛ حيث تسهم شركات كبرى مثل "لوكهيد مارتن" في إعادة إنتاج الصراع عبر منطلق الربح، كما يتجاهل أيضًا الأبعاد

الجيو-اقتصادية المرتبطة باكتشافات الغاز في شرق المتوسط، التي أعادت تشكيل مواقف القوى الدولية، فضلاً عن تأثير اللوبيات السياسية مثل "إيباك" في توجيه القرار الأمريكي. إن هذا الإغفال يجعل التحليل أقرب إلى المثالية الأيديولوجية التي تصف الظواهر دون النفاذ إلى جذورها المادية.

إلى جانب ذلك، تبرزُ ثغرة ثانية تتعلق بغياب منظور "المدى الطويل"؛ إذ يُعالج التحليل الأحداث الراهنة بمعزل عن ترسباتها التاريخية العميقة. غير أن فهم "الترخيص" يقتضي حفرًا أركيولوجيًا يمتد من النكبة وما رافقها من تطبيع سردي لفكرة "أرض بلا شعب"، مرورًا بحرب 1967 التي كرسّت الاحتلال تحت مسميات مؤقتة، وصولاً إلى اتفاقيات أوسلو التي أعادت تشكيل القضية ضمن منطق إدارة ذاتية مقيدة (وبونيفاس يسرد هذه الوقائع في بداية الكتاب من باب التوطئة ولا يُدخلها في التحليل)، وفك الارتباط عن غزة الذي أعاد إنتاج الاحتلال في صيغة حصار. كما تشمل هذه السلسلة تحولات تمثّل المقاومة خلال الانتفاضتين، من رمز تحرري إلى تهديد أمني. إن تغييب هذا الامتداد التاريخي يُفرغ التحليل من عمقه البنوي؛ لأن "الترخيص" ليس حدثًا طارئًا، بل هو نتاج تراكمي لمسار طويل من تطبيع الاستعمار الاستيطاني داخل الوعي الغربي.

2.4. آفاق بحثية: نحو أخلاق المسؤولية

رغم الثغرات، يظل كتاب بونيفاس مفتاحًا لفتح آفاق بحثية جديدة، وتكمن قوته الحقيقية في الأسئلة التي يُثيرها أكثر من الإجابات التي يُقدّمها. ومن خلال الملاحظات النقدية يمكن استخلاص ثلاثة محاور كبرى للبحث المستقبلي. المحور الأول يركز على المنهج الكمي الصارم بدل الانطباعية النوعية، بما يُتيح إجراء تحليلات إحصائية واسعة على وسائل الإعلام الغربية: تحليل مضمون كمي لعيئة عشوائية ممثلة من الأخبار، وقياس دقيق للمتغيرات مثل الوقت الذي يخصّص لكل طرف، ومساحة الصفحة، واختيار الصور، وعناوين الأخبار والمصادر المستشهد بها، وتحليل خطابي للبنية المعجمية المستخدمة في وصف كل طرف. هذا النوع من التحليل يُقدّم إجابة واضحة على سؤال التحيز المنهجي في الإعلام ويُمكن من تفادي الجدل الأيديولوجي الذي يستعمله الخصوم.

ويتعلق المحور الثاني بدراسات التلقي في زمن الخوارزميات، من الجمهور السلبي إلى المستخدم الفاعل، مع التركيز على كيفية استهلاك الشباب للمحتوى الإعلامي عن غزة، ودور خوارزميات منصات التواصل الاجتماعي في تضخيم أو قمع الرواية الفلسطينية، وفهم فجوات الاستقبال بين الأجيال وتأثيرها على المواقف السياسية.

أما المحور الثالث فهو نقد "أخلاق الذنب" الأوروبي وتفكيكها، نحو أخلاق كونية غير انتقائية، تشمل بناء أخلاقيات عالمية لا تميز بين الضحايا، وتجاوز الضمير التاريخي الغربي نحو أخلاق المسؤولية التي تركز على عواقب الأفعال، وتجاوز المركزية الأوروبية لفهم آلام الآخر غير الأوروبي باعتبارها حقاً إنسانياً عاماً، وهو البُعد الفلسفي الأوسع الذي يُلمح إليه الكتاب لكنه لا يكتمل فيه.

خاتمة

يُقدّم كتاب باسكال بونيفاس نموذجاً مركباً للقراءة النقدية للعنف المعاصر؛ إذ يتجاوز مجرد توثيق الأحداث أو سرد الوقائع ليصل إلى قلب ما يمكن تسميته بالـ"ميتافيزيقا العملية للقوة": إنتاج العنف ضمن نسق معرفي وسياسي يجعل الفظائع قابلة للعيش أخلاقياً، ويحوّل الاستثناء إلى قاعدة، وغير الأخلاقي إلى مألوف. ففي قراءة بونيفاس، لا يُنظر إلى العنف الإسرائيلي في غزة كأحداث منعزلة بل هو نتاج نسقي لمجموعة من "التصاريح المضمرة" أو "التراخيص المعرفية" التي تُنتجها المؤسسات الدولية، ووسائل الإعلام، والخطابات الأكاديمية والسياسية. هذا الترخيص ليس مجرد غياب للعقاب، بل آلية متكاملة لإعادة تشكيل البوصلة الأخلاقية الجماعية؛ إذ يُصبح الدفاع عن النفس، أو السيادة، أو الحضارة، مظلة شرعية لممارسة أعمال العنف الممنهجة. ومن خلال فحص آليات هذا الترخيص، يكشف الكتاب عن ثلاثة أبعاد مركزية: الإفلات السياسي والدبلوماسي، الذي يسمح باستمرار الاستثناءات السيادية وتوظيف القانون الدولي انتقائياً. وثمة الإفلات الإعلامي، الذي يُنتج "الحقيقة" ويُعيد إنتاج الصور النمطية عن الضحايا والجلادين. أما البُعد الثالث فهو الإفلات المعياري، الذي يُحوّل القانون نفسه إلى أداة سلطة أكثر من كونه إطاراً لحماية العدالة. هذه الحلقة المفرغة لا تعمل بمعزل عن أبعادها الأخلاقية والسياسية، بل تُشكّل فضاءً متسلسلاً من التبرير الذاتي؛ إذ يُصبح الصمت الدولي والحياد الأكاديمي جزءاً من "الترخيص" ذاته، ويغدو ما هو غير قانوني وغير أخلاقي أمراً مقبولاً بل محتوماً.

على المستوى الفلسفي، يُسلط الكتاب الضوء على الطبيعة الخطرة للعلاقات بين السلطة والمعرفة، بما يتفق مع رؤى ميشيل فوكو حول "السلطة/المعرفة" و"البيوبوليتيك". فالقدرة على تسمية "الإرهاب" أو "الدفاع المشروع" هي في جوهرها القدرة على إنتاج الواقع وتوجيهه، وإعادة تشكيل ما يُعد مسموحًا أو محرّمًا. وفي هذا السياق، يُظهر الترخيص بالقتل ليس أداة قانونية فحسب، بل خطابًا وجوديًا يُحوّل الموت الجماعي إلى رقم في نشرات الأخبار، والاعتداء الاستراتيجي إلى خيار محسوب. إضافة إلى ذلك، يضع بونيفاس المثقف الغربي في مواجهة مباشرة مع فشل "العالم المحايد". فالمثقف الذي يختار الحياد في وجه الانتهاكات الممنهجة ليس بريئًا، بل مشاركًا ضمنيًا في ترسيخ النظام المعرفي الذي يُبيح العنف. وهنا، تتجلى وظيفة الكتاب كإستمولوجيا للشهادة: فهو لا يكتفي بالكشف والتحليل بل يحث القارئ على إدراك أبعاده الأخلاقية الوجودية، ويؤكد أن المعرفة النقدية تتطلب اتخاذ موقف أخلاقي صريح تجاه الواقع، مهما كانت تبعاته. وهذا يقودنا إلى جدلية أخلاقية عميقة: هل يمكن للعلم والسياسة والإعلام أن يبقوا محايدين في مواجهة ما يمكن وصفه بـ"الإبادة المنظمة" أم أن الحياد هنا هو نوع من التواطؤ البيوي مع الفعل الغاشم؟

وعلى صعيد النسقية الفكرية، يجمع الكتاب بين تحليلات تشومسكي حول "صناعة الموافقة"، وفوكو في السلطة والمعرفة، وسعيد في نقد الاستشراق وتفكيك الخطاب الاستعماري، ودريدا في تفكيك الثنائيات. هذا المزج يمنح النص بُعدًا نظريًا فريدًا، يُتيح رؤية الواقع شبكة معقدة من الخطابات والممارسات والمؤسسات، ويكشف كيف يمكن للسلطة أن تُحوّل القيم الأخلاقية إلى أدوات لإنتاج التبريرات، والعنف إلى فعل مشروع في المخيال الجماعي الغربي.

وأخيرًا، يُقدّم النص درسًا بالغ الأهمية عن طبيعة المعرفة والوعي: الحقيقة ليست مجرد انعكاس للواقع، بل صناعة متواصلة تتطلب يقظة نقدية دائمة، وشجاعة معرفية وأخلاقية لمواجهة الانتهاكات المستمرة. إن قراءة بونيفاس، بهذا المعنى، هي دعوة لإعادة بناء البوصلة الأخلاقية الجماعية، وإعادة التفكير في حدود ما يمكن الاعتراف به كشرعية، وأي ألم يمكن عدّه "مشروعًا" أو "مقدسًا". إنه دعوة للوعي النقدي المستمر؛ إذ تُصبح مسؤولية المثقف والقارئ النشط واجبًا أخلاقيًا، وفعالًا فلسفيًا

من أجل مقاومة الانزلاق نحو العنف المشروع، والتواطؤ البنيوي، والصمت المعرفي الذي يُعزّي الاستثناءات على حساب الإنسانية المشتركة.

في النهاية، يضعنا هذا الكتاب أمام سؤال أساسي يتجاوز الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي: كيف يمكن لعالم تُهَيِّم عليه السلطة والمعرفة والأنظمة الإعلامية أن يخلق "اللامفكر فيه" ويجعله طبيعيًا؟ وكيف يمكن للوعي النقدي والأخلاقي أن يُصبح سلاحًا فعليًا في مواجهة تلك الميكانيزمات؟ إن بونيفاس لا يُقدِّم إجابة جاهزة، لكنه يُقدِّم أدوات تفكير تجعل من المستحيل تجاهل هذه المعضلة، ويُدكرنا بأن الصمت والحياد في مواجهة الترخيص بالقتل ليس خيارًا بريئًا بل فعلاً له أبعاد وجودية وأخلاقية يجب مواجهتها.

المراجع

(1) لفهم خلفيات هذا الكتاب، ينبغي استحضار المسار الفكري والمؤسسي لمؤلفه، باسكال بونيفاس، الذي يُعد من أبرز المتخصصين الفرنسيين في الجيوسياسة. أُسس، سنة 1990، معهد العلاقات الدولية والإستراتيجية، الذي أصبح من أهم مراكز التفكير في فرنسا إلى جانب المعهد الفرنسي للعلاقات الدولية، مع تبني خط تحريري نقدي يميل إلى الدفاع عن التعددية الدولية وانتقاد الأحادية الأميركية والسياسة الإسرائيلية. وقد أكسبه هذا التوجُّه حضورًا في الأوساط المؤيدة للفلسطينيين مقابل اتهامات متكررة بمعاداة السامية. يتميز بونيفاس بغزارة إنتاجه، فقد ألف عشرات الكتب في قضايا متعددة؛ ما يعكس قدرة تحليلية واسعة. وفي سياق الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، دافع في كتابه: "هل يُسمح بانتقاد إسرائيل؟" عن شرعية نقد إسرائيل، ويأتي كتابه: "ترخيص بالقتل" امتدادًا لهذا الطرح مع تركيز خاص على حالة غزة.

(2) Pascal Boniface, Permis de tuer. Gaza: génocide, négationnisme et hasbara (Paris: Max Milo, 2025), 24-25.

(3) نستعير هذا المفهوم من ميشيل فوكو؛ إذ يرى الفيلسوف الفرنسي أن السلطة لا تُختزل في بنية مركزية صلبة، بل تتجسّد في شبكة من التقنيات والآليات العملية التي تعمل عبر المراقبة والفحص والتصنيف. فهي، بطبيعتها متعددة الأشكال، لا تصدر حصراً عن الدولة أو السيادة السياسية بل تتغلغل في مختلف الفضاءات الاجتماعية مثل المدرسة والمستشفى والثكنة، بل وحتى في العلاقات اليومية بين الأفراد. وبهذا المعنى، لا تقتصر السلطة على القمع أو المنع، وإنما تُمارس وظيفتها إنتاجية؛ إذ تُسهم في تشكيل الذوات وبناء أنماط المعرفة. وعليه، فإن هذه التقنيات تُمثّل الكيفيات المتحوّلة التي تُعيد بها السلطة تشكيل نفسها باستمرار، بما يسمح لها بالتحكم في الأجساد وتوجيه السلوكيات دون اللجوء الدائم إلى العنف المباشر. انظر مثلاً:

Michel Foucault, *Histoire de la sexualité*, vol. 1: *La volonté de savoir*, (Paris: Gallimard, 1976), 12.

(4) Boniface, *Permis de tuer*, 40-41.

(5) Paul W. Kahn, *Political Theology: Four New Chapters on the Concept of Sovereignty*, (New York: Columbia University Press, 2011), 31-32.

(6) الهسبارا (كلمة عبرية تعني حرفياً "الشرح" أو "التفسير") وهي الإستراتيجية الاتصالية السياسية التي تستخدمها إسرائيل للتأثير في الرأي العام الدولي. يوضح باسكال بونيفاس في كتابه كيف تهدف هذه الإستراتيجية إلى تبرير العمليات العسكرية الإسرائيلية، وتوجيه التناول الإعلامي، وصياغة النقاش العام باستخدام مفردات ومصطلحات مُحدّدة بعناية، ونزع الشرعية عن أي انتقاد لإسرائيل من خلال ربطه بمعاداة السامية أو بدعم الإرهاب. انظر:

Boniface, *Permis de tuer*, 113-117.

(7) Ibid, 76-79.

(8) Ibid, 155-161.

(9) Judith Butler, *Frames of War: When Is Life Grievable?*, (London: Verso, 2009), 22.

(10) Boniface, *Permis de tuer*, 36-39.

(11) Ibid, 16.

(12) Ibid, 143-148.

(13) Ibid, 74-75.

(14) تجدر الإشارة إلى أن مصطلح "صناعة الموافقة" (Manufacture of consent) يستعيره تشومسكي من الصحفي الأميركي، والتر ليبمان (Walter Lippmann) (1889-1974)، والمشهور أيضاً بإدخاله مصطلح الحرب الباردة إلى مجال الإعلام وحقل العلاقات الدولية.

Noam Chomsky, *The Fateful Triangle: The United States, Israel, and the Palestinians*, 2nd ed. (Cambridge, MA: South End Press, 1999), 151.

(15) Ibid, 481-530-645.

(16) Foucault, *Histoire de la sexualité*, 125-127.

(17) Edward W. Said, *Covering Islam: How the Media and the Experts Determine How We See the Rest of the World*, (New York: Pantheon Books, 1981).

(18) لا ينفك مثقفون أمثال آلان فينكلكرت (Alain Finkelkraut) وبرنار هنري ليفي (Bernard-Henri Lévy) يُذكَرون الجمهور الفرنسي (والغربي) بالهولوكوست، وخصوصًا عدم مقارنة ما تقوم به إسرائيل في غزة بما قام به الألمان ضد اليهود خلال الحرب العالمية الثانية. Boniface, Permis de tuer, 14.

(19) وذلك عبر إستراتيجيات تُوظفها وزارة الخارجية الإسرائيلية. انظر:

Ibid, 116-119.

(20) Herbert Marcuse, One-Dimensional Man: Studies in the Ideology of Advanced Industrial Society, (Boston: Beacon Press, 1964), 12.

(21) Ibid, 19.

(22) Boniface, Permis de tuer, 22.

(23) Ibid, 97.

(24) Ibid, 78-79.

(25) Ibid, 83.

(26) Ibid, 43-56.

(27) على الأقل منذ أن ألغت الكنيسة الكاثوليكية في عهد البابا بولس السادس (1897-1978) فكرة القتل الديني اليهودي للسيد المسيح، وهو الاعتقاد المسيحي الذي كان سائدًا من قبل بأن الشعب اليهودي هو المسؤول عن "صلب المسيح".

(28) Karl Marx, Friedrich Engels, Collected Works, vol. 5, (London: Lawrence & Wishart, 2010), 37.

رسائل جامعية

PhD Dissertation

أطروحة دكتوراه

**محددات الخطاب السياسي اللبناني في الجمهوريتين الأولى والثانية:
كيف يقارب المتطلبات لاجتراح عقد اجتماعي جديد؟**

**Determinants of Lebanese Political Discourse in the
First and Second Republics: How It Addresses the
Requirements for a New Social Contract**

إعداد – by

عباس محمد الحاج ضاهر – Abbass Mohamad Hajj Daher

إشراف – Supervisor

د. وفاء أبو شقرا – Dr. Wafaa Abu Chakra

**الجامعة اللبنانية، المعهد العالي للدكتوراه
في الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية**

Lebanese University

**Doctoral School of Literature, Humanities &
Social Sciences**

السنة – Year

2025 – 2024

اللغة: العربية – Language: Arabic

تمهيد

أسهم الخطاب السياسي في تشكُّل النظام السياسي في لبنان، في مراحل ما قبل الإعلان عن الدولة، وأثناء الانتداب الفرنسي، وعهد الاستقلال، وصولاً إلى زمن اتفاق الطائف. فقد كانت سيرورة هذا التشكُّل زاخرة بالأحداث، بدءاً من رفض كيانية لبنان، وإصرار المسلمين على الوحدة مع سوريا، ثم اندماجهم بالصيغة اللبنانية التي يظهر شكلها الجامع في وثيقة الوفاق الوطني، التي تمَّ الاتفاق عليها في زمن الاستقلال.

جرى طرح مشاريع عدة بشأن تركيبة النظام السياسي؛ حيث كانت تلك المشاريع جزءاً أساسياً من عناوين الصراع الداخلي في مرحلة الحرب اللبنانية. واستمرت الطروحات بعد إقرار اتفاق الطائف، ولم تغب عن الأزمة اللبنانية السياسية بكل مراحلها.

لقد تعدّدت الخطابات في مقاربة موضوع العقد الاجتماعي، وأسهمت في توجيه السياسات وتحديد التموضعات اللبنانية. ولا تزال قواعد النظام السياسي خاضعة للنقد والمطالبة بالتطوير أو التعديل أو التغيير، بعد فشل اللبنانيين في تطبيق كل بنود اتفاق الطائف الإصلاحية، وخصوصاً ما يتعلق بإلغاء الطائفية السياسية، ووضع قانون انتخابات، وتأسيس مجلس للشيوخ.

يؤدي الخطاب السياسي دوراً رئيسياً في تأسيس، أو تصحيح أي نظام، والترويج له، انطلاقاً من السرد الذي يُورده الخطاب السياسي عن الأزمة المرتبطة بطبيعة النظام وأسبابها والجدلية القائمة حول توصيفاتها. ويأتي الكلام التداولي، في الخطاب السياسي هنا أيضاً للحث على تثبيت أو تغيير أو تعديل النظام؛ إذ يتداول السياسيون في لبنان، في خطاباتهم، وجهات نظرهم وما يتوافق مع مصالحهم، وهي عملية تواصلية مع بعضهم ومع الجماهير. ولا يمكن تجاوز أهمية الدور الذي يقوم به الخطاب في حمل العناوين السياسية، المحددة الأهداف؛ إذ تُعرف مقاصد السياسيين في خطاباتهم التي تُغيّر أحياناً مسارات أحزاب وشخصيات، وتُكوّن رأياً عاماً.

ولدراسة محدّدات الخطاب السياسي اللبناني في مقاربة متطلبات اجتراف عقد اجتماعي جديد، لم تقتصر العيّنة على الشخصيات الموجودة في السلطة العليا،

بل شملت شخصيات أو مكوّنات سياسية قامت بدور في الحياة السياسية اللبنانية وحاولت تثبيت أو تغيير أو تعديل النظام السياسي، وكانت خطباتها مؤثرة في المسار اللبناني.

احتلّت المؤثرات الخارجية دوراً رئيسياً في مضمون الخطاب السياسي في لبنان خلال تناوله النظام الحاكم، انطلاقاً من الأبعاد الثقافية والطائفية والمذهبية والاجتماعية والمناطقية والتاريخية والشخصية والإقليمية والمصلحية، وهي قد حدّدت مسارات أساسية في الخطاب السياسي اللبناني، وطبيعة العلاقة بين الخطيب والمتلقي. لذلك لا يرتبط الخطاب السياسي في الدراسة بالشخص الصادر عنه بل بموروثاته وموقعه الطائفي أو السياسي أو الحزبي وبأبعاد بيئته والأطر الظرفية في المكان والزمان للخطاب. وهو ما جعل الدراسة لا تحصر تحليل الخطاب السياسي في مقارنته للنظام في لبنان بعوامل اللغة والمضمون فحسب بل باستحضار بيئة الخطاب السياسي، أي السياق العام ومؤثراته.

1. الإطار المنهجي والنظري للدراسة

إشكالية الدراسة

تعدّدت الخطابات في لبنان، على اختلاف مشاربها وأهدافها، وذلك تبعاً للجهة السياسية أو الحزبية أو الطائفية التي صاغتها، في سعي واضح إما لترسيخ مطالب القوى الموجودة في النظام القائم أو لتغيير هذا النظام بما يتلاءم مع مصالحها (المتناقضة أحياناً)؛ مما ولّد سجالاً أبرزتها الخطابات السياسية في لبنان، والتي قادت إلى حروب وتسويات. ونظراً لحجم الدور الذي يقوم به الخطاب السياسي في ترسيخ النظام الطائفي في البلد، ومساهمته في صناعة رأي عام لبناني يُفصّل على قياس الجهات المشتغلة بتلك الخطابات، فإن السؤال الإشكالي يبحث شروط وسياقات إنتاج الخطاب السياسي لإضفاء الشرعية على سياسات النظام السياسي: إذا كانت إحدى أهم وظائف الخطاب السياسي، بعامّة، المشاركة في التأثير على صنع القرار السياسي في أي بلد في العالم، فكيف يستخدم السياسيون اللبنانيون الخطاب السياسي، في أبعاده البراغماتية والسياقية، لإنتاج خطاب يُضفي الشرعية على سياسات النظام السياسي أو يُؤسّس لتغييرها؟

ويتفرّع عن هذا السؤال الإشكالي عدد من القضايا يمكن إجمالها في هذا الحقل الاستفهامي: أين تكمن أهمية الخطاب السياسي في توجيه الجماهير؟ وكيف تقلبت مفاهيم الخطاب السياسي بين 1919 و2019؟ وما دور الخطاب السياسي في الأزمات التي عاشها لبنان؟ وهل استولدت الطائفية السياسية خطاباً تسويقياً للنظام؟ وهل راعى الخطاب المسؤولية الوطنية طيلة عمر "لبنان الكبير"؟ ومتى وكيف تتمظهر الاستمالات في الخطاب اللبناني؟ ومتى وكيف أشار الخطاب السياسي اللبناني إلى الصيغة التي قام على أساسها لبنان؟ وهل يُسهم الخطاب السياسي اللبناني في التحضير لوضع عقد اجتماعي جديد؟

الفرضيات

تسعى الدراسة إلى التحقق من الفرضيات التالية:

- أ- استطاع النظام الطائفي اللبناني أن يستولد خطابات سياسية فرضت واقعاً في خدمة نفوذ القوى وليدة هذا النظام، لكنه فشل في المحافظة على وحدة الشعب ومنعة الهيكلية السياسية التي حكمت البلد وكل مؤسساته العاملة.
- ب- يزيد مستوى الطائفية في الخطاب السياسي اللبناني كلما تعددت الخطابات المتضاربة المصالح، ولم يُهيئ السياسيون الأرضية لتبلور خطاب وطني جامع وقادر على فرض تغيير السلوك الطائفي للنظام القائم في لبنان.
- ج- توألد الأزمات في لبنان جعل المطالبة بعقد اجتماعي جديد يوجد حلاً مستدامة أمراً حتمياً، لكن الصيغة التي سيتشكّل وفقها هذا العقد بقيت غامضة ومثار خوف لدى "الطوائف".

أهداف الدراسة

تسعى الدراسة إلى التعرف أولاً إلى ما يُبرزه الخطاب السياسي في لبنان من إشارات إلى النظام اللبناني، وضرورة أو عدم ضرورة تغييره. وثانياً، رصد طبيعة ما يُشير هذا الخطاب، ومدى تلبّيته، لمتطلبات عقد اجتماعي جديد في لبنان. وفي هذا السياق، تركز الدراسة على هذه الأهداف:

- أ- التعرف على مضامين الخطابات السياسية، التي أُنتجت منذ تأسيس دولة لبنان التي تُشير تلميحاً، أو تصريحاً، إلى طبيعة النظام القائم والموقف منه.

ب- تقصّي كيفية استخدام صنّاع القرار السياسي لـ«الخطاب» للتأثير على الرأي العام في ظل نظام طائفي.

ج- تحديد أثر العلاقة المتبادلة بين غياب الخطاب الوطني وطبيعة النظام السياسي السائد في لبنان، وانعكاسها على الساحة السياسية.

د- استشراف ما إذا كان اشتغال الخطاب السياسي اللبناني قد قارب نية إرساء الدولة المدنية، واجترح عقد اجتماعي جديد.

الإستراتيجية المنهجية

اعتمدت الدراسة منهج التحليل النقدي الذي يعتمد على رصد العلاقة المباشرة بين التحليل ومحتوى النصوص، مستنداً إلى العديد من الشهادات والاقبسات. ويعمل هذا المنهج على اتباع خطة في قراءة العمل (نص الخطاب)، لاستكشاف الدلالات والبنيان، وإجراء تقييم شامل، لكشف النقاط، وفهم العمل بعمق، والمقارنة مع نصوص أخرى. ويتميّز المنهج النقدي بطابعه المركّب؛ إذ يعتمد منذ البداية على نظام ثابت ومحدّد ينتقيه الباحث، وفقاً لموضوع بحثه، وليس وفقاً لتسلسل وترتيب الموضوعات الواردة في كل خطاب. كما أن هذا المنهج التركيبي، يدرس الظروف الاجتماعية والسياسية والتاريخية التي تدور فيها الأحداث، ويقوم بتحليل بناء النص. ومن أجل تحليل التوجهات السياسية التي سادت، بشأن النظام السياسي في لبنان، والتي عبّر عنها الخطاب السياسي، اختار الباحث خطابات سياسية صدرت في محطات مفصلية في عمر الدولة اللبنانية، خلال الفترة الممتدة بين عامي 1919 و2019، وصنّفها بحسب الجهات الصادرة عنها، والتي طبعت توجهاتها المرحلة التاريخية والسياسية في البلد. وبعد هذا التصنيف "الموضوعاتي" للخطابات، استخرج الباحث، بالاعتماد على الاقبسات المأخوذة من نصوص الخطابات، مُحدّدات الخطاب السياسي اللبناني في الجمهوريتين، الأولى والثانية، ومدى مقاربة تلك الخطابات لمتطلبات اجترح عقد اجتماعي جديد.

لا يعتمد التصنيف على ما هو مستقل، أو مؤيد للنظام القائم، أو معارض له، في الجمهوريتين، بقدر ما يستند إلى واقع اعتراف القوى والشخصيات السياسية، كما تُبيّن خطاباتهم، بوجود أزمة في النظام السياسي، ورغبة كل فريق منهم بفرض رؤيته

في مقارنة العقد الاجتماعي الجديد. ومن ثم، فإن مقارنة المتطلبات، اعتمدت على البحث عن الافتراق والاتفاق بين القوى، بعد إجراء دراسة نقدية لكل خطاب، في تحديد إمكانيات بناء نظام سياسي على أساس الطروحات التي يحتويها كل خطاب.

مجتمع البحث وعيّنته

ترتبط حدود الدراسة بالخطاب السياسي الصادر عن شخصيات سياسية وقوى لبنانية، خلال مراحل أساسية منذ عام 1919، تاريخ مؤتمر فرساي الذي وضع أسس دولة "لبنان الكبير"، لغاية عام 2019، الذي شهد مظاهرات شعبية حاشدة طالبت بإسقاط النظام اللبناني ومنظوماته. أما العيّنة فهي قصصية وتمثّل في اختيار الباحث مجموعة من 30 خطاباً سياسياً صادراً بين 1919 و2019 عن القوى اللبنانية الأساسية المرتبطة، بشكل أو بآخر، بالنظام القائم (هذه الخطابات تراوحت بين خطب سياسية وبيانات إعلامية و"وثائق إصلاحية" وتصريحات ومقابلات صحفية).

واختار الباحث مفردات العيّنة التي عدّها ملائمة لتقديم صورة واضحة حول مسار نظام الدولة في لبنان، وتفسير السلوك السياسي للقوى الفاعلة المقررة ضمن إطار النظام الطائفي، سواء من حيث ترسيخه أو محاولة نسف أسسه، عبر توسل الخطاب السياسي. ويبرّر الباحث اختياره للشخصيات السياسية التي صدرت عنها تلك الخطابات ببعض المعايير التي تميزها عن غيرها، مثل معايير مستوى التمثيل والفاعلية والقدرة على التأثير والدور الذي قامت هذه الشخصية أو تلك... إلخ.

المقاربات النظرية

تُحاول الدراسة تقصّي كيفية مقارنة الخطاب السياسي للنظام الذي تحكم السلطة بظله لبنان منذ التأسيس والاستقلال والتعديلات التي أدخلت على دستوره في النص والممارسة. لذلك ستكون المقاربة النظرية في هذه الدراسة مقارنة تاريخية لعرض طبيعة الخطاب خلال المراحل الأساسية التي مرّ بها لبنان منذ انعقاد مؤتمر فرساي في فرنسا، عام 1919، وما تبعه من إعلان دولة "لبنان الكبير"، عام 1920. من شأن تلك المقاربة استحضار محطات تاريخية مهمة، تُقدّم صورة واضحة ووافية للمشاهدة اللبنانية، في الأزمات والحروب والتسويات، للاستفادة في الدراسة من تحليل مسار الخطاب في مراحل أساسية من عمر الدولة. وتُستخدم المقاربة التاريخية، في دراسة

علوم الإعلام والتواصل وكل العلوم الإنسانية بوصفها أداةً علمية لتحليل الظواهر وفهم الأسباب. كان الاستناد إلى المقاربة التاريخية، باعتبار أن أهمية التاريخ تكمن في الكشف عن الحقيقة، كما وقعت، وكتابة التاريخ كما حدث فعلاً، لإجراء دراسة نقدية.

وتعتمد الدراسة أيضاً المقاربة التداولية التي ترتبط بالخطاب السياسي، بوصفها تركز على دراسة استعمال المعنى المتداول، وفقاً لسياقه. لذلك فإن لهذه المقاربة أهمية، لأنها تتعدى مجرد دراسة الجملة وتحليلها إلى دراسة الخطاب والنص. وترى أن الخطاب تبادل أدلة بين ذات مُرسلة، وذات مُستقبلة؛ إذ تنطلق الرسالة من الذات الأولى (المُرسل)، نحو الذات الثانية (المُتلقي). كما أن تحليل الخطاب ومعرفة مقاصده يُعدّ المهمة الأولى للتداولية، واعتبار أن اللغة ليست مجرد أداة لوصف الواقع بل أداة لإنجاز أفعال. كما أن المقاربة المختارة للدراسة تحتاج لتطبيقها الاعتماد على نظرتي الغرس الثقافي والتأطير الإعلامي.

2. مسارات تكريس الطائفية

تُحاجج الدراسة بأن الطائفية تکرّست في النظام السياسي بلبنان منذ تأسيسه بعد أن ورثت الدولة اللبنانية مفاهيم وممارسات الطائفية منذ ما قبل إعلان دولة لبنان الكبير؛ وهو ما تجلّى في الأعراف التي حكمت المجتمع اللبناني وتجاوزت النصوص الدستورية. وإذا كانت غالبية المسلمين رفضت شكل الكيان اللبناني وعارضت الانفصال عن سوريا إلا أنها عادت وانخرطت في إطار الدولة اللبنانية، لكن على أساس أن الطائفية هي قاعدة بناء النظام. ثم ثبتّ الانتداب الفرنسي الطائفية؛ فاستندت الغالبية المسيحية في لبنان على الانتداب لمنع الاندماج مع العمق العربي المسلم، وتعدّدت نظريات الكيانية اللبنانية عند المفكرين والبارزين الموارنة، فطرحت مشاريع التقسيم والفيدرالية عند كل أزمة وأثناء الحرب. بعد إقرار وثيقة الوفاق الوطني، جاءت الصيغة التوافقية في حكم البلاد على أساس طائفي، وتمّ اتخاذ الطائفية درعاً لحماية المحاصصات داخل جسم الدولة اللبنانية، وتحوّلت نعمة التعدّد الطائفي نقمة أسهمت في نشوء أزمات لبنانية متتالية على مرّ السنين.

وترى الدراسة أن أحكام الدستور السابق كانت تتناقض في بعض الأمور الأساسية مع العرف والتقليد والممارسة الدستورية، وهو ما جعل الدستور غير عملي وغير

مطبوق، وحوّل الممارسة السياسية إلى سلسلة أزمات متلاحقة يسهل الدخول فيها ويصعب الخروج منها إلا بموجب تسويات سياسية. ومن خلال الاطلاع على مواقف القوى السياسية بشأن النظام الطائفي يتبيّن أن شخصيات مسيحية هي التي كانت من أوائل الذين طالبوا بإلغاء الطائفية السياسية في النظام اللبناني لكن أدوارها لم تكن تقريرية لأسباب عدة، ستتضح في مقارنة الخطاب السياسي في لبنان خلال مختلف المراحل.

3. تعدد الخطابات السياسية في لبنان

تتعدّد الخطابات السياسية في لبنان بسبب كثرة الولاءات والانتماءات، وأيضاً الارتباطات الخارجية، فأدّت الخلافات إلى حصول تناقضات جوهرية في الخطابات، التي أصبحت مساحات صراع سياسي مفتوح، بدا جلياً منذ ما قبل نشوء الكيان اللبناني. وعلى الرغم من غلبة الخيار الطائفي في لبنان، لم يعلن أي من الأحزاب والسياسيين طائفته في الخطاب منذ تأسيس الكيان اللبناني بل استنكروا جميعاً "الطائفية" في خطابهم، وتخفوا خلف عناوين التعددية والخصوصية، والأهمية. حتى عندما جرى الترويج للصيغة الطائفية، بوصفها حلاً للتنوع الطائفي اللبناني، بقيت تحمل دلالات سلبية واحتمالات الإلغاء في المستقبل، وتبرير بقائها في زمانها. لكن المرجعية الطائفية للخطاب اللبناني كانت عاملاً حاسماً في شكله وأبعاده، لأن النص السياسي اللبناني يُعبّر دوماً عن هموم الجماعات المذهبية أكثر مما يُعبّر في حقيقته وجوهره عن الهمّ الوطني. ولأن القضية الطائفية تجذرت عميقاً في تاريخ لبنان السياسي، منذ ما قبل ولادة الكيان، باعتبار أن هذا البلد، كان قد تكوّن اجتماعه السياسي في ظل حكم السلطنة العثمانية، التي أعطت شرعية للانتماء الطائفي والمذهبي، وعدّت أن أية جماعة دينية هي شعب حسب النظام العثماني، وبات مفهوم "الملة" الرّحِم الأساس الذي وُكِّد الخطاب السياسي في لبنان.

ولذلك يرى الباحث أن خطابات الكيانات الطائفية والمذهبية تبلورت انطلاقاً من شعور كل منها أنها شعب مستقل عن الآخرين في المنابع الدينية والثقافية والاجتماعية تبعاً لنظام الملل. لذا، انطلق صانعو الخطاب السياسي في لبنان، تاريخياً، من المرتكزات المجتمعية القائمة على انقسام طائفي بين مسلمين ومسيحيين، ولاحقاً بين مذاهب،

رغم رسم عنوان عريض هو العيش الوطني المشترك أو الواحد في ظل التجربة السياسية التي استدعوا لها معادلة: الديمقراطية التوافقية. وحفلت المرحلة الممتدة من تأسيس الكيان اللبناني إلى عام 2019، بخطابات مواجهة وحجاج تُبيّن خلفيات التباين السياسي القائم، والذي اتخذ أشكالاً متعددة من السياق. فساد خطاب حادّ بين القوى مهّد -في نظر الباحث- للحرب الأهلية، ويقوم على خلافات أيديولوجية بين يسار ويمين، ثم ما بين انتماء سياسي لغرب فرنسي وأميركي، أو شرقي وعربي، ليسود بعدها بشكل مباشر خطاب طائفي بين السياسيين المسيحيين والمسلمين، ويترك آثاره المدمّرة على لبنان بانقسامات في الجيش والمؤسسات والإدارات، في ظل عناوين كبرى تتعلق بالنظام السياسي؛ تثبيته أو تعديله أو تغييره.

كما تُبيّن المراحل حدّة الخطابات بين القوى المسيحية التي قادت إلى حروب فيما بينها: توحيد البندقية، وأمن المجتمع المسيحي، والإلغاء... إضافة إلى انقسامات في الخيارات عبّرت عنها محطات الوثيقة الدستورية، والاتفاق الثلاثي، ومؤتمرات لوزان وجنيف والطائف. في وقت كان الخطاب الإسلامي يتشدّد أيضاً نحو العناوين الدينية، لحين حلّت وثيقة الوفاق الوطني التي أرسّت مرحلة غابت عنها القوى السياسية المسيحية الوازنة، ثم انخرطت فيها، بينما اقتصرت بنود تطوير النظام على الخطاب الذي واجهته خطابات أخرى رافضة، فتجمّد التطوير، ولم يستطع حراك 17 أكتوبر/ تشرين الأول 2019 الذي حمل شعار تغيير النظام أن يفرض شيئاً.

4. القوى "المصدّرة" للخطاب في سنوات مفصلية

تعدّدت الشخصيات والقوى المصدّرة للخطاب السياسي في لبنان، خلال سنوات مفصلية منذ بدأت ملامح الكيان اللبناني، لكن اختيار الباحث لعيّنة من هؤلاء بناء على فاعلية خطاباتهم جعل الدراسة تركز في كل مرحلة على شخصياتها الأساسية، انطلاقاً من الخطابات التمهيدية لحسم هوية لبنان، التي قام فيها كل من شكري غانم، والسيد عبد الحسين شرف الدين، والبطريك إلياس الحويك، بأدوارهم عبر الخطاب السياسي لرسم الكيان اللبناني. وخطابات ولادة لبنان، التي كان فيها كل من الرئيسين، شارل دباس وإميل إده، والشيخ محمد الجسر، الأبرز بين مجموعة سياسيين لبنانيين بارزين، في تلك المرحلة.

أما مرحلة الاستقلال، فكانت خطابات الرئيسين، بشارة الخوري ورياض الصلح، والبطيرك أنطوان عريضة ترسم معالم المرحلة. فيما الأحزاب التأسيسية أطلقت بخطابات متناقضة بشأن لبنان، من الحزب الشيوعي الذي اهتم بداية بقضايا العمال قبل أن يُحاول فرض رؤيته السياسية العلمانية، والحزب السوري القومي الاجتماعي الذي بقي يؤمن بالأمة السورية ولا يعترف في خطاب مؤسسه أنطوان سعادة بلبنان الدولة. وانحاز حزب الكتائب إلى القومية اللبنانية، بينما كان حزب النجادة غير طائفي يُنادي بالمنصفة الكاملة أو إلغاء الطائفية السياسية.

ورغم تعدد الشخصيات السياسية القيادية، يرى الباحث أن بعضها رسم نهجًا سياسيًا واضحًا في مقاربتة للنظام السياسي، وكان الأبرز كمال جنبلاط الذي أراد علمانية "مؤمنة" للدولة، والرئيس كميل شمعون الذي تبدّل خطابه بين ما قبل الرئاسة وما بعدها، وصولاً إلى طرحه نظامًا فيدراليًا، بينما انحاز الرئيس فؤاد شهاب إلى العدالة الاجتماعية على حساب التموضعات بشأن هوية النظام، فيما حمل الإمام موسى الصدر نهجًا مختلفًا، يقوم على أساس إلغاء الطائفية السياسية مع الحفاظ على دور الطوائف في التركيبة اللبنانية. وفي الحرب الأهلية، ساد خطابان أساسيان: الحركة الوطنية التي طالبت بتغيير النظام لوقف الامتيازات، والجبهة اللبنانية التي ردت عليها بوجوب المحافظة على التعددية اللبنانية. وحلّت بعد الطائف خطابات كان أبرزها خطاب الرئيس إلياس الهراوي الذي أراد مدينة الدولة، وإلغاء طائفية النظام السياسي، ليُظهر خطاب الرئيس رفيق الحريري انحيازه للطائف، من دون أن يخوض معركة تطبيق بنوده العالقة. بينما تولى الرئيس نبيه بري مهمة تنفيذ تلك البنود، بدءًا مما يتعلق بإلغاء الطائفية السياسية، فيما أراد الرئيس ميشال عون تحضير الشعب اللبناني وتأهيله أولاً قبل تغيير طبيعة النظام السياسي، لكن حراك 17 أكتوبر/ تشرين 2019 حمل عنوان "تغيير النظام والذهاب إلى دولة مدنية"، غير أن القوى الفاعلة في هذا الحراك لم تضع خطة تتفق عليها نتيجة تعدد أجنداتها وهوياتها السياسية.

5. نزعات الخطاب بين تكريس هوية النظام والمطالبة بتغييره

تبيّن قراءات الخطابات أن هناك تكرارًا عند القوى السياسية وورثتها بشأن النظام السياسي اللبناني، حيث تدور الأفكار ذاتها منذ السنوات الأولى من عمر لبنان من دون أن يُقنع أحدٌ أحدًا.

لقد انقسمت مراحل الخطاب بين تمهيدية لحسم هوية النظام؛ حيث تباينت الخطابات بشأن موقع لبنان السياسي، وخطاب ولادة لبنان حيث حصل التدرج لانخراط الرافضين لاستقلاليتها عن سوريا في الصيغة الكيانية، وخطابات الاستقلال التي وضعت قواعد الطائفية السياسية، ثم كانت الأحزاب التأسيسية تتناقض في الطروحات بشأن الصيغة، لتحلّ النهج التي رسمت طرق السياسيين النافذين في لبنان.

وأدت الحرب الأهلية نتيجة تضارب مصالح ورؤى طرحي "الجبهة اللبنانية" و"الحركة الوطنية"، ثم حلّ اتفاق الطائف بدستور جديد لم تُطبّق كل بنوده، وخصوصاً ما يتعلق بالطائفية السياسية وقانون الانتخابات. وأعقبته المرحلة التي تلتها خلافات سياسية تمسّك خلالها كل فريق سياسي برؤيته الإنقاذية، ولا يزال. وإذا كان حراك 17 أكتوبر/ تشرين الأول 2019 بعث الأمل بشأن تغيير النظام السياسي في لبنان، فإن قوى وشخصيات الحراك لم تتفق على مقاربة موحّدة بشأن كيفية تطوير النظام السياسي، وانشغلت بمطلب تغيير المنظومة السياسية، التي وجدت في النظام حماية لها من السقوط.

6. أطروحات الخطاب السياسي وتحولاته

تبيّنت كل المراحل في لبنان، منذ ما قبل تأسيس الكيان عام 1920، ولا تزال، أهمية الخطاب السياسي وسيلة اتصال لتوجيه الجماهير نحو تبني الرؤى والتوجهات السياسية التي تتعلق بالنظام اللبناني عند كل فريق، أو شخصية قيادية. فقد عملت القوى السياسية في خطاباتهما على غرس أفكارها الثقافية، المتعلقة بالنظام، لتثبيت العقد الاجتماعي القائم أو تعديله أو تغييره بشكل جذري. كما أن خطاباتهما ترجمت نظرية التأطير الإعلامي، انطلاقاً من سعي صاحب الخطاب لتسليط الضوء على رؤيته فقط، بشأن تركيبة وطبيعة النظام السياسي ومحاولته إبراز حسنات طرح تثبيت أو تطوير العقد الاجتماعي.

وعند تفكيك عنوان الدراسة "محددات الخطاب السياسي اللبناني في الجمهوريتين الأولى والثانية: كيف يقارب متطلبات لاجتراح عقد اجتماعي جديد؟"، بالاستناد إلى وقائع وتحليل الخطاب وفق البراغماتية، القول والفعل، التي درس الباحث عبرها

الخطاب السياسي، برزت مجموعة من الأطروحات يُلخّص الباحث صيرورتها وتحولاتها في الآتي:

1. منذ إطلالة أول خطيب على منبر مؤتمر فرساي للحديث عن لبنان حدث تغيير جوهري في الخطاب خلال مقارنة الكيانية اللبنانية، وتبعًا نظام الدولة؛ إذ بدّل شكري غانم خطابه من عنوان الاتحاد السوري، ولبنان فيدرالية ضمنه، إلى الكيانية اللبنانية. كما عدّل الخطباء السياسيون المسلمون خطاباتهم، من اعتبار لبنان جزءًا من الوحدة مع سوريا، بقيادة عربية، إلى تقبُّل ثم الانخراط بالكيانية اللبنانية المستقلة. وكذلك، تغيّر خطاب الرئيس إميل إده، من تبني الرأي الفرنسي بشأن نظام لبنان ورعايته سياسيًا، إلى مباركة الاستقلال عن فرنسا، مع ما يتطلبه ذلك من تجسيد للوحدة الوطنية في خطابه الجديد.

وتجلّى التغيير في خطاب الرئيس كميل شمعون، الذي كان يُطلق عليه "فتى العروبة الأغرّ"، بسبب طبيعة خطابه، الذي يتبنّى العناوين السياسية العربية، لكن خطابه أصبح ينسجم مع الدول الغربية وأحلافها، أثناء ولايته الرئاسية، ثم تركيزه في الخطاب على قيادة وتبني المشروع السياسي الماروني في مواجهة الخطاب السياسي المقابل، اليساري والإسلامي. كما بدّل "حزب الله" خطابه الذي انطلق، على أساسه، في مقارنة الانتماء إلى "الأمة الإسلامية"، نحو الانخراط في "اللبننة"، تدريجيًا، والإقرار بنهاية لبنان الوطن. أما خطاب الرئيس ميشيل عون، الذي خاض على أساسه مواجهات ضد الطائف، فتغيّر عنده إلى خطاب الانخراط في دستور الجمهورية الثانية، أي اتفاق الطائف، الذي وصل على أساسه، إلى منصب رئاسة الجمهورية.

2. يُطلق صاحب الخطاب السياسي مواقفه بناء على ظروف الخطاب. فقد كان غانم يُدافع عن الانتماء اللبناني إلى سوريا، لكن تشدّد القوى الكيانية (يتزعمهم البطريك الماروني إلياس الحويك)، في المطالبة بكيان لبناني، في ظل تفهّم دول مؤتمر فرساي، لهذه المطالب، دفع غانم إلى التراجع عن خطابه السياسي، بسبب تغيّر الظروف.

كما استعان الزعيم الشيعي، كامل الأسعد "الكبير"، بالزعيم الروحي الشيعي، السيد عبد الحسين شرف الدين، لتغيير خطابه، من مناصرة الفرنسيين، إلى الارتقاء في أحضان الحكومة العربية، في دمشق (كما ظهر في مؤتمر وادي الحجير)، بعد تغيّر

الظروف وحدوث ضغوطات ميدانية وعشائرية على أبناء جبل عامل. ثم تدرّجت الزعامات الشيعية نفسها، في الابتعاد عما كانت أعلنته في مؤتمر وادي الحجير، واتجهت نحو "اللبننة"، بعدما فرضت ذلك الظروف التي ثبتت جبل عامل في الكيان اللبناني الوليد، عام 1920، وهي ظروف الكيان نفسه، التي قادت إلى خطاب شيعي بأبعاد كيانية وطنية عبّر عنه، بشكل رئيسي، الإمام موسى الصدر ثم الرئيس نبيه بري في ذات السياق.

فيما كانت الظروف، المتعلقة برفض الهيئات الروحية، لأي طرح علماني، لا تسمح للرئيس شارل دباس بترجمة خطابه الذي دعا فيه إلى دولة علمانية، بسبب رفض البطيركية المارونية، علمنة الدولة الوليدة يومها، وعدم قدرة دباس على مواجهة الموقع المسيحي الماروني الأول.

وسمحت الظروف أيضاً للشيخ محمد الجسر بإمكانية الوصول إلى رئاسة الدولة اللبنانية، فكان من أوائل الشخصيات الإسلامية التي أعلنت الانخراط الكامل بالكيان اللبنانية بعد أن كان بعيداً عنها، بعكس خطابات السياسيين المسلمين آنذاك، الذين أيّدوا نظاماً تابعاً للحكومة العربية. كما أن عدم انتخاب الجسر لرئاسة البلاد، جعله يُعدّل خطابه من موضع الدفاع عن النظام اللبناني إلى ممارسة الحياض والصمت.

وفرضت ظروف الاستقلال على الرئيس إميل إده أن يُغيّر خطابه رأساً على عقب نحو تبني النظام اللبناني المُستقل بعد أن كان يرى أن الانتداب الفرنسي ضرورة لبنانية. كما أن الظروف اللبنانية التي اقتضت أن يكون رئيس الدولة لكل اللبنانيين، فرضت على الرئيس بشارة الخوري أن "يُدوزن" خطابه السياسي، ويحاول أن يطرح مخرجاً لموضوع الطائفية في النظام، عبر فكرة تقديم الطوائف أفضل كفاءات لديها للعب أدوارها في الحياة السياسية اللبنانية.

وفرضت الظروف نفسها على رئيس حكومة الاستقلال، رياض الصلح، بعد الاتفاق مع رئيس الجمهورية، بشارة الخوري، أن يُعدّل في خطابه الوطني بشأن مدينة الدولة إلى الاكتفاء بـ"الأمل بإلغاء الطائفية السياسية" في زمن تمثّاه قريباً.

وإذا كان الحزب الشيوعي يؤمن بعلمانية الدولة، فإن ظروف لبنان السياسية والعمالية، وظروف الحزب نفسه وأولوياته النقابية من جهة، وارتباطه مع الحزب الشيوعي

السوري من جهة ثانية، والبُعد النضالي مع الفلسطينيين من جهة ثالثة، جعلته لا يُعطي الأولوية في خطابه للنظام اللبناني، إلا بعد خمسين سنة من تأسيس الحزب؛ إذ عاد لطرح إلغاء الطائفية السياسية في خطابه. كما فرضت الظروف السياسية بعد أزمة 1958 والحساسيات الطائفية التي أنتجت انقسامات حادة، على الرئيس فؤاد شهاب، ألا يطرح موضوع النظام السياسي في خطابه بل يركز على العدالة الاجتماعية والإصلاحات الإدارية لتجنّب إثارة الأزمات السياسية والطائفية.

وكانت ظروف الانقسام الطائفي نفسه، دفعت الإمام موسى الصدر كي يُعبّر في خطابه عن وجوب تطوير النظام السياسي بإلغاء الطائفية السياسية، مع المحافظة على التوازن في مقارباته بعيداً عن الصراع الذي كان قائماً بين فريقَي "الحركة الوطنية" و"الجبهة اللبنانية". وهي الأسباب نفسها، التي بقيت تتكرر في محطات النزاع السياسي اللبناني، وجعلت الرئيس نبيه بري يلتزم بذات الخطاب بشأن تطوير النظام السياسي (قبل الطائف)، وتطبيق الإصلاحات المتعلقة بهذا الإطار التي وردت في الطائف.

كما أن ظروف ما بعد الحرب دفعت الرئيس رفيق الحريري إلى أن يختصر خطابه على تبنّي الطائف، من دون أن يُقدّم على إدراج ما تبقى من بنوده المجمدة على طاولة البحث بل عمد إلى التعامل مع ظروف المطالبة الدينية الإسلامية بمنع توقيع الزواج المدني، الذي أقرّه مجلس الوزراء، بأن وضع الملف في الأدراج.

وفرضت الظروف أيضاً على قوى 17 أكتوبر/ تشرين الأول 2019 ألا تذهب بعيداً بموضوع تغيير النظام نتيجة التباينات في خطابات شخصياتها، وعدم الاتفاق فيما بينها على أولوية تغيير النظام، أو تقديم رؤية موحّدة لعقد اجتماعي جديد بل التركيز على تغيير المنظومة السياسية.

3. عبّرت الخطابات السياسية عن حسابات الطوائف؛ إذ جاء خطاب البطريرك إلياس الحويك مطابقاً لمعيار تصدّر الموارد المسيحيين، في النظام اللبناني، رغم أن خطابه العلني في فرساي، كان يركز على الكيانية اللبنانية، لكن مفهومها، انطلق أساساً من اعتبار مفكريها، والوفد الذي رافق البطريرك إلى فرساي أنها تعطي الموارد وطناً لهم منفصلاً عن الدول العربية ذات الغالبية المسلمة. وهو ما تُرجم أيضاً في مطالبات البطريرك الحويك أن يكون رئيس الجمهورية من حصة الموارد المسيحيين. كما

تَبَّكَتْ ذلك نفسه في خطاب البطريرك أنطوان عريضة، الذي كان يُطالب بتمثيل الطوائف بشكل عادل والمساواة بحقوقها "بنسبة أهميتها"؛ مما أكد تمسك الموارد بامتيازات النظام التي سموها ضمانات.

وجاء خطاب "النجادة" يُترجم أيضاً البُعد الطائفي، من خلال مطالبة عدنان الحكيم بالمشاركة في الحكم على قاعدة "نص بنص"، بين المسيحيين والمسلمين، وإقامة إحصاء عام للبنانيين لتبيان الأحجام (الطائفية)، رغم أن تأسيس النجادة كان عبر شخصيات سياسية مسيحية رفعت شعار العروبة والوطنية ونبذ الطائفية.

كما اعتمد خطاب "الجبهة اللبنانية" على أساس حماية "ضمانات" المسيحيين الموارد في النظام السياسي، ورفعوا شعار "التعددية" في خطابهم، أي التمسك بخصوصيات المسيحيين لطرح التقسيم أو الفيدرالية أو الكونفدرالية مقابل مشاريع تغيير أو تعديل النظام السياسي، التي طالبت بها قوى يسارية وسياسية إسلامية، هدفت في جوهرها إلى إلغاء تلك الامتيازات للموارد في النظام بحسب ما أظهر خطاب "الحركة الوطنية".

وجاءت خطوة الرئيس رفيق الحريري بشأن وضع قانون الزواج المدني في أدرج مجلس الوزراء لتُعبّر عن التزامه تجاه الطائفة الإسلامية التي ينتمي إليها؛ إذ رفض عبر دار الفتوى في الجمهورية اللبنانية إقرار الزواج المدني، "لأنه يتعارض مع الزواج الشرعي الإسلامي".

4. أظهرت الخطابات ثوابت سياسية عند قوى وشخصيات لم تُبدّل آراءها، بحسب تغير الظروف والمراحل، فبقيت "الحركة الوطنية"، وكمال جنبلاط، يناديان بالعلمانية في النظام اللبناني، ونبذ العصبية الطائفية. كما أصرّ أطراف "الجبهة اللبنانية" على رفض المسّ بصلاحيات المسيحيين الموارد في النظام، أو إجراء تعديلات جزئية لا ترتقي إلى اعتماد المدنية أو العلمانية الشاملة ومنها في الأحوال الشخصية.

وثبت الإمام موسى الصدر خطابه حول لبنان وطنًا نهائيًا لجميع أبنائه، مع مطلب إلغاء الطائفية السياسية، في النظام السياسي، وطرح لبنان دائرة انتخابية واحدة. وهي العناوين ذاتها أيضًا التي تبناها الرئيس نبيه بري، في خطابه بكل المراحل من دون تغيير. وهو ما جعله يُكرّر في خطابه الدعوة إلى تنفيذ بند تأليف الهيئة الوطنية لدراسة

سبل إلغاء الطائفية السياسية، ووضع قانون انتخابات على أساس لبنان دائرة واحدة، وتأسيس مجلس للشيوخ، وفق مضمون وثيقة الطائف.

كما أن الرئيس إلياس الهراوي لم يتراجع في خطابه، بشأن الالتزام بالدولة المدنية، وعبر عن ذلك بتبني موضوع الزواج المدني، وإرسال خطاب إلى مجلس النواب، لحث ممثلي الأمة، على المضي في بند دراسة سبل إلغاء الطائفية السياسية.

يتضح من خلال تحليل الخطابات وجود عمق في التباينات اللبنانية، التي عكسها الخطاب السياسي بشكل واضح، في مقارنة المتطلبات بشأن النظام في لبنان، إلى حد الافتراق الجوهرى بين أكثر من تيار، بعدما أثبت، أيضاً، تحليل عينة الخطابات بالمفردات والعبارات والسياق والظروف والممارسة، ما يلي:

- أن الخطابات السياسية في لبنان التي أسهمت في صنع توجهات الجمهور بشأن نظام لبنان السياسي ومقاربة ملف العقد الاجتماعي للجمهورية اللبنانية تتغير بحسب المصالح الخاصة والطائفية وموازن القوى السياسية. فقد زاد مستوى الطائفية في الخطاب السياسي اللبناني نتيجة تعدد الخطابات متضاربة المصالح.

- القوى السياسية المسيحية المارونية الفاعلة ترغب عملياً (منذ الاستقلال) في بقاء النظام السياسي الذي حفظ النفوذ الماروني تحديداً، دون تغيير ولا تعديل، توجساً من الأكثرية العرقية المسلمة، وتضع التعددية عنواناً لحفظ ما تبقى لها من امتيازات من جهة، وخوفاً من فقدان الدور المسيحي في النظام اللبناني، ومن ثم الوجود من جهة ثانية (الجهة اللبنانية)، ولكنها تطرح العلمانية الشاملة لا "المجتزأة"، لأنها تعرف أن هذا الطرح غير قابل للصرف عند المسلمين، بدليل احتجاز مشروع الزواج المدني (بعد الطائف) في أدراج مجلس الوزراء. كما تطرح التدرج في التعامل مع إلغاء الطائفية السياسية، بدءاً من النفوس، قبل النصوص، أو تأهيل المواطنين وطنياً قبل فرض البند الدستوري المتعلق بدراسة إلغاء الطائفية السياسية (الرئيس ميشال عون). وهي مسألة بقيت في إطار الشعارات؛ إذ لم تعمل الشخصيات نفسها، التي طرحت عنوان "النفوس قبل النصوص"، من أجل ترجمة شعارها لا بتقيد مناصريها ولا بتوليف خطابها السياسي بما يتناسب مع هذا الطرح. كما أن مؤيدي الطائف (سمير جعجع)، يرون أن المشكلة اللبنانية تكمن في أداء المنظومة السياسية وليست في طبيعة النظام الحالي الذي لا يحتاج إلى تغيير.

- القوى السياسية المسلمة تتوزع في اتجاهين كما يرى الباحث: فريق يتصدّره رئيس مجلس النواب، نبيه بري، وهو يريد إلغاء الطائفية السياسية (منذ ما قبل الطائف)، كقناعة وطنية وترجمة لبند دستوري (بعد الطائف)، وفريق آخر يتصدّره كلٌّ من تيار "المستقبل" و"حزب الله"، على اختلاف أجندتهما، فيُحَبِّد هذا الفريق فكرة تطوير النظام ويكتفي بما تحقّق في تطبيق بنود الطائف، ويرى أن "التوافقية" الحالية هي أفضل الممكن.

- أعطت كل الزعامات والقوى السياسية الأولوية لاستمراريتها في مناصبها القيادية والرسومية على حساب مضمون برامجها السياسية، المتعلقة برؤيتها للنظام السياسي. ولم تضع الخطاب المتعلق بالنظام ومتفرعاته أولوية في عملها السياسي الفعلي، منذ نشوء الكيان اللبناني، ولغاية حصول حراك 17 أكتوبر/ تشرين الأول 2019.

- لم يستطع الرئيس شارل دباس ترجمة خطابه السياسي في الدعوة لاعتماد التجربة الفرنسية العلمانية في الدولة، بسبب رفض البطريركية المارونية ذلك. وعندما جاء خطاب القوى اليسارية التي شكّلت "الحركة الوطنية"، وعمادها كمال جنبلاط، ليفرض تغيير النظام السياسي اصطدم بالهواجس المسيحية فوقعت حرب أهلية مع قوى "الجبهة اللبنانية". ولم يستطع خطاب اليسار أن يُغيّر المعادلات بشكل جذري بسبب الأبعاد الطائفية التي تتحكّم بالكيان اللبناني، رغم نتائج الحرب، التي أنتجت وثيقة الطائف.

وعندما طرح الإمام موسى الصدر في خطابه مشروع تطوير النظام السياسي اصطدم أيضاً بخطابات الطوائف رغم إقرار بعض طروحاته لاحقاً في وثيقة الطائف. كما أن الرئيس نبيه بري، بحسب الباحث، واظب على المطالبة بتطبيق بنود الطائف، المتعلقة بإصلاحات النظام السياسي ودراسة سُبل إلغاء الطائفية السياسية ووضع قانون انتخابي موسع وتأسيس مجلس الشيوخ، لكنه اصطدم بمعوقات الطوائف، وخصوصاً المسيحية، التي وضعت قواها السياسية شروطاً (النفوس قبل النصوص) أو اعتبرت ضمناً شخصياتها الروحية أن تلك الطروحات تستهدف النفوذ الماروني والدور المسيحي في لبنان؛ مما جمّد العمل في شأن تطوير النظام السياسي في لبنان.

- لم تكن الأحزاب العلمانية فاعلة بشأن فرض خطابها السياسي المتعلق بالعدوى الاجتماعية. فاقتصر مطالباتها على خطاباتها وكأنها أعلنت الاستسلام عملياً أمام

الحسابات الطائفية، خصوصاً أن غالبية اللبنانيين توزَّعوا في الت موضعات السياسية الطوائفية بحسب نتائج الانتخابات النيابية. وإذا كانت القوانين الانتخابية عززت التمثيل الطائفي لا الوطني فإن الأحزاب العلمانية، أو التي تطالب بقانون انتخابي وطني وعصري، عجزت عن فرض القانون الانتخابي المطلوب الذي يُتيح لها تأليف كتلة نيابية وازنة تفرض إجراء تغييرات في النظام السياسي. ولم تستطع تهئية الأرضية لإجراء متغيرات وطنية جامعة وقادرة على فرض تغيير السلوك الطائفي.

- يُعطل الخطاب السياسي، بأبعاده الطائفية أو "المصلحية"، آية الحكم، عبر تجميد ومنع تنفيذ بنود أساسية في الطائف؛ مما يجعل التآرجح الدستوري هو الغالب بين مشاريع واقتراحات لم تُعتمد، ويجعل حكم لبنان غير ثابت يشبه المراحل الانتقالية.

خاتمة

شكَّلت الخطابات السياسية وسيلة تواصل ناجحة بين القوى والشخصيات وجماهيرها، فزاد صاحب الخطاب من تكرار مقولاته وعباراته التي أراد من خلالها أن يؤثر في الجمهور ليصطحبه معه في مشاريعه السياسية المتعلقة بالنظام تحديداً، والتي غالباً ما كانت تُعبّر عن المصالح الفردية والطائفية والمذهبية في سباق سياسي لبناني طويل لم يستقر منذ عام 1919 لغاية عام 2019، وبقيت الطروحات تتوالى في مرحلة تأسيس الكيان والاستقلال، وفي السلم والحرب، وفي الجمهوريتين الأولى والثانية، وكأن القوى السياسية تتوارث الخطاب، جيلاً بعد جيل، فتتغير الأسماء والمراحل وتبقى العناوين السياسية الطائفية هي ذاتها منذ ما قبل الاستقلال.

لقد نجح الخطاب في التعبير عن الرؤى السياسية بشأن النظام اللبناني والتأثير في الجمهور عبر هذه الوسيلة الاتصالية. لذلك، يؤدي الخطاب السياسي في لبنان دوراً أساسياً في تحديد المسار اللبناني المطلوب بشأن اجترح عقد اجتماعي جديد، بعدما أثبت مضمون الخطابات السياسية، موضع الدراسة، أن لبنان أمام خيارات، لاعتماد أحدها:

- إصلاح النظام عبر استكمال تطبيق وثيقة الطائف، وتنفيذ كل الإصلاحات الواردة في تلك الوثيقة، وتثبيت مسار الجمهورية الثانية، بما يتعلق بقانون الانتخابات، وتأسيس مجلس للشيوخ، وإلغاء الطائفية السياسية، واللامركزية الإدارية. وهو الخيار

الأسهل، نتيجة تبني الفرقاء السياسيين الأساسيين في طوائفهم لاتفاق الطائف. بينما ينحصر التباين حول كيفية وتوقيت التنفيذ.

- وضع نظام سياسي جديد، في جمهورية ثالثة، لا يقتصر على اللامركزية الموسعة بل يصل إلى الفيدرالية، وهو مستبعد الحصول نتيجة رفض طائفي وسياسي وازن لهذا الطرح وصعوبة تنفيذه بسبب المساحة اللبنانية الجغرافية والديمغرافية التي تتداخل فيما بينها بشكل متزايد.

- استمرار فاعلية الديمقراطية التوافقية بشكل يُبقي الأزمات السياسية اللبنانية قائمة. ويكون اللجوء إلى التسويات المؤقتة كما حدث طوال سنوات الجمهورية الثانية. وتكمن مخاطر هذا الوضع في أنه يُبقي أزمة النظام قائمة تتوارثها الأجيال.

Thesis Master's

رسالة ماجستير

**حقوق النشر والتأليف الصحفي في زمن الذكاء الاصطناعي:
تحديات الواقع ورهانات الحماية**

**Copyright and Journalistic Authorship in the Age of
Artificial Intelligence: Real-World Challenges and the
Stakes of Protection**

إعداد – by

عبد الرحيم بلشقر بنعلي - Abderrahim Belechkar Ben Ali

إشراف – Supervisor

د. خالد العنيكري – Dr. Khalid Elanigry

كلية اللغات والآداب والفنون، جامعة ابن طفيل بالقنيطرة، المغرب

Faculty of Languages, Literature and Arts

Ibn Tofail University, Kenitra, Morocco

السنة – Year

2026

اللغة: العربية – Language: Arabic

مقدمة

استشرت ظاهرة سرقة حقوق النشر والتأليف بشكل واسع في البيئة الرقمية، واتخذت أبعادًا غير مسبوقة في ظل بروز تطبيقات الذكاء الاصطناعي وتسربها إلى المشهد الاتصالي والإعلامي الرقمي. وقد نسفت هذه الظاهرة الجهود التي تبذلها المواقع الإخبارية الرصينة في الحصول على السبق الصحفي والخبر الحصري، وإنجاز التحقيق الاستقصائي، والحوار المطول.

ويزداد خطر هذه الظاهرة إثر الانتشار الواسع لمنصات التواصل الاجتماعي، مثل فيسبوك وإنستغرام وتيك توك، التي أصبحت فضاء متاحًا لإعادة نشر المحتوى الصحفي من قبل حسابات مجهولة الهوية غالبًا، دون الالتزام بالقواعد المهنية والضوابط الحاكمة للنشر، لاسيما التنويه إلى المصادر الأصلية؛ مما يُعقد مسألة المتابعة القانونية ويحدُّ من فاعلية آليات الحماية المتاحة.

وانطلاقًا من هذا الوضع، يسعى البحث إلى دراسة ظاهرة سرقة حقوق النشر الصحفي في العصر الرقمي، من خلال تحليل تجلياتها ومظاهرها وأشكالها المختلفة، واستكشاف العوامل المساهمة في انتشارها، سواء كانت قانونية أو تقنية أو ثقافية، في سياق المشهد الإعلامي المغربي. كما يهدف البحث إلى تقييم مدى ملاءمة الإطار القانوني المغربي لمواجهة هذه الظاهرة، والوقوف عند حدود فاعليته، واقتراح بعض السبل الكفيلة بالحدِّ منها وتعزيز حماية حقوق المؤلف في المجال الصحفي.

1. الإطار المنهجي للبحث

إشكالية البحث

تثير سرقة المقالات الصحفية والأخبار الحصرية والتحليلات المعمقة وإعادة نشرها في مواقع إخبارية منافسة، وعبر منصات التواصل الاجتماعي مثل فيسبوك وإنستغرام وغيرها، إشكالية "حماية حقوق النشر". وتكشف الظاهرة أن ثمة حاجة ملحة إلى ضمانات قانونية تحدُّ من هذه الممارسة، خاصة مع تطور التقنيات التكنولوجية وتطبيقات الذكاء الاصطناعي. ويزيد الوضع تعقيدًا أن التشريع المغربي لم يُعالج حتى اليوم هذا السطو على مجهودات الآخرين، ويُرتب الجزاءات على من ينسب

ذلك إلى الإنتاج الذاتي، ويُنكر حقَّ الإبداع على صاحبه الأصلي، حتى وإن اندرج في بعض التصنيفات ضمن "جريمة التزييف"، وامتدَّ إلى "انتحال صفة صحفية"، ولم يوفر المشرِّع الحماية للإنتاجات الصحفية في المواقع الإخبارية بوصفها "حقوق نشر محفوظة".

في الوقت الذي يكفل التشريع ذاته الحماية القانونية لحقوق المؤلف وحقوق الملكية بالتصدي للكتب أو المؤلفات المستنسخة، ومحاربة "الانتحال الجامعي" و"الانتحال العلمي"؛ إذ يُتيح للنيابة العامة التحرك التلقائي بأمر الشرطة القضائية بالحجز على المؤلفات أو الإصدارات المخالفة، فإن المحتوى الصحفي المعدل بالذكاء الاصطناعي لم يندرج بعدُ ضمن "المخالفات القانونية" الممكن تفعيل بنود زجرية في شأنها. فلا تزال النقاشات التشريعية بشأن تنظيم استعمال تطبيقات الذكاء الاصطناعي في مراحلها التمهيديّة بالبرلمان المغربي، ولم يتم تقديم مشروع قانون في هذا المجال إلا في أوائل العام 2025، نظرًا لحدائث الظاهرة وتعقيدها وصعوبة تحديد سمات المحتوى المحمي بحقوق النشر.

وفي هذا السياق، يحاول البحث الإجابة على هذا السؤال المركَّب: إلى أي حدّ أسهمت تطبيقات الذكاء الاصطناعي التوليدي، مثل "شات جي بي تي" (ChatGPT) و"جيميناى" (Gemini)، في إعادة تشكيل ممارسات انتهاك حقوق النشر والتأليف الصحفي في البيئة الرقمية المغربية؟ وما مدى قدرة الإطار القانوني على مواكبة هذه التحولات؟

ويتفرَّع عن هذا السؤال الإشكالي الرئيسي للبحث، حقل استفهامي يتناول القضايا الآتية:

- ما حجم ظاهرة سرقة المقالات الصحفية واستنساخها وإعادة نشرها باستخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي؟ وما مدى امتدادها؟
- ما سمات المقالات الصحفية المسروقة التي يُعاد نشرها باستخدام روبوتات الذكاء الاصطناعي؟
- ما أكثر الأجناس الصحفية التي تتعرَّض لظاهرة السطو والسرقة والاستنساخ؟
- كيف تتعامل المواقع الإخبارية الرصينة مع هذه الظاهرة الجديدة؟

- هل القوانين الحالية، وعلى رأسها قانون حقوق المؤلف، توفر حماية قانونية فعّالة أم توجد بها ثغرات؟

فرضية البحث

ينطلق البحث من مجموعة من الفرضيات التي تسعى إلى تفسير ظاهرة سرقة حقوق النشر والتأليف الصحفي في ظل المستحدثات والتطورات التكنولوجية التي تعرفها البيئة الرقمية: ويمكن إجمالها في:

- استثناء عمليات سرقة المقالات الصحفية واستنساخ المواد الإخبارية يُكرّس هاشاشة الصحافة الرقمية ويُعزّز الشعور لدى الصحفيين بانعدام الحماية الوظيفية.
- الإخلال بأخلاقيات وقواعد المهنة، خصوصًا فيما يتعلق بحقوق النشر وحقوق التأليف الصحفي، يرتبط بعدم نضج بيئة العمل الصحفي الرقمي.
- ضعف التشريعات القانونية وهشاشة آليات تنفيذ العقوبات يُسهّم في تنامي ظاهرة سرقة حقوق النشر والتأليف الصحفي في الفضاء الرقمي.

أهمية البحث

يكتسي هذا العمل البحثي أهمية معرفية قصوى بالنظر إلى راهنية الظاهرة التي يُعالجها وحداتها، في خضم الثورة الرقمية التي يشهدها العالم مع ظهور تطبيقات الذكاء الاصطناعي التوليدي. وقد كان الظهور الأول للبرنامج القادر على التحدث مع البشر بصورة أقرب للإنسان في أواخر سنة 2022، حينما أعلنت شركة "أوبن إي آي" (OpenAI) عن إطلاق "شات جي بي تي". وسرعان ما عرف هذا التطبيق انتشارًا واسعًا؛ إذ بلغت قاعدة المستخدمين 200 مليون مستخدم في العالم أسبوعيًا حتى منتصف سنة 2024 قبل أن تبدأ تطبيقات أخرى تُقدّم الخدمة نفسها في الظهور تبعًا، مثل "جيميناى"، و"غروك"... وغيرها.

وتبّرّز أهمية تسليط الضوء على الموضوع في تطور استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي داخل غرف الأخبار، استنادًا إلى ما لاحظته الباحث في محيطه المهني، وما استقصاه في المسح الوصفي أثناء التخطيط للبحث ومراحل إعدادة. فلا توجد حاليًا أي دراسة تكشف حجم هذا التطور وامتداده في شكل إحصائيات وأرقام بل إن معالجة الموضوع في وسائل الإعلام الدولية لا تزال ضئيلة ومحدودة.

أهداف البحث

يقوم الباحث بمسح وصفي لظاهرة سرقة المقالات الصحفية واستنساخها وإعادة نشرها في مواقع إخبارية منافسة أو على صفحات بمنصات التواصل الاجتماعي، دون الإحالة على الموقع الناشر أو الصحفي محرر الخبر، بكونهما يمتلكان "حقوق النشر" و"حقوق التأليف"، وخاصة المقالات الصحفية التي تتسم بـ"الحصرية" و"السبق الصحفي"، بوصفها مواد نوعية تتطلب خبرة ومهارة وشبكة علاقات قوية ومصادر موثوقة، وأسلوب كتابة مميزاً، وصفة قانونية للنشر. وتتفرّع عن هذا الهدف الأساسي أهداف فرعية تتمثل في:

- تنوير الوسط المهني بهذه المعضلة التي تستفحل أبعادها، من خلال بعض المواقع الإخبارية المنافسة أو على صفحات بمنصات التواصل الاجتماعي مثل فيسبوك، وإنستغرام، وتويتر، وتيك توك، وغيرها.
- تنبه الفاعل المؤسّساتي في الدولة، سواء القطاع الوصي على وسائل الإعلام، أو البرلمان بصفته مؤسسة تشريعية، أو السلطة القضائية بوصفها ضامنة لحقوق الصحافة الإلكترونية أمام الانتهاكات والتجاوزات القانونية المضرة بالمهنة.
- تقديم توصيات تصبُّ في اتجاه ردِّ الاعتبار المعنوي والمادي للمتضررين، ومن بينها إحداث آليات للإبلاغ والرصد وتفعيل مقتضيات الزجر والردع.
- تفعيل بند العوائد من حقوق الملكية بعد النشر في المنصات.

منهج وأدوات البحث

اعتمد البحث مجموعة من الأدوات المنهجية في دراسة ظاهرة سرقة حقوق الملكية الفكرية في المجال الصحفي، والتي تتسم بالتكرار والاستمرارية والتراكم وتداخل أبعادها القانونية والتكنولوجية. وفي هذا الإطار، استند الباحث إلى الملاحظة التي ترصد ممارسات الواقع الميداني بشكل منتظم وتُشخّص كيفية استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي التوليدي في استنساخ المقالات الصحفية، وذلك منذ مرحلة التفكير في موضوع البحث، والحرص على تدوين هذه الملاحظات بدقة وموضوعية، بما يُسهم في فهم أعمق للظاهرة. كما اعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي بهدف رصد الظاهرة كما هي في الواقع، وتحليل أسبابها وأشكالها المختلفة وتفسير

عوامل انتشارها. واهتم أيضاً بالمقارنة القانونية لتحليل النصوص التشريعية ذات الصلة، خاصة قانون الصحافة والنشر، وقانون حقوق المؤلف والحقوق المجاورة، فضلاً عن الاستئناس بالدراسات والتقارير الصادرة عن المجلس الوطني للصحافة. وفي الجانب التطبيقي، استعان الباحث بصحيفة الاستبيان التي تضمنت أربعة محاور رئيسية؛ إذ ركزت على البيانات الشخصية والمهنية للمبحوثين، وقياس حجم الظاهرة ومظاهرها، وتحديد علاقة الظاهرة بتطبيقات الذكاء الاصطناعي التوليدي وأشكال انتشارها، ثم تحديد آليات التعامل مع النزاعات المرتبطة بحقوق النشر والتوصيات المقترحة.

وفي سياق عملية اختيار العينة التمثيلية، حصر الباحث مجال الدراسة في المواقع الإخبارية باللغة العربية بالمغرب، خلال الفترة الممتدة بين عامي 2025 و2026، بوصفها مرحلة عرفت ازدياداً ملحوظاً في استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي التوليدي، وعلى رأسها "شات جي بي تي". وقد اشتغل الباحث -بين 16 و23 أبريل/ نيسان- 2026 على عينة قصدية مختارة بناء على معايير مهنية محددة، تشمل 37 صحفياً يتولون مناصب تحريرية داخل مؤسسات إعلامية رقمية. وقد توصل الباحث بنحو 22 مشاركة، في حين جرى استبعاد مبحوثين اثنين لم يستكملا جميع الإجابات، لذلك بلغ العدد النهائي لأفراد العينة 20 مبحوثاً.

وقام الباحث بتوزيع الاستمارة إلكترونياً، إضافة إلى مشاركتها عبر تطبيق "واتساب" مع عينة من الصحفيين الذين تتوافر فيهم شروط المجتمع البحثي. وقد راعى في ذلك مبادئ النزاهة العلمية والموضوعية، والابتعاد عن أي أحكام مسبقة أثناء جمع المعطيات وتحليلها. ورغم محدودية حجم العينة، فإنها تظل كافية لتقديم قراءة وصفية وتحليلية أولية للظاهرة، خاصة أنها تضم فاعلين مهنيين ينتمون إلى مواقع إخبارية مؤثرة على المستوى الوطني والجهوي.

2. تحديات تطبيقات الذكاء الاصطناعي في الصحافة الإلكترونية

فرضت التحديثات المتسارعة في تطبيقات الذكاء الاصطناعي التوليدي تحديات متعددة أمام الصحافة الإلكترونية بالنظر إلى احتمالات استخدامه في أشكال غير قانونية، مثل انتهاك حقوق النشر، خصوصاً أن التشريعات الحالية لم تُعزز بعد آليات حماية المواد الصحفية. كما تُعتمد هذه التطبيقات "مصدرًا رئيسيًا" للمعلومات

ورغم أن قانون المهنة أطر الضوابط وحدد الخروقات التي يمكن أن تطرأ من جانب المهنيين، ووضع القانون نصاً صريحاً في حالة التنازع، إلا أن هناك فراغاً تشريعياً في معالجة النوازل التي تُفرزها المستجدات التكنولوجية الحديثة. ومن المعلوم أن قانون الصحافة والنشر حسم حالة التنازع بين صحيفة إلكترونية ونظيرتها بحسب مقتضيات المادة 42، وقد جاء فيها: "تترتب على عدم الاستجابة لمقتضيات المادة 41 أعلاه، الجزاءات الواردة في قانون حقوق المؤلف والحقوق المجاورة، دون إسقاط الحقوق المرتبطة بالفترة السابقة للإشعار بالخرق".

لكن ماذا إن كان مرتكب التجاوزات المرتبطة بحقوق النشر وحقوق المؤلف شخصاً ذاتياً ينسخ المواضيع والمقالات وينشرها عبر موقع إخباري غير حاصل أصلاً على الملاءمة القانونية، أو في صفحة على منصة فيسبوك أو إنستغرام أو تيك توك.. كيف يمكن للصحفي وللموقع الإخباري المتضرر استعادة حقوقهما المادية والمعنوية؟ وعبر أي وسيلة ومسار سيكون مسار التقاضي؟

هنا، يلاحظ الباحث أن المكتب المغربي لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة، لم يُصنّف بعد الإنتاج الصحفي ضمن المصنّفات المشمولة بالحماية الصريحة، تحقّقاً بسريان أحكام القانون على المصنّفات الأدبية والفنية التي تُعدّ إبداعات فكرية أصيلة في مجالات الأدب والفن، ومنها المصنّفات السمعية البصرية بما في ذلك المصنّفات السينماتوغرافية والفيديو، أي إن الصحافة الورقية والإلكترونية، ليست مدرجة ضمن المصنّفات بل إن المادة الثامنة تنص بصريح العبارة على أنه "لا تشمل الحماية المنصوص عليها في القانون ما يلي"؛ ومن بينها "الأخبار اليومية".

مظاهر سرقة المحتوى

تأخذ أشكال الاعتداء على حقوق التأليف شكليين في الصحافة الإلكترونية: محتوى مكتوب (خبر حصري، سبق صحفي، مقال تحليلي، ريبورتاج، حوار مكتوب، تحقيق استقصائي)، ومحتوى سمعي بصري (استطلاع رأي، استجابات حصرية، مقاطع مميزة من تظاهرة أو حدث أو فاجعة أو كارثة).

يتعرّض محتوى الفيديو للقرصنة عبر عدد من المراحل: تحميل الفيديو، وتقسيمه إلى مقاطع، واستخدام تقنية زوم لتقريب اللقطات، وتسريع المشاهد في المونتاج،

ثم تغيير ترتيبها، وإخفاء الهوية البصرية لمالك حقوق النشر، ووضع علامة الصفحة الفيسبوكية أو المواقع الإخبارية غير الملائمة.

وفي الصحافة المكتوبة، تمر سرقة المحتوى عبر مجموعة من المراحل، بدءاً بنسخ النص المُراد سرقة كاملاً، ووضعه في أحد برامج التطبيقات الذكية لتوليد النصوص، على غرار "شات جي بي تي" و"جيمينا"، انتهاء بطلب تغيير زاوية المعالجة أو كتابة مقال شبيه في الموضوع نفسه؛ مما يُسهّم في تنميط الكتابة الصحفية بمختلف المواقع الإخبارية، ويؤدي إلى اندثار التمايز في الأسلوب.

التحديات الأخلاقية المهنية

لاحظ الباحث من خلال الدراسة المعمقة لنماذج التغطية الصحفية التقليدية، واستنساخ المادة الصحفية عبر استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي، أن ثمة فروقات منهجية وشكلية في مراحل إنتاج الخبر الحصري. وهنا، يبدو لافتاً الفرق الشاسع في مراحل إنتاج المادة الصحفية والمدة الزمنية التي تستغرقها بحسب كل طريقة وخطوة من خطوات إعداد المواد الإعلامية ونشرها. ذلك أن طريقة الاستنساخ لا تتطلب سوى بضع نقرات في ثوان معدودة ليكون النص الخبري جاهزاً للإدراج. وهذا لا يمت بصلة إلى منهجية العمل الصحفي وأخلاقيات المهنة.

ولذلك فإن الطريقة التقليدية/الأولى التي تستند إلى قواعد العمل المهني (البحث عن المعلومة، والاتصال بالمصادر، والتحري وضبط المعلومات، واختيار الجنس الصحفي، وزاوية المعالجة، تحرير المادة الصحفية، والمراجعة، والتدقيق...) وتنضبط لمنهجية الكتابة الصحفية، تبدو متباينة حدّاً التناقض مع الطريقة الثانية (نسخ النص من الموقع الإخباري، وإدراج النص في التطبيق وإعادة صياغة المقال، والمقال المسروق، وجاهز للنشر...). وتختلف هاتان الطريقتان في أهداف وجدوى النشر، أما الأولى فتضطلع بوظيفة الإخبار والتثقيف في إطار الضوابط والرسالة المهنية، وأما الثانية فتسعى إلى أهداف ترفيهية ومالية عن طريق جلب المزيد من المتابعات ورفع عدد النقرات والمشاهدات.

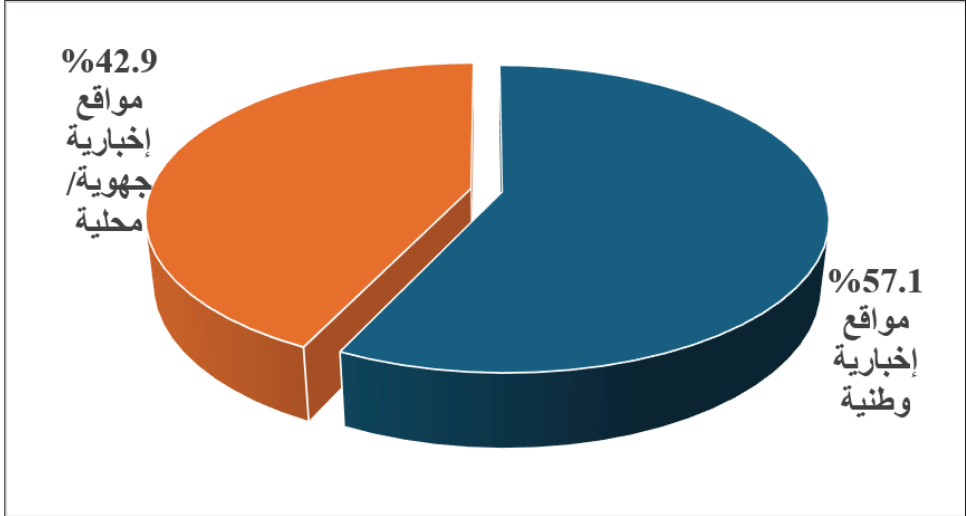
3. واقع حقوق النشر والتأليف الصحفي وتحدياته

المجال الجغرافي للمواقع الإخبارية

تتألف مكونات العينة من مواقع إخبارية تنقسم صفة الاستقلالية التنظيمية والمؤسسية؛ إذ لا ترتبط بانتماءات حزبية أو أي علاقات بمؤسسات حكومية. وتتميز هذه العينة بتنوعها الجغرافي؛ إذ تضم مواقع إخبارية تنتمي إلى مختلف جهات المملكة، بما في ذلك الأقاليم الجنوبية، مثل العيون والداخلة، إضافة إلى مناطق درعة تافيلالت، والشمال المغربي. وتشمل أيضًا تمثيلية القطبين الإعلاميين بالدار البيضاء والرباط وجهتين حيويتين، هما: مراكش-آسفي، وسوس-ماسة؛ مما يُعزِّز من قيمة المعطيات التي تمَّ الحصول عليها، ويُسهِّم في تقديم قراءة أكثر شمولية للظاهرة موضوع الدراسة. ويُعدُّ هذا التنوع اختياريًا منهجيًا مقصودًا يهدف إلى تحقيق تمثيلية مهنية وجغرافية تُتيح رصد الاختلافات في الممارسات الصحفية، خاصة فيما يتعلق بأساليب التغطية بين المواقع الإخبارية التي تصدر في الأقاليم الجنوبية، ونظيراتها في جهات أخرى مثل جهة طنجة-تطوان-الحسيمة أو جهة فاس-مكناس. لقد أظهرت نتائج البحث -كما يظهر من خلال الشكل رقم (1)- تنوعًا في نطاق إصدار المواقع الإخبارية، وهو ما يُشكِّل قيمة مضافة للدراسة، بالنظر إلى ما يُتيح هذا التنوع من إمكانية تحليل سمات الظاهرة موضوع البحث، ورصد أوجه التشابه والاختلاف في الممارسات المهنية، وكذلك في علاقة المواقع الإخبارية بظاهرة سرقة واستنساخ حقوق التأليف والنشر.

وتبيِّن النتائج أن المواقع الإخبارية ذات الامتداد الوطني تُشكِّل النسبة الأكبر في العينة؛ إذ بلغت نسبتها 57.1٪ من مجموع مفردات العينة، مقابل 42.9٪ للمواقع ذات الطابع الجهوي، وهو ما يعكس حضورًا متوازنًا نسبيًا يضمن تمثيلية متعددة المستويات، ويُعزِّز من دقة النتائج التي توصل إليها الباحث.

شكل (1): توزيع عينة المواقع الإخبارية حسب النطاق الجغرافي



وتكشف نتائج البحث عن حضور نوعي للعنصر النسوي ضمن الفئة التي تتخذ القرارات داخل هيئات تحرير المواقع الإخبارية. كما أن نسبة تمثيلية الإناث تبلغ نحو خُمس العينة (أي حوالي 20٪)، مقابل أربعة أخماس للذكور (أي حوالي 80٪)، وهو توزيع يعكس، إلى حدٍ كبير، البنية العامة للحقل الصحفي بالمغرب، التي لا تزال تعرف تفاوتاً ملحوظاً بين الجنسين. وتنسجم هذه النتيجة مع معطيات دراسة صادرة عن المجلس الوطني للصحافة سنة 2024، والتي أشارت إلى أن نسبة الإناث تبلغ 30.32٪ في حين أن نسبة الذكور تُمثّل 69.68٪؛ مما يوضح أن التمثيلية النسوية، رغم حضورها المتزايد، تظل بعيدة عن تحقيق التكافؤ داخل القطاع.

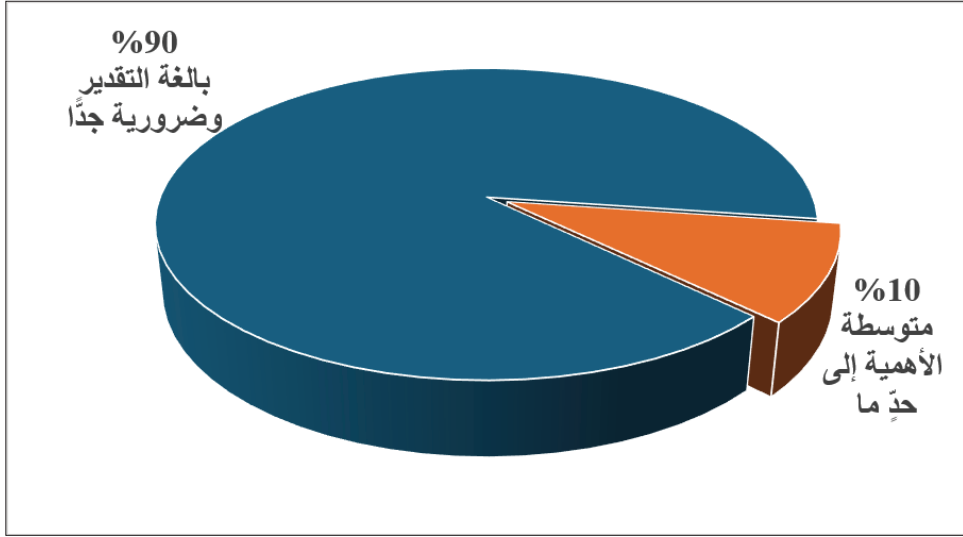
تمثلات المبحوثين لمبادئ حقوق المؤلف والنشر

تُظهر نتائج البحث تبايناً واضحاً في تقييم المبحوثين لأهمية حقوق المؤلف وحقوق النشر؛ إذ أكد 90٪ من أفراد العينة أن مبادئ حقوق المؤلف وحقوق النشر تحظى بأهمية بالغة وضرورية في الممارسة الصحفية، في حين رأت أقلية المبحوثين بنسبة 10٪ أن هذه المبادئ متوسطة الأهمية، دون تسجيل أي موقف سلبي تجاهها؛ إذ لم يُعبّر أي مبحوث عن عدم اهتمامه بهذه الحقوق.

وتشير هذه النتائج إلى مستوى عالٍ من الوعي لدى مسؤولي التحرير في المواقع الإخبارية، سواء الوطنية أو الجهوية، بأهمية احترام أخلاقيات المهنة، والإدراك

المتزايد للتحديات المرتبطة باستخدام المحتوى الصحفي في ظل انتشار تطبيقات الذكاء الاصطناعي التوليدي، وما قد يترتب على ذلك من انتهاكات لحقوق النشر والتأليف.

شكل (2): توزيع نسب تمثلات المبحوثين لمبادئ حقوق المؤلف وحقوق النشر



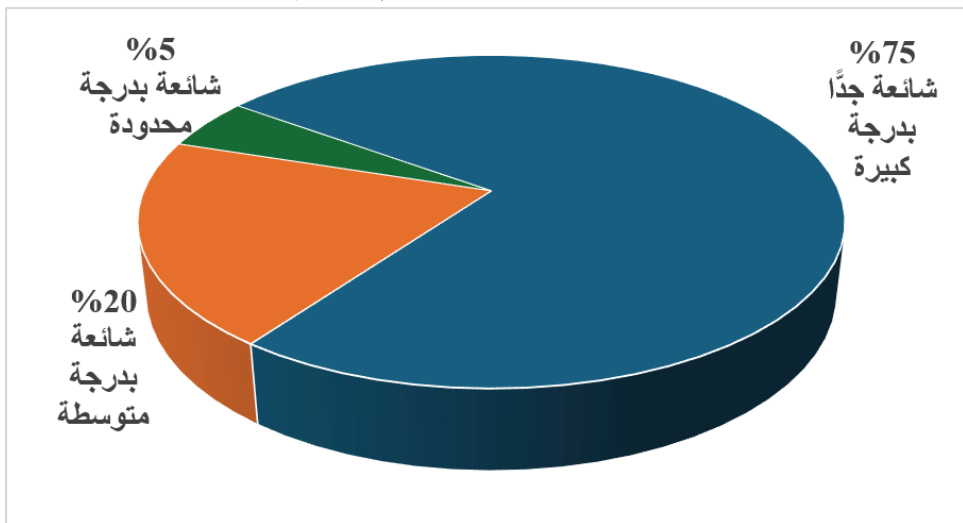
تقييم انتشار ظاهرة سرقة المقالات واستنساخها

تعد سرقة واستنساخ المقالات الصحفية، التي تتسم بطابع السبق والحصري، من أكثر الظواهر شيوعاً؛ إذ بلغت نسبة انتشارها وفقاً لآراء أفراد العينة 75٪. ولعل هذا المعطى يدعم الفرضية الرئيسية التي انطلق منها البحث (استشراء عمليات سرقة المقالات الصحفية واستنساخ المواد الإخبارية يُكرّس هشاشة الصحافة الرقمية، ويُعزّز الشعور لدى الصحفيين بانعدام الحماية الوظيفية)، والتي تستند أيضاً إلى ملاحظات ميدانية للممارسة المهنية في الوسط الصحفي.

كما بيّنت النتائج أن 20٪ من المبحوثين يرون أن الظاهرة شائعة بدرجة متوسطة؛ مما يرفع نسبة انتشارها الإجمالية إلى 95٪. في المقابل، يرى 5٪ من أفراد العينة فقط أن ظاهرة سرقة واستنساخ المقالات محدودة ولا تُثير القلق. وتدل هذه المؤشرات على أن الظاهرة أصبحت شبه سائدة في البيئة الصحفية الرقمية.

وتلفت بعض الإجابات النظر إلى وجود فئة من المبحوثين لا تُبدي قلقًا كبيرًا تجاه تفاقم ظاهرة إعادة نشر المحتوى المنقول أو المستنسخ، سواء عبر المواقع الإخبارية أو على صفحات بمنصات التواصل الاجتماعي، وهو ما قد يُفسَّر بأن بعض المؤسسات الإعلامية لم تتأثر بشكل مباشر بهذه الممارسات، أو لم تبلغ بعد مستوى التهديد الذي ينعكس على إنتاجها الصحفي. غير أن تباين هذه المواقف يعكس في الآن ذاته مستوى من الوعي بطبيعة الظاهرة وتحدياتها، ويؤكد الحاجة إلى تبني إستراتيجيات تحريرية جديدة يمكنها التكيف مع التحولات الرقمية، خاصة في ظل الحضور المتنامي لتطبيقات الذكاء الاصطناعي التوليدي، وما تفرضه من منافسة متزايدة على إنتاج المحتوى الصحفي وتداوله.

شكل (3): توزيع نسب تقييم المبحوثين لانتشار ظاهرة سرقة المقالات واستنساخها في المواقع الإخبارية

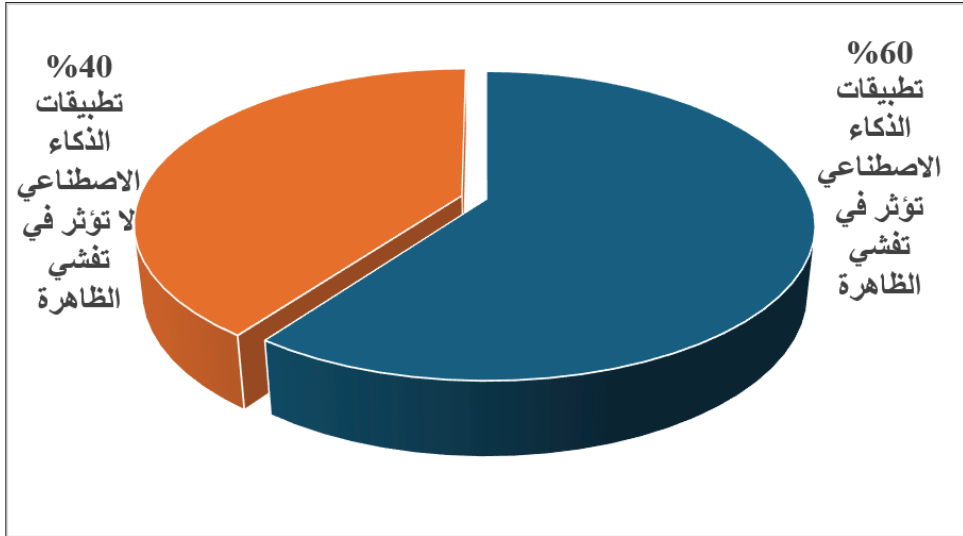


علاقة تطبيقات الذكاء الاصطناعي بتفشي ظاهرة سرقة الأخبار

تُظهر نتائج البحث تقاربًا في وجهات النظر بين المبحوثين بشأن العلاقة السببية بين تطور استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي التوليدي وظاهرة سرقة واستنساخ مجهودات الآخرين في المواقع الإخبارية. وقد اتفق 60% من أفراد العينة على وجود علاقة بين تفشي الظاهرة وتطور استعمال تطبيقات الذكاء الاصطناعي، فيما استبعد 40% من المبحوثين هذا الاحتمال.

ويلفت هذا التباين في الآراء الانتباه إلى اختلاف عميق في تقدير طبيعة العلاقة بين التطور التكنولوجي والممارسات المهنية. كما يدل على أن تأثير الذكاء الاصطناعي لا يزال محل نقاش في الوسط الصحفي بين من يراه عاملاً مباشراً في تفاقم الظاهرة المدروسة، ومن يُعده عاملاً من عوامل أخرى مؤثرة.

شكل (4): توزيع نسب علاقة تطبيقات الذكاء الاصطناعي بتفشي ظاهرة سرقة الأخبار



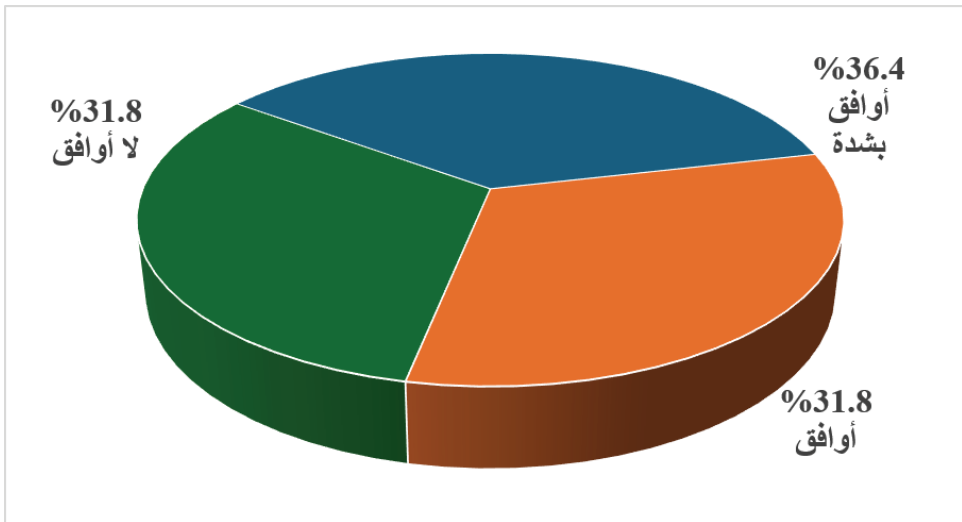
تطور ظاهرة سرقة المقالات الصحفية وإعادة نشرها

يقيس هذا المحور البحثي مدى إدراك المبحوثين لتطور ظاهرة سرقة المقالات الصحفية وإعادة نشرها دون الإشارة إلى حقوق الناشر والمؤلف، في ظل سهولة استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي التوليدي. وقد كشفت النتائج تبايناً في آراء المبحوثين، يمكن تصنيفه إلى ثلاثة اتجاهات رئيسية.

أظهر الاتجاه الأول موافقته (أوافق بشدة/ أوافق) على اقتران ظاهرة سرقة المقالات الصحفية وإعادة نشرها بالتطور التكنولوجي دون الإشارة إلى حقوق الناشر والمؤلف، وذلك بنسبة إجمالية بلغت نحو ثلثي العينة؛ إذ جاءت درجة "أوافق بشدة" بنسبة 36.4٪، وحلت درجة "أوافق" في المرتبة الثانية بنسبة 31.8٪، وهو ما يعكس إدراكاً واسعاً لاقتران الظاهرة وتناميها بالتطور التكنولوجي.

في المقابل، يُمثّل الاتجاه الرافض لعلاقة انتشار الظاهرة بالتطور التكنولوجي حوالي ثلث العينة بنسبة 31.8% (لا أوافق)؛ إذ يرى أصحاب هذا الرأي أن هذه الممارسات لا تشهد تطوراً ملحوظاً، أو لا ترتبط بشكل مباشر باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي. ويُشير هذا التباين إلى اختلاف في تقدير حجم الظاهرة ومدى ارتباطها بالتطور التكنولوجي، ويعكس أيضاً تبايناً في الخبرة المهنية أو في مستوى التعرُّض المباشر لهذه الممارسات في البيئة الصحفية.

شكل (5): توزيع نسب تطور ظاهرة سرقة المقالات وإعادة نشرها



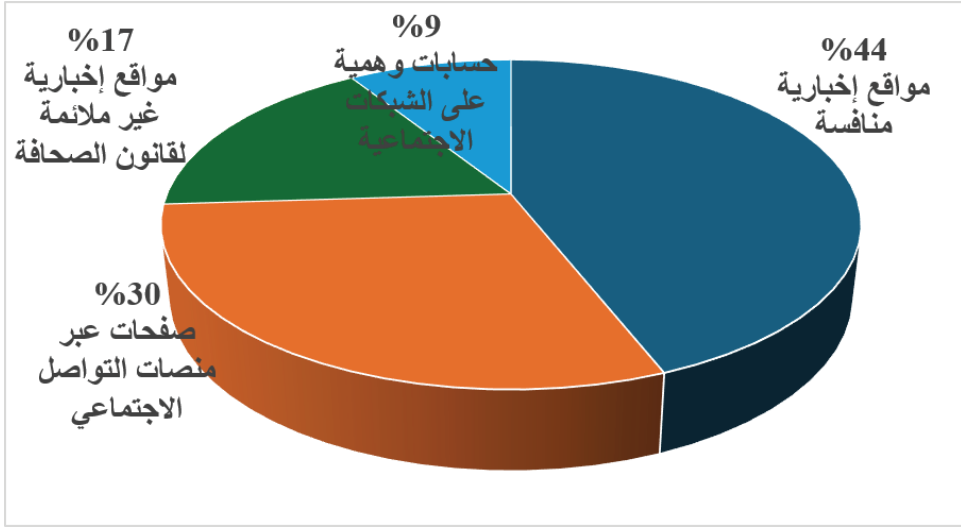
مصادر سرقة المقالات الصحفية

تُعدّ المواقع الإخبارية المنافسة أكثر المصادر المرتبطة بعمليات سرقة المقالات الصحفية وإعادة نشرها دون احترام حقوق الناشر والملكية الفكرية بنسبة بلغت 44%. ويُحيل هذا المعطى إلى طبيعة المنافسة الحادّة في الحقل الصحفي الرقمي، وما قد يُصاحبها من ممارسات غير مهنية تمسُّ حقوق التأليف والنشر.

وتأتي في المرتبة الثانية صفحات على منصات التواصل الاجتماعي، مثل فيسبوك وإنستغرام وغيرهما، بنسبة 30%، وهو ما يُشير إلى الدور المتنامي لهذه الفضاءات في إعادة تداول المحتوى الصحفي خارج الأطر المهنية والقانونية، خاصة في ظل ضعف آليات المراقبة وصعوبة تتبُّع الجهات القائمة عليها.

وتحلُّ المواقع الإخبارية التي لا تتوفر على الملاءمة القانونية في المرتبة الثالثة بنسبة 17٪، وهو ما يؤشر على حجم التحديات التي تُثيرها هذه الفئة من المواقع، سواء من حيث احترام الضوابط القانونية أو الالتزام بأخلاقيات المهنة. وجاءت الحسابات الوهمية عبر منصات التواصل الاجتماعي بنسبة 9٪. وتُشير هذه النتائج في مجملها إلى تعدد مصادر انتهاك حقوق النشر الصحفي، وتؤكد أن الظاهرة لا تقتصر على فاعل واحد، بل تمتد لتشمل مختلف مكونات الفضاء الإعلامي الرقمي؛ مما يجعل مواجهتها أكثر تعقيداً، ويُظهر الحاجة الماسّة إلى مقاربات تنظيمية ومهنية أكثر صرامة للحد من هذه الممارسات.

شكل (6): توزيع نسب مصادر سرقة المقالات الصحفية



المواد الصحفية الأكثر عرضة للسرقة والاستنساخ

تتبع الباحث الأجناس الصحفية التي تتعرض أكثر من غيرها لظاهرة السرقة والاستنساخ، وتبين أن السبق الصحفي يتصدر قائمة الأجناس الأكثر تعرّضاً للانتحال وإعادة النشر، وقد أكد ذلك 18 مبحوثاً، بنسبة 90٪ من مجموع أفراد العينة. ويليه الخبر الحصري؛ الذي يتعرض أيضاً للسرقة والاستنساخ، كما أفاد 16 مبحوثاً بنسبة 80٪ من مجموع أفراد العينة. وجاء بعد ذلك المقال التحليلي الذي أوضح ثلاثة مبحوثين أنه يتعرض للسرقة والاستنساخ بنسبة 15٪، ثم الحوار المطول والمقابلة

الصحفية؛ إذ لم يحظيا إلا باختيار مبحوث واحد بنسبة 5.٪. وقد فسحت صحيفة الاستبيان المجال للمبحوثين لاختيار أكثر من متغير، وهو ما يُفسّر تجاوز مجموع المتغيرات لنسبة 100.٪.

وتقترن هذه النتائج بالمواد الصحفية ذات القيمة الإخبارية العالية، مثل السبق الصحفي والخبر الحصري، الأكثر استهدافاً، قياساً إلى أهميتها في تحقيق التميز المهني وجذب الجمهور. كما تخضع إلى مجموعة من العوامل، من أبرزها:

- تراجع الالتزام بأخلاقيات المهنة لدى بعض الفاعلين في المجال الإعلامي الرقمي.
- سهولة استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي التوليدي، وما تُتيحه من إمكانيات لإعادة إنتاج المحتوى بسرعة وبأساليب يصعب تتبُّعها.
- وُسلطت هذه المعطيات الضوء على إشكالية أخرى تتعلق بمصادقية بعض المواقع الإخبارية، التي تنشر تغطيات إخبارية شاملة في مناطق متعددة رغم محدودية مواردها البشرية وشبكة مراسليها، وهو ما يطرح تساؤلات مشروعة حول مصادر هذه المواد الصحفية، ومدى احترامها لحقوق النشر والتأليف.

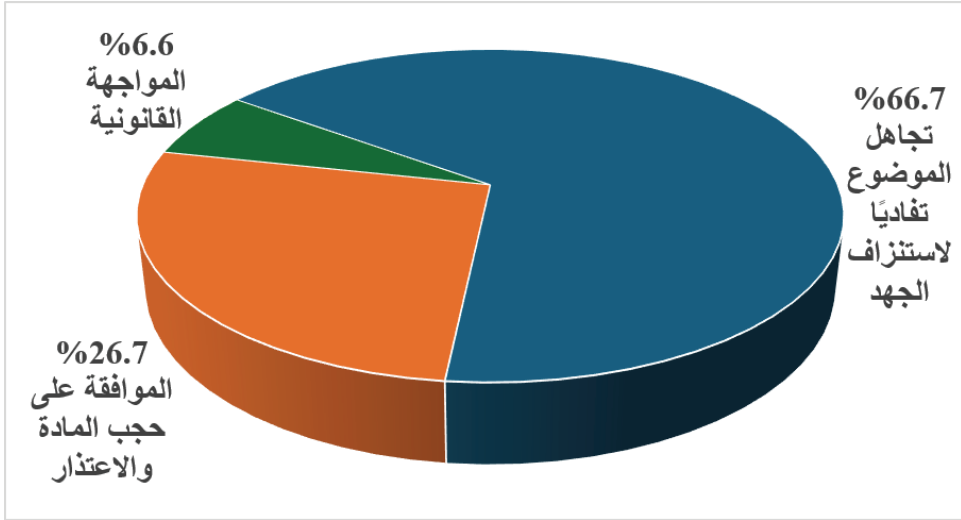
تدبير النزاع ومآلاته في حال سرقة المحتوى

تُبين نتائج البحث الصعوبات الإجرائية والقانونية لاستعادة الحقوق في حالة رصد سرقات أدبية للمقالات الصحفية من المواقع الإخبارية، ولعل ما يُفسّر هذا المعطى هو قصور القوانين الحالية في مواكبة خصوصيات البيئة الرقمية وتطور ممارسات استنساخ المحتوى الصحفي، وفي مقدمتها قانون المؤلف والحقوق المجاورة للمؤلف.

وتوضح إجابات أفراد العينة بخصوص مآل النزاعات المرتبطة بانتهاك حقوق الملكية الفكرية أن 66.7٪ من المبحوثين يُفضّلون تجاهل هذه القضايا تفادياً لاستنزاف الجهد، وهو ما يُثبت وجود صعوبات عملية في تتبُّع هذه الانتهاكات ومباشرة الإجراءات القانونية بشأنها. في المقابل، أفاد 26.7٪ من المبحوثين أن هذه النزاعات تنتهي بالتوصل إلى حلول ودية تتمثل أساساً في الاستجابة لطلب حجب المادة محل النزاع وتقديم اعتذار، وذلك طبقاً لمقتضيات قانون الصحافة والنشر.

ويُشير 6.6% إلى أن النزاع يتحوّل إلى مواجهة قانونية حول حق الملكية، وهو ما يُرسّخ التعقيدات المرتبطة بإثبات الانتهاك، خاصة في ظل استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي التوليدي التي تُيسّر إعادة إنتاج المحتوى بطرق يصعب تتبعها أو إثبات مصدرها الأصلي.

شكل (7): توزيع نسب مآل النزاع حول حقوق النشر



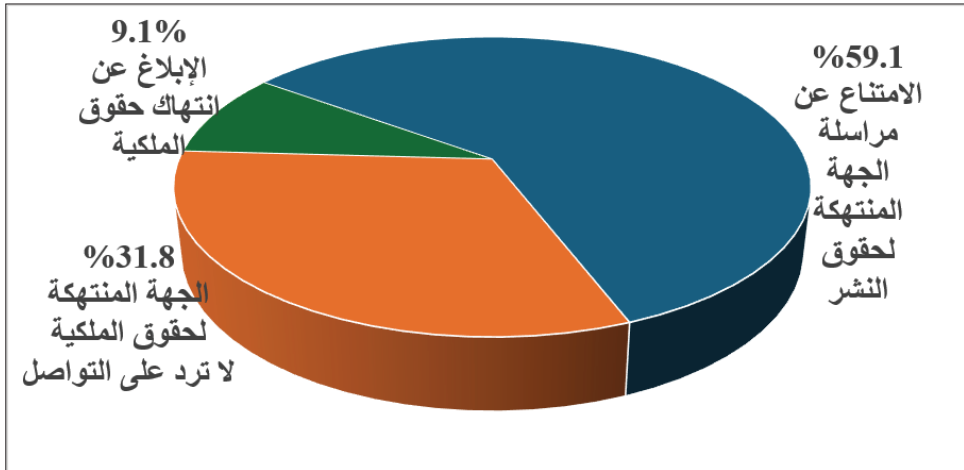
آليات ووسائل الإبلاغ عن انتهاك حقوق الملكية

يختلف النزاع حول حقوق الملكية بين المواد المكتوبة والمواد المصورة خلال نشرها عبر منصات التواصل الاجتماعي؛ ذلك أن الممارسة العملية تُثبت أن المحتوى المصور، وخاصة الفيديو، يحظى بآليات تقنية أكثر فاعلية لرصد انتهاكات حقوق الملكية. ففي حالة الفيديو، تُحوّل أنظمة المنصات الرقمية إمكانية التبليغ عن المحتوى المنتهك مُعزّزاً بأدلة إثبات الملكية؛ مما يدفع إدارات هذه المنصات إلى اتخاذ إجراءات قد تصل إلى حذف المحتوى المخالف أو المعدل، وتوجيه إنذارات إلى الجهات الناشئة. ويبرز ذلك بشكل خاص على منصات مثل فيسبوك ويوتيوب وإنستغرام، التي تعتمد على أنظمة رقمية متقدمة لحماية المحتوى السمعي البصري. وعلى النقيض من ذلك، تظل هذه الآليات محدودة أو شبه غائبة في المقالات المكتوبة؛ مما يجعل المواقع الإخبارية المتضررة تواجه صعوبات كبيرة في استرداد

حقوقها في حالات السرقة الأدبية، نظراً لتعقيد إثبات الانتهاك وغياب أدوات تقنية فعّالة للمراقبة.

وتُجسّد نتائج البحث بوضوح هذه الإشكالية؛ إذ أفاد نحو 60% من المبحوثين بامتناعهم عن مراسلة الجهة المُنتهكة في حالة سرقة المحتوى لأسباب تقنية وقانونية، في حين لم يتلقَ 31.8% من المبحوثين أيّ ردّ عند محاولة التواصل، بينما كشف 9.1% فقط عن لجوئهم إلى الإبلاغ عن انتهاك حقوق الملكية، بغضّ النظر عن مآل هذه الإجراءات.

شكل (8): توزيع نسب آليات الإبلاغ عن سرقة المحتوى



تأثيرات ظاهرة سرقة المقالات الصحفية على معدل الزيارات

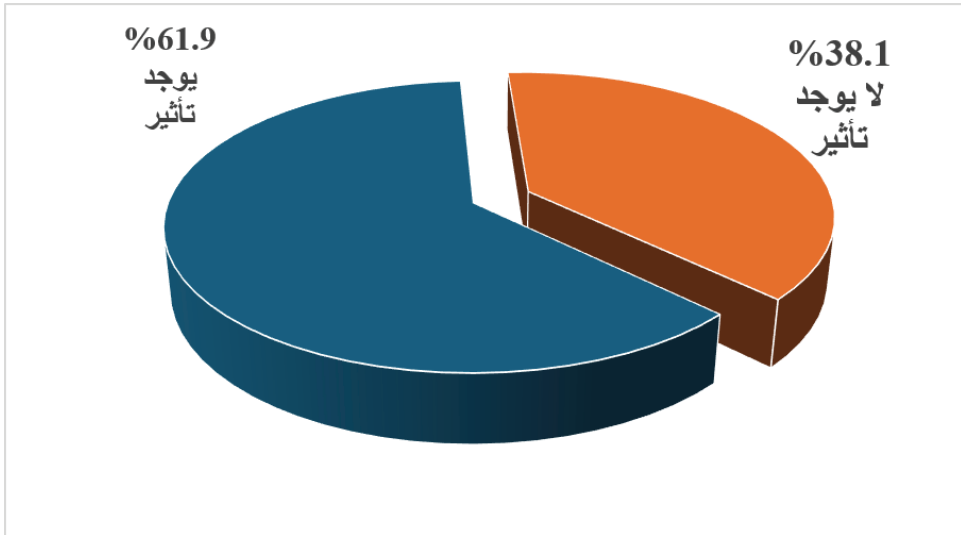
لطالما شكّلت الزيارات قاعدة مهمة في النشاط الاقتصادي للمواقع الإلكترونية؛ إذ كلما ارتفع معدل الزيارات اليومي والشهري، تعزّزت قوتها التفاوضية مع المعلنين والمستشهرين. ومن هنا، تبرز الحاجة في البحث لمعرفة التأثيرات المباشرة على أفراد العيّنة؛ إذ أكد نحو 62% من المبحوثين أن عمليات سرقة المواد الصحفية المكتوبة تُلحق أضراراً مادية بمداخل المؤسسة الصحفية.

وخلالاً لذلك، نفى 38% من المبحوثين أن يكون هناك تأثير اقتصادي لسرقة المقالات الصحفية الحصرية على المواقع الإخبارية التي يشرفون على إدارتها. وهنا، يغيب أي تفسير منطقي، فالأرجح أن ضعف التأثير قد يكون مرتبطاً بطبيعة النموذج

الاقتصادي للموقع الإخباري، والذي يقوم على عقود إشهار وإعلانات مُمَوَّلَة من جهات حكومية وكيانات اقتصادية.

ويُشير الباحث إلى أن المواقع الإخبارية التي تعتمد في نشاطها الاقتصادي على المحتوى السمعي-البصري أكثر من المواد المكتوبة -وكانت تحقق مداخيل مهمة من "الأدسنس" - تتعرَّض بدورها للقرصنة؛ ذلك أن عمليات سرقة المحتوى الصحفي بالفيديو هي الأخرى ظاهرة لافتة تحتاج إلى دراسة منفصلة لفهم سماتها وحجم انتشارها وتأثيراتها.

شكل (9): توزيع نسب تأثيرات ظاهرة سرقة المقالات الصحفية على معدل الزيارات



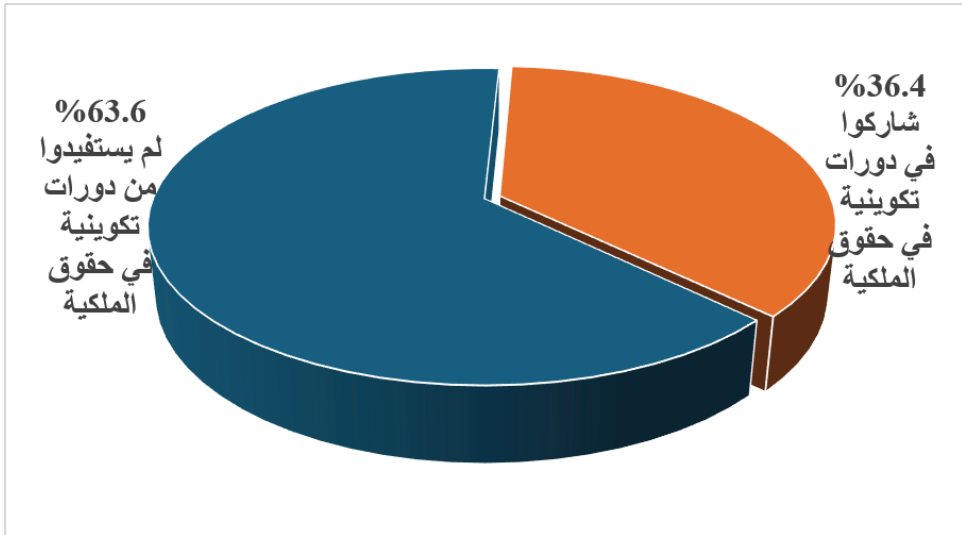
معدل التوعية بأهمية حقوق النشر والمؤلف

يُشير مستوى التوعية بأهمية حقوق النشر والتأليف الصحفي إلى مدى انخراط المواقع الإخبارية بالمغرب في تأطير صحفيها، وتمكينهم من المعارف الأساسية المرتبطة بحقوق الملكية الفكرية وأنواعها وحدودها وعلاقتها بباقي المفاهيم القانونية، بما في ذلك حقوق المؤلِّف والملكية الصناعية وبراءات الاختراع، فضلاً عن إرشادهم إلى سبل احترامها وحمايتها أثناء الممارسة المهنية. غير أن نتائج البحث كشفت وجود قصور شديد في هذا الجانب؛ إذ نفى 63.6٪ من المبحوثين استفادتهم المسبقة من

أي تأطير أو المشاركة في دورات تكوينية في هذا المجال. في المقابل، أكد 36.4٪ فقط استفادتهم المسبقة من التأطير أو المشاركة في دورات تكوينية لها علاقة بحقوق الملكية والفكرية.

وتشير هذه النتائج إلى ضعف الاهتمام بالتكوين المستمر داخل بعض المؤسسات الإعلامية الرقمية؛ مما يُضعف الوعي المهني بحقوق النشر والتأليف، وتُبين أهمية وضرورة تطوير برامج تكوينية متخصصة لتعزيز القدرات المهنية للصحفيين، وتمكينهم من الإحاطة بالجوانب القانونية المرتبطة بالمحتوى الإعلامي في البيئة الرقمية.

شكل (10): توزيع نسب معدل التوعية بأهمية حقوق النشر والمؤلف



آليات زجرية لمواجهة سرقة المقالات الصحفية

يؤدي المساس بحقوق الملكية الفكرية وحقوق المؤلف إلى انتشار الفوضى في الوسط المهني جرّاء استمرار وجود ثغرات وفراغات في التشريعات الحالية تُحجّم من قدرتها على الردع الحازم لهذه الظاهرة. وفي هذا السياق، سعى الباحث إلى إشراك أفراد العينة المستجوبة في بلورة التوصيات المقترحة في هذا الصدد، وذلك اعتماداً على توجيه سؤال متعدد الاختيارات يتعلق بالآليات الزجرية الأكثر رداً لمواجهة ممارسي سرقة المقالات الصحفية. وقد أظهرت نتائج البحث أن 43٪ من

المبجوثين يؤيدون توجيه المجلس الوطني للصحافة - بوصفه هيئة للتنظيم الذاتي للمهنة - إنذارًا للموقع الإخباري الذي ينتهك حقوق النشر. فيما أيدت نسبة 9.5٪ عقوبة سحب البطاقة المهنية، الذي يندرج ضمن الاختصاصات الحصرية للمجلس، وهو ما يُبين ثقة المستجوبين في هذه المؤسسة من جهة، رغم تسجيل عدد من الملاحظات حول بعض أعضائها خلال سنة 2025، ويزكي من جهة أخرى قناعة لدى المهنيين بضرورة تدبير النزاعات المهنية داخل الإطار المؤسسي للقطاع.

وارتأى 19٪ من أفراد العيّنة طلب التعويضات المالية؛ إذ يعتقدون أن العقوبات ذات الطابع المالي قد تُمثل آلية فعّالة للحدّ من ظاهرة السرقة الأدبية وانتهاك حقوق النشر في المجال الصحفي، بالنظر إلى طابعها الردعي المباشر. وتوزعت إجابات أخرى بين اللجوء إلى القضاء واقتراح عقوبات أخرى غير محددة بنسبة 14.3٪. وإجمالاً، يميل أغلب المبجوثين إلى إحالة مثل هذه القضايا إلى المجلس الوطني للصحافة بوصفه الجهة الأنسب للبتّ فيها.

استنتاجات

أحدث ظهور تطبيقات الذكاء الاصطناعي التوليدي تحوُّلاً لافتاً في سلوكيات الأفراد والمجتمعات بما في ذلك المجالات والحقول المهنية، مثل الحقل الصحفي. فقد أسهمت هذه التقنيات والوسائل التكنولوجية - التي تمتلك قدرة تضاهي العقل البشري - في تسهيل جمع المعطيات وتنظيمها وتنسيقها وتوليدها في أي شكل من الأشكال، وذلك عبر محادثات آنية ونتائج فورية في ثوان معدودة، تختصر الوقت والجهد والمال. غير أن التطور يُهدّد بتعطيل وظائف العقل الإنساني وتشجيعه على الجمود والكسل والاتكال والتجرد التام من التفكير العقلي والمبادرة الذاتية في التخطيط والإعداد والإنجاز، ليس فقط في مجال الكتابة والتعبير بصفة عامة، وإنما في مجالات مختلفة.

ومن هذا المنطلق، صار لزاماً على تجمع ناشري الصحف والمجلس الوطني للصحافة التفاعل العاجل مع إفرازات هذا التطور الذي يُهدّد جودة العمل الصحفي ويضع مستقبله على مسارات غير واضحة المعالم. فقد أظهرت الملاحظة الميدانية لعيّنة من المواد الصحفية، التي أعيد إنتاجها بأدوات الذكاء الاصطناعي، وجود تقارب كبير في الأسلوب، وتكرار في أنماط الكتابة، وضعف في توثيق المصادر،

مع الاعتماد على صيغ عامة أو غير دقيقة، سواء في التغطيات الإخبارية أو في الريبورتاجات أو التحقيقات. ومن جملة تداعيات الظاهرة على الجمهور/ المتلقي أن كل محتوى إخباري منشور على شبكة الإنترنت، يُعد مادة دسمة للاستهلاك وإشباع الحاجة لمعرفة المستجدات، دون التحقق من هوية الموقع الإخباري أو المنصة الناشرة للأخبار. أما المؤسسة الصحفية فتخسر الاستثمار وجهد العاملين الصحفيين، ولا يشفع لها تقيدها بقواعد المهنية والأخلاقيات؛ إذ تتسابق بسرعة ضد التيار المتصاعد، ثم في الأخير تَفقد نسبة من قراءها ومتابعيها.

وبالنظر إلى النتائج المستخلصة من الملاحظة والاستبيان، يظهر بالملحوس أن امتدادات استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في السرقة الأدبية وسرقة الملكية الفكرية، تتجه نحو تميمع مجال الصحافة الرقمية والنشر الصحفي وإنتاج المحتوى الإعلامي عمومًا، بسبب استحسان الإنسان بصفة عامة البحث عن "منطقة الراحة"، ونتيجة للجمشع المفرط في الحصول على "النقرات" و"الإعجابات" و"المتابعات"، وتحقيق موارد وعائدات من رفع معدل الزيارات للمواقع أو المنصات الإعلامية المختلفة.

معايير النشر في مجلة الجزيرة

تعتمد مجلة "الجزيرة لدراسات الاتصال والإعلام" معايير المتطلبات العلمية في نشر الدراسات والبحوث التي تصلها وفقاً للمواصفات الشكلية والموضوعية للمجلات الدولية المحكمة، ويقتضي ذلك:

1. أن تكون الدراسة أصيلة أعدّها الباحث للنشر في المجلة، وألا تكون قد نُشرت جزئياً أو كلياً أو نُشر ما يشبهها في مجلة أخرى أو كتاب أو آية وسيلة نشر إلكترونية أو ورقية، أو قُدمت الدراسة في أحد المؤتمرات العلمية من غير المؤتمرات التي يعقدها مركز الجزيرة للدراسات، أو إلى أية جهة أخرى.

2. أن تكون الدراسة في أحد مجالات وفروع حقل الاتصال والإعلام، وأن تتصل باهتمام الباحث وتخصصه العلمي، وأن تكون الدراسة كذلك في مجال أهداف المجلة واهتماماتها البحثية.

3. أن تُرفق الدراسة بالسيرة العلمية للباحث وبريده الإلكتروني ورقم هاتفه المحمول.

4. أن يعتمد الباحث الأسس والمعايير العلمية في جميع خطواته البحثية، وأن يسترشد بالأصول المنهجية والأكاديمية في إعداد دراسته، لاسيما فيما يخص تحديد المشكلة البحثية أو السؤال الإشكالي الذي تناقشه الدراسة، أو الفرضيات التي تُؤسس لأطروحة البحث، وبيان الرؤية أو الإستراتيجية البحثية التي تُوجّه مسار الدراسة، ومناقشة أبعاد المشكلة ومظاهرها (التحليل)، وإبراز أهم الاستنتاجات التي خلصت إليها الدراسة.

5. أن تحرّر الدراسة بلغة عربية سليمة محكمة ورصينة تتصل بالحقل المعرفي للاتصال والإعلام، وأن تخلو من الأساليب الإنشائية والعبارات الغامضة والتناقضات التي تسبّب التباساً وتشويشاً في انسياب المعنى وسلاسة الأفكار.

6. أن تستوفي الدراسة العناصر التي تحدد هويتها (بطاقة هوية الدراسة):

- يُكتب عنوان الدراسة أو البحث باللغتين: العربية والإنجليزية.

- ملخصًا تنفيذيًا باللغتين: العربية والإنجليزية، لا يتجاوز كل واحد منهما مئة (100) كلمة، ويُبرز الباحث في هذا الملخص المشكلة البحثية وأبعادها، والإستراتيجية المنهجية التي اعتمدها في تحليل مظاهرها، وأهم الخلاصات التي توصل إليها، فضلًا عن الكلمات المفتاحية باللغتين أيضًا (5 كلمات كحدٍّ أقصى).

- اسم الباحث وصفته العلمية/ الأكاديمية باللغتين: العربية والإنجليزية.

7. أن تلتزم الدراسة بمواصفات التوثيق وفقًا لنظام الإحالات المرجعية الذي يعتمده مركز الجزيرة للدراسات، وأن تُكتب المصادر والمراجع بشكل يدوي في نهاية الدراسة (Endnotes) وليس أسفل كل صفحة (Footnotes) باستخدام خاصية تنسيق الحواشي السفلية. انظر دليل المجلة في ضبط المراجع وكتابة الهوامش.

8. أن تكتب الدراسة بخط (Traditional Arabic) ويكون حجمه 16، بينما المصادر والمراجع بحجم 14.

9. أن يتراوح الحد الأقصى لعدد كلمات الدراسة، بما في ذلك المراجع في الإحالات المرجعية والهوامش الإيضاحية، وقائمة المراجع وكلمات الجداول في حال وجودها، والملحقات في حال وجودها، بين سبعة آلاف (7000) وتسعة آلاف (9000) كلمة. ويمكن للمجلة أن تشر -في بعض الحالات وبحسب تقديراتها وبصورة استثنائية- بعض البحوث والدراسات التي تتجاوز هذا العدد من الكلمات، أو تقل عنه .

10. في حال استخدام الباحث مقتطفات أو فصول من رسائل جامعية أُفِّرت من قبل، عليه أن يشير إلى ذلك، ويقدم بيانات وافية عن عنوان الأطروحة وتاريخ مناقشتها والمؤسسة التي جرت فيها المناقشة.

11. ترحب المجلة بالمراجعات والقراءات النقدية للكتب المنشورة بحدود لا تتجاوز (2500-4000) كلمة. وفي هذه الحالة يجب على الكاتب أن يورد في أعلى الصفحة المعلومات التالية: عنوان الكتاب، اسم المؤلف، دار النشر ومكانه وتاريخه وعدد الصفحات. وتشمل مراجعة الكتب، عرضًا وصفيًا لمحتوى الكتاب، وكذلك رؤية نقدية معززة بالبراهين العلمية الموثقة، وأن يرسل صورة لغلاف الكتاب مع المراجعة.

12. في حال وجود مخططات أو أشكال أو معادلات أو رسوم بيانية أو جداول،

ينبغي إرسالها بالطريقة التي استُخدمت بها في الأصل بحسب برنامجي إكسل (Excel) أو وورد (Word)، كما يجب إرفاقها كصور أصلية بجودة عالية في ملف مستقل.

13. تُكتب جميع العناوين الوظيفية والشروحات والتعليقات على الجداول، أو الرسوم أو تصاميم الإنفوغراف، باللغة العربية، مع إحالات واضحة للمصدر الأصلي للجدول أو المخطط وفقاً لدليل المجلة.

14. تخضع البحوث للتحكيم، ويُتخذ قرار نشرها في ضوء آراء المحكمين وقرار هيئة التحرير.

15. يحق لهيئة تحرير المجلة إجراء التعديلات الشكلية على الدراسة متى كان ذلك ضرورياً دون تعديل المحتوى.

16. يجري ترتيب البحوث عند النشر وفق مقتضيات فنية حصراً دون أي اعتبارات أخرى.

17. لا يدفع مركز الجزيرة للدراسات مكافآت مالية مقابل نشر البحوث في المجلة، ولا يتقاضى عليها أي رسوم.

18. الدراسات والبحوث المنشورة في المجلة تعبر عن آراء أصحابها، ولا تعكس بالضرورة رأي المجلة أو مركز الجزيرة للدراسات، ويتحمل مؤلفوها المسؤولية كاملة عما ورد فيها من آراء ومعلومات واستنتاجات.

19. تُرسل الدراسة كاملة في ملف وورد (Word) إلى البريد الإلكتروني للمجلة (AJCM@aljazeera.net).

20. تُوجّه المراسلات الخاصة بالمجلة إلى رئيس التحرير على البريد الإلكتروني للمجلة.

أسلوب كتابة المراجع والهوامش

سياسات عامة

- تُكتب المصادر والمراجع بشكل يدوي في نهاية الدراسة (Endnotes) وليس أسفل كل صفحة (Footnotes) باستخدام خاصية تنسيق الحواشي السفلية.
- عند الإحالة إلى مصدر أو مرجع للمرة الأولى، تُدرج المعلومات الكاملة المتعلقة بذلك المصدر وفق السياسات التفصيلية الواردة أدناه.
- عند تكرار المصدر أو المرجع مباشرة توضع العبارة التالية: "المرجع السابق"، وبخصوص الكتب الأجنبية توضع عبارة "Ibid" مع ذكر رقم الصفحة.
- عند تكرار المصدر أو المرجع، بعد ورود مراجع أخرى، يُذكر الاسم العائلي للمؤلف (دون الاسم الأول) متبوعاً بعنوان المرجع بصيغة مختصرة (دون العنوان الفرعي)، ورقم الصفحة.
- في حال عدم معرفة الناشر يُكتب (د. ن) وتعني دون ناشر، وفي حال عدم معرفة تاريخ النشر يُكتب (د. ت) وتعني دون تاريخ.

سياسات تفصيلية

أولاً: الكتب

1. كتاب لمؤلف واحد:

اسم المؤلف، عنوان الكتاب، رقم الطبعة (إن وُجد) (مكان النشر، الناشر، تاريخ النشر)، رقم الصفحة.

عز الدين عبد المولى، العرب والديمقراطية والفضاء العام في عصر الشاشات المتعددة: بحث في دور الجزيرة، ط 1 (بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2015)، ص 5.

إذا كان الاقتباس يشمل أكثر من صفحة، تُوثَّق بيانات الكتاب كالاتي:

عارف حجاوي، اللغة العالية: العربية الصحيحة للمذيع والمراسل ولكل صحفي، ط 1 (بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2014)، ص 24-25.

Marc Lynch, *Voices of New Arab Public: Iraq, Aljazeera, and Middle East Politics Today*, (New York: Columbia University Press, 2006), 87.

إذا لم توجد إشارة للطبعة، تُوثَّق بيانات الكتاب كالاتي:

محمد كريشان، الجزيرة وأخواتها، (دمشق، الأهالي للنشر والتوزيع، 2006)، ص 24.

Philip Seib, *Information at War: Journalism, Disinformation, and Modern Warfare*, (Oxford: University of Chicago Press Polity Press, 2021), 23.

2. كتاب لمؤلف واحد من عدة أجزاء:

اسم المؤلف، عنوان الكتاب، (مكان النشر، الناشر، تاريخ النشر)، رقم الجزء، رقم الصفحة.

يورغن هيرماس، نظرية الفعل التواصلي: عقلانية الفعل والعقلانية الاجتماعية، ترجمة فتحي المسكيني، ط 1 (الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2020)، ج 1، ص 112.

Christian Fuchs, *Digital Capitalism: Media, Communication and Society*, (London: Routledge, 2022), 3: 243.

3. كتاب لمؤلفين اثنين:

اسم المؤلف الأول، اسم المؤلف الثاني، عنوان الكتاب، (مكان النشر، الناشر، تاريخ النشر)، رقم الصفحة.

إيريك شميدت، جاريد كوين، العصر الرقمي الجديد: إعادة تشكيل مستقبل الأفراد والأمم والأعمال، ترجمة أحمد حيدر، ط 1 (بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2013)، ص 135.

Christoph Ernst, Jens Schroeter, Media Futures: Theory and Aesthetics, (Cham, Switzerland: Springer Nature Switzerland AG, 2021), 167.

4. كتاب لأكثر من ثلاثة مؤلفين:

المؤلف الأول وآخرون، عنوان الكتاب، (مكان النشر، الناشر، تاريخ النشر)، رقم الصفحة.

روكسان فارمان-فارماين وآخرون، الإعلام في مراحل الانتقال السياسي: الحالة التونسية نموذجًا، ط 1 (بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2015)، ص 25.

Tommaso M. Milani et al., Language Ideologies and Media Discourse: Texts, Practices, Politics, (New York, United States: Continuum Publishing Corporation, 2010), 35.

5. كتاب لجهة أو مؤسسة حكومية أو دولية أو غيرهما:

اسم الجهة أو المؤسسة، عنوان الكتاب، (مكان النشر، الناشر، تاريخ النشر)، رقم الصفحة.

وكالة الأنباء القطرية، الإعلام الإلكتروني وتأثيره على الرأي العام، ط 1 (قطر، وكالة الأنباء القطرية، 2010)، ص 22.

UNESCO, Getting the Message Across: Reporting on Climate Change and Sustainable Development in Asia and the Pacific: A Handbook for Journalists, (Paris: the United Nations Educational, 2018), 60.

6. كتاب لمحرر واحد:

اسم المحرر (محرر)، عنوان الكتاب، (مكان النشر، الناشر، تاريخ النشر)، رقم الصفحة.

- محمد الراجحي (محرر)، سلطة الإعلام الاجتماعي: تأثيراته في المنظومة الإعلامية التقليدية والبيئة السياسية، ط 1 (بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2017)، ص 51.

Savas Çoban, ed., Media, Ideology and Hegemony, (Chicago, United States: Haymarket Books, 2020), 301.

7. كتاب لمحررين اثنين:

اسم المحرر الأول، اسم المحرر الثاني (محرران)، عنوان الكتاب، (مكان النشر، الناشر، تاريخ النشر)، رقم الصفحة.

عز الدين عبد المولى، نور الدين الميلادي (محرران)، الجزيرة في عشرين عاماً: أثرها في الإعلام والسياسة والأكاديمية، ط 1 (بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2016)، ص 26.

Katharine Sarikakis, Daya K. Thussu, eds., Ideologies of the Internet, (Cresskill, United States: Hampton Press, 2007), 202.

8. كتاب مترجم أو مُترجم ومحرر:

اسم المؤلف، عنوان الكتاب، ترجمة اسم المترجم، (مكان النشر، الناشر، تاريخ النشر)، رقم الصفحة.

فيليب سيب، تأثير "الجزيرة": كيف يعيد الإعلام العالمي الجديد تشكيل السياسة الدولية، ترجمة عز الدين عبد المولى، ط 1 (بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2011)، ص 15.

Niklas Luhmann, The Reality of the Mass Media, Trans. and ed. Kathleen Cross, (U.S.A: Stanford University Press, 2000), 109.

9. كتاب لا يوجد اسم مؤلفه أو الجهة المسؤولة عن تحريره:

عنوان الكتاب، بدون مؤلف، (مكان النشر، الناشر، تاريخ النشر)، رقم الصفحة.
رسائل إخوان الصفا وخلان الوفاء، بدون مؤلف، (بيروت، دار صادر، 2004)، ص 39.

Conflict: A Nation Faces the Challenge, (Brisbane: Freedom Publishing, 1961), 18.

10. كتاب لا يوجد اسم مؤلفه لكن اسم المترجم أو المحرر أو المحقق موجود:

اسم المترجم (مترجم)، أو اسم المحرر (محرر) أو اسم المحقق (محقق)، عنوان الكتاب، (مكان النشر، الناشر، تاريخ النشر)، رقم الصفحة.

عبد القادر بوباية (محقق)، تاريخ الأندلس، (بيروت، دار الكتب العلمية، 2007)، ص 43.

Theodore Silverstein, trans., *Sir Gawain and the Green Knight* (Chicago: University of Chicago Press, 1974), 34.

11. كتاب في سلسلة علمية أو معرفية:

اسم المؤلف، عنوان الكتاب، عنوان السلسلة ورقمها، (مكان النشر، الناشر، تاريخ النشر)، رقم الصفحة.

معتصم بابكر مصطفى، أيديولوجيا شبكات التواصل الاجتماعي وتشكيل الرأي العام، سلسلة كتاب التنوير 12، ط 1 (السودان، مركز التنوير المعرفي، 2014)، ص 121.

Thea M. van der Geest, *Web Site Design is Communication Design, Document Design Companion Series, 2* (Amsterdam: John Benjamins Publishing Company, 2001), 35.

12. كتاب إلكتروني:

اسم المؤلف، عنوان الكتاب، (مكان النشر، الناشر، تاريخ النشر)، رقم الصفحة، الرابط (URL) أو مُعرِّف الوثيقة الرقمي (DOI).

يُكتب الرابط أو مُعرِّف الوثيقة الرقمي مختصراً بالرجوع إلى مُختَصِرِ الروابط (.Bitly com) أو (Google URL Shortener).

حسن عماد مكاوي، تكنولوجيا الاتصال الحديثة في عصر المعلومات، ط 1 (القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، 1993)، ص 25، <https://bit.ly/2DaBEgG>

Arthur A. Berger, *Media and Communication Research Methods: an Introduction to Qualitative and Quantitative Approaches*, (California: SAGE Publications Inc, 2016), 25, <https://bit.ly/3adlHuK>.

13. فصل من كتاب محرر:

اسم الكاتب، "عنوان الفصل"، في عنوان الكتاب، تحرير: اسم المحرر، (مكان النشر، الناشر، تاريخ النشر)، رقم الصفحة.

حسنا حسين، "الجزيرة وتطور تمثيلات النساء وأدوارهن في المجال العام: دراسة في مضمون برنامجي للنساء فقط ورائدات"، في الجزيرة في عشرين عامًا: أثرها في الإعلام والسياسة والأكاديمية، تحرير: عز الدين عبد المولى ونور الدين الميلادي، ط 1 (بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2016)، ص 220.

Mohamed Mukhtar Alkhalil, "Aljazeera's Digital Leadership," in Aljazeera Tells Its Story: In-Depth Investigations, eds. Mostefa Souag et al., (Qatar: Aljazeera Media Network, 2022), 180.

14. محرر مقدمة الكتاب:

اسم كاتب المقدمة، عنوان الكتاب، اسم الكاتب، (مكان النشر، دار النشر، تاريخ النشر)، رقم الصفحة.

صالح أبو أصبع، فاروق منصور، مقدمة لمدخل إلى مناهج البحث الإعلامي، روجر ويمر، جوزيف دومينيك، ترجمة صالح أبو أصبع، فاروق منصور، ط 1 (بيروت، المنظمة العربية للترجمة، 2013)، ص 7.

Philip Seib, Aljazeera English: Global News in a Changing World, by Multiple Authors, (U.S.A: Palgrave Macmillan, 2012), 79.

15. المصدر الأصل مقتبس من مصدر آخر:

اسم الكاتب وعنوان المصدر الأصل، نقلاً عن المصدر الوسيط/ اسم الكاتب، عنوان الكتاب أو الدراسة، (مكان النشر، دار النشر، تاريخ النشر)، رقم الصفحة.

دينيس ماكويل، نقلاً عن خلف حماد، وسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني، ط 1 (الأردن، اليازوري، 2020)، ص 74.

Warren Thompson, Population and Peace in the Pacific (Chicago: University of Chicago Press, 1946), 313, quoted in Dennis Hodgson, "Demography as Social Science and Policy Science," Population and Development Review 9, No. 1 (March 1983): 8-9.

ثانيًا: الرسائل الجامعية

اسم المؤلف، عنوان الرسالة أو الأطروحة، (نوعها: رسالة ماجستير أو أطروحة دكتوراه، اسم الجامعة، تاريخ الإجازة أو النشر)، رقم الصفحة (إذا كانت الرسالة أو الأطروحة منشورة على الإنترنت يُوثَّق رابطها في نهاية الإحالة).

إبراهيم محمد طلحة، البنية الأسلوبية في لغة الإعلام العربي الجديد: قنوات شبكة الجزيرة أنموذجًا (أطروحة دكتوراه، جامعة عدن، 2017)، ص 83.

Dragan Petrevski, Media as Generators of Media Memes: Aljazeera Balkans as an Example, (Master thesis, University of Maribor, Slovenia, 2018), 42.

ثالثًا: الوثائق الرسمية

وثائق حكومية أو تقارير منظمات حكومية وغير حكومية أو تقارير منظمات دولية. اسم المنظمة أو الجهة الحكومية، "عنوان الوثيقة"، رقمها التسلسلي، (مكان النشر: تاريخ النشر)، رقم الصفحة.

المفوضية السامية لحقوق الإنسان وسلامة الصحفيين، "خطة عمل الأمم المتحدة بشأن سلامة الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب"، 6/CI-12/CONF.202، (جنيف: المفوضية السامية لحقوق الإنسان، 2017)، 5.

UNESCO, "Journalism is a Public Good: World Trends in Freedom of Expression and Media Development; Global Report 2021/2022," CC BY-SA 3.0 IGO, (2022), 13.

رابعًا: المؤتمرات والندوات

اسم المؤلف، "عنوان الورقة"، (قُدِّمت في/ إلى عنوان الندوة أو المؤتمر، مكان الانعقاد، تاريخ الانعقاد)، الرابط إذا كانت الورقة منشورة على الإنترنت.

نصر الدين لعياضي، "مناهج البحث في علوم الإعلام والاتصال في السياق الرقمي: خلاف واختلاف"، (ورقة قُدِّمت في مؤتمر المشكلات النظرية والتطبيقية لمناهج البحث في علوم الإعلام والاتصال، الدوحة، 8-9 ديسمبر/ كانون الأول 2021).

LaRissa Lawrie, "Fake News and Post-Truth Politics, the 2016 US Presidential Election," (Paper Presented at the 16th Annual International Conference on Communications & Mass Media, 14-17 May 2018, Athens, Greece).

خامساً: الدوريات والمجلات

1. دراسة من دورية أو مجلة:

اسم الكاتب، "عنوان الدراسة"، اسم المجلة (جهة النشر، البلد، المجلد و/ أو رقم العدد، تاريخ النشر)، رقم الصفحة.

حسين محمود هتمي، "معوقات توظيف تطبيقات التواصل الاجتماعي في قياس الرأي"، الباحث الإعلامي (جامعة بغداد-كلية الإعلام، العراق، العدد 53، 2021)، ص 112.

Elizabeth B. Breese, "Mapping the Variety of Public Spheres Get access Arrow," *Communication Theory*, Vol. 21, Issue. 2 (2011): 125.

2. إذا كانت الدراسة منشورة على الإنترنت يُنَوَّه إلى الرابط أو مُعَرَّف الوثيقة الرقمي كالآتي:

عديله أحمد الشمران، "آراء مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي حول أخبار أزمة وباء كورونا (كوفيد-19): دراسة حالة الأردن"، مجلة بحوث الإعلام والاتصال (الشبكة العربية لعلوم الإعلام والاتصال، بريطانيا، العدد 1، 2022): <https://bit.ly/3bOvpnK>.

Melissa Wall, "Communication Practices in the Production of Syrian Refugee Belonging," *International Journal of Communication*, Vol. 15, (2021), <https://bit.ly/3R5QXfd>.

3. مراجعة كتاب:

اسم مؤلف المراجعة، عنوان المراجعة/ القراءة، عنوان الكتاب، مؤلف الكتاب، اسم المجلة/ الصحيفة، جهة النشر، العدد، التاريخ، الصفحة.

بسيوني حمادة، "مراجعة كتاب: الإعلام السياسي وصناعة الرأي العام خلال ثورات

الربيع العربي: قناة الجزيرة الإخبارية نموذجًا"، قراءة في كتاب الإعلام السياسي وصناعة الرأي العام خلال ثورات الربيع العربي: قناة الجزيرة الإخبارية نموذجًا، عبد السلام رزاق، أنساق، (دار نشر جامعة قطر، المجلد 3، العدد 2، 2019).

Mushfique Wadud, "Book Review: McQuail's Media and Mass Communication theory," Review of McQuail's Media and Mass Communication Theory, by Denis McQuail, Mark Deuze, Sage Journals, Vol. 15, Issue. 1-2, 2021.

في حال كانت المراجعة منشورة في صحيفة أو موقع إلكتروني، يوثق المرجع كآتي:
حميدة سميسم، "تاريخ الاتصال والإعلام العربي" للموسى: تدرج تاريخي لظهور وسائل الاتصال"، قراءة في كتاب تاريخ الاتصال والإعلام العربي، عصام سليمان الموسى، الغد، 11 فبراير/ شباط 2017، <https://bit.ly/3amQBRu>.

Ron Charles, "Two Authors Expose the Deceptive, Self-Aggrandizing Absurdity of Online Life," Review of Fake Accounts, by Lauren Oyler, The Washington Post, February 10, 2021.

سادسًا: مقالات الصحف

اسم الكاتب، "عنوان المقال"، اسم الصحيفة، تاريخ النشر.

سعيد يقطين، "مناقب الفضاء الافتراضي العربي ومثالبه"، القدس العربي، 29 يناير/ كانون الثاني 2022.

Cristiano Lima, "Why Younger Users May Shake up the Debate on Social Media Regulation," The Washington Post, June 9, 2022.

سابعًا: صفحات المواقع والمنشورات الإلكترونية

اسم الكاتب، "عنوان المقال أو التقرير"، اسم الموقع الإلكتروني/ أو المدونة، تاريخ النشر (تاريخ الدخول:...)، الرابط.

إيناس بوسعيدي، "آليات التحقق من الأخبار المتدفقة عبر الإعلام الاجتماعي، دراسة حالة: تغطية قناة الجزيرة للمشهد اليمني"، معهد الجزيرة للإعلام، 30 يونيو/ حزيران 2018 (تاريخ الدخول: 15 مايو/ أيار 2022)، <https://bit.ly/3Ifxvcc>.

Dana Milbank, "The Democratic Apology Tour is a Sorry Spectacle," The Washington Post, February 6, 2019, "accessed February 24, 2019". <https://wapo.st/2BnpYXS>.

temmaryoucef، 26، "إشكاليات إجرائية في تقنية تحليل المضمون"، مايو/ أيار 2022، <https://bit.ly/3nMVruq>.

Rasmus K. Nielsen, "No One Cares What We Know: Three Responses to the Irrelevance of Political Communication Research," rasmuskleisnielsen, 2017, <https://bit.ly/3yP07G8>.

ثامناً: محتوى وحسابات مستخدمي الشبكات الاجتماعية

اسم الكاتب/ المؤسسة، (مُعرّف الحساب)، "عنوان المقال أو التقرير"، اسم المنصة، تاريخ النشر، الرابط.

الصادق رابح (@saddekrabah)، "مفهوم الخطاب: من السياق النصي إلى السياق التداولي"، 23، Facebook يوليو/ تموز 2020، <https://bit.ly/3upm6RM>.

Kristen Eddy (@Kristeneddy), "Want to learn more about young peoples' news habits and attitudes, but don't have time to sit and read my #DNR22 chapter," Twitter, June 21, 2022, <https://bit.ly/3R8Q327>.

أسماء ملكاوي، "مداخلة في الجلسة الثالثة بعنوان: الشبكات الاجتماعية ومناهج البحث العلمي"، 14، youtube ديسمبر/ كانون الأول 2021، <https://bit.ly/3bQpDlt>.

Reuters Institute, "Digital News Report 2022," youtube, June 15, 2022, <https://bit.ly/3NNu5Pp>.

تاسعاً: البودكاست

اسم المذيع واسم الضيف، عنوان الحلقة، اسم البرنامج (والمنصة)، المؤسسة المنتجة للبودكاست، تاريخ البث، مدة البرنامج، (تاريخ الدخول:...)، الرابط.

آمال لعريسي وعبد الرزاق بلعقروز، "الثورة الرقمية: حررت الإنسان أم استعبدته؟"، بعد أمس (الجزيرة بودكاست)، شبكة الجزيرة الإعلامية، 7 يناير/ كانون الثاني 2022،

20 د، (تاريخ الدخول: 5 يوليو/تموز 2022)، <https://bit.ly/3usmij8>.
Craig Mullaney, "How Executives Use Social Media to Lead: Stories and Strategies for Public Relations," Apple Podcasts Preview (podcast), 21:15, June 22, 2022, "accessed July 5, 2022". <https://apple.co/3bSqVwb>.

عاشراً: المقابلات والتواصل الشخصي

1. مقابلة مع الباحث:

مقابلة خاصة أجراها الباحث/المؤلف مع أحمد الشيخ، رئيس تحرير غرفة الأخبار بقناة الجزيرة سابقاً، 2 يونيو/حزيران 2022، قطر.

Ahmed Al Sheikh (Former Editor-in-Chief of Al Jazeera's Newsroom), interviewed by author, 2 June 2022.

مقابلة عبر الهاتف/البريد الإلكتروني/السكايب/زوم أجراها الباحث مع كمال حميدو، رئيس قسم الإعلام بجامعة قطر سابقاً، 24 مارس/آذار 2022.

Kamal Hamidou (Head of the Department of Mass Communication at Qatar University), interviewed by author, 24 March 2022.

2. التواصل الشخصي:

اسم المتصل بالباحث، مصدر الرسالة إلى الباحث، التاريخ.

مي العبد الله، رسالة إلى الباحث عبر تويتر، 25 يوليو/تموز 2022.

Jamal Zran, Facebook message to author, August 1, 2022.

من إصدارات المركز



الجزيرة

دراسات الاتصال والإعلام
دورية نصف سنوية محكمة تصدر عن مركز الجزيرة للدراسات

العنوان

وادي السيل، الدوحة، قطر
صندوق البريد: 23123

للتواصل

AJCM@aljazeera.net
هاتف: +974 40158384
فاكس: +974 44831346

سعر النسخة: 15 ريالاً أو 4 دولارات

مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTRE FOR STUDIES